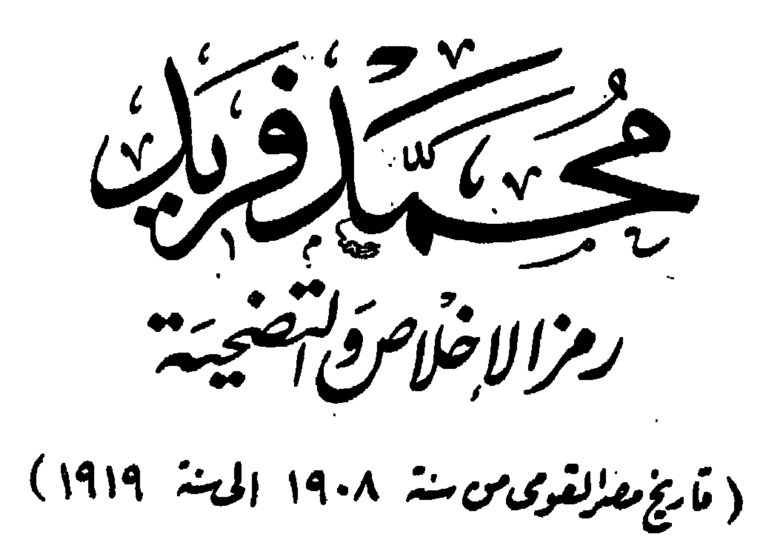


بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الرابعة
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .



عبد الرحمن الرافعي

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦



محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

١٨٦٨ – ١٩١٩

إهداء الكتاب

إلى روحك الطاهرة يا فريد، يا رمز الإخلاص والتضحية، إلى ذكراك المجيدة، يا سَيِّدَ المجاهدين، إلى وطنيتك الصادقة، ونفسك العالية، إلى الذين رَعَوْا عَهْدَكَ، واتَّبَعوا نَهْجَك، وحافظوا على تُرَاثِك، وثبتوا على مبادِئَك؛ إلى الوطن العزيز الذى ترتسم صورته الصادقة فى شخصك الكريم، أهدى هذا الكتاب،

يوليه سنة ١٩٤١ — عبد الرحمن الرافعى

تقـــديم

إن حب الرافعى لوطنه. ووفاءه لقادة مصر الوطنيين. دفعه ذلك إلى جمع تاريخ مصر القومى فى هذه السلسلة من مؤلفاته النادرة. ويربط هذا التاريخ فى كتابه - محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - بسيرة هذا البطل العظيم. فها هو يهدى كتابه إلى روح فريد. ووطنه العزيز - مصر - ويقول عنه فى مقدمة الطبعة الأولى «لعمرى إذا عد أبطال الأمم، وقادة الشعوب المجاهدين فى سبيل حريتها واستقلالها. العاملين لعظمتها ومجدها. كان فريد فى طليعتهم. ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة لكى نعرف لأبطالنا أقدارهم. ونهتدى بهداهم. فإن خير إحياء لذكرى الأبطال. أن يسمو الجيل إلى مستواهم. ليكون بذلك امتدادًا معنويًّا لحياتهم المجيدة.

إن كتاب الرافعى عن محمد فريد. هو منهج لكل من يريد أن يؤرخ لرجل عظيم. كان له دوره البارز فى حياة أمته. فيجمع الكتاب نشأة الفقيد العائلية والوطنية. والده ووالدته ونشأته المدرسية. وزواجه وأولاده. ثم يقسم الرافعى مراحل فريد فى الجهاد وميوله الوطنية ومقالاته ومذكراته ومؤلفاته ورحلاته خارج مصر. ومن بين هذه المؤلفات كتابه « البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية» أخرجه سنة ١٨٩١ عن محمد على. ثم كتابه عن تاريخ الدولة العثمانية أخرجه سنة ١٨٩٤. ثم كتابه عن «تاريخ الرومان» أخرجه سنة ١٩٠٢ ثم إنشاء مجلة الموسوعات أصدر العدد الأول منها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وكانت تجمع هذه الموسوعة أبحاثاً دولية هامة. وصار الرافعى يسرد تاريخ فريد فى وظيفته ثم عمله بالمحاماة وصلته بمصطفى كامل ومشاركته له فى أعباء الجهاد. وتوجيهه المسألة المصرية وجهتها السليمة. مبدأ الجلاء عن وادى النيل. ومرحلة جهاده أثناء زعامته للحزب الوطنى. ومطالبته بالدستور يصون حقوق الشعب. رغم خلافه مع الخديوى. أوضح الرافعى كيف امتد نشاط فريد فى النواحى الاجتماعية بإنشاء نقابات العمال. والمدارس الليلية والنوادى. وفى دفاعه عن الفلاح وسائر طبقات الشعب. ثم فى النواحى الاقتصادية والمالية وموقفه فى مسألة مد فترة امتياز قنال السويس. وتعرضه للمهانة، والمعاناة. ثم الحبس فى قضية وطنيتى الشهيرة وكيف كان

يجوب البلاد الأوروبية يعقد المؤتمرات، ويكتب المقالات فى الصحف والمجلات الأجنبية، وينشر خطبه فى المحافل الدولية، يدعو لقضية الجلاء والاستقلال ووحدة وادى النيل، وظل يدعو لقضية مصر أثناء مدة نفيه فى الأستانة والسويد وبلجيكا وباريس وغيرها، وقام بتأسيس جمعية ومجلة ترقى الإسلام فى فبراير سنة ١٩١٣ وأخرجها باللغة الفرنسية.

وظل جهاد محمد فريد يمتد وينتشر أثناء الحرب العظمى العالمية الأولى إلى أن اشتد عليه المرض وتوفى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ودفن فى برلين بعيدا عن الوطن والولد والخلان. ونقل جثمانه إلى مصر رجل من كبار النفوس تاجر بالزقازيق الحاج خليل عفيفى. وثم دفن جثمان الرجل البطل العظيم بمدافن أسرته بالسيدة نفيسة إلى أن كرمته ثورة ٢٣ يوليو. ونقلت جثمانه فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٣ إلى ضريح مصطفى كامل تقديراً منها لكفاح شهيد الوطنية محمد فريد وجهاده فى سبيل بلده.

إن المراثى من شعر ونثر وخطب تلك التى جمعها الرافعى فى كتابه، ووصفه لتشييع جنازة الفقيد فى الخارج، ثم فى مصر تبين بجلاء كيف كانت هذه الشخصية عظيمة فى صفاتها، وأخلاقها، وإخلاصها، ووطنيتها، وشجاعتها، ووفائها، وقوة عزيمتها وثباتها على المبدأ، وصبرها على المكاره والمحن والملمات، وتضحياتها فى سبيل وطنها.

إن حياة فريد كما قال الرافعى وبحق فى خاتمة كتابه «مثل خالد للوطنية والإخلاص والتضحية فى سبيل مصر. فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس فى الحياة وبكل ما هو عزيز عند الإنسان. وضحى آخر الأمر بحياته. إذ جعلها فداء لحياة الوطن. فهو جدير حقاً بتقدير الوطن»

إن الرافعى فى جنة النعيم إزاء ما قدمه فى هذا الكتاب القيم النادر. وما قدمه من تضحية فى كافة المجالات فى سبيل بلده مصر.

سنة ١٩٨٤

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الرابعة

نحمد الله سبحانه وتعالى إذ نقدم الطبعة الرابعة من كتاب - محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - يجمع تاريخ مصر القومى - من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ومسيرة الزعيم الوطنى محمد فريد - وهذا الكتاب ضمن سلسلة مؤلفات المغفور له والدنا. وهو يطابق تماماً الطبعة الثالثة التى ظهرت سنة ١٩٦٢.

والله ولى التوفيق

سنة ١٩٨٤

كريمات المؤلف
عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثالثة

كان ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤١. والطبعة الثانية سنة ١٩٤٨. وها هى ذى الطبعة الثالثة تظهر سنة ١٩٦٢. وهى لا تختلف عن الطبعتين السابقتين. بل هى طبق الأصل من كل منهما.

والله ولى الهداية والتوفيق

عبد الرحمن الرافعى ديسمبر سنة ١٩٦١

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فى يوليه سنة ١٩٤١، وهو يتضمن، إلى جانب سيرة الزعيم الشهيد «محمد فريد»، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩؛ واليوم تظهر الطبعة الثانية فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعرف تاريخ هذه الحقبة من الزمن، وإلى استذكار بطولة هذا الزعيم فريد.

إن ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان، وذكرى فريد لا تتقادم جدتها، ولا تتضاءل عظمتها، فهى أبداً قديمة جديدة، تتجدد على تعاقب السنين، بتجدد الحوادث والظروف، ونراها اليوم كالنور الساطع، يضىء لنا الطريق فيما يعرض لنا فى حياتنا القومية من مسائل ومشكلات هامة، وفى هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لما يتحدث عنه المواطنون.

يتحدثون عن الأهداف القومية، يتحدثون عن تحديدها وتعريفها، ولقد لخصها فريد رحمه الله، فى كلمته الوجيزة التى قالها سنة ١٩٠٨ رداً على سؤال سأله إياه المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطانى: «ماذا تطلب من انجلترا؟»، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

يتحدثون عن وحدة وادى النيل، وقد أعلنها فريد كلمة صريحة فى مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة سنة ١٩١٧ فى الحرب العالمية الأولى إذ قال: «إننى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل من أقاصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم إلى البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالى النيل إنما يملك رقبة مصر» إلى أن قال:
«يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى، ألا وهو النيل».

يتحدثون عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ومبلغ تقييدها لمصر، ولقد أبان، رحمه الله، عن بطلان مثل هذه المعاهدة التى ولدت باطلة، إذ هى نتيجة الغصب والإكراه؛ قال

فى سنة ١٩١٧ : «إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع، وإن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها تصرفا يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها».

رحم الله فريداً، وجعل لنا من سيرته، ومن تاريخ الحركة الوطنية فى عهده، ما يقوى إيماننا بواجباتنا نحو الوطن، ويزيدنا علماً وتبصرة بحقائق القضية الوطنية.

أغسطس سنة ١٩٤٨ — **عبد الرحمن الرافعى**



مقدمة الطبعة الأولى

هذا كتابٌ وضعته عن تاريخ البطل الشهيد «محمد فريد»، من وهب لمصر نفسه وماله، وكانت حياته رمزاً للإخلاص لها، وعنواناً لتضحية فى سبيلها، وستبقى ذكراه على مرّ السنين، صورة حية للجهاد الخالص لوجه الله والوطن.

لم تقدر الأمة بعدُ «محمد فريد» حق قدره، ولا عرفت له عظيم منزلته، ولقد غمرت الحوادث تاريخه وفضله على الحركة الوطنية؛ فمن الحق على الذين ساهموا فى الجهاد تحت لوائه، أن ينشروا للملأ هذه الصفحة المجيدة من تاريخنا القومى، صفحة محمد فريد وعصره، فلعمرى إذا عد أبطال الأمم، وقادة الشعوب المجاهدين فى سبيل حريتها واستقلالها، العاملين لعظمتها ومجدها، كان فريد فى طليعتهم، ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة، لكى نعرف لأبطالنا أقدارهم، ونهتدى بهداهم، فإن خير أحياء لذكرى الأبطال، أن يسمو الجيل إلى مستواهم، ليكون بذلك امتداداً معنويًّا لحياتهم المجيدة.

* * *

ولد محمد فريد سنة ١٨٦٨، ونشأ فى بيت عز رفيع العماد، إذ كان أبوه أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سنة ١٨٨٦، فهو بذلك لم تعده نشأته العائلية للنضال والكفاح، بل كانت تمهد له عيشة رغداً، بعيدة عن غمار السياسة، وأهوال الجهاد، وتلك كانت بغية والده كما هى بغية كبراء مصر فى ذلك العصر، إذ كان جلُّ همهم أنّ يعدوا أبناءهم لتقلد مناصب الدولة، والإفادة من مزاياها، وهذا ما أراده والد المترجم، فلم يكد ينال شهادة الحقوق سنة ١٨٨٧، حتى ألحقه بوظيفة تليق بذكائه وعلمه، فى قلم قضايا الدائرة السنية، ثم نقل إلى النيابة العمومية وكيلًا للنيابة، فتفتحت أمامه سبل الرقى فى المناصب، ولكن

نفسه كانت متوثبة منذ صباه إلى المثل العليا، فبدأ اتجاهه وهو بعد فى وظيفته إلى خدمة بلاده عن طريق التأليف، فأخرج سنة ١٨٩١ وهو فى الرابعة والعشرين من عمره كتابه: «البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية»، وفى سنة ١٨٩٤ وضع كتابه فى تاريخ الدولة العثمانية، هذا إلى مذكراته فى تاريخ مصر، ومقالاته فى الصحف والمجلات، ورحلاته وأسفاره فى مختلف البلدان، على أنه ما لبث أن رأى حدود المنصب لا تتسع لآماله وجهاده، فاصطدم سنة ١٨٩٦ والاحتلال البريطانى فى قضية هامة، عرفت بقضية «التلغرافات»، اتهم فيها المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة (المؤيد)، بإذاعة أسرار وزارة الحربيـة ونشرهـا فى صحيفته، فقـدم للمحاكمـة؛ وكان المـترجم وكيل نيـابة بالاستئناف، وكان يجهر بميوله الوطنية، ويعلن عن عطفه على قضية (المؤيد)، ومعارضته لسياسة الاحتلال؛ فلما صدر الحكم الابتدائى ببراءة صاحب (المؤيد)، قررت الوزارة نقل المترجم إلى مغاغة فى نوفمبر سنة ١٨٩٦، تهديداً لوكلاء نيابة الاستئناف، قبل نظر القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة، فرأى الفقيد فى هذا النقل اعتداءً على استقلال القضاء وامتهاناً لكرامته، فثارت نفسه لهذا العدوان، وآثر الاستقالة من منصبه، لكى يجاهد فى سبيل تحرير بلاده، وانتظم فى سلك المحاماة، وكان أول من اشتغل بها من أبناء السراة والكبراء، ومن ذلك تدرك مبلغ شجاعته فى الخروج على تقاليد عصره، وقيود بيئته، وميله الفطرى إلى الحرية، فى وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة.

واتصل منذ سنة ١٨٩٣ بالمرحوم «مصطفى كامل». لاتفاقهما فى الميول والمبادىء الوطنية، وتوثقت عرى الصداقة بينهما على مر السنين، فصار المترجم زميل مصطفى المخلص، وصديقه الوفى، وعضده الأكبر فى بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده فى جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبى والمادى، وظل وفيًّا له طول حياته، وقد صحبه فى كثير من رحلاته، واجتمعا بها معاً برجال السياسة والصحافة، وكتّابها المشهورين، وناب عنه خلال صيف ١٩٠٧ فى الإشراف على «اللواء» وإدارة جريدتى «ليتندار اجبسيان» و«ذى اجبشيان استاندرد» حينما سافر مصطفى إلى أوروبا، وكان يراه خير خليفة له فى قيادة الحركة الوطنية، فاختاره وكيلًا للحزب الوطنى فى أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده.

* * *

ولما توفى مصطفى فى فبراير عام ١٩٠٨، تولى المترجم الرئاسة من بعده، واضطلع بأعباء الزعامة، فى ظروف أشد وأحرج من ظروف سلفه العظيم.

وإذ كانت وفاة مصطفى قد أحدثت فراغاً فى الصفوف يصعب سده، فكان لابد لمن يخلفه أن يجمع من الصفات والمواهب والمزايا، ما يجعله أهلا لسد هذا الفراغ الكبير، ولقد برهن الفقيد على أنه خير خلف، لأعظم سلف.

هذا إلى أن وفاة الزعيم الأول، وما أحدثته من قوة واستقرار فى الشعور الوطنى، قد نبهت الاحتلال إلى خطر الحركة الوطنية، وعظم شأنها، وحفزته إلى مضاعفة الجهود لاضطهادها وإخمادها، واتبع سياسة جديدة للوصول إلى هذه الغاية، وهى «سياسة الوفاق»، التى عقدت أسبابها بين الخديو والمعتمد البريطانى السير إلدون جورست، وحلت محل سياسة الخلاف والمشادة، التى كانت قائمة بين الخديو والاحتلال فى عهد اللورد كرومر، وبذلك استهدفت الحركة الوطنية لمحاربة السلطتين المتحالفتين، وهما السلطة الفعلية، ممثلة فى عميد الاحتلال، والسلطة الشرعية، ممثلة فى الخديو والوزارة، فعظمت أعباء الجهاد، وتحرج الموقف، ولكن الفقيد لم يهن ولم يضعف بل استمر فى نضاله، وقاوم الاحتلال، باستمساكه بالجلاء، ودعوة الأمة إلى الالتفاف حول رايته، كما قاوم الخديو والاحتلال معاً باستمساكه بالدستور، ودعوة الأمة إلى المطالبة به. وثبت للحرب تجيئه من الناحيتين، فناله من أذاهما وشرهما أكثر مما نال مصطفى كامل، وعانى من خذلان، كبراء مصر ووزرائها ورجالها البارزين أكثر مما عانى الزعيم الأول، إذ أخذوا يتنكرون للحركة الوطنية، ويتسابقون فى الكيد لها، ابتغاء الزلفى للاحتلال، أو التقرب للحكومة، حرصاً على المناصب والمنافع تغدق عليهم من الناحيتين، وأمعنت الحكومة فى محاربة الحركة الوطنية بوسائل القمع والاضطهاد، فقيدت حرية الصحافة، وأعادت قانون المطبوعات القديم، وسنت القوانين الاستثنائية الرجعية، كقانون الاتفاقات الجنائية، وإحالة الجنح الصحفية إلى محاكم الجنايات، وطبقت هذا التشريع على الفقيد، بأن قدمته إلى محكمة جنايات القاهرة، فى تهمة صحفية، لا أساس لها من الحق، وقضت عليه المحكمة فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى، التى أصابت المترجم فى حياته الوطنية.

وقد تلقى رحمه الله هذا القضاء بقلب ثابت، وإيمان لا يتزعزع، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته، أثبت ما يكون فؤاداً، وأقوى عقيدة وإيماناً، ومضى فى جهاده لا يلوى على شيء، ليكمل العمل الذى بدأه مصطفى، فاستخدم الوسائل والأسلحة التى ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات، يعقدها فى أوروبا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها، من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ١٩٠٩، وفى مؤتمر السلام العام باستوكهلم فى أغسطس سنة ١٩١٠، وعقد المؤتمرالوطنى ببروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، وأسمع العالم فى هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها فى الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها فى مصر، إذ كانت تقوى فى نفوس الأمة روح المقاومة والشجاعة، وتعود أبناءها النضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية، فى مختلف نواحيها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية والفضائل القومية.

* * *

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية، وأحياها بجهاده، وخطبه ومقالاته، وأحاديثه واجتماعاته ورحلاته وأسفاره، كما غذاها بثباته وتضحياته، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء فى الدفاع عن القضية الوطنية، وضحى بوظيفته فى سبيل الاستمساك بمبدئه، ثم ضحى بمهنته التى اختارها بعد استقالته من وظيفته، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤، لكى ينقطع للجهاد، فعظمت بذلك تضحياته المالية، وحرم مورداً كان يدر عليه الربح الوفير؛ ضحى بالمناصب والرتب والألقاب، التى كان ينالها لو سلك مسلك غيره فى تأييد الاحتلال، أو لو أنه اكتفى بمسالمته، والابتعاد عن مقاومته، وضحى براحته وصحته، وآمال الشباب فى رغد الحياة ورفاهية العيش، واستهدف للسجن والنفى والتشريد، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢، فلم ينقطع جهاده فى سنوات النفى، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال فى سبيل مصر، إذ دافع عن القضية الوطنية فى مؤتمر السلام بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢، ثم بمؤتمر السلام فى الهاى سنة ١٩١٣، ثم فى الصحف والمجلات، وفوق أعواد المنابر، وفى المجتمعات، فى كل بلد ينزل به، ولما شبت الحرب العظمى الماضية سنة ١٩١٤، استمر فى نضاله عن مصر، وشعاره الذى لا يتبدل «مصر

للمصريين»، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد، بين الدول المتحاربة، والدول المحايدة، ويجهر به فى وجه إنجلترا وحلفائها، كما جهر به فى وجه ألمانيا وتركيا، وقد استهدف من أجل ذلك لغضب الأتراك فى خلال الحرب، فلم يبال غضبهم، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائعه، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد، فى وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه، فكان حقاً البطل الأكبر لهذا الاستقلال، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله فى سبيله.

* * *

تأثرت صحة الفقيد من استمراره فى الجهاد الكفاح، وزادت سنوات النفى ومتاعبه فى اعتلال صحته، فمرض بالقيلة المائية فى مارس سنة ١٩١٨، ولم يقعده المرض عن متابعة النضال، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض، أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه، ويسالم الاحتلال أو يهادنه، حتى يستطيع العودة إلى مصر، إذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها، وإقامته تحت سمائها، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه فى جو أوروبا البارد، وأن صحته لاتحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ولكنه رفض نصيحتهم ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه، وعمل بكلمته المأثورة، التى قالها سنة ١٩١٠: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لانعرف التسليم فى حقوقنا ولاالتنازل عن مطالبنا»، وظل يجاهد ويناضل، حتى وافاه الأجل المحتوم فى برلين، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، مات رحمه الله غريباً عن بلده، نائياً عن الأهل والولد والخلان، بعيداً عن مصر التى أحبها، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها.

إن تاريخ محمد فريد وهو ولا غرو تاريخ لسنى الجهاد، من فجر الحركة الوطنية الحديثة، فلقد شارك مصطفى فى بعثها منذ سنة ١٨٩٣، وتولى قيادتها بعد وفاته فى فبراير سنة ١٩٠٨، إلى أن لحق به بالرفيق الأعلى فى نوفمبر سنة ١٩١٩، فكانت هذه السنوات الأخيرة صفحات مجيدة من تاريخنا القومى، ولولا ماخطه فيها من تضحيات وآلام، ومابعثه فى نفوس الجيل من إخلاص وشجاعة وثبات وإيمان، لما كان لمصر تاريخ وطنى فى ذلك العهد، ولا نقلب هذا التاريخ سلسلة من خضوع للاحتلال، وضعف فى الأخلاق، فهذه الحقبة من الزمن، التى غذاها الفقيد بوطنيته وإخلاصه، وبذل فيها ما بذل من ماله

وقلمه ولسانه، ورواها بروحه ومهجة فؤاده، هى ولاريب معين لاينضب من الفضائل القومية، وإن هذا الكتاب ليتصل من هذه الناحية بالماضى والحاضر، أما صلته بالماضى فلأنه يحتوى على تاريخ بطل من أبطالنا العظماء، كما يشمل تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩، وأما صلته بالمستقبل فإن التاريخ يفسر بعضه بعضاً، ولأننا فى حاجة إلى أن نسمو بمستوى الوطنية فى قلوبنا، ونحاسب أنفسنا على ما قصرنا فى حق الوطن، وننمى عقيدة الإيمان بالواجب بين طبقات الشعب، يستوى فى ذلك الكبير والصغير، والغنى والفقير، والرجال والنساء، والسياسى والموظف، والزارع والصانع، والتاجر والمالك، والطبيب والمحامى والمهندس، هؤلاء جميعاً لو أدى كل منهم واجبه نحو الوطن، لسعدبهم، ولكانت حالنا خيراً مما نحن فيه، وإن ذكرى الأبطال لخليقة بأن تطهر نفوسنا، وتبعث فيها روح الإيمان بالواجب، والإخلاص فى أدائه، وإنها لكتاب منشور، تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة، وقوة العقيدة، وتضحية المنافع الشخصية فى سبيل سعادة الوطن ومجده، وتلك لعمرى عُدة الأمم، وذخيرتها الدائمة فى حياتها القومية؛ وهذا هو جل ما أقصد من إخراج هذا الكتاب.

فاللهم ألهمنا السداد فى القول، والإخلاص فى العمل، وأيدنا بروح من عندك، إنك نعم المولى ونعم النصير.

يوليه سنة ١٩٤١ — **عبد الرحمن الرافعى**

الفصل الأوّل

نشأة الفقيد العائلية والوطنية

ولد «محمد فريد» بمدينة القاهرة يوم الأثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ (٢٥ رمضان سنة ١٢٨٤هـ)، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات.

نشأ فى بيت مجد رفيع العماد، فهو ابن «أحمد فريد باشا» الذى صار ناظراً للدائرة السنية سنة ١٨٨٦، وكان من كبراء مصر المعدودين، واشتهر بعلو النفس والأخلاق القويمة، مما كان له أثره فى نشأة المترجم.

والد المترجم(١)

هو المرحوم أحمد فريد باشا، قدم جده الأعلى عثمان أفندى إلى مصر فى أوائل سنى الفتح العثمانى، وتولى وظيفة «كتابة العملة»، وكانت من أرفع مناصب الحكومة ولاتمنح إلا بموجب فرمانات، وظلت هذه الوظيفة تنتقل بين أعقابه وذريته حتى انتهت إلى المرحوم أحمد أفندى ابن أيوب أفندى جد المترجم.

ولد فريد باشا سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) وتربى فى مهد العز والمجد، وأشرب التربية القويمة والأخلاق الفاضلة، وتعلم فى مدارس الحكومة، وبخاصة فى المدارس الحربية، وعين فى سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) ناظر قلم التحريرات بمصلحة السكة الحديدية براتب مقداره ٢٥ جنيها، ثم أنعم عليه بالرتبة الثالثة وزيد راتبه إلى ٣٠ جنيها، وظهرت مزاياه من الكفاية والنزاهة فصار ناظر قلم حسابات هذه المصلحة سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م)، ثم ناظر قلم قضاياها، وأنعم عليه بالرتبة الثانية سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م)، وفى سنة ١٨٧٣ رقى إلى وظيفة وكيل عموم المصلحة، وأنعم عليه برتبة المتمايز سنة ١٨٧٥.

---

(١) فى لسان العرب ج ١٥ ص ١٢٠ ترجمه وترجم عنه بمعنى.

وفى ١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ أنفصل عن خدمة السكة الحديدية بعد أن قضى بها تسع عشرة سنة، وذلك على أثر التعبيرات التى طرأت على نظامها فى أواخر عهد الخديو اسماعيل بطلب الدول الأوروبية، إذ عينت لجنة مختلطة لإدارتها برئاسة الجنرال ماريوت Mariott الإنجليزى، وصارت وظيفة وكيل المصلحة لاتتفق وهذا التغيير، فألغيت واستغنى عن خدمته، وكتب إليه الجنرال ماريوت لهذه المناسبة كتاباً رقيقاً يدل على تقديره له والثناء عليه، وهذا نصه:

«ترجمة إفادة رقم ١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ لحضرة فريد بك من جناب الجنرال مريوط رئيس قومسيون السكة الحديد.

«لقد شق جداً على سعادة اسماعيل باشا يسرى وعلىّ عدم تيسر وجود محل لحضرتكم بمصلحة الإدارة الجديدة، ووظيفة حضرتكم بصفة وكيل عموم التى كانت ضرورية حينما كانت المصلحة تحت إدارة مدير واحد، ليس لها لزوم الآن بالنظر لوجود جملة أعضاء بالمصلحة، وقد تشرفت بتبليغ الحضرة الخديوية المدح الذى حصل فى حق حضرتكم من سعادة زكى باشا مدير عموم السكة سابقاً ومن سعادة اسماعيل باشا مع الميل منا لجهة حضرتكم، وقد شعرنا أنه لا يناسب العجلة فى ذلك مراعاة لخاطر حضرتكم، ولكن حيث أن الآن عضو آخر منتظر حضوره هنا فى ظرف يوم أو يومين فقد حان الوقت الذى فيه يلزمنا تنفيذ تصريح الحضرة الخديوية بالاستغناء عن الوظيفة المذكورة آنفاً، لكن اعتقادى أن الجناب الخديوى ينتهز أى فرصة لاستخدام حضرتكم وبذلك لايدعو الحال للتوصية، ومع كل فإنى أنسر إذا تيسر لى مساعدة حضرتكم فى هذا الشأن ثم وماهية عزتكم محسوبة لغاية آخر الشهر الحاضر».

١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ — إمضاء

محبكم مريوط

ولم يمض على انفصاله عن خدمة السكك الحديدية شهر وبضعة أيام حتى صدر أمر عال بتعيينه عضواً بمجلس الأحكام فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٧ براتب شهرى مقداره ٦٠ جنيها، ثم عين فى السنة نفسها مديراً للشرقية، ثم نقل مفتشاً لحسابات دوائر العائلة الخديوية، وفى ١٣ فبراير سنة ١٨٧٨ عين محافظا لدمياط، وانفصل منها فى ١٦ نوفمبر من السنة المذكورة لأسباب صحية، وفى ٩ يناير سنة ١٨٧٩ عين مديراً للمنيا، ثم مديراً

للقليوبية سنة ١٨٨٠، ثم عاد مديراً للشرقية، وأنعم عليه برتبة الباشوية، وهذا نص الأمر العالى الصادر له فى هذا الصدد:

«إنه بناء على أهليتكم ودرايتكم وقيامكم بتأدية الخدمات المهمة التى أحيلت على عهدتكم قد أنعمنا عليكم برتبة المرميران الرفيعة وعيناكم مديراً للشرقية».

ثم عين مديراً للدائرة البلدية بمصر فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ بمرتب ١٠٠ جنيه فى الشهر، وفى سبتمبر من تلك السنة أعيد إلى مديرية الشرقية لثالث مرة، وفى ديسمبر سنة ١٨٨٣ عين مديراً للغربية، وفى ابريل سنة ١٨٨٤ نقل إلى الدائرة البلدية بمصر ثانيًّا.

وفى يوليه سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال بتعيينه ناظراً للدائرة السنية[٢] براتب شهرى قدره ١٢٥ جنيهاً، وظل يشغل نظارتها حتى سنة ١٨٩٤، وترك بها ذكراً عاطراً وصفحة بيضاء مجيدة؛ فقد تولاها وإدارتها مختلة، وعجز إيراداتها فى سنة ١٨٨٦ يبلغ ٢٩٠و٢٦١ جنيها؛ فأخذ يقوّم المعوج من شئونها ويبعث روح الاستقامة والنزاهة والنشاط فى نواحيها، فأخذ العجز يتلاشى، ثم زاد الإيراد عن المنصرف سنة ١٨٩١م ٢٥٤ر٤٦ جنيهاً، فكانت إدارته مفخرة له وموضع إعجاب مواطنيه، وأنعم عليه الخديو برتبة روملى بكلربك فى ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦ (أكتوبر سنة ١٨٨٨م) ثم بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى فى أواخر فبراير سنة ١٨٩٢، وذلك بصفة استثنائية تقديراً لخدماته فى الدائرة السنية، وهذا نص الأمر العالى الصادر بذلك:

«أنعم الجناب الخديوى المعظم بصفة استثنائية بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى على سعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية مكافأة له على ما حصل عليه فى خلال سنة ١٨٩١ من النتائج التى لم يسبق لها نظير».

وأخذت زيادة الإيرادات عن المصروفات فى اطراد عاماً بعد عام حتى بلغت سنة ١٨٩٤ م ١٩٢,٧٥٣ جنيها، وبلغ مجموع الزيادة فى عهده بعد خصم العجز ٦٦٠,٧٧٠ جنيها، وازدادت مكانته علواً لما بدا منه من الحزم والتنظيم والكفاية والنزاهة فى هذا المنصب السامى.

ويدلك على مكانته الاجتماعية والسياسية أنه لما حدثت أزمة إقالة الوزارة الفهمية فى

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٤٤٢



أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية
(والد المترجم محمد فريد)

يناير سنة ١٨٩٣ على عهد الخديو عباس[٣] وأسند الخديو الوزارة إلى حسين فخرى باشا، واعترض اللورد كرومر على هذا التغيير، أراد الخديو أن يحل الأزمة فاستدعى رياض باشا وعهد إليه تأليف الوزارة مع بقاء الوزراء عينهم فى وزارة فخرى باشا، فوعده رياض باشا بالتفكير فى ذلك وانصرف؛ فرأى الخديو من جوابه روح التردد، فأوفد إليه أحمد فريد باشا ليقنعه بالقبول حلا للأزمة؛ فقام فريد باشا بهذه المهمة، وأقنع رياض باشا بتأليف الوزارة وعاد فأخبر الخديو بذلك، وانتهت الأزمة.

---

(٣) راجع تفصيلها فى كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ٣٠٦ وما بعدها (من الطبعة الأولى)، وما يقابلها من الطبعات التالية.

فلما استقالت وزارة رياض، وخلفتها وزارة نوبار فى ابريل سنة ١٨٩٤، لم تنظر إليه الوزارة النوبارية بعين الرضا، لميوله الوطنية، ولم يرق نوبار أن يكون من رجال الحكومة رجل بصفاته، مستقل الرأى أبىّ النفس، لايعرف للأجنبى فضل الامتياز على الوطنى أو تقديس أوامره، ومازال يسعى به حتى استصدر من الخديو أمراً بإحالته إلى المعاش فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٤.

قالت جريدة «المؤيد» فى هذا الصدد ما خلاصته إن إحالته إلى المعاش كانت عقب بيع الحكومة أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية إذ كان فى مقدمة المنتقدين لهذا التصرف مع وجود جماعة من الوطنيين كانوا يرغبون شراءها بثمن أكثر «فخروجه من خدمة الدائرة يومئذ كان عملا وطنيًا شريفاً، سجل له صفحات تاريخ أعماله فوق ما كان له من الأعمال الوطنية الكثيرة فى تلك المصلحة وغيرها[٤]».

وقد أنجب من البنين إثنين وهما: المترجم. وإبراهيم فريد بك القاضى بالمحاكم الأهلية، ومن البنات أربعا وهن:

١ - زهرة هانم زوجة محمد بك عبد الواحد عرفه ووالدة كل من أحمد بك فريا وحسين فريد بك (وكيل الجمعية الزراعية سابقا)، ومنيرة هانم زوجة أحمد بك حبيب من أعيان المنوفية، وعزيزة هانم زوجة عبد العزيز رفعت سامى.

ثم ٢ - نفيسة هانم زوجة سليمان بك شوقى ووالدة يوسف فريد ومصطفى فريد وإبراهيم فريد واسماعيل فريد وعباس فريد والسيدة عطية فريد.

ثم ٣ - منتهى هانم زوجة محمد بك كمال بيومى ووالده كل من أحمد كمال رياض والسيدة عقيلة هانم زوجة محمد بركات بك (رئيس النيابة[٥]).

ثم ٤ - فاطمة هانم زوجة سليم أفندى سرى ووالدة كل من السيدة جليلة هانم زوجة محمد بك عرفه ووالدة على بك فريد (المدير العام لمصلحة المبانى سابقا)، والسيدة زينب هانم زوجة اسماعيل بك حافظ ووالدة محمد أفندى فريد حافظ.

---

(٤) المؤيد عدد ١٠ مارس سنة ١٩٠١.

(٥) توفى إلى رحمة الله بعد ظهور الطبعة الأولى.

وفاة والد المترجم

توفى أحمد فريد باشا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٠١، فعم الأسف عارفى فضله لما كان له من المنزلة الرفيعة فى قلوبهم، وشيعت جنازته فى اليوم التالى، وقد سار فيها جموع المعزين من العلماء والأعيان والموظفين وجميع الطبقات، يتقدمهم سعيد بك (باشا) ذو الفقار نائباً عن الخديو عباس إلى أن ووري التراب فى مدفنه بقرافة السيدة نفيسة

قال (المؤيد) فى نعيه: «توفى إلى رحمة الله تعالى اليوم المغفور له أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سابقاً ووالد حضرتى الفاضلين محمد بك فريد المحامى الشهير وإبراهيم بك فريد القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية عن نحو ٦٥ سنة، وكان رحمه الله من كبار أركان الحكومة وقد خدمها بالصدق والهمة الشماء، فإن نعيناه اليوم للقراء فإنما نذكرهم بخلاله الشماء وأعماله الجليلة المسطورة التى ذكرها خير عزاء للمصابين بفقده».

والدة المترجم

هى السيدة ببة هانم كريمة المرحوم ابراهيم أفندى قاضى البهار[٦] ابن المرحوم محمد أفندى قاضى البهار، من كبار سراة العاصمة وتجارها، وكانت سيدة فاضلة، عالية النفس، محبة للخير، كريمة الأخلاق، شريفة حسينية، إذ كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه، ومن سلالة الخلفاء العباسيين، وقد تزوج بها فريد باشا سنة ١٨٦٠، وكان لها ولا ريب فضل كبير فيما اتصف به الفقيد من صفاء النفس وكرم الأخلاق.

نشأة الفقيد المدرسية

أدخله أبوه المدارس الأميرية، فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزاً ممتازاً بين أقرانه، وعرف فى سنى دراسته بطيب القلب والصراحة ودماثة الخلق، مما حببه إلى نفوس إخوانه وأساتذته.

---

(٦) عميد التجار المستوردين لهذا الصنف والمتعهد بجمع الضرائب عنه وتوريدها للحكومة وكان له شأن كبير فى ذلك العصر.

نيله شهادة الحقوق

وقد نال شهادة الحقوق فى مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة الحقوق التى كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الإدارة)، وكان زملاؤه المتخرجون معه فى تلك السنة هم: عبد الله أفندى الطوير (بك). محمد أفندى على عزت (بك). أحمد أفندى زكى (باشا). عمر أفندى لطفى (بك). أحمد أفندى عبد الرازق (بك). إبراهيم أفندى زكى (بك). على أفندى فهمى (باشا). عبد اللطيف أفندى محمد (بك). حافظ أفندى عبد النبى (بك). محمد أفندى توفيق (بك). حسن أفندى السداوى. مصطفى أفندى حلمى (بك). محمد أفندى سعيد كامل. عبد الحميد أفندى حلمى (بك).

زواجه

تزوج فى يونيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة هانم كريمة السيد إسماعيل حافظ وحفيدة السيد محمد شلبى العباسى سليل الخلفاء العباسيين، وهى قريبة له من جهة والدتها، إذ هى بنت عمته، وهى ابن خالها، وكان زواجه بها من أفراح العظماء التى استرعت الأنظار، كتبت عنه «الوقائع المصرية» (عدد يوليه سنة ١٨٨٨) تحت عنوان (الأفراح عند سعادة فريد باشا) مما لا تكتبه الجريدة الرسمية إلا عن أفراح البيت المالك، وهذا يدلك على عظم مكانة فريد باشا، وقد ندب الخديو توفيق بعض رجال المعية ليبلغه تهانئه، قالت «الوقائع» فى وصف حفلة الزواج ما يأتى:

«من نحو أسبوعين أقيمت الأفراح فى دار صاحب السعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية احتفاء بتأهيل حضرة نجله الأول محمد بك فريد، ووزعت تذاكر الدعوة على المدعوين لحضورهم فى ليلتى الأحد والاثنين من هذا الأسبوع، وفى أثناء الأسبوعين كان منزل سعادة الباشا المشار إليه فى شبرا مجتمعاً لوفود المهنئين ومنتدى سرور للحاضرين، جامعاً لأشتات ماتفرق من دواعى المسرات، ولما كانت ليلتا الدعوة توارد فى الأولى العدد العديد من حضرات العلماء الأعلام وتجار العاصمة وكثير من أعيانها وجم غفير من ذوى الرتب والوجاهة من البلاد الريفية كمديرية الشرقية والدقهلية والغربية

ومحافظة دمياط والمديريات القبلية القريبة وغيرهم مما لا يحصون عدداً، وفى الليلة الثانية توافد على المنزل كل أكابر العلماء الفضلاء، وأعاظم الأمراء وأماثل الوجوه والأعيان، وفى مقدمة الجميع دولتلو رياض باشا رئيس مجلس النظار وحضرات النظار الكرام وبالجملة لا يحسب مبالغاً من يقول إنه وفد فى تلك الليلة جميع كبراء موظفى الحركة السنية بين وطنيين وأجنبيين، ومشاهير الذوات والأمراء والأعيان، أما الليالى فكانت بضوئها نهاراً، وبرونقها كمال كمال، باهت بزينتها وفاقت بمسرتها أمثالها من ليالى الأفراح، وقد كانت الموسيقى الأميرية تحى الوافدين على اختلاف درجاتهم بتلحين الابتهاج، وتعزف تارة بالعربية وآونة بالافرنجية على حسب المقامات والأوضاع، وكان هنالك من عساكر البوليس ما فيهم الكفاية لمنع الزحام وابتدار السلام، ولا تسل عن جلوة صاحب العرس (العريس) فقد كانت مناط المسرة وملاك للبهجة، ابتدأت مسيرها المنتظم بعزف الموسيقى ودعاء كل العساكر للجناب العالى الخديوى بطول البقاء والدوام، ثم سارت والموسيقى والعساكر النظامية أمامها بالشموع على هيئة تأخذ بمجامع القلوب بهاء وجمالا، وختمت مسيرها بمثل ذلك الدعاء للجناب العالى، حفظه الله وأبقاه، ولقد كان سعادة فريد باشا وجميع أعضاء عائلته الموقرة فى غاية من اليقظة لإرضاء كل الوافدين ومؤانستهم على مايليق بكل واحد منهم من الإكرام، والذى زاد سرور ذوى الفرح عموما، وسعادة فريد باشا خصوصاً أن صدرت الإرادة السنية بتكليف بعض رجال المعية السنية العظام أن يبلغ سعادة فريد باشا تهانى الحضرة الفخيمة الخديوية، فكان لهذا النبأ الموقع الجميل فى أفئدة العموم، لا زال الجناب العالى مصدراً للجميل مسدياً المخلصين من رعاياه كريم خيره ورضاه آمين(٧)».

وكانت زوجة الفقيد من فضليات النساء، وهى خير مثال للزوجة الصالحة، وعنوان الوفاء لزوجها العظيم، شاركته السراء والضراء، وكانت له فى حياته الوطنية نعم العضد الصادق الأمين، وظلت بعد وفاته باقية على عهده، حتى توفيت فى يناير سنة ١٩٣٣، ودفنت بجواره فى قرافة السيدة نفيسة.

---

(٧) الوقائع المصرية عدد الاثنين ٢ يوليه سنة ١٨٨٨ - ٢٣ شوال سنة ١٣٠٥.

أولاده

رزق المترجم من زوجته بولدين وهما عبد [illegible] عاجله الأجل وقد توفى وله من العمر سنتان؛ ثم الأستاذ عبد الخالق فريد [illegible] بنى سويف [illegible] قاض بالمحاكم الوطنية)، بارك الله فيه، وأربع بنات وهن – فريدة هانم كبرى كريماته حرم الدكتور حيدر الشيشيني بك، والمرحومة لطيفة هانم زوجة حسين (بك) فريد، وقد توفيت سنة ١٩١٦؛ وبنتان لم تتزوجا وهما الآنسة فائقة وقد توفيت سنة ١٩١٥ غير متجاوزة اثنتى عشرة سنة؛ والآنسة حميدة وقد توفيت سنة ١٩٢٩.

لطيفة هانم (زوجة حسين بك فريد)
توفيت سنة ١٩١٦

الآنسة فائقة
توفيت سنة ١٩١٥



الآنسة حميدة
توفيت سنة ١٩٢٩

فريدة هانم
(زوجة الدكتور حيدر الشيشيني بك)

محمد فريد وكريماته الأربع

(سنة ١٩٠٥)

التحاقه بالمناصب

بعد أن تخرج المترجم من مدرسة الحقوق (الإدارة) عين فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية براتب شهرى قدره ١٠ جنيهات، وفى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٨ رقى وكيلا لهذا القلم براتب ١٥ جنيهاً شهرياً وأنعم عليه بالرتبة الثانية (البكويه) فى أغسطس سنة ١٨٩١، وفى الرابع من هذا الشهر نقل إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية بمرتب شهرى قدره ١٦ جنيها شهريا، وانتدب بنيابة محكمة مصر الابتدائية، وزيد راتبه إلى ١٨ جنيهاً من أول يناير سنة ١٨٩٢، ثم انتدب لنيابة الأزبكية، ورقى وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣، وفى سنة ١٨٩٤ بلغ راتبه عشرين جنيهاً، وفى مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلا بنيابة الاستئناف[٨]، وأظهر فى النيابة اقتداراً وكفاية جعلا له مركزاً ممتازاً فى الحكومة، وتفتحت أمامه أبواب التدرج إلى كبرى مناصب الدولة، لولا ما اعترضه فى سبيلها من التطلع إلى الجهاد فى سبيل الوطن كما سيجىء بيانه.

* * *

---

(٨) نقلا عن ملف خدمة الفقيد المحفوظ بدار المحفوظات العمومية دولاب ١٦٨ رف ٤.

الفصل الثاني

المرحلة الأولى من الجهاد

ميوله الوطنية

بدت على المترجم ميولة الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق، فاتجهت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل وثقافته العالية، وشغفه بالاطلاع، وولعه بالمباحث، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية.

مقالاته ومذكراته

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق، فكان يكتب سنة ١٨٧٧ و ١٨٨٨ المقالات فى مجلة (الآداب) للشيخ على يوسف بتوقيع (م. ف.) لأن والده كان ينهاه عن الكتابة فى الصحف والأشتغال بالسياسة، خوفاً عليه من أذى الإنجليز والحكومة.

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧ فى خمس كراريس، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجاً وقت وقوع حوادثها، وهذا يدلك على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية، وقد راجعتها، فوجدتها تنتهى عند منتصف ١٨٩٧، ولست متحققاً من أنها نهاية المذكرات، فليس فى ختام الكراس الخامس ما يدل على ذلك، بل يبدو لى أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه، ولعل له تتمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التى حصلت خلال الاضطهادات التى استهدف لها الفقيد كما سيجئ بيانه، وعلى كل حال لم يبق محفوظاً من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمس.

وتبدو روحه الوطنية فى خواطره التى كان يدونها منذ سنة ١٨٩١ تعليقاً على اضطرار حسين فخرى باشا إلى الاستقالة من وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى (ديسمبر سنة

١٨٩١) تجده يقول: «ولقد نال جزاء بقائه فى الوزارة بعد تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية[١]، وقد كان من أكبر المعارضين فى تعيينه ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة، فلو كان استقال هو أيضا فى إحدى هاتين الفرصتين لخرج بشرفه إلا أنه آثر البقاء فى المنصب على حفظ شرف الاسم، فطرد من الوزارة (لأنى لا يمكننى أن أسمى استعفاءه إلا طرداً)، وهكذا سيكون الحال مع باقى الوزراء، فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقيل من وظيفته وجىء بمن يكون فى يدهم آلة يديرونها كيف شاءوا. فلو كان



محمد فريد عام ١٩٠٧، ونجله عبد الخالق
(الأستاذ عبد الخالق فريد القاضى بالمحاكم الوطنية سنة ١٩٤٨)

(١) فى أواخر عهد وزارة رياض باشا وكان فخرى باشا وزيراً فيها.

ذواتنا و كبراؤنا من ذوى الشرف وأصحاب النخوة لا متنعوا عن قبول الوظائف العالية، ولكن الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على أسمه واستقلال وطنه، وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على احتلال بلادهم ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا الذاهب باستقلال البلاد، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

وقال فى يناير سنة ١٨٩٢ تعليقاً على تولية الخديو عباس الثانى أريكة مصر: «وجميع الأهالى مستبشرون بهذا الخديو الجديد ويؤملون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطالبهم المجحفة بحقوق الأمة».

وقال عن حوادث سنة ١٨٩٥: «وافق يوم الثلاثاء ٥ رجب سنة ١٣١٢ أول يناير افتتاح سنة ١٨٩٥ والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنجليز ولا أمل فى تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقاً».

فتأمل فى هذه الخواطر، تجد فيها روح الوطنية الصادقة التى تمجد التضحية فى سبيل الوطن، وتألم لما يصيبه من الكوارث، وتستنكر من كبراء مصر إيثارهم المناصب والمنافع الشخصية على واجباتهم القومية.

مؤلفاته ورحلاته

وفى سنة ١٨٩١ أخرج الفقيد حين كان وكيلا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه (البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية)، وهو تاريخ واف لمحمد على باشا، ولا شك أن تأليفه هذا الكتاب، واتجاهه إلى نشر تلك الصفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، يدلك على أنه، وهو فى الرابعة والعشرين من عمره، إذ كان يشغل وظيفة ممتازة، وأبوه ذلك الثرى الكبير أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقى فيها، بل تطلعت نفسه إلى المثل العليل، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم، لكى يذكى فى نفوسهم روح الوطنية والإقدام، قال عنه (المؤيد)[٢] الذى كان لسان حال الوطنيين وقتئذ فى صدد تقريظ كتابه «البهجة التوفيقية» إنه «الكاتب البليغ، والباحث

---

(٢) عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٩١.

المدقق، الشاب الأبّى، الأديب الأريب، محمد بك فريد وكيل قلم قضايا الدائرة السنية، وأحد أعضاء الجمعية الجغرافية، صاحب المباحث المفيدة والمقالات الرنانة، وهو الشاب الذى تخلى منذ نعومة أظفاره عن علائق نشأة الفتوة، وشغف بالفضائل والآداب، فأدرك منها النصيب الأوفر والقدح المعلى، وتربى على تهذيب الأفكار وحرية الضمير كما يعهده بذلك أخصاؤه الذين عرفوا فضله، ولا ريب أن المطلع على مؤلفه هذا فى سيرة المرحوم محمد على باشا، وافية الأطراف والوقائع، شافية الأصول والفصول، متحريا على الحقائق خاليًا من التشيع والمتابعة، يعلم ما لحضرته من سعة التضلع وكمال الاطلاع وقوة البحث، مما لا يكون إلا من صفات الشيوخ وهو فى غضارة الفتوة ونضارة الشباب».

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر فى البحث والكتابة والتأليف، فكان فى عمله يجمع بين الكفاية والوطنية.

ففى سنة ١٨٩٤ أخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية)، وقد قرظه المؤيد فى عدد ٥ فبراير سنة ١٨٩٤ ووصف المترجم بأنه «الكاتب المجيد محمد بك فريد وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ونجل عطوفتلو فريد باشا ناظر الدائرة السنية».

ثم أخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملا على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة، وقد نشر تباعاً من قبل فى مجلة «الموسوعات» سنة ١٩٠٠ و١٩٠١.

وله مقالات عدة أكثرها فى المؤيد ثم فى (اللواء).

وكان له ولع كبير بالسياحة، بدأ أسفاره بأوربا سنة ١٨٩٥[٣]، فتمت له على توالى السنين زيارة أغلب ممالك أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب، ونشر عن سياحته فى تلك البلاد رحلتين، إحداهما سنة ١٩٠١ والأخرى سنة ١٩٠٢، وكان يوزعهما مجاناً تعميما للفائدة منهما، وله رحلة فى بلاد النرويج فى أقاصى شمال أوربا سنة ١٩٠٤، نشرت تباعاً فى اللواء، وسافر فى أبريل سنة ١٩٠٥ إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها «مدينة الجزائر»، وكان يصحبه المرحوم سلطان افندى محمد رئيس الوفد المصرى

---

(٣) كتب الفقيد فى مذكراته المخطوطة عن حوادث سنة ١٨٩٥ ما يلى: «سافرت إلى أوروبا يوم الثلاثاء ١١ يونيه الجارى على أحد وابورات شركة لويد النمساوية قاصداً تريسته ومنها إلى سويسرا ففرنسا، وهى أول رحلة لى فى أوربا مع أنى ناهزت الثامنة والعشرين من عمرى وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم».

الرسمى إلى المؤتمر المذكور، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات فى اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا فى معاملة المسلمين فى الجزائر، كما انتقد من قبل سياستها فى تونس لمناسبة سياحته بها.

مجلة الموسوعات

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٨ أنشأ مجلة «الموسوعات» باشتراكه مع الأستاذ أحمد حافظ عوض «بك» ومحمود بك أبى النصر، وهى مجلة علمية نصف شهرية، صدر العدد الأول منها فى غرة رجب سنة ١٣١٦ - ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتمحيص، والإحاطة بالموضوعات التى كان يكتبها، فمن آثاره فيها مقالة عن المواصلات البرقية فى العالم (عدد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨)، وسياحة الرحالة سفن هدين فى أواسط آسيا (عددى ١٣ يناير و ٢٧ يناير سنة ١٨٩٩) و (انجلترا وفرنسا بأفريقية) عدد ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٩، و (الإنجليز فى غرب أفريقية) عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٩٩ (وكيف ضاع استقلال جزائر هاواى) عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٩، (وانجلترا والترنسفال) عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩، (وانجلترا فى جنوب أفريقية) عدد ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ (والروسيا فى آسيا) عدد ١٦ يناير سنة ١٩٠٠، (وسكة حديد سيبريا) عدد أول فبراير سنة ١٩٠٠، (وحرب الترنسفال) عدد ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠، (والشركة الإنجليزية الأفريقية الشرقية (عدد ٣١ مارس و٣٠ أبريل سنة ١٩٠٠)، والروسيا فى مملكة كوريا (عدد ١٣ يونيه سنة ١٩٠٠)، والقسم المصرى بمعرض باريس (عدد ٢٨ يوليه سنة ١٩٠٠)، ومطامع أوربا فى الصين (عدد ١١ أغسطس سنة ١٩٠٠)، ووبمملكة الكامبودج (عدد ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠)، ورياسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية انتخاب رئيسها (عدد ٥ فبراير سنة ١٩٠١) ومسألة قناة نيكاراجوا (عدد ٢٠ أبريل سنة ١٩٠١)، وقد صدر آخر عدد من المجلة فى غرة ربيع الثانى ١٣١٩ - ١٧ يوليه ١٩٠٩ (العدد ١٩ من السنة الثالثة).



محمد فريد
(فى الأربعين من عمره)

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية، ففى مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتى بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر من قيود المناصب، إذ ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأييده فى سياسته، ولعله وهو يدون هذه

الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة، لكى يحقق ما عزم عليه، ويستقيل من منصبه، وينطلق إلى الجهاد والعمل فى سبيل الوطن.

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضية هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح الحوادث السياسية، نعنى بها قضية (المؤيد)، وخلاصتها أنه فى خلال الحملة على دنقلة أرسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى تلغرافاً سرياً إلى وزير الحربية فى شهر يوليه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش، فنشر «المؤيد» صورته فى عدد ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان «أحوال الجيش المصرى فى الحدود» قال:

تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود.

«وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفى المعسكرات».. ثم قال:

«وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً، أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣. وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨. وست وفيات فى الجيش البريطانى».. واستمر المؤيد فى ذكر بيان الإصابات كما وردت فى تلغراف السردار إلى أن قال:

«ولم تحصل إصابات فى الجيش بسواردة، وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التى اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء ولكن هذا الداء شديد الوطأة جداً بين اللاجئين إلى (سواردة) من الأهالى والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء، وقد توفى منهم عدد كبير، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الوابورات القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع. وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل، ويوجد الآن وابوران جديدان فى الطريق والمأمول أنهما يساعداننا. والوابورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة، وأتأسف أن أقول لسعادتكم إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية فى الشلالات، ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة ولكن الصعوبات التى كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم».

فرأت الحكومة فى نشر هذا التلغراف إذاعة لأسرارها، وبحثت عمن نقله إلى المؤيد، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق افندى كيرلس أحد مستخدمى مكتب تلغراف الأزبكية (الذى تلقى برقية السردار) بإفشاء سرها وإبلاغ البرقية إلى «المؤيد» كما اتهمت الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك فى التهمة، وكانت جريدة «المؤيد» وقتئذ هى لسان حال الوطنيين، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ على يوسف وتوفيق أفندى كيرلس، وكان الغرض من هذه الدعوى إرهاب المؤيد، وتهديد من يساعده أو يعضده، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف، وقد ظهر بميوله الوطنية، وشهد القضية حين نظرها أمام محكمة عابدين، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد، ومعارضته للاحتلال وسياسته، فأسرّها الاحتلال فى نفسه.

ونظرت القضية ابتدائياً أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضى محمود خيرت بك، وتولى أحمد بك الحسينى الدفاع عن الشيخ يوسف، ودافع إبراهيم الهلباوى بك عن توفيق أفندى كيرلس، وكان فى كرسى النيابة على أفندى توفيق وكيل النيابة، وانتهت القضية بصدور الحكم يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق أفندى كيرلس ثلاثة أشهر.

سخط الاحتلال وصنائعه على هذا الحكم، وعلى القاضى الذى أصدره، كما نقموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية، وطلبوا من النائب العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلى، فأمضى ما أمر به، وصدر القرار بنقله فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى نيابة بنى سويف، على أن يكون مقره فى مغاغة، ثم تقرر نقل قاضى محكمة عابدين الذى أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية، بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظاً، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل صدوره إلى الفقيد، وقد نفى الفقيد هذه الإشاعة فى مذكراته، وقال عنها أنها كذب وافتراء.

لم يقبل المترجم أمر النقل، إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء، وأن فيه إهانة لشخصه، فقدم استقالته من منصبه، وقبلت فوراً فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦.

واستأنفت النيابة حكم القاضى الجزئى، ونظرت القضية يوم أول ديسمبر سنة ١٨٩٦ أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة على ذى الفقار بك وعضوية يوسف شوقى بك والمستر كامرون، وتأجلت إلى جلسة ١٥ منه، وفيها قضت بتأييد حكم البراءة

بالنسبة للشيخ على يوسف، وإلغاء الحكم بالنسبة لتوفيق أفندى كيرلس وبراءته، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائى رنة استحسان عام.

وقد أكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه، وإزدادوا إعجاباً بسمو أخلاقه، وتقديرا لوطنيته وشجاعته، وعلت منزلته بينهم، إذ استهدف لاضطهاد الاحتلال وصنائعه، لاستمساكه بمبادئه الوطنية، وحرصه على استقلال القضاء.

أرسل إليه الأستاذ محمود أبو النصر «بك» كتاباً من باريس بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ يصور له تقدير الناس لموقفه المشرف، قال:

«هاج بالى واضطرب خاطرى إذ علمت بما قابلك به الاحتلال جزاء إخلاصك للوطن وتظاهرك بنصرة الحق دون أن تخشى لومة لائم، ولا سطوة حاكم، غير أنى ما لبثت إلا ريثما رأيت الأمر طبيعياً وأذعنت بأن لا وجه للتهييج ولا معنى للتعجب، أليسوا باضطهادهم لمثلك عاملين بما تقضى به عليهم خدمة قومهم وبلادهم التى يفتدونها بالنفس والنفيس، بلى وما الذى كنت تنتظر غير ما عوملت به وقد عرف الخاص والعام شرف إحساسك ونبل قصدك وإخلاصك، وشهد القريب والبعيد بفضلك وشمم نفسك وعزة مقامك حتى أنزلك الإخوان منزلة وحدك، تغبط عليها من بين أبناء الوطن عامة، وأنجال الذوات خاصة، وحياتك إنه لأقل ما كنت أنتظره لك من يوم رأيتك وعرفتك، فماذا نقول؟ اللهم إن كانت سعادة الحياة فى مثل ذلك الراتب الذى كنت تأخذه على شرط إماتة كل عاطفة شريفة فلا كانت الحياة، اللهم إن كنت تربيت ونشأت فى مهد الكمالات الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية، اللهم إن كان كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيهم فإنك لست عندنا بفريد، إن مطالب هذه الحياة منحصرة فى أمرين: سعة الرزق ورفعة المنزلة، أما سعة الرزق فمن الذى مات جوعاً؟ والحمد لله لست إلى هذا الحد، وأما رفعة المنزلة فهو مطلب قد بلغته اليوم أكثر من ذى قبل، فلقد سموت بهذا الاضطهاد منزلة فى قلبى أرفع من منزلتك الأولى، ومثلى من المحبين الصادقين كثير، فاصبر ولا تجزع واهنأ ودم كما كنت فريداً».

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم فى سلك المحاماة سنة ١٨٩٧ عقب استقالته من منصبه، فقيد اسمه فى جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية فى يوليه من تلك السنة [٤]، ثم قيد اسمه بعد ذلك محامياً أمام المحاكم المختلطة، ولبث مشتغلاً بالمحاماة سبع سنوات.

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء، وأنه آثرها على مناصب الحكومة، أدركت مبلغ شجاعته فى الخروج على تقاليد عصره، وميله إلى الحرية والجهاد فى سبيل تحرير بلاده، فى وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة، فكان الفقيد حقًّا من دعاة الحرية والاستقلال فى الحركة الوطنية.

قال «المؤيد» فى عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٩٧ ما يلى:

«قد اتخذ حضرة العالم الفاضل القانونى «محمد بك فريد» المحامى أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية، محلًّا لأشغال المحاماة، فى ملك المرحوم ثاقب باشا أمام الأجزاخانة الطليانية بشارع محمد على، وما نعهده فى كفاءة حضرة الفاضل وسعة علمه وقوة حجته سيكون خير كفيل لنجاحه فى مهنته الجديدة فيخدم بذلك وطنه ويخدم الحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة، ويكون لحضرات الفضلاء من أبناء كبراء مصر منه خير قدوة وأشرف مثال».

وقد اشتهر فى المحاماة بالنزاهة والأمانة، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك «كمبيالات» بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع، فقد رفض القضية، مع أن ظاهرها تؤيد النصوص القانونية، وكذلك كان شأنه فى جميع قضاياه.

---

(٤) المؤيد، عدد ٥ يوليه ١٨٩٧.

اعتزاله المحاماة

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد، فضحى بها واعتزلها فى أواخر سنة ١٩٠٤، كما ضحى بالمناصب من قبل، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل.

وثمة عامل آخر حداه إلى ترك المحاماة، وهو أنه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل، وبخاصة من عملائه فى القضايا، ويبدو لك هذا مما كتبه فى لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حينما اعتزل المحاماة إذ قال: «تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لأتفرغ لأشغالى الخاصة بدل أن أهملها وأشتغل بمهام الغير، فلا أرى غالباً إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحمله المحامى من المشاق، فلا يشكر إذا نجح، ويلام إذا خانه حظه فى القضية، وأردت أن أخصص من وقتى المقدار الكافى لخدمة بلادى وأبناء وطنى خدمة أعم وأنفع»

ويلوح لى أن نكران الجميل الذى لقيه من الأفراد فى الدفاع عن قضاياهم الخاصة، قد لقى مثله بل أضعافه من الأمة، فى الدفاع عن قضيتها العامة، كما يتبين لك من تتبع تاريخه، وهكذا ابتلى الفقيد بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية، فى جميع أدوار حياته الخاصة والعامة.

عودته إلى المحاماة

على أنه قد عاد إلى الاشتغال بالمحاماة فى أغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه فى قضية (وطنيتى). واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيرى (على باشا ذى الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلاً، وأُرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته فى أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال فى جهاده الوطنى المتواصل، وأشكُّ فى أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئاً مما كان يصبو إليه، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالاً للتوفر على مهام المحاماة، فلما سافر إلى مؤتمر السلام فى سبتمبر سنة

١٩١١، أناب عنه الأستاذ محمد زكى على المحامى، ليتولى شئون مكتبه، ولم يكد يعود إلى مصر فى منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة، ويستأنف عمله فى المحاماة، حتى حوكم للمرة الثانية، على أثر خطبته فى المؤتمر الوطنى، وهجر مصر إلى منفاه فى مارس سنة ١٩١٢.

صلته بمصطفى كامل، ومشاركته فى أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة ١٨٩٣، وفى ذلك يقول فى خطبته التى ألقاها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ إنه عرف مصطفى أيام أنشأ «مجلة المدرسة»، أى سنة ١٨٩٣، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلقى مصطفى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليه من تلك السنة، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين، وزميلين مخلصين فى الجهاد، ويقول إنه تعاهد ومصطفى كامل، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات؛ وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، كان يديرها شاب ألمانى هو المسيو هانس رزنر، واستمرت الجريدة فى الظهور حتى وفاة المسيو رزنر، وفى ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن «مصر والاحتلال».

توثقت عرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد، حتى صار فريد – كما أسلفنا فى كتابنا عن مصطفى كامل – زميله المخلص، وصديقه الوفى، وعضده الأكبر فى بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده فى جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبى والمادى، وأمده بماله، وظل وفياً له طول حياته، ثم حمل الراية بعد وفاته، فكان خير خلف، لأعظم سلف؛ وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق، والحب الخالص الثابت على مر السنين، فكلاهما كان يؤثر صاحبه على نفسه، ويضحى بنفسه من أجله، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقى؛ وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة، والعواطف النبيلة السامية.

أول كتاب عثرتُ عليه أرسله مصطفى كامل إليه فى فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦، وهو يدل على الود القديم بينهما، وفيه أفضى إليه بما بذل فى ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأى العام الأوربى بالقضية الوطنية، وقد أشار إليه المترجم فى خطبته فى تأبين مصطفى كامل، واقتبس بعض فقرات منه.

والكتاب الثانى أرسله من بودابست فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قال فيه:

«أخى الفريد حفظه الله

بعد التحية والتسليم، والإعراب عن شوق عظيم، لابد وأنك استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ماعملت، وعلمت بكل ماجرى وكان، ولابد أنك سررت وفرحت، وإن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حباً لمصر التعيسة وإخلاصا، رضيت عن روح لا تقل عنها حباً للوطن وإخلاصاً، واخالك تفكر كثيراً فىّ، وتود لو تكون معى تطوف البلدان منادياً بنصرة المظلوم رافعاً صوتك ضد عدو الوطن الأسيف».

وقد أشار فريد إلى هذا الخطاب أيضاً فى خطبته التى ذكرت، واقتبس منه فقرات أخرى.

وكتب إليه ضمن خطاب له من الأستانة (استانبول) فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول:

«كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقى إليك قيامى بهذا الواجب نحوك، وأتلذذ حقاً لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز، أى أشرف وأجلّ إحساس عند الإنسان».

وكتب إليه من باريس فى ١٩ يوليه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه:

«أخى الأعز حرسه الله

بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام، وصلنى هذا الصباح كتابك الكريم، فتقبلته بالترحاب والتكريم، وكنت فى شغف شديد لاستلامه، لغياب أخبارك عنى ثلاثة أيام، وليس ذلك بالزمن القليل.

«لقد أدهشنى فى كتابك شكرك لى على مبادرتى بإجابة طلبك، إن هذا الشكر من غيرك جميل وواجب، ولكنه منك غريب وعجيب، فما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالى، ومالى مالك، وحياتى حياتك، وحياتك حياتى، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت، فروحى تناجى روحك بالود والإخلاص فى كل لحظة وفى كل آن، دمت أخاً وفيًّا صادقاً، ودمت معى خادمين صادقين للوطن المحبوب».

وختم الخطاب بقوله:

«أكتب لى باكر من فيشى وأطلْ كتابك، واذهب يوم الخميس إلى (كوك) قبل الظهر

تجد منى كتاباً أكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك، وبعض أمور أريد منك عملها فى مصر، تقبل ألف قبلة من صديقك الأول وأخيك الثانى»

مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه:

«أخى الأعز حرسه الله

«أقبل وجنتيك ألفاً، وأهديك سلاماً عاطراً، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الأمين[٥]، إنه سميع مجيب»

إلى أن قال:

«أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يناير من هذه السنة وهو المشتمل على الخطبة التى ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديو لأنى فى حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة.

«سأكتب لك كل أسبوع مرة على الأقل، ولا تنس العائلة، أرسل سلامى لكل أفرادها، دمت ألف مرة لأخيك المخلص.

كامل

«قبل لى وجنات الشقيق إبراهيم بك[٦] وسلم لى على الفاضل حسن أفندى عبد الرازق[٧] واسأله أن يبلغ سلامى العاطر لوالده العزيز[٨].

«وإذا قابلت شوقى بك[٩] قبله لى مرتين، وقل له أن يرسل لى ماطبع من ديوانه مع صورته وأعطه عنوانى».

---

(٥) هو المرحوم عبد الله فريد نجله الأول وقد توفى وله من العمر سنتان، أما نجله الثانى فهو الشاب النجيب الأستاذ عبدالخالق فريد وكيل النيابة (المستشار).

(٦) المرحوم إبراهيم بك فريد شقيق المترجم.

(٧) المرحوم حسن باشا عبدالرازق، وكان محاميا بمكتب محمد بك فريد.

(٨) المرحوم حسن باشا عبدالرازق الكبير.

(٩) أمير الشعراء.



مصطفى كامل
باعث الحركة الوطنية
(١٨٧٤-١٩٠٨)

وقال في ختام خطاب إليه من باريس في ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«أقبلك فى الختام ألف قبله، وأرجوك أن لاتحرمنى من أخبارك، وأن تعرفنى عند وصول هذا إليك، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك».

مصطفى كامل

وقال فى خطاب آخر من باريس فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«وغاية رجائى من الله – إن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطاننا – أن يحفظ لى ودك الصادق، وحبك الطاهر، تقبل ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل».

كامل

وقال ضمن خطاب أرسل إليه من باريس فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨:

«لك منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان، فحقاً أنت الأخ الصادق الذى يضحى نفسه فى محبة إخوانه، فدم لى يامثال الوفاء، واعتقد أبدا الدهر أن لك فىّ أصدق الناس كافة، وأوفاهم إليك، فحياتى وروحى لك بعد الوطن العزيز».

وختم الخطاب بقوله:

«سلامى العاطر لأخيك العزيز، ودم أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص»

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له فى باريس فى ٢٤ سبتمبر سنة ٦ ١٩:

«أخى الأعز فريد بك

«ألف قبلة وألف سلام، وبعد فقد استلمت خطاباتك، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية، وإن ودك الصادق، وإخاءك الطاهر، ووطنيتك العالية، لمايكفينى فى الحياة نعمة ونعيما وسعادة وسعوداً».

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٧:

«إنى لو أردت أن أشكرك على صدق إخائك وتفانيك فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا له لما استطعت إلى ذلك سبيلا، وحسبى أن أقول إنك خير سلوى لى فى هذه

الحياة، التى كثرت أتعابى وهمومى فيها، فكنت الأخ الممتاز والعون فى الشدائد».

هذه الرسائل التى تفيض إخلاصا وحناناً ونوراً، قد كتبها مصطفى على تعاقب السنين، وهو تصور لنا مقدار حبه لفريد، ومبلغ ماكان يجمع بينهما من الروابط الأخوية والوطنية، التي دامت بين الصديقين طوال سنى الجهاد، وجعلت منهما البطلين العظيمين اللذين بعثا فى نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص[١٠].

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوربا، واجتمعا بها معا برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين.

كتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت آدم فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣ يقول: «قد عزمت على السفر إلى أوربا فى ١٧ يوليه وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك لقضاء مدة العلاج فى فيشى»

ولما أسس مصطفى كامل شركة ليتندار ايجبسيان وذى أجبشيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ اكتتب فريد فى رأس مالها بمبلغ كبير، وسافر معه فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ إلى أوربا لاختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع أشهر الكتاب على الكتابة فيهما، وعادا معاً إلى مصر، وهى آخر رحلة اصطحبا فيها

وفى صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى إلى أوربا، فأناب عنه فريداً فى إدارة الألوية الثلاثة، وكان يكتب دائما فى جريدة ليتندار الفرنسية.

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له فى قيادة الحركة الوطنية، فاختاره وكيلا للحزب الوطنى، فى أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده.

توجيهه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة
(الجـــلاء)

كان الفقيد يحرص كل الحرص فى جميع أدوار جهاده الوطنى على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة، وهى الجلاء، رسخت من نفسه هذه العقيدة فى حياة مصطفى

(١٠) أوردنا هذه الرسائل فى كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) وأعدناها هنا لما يقتضيه سياق الحديث.

كامل، والتقى وإياه عند الاستمساك بها، فكان لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها، فقد حدث بعد حادثة دنشواى أن تنبهت الأفكار إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابى، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب إلى اللورد كرومر المعتمد البريطانى وصاحب الحول والطول وقتئذ فى البلاد، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة، وكتب فى لواء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقالة جاء فيها:

«اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض إخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعاظم رجالها من منح مصر مجلساً نيابيًّا يشارك الحكومة فى سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها، وهى أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب، ولكن بما أن مركز انجلترا فى مصر مركز غير شرعى اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به، بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان، وفى كل وقت وآن؛ أما طلب المجلس النيابى فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانونى بتقديم العرائض إلى مقامه السامى من أعيان المصريين وعامتهم، إذ أن كلهم سواء فى المطالبة بحقوق البلاد المهضومة؛ وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التى وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم، ويكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل، ويسجلون تلك العريضة فى محضر جلساتهم، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة، لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعى لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه».

وحدث فى سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته فى مارس سنة ١٩٠٧ رداً على مقترحات الجمعية العمومية، وأرسلوا إلى السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية فى رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر، فلفت الفقيد نظرهم فى عبارة معتدلة إلى الأخطاء السياسية الواردة فى ردهم، قال:

«ليسمح لنا حضرات النواب الكرام الواضعين لمذكـرة الرد عـلى ما اتهم بـه اللورد كرومر أعضاء الجمعية العمومية، أن نناقش بلطف ما تضمنه خطابهم من الأخطاء، بعد أن امتدحنا همتهم وشكرناهم عـلى فكرتهم، ورجـونا لهم أن يكـونوا أكـثر نفعاً وأفيـد عملا لبلادهم وأمتهم التى وضعت ثقتها فيهم وعقدت آمالها عليهم.

«قرأنا الخطاب المحرر منهم إلى السير جراى أولا، فوجدنا أن عبارته لا تليق بمن يمثلون أمة ذات كرامة وشرف، إذ جاءت ملأى بكلمات التفخيم والإجلال لوزير انجلترا، مع أن المقام كان مقام دفاع عن الحق وإظهار للحقيقة، لا مقامَ تودد إلى الوزير.

«ولو قال حضرات النواب إنهم لاحظوا مركز المخاطب فتأدبوا معه وخاطبوه بما يليق به، أجبناهم بأنه كان فى استطاعتهم أن يأتوا بعبارة تدل فى آن واحد على سامى أدبهم وعلو نفسهم.

«أما وقد جاء خطابهم فى بعض عباراته بعكس ما نعهده فى همتهم، فإننا نذكرهم بأن الأمة التى ينوبون عنها لا ترضى أبداً أن تظهر أمام رجل مهما كان كبيراً عظيما بمثل هذا الخشوع المخجل والخنوع المشين، وخصوصاً إذا كان ذلك الرجل من العاملين لهدم استقلال بلادهم وسلب حريتها.

«تغنى الواضعون للخطاب بعدالة إنكلترا العالية، ولا ندرى من أين لهم هذا الصوت الجميل ومن أى قلم سالت هذه «العدالة» بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطانى وتعسفه لما أرخى له العنان فى المحكمة المخصوصة بدنشواى!

«وقد ارتكب النواب خطأ سياسياً غير هذا الخطأ الأدبى بوصفهم الأمة الإنكليزية، «بالقّيمة» على أمور مصر، مع أن الرسميات السياسية تحرم مثل هذا الاعتراف، خصوصاً إذا صدر من لفيف من أعضاء الجمعية العمومية وإن كانوا فى ردهم مجردين عن الصفة الرسمية ولا ينطقون إلا عن لسان أنفسهم.

«ولعل كلمة «القّيمة» فلتت من قلم الكاتب دون أن ينصرف ذهنه إلى معناها السياسى، أو يعلم أن فيها شبه اعتراف بوجود الإنكليز بمصر، فى حين أنه لا يوجد مصرى واحد بل ولا أمة فى العالم تعترف رسمياً بهذا الوجود.

«وقد جئنا بهذه الملحوظات، لا لنقف موقف اللائمين المؤنبين لحضرات النواب، بل

لنعرب لهم عن شعور الأمة.ورأيها فى مذكرتهم، ولندعوهم بحق وطنيتهم وإخلاصهم أن يعيدوا طبع المذكرة ويحذفوا منها ما شوهً محاسنها، وليس ذلك بعزيز على قوم هم نخبة سراتنا وأغنيائنا».

وكان يقاوم دائماً كل حركة ترمى إلى التراخى فى مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية، اعتبر ذلك فى موقفه حين استقال اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر حادثة دنشواى، فقد كانت استقالته فوزاً مبينا للحركة الوطنية، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التى قوبلت بها بحركة مضادة لها، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له، فتألفت لهذا الغرض لجنة[١١] من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيىء وأثر أليم فى نفوس الوطنيين، وكتب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان «المطالبة بالحقوق – الفرق بيننا وبينهم» ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التى سجلها تاريخهم، ثم قال:

«أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر،وتقبيل اليد التى نضرب بها فيقوم منا نفر «ولو أنه قليل» للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة، أى الرجل الذى سعى لهدم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية، وسنسمع الخطب التى ستلقى فى هذا الاجتماع، وهى لابد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكلها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده فى إضعاف اللغة العربية بالمدارس، فنحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطاً يعمل للورد كرومر يعتبر سياسيًّا مهما قال أنصار الاحتلال إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه، بل نقول إنه مسبة لأرواح شهداء دنشواى ولمسجونيها اللذين ما يزالون يرسفون فى القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها على اثنى عشر مليوناً، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال، فالخارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافاً مضاعفة، خصوصاً ومنهم من رزقه الله بسطة فى الرزق أو نال أعلى

---

(١١) كان أعضاؤها مصطفى فهمى باشا رئيس الوزارة فى ذلك الحين والوزراء وهم حسين فخرى باشا وسعد زغلول باشا وأحمد مظلوم باشا وبطرس غالى باشا وإبراهيم فؤاد باشا ومحمد العبانى باشا وبعض كبار الشخصيات البريطانية ولفيف من كبار الأعيان المصريين الموالين للاحتلال مثل مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة الأسبق ومحمد شواربى باشا ومحمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة والشيخ عبد الرحيم الدمرداش الخ.

الوظائف وأسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم فى الوظائف».

وصفوه القول أن الفقيد كان فى المرحلة الأولى من جهاده مؤمناً بالمبدأ الوطنى الذى اتخذه مع مصطفى كامل أساساً للحركة الوطنية، وهو الجلاء، وظل مثابراً عليه مناضلا عنه طول حياته، لا يقبل فيه ترددا ولا هوادة.

* * *

الفصل الثالث

المرحلة الثانية من جهاده

زعامته للحركة الوطنية

توفى مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨، فكان محمد فريد هو الزعيم الذى اتجهت إليه الأنظار ليخلفه فى حمل أعباء الزعامة، إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيساً للحزب الوطنى خلفاً لمؤسسه العظيم.

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الأول وكيلا للحزب، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بياناً إلى الأمة تحت عنوان (رثاء الحزب الوطنى لرئيسه، فقيد الوطن والشرق) قال فيه:

«فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة فى مصر الجديدة، ألا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل باشا.

«قضى الفقيد نحبه فى زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملأى بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته فى خدمة بلاده العزيزة.

«إن موته أصاب الأمة بأسرها فى أعز عزيز لديها، وألبسها ثياب الحداد، فالرجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات فى خدرهن يبكون بطل الجهاد السلمى، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم.

«قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أى منذ كانت سنه تسعة عشر عاما فى تكوين الحزب الوطنى، فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين وكوّن منهم عصبة مخلصة له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته، وقد توج الله عمله بالنجاح إذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطنى بنظامه الأخير وافتتحه فى اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة

بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله، وفى ذلك الاجتماع نودى به رئيساً للحزب بإجماع الآراء مدة حياته، وكان هذا فى بدء مرضه، وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع وإلقاء خطبته الأخيرة، فكأنه كان شاعراً بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به.

«قد مات رئيسنا، ولكن لم تفارقنا روحه، وسنستمر بإرشاده الروحى فى العمل الذى ابتدأه رحمه الله حتى نصل إلى الغاية التى كان ينشدها وذكرها وكررها فى كتاباته وخطبه بمصر وأوربا، قد مات رئيسنا، ولكن البذور التى ألقاها قد أنبتت ونمت ولا يمضى زمن طويل حتى تجنى البلاد ثمار غراسه، وسيحافظ الحزب الوطنى على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحمله الفقيد.

«وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، وستبقى غايتنا (مصر للمصريين) كما كانت من قبل ويبقى مبدؤنا (أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا).

الوكيل - عن الحزب الوطنى

محمد فريد

انتخابه رئيساً للحزب الوطنى

(١٤ فبراير سنة ١٩٠٨)

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى، بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء، لانتخاب رئيس للحزب، خلفاً للمغفور له «مصطفى كامل» وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصاً من العاصمة والثغور والأقاليم، وتولى رياسة الجمعية «أحمد فائق باشا» أحد وكيلى الحزب، وفى هذا الاجتماع ألقى محمد فريد الخطبة الآتية:

«إخوانى الأعزاء: إن هذه لهى المرة الأولى التى أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أود أن لا أقفه بل كنت أفضل أنى لم أكن فى يومنا هذا شيئاً مذكوراً، لأنه ماحدا بى إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقى الحميم، رئيسى ورئيس الحزب الوطنى، المغفور له مصطفى باشا كامل.

«قضى رحمه الله فى عنفوانه شبابه، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل فى قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة وما كان ليجسر أحد قبله أن يقول بلادى، فقام هو ولم يتجاوز التاسعةعشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصرى من الشجاعة والإقدام، فى وجه الحكومة الإنكليزية، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال فى جبروته، ولم يقعده عن السير فى الخطة الشريفة التى رسمها لنفسه التهديد بالنفى، أو الانتقام منه فى شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه على بك فهمى، وحادثته معلومة مشهورة، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصياً ولا يؤاخذ أخاه بجريرته، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر فى نظره.

«عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة (المدرسة)، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقى أول خطبة السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليه من تلك السنة، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث.

«فإن بكيته اليوم فإنى أبكى أعز صديق لدىّ، وإن تكلمت عنه فإنى أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عاماً بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوربا فى أغلب أسفاره، وقد عرّفنى بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوربا، وكانت آخر سياحة لى معه فى الشتاء الماضى(١) حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتى اللواءين الفرنساوى والإنكليزى، وتعيين مراسلين لهما، والاتفاق مع أشهر الكتاب على التحرير فيهما، وفى هذه الرحلة دبّ إلى جسمه دبيب المرض، فلازم الفراش مدة، عادَه فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحه أمامى بعدم إجهاد قواه فى العمل، وأن يتقى الله فى نفسه، فلا يحمّلها فوق طاقتها من العناء، وفى أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التى وقف حياته عليها، ولكن أتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود، فأتم معدات اللواءين الفرنساوى والإنكليزى حتى ظهرا فى ٢ مارس سنة ١٩٠٧، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطنى ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن فى عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوربا وقد زادت علامات الضعف

---

(١) ديسمبر سنة ١٩٠٦.

ظهوراً على محياه، ألقى بالإسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهورة التى أعلن فيها مبادىء الحزب، فدوى صداها فى الخافقين، واهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها فى الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تعد بالألوف، وفى هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماماً، مضحيًّا حياته لإتمام العمل الذى بدأ فيه من خمس عشرة سنة. فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوته الجهورى يرن فى أعماق قلوبنا، كأنه يخطب بيننا الآن، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محمولاً على الأعناق، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالاً ونساءً.

«نعم إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا ما خانته قواه كان يملى على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد، فرحمة الله عليه.

«نعم إن ألم فراقه لشديد، ولكن لنا فى احتفال الأمة جميعها بجنازته بعض التأسى، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

«ومما يجعل الأمل فى المستقبل وطيداً قيام هاتيك الشبيبة، شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجى أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا فى المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها فى إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

«إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللاً بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها فى دار الفقيد عند خروج نعشه، وعلى امتداد الطريق، وعند وضعه فى قبره، تأكدوا أن البذور التى ألقاهخا رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاماً قد نبتت ونمت، وأننا سنجنى ثمار أتعابه فى زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله.

«نعم إن الدموع التى سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتى روت جدثه يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهى أقوى سماد طبيعى، مات رئيسنا فى ساحة الوغى،

كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: «لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام، واحملوا على من يعترضكم فى طريقكم، حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخوانا.

«أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله وإنا سائرون على الطريق التى فتحتها أمامنا، وضحيت زهرة شبابك فى تمهيدها، فنم فى أمان الله ورضوانه، وفى الختام هلموا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه، ويوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح، وقولوا معى: لتحى الأمة! ليحى الوطن! لتحى ذكرى مصطفى كامل باشا!».

ثم وقف الأستاذ عثمان صبرى، صهر مصطفى كامل، ومدير جريدة ذى اجبشيان استاندرد، وألقى خطبة إبان فيها أن محمد فريد هو المرشح لخلافة مصطفى، وكانت الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع، فنودى به رئيساً للحزب الوطنى، وكان فى الثانية والأربعين من عمره، وانتخب على بك فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلاً للحزب، فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيساً، وانتخب أحمد بك لطفى المحامى الكبير عضواً باللجنة الإدارية، ثم وقف فريد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه، وقال: إن المادة الأولى من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة، وإن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه، وتحديد المدة التى ينتخب لها الرئيس، فأجابت الجمعية طلبه، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك فى المشروع، على أن يكون قوميًّا عاماً، لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطنى وحده بل الأمة كافة.

تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطانى وإرسال تلغراف بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية انجلترا، فكان هذا القرار إعلاناً منها باعتزامها التمسك

بالجلاء، الذى هو شعار الحزب الوطنى، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل، حتى تفى انجلترا بوعودها، وهذا نص التلغراف:

«جناب السير إداوارد جراى وزير خارجية انجلترا بلندن

«الجمعية العمومية للحزب الوطنى انتخبتنى رئيساً بدل المرحوم مصطفى كامل باشا، وكلفتنى بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصرى بلا حق؛ وتعلن عزمها على السير فى خطة المرحوم الرئيس حتى تفى انجلترا بوعودها»

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضاً فى رئاسة شركة جريدتى ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استناندارد، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى وانتخبت الفقيد رئيساً للشركة، ومديراً لجرائدها، وقد قبل الرياسة، وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة، وكان ألف جنيه سنويًّا.

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتى من همة وكفاية، وصبر وشجاعة، وإخلاص وتضحية، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة، ويوجه سياستها فى السبيل التى رسمها مصطفى، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى، تصدر بثلاث لغات مختلفة، وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات العديدة فى اللواء، كأنه محرر فيه، وكذلك فى جريدة ليتندار اجبسيان، إذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها.

وأنشىء فى أول عهده بالرياسة نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى (عدلى باشا الآن) رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار، وتولى رياسة النادى إلى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواءين الفرنسى والإنجليزى، وخصص كل وقته للعمل فى الألوية الثلاثة، وفى رياسة الحزب والنادى، وأهمل مصالحه الخاصة، لكى يضطلع بهذه الأعباء الجسام.

وكان الموقف دقيقاً حين تولى زعامة الحركة الوطنية، خلفاً لباعثها العظيم، فإن وفاة

مصطفى قد أحدثت فراغاً كبيراً يصعب شغله، ولكن الفقيد برهن على أنه جدير حقًّا بأن يخلفه، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى فى وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية، واتسع مداها، إذ ظهرت قوتها وعظمتها فى تشييع جنازة الزعيم الأول، فأوجس الاحتلال خيفة منها، بعد أن كان يظنها عبثاً ولهواً، وأخذ يضاعف الجهود لمكافحتها، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التى نظمها الاحتلال ضده الحركة الوطنية، وناله من أذى الاحتلال وصنائعه أكثر مما نال مصطفى.

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة فى الوقت الذى ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطانى السير جورست والخديو عباس الثانى، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفاً لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين: قوة الاحتلال الأجنبى، وقوة الحكومة المصرية، بوزرائها وكبار موظفيها، وسلطاتها المختلفة.

ولا تنس أيضاً أن الأحزاب الأخرى، كحزب الأمة، وحزب الإصلاح، كانت تناوىء فكرة الجلاء، وتدعو إلى تسفيهها، فكان لابد للحزب الوطنى من جهد كبير للدعاية لها، هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفَسَت على الحزب الوطنى المكانة التى نالها من الشعب، فوقفت له موقف المناوىء المترصد، وناله من حملاتها أذى كبير، وعلى أن الفقيد كان يميل دائماً إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها، بل أعدت عدتها لمحاربته، والإصرار على مناوأته، فكانت رئاسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحى.

طلب إلغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الإدارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨، عقب انتخاب فريد رئيساً للحزب، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التى ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالى بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال، وذلك لمناسبة ذكرى تأسيسها فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥[٢]: ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديو فى خطاب قال فيه:

«مولاى؛ أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامى أن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى،

(٢) راجع تأسيسها ونظامها فى كتابنا عن مصطفى كامل ص٤١ (من الطبعة الأولى).

كلفتنى فى جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطنى إصدار أمركم العالى بنسخ الدكريتو الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التى لها فى نفوس المصريين آلم وقع، خصوصاً بعد حادثة دنشواى المشئومة، حتى يمحى ذكرها ويزول أثرها، وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن فى إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنقوا بناء على حكمها، فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم؛ وبكل أدب واحترام أرفع هذا الإلتماس إلى مقامكم الرفيع، ومازلت المخلص لعرشكم السامى».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل، وخطبة المترجم

(٢٠ مارس سنة ١٩٠٨)

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل فى حفلة التأبين الكبرى التى أقامها باسم الحزب يوم الأربعين لوفاة مصطفى[٣]، وكان هو أول خطباء الحفلة، فألقى الخطبة الآتية فى رثاء الزعيم الأول:

«إخوانى الأعزاء: إن اجتماعكم هذا لأكبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت، نعم لم يمت من جمعت كلمته هذه الألوف المؤلفة من الناس، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق، بعد أن كنت لاترى اثنين يتفقان على عمل ما، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا: إن المصريين اتفقوا على أن لايتفقوا، ولكن الفقيد بث هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام ماصادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التى أنا أعلم بها من غيرى.

«وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية بل منذ كان بالمدارس الثانوية، وسار فى طريقه الشريف، طريق التفانى

(٣) راجع وصفها وما قيل فيها من المراثى فى كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٨٦ (من الطبعة الأولى).

فى خدمة البلاد، لايلوى يمنة أو يسرة، حتى توجّ الله أعماله بالنجاح، ورأى غرسه يانعاً قبل أن يترك هذا العالم الفانى، نعم إن مصطفى كامل لم يمت، بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الأعلى، تشجعنا على السير فى الطريق المستقيم الذى رسمه لنا، ولن نترك هذا الغراس الشريف غراس الوطنية الحقة يزول أو يعوقه أى عائق عن النمو، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر خيانة نحو الوطن المحبوب.

«إن هذه الفكرة السامية، فكرة خدمة الوطن حتى الممات، كانت تملأ جنانه ووجدانه منذ بدأ فى عمله، فقد كتب إلىّ جوابا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ من فيينا، قال فى آخره:

«إنى مستمر إلى يوم الوفاة على خدمة بلادى، وإن غيرتى على حقوقها تزداد يوما بعد يوم، ولايقلل من عزمى تهاون بقية المصريين أبداً، بل إنى سائر إلى الأمام حتى أنزل القبر وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار وواجب دعوة الأحياء إلى العمل أو إن شئت قل: واجب إحياء من هم أموات فى قالب أحياء».

«لقد نجح مصطفى فى عمله، فقد أصبح القوم كلهم أحياء وأصبح القوم كلهم متفقين على التعاون والتضافر على خدمة هذه البلاد العزيزة، فاستمروا يا إخوانى فى هذا الطريق السوى، ولا يقعدنكم عن العمل تثبيط بعض ضعفاء العزيمة أو انتقاد بعض الجاهلين والمتجاهلين لمقاصدنا الشريفة، فإن سرنا بعزيمة واتحاد لا يلبث أهل القطر أجمعهم أن يصبحوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا وننلنا ما كان يسعى إليه فقيدنا.

«وكتب إلىّ فى جواب آخر من بودابست فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ رداً على من كانوا ينكرون عليه فائدة عمله قائلا: «ولكنهم جهلوا أن لى روحا هى من نور الحرية الساطعة، لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد، جهلوا أن روحى تنادى إلى يوم الممات ما شاكلها من الأورواح الشريفة، لتتحد معها على القيام بهذا العمل الشرعى الحق، وماذا أقول لك وأنت تحس بما لا يستطيع القلم كتابته، وأنت إذا تلوت هذه الأسطر سالت الدموع من عينيك، ماذا أكتب وأنا كلما شاهدت هذه البلاد وشاهدت فيها علم الوطنية عاليًا مرفوعاً ازداد لهيب فؤادى وتفتت منى الكبد».

«هذه أقواله من نحو عشر عاماً، فحق لمصر أن تبكيه بدل الدموع دمًا، ووجب أن تقيم له التماثيل فى كل المدن الكبرى، ووجب على كل مصرى أن يضع صورته أمامه، ليقتبس نور الحرية من خدماته التى كانت أشعتها تخترق الحجب فتصل إلى أعماق

القلوب، ووجب علينا أن نستنير بما كتبه من المواعظ والحكم الوطنية، نعم إن صورته لن تغيب عنا بل هى منقوشة على صفحات قلوبنا، كما أن أقواله مكتوبة بأحرف من نور على أفئدتنا، ولكن فائدة التماثيل هى لمن يأتى بعدنا ولم ير بعينيه ذلك الذكاء ولا هاتيك الشهامة التى كانت تنبعث من محياه فتحرك القلوب الجامدة، لقد شهد له ألد أعدائه بقوة التأثير بخلابة منطقه وقوة حجته، ونفوذ روحه إلى نفس المتكلم فيخرج من لدنه مقتنعاً معترفاً بفضله إن لم يكن جهراً فسراً.

«إخوانى الأعزاء: لقدا جتمعتم هنا لتأبين المرحوم مصطفى كامل وذكر فضائله نظماً ونثراً، ولكن أنى للشعراء والأدباء أن يوفوه حقه من الثناء والمديح، وهو من النوابغ الذين يبعثهم الله كل حقبة من الزمان لإحياء موات الأمم والقيام بواجب إحياء من هم أموات فى قالب أحياء.

«إن أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير فى الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا، وأن نضم صفوفنا حتى لايدخل بينها منافق أو مخاتل؛ ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لايمكن إخراجنا منها ثانيًا.

«إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح إليه روحه الشريفة الطاهرة، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت، وأن روحه أتحدت بروح كل فرد منا فأصبحنا كلنا مصطفى كامل، ونكون قد حققنا ما كتبه لى بالجواب السابق ذكره «وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل».

«فيا أيها الفقيد المحبوب، ويا أيتها الروح الطاهرة، وقد تحقق ما كنت تؤمله، وماقضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد متحدة الأفكار والقلوب، لايمنعها عن الحصول على رغائبها مانع، ولاتقف فى وجهها قوة، فقوة الأمة فوق كل قوة، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريا، اتباعا لقوله رحمه الله (لامعنى للحياة مع اليأس ولامعنى لليأس مع الحياة).

«إخوانى، قال تعالى فى محكم التنزيل: (وأطيعوا الله ورسوله ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا)».

حفلة الأستاذ ويصا واصف فى الإسكندرية
(٧ مارس سنة ١٩٠٨)

كان الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب فيما بعد) عضواً باللجنة الإدارية للحزب الوطنى، ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد، وقد نظم الحزب اجتماعاً بالإسكندرية يوم ٧ مارس سنه ١٩٠٧ بمسرح زيزينيا، حضره إلى جانب الوطنيين كثير من النزلاء الأجانب، وفيه ألقى الأستاذ ويصا واصف باسم الحزب خطبة باللغة الفرنسية، ذكر فيها فضل مصطفى كامل على الحركة الوطنية، قال: ««لقد جاءتنى دعوتكم أيها السادة فترددت كثيراً فى قبولها، وذلك لأنه لم يمر زمن طويل على الاحتفال الذى أقيم فى هذا المكان، وسمعتم فيه معى خطيباً ذلق اللسان فصيح البيان، لا يشبهه فى قوته إنسان، ولما كان صدى صوته لايزال يرن فى آذانكم فيطربها ويشجيها، ويحرك فى نفوسكم أشرف الإحساسات، فقد خشيت أن أظهر لكم صغيراً جدًّا بالقياس إلى ذلك البطل العظيم، فأكون سبباً لتحريك مرارة الأسف والحزن الشديد فى قلوبكم، ولكنكم ألححتم علىّ إلحاحاً شديداً وذكرتمونى بتاريخ المؤسس الحقيقى للوطنية المصرية الحديثة، وتاريخ جهاده السنوات العديدة، وهذه ذكرى عزيزة لدىّ، زال أمامها أمام فصاحتكم وقوة إقناعكم ما كان ينازعنى من عوامل التردد كما يزول الندى تحت عين الشمس، ثم إنى بقبولى دعوتكم أيضاً إنما جئت طائعاً لإرادة هذا الرئيس المرحوم للحزب الوطنى، الذى كان يكره كرهاً تاماً كل أمر لم تظهر مقاصد أصحابه، والذى كان يريد منا أن نزيل كل سوء تفاهم، وأن نشرح مطالبنا ونطرحها على بساط البحث وندعو الجميع إلى المناقشة فيها جهاراً وتخطئتنا إن كنا مخطئين.

«وإنى أيها السادة فى هذا المسرح الذى كل ما فيه يذكرنى بهذا الفقيد العزيز، وفى هذا الموقف الذى وقفه مراراً يبذر البذور الجيدة التى أثمرت ثمراً مدهشا، أشعر بالحزن الشديد الذى يلم بى، فبلسانكم أقدم لهذه الروح الطاهرة شكرنا وإعجابنا واحترامنا، على أن الذى يعزينا أيها السادة ويقوى قلوبنا هو أن الحزب الذى أسسه الفقيد قد برهن على تضامنه واتحاده وانتظام صفوفه وتأكدوا أنه سيستمر على الخطة التى رسمها له، بغير ضعف ولا انقسام، وأن الرئيس الجديد الذى انتخبه الحزب الوطنى وأعضاؤه الكرام

سيدافعون عن مبادىء الفقيد دفاع الأبطال».

ورد مطاعن الطاعنين على الحزب الوطنى، ففند مزاعم اللورد كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ إذ رمى الحركة الوطنية بأنها مصطبغة بالصبغة الدينية، فنفى عنها هذه الصبغة؛ قال فى هذا الصدد:

«هل توجد أمة فى العالم أسعدها الحظ لأن تبنى وطنيتها على قواعد متينة كالتى تبنى عليها الوطنية المصرية التى يشترك أفرادها فى الجنس واللغة والعوائد والقانون والماضى والتاريخ والتى يتألم أعضاؤها بآلام واحدة، ويبكون بكاء واحداً، ويفرحون فرحاً واحداً، والتى لأفرادها أن يقولوا إنما نحن أبناء أم المدنية القديمة، فأى أساس أمتن من هذا الأساس، أساس الوطنية المصرية ؟ فهل لو لم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع إخوانهم المسلمين فى فكرة الوطنية كانوا يشتركون معهم فى تلك المظاهرة الكبرى التى جرت لفقيد الشرق والوطنية؟ ثم إن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والإسرائيليين والمسيحيين ومن دخلوا فيه تكون لهم جميع الحقوق، ويجتمعون فى جميع الاجتماعات وينتخبون فى جميع الانتخابات، فإن كل ما نعمله نعمله جهاراً.

«أى دليل تريدون على حسن نياتنا أصدق من هذا الدليل، أى دليل تريدون على تأسيس حزب سياسى على المبادىء الوطنية التى تحترم الاعتقادات، وتحترم النظام وتحترم الملكية وتحترم الحقوق المكتسبة أيا كانت»

ثم تكلم طويلا عن حركة المطالبة بالدستور، وحبذها وأيدها، وختم خطبته بقوله:

«أيها السادة: إن الحزب الوطنى جعل شعاره «أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا»، وإن هذا الشعار أنما هو مكتوب على قلب كل عضو من أعضائه، وإنى أعبر عن آرائه إذا قلت لكم إن مصر تشكر الأوروبين الذين علموها تاريخها وأفهموها هذا المبدأ الجميل».

احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ إنقاص جيش الاحتلال فى مصر والهند وافريقية الجنوبية، فأجاب اللورد هلدين وزير الحربية، بأنه فيما يختص بمصر خاضع لرأى وزارة الخارجية التى تعارض فى كل إنقاص، وأضاف إلى ذلك

احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، مما يستدعى بقاء جيش الأحتلال فى مصر.

فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التى تعارض قضية الجلاء، وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتى إلى اللورد هلدين:

«يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبداً حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد».

مطالبة الوزراء بالاستقالة
بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية

تجددت مسألة (النصائح البريطانية) فى عهد السير إلدون جورست المعتمد البريطانى، الذى خلف اللورد كرومر، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية فى شهر إبريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر، وعن مدى ما يبدونه من «النصائح»، فأجابه وزير الخارجية بأنه فى حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته.

فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجا على هذه التصريحات، وقال فى هذا الصدد:

«فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين إنكليزاً تحت سيطرة المستشارين، فيصدرون لهم الأوامر، وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها مقابل الراتب الذى يتقاضونه فى آخر كل شهر، نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة بل إنها تقررت بقوة الاحتلال أيام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به، وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشئوم، الذى كانت نتيجته اشتراك انجلترا مع مصر فى امتلاك السودان، هذه الشركة الباطلة التى احتج عليها الحزب الوطنى فى ١٩ يناير الماضى، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للآن لم نسمع بأن وزيراً توقف

أو امتنع أو عارض أو أبدى أى ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزى، بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم، بفضل الراتب والمحافظة عليه؛ إلا أن هذا التصريح الأخير جدد عهد الاستعباد الذى كان موجوداً ضمناً بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله فى قوة عقد كتابى واجب التنفيذ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين اسماً، تابعين فعلا للحكومة الإنكليزية التى لها دون غيرها الحق فى الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف، وهو لم يحصل ولن يحصل مادامو قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصى أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعاً فى الوصول إلى رياسة مجلس النظار، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبارا فى نظر المصريين بل فى نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم، والذى جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء، ألم يحن الوقت الذى تسمع فيه الأمة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحراراً فى دواوينهم؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسى الوزراء، بل إنهم على عهد الاستسلام والخنوع للآمر الإنكليزى.. ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعى أنه كل شىء فى نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار، ولا تأثير له، وأن الأمر فى نظارته على عكس النظارات الأخرى، ولكن ماذا يكون جوابه أمام تصريح السير ادوارد جراى؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه. إن السبب الوحيد الذى ينتحله النظار للبقاء فى دست الوزارة، رغماً عن تجريدهم من كل سلطة، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذى يتقاضونه الآن؟ فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت؟ هل الذى يأتى بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد؟ إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين إنجليز. ينفذون الأوامر التى تصدر إليهم من قصر الدوبارة، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن أنفسهم. فلتتدبر الأمة ولتحكم عليهم حكمها النهائى بما هم أهله».

خطبته بدار التمثيل العربى
(١٧ أبريل سنة ١٩٠٨)

وهى أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطنى، ألقاها بدار التمثيل العربى الذى كان معروفاً بمسرح الشيخ سلامة حجازى، بشارع الجنينة البحرى، أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره فى محاربة اليأس وغرس روح الأمل والجهاد فى النفوس. وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطنى وحمل هذا العبء الثقيل، مع علمه بفداحته، قال:

«برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا، لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذى دكّ قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى فى زهرة شبابه، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع إخوانى أعضاء الحزب الوطنى، مضحياً وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله».

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التى أقامها الحزب الوطنى فى عهد رياسته، للمطالبة بالمجلس النيابى، وكانت أهم موضوعات الخطبة، وذكر لمعة من تاريخ النهضات الدستورية فى أوربا والشرق، وأشار إلى تصريحات السير ادوارد جراى وزير خارجية انجلترا بمجلس العموم وقوله: إن الخديو ملزم بأن يستشير الحكومة الإنكليزية إذا أراد أن يمنح الأمة دستوراً، فاعترض على تدخل الإنكليز فى مسألة هى من حقوق الخديو وقال: «إننا لا نطلب المجلس النيابى من انجلترا، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعى» وقال أيضاً: «إذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابى إلا بعد استشارة انجلترا وكان قبولها شرطاً واجباً وضربة لازب، فنحن نعلن جهاراً بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتاً على أن نأخذه بهذه الصفة التى يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذى ننشده ونسعى وراءه ونضحى للوصول إليه كل مرتخص وغال» ثم نعى على الوزارة القائمة[٤] استسلامها للإنجليز، وحذر الخديو من عواقب سياسة

---

(٤) وزارة مصطفى فهمى باشا.

الوفاق التى نشأت فى عهد السير إلدون جورست، واستحث الأمة على مناصرة الحزب الوطنى فى التوقيع على عرائض طلب الدستور، وهى العرائض التى طبعها ووزعها فى البلاد، وكانت الحركة على أشدها، ودعا إلى الاتحاد فقال:

«الدواء الوحيد لهذه الأدواء التى لا تعد، والتى تئن منها الأمة وتشتكى، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على مافيه الصالح العام، على مايرقى الأمة أدبيا، على ماينمى فيها الشعور الوطنى الذى ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل، فلو كنا يداً واحدة، وقلباً واحداً، ونفساً واحدة فى أجسام متعددة، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق فى الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل مانطلبه من دستور ومجلس نيابى، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وختم خطبته بقوله:

وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم هى أن تطالعوا تاريخ الأمم التى حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، أن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلاندا وارلنده، وتتشبهوا برجالهم وتسيروا على خطواتكم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الأمم الحية، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

كانت هذه الخطبة نجاحا كبيراً للفقيد، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسى وقوة وطنيته، وما أشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص فى الجهاد، ولعلك تلمح استعداده للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (فى ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام.

إسناد رئاسة تحرير اللواء
إلى الشيخ عبد العزيز جاويش

فى منتصف سنة ١٩٠٨ اختار الفقيد لرئاسة تحرير (اللواء) المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان قد تعرف به لأول مرة فى مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة

١٩٠٥، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس، فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية.

فلما رأى أن (اللواء) فى حاجة إلى رئيس تحرير كفء لهذه المهمة عرضها على الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان وقتئذ مفتشاً بوزارة المعارف فقبلها، وبدأ يكتب فى اللواء يوم ٣ مايو سنة ١٩٠٨، وافتتح أول مقالة له بقوله:

«بعونك اللهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة، ومطيتها الدهان والتلبيس، فى أسواقها النافقة، تشترى نفيسات النفوس بزيوف الفلوس، وتباع الذمم والسرائر، بالابتسام وهز الرءوس، وبيمنك اللهم استقبل فاتحة الحياة الجديدة، حياة الصراحة فى القول، حياة الجهر بالرأى، حياة الإرشاد العام، حياة الاستماتة فى سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة، أستقبل هذه الحياة بعد أن قضيت فى سابقتها ثمانى حجج، بلغت فيها ذلك المنصب، الذى كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه، استقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر، منبريا فى ميدانها، فإما إلى الصدر، وإما إلى القبر، موقنا بما أعد الله لعباده العاملين المخلصين من الظفر والفتح المبين، عارفا أن:

الحى لا يموت إلا مرّة   والموت أحلى من حياة مُرّة

«وكيف لا نقدم من أنفسنا قرابين بين أيدى أهرام هذا القطر ونيله؟ أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال فى سبيل تحريره، وقطع اليد الغاصبة له جزاء بما كسبت، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ماحيينا، ولنعتصم به مابقينا، ولنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء، فنستنزل المقت والسخط على من دخلوا بلادنا، وقبضوا بأيدى جبروتهم على نواصينا، واستخدموا فى سبيل إصابة غرضهم أفراد إذا ما لقوكم قالوا إنا معكم، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون. أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين.

«سيسير اللواء كما كان عليه، خادما للأمة المصرية، مدافعاً عن الأريكة الخديوية، ماحرصت على مصلحة رعاياها، مجاهداً الإنجليز مابقوا فى بلادنا حاثاً على الفضيلة والأخلاق الكريمة، داعياً إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها، وتباين مشاربها ولهجاتها، فاللهم أسألك لسانا ناطقاً بالصواب والحكمة، وقلما لا جولة له فى

ميادين القحة ولا علم له بمعاهد الفحش، والسباب، فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها، وجميل عظة يعونها، وما أضمن الجرائد أن تتضامن وتتعاون على البر والتقوى، وما أخلقها أن تجتمع حتى تكون يدا واحدة على أعدائها، يحذرونها ويخشون بطشها، وما أحراها أن تعلم أنها بتفرقها وتخاذلها، إنما تشمت عدوا مبيناً، وتكمد صديقا شفيعاً، فأرسل اللهمم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحا يجمع شتيتها، ويوجد كلمتها، ويعصم أقدامها من الزلل. وآراءها من الخطأ والخطل. آمين».

وقد استمر الشيخ جاويش يشغل رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى حتى فبراير سنة ١٩١٢، إذ هاجر إلى الاستانة، وأسس بها جريدة «الهلال العثمانى» وتولى المرحوم أمين بك الرافعى منذ ذلك الحين رئاسة تحرير صحف الحزب الوطنى.

الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور

من أجلّ الأعمال التى قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية، توجيه الأمة إلى مطالب الخديو بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء[٥] على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى إذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى:

«ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات[٦].

فكان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، فاعتزم المترجم ردّ هذه الإهانة يبعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، يتوجه بها إلى الخديو، وفعلًا أعد الحزب الوطنى عرائض لتقيدمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابى؛ وهذا نص الطلب[٧].

---

(٥) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برئاسة مصطفى فهمى باشا وأعضاؤها: حسين فخرى باشا. سعد زغلول باشا. أحمد مظلوم باشا. بطرس غالى باشا. إبراهيم فؤاد باشا. محمد العبانى باشا.

(٦) محفوظات الجمعية العمومية لدور إنعقاد سنة ١٩٠٩ وثيقة رقم ٧.

(٧) اللواء عدد ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨.

«مولاى :

«إنى بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لدنكم أن تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه فى سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابى يكون عوناً لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقاً لميولكم الطاهرة؛ وأنت يا مولاى الأمير، خير من يقدر الدستور قدره، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التى رقيها أجلّ أمنيتك.

«وتفضلوا يا مليكى بأن تعدونى فى مقدمة رعاياك المخلصين»

الإمضـاء

وطبع الحزب الوطنى عشرات الآلاف من هذا الطلب، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها.

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالاً إجماعيًّا، وانهالت عرائض الدستور على الحزب وعلى اللواء من العاصمة والثغور والبنادر والأقاليم، والقرى القريبة والبعيدة، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، فكان لهذه العرائض دوىّ هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

وقد سعى الاحتلال لإحباط هذه الحركة، إذ سأل أحد أعضاء مجلس العموم السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديو أن يمنح مصر دستوراً أو مجلساً نيابيًّا، فأجابه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية، فأسرع الحزب الوطنى إلى دحض هذا الجواب، وأرسل احتجاجاً إلى السير إدوارد جراى، قال فيه :

«يحتج الحزب الوطنى بشدة على ما تخوله انجلترا لنفسها من الحق غير الشرعى فى التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة فى منح أمته الدستور الذى تكرر طلبه».

واستمر الحزب الوطنى يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى، إلى أن اكتمل لديه الفوج الأول منها، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع، ومن ثَمّ قابل الفقيد الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨، وعرض عليه أمر هذه العرائض، فطلب إليه تقديمها إلى رئيس الديوان الخديوى، أحمد شفيق باشا، فقدمها إليه فى ٢٩ أبريل بخطاب هذا نصه :

«رئيس ديوان خديوى سعادتلو أفندم حضرتلرى.

«أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجناب العالى الخديوى يوم السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطنى بخصوص طلب مجلس نيابى من سموه، فأمرنى، حفظه الله، بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية. فبناء على الأمر السامى أقدم لسعادتكم هذه العرائض فى أربعة مجلدات تحتوى على ستمائة وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع، وإنى سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولاً بأول لسعادتكم، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا الطلب المقدس الذى برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه.

«وفى الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص»

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

وفى أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب قال فيه:

سعادتلو أفندم رئيس ديوان عربى وأفرنكى خديوى

بناء على أمر سمو الجناب العالى الخديوى، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ عرائض موقعاً عليها من نحو ٤٥ ألف نفس بطلب المجلس النيابى، والآن أقدم لكم بقية العرائض، وعليها ١٦ ألف توقيع، ألتمس عرضها على سمو الخديو المعظم، وأمل الأمة وطيد فى أنها تحوز رضاء سموه السامى أفندم»

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح فى بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها، ولعل السبب فى هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال، فتنكر لها، وبخاصة لتورطه فى السياسة المعروفة بسياسة الوفاق

وزاد فى قوة الحركة عودة القانون الأساسى العثمانى، وتنفيذ الدستور فى تركيا (يوليه

سنة ١٩٠٨)، فكان لإعلان النظام الدستورى فيها صدى كبير فى مصر، إذ كان أكبر دعاية للدستور فى مصر والشرق، وقد حنق الإنجليز من اشتداد هذه الحركة، وحاولوا من جديد إحباطها، فنشر السير إلدون جورست المعتمد البريطانى حديثاً له بجريدة «المقطم» فى أكتوبر سنة ١٩٠٨، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور، إذ سأله مندوب المقطم: «قال قوم إن الحوادث التى حدثت فى تركيا أخيراً أثرت فى حكومتكم تأثيراً شديداً حتى أن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا أن تدخلوا النظام الدستورى إلى القطر المصرى» فكان جواب السير جورست: «هذه إشاعة لا أصل لها فإن ما حدث فى تركيا ليس له أقل دخل فى مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتى ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد».

فسأله المندوب: «هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصول على دستور قريباً».

فأجاب: «إن مصر حاصلة على دستور الآن، وأعنى به الدستور الذى يتضمنه قانونها النظامى الصادر فى سنة ١٨٨٣، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعى مع المصريين فى توسيع نطاق هذا الدستور تدريجاً على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالى فى العلم والمعرفة، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هى الحال فى انكلترا وفى بلدان أخرى أوربية، فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الإنقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

ثم سأله: «إذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتى تقوم بتجربة ذلك فعلاً ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت».

فأجاب: «نعم إنى لا أرى رأياً مؤداه أن تقضى البلاد جيلاً أو جيلين وحكومتها مختلة معتلة تجر البلاء عليها فى الداخل، وتفقدها الثقة فى الخارج، وأنا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة، لأن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد، قبل أن يجىء أوانها، يؤدى لا محالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلى قرب اليوم الذى يمكن أن تعطى مصر فيه استقلالها الداخلى».

ثم سأله: «فبماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجىء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المتكسبة الآن؟».

فأجاب: «أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها وأن يعاونونا فى المساعى التى نبذلها الآن فى السبيل الذى يبتغونه، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التى يراد إنشاؤها تعمل أعمالاً نافعة فى البلاد وتساعد الحكومة فى إدارة أحكام البلاد طبقاً لحاجات الأهالى ورغائبهم، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس».

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهين أن السير جورست يريد إحباط حركة المطالبة بالدستور، فحمل عليه الحملات الشديدة، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق الحركة، وأرسل احتجاجاً برقيًّا إلى السير جورست قال فيه:

«جناب السير إلدون جورست.

«يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد الحديث الذى جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذى أنكرتم فيه الصفات التى تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابى والحكم الذاتى من أميرها.

«والحزب الوطنى يصرح بأن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوربية، وأن مصر ستظل تجاهد فى سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالها».

ثم كتب مقالاً فى (اللواء) قال فيه:

«عاد السير إلدون جورست من بلاده مزوداً على ما يظهر بتعليمات جديدة، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه مكتفيًّا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة، بناء على الأسئلة التى يوجهها بعض النواب إلى السير إدوارد جراى، اتخذ خطة جديدة وهى محادثة أرباب الجرائد، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره فى بعض الصحف المنتمية إلى الوكالة البريطانية من زمن بعيد، ويظهر أنه على اتفاق مع السير إدوارد جراى على هذه الخطة الجديدة، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذى عبر عنه هذا المعتمد فى مصر فى يوم واحد تقريباً» إلى أن قال:

«وما القصد من كل هذه التصريحات؟ القصد منها على ما أرى ظاهر جلىّ، وهو

التأثير على الحركة القائمة الآن بجميع أنحاء البلاد بخصوص طلب الدستور وتخدير أعصاب الأمة بإدخال اليأس على قلوب المصريين فيقبلون الحالة الحاضرة بدون تذمر أو احتجاج، ويتحملون بالصبر كل ما يصدر من الحكومة والحكام، ويزيدون فى التملق إلى أصحاب السلطة والتقرب منهم مهما كلفهم ذلك، وهذه الخطة هى نتيجة سياسة (الوفاق) التى وجهت إليها الأنظار والأفكار فى خطبتى التى ألقيتها فى ١٧ أبريل الماضى».

إلى أن قال: «إن مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيده قوة على قوة، فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركو الشخصيات واتحدوا قلباً وقالباً على المطالبة بحقوق وطنهم فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

«فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا، كما لا نترك لتصريحات السير إدوارد جراى منفذاً إلى نفوسنا، بل نتبع سبيل الحكمة والسكون الذى اتبعناه للآن.

«والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا فى أول أجتماع لهم طلب الدستور، وأن لايجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأى معدود،سمح للسير ادوارد جراى أن يقول بأن بمصر دستوراً، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لاتعتبر دستوراً فى نظرهم، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل، حتى لايقال فيهم إنهم لايرغبون فى هذه المراكز الاسمية إلا طمعاً فى الظهور، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا، فلن يغير الله مابنا، فقد قال تعالى: (إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)»

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين، فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨، وأثيرت مسألة المجلس النيابى فى الجلسة، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأياً على مطالبة الحكومة بإنشائه، وانقسموا إلى فريقين: فريق الأغلبية فى جانب تأجيل النظر فى الاقتراح إلى الاجتماع التالى، فى أول ديسمبر، وفريق الأقلية، وعددهم عشرة فقط، رأوا مطالبة الحكومة فوراً بإنشاء المجلس، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة، وسماهم

(العشرة الكرام)، وانهالت عليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف.

وساهم الطلبة فى هذه الحركة، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديو فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابى، وحدثت فى محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بها فى عودته إلى العاصمة، حيث طبع الشباب أوراقاً صغيرة، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور)، وأطاروها فوق الرءوس، ووصل الصالون الخديوى جملة منها، واطلع عليها الخديو، فبدا عليه الاستياء، وتظاهر الطلبة فى العاصمة حين مرور الركب الخديوى هاتفين له وللدستور، وكانوا ينادون: «الدستور يا أفندينا!».

ولما قرب موعد اجتماع مجلس شورى القوانين ذكّره اللواء بواجب المطالبة بالدستور، فاجتمع المجلس يوم أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ وأصدر بإجماع الآراء القرار الآتى:

«أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدبير شؤونها المحلية وأن يكون رأيه تقريريًّا، فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لايكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية، ولا على ما كل يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولاعلى وركو الاستانة ولاعلى كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات، وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه، وهذا عملا بالمادتين ١٨، ١٩ من القانون النظامى».

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور فى ذلك العهد، ولكنها غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى، وكراهيتهم لحكم الاستبداد، فكان لها أثرها فى يقظة الشعور الوطنى، وارتقاء الأفكار العامة، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة فى أن تحكم بإرادتها، وتمسكها بالمبدأ الذى صار أساس نظام الحكم فى مصر، وهو (الأمة مصدر السلطات)، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها فى الدستور، وأصبح حقيقة واقعة، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله فى هذا الشأن، إذ قام هو وأنصاره

وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التى كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل فى سبيل الدستور، وكان الآثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذى كان قائما وتوسيعه كما سيجىء بيانه فى الفصل الرابع.

الخلاف بين الفقيد والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية فى وقت عصيب، إذ ظهرت فيه «سياسة الوفاق»، والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها.

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادّة متسمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثانى، مما فصلناه فى كتابنا عن مصطفى كامل، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية، ولم يكن يكتم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها، وقد دافع عنها فى حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٧، وردعنها حملات دعاة الاستعمار، إذ قال:

«ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب، وحركة تعصب دينى، وإنى أنكر ذلك بكل قواى، فإن الشعب المصرى طيب بفطرته، نزيه مجدّ، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧، وتعيين السير إلدون جورست خلفاً له، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين، وبدأت من ذلك سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال، وظهر تحول الخديو إلى هذا التفاهم فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطانى لايستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه وأنه لافائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر.

ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو قد جهر بأنه يرغب فى إشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكما مطلقاً، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقاداً حازماً، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة، قال فى هذا الصدد:

«مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله، أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حُكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى، أو بيد الاثنين معاً، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية».

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية، وكان يصحبه فى هذه الزيارة بطرس باشا غالى وزير الخارجية، والذى على يديه وضعت قواعد هذه السياسة، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال، وعاد إلى مصر متنكرا للحركة الوطنية، منضما إلى الاحتلال فى مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور، واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى، لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيساً للحزب الوطنى، جاء فى مذكرات فريد ما يأتى:

«فى يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون، فتوجهت إلى سراى عابدين بعد الظهر، فقابلنى على الفور، وهنأنى بكل لطف، مؤملا الخير الكثير من وجودى فى مركز الرئاسة، ومن عباراته لى هذه الجملة أو ما معناها: إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًّا، لأنك لست محتاجا ولا طالبا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد، ووالدك كان مشهوراً بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنكليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة الخ، من هذه العبارات اللطيفة، ثم سألنى عن حالة الجرائد، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأننا وضعنا نظاماً يساعد على بقائها ثم عرض علىّ استعداده للمساعدة بالمال، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره، وانصرفت، رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره إطاعة عمياء، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة، ويظهر لى التودد من جهة أخرى[٨]».

وجاء فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين (جـ ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة ١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى، إذا قال: «حتى كان يوم ١٤

---

(٨) مذكرات فريد بك ص ٤.

فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالإجماع، وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوهاً بحسن مركز عائلته المادى والأدبى وأنه ليس فى حاجة إلى منصب أو مادة، وبهذا سيكون وجوده فى رياسة الحزب مفيداً جدًّا، وقد هنأته بدورى أيضاً».

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال، لم ير بدأً من أن يتصدى لمقاومة القوتين معاً، ولم يبال غضبهما ولاتحالفهما، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون)، عرّض فيها بالخديو وسياسته الجديدة، وذكّره بأحاديثه القديمة فى الانتصار للدستور والحركة الوطنية.

كتب المقالة الأولى فى لواء ١١ أبريل سنة ١٩٠٨ قبل سفر الخديو إلى لندن، قال فيها:

«أظهر «سياسى» ممن تهمهم السياسة المصرية تخوفه من تكرر زيارات السير إلدون جورست لسراى عابدين العامرة، وكتب فى هذا الموضوع عبارة فى الجورنال دى كير الصادر يوم ٨ الجارى، وحقيقةً قد لوحظ أن السير الدون جورست لايتأخر عن زيارة الجناب العالى كلما يقصد سموه سراى عابدين، وأن هذه الزيارات تكاد تكون دائماً فى ساعة واحدة وهى الساعة الحادية عشرة صباحاً، وربما استمرت إلى الساعة الأولى بعد الظهر، وزادوا بأنه سافر فى هذين اليومين للتريض فى أملاك الجناب العالى.

«ولقد شغلت هذه الزيارات المتزايدة والغير العادية حضرة «السياسى»، وله الحق فى أن يضطرب بسببها لحصولها فى وقت يشتغل الرأى العام بمسألة هى أم المسائل وتخفق لها قلوب المصريين كافة وقلب كل مخلص لمصر، ألا وهى مسألة الحصول على الدستور، وهذه المسألة التى يشتغل الحزب الوطنى بها الآن ويجمع الامضاءات بشأنها على عرائض ستقدم قريبا للجناب العالى الخديو، يريد هذا «السياسى» أن يجد علاقة بين الاتفاق الودى الحاصل الأن بين قصر الدوبارة وعابدين وبين جواب السير أدوارد جراى على سؤال المستر كتل بخصوص هذه المسألة الهامة، مسألة المجلس النيابى، فقال إنهم يقولون إن سمو الخديو يخشى أن حركة الأفكار الحالية التى عمت البلاد تطفو أمواجها على عرشه السامى، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنكليزية بمهمة إيقاف هذا

التيار أو تحويله وضبطه، على أن عبارة هذا السياسى الصغيرة التى ملؤها المكر والتى يريد أن تنكمش فى إحدى زوايا الجريدة قد حملت أصحاب العقول الثاقبة على التدقيق فى بحث هذه المسألة، كما حملت أصحاب النفوس الشريرة أو الضعيفة على مشاركته فى خوفه ووهمه، ولكن الذين يرون من الواجب عليهم أن يتذكروا وعود الجناب العالى لا يجدون فى «مايقولون» إلا نفثة سياسى متغيظ من عدم وقوفه على سر مايدور فى مقابلات عابدين من الأحاديث، أو صيحة وطنى غيور صادق يحمله إخلاصه على التخوف مما عساه أن يكون من النتائج السلبية لهذا التقرب بين الجناب العالى ووكيل الدولة المحتلة، أو كما تقول الجرائد بين السلطتين الشرعية والغير الشرعية، أما نحن فلا ندع لمثل هذه الأقاويل تأثيراً على نفوسنا (وأغلب ما يقال كذب)، لثقتنا فى وطنية سمو الأمير وحبه لهذه الأمة الصادقة الولاء، التى لم تدع فرصة حتى تبرهن على تعلقها بعرشه السامى وعائلته الكريمة التى لمؤسسها المرحوم محمد على باشا الكبير الفضل العظيم فى بعثها من تحت طبقات الجهل السميكة التى كانت تغشاها، وفى إخراجها من الذل والاستعباد اللذين كانت ترسف فى أغلالها أجيالا طوالا، هذه العائلة المدينة لها مصر بنهضتها وحياتها الجديدتين والتى سيكون على يديها خلاصها من الاحتلال وحصولها على الحرية المنشودة، نعم لايخطر على بال مصرى أن سمو الخديو المتربى فى وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر امبراطور دستورى[٩] ينخدع بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملمس، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا، إن لم يكن أكثر، من وجود الاحتلال الأجنبى ببلاده، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حراً فى بلاده، يحكمها بصفة أمير دستورى بالاشتراك مع مجلس نيابى عالم بقوته وبالواجب عليه، ولذلك فنحن نلفظ كل «مايقولون» ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابى سائرة فى طريقها، وليس فى استطاعة أحد أن يوقفها».

محمد فريد

ثم أعاد الكرة بلهجة أشد، تبعاً لزيادة الصلات بين الخديو والوكالة البريطانية، فكتب مقالة ثانية فى سبتمبر سنة ١٩٠٨، قال فيها:

«كتبت فى ١١ أبريل الماضى مقالة بهذا العنوان فى جريدة اللواء أظهرت فيها تخوف

---

(٩) يقصد الامبراطور فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا، وكان الخديو عباس قبل ارتقائه العرش يتلقى العلم فى كلية (الترزبانوم) بالنمسا.

بعضهم من كثرة تردد المعتمد الانكليزى على سراى عابدين، ودافعت عن الجناب العالى، مؤكداً ثقتى بأن لين السير جورست وابتسامه لا يغران العباس، وأنه لا يجب علينا أن نعلق على هذه السياسة الجديدة سياسة التودد أقل أهمية، وكتبت بهذا المعنى فى جريدة الإكلير بعددها الصادر فى يونيه الماضى، وما زال اعتقادى فى حكمة خديوينا العباس يجعلنى مرتاح البال من هذه الوجهة، إلا أن حديثاً بدأ يدخل الشك فى بعض القلوب ويحملها على التخوف من سياسة التقرب، ويرون أن نتائج هذه السياسة أخذت تظهر بوادرها خلال هذا الحديث.

«يقولون إن القصد منه تثبيط همم المطالبين بالدستور من الجناب الخديو، وتوجيه أنظارنا إلى لوندرة وجعلها كعبة آمالنا كما صرح بذلك المعتدلون أصدقاء اللجنة البرلمانية الانكليزية، يقولون إن الجناب العالى كان يظهر ارتياحه للحركة الوطنية وللقائمين بها، بل يشجعهم أيضا على تكوين الأحزاب والأندية السياسية لتنظيم الحركة وتوحيد الكلمة ليكون للمطالبة تأثير فعلى ولا تكون مجرد أصوات تذهب فى الفضاء بدون أن تترك فى النفوس أثراً يذكر، ليعتقد المحتلون أن الأمة كلها مشاركة فى الطلب، ويستدلون على ذلك بما صرح به الجناب العالى لمكاتب الطان وباستقباله لمدام آدم والمسيو بييرلوتى وغيرهما ممن قصد مصر من محبيها المشهورين بالدفاع عن حقوقها، إلا أنهم يقولون إن قصد سموه من ذلك كان محاربة اللورد كرومر شخصياً، لا محاربة الاحتلال، ولا تأييد مطالب المصريين، وإن سموه، حفظه الله، كان يقصد إخراج كرومر من مصر، فاستعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض، حتى إذا ما حصل عليه وأتى السير جورست واستعمل لطفه ودهاءه مع سموه، كانت الحركة الوطنية قد اشتدت وقويت وسرت فكرة المطالبة بالجلاء والدستور ووصلت إلى كل طبقات الأمة، وأصبح الوقوف أمامها من أصعب الأمور بل من رابع المستحيلات، يقولون إنه لما أعيد الدستور للدولة العلية زاد أمل المصريين فى الحصول على دستورهم وقاموا بتلك المظاهرات السلمية فى القاهرة وفى جميع أنحاء القطر، ووصل صداها إلى أوربا والأستانة، ورأى الجناب العالى إجماع الأمة على طلبه وإصرارها على نيله مهما كلفها من المساعى والمجهودات بل من الأموال والأنفس، فأفهمه بعض رجال بطانته، ومن يلتصقون بهم ممن يحول الدستور بينهم وبين أعمالهم المشهورة، أن الانكليز لا يوافقون على منح الدستور، وأن رجال الحركة الوطنية يحرجون مركز سموه بإلحاحهم وأنه من الضرورى السعى فى تثبيط هذه الحركة.

«إلا أن نتيجة هذه السياسة، سياسة تخدير أعصاب الأمة، ربما جاءت على عكس ما يتوهمون، فإن الحركة كلما قلنا شديدة وتيارها قوى جارف، ولابدّ من نيل الأمة الدستور، رضيت بطانة الأمير أم لم ترض، يقولون إن حالة السراى تكاد تشبه الآن حالة «يلدز» أيام عزت العابد وأبى الهدى وغيرهما، فيحول رجالها بين الأمير وبين طلبات الأمة العادلة، خوفا على منافعهم الخصوصية، فليست الأحزاب المخلصة لسموه هى التى تحرج مركزه، بل إن هؤلاء هم الذين يحرجون مركز جنابه بحيلولتهم بين سموه وبين رعيته المخلصة فتعتقد الأمة أن سموه كان يمنيها بالدستور لغاية مخصوصة، ولما نالها قلب لها ظهر المجن».

وختم الفقيد مقالته بقوله: «ولا نقصد الحكومة الإنكليزية مطلقاً، ولو كان نيلنا الدستور معلقاً على طلبه منهم، فخير لنا أن نبقى بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للانكليز حقا أو شبه حق فى بلادنا مهما رمونا بالتهور أو التطرف، فلهم دينهم ولنا دين».

سفره إلى أوربا
ودفاعه عن القضية الوطنية

قصد فريد إلى أوربا فى مايو سنة ١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية، كما كان يفعل مصطفى كامل، فعرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا، ونشر المقالات والأحاديث فى الصحف، تعريفاً للرأى العام بالمسألة المصرية، ودفاعاً عنها، وقد برهن بذلك للعالم الأوربى على قوة الحركة الوطنية، وأنها لا تقوم بقيام شخص، ولا تسقط بموته.

والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم فى فرنسا، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية، وذهب إلى إنجلترا، وشرح لذوى الرأى فيها حقائق المسألة المصرية، لكى لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطانى.

تمكسه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا، وإتصاله برجال السياسة فيها، عن التمسك بمبدأ الجلاء، بل كان يعلنه فى أحاديثه معهم.

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم فى حديث له معه: «ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا»، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئاً سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وأشار عليه المستر روبرتسن العضو بمجلس العموم أيضاً والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلى نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء، لكى يظفر بمساعدة رجال السياسة فى إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال فى هذا الصدد:

«إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً، لا يمكن أن نقبله مطلقا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدوانى وهو الاحتلال، وهذا محال».

ولخص مطالب مصر فى المسائل الآتية:

أولا: الجلاء عن مصر.

ثانيا: إنشاء مجلس نواب.

ثالثاً: تأسيس حكومة أهلية محضة.

احتفال الشباب بالفقيد

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية والمبادىء الصادقة، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييداً وترحيباً به، وقد احتفل به شباب مصر فى البلاد التى مرّ بها بأوربا، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره)، حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مأدبة فى مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة، وخطب فيها الدكتور محمد بدر رئيس الجمعية، ثم خطب الفقيد مناديا «بضرورة الجلاء»، لكى تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الانجليزية، وتكون معها لا عليها، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى[١٠]»، وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكراً، وأقامت (الجمعية المصرية) بأكسفورد حفلة تكريم له وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يوليه سنة ١٩٠٨

(١٠) مذكرات الفقيد ص ٥.

حفلة شاى ترحيباً وتكريماً له على جهوده، وخطب فيها الدكتور محمد عبد السلام الجندى، منوها بجهاده وفضله على الحركة الوطنية.

ولما مرّ بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له، خطب فيها الأمير أفندى العطار ومراد أفندى الحسينى رئيس جمعية مصر بلوزان.

عودته إلى مصر

وعاد إلى مصر فى منتصف يوليه سنة ١٩٠٨ وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه، فقد قوبل من الشعب مقابلة حماسية رائعة، فى الإسكندرية، وسيدى جابر، وفى محطات دمنهور وكفر الزيات، وطنطا، وبنها، ومحطة العاصمة، وأظهرت الأمة فى إستقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه، وإعجابها بجهوده المتواصلة فى مصر وأوربا.

قضية الكاملين – محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش
(يوليه-أغسطس سنة ١٩٠٨)

أقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش، رئيس تحرير اللواء، بتهمة إهانة وزارة الحربية، ونشر أخبار مثيرة للخواطر، عن حادثة عرفت بحادثة (الكاملين)، وخلاصتها أنه وقعت فى بلدة الكاملين ثورة برئاسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر، فجردت عليها الحكومة قوة من الجيش، نكلت بالثائرين، وقتلت عدداً كبيراً منهم، وقبضت على زعيم الثورة وكثير من أتباعه، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى طبقاً لنظام العقوبات فى السودان، واستمرت المحكمة منعقدة من يوم ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه، وفى اليوم المذكور أصدرت حكمها على إثنى عشر شخصاً منهم الزعيم عبد القادر بالإعدام، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد، ومصادرة أملاكهم، ولما عرض الحكم على حاكم السودان العام، استبدل بحكم الإعدام السجن المؤبد، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم، وقد ترامت أنباء الحادثة والمحاكمة إلى مصر، وتضاربت فيها الروايات، وأمسكت الحكومة بادىء الأمر عن نشر أنبائها، فنشر اللواء فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ النبأ الذى ورده عنها تحت عنوان (دنشواى أخرى فى السودان – ٧٠

مشنوقاً و١٣ سجيناً)، وذكر أنه حكم بالإعدام على سبعين رجلا وبالسجن على ثلاثة عشر، وأنه أعدم من المحكوم عليهم أربعون شخصاً، وقد صححت وزارة الحربية تفاصيل الخبر، ونشرت الصحف ومنها اللواء بلاغ الوزارة، وفى ٣١ مايو نشر اللواء مقالة تحت عنوان (الحكم على أتباع الزعيم عبد القادر) أظهر فيها الشك فى بلاغ وزارة الحربية، وقال إن عدد المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن إثنى عشر شخصاً، فعدّت الحكومة هذه المقالة إهانة لوزارة الحربية، كما عدت المقالة الأولى إذاعة لأخبار كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العام، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ جاويش لمحاكمته عن التهمتين، وقد نظرت القضية فى شهر يوليه سنة ١٩٠٨ أمام محكمة عابدين الجزئية برياسة المرحوم محمد بك السبكى قاضى المحكمة، وجلس فى كرسى النيابة عطية بك حسنى رئيس نيابة مصر، وكانت القضية من القضايا السياسية الهامة فى ذلك العهد، وتولى الدفاع فيها عن الشيخ جاويش الأساتذة أحمد بك لطفى وإسماعيل شيمى بك ومحمود بك فهمى حسين، وبعد أن سمعت الحكومة مرافعة النيابة ودفاع المحامين، أجلت إصدار الحكم أسبوعا ليوم ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨، وفيه قضت ببراءة الشيخ جاويش من تهمة نشر الخبر الكاذب، ومعاقبته بغرامة عشرين جنيها عن تهمة إهانة وزارة الحربية، فاستأنف الحكم، كما استأنفته النيابة لقلة العقوبة، ونظرت القضية يوم ٣٠ أغسطس أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة محمود رشاد بك رئيس محكمة مصر، وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكى أبو السعود بك القاضيين، فقضت ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين، فكان لهذا الحكم دوىّ استحسان كبير، وإنهالت على اللواء تلغرافات التهنئة ورسائل الإعجاب بعدل القضاء، وكانت هذه القضية فوزاً كبيراً للحركة الوطنية، وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيبة الوزارة.

خطبة الفقيد بالإسكندرية

(١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨)

ألقى الفقيد بمسرح زيزينيا بالإسكندرية مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة جامعة عن الحالة السياسية فى البلاد، كان الإقبال على سماعها عظيما، إذ بلغ عدد الحاضرين فى مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفى الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص، وقد بدأ خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور، ودعا الأمة المصرية

إلى مضاعفة جهودها لنيل دستورها، وعرج على الحركة الوطنية فى مصر، ونادى بالتمسك بالجلاء، واستنكر ما كانت الأحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية، والتنازل عن الجلاء، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض فى صيف ذلك العام. قال فى هذا الصدد ما يأتى:

«يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والأساطيل، إن هذا المطلب يعد تهوراً بل جنوناً إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها، أى أننا لا نطلب الجلاء أبدا الآبدين، حيث أنه من الجنون الحقيقى أن نعتقد بأن مصر يكون لها يوما من الأيام هذه القوة الهائلة، فكأنهم يقولون للمصريين: اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة صاغرين، فإن الحق فى جانبها دائماً، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالا فى المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه، وأخذوا من ثَمّ فى تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة، تعمية على الرأى العام وتضليلا له، واغتراراً بوعود بعض أعضاء مجلس النواب الإنكليزى، الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية) لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلى، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية، كأن مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة إنجلترا عن إدارتها! واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهرى، الذى من ظاهرة الرحمة ومن باطنه العذاب، ونسوا الأمر الأساسى الذى لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز، ألا وهو الجلاء العاجل.

«ثم ترقت هذه الفكرة المضرة، فكرة السكوت عن الجلاء وعدم المطالبة به تصريحاً، حتى أن بعض الأحزاب لم يذكره فى برنامجه، بل اكتفى بالتذكير بالوعود، فإذا ما اعترض عليه قال إن الجلاء من ضمن هاتيك الوعود التى يطلب الوفاء بها، وإذا لامه أصدقاؤه الإنكليز قال إنى لا أطلب الجلاء بل وضعت هذه الجملة المبهمة حتى لا يرمينى المصريون بالخيانة، فهكذا السياسة وهكذا الدهاء.

«بعد ذلك ظهرت فكرة إرسال الوفود إلى لوندره، لا لطلب الجلاء أو الاحتجاج على دوام الاحتلال، بل لاستعمال الاستعطاف والخنوع فى طلب بعض إصلاحات داخلية

محضة، كالتى نطلبها يومياً على صفحات الجرائد، فدُبرت هذه الوفود بالطريقة التى علمها العموم، أى بالاتفاق بين أعضاء اللجنة البرلمانية وأصدقائهم هنا، وبقى الأمر مخفياً حتى لا تنتقده الجرائد بما يستحق إلا قبل سفر الوفد بيومين، إذ دعى أصحاب الجرائد فى يوم ١١ يوليه (سنة ١٩٠٨) للاجتماع فى إحدى قاعات الكونتنتال فى ١٢ منه، وكان السفر مقرراً من قبل فى ١٣ منه، مع أنه مما لا شك فيه أن هذا الوفد كان أمره مقرراً من قبل وكنت قد سمعت عنه بباريس من بعض إخواننا المصريين الواقفين على دخائل الأمور، وسررت جداً لما علمت أن أغلب من عرضت عليهم هذه المهمة رفضوا قبولها، وكان مخبرى يؤمل أن الوفد لا يتألف، ولكن بمجرد أن وطئت قدمى أرض الإسكندرية فى صبيحة ١٤ يوليه علمت بأن المساعى التى بذلت فى هذا السبيل قد نجحت، وأن الوفد قد سافر، ثم قرأت الخطابة التى ألقاها رئيسهم وفيها برنامجهم، فألفيتها كما كنت أخشى، أى خالية من المطالبة بالجلاء، لا تحتوى كلمة ما على الاحتلال، وأن جميع طلباته مقصورة على بعض إصلاحات داخلية، وعلى طلب المجلس النيابى بطريقة تدريجية، وبها شىء يسير عن طلب قيام انجلترا بعهودها، فكتبت ما أعتقده فيه وما علمته عنه وعن كيفية تدبيره فى مقاله نشرت فى لواء يوم السبت ١٨ يوليه الماضى، إلا أن بعضهم اعترض علىّ بأن الوفد سيعمل عملا ما قمت بشىء منه بلوندره، وما كان يعمله المرحوم مصطفى باشا كامل، ولكن نسى هؤلاء المعترضون أنى لم أقصد الحكومة الإنجليزية، ولم أطلب من الأمة الإنجليزية إلا الجلاء، كما يشهد بذلك حديثى مع المستر كتل العضو الارلندى بمجلس النواب الذى نشر فى جريدة (فريمانس) وإن تكلمت عن الإصلاح فى بعض الجرائد فليس فى صيغة الطلب أو الالتماس، بل لشرح أمانى المصريين واحتياجاتهم، كما رأيتم فى المقالة التى نشرتها فى الديلى نيوز فى ٢١ الماضى، ونشرت ترجمتها فى اللواء، أما هذا الوفد فلم يذكر الجلاء، بل أهملوا التذكير بوفاء العهود، واقتصروا على طلب ما يختص بالتعليم «من تلك الأمة العادلة التى لها الرقابة العليا على مصر».

«كيف يجوز لمصرى أن يقول بهذه الرقابة أو يعترف بها، ويقبل أن يرمى أمته بالقصور وعدم الصلاحية لإدارة شئونها بنفسها، وكيف يجوز لمصرى أن يسكت عن الاحتلال وعن طلب الجلاء، ولا يجعله فى مقدمة أمانيه التى يجهر بها صباح مساء، أو كلمته التى يسبح بها فى الغدو والآصال؟ نعم هى الكلمة التى يجب على الأمهات تلقينها لأولادهن قبل الفطام، فينطقون بها وقتما يقولون أمّاه، نعم يجب عليهن تعليمهم النطق

بهذه الكلمة التى معناها خلاص أمهم الحقيقية، وهى مصر، من ربقة كل احتلال أجنبى.

«ولذلك أعلن هنا أننا براء من كل شخص أو جماعة يقولون بغير الجلاء أو يرضون بالاحتلال، أو يسكتون عنه مرضاة لجماعة من مجلس النواب الإنجليز يغررون بنا ويوهموننا بالمساعدة على نيل الاصلاح، إن نحن قبلنا الاحتلال أو سكتنا عنه.

«كيف نقبل الاشتراك فى العمل مع قوم، هذا مبدأهم وتلك غايتهم، وأى إصلاح يرجى ممن يسعى لابتلاع بلادنا بطريقة قانونية، بعد أن احتلها بطريقة غير شرعية؟ وكيف نساعد المغتصب على تأييد اغتصابه، أو على إعطاء هذا الاغتصاب الشكل القانونى الذى لم يحصل عليه للآن؟ إن كل ما طلبه هذا الوفد سنحصل عليه فى وقت قريب، حينما يرد إلينا الدستور الذى لا نطلبه إلا من الخديو المعظم، فلتكن كل قوانا وكل مساعينا موجهة إلى نيل هذا الدستور الذى أصبح على الأبواب».

ثم دعا الفقيد إلى تدعيم وحدة الأمة، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط، وختم خطبته بقوله: «اطلبوا الدستور من الجانب العالى الخديوى، قدموا العرائض بهذا المطلب الجليل الذى لا قوام لنا إلا بعد نيله، وانبذوا الشقاق والاختلاف الدينى، وكونوا جميعاً إخواناً أبناء وطن واحد، أى كونوا مصريين قبل كل شىء».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين فى معظم مواضعها، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور.

خطبته بالقاهرة – لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨)

وألقى بالقاهرة فى مسرح عباس (سينما الكوزمو الآن) خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨، لمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذى دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد عقب هزيمة (التل الكبير[١١])، وأراد بإلقائها فى هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج قوى رائع على الاحتلال البريطانى وإعلان عدم مشروعيته، وقد غص المكان بالألوف من الوطنيين وبُدئ الاجتماع بعزف السلام الخديوى، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب

(١١) راجع فى وصفها كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) (ص ٤٤٨) وما بعدها. (طبعة سابقة.

الوطنى لأول مرة، فاشتدت حماسة الحاضرين، وألقى الفقيد خطبته، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاما على دخول الإنجليز مصر، وقال: «إن الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكى استقلالنا» وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها، عرج على الذكريات الأليمة فى تاريخ مصر بعد الاحتلال، ثم دعا إلى التمسك بالجلاء، وحمل على سياسة الأحزاب التى كانت تدعو إلى التهاون فى أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية، وأبان خطر هذه السياسة، قال:

«فمتى نحتفل يا قوم بالجلاء ونصبح أحراراً حقيقة فى بلاد حرة؟ يكون ذلك إذا فهمنا المهمة التى انتحلها الإنكليز لأنفسهم وأثبتنا بأنها انتهت من زمان بعيد، كما اعترف بذلك المستر جلادستون فى كتابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا فى سنة ١٨٩٥ حيث قال: إن زمن الاحتلال قد فات منذ سنين.

«من بعد أن قال هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من يقول عكس ذلك، وبأنه من التطرف والهوس أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء، وأنه مادامت الأمة غير متعلمة كالأمة السويسرية أو الفرنسية مثلا فلابد من وجود مشرف علينا!

«من بعد أن قال جلادستون هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من يقول بمسالمة الإنكليز وطلب المعونة منهم على إدخال الإصلاحات اللازمة، حتى نضارعهم علماً وقوة، ولا بأس علينا لو سكتنا عن طلب الجلاء مؤقتاً كى ننال هذه المساعدة التى لا قوام لنا بدونها على ما يقولون، وعلى هذه القاعدة المشئومة سار بعضهم، ولكنه لم ينل إلا الخذلان، ولم يتبعهم أحد فعادوا خاسرين، ماهو هذا الإصلاح الذى يرجى أن يساعدنا الغاصبون على الحصول عليه؟ أهو تعليم الأمة، وقد قال السير جورست فى تقريره عن سنة ١٩٠٧: إن الأمة لم تستعد بعد لأن يجعل التعليم الابتدائى فيها عاماً مجانياً».

الشجاعة الأدبية

ثم دعا إلى الشجاعة الأدبية والجهر بالحق، ومحاسبة الكبراء والعظماء على أخطائهم، وانتقد سياسة المجاملة فى الحق، قال:

«إن من أسباب تأخرنا السياسى المحاباة والمجاملة فى المعاملات السياسية وغيرها، فإن أخطأ أمامنا كبير حسبنا من عدم اللياقة وقلة الأدب أن ننبهه إلى خطئه، وإذا سألنا حاكم أو عظيم عن رأينا فى أمر اجتهدنا فى جعل الجواب أقرب إلى مايعتقده هو لا إلى ما يعتقده المسئول، وهو نقص فى تربيتنا السياسية وأخلاقنا القومية، فيجب على كل منا أن لا يحابى فى الجواب، أو يخفى فكره السياسى إن سئل عنه، بل يجب أن نحتج على كل كلمة نسمعها مخالفة لرأينا، ونناقش قائلها بالتى هى أحسن، نعم يجب على كل إنسان ذى فكر ورأى أن لا يجامل أو يحابى فيما يقدح فى عقيدته السياسية، بل يدافع عنها ما استطاع، وإنى أول من يقبل هذا المبدأ الشريف، وأطلب من حضراتكم إظهار نفوركم منى لو أتيت فى خطاباتى أو كتاباتى ما يخالف مبادىء حزبنا، بل يجب عليكم فى مثل هذه الحالة أن تسكتونى بل تنزلونى عن منصة الخطابة، يا قوم إياكم والمحاباة فى الحق، ياقوم إياكم والمجاملة فى الوطنية، فهذه علامات على ضعف الأخلاق، ذلك الضعف بل ذلك الداء الدفين، الذى يجب علينا محاربته بكل قوانا».

العلم والوطنية

وحمل على فكرة من كانوا يقولون إن العالم يجب أن يكون بعيداً عن السياسة، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية، قال:

«يقولون دائما إن السياسة والعلم لا يجتمعان، وإن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأى القاتل «بأن لا وطن ولا وطنية» فلا يهتمون بشئون بلادهم، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسما.

«تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب، واكتشف علاجه، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، طبقت شهرته الآفاق، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم، ومن بينهم إمبراطور الألمان، فرفض نيشان هذا الإمبراطوار العظيم لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتلة جنوده للألزاس، وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الامبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالما والعلم لا وطن له، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة: «نعم إن العلم لا وطن له، ولكن

للعالم وطناً» وأصر على الرفض والإباء، يا قوم انظروا إلى مافعله هؤلاء العظماء، وما يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة، فإنهم يتحلون بجمل النياشين الإنكليزية، ويقبلون أن يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الانجليزية نتأكد أننا أصبحنا فى عداد الأمم الحية».

ثم تكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش، قال:

«هل يرجى إصلاح من الإنجليز، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وأتوا إلينا بشبان من بلادهم، لا يعلمون شيئاً من أخلاق الأمة المصرية، ولا عوائدها وقيدوا المديرين حتى فى أصغر الأمور، فاختل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالى بسلطة الحكومة، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية..

الاحتلال والجيش

«هل يرجى منهم إصلاح، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصرى، يحمى ذمارها، أو يدافع عند كل طارىء، حتى نكون دائما مفتقرين إلى حماية الجنود الإنكليزية، الجيش المصرى لايزيد عن عشرة آلاف جندى، كثير منهم من السودانيين، وهو مشتت فى أنحاء السودان كتائب صغيرة، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة، كما حصل فى حادثة الكاملين.

«ماذا أقول؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا؟ كيف ترجى مساعدة غاصب فى ابتلاع بلادنا؟ ياقوم لانغش أنفسنا، نحن لانسعد إلا إذا اتحدنا ونبذنا الاختلافات، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا، وصرنا حزبا واحداً يشد بعضه بعضاً، ويد الله مع الجماعة».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، واقترح على الحاضرين إرسال تلغراف بهذا المعنى إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا، وهذا نصه.

«إن الحزب الوطنى يحتج على الاحتلال وعلى دعوى انجلترا بأن مهمتها إصلاح القطر المصرى، ويطلب منها الجلاء لانتهاء مهمتها من سنين»، فوافقوا عليه بالإجماع، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال.

إضراب عمال اللواء
وتطوع الشباب فى إصداره

بعث الفقيد بجهاده المتواصل روح الإخلاص والحماسة فى نفوس الشباب، وغرس فى قلوبهم مبدأ الوطنية الصادقة وإنكار الذات، وقد تألف منهم جنود للوطن متطوعون لكل خدمة عامة، وظهر تطوعهم للعمل فى اللواء حين وقع إضراب عماله فى نوفمبر سنة ١٩٠٨؛ فقد أضرب هؤلاء لأسباب شخصية، لاتمت إلى الحق فى شيء، وإنما حرضهم على ذلك بعض خصوم الحركة الوطنية، وقد هددوا بتعطيل الجريدة ومنع إصدارها حتى تجاب مطالبهم، فما أن علم الشباب من طلبة المدارس العليا بنبأ هذا الإضراب حتى هرعوا متطوعين للعمل بدلا من العمال المضربين، واشتغلوا فى صف حروف الجريدة، فلم يقف صدورها يوما واحداً، وبذلك أذعن العمال وعادوا للعمل خاضعين.

مظاهرة طلبة الحقوق
يوم عرض الجيش الإنجليزى
(٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨)

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا ثم بعيد الملك إدوارد السابع، وذلك بعرض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض، ثم خلفه فى ذلك السير إلدون جورست، ولم يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات، ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة فى عيد ميلاد الملك إدوارد السابع، يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤، ووقف تحت العلم البريطانى فى ميدان عابدين، إلى جانب اللورد كرومر، وشهد العرض حتى نهايته، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقاداً شديداً، مما اضطر «المعية»[١٢] إلى إصدار بلاغ رسمى نسبت فيه حضور الخديو إلى المصادفة[١٣] ولكن الخديو حضر الاحتفال فى العام التالى (نوفمبر سنة ١٩٠٥)، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف فى اللواء[١٤]، ثم وقعت حادثة دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦،

---

(١٢) حاشية الخديو

(١٤،١٣) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ١٨٥ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال فعدل الخديو عن حضور العرض فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧، فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت «سياسة الوفاق» قد ظهرت بوادرها، فخشى المترجم أن يعود الخديو إلى حضور العرض، والوقوف تحت الراية البريطانية، فنبهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ فى هذا الصدد ما يأتى:

«إنا نؤمل أن يجرى الأمير على خطته فى العامين الفائتين، وإذا أراد فليشرف على الاستعراض من القصر كما كان يفعل المرحوم توفيق باشا، وليثق سمو أميرنا المحبوب أنا نغار على كرامته أشد الغيرة، ولذلك نكره له أشد الكراهية أن يقف تحت الراية الإنجليزية، وليذكر سموه كم لقينا من أمة هذه الراية، وليذكر اتفاق الموظفين الإنجليز على عدم الاشتراك فى العيد المئينى لجده محمد على، ثم إذا شاء فليذكر حادثة الحدود، ثم ليذكر دنشواى وما نابنا فيها من الآلام القلبية، ثم إذا استزاد فليذكر موقف اللورد كرومر فى خطبة الوداع، وكم عرّض بسموه تعريضاً شنيعاً وتهدد بلاده بالاحتلال الدائم، على أنا نميل أخيراً إلى تصديق ما روته جريدة الايجبت من أن سموه وحضرات النظار (الذين تقرر اجتماعهم فى ذلك اليوم) سيقتصرون على الإشراف على الاستعراض دون النزول إلى الميدان، وإذا كان هذا صحيحاً كان واجباً على المعية أن تعلنه لكى تطمئن تلك القلوب التى لاتدرى ماذا يأتى به الغد».

وقد كان ما طلبه اللواء، واكتفى الخديو بالإشراف على العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين، وحدثت فى هذا اليوم مظاهرة وطنية لم يسبق لها مثيل فى الاحتفالات السابقة، ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر (مكان قشلاق الحرس الجمهورى الآن)، فأجمع طلبتها على الاجتماع فى ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان، والمقابل لشرفة القصر؛ فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطانى يتحرك، هتف الطلبة جميعاً (يعيش الخديو! يعيش الاستقلال!)؛ وما كاد هذا النداء يصل إلى أسماع الجمهور الذى كان يشاهد العرض، حتى فيهم فعل السحر، وهتفوا مثله، ثم استمر طلبة الحقوق فى هتافهم عاليًا، وكرروه مراراً، حتى غلب على هتاف الجنود، وأضاع هيبة الاحتفال، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير فى النفوس، إذ كانت الأولى فى نوعها؛ وأعجب الرأى العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف،

ولامظاهر الرهبة التى كانت ماثلة فى العرض العسكرى، وانهالت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذى عكر صفو الاحتفال فتحدثوا فى نقل المدرسة من مكانها إلى مكان آخر؛ وتردد صدى هذه المظاهرة فى الخارج، فنشرت جريدة «الطان» الباريسية نبأ برقياً عنها نشر فى عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه:

«إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الانجليزى فى عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى، إذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال) وأجابهم بنفس الهتاف من كان فى الخارج من المصريين».

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور فى ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩، إذ وقف الطلبة فى فناء المدرسة، ولما استقر السير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى مكانه بالميدان ورفع العلم البريطانى إيذانا بابتداء العرض، هتفوا جميعا: (ليحيى الاستقلال! لتحيى الحرية!) بالعربية والفرنسية، وكرروا هذا النداء ثلاثاً؛ وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الانجليز (ليحيى الملك!)، فأجابتهم الأهالى الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال!) ثلاثا، فكان لهذا الهتاف دوىّ هائل اخترق الفضاء، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق.

استقالة وزارة مصطفى فهمى باشا
وتأليف وزارة بطرس باشا غالى
(نوفمبر سنة ١٩٠٨)

طال العهد بوزارة مصطفى فهمى باشا، إذ كانت تتولى الحكم من نوفمبر سنة ١٨٩٥، وهى وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطانى[١٥].

وقد أدرك الاحتلال، وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر، ضرورة إحداث تغيير فى الوزارة، لكى تتألف وزارة جديدة قد لاتتهم بأنها صنيعة الاحتلال ولكنها فى الواقع تنفذ سياسته فى محاربة الحركة الوطنية، فتتحمل بعض التبعة فى هذه الخطة، وتوزع المسئوليات

---

(١٥) راجع تاريخها فى كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ٣١٣ وما بعدها (الطبعة الأولى) وفى الطبعات التالية.

بينها وبين الاحتلال، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده.

فهذا التغيير الوزارى كان إذن فكرة انجليزية، نفذها مصطفى فهمى باشا، كما كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية، فقدم استقالته فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨[١٦] ونسبها «لاعتلال صحته»، فعهد الخديو إلى بطرس باشا غالى وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨[١٧] فألفها فى اليوم نفسه، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة، سوى بطرس غالى باشا وسعد زغلول باشا، ودخلها أربعة وزراء جدد، وهم: محمد سعيد بك (باشا)، وحسين رشدى باشا، وإسماعيل سرى باشا، وأحمد حشمت باشا، فتألفت كما ياتى:

بطرس غالى باشا للرئاسة والخارجية: سعد زغلول باشا للمعارف. حسين رشدى باشا للحقانية. محمد سعيد بك (باشا) للداخلية. اسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية. وأحمد حشمت باشا للمالية.

وقد استقبل (اللواء) الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة فى أن تعلن الدستور؛ وكتب الفقيد فى هذا المعنى مقالا بعنوان «الوزارة الجديدة» قال فيه:

قد استقالت الوزارة الفهمية بعد أن تربعت فى دستها ثلاث عشرة سنة كانت فيها مثال الطاعة والامتثال لأوامر المحتلين، بل كانت عوناً لهم على سمو الأمير فى كثير من الحوادث، كما كانت المنفذة لإشاراتهم ضد الأمة، قد استقالت ولم يبق من أعضائها فى الوزارة الجديدة إلا صاحب السعادة بطرس باشا غالى، .وسعد باشا زغلول، وترك الباقون المناصب دون أن يترك أحد منهم فى نظارته أثراً حسناً يذكره التاريخ، مكثت تلك الوزارة مدة ثلاثة عشر عاماً، وهى مدة كافية لإحياء أمة بأسرها، وإخراجها من الظلمات إلى النور، ومن ضيق الجهل إلى بحبوحة العلم، ولكنهم آثروا إرضاء أصحاب السلطة، فاكتفوا بالراتب الضخم، ولم يعبأوا، سخطت الأمة عليهم أو رضيت عنهم، فذهبوا غير مأسوف عليهم.

«اختار سمو الأمير سعادة بطرس باشا غالى لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة، ووافقه المعتمد البريطانى بعد استشارة نظارة خارجية انجلترا على ما يقال، ولم تختره سموه

(١٦،١٧) الوقائع المصرية عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨.

إلا لثقته به وخبرته له السنين الطوال، إذ كان يعتمد على سعادته فى حل كثير من المشكلات، التى كانت تقع بين سموه وبين اللورد كرومر، ونحن لانبدى رأيًا فى سعادة الرئيس الجديد، بل نجتهد فى نسيان ماضيه، ونأمل أن يمحو بحدماته الجديدة ما نقش فى الأذهان من تأثير أعماله الماضية، ونحكم على أعماله فى مركزه الجديد، وكذلك نفعل مع سعادة أحمد باشا حشمت، ونأمل منه أن ينفع البلاد بعلمه الواسع فى مركزه الجديد كما خدمها ـ فى النيابة العمومية».

إلى أن قال:

«كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين، فمنهم أربعة من حائزى الشهادات العالية فى العلوم الحقوقية، هم حسين رشدى باشا، وسعد باشا زغلول، ومحمد بك سعيد، وأحمد باشا حشمت وواحد من أكبر مهندسى العالم بشهادة الخاص والعام، وهو إسماعيل باشا سرى، أما رئيسهم فإنه لم يكن من حائزى الشهادات، إلا أنه ممن يشهدلهم بالنباهة والذكاء، والحنكة والدهاء، فالوزارة الحالية فى مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين، ويرجى منها للبلاد خير عظيم، وكلهم ممن درسوا الحكومات الأوربية، وعلموا فوائد النظام الدستورى، وأيقنوا أن لاتقدم للبلاد إلا بمنحها النظام النيابى، الذى أجمعت الأمة على طلبه من أميرها، وكلهم ممن لايترفعون عن اعتبار أنفسهم نواباً عن الأمة، بل خداماً لها، ولذلك فلنا عظيم الأمل بأنهم يكونون عوناً لها على نوال هذا الحق المقدس، فإذا قرر مجلس الشورى طلبه من سمو الأمير لايقررون بأن الأمة لم تزل غير أهل له أو أن الوقت لم يحن كما عودتنا النظارة[١٨]، فوجود هذه الوزارة مما يشجع أعضاء مجلس الشورى المترددين وضعاف العزيمة منهم على المجاهرة برأيهم، فهم الآن أمام وزارة كل أعضائها دستوريون، لم يألفوا العصر القديم عصر استبداد الفرد بالسلطة المطلقة، ومما هو جدير بالملاحظة ولم يسبق له مثيل فى تاريخ الوزارات المصرية عدم قبول عطوفة فخرى باشا البقاء فى الوزارة بعد أن لم يعين رئيساً لها، فتركها مفضلا الاستقالة على أن يكون مرؤوساً لرئيس كان من مرؤوسيه؛ وهو شمم وإباء لم نعهده من قبل، وكذلك استقال سعادة إبراهيم باشا نجيب من وكالة الداخلية بعد تعيين محمد بك سعيد ناظراً لها حفظاً لكرامته، مع تقديره صفات سعادة الوزير الجديد حق قدرها، واعترافه بفضوله وعلمه وسعة اطلاعه، ونحن نأسف على خروج ابراهيم

(١٨) يشير إلى رد الوزارة الفهمية على طلب الجمعية العمومية إنشاء المجلس النيابى انظر ص ٧١).

باشا نجيب من هيئة الحكومة، إذا الأمة فى احتياج لأمثاله من أبنائها المتعلمين النشيطين، ولكننا على يقين من أنه يخدم أمته وبلاده خارج الحكومة، أكثر من خدمته لها داخلها، فالوطنى الصادق يخدم بلاده، أنى وجد وحيث يكون، هذا ما عنّ لنا كتابته الآن عن هذه الوزارة الجديدة، ندعو الله أن يوفقها إلى خدمة البلاد آمين».

محمد فريد

وقال (اللواء) تعقيبا على هذا المقال:

«يتساءل الناس هل يبقى سعادة محمد بك سعيد رئيساً لجمعية العروة الوثقى أم يتركها كما ترك سعد باشا زغلول لجنة الجامعة، بعد ما أسندت إليه نظارة المعارف؟ على أننا ننتظر من محمد بك سعيد أن يظل مديراً لتلك الجمعية التى ارتقت فى عهده السعيد، ونالت البلاد منها خيراً كبيراً، فإذا كان الناس يضعون فى سعيد بك آمالهم فحقيق به أن يحقق تلك الآمال».

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشفت فتبين أنها وليدة سياسة «الوفاق» تلك السياسة التى كانت ترمى إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدةتختلف عن الطريقة السافرة التى كان يتبعها اللورد كرومر، ونعنى بها الطريقة المقنعة التى اتبعها خلفه السير جورست، أذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية، ويفعل ما يريد باسمها، وقد كتب المرحوم إسماعيل شيمى بك فى أوائل عهدها مقالة توقع فيها أن تكون حرباً على الأمة، قال فيها[١٩]:

«كنا نؤمل فى أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، كنا نعمل لنثبت للعالم المتمدن كفاءتنا واستعدادنا، ولكن حكم علينا الآن بأننا لانستحق نعمة الدستور، وهذا ما قاله الاحتلال على لسان السير جراى والسير جورست، كنا نرتكن على عطف أميرنا المحبوب فى حصولنا على الدستور، ولكننا ما أصبنا وخاب أملنا، فإن الاتفاق قد ساد فى هذه الأيام»[٢٠]، نعم قد صرح الجناب العالى حاكم مصر والسودان الذى تعلقت به آمال سبعة عشر مليونا من النفوس سكان هذين القطرين — صرح بأنه لايحكم من الآن مع

---

(١٩) اللواء ١٧ ـ نوفمبر ١٩٠٨.

(٢٠) يشير إلى تصريح الخديو حين استقبل أعضاء الوزارة الجديدة إذ أشار فى حديثه إلى أن الوزارة قد تم تشكيلها «فى زمن ساد فيه الوفاق» فسهل عليه أن يسند إلى كل وزير المنصب الذى يستحقه.

الاحتلال لابدونه، وإنى لا أتكهن فى قولى هذا، فسمو الخديو قد قاله فى خطبته الأخيرة، إن الأمير حر فى أن يشرك فى عرشه من يرضى عنه، وليس لأحد الحق فى إرجاعه عن رأيه، ولكن بما أن بيننا وبين ذلك العرش طريقاً من إراداتنا لايمكن اجتيازه فليتكرم بمنحنا الحق فى أن نعتبر كل اتفاق يكون أساسه التصرف فى حريتنا ملغيًّا وباطلا، إن الاحتلال ينخدع كثيراً إذا ظن أن فى استطاعته أن يقتل فينا كل رجاء فى مستقبل حسن، فإن محبة الأمير مهما عظم شأنه لا يختلف البتة عن محبة أى فرد، وإرادة الفرد لاتتغلب على إرادة المجموع».

وختمها بقوله:

«تطالب الآن الأمة كلها بالاستقلال، وسنقابل من الآن كل القوانين الصارمة التى لا يألون جهداً فى سنها بالهتاف: ليحى الاستقلال وليحى الوطن كله واحداً لا يتجزأ، ولتحينن ساعة استقلالنا عاجلا أو آجلا، فغايتنا شريفة، وحقوقنا لا تسقط ولا تباع، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، فإذا أردتم أن تخضعونا خضوعا لا قائمة لنا بعده فاجعلوا مصر قبراً لأبنائها.

«لقد أصدر الاحتلال حكمه علينا، وأمّن الخديو على ما فعل، ووزارة الوفاق قد تألفت، فلا مناص من ذلك التنفيذ.

«فلنجتمع صفاً صفاً، ولنشيع الحرية مارة فى نعشها!».

إسماعيل شيمى

ولقد كان لهذه المقالة تأثير كبير وصدى بعيد فى الرأى العام، إذ إحتوت على معان سامية فى الشجاعة والصبر على المكاره واشتملت على تنبؤات خطيرة عن الوزارة وسياستها حققت الأيام صدقها، كما سيجىء بيانه.

المؤتمر الوطنى - خطبة الفقيد

(٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى باسم (المؤتمر الوطنى)، فى فناء دار اللواء، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨، برئاسة الفقيد، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ إجتماع الجمعية العمومية الأولى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برئاسة المرحوم مصطفى كامل.

تطور الحركة الوطنية فى عام

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب فى الطريق التى رسمها مؤسسه، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء، وإلى الدسائس التى قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب، وكيف قاوم هذه الدسائس، وحفظ الحزب من الانحلال، وأشار إلى إضراب عمال اللواء، وإستمراره فى الظهور، برغم هذا الإضراب، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب فى مختلف أقسام القاهرة، وفى المدن والأقاليم، وإلى حركة المطالبة بالدستور، وكيف عمت طبقات الأمة، وإنضمام مجلس شورى القوانين إليها.

ونوه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية، التى كان الحزب الوطنى ونادى المدارس العليا عمادها.

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطنى)، عن حالة البلاد فى سنة ١٩٠٧، وقد وزع التقرير فى أثناء اجتماع الجمعية العمومية وهو كتاب قيم، يقع فى ٢٣٩ صفحة، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية، من نواحيها المختلفة، تناول موضوعات شتى، فيما يلى خلاصتها:

الباب الأول: عن الحركة العمومية الأهلية، وفيه خمسة فصول:

الأول: عن الكتاتيب والمدارس على اختلاف درجاتها، ومدارس معلمى الكتاتيب،

والمدارس الصناعية، والجامعة المصرية، والرد على خطبة سعد باشا زغلول وزير المعارف فى الجمعية العمومية سنة ١٩٠٧، وهى الخطبة التى عارض فيها إقتراح الجمعية، جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية وسوغ جعل الإنجليزية لغة التعليم فيها[٢١]، ثم تقرير على باشا مبارك عن التعليم الابتدائى والثانوى.

والفصل الثانى: عن وزارة المعارف والتعليم، والمستر دانلوب، ومدرسة الحقوق، وكتاب المسيو لامبير، وحديثه، ومقارنة بين مصر وبلغاريا فى التعليم.

والفصل الثالث: فى الأحوال الزراعية، والنقابات الزراعية، والعناية الصحية بالفلاح، وتأمين الفلاح على نفسه وماله ومحصوله.

والفصل الرابع: فى الشئون الصناعية.

والخامس: فى الحالة التجارية.

والسادس: فى الأزمة المالية.

والباب الثانى: فى حياة مصر وشئونها، ويشتمل على ستة فصول:

الأول: عن مصر فى عهد محمد على، ثم موقف إنكلترا من مصر، وحادثة دنشواى، والمحكمة المخصوصة، وتنفيذ الحكم الفظيع، وآمال الإنجليز الكرومرية، وتأسيس شركة ليتندار، والحزب الوطنى، وتصريحات محمد فريد، وخطب المرحوم مصطفى كامل وكتاباته. وخطبة الخديو، ومطالب نواب مصر، وتأثير هذه المطالب عند الإنكليز، وخطاب محمد فريد لأعضاء الجمعية العمومية، وتأثير النهضة الوطنية فى أعمال اللورد كرومر، وتصريحات الخديو بشأنها.

والفصل الثانى: عن الاستياء العام من تقرير اللورد كرومر، ثم إستعفائه وإعلان كراهية الأمة له، وحفلة الأوبرا فى وداعه، وخطبته وتفنيدها، وسفر اللورد، وتعيين السير إلدون جورست وخطبته، وخطبة الخديو، وسياسة السير إلدون جورست.

والفصل الثالث: فى طلب العفو عن مسجونى دنشواى، والإفراج عنهم، ونمو الحركة الوطنية.

---

(٢١) راجع ص ٤٠٩ من كتابنا عن مصطفى كامل (الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

والرابع: فى الماليين والمطالب الوطنية، وأهم المسائل المصرية فى البرلمان البريطانى، وعدم كفاية رجال الإدارة فى مصر، وإختلال الأمن العام.

والفصل الخامس: عن المالية المصرية.

والسادس: عن قوة الشعور الوطنى.

ووعد الفقيد فى خطبته بأن يضع الحزب كل عام، مثل هذا التقرير، عن حالة البلاد السياسية والوطنية والاقتصادية.

وفيما يلى خلاصة الأعمال البارزة للحزب منذ تولى الفقيد رئاسته:

١ - الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه، وإحباط المساعى التى كانت تبذل لحله والتخلص منه.

٢ - إنشاء اللجان الفرعية للحزب فى أقسام العاصمة وفى البنادر والأقاليم.

٣ - تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجاناً.

٤ - وضع تقرير سنوى مفصل عن حالة البلاد.

٥ - الدعاية للقضية الوطنية فى أوربا وبخاصة فى إنجلترا.

دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود

ودعا فى خطبته إلى مضاعفة الجهاد، قال: «هذه أعمالنا بالاختصار، شرحتها لحضراتكم، وهى قليلة جدًّا، فى جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ومن سلطة الفرد، ولكنها لا يستهان بها، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس، تلك الدسائس التى ما زالت تعمل من وراء ستار، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين، وإيقاع النفرة والشقاق بينهم».

الحزب الوطنى
حزب مبادىء لا حزب أشخاص

إلى أن قال: «إننا متضامنون فى العمل الذى فرضناه على أنفسنا، مختارين غير مسوقين، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة، التى وضعناها نصب أعيننا منذ سنين، والتى هى أساس حزبنا الموقر، وهى خلاص مصر من الاحتلال، ومن سلطة الفرد، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين، أو بجماعة معينة، لقد وهموا وضلوا السبيل، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد، وجرت فى عروقهم مجرى الدم، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو إستقالت، أو نفيت من البلاد، أو قتلت قتلا، لما أصاب الحزب أى ضرر، إذ يقوم من بين الباقين من يستمر فى العمل، ويحمل العلم، قبل أن يصل إلى الأرض، كالجنود المحاربة، إذا قتل حامل علمهم، التقطه غيره قبل أن يمس التراب، وهكذا يحمله سيد بعد سيد، حتى يتم لهم الفوز العظيم والنصر المبين.

«المسألة مسألة مبادىء لا أشخاص، فمهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله، فكونوا رجالا أيها الإخوان، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس منفذاً، يصل منه إلى قلوبكم، وكونوا عباد الله إخواناً».

وقد قوبلت هذه الخطبة فى كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد، وكان لها أحسن وقع فى النفوس.

تعديل قانون الحزب

وعرض الفقيد على المؤتمر فكرة تنقيح قانون الحزب، وأعد مشروعاً بتعديله، فاقترح أن يفوض المؤتمر لجنة تمثله فى بحث المشروع، وإقرار ما يرى إقراره فيه، لكى لا يضيع وقت المؤتمر فى مناقشة مواده، فوافق المؤتمر على اقتراحه، ومضمونه تأليف لجنة من عشرين عضواً، منهم عشرة من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب، وعشرة من أعضاء المؤتمر، لتنظر فى المشروع وتقرر ما تراه بشأنه، وقد أسفر الانتخاب عن تأليف اللجنة على النحو الآتى:

عشرة أعضاء من اللجنة الإدارية وهم: حسن حارس باشا. على فهمى كامل بك. عبد الحميد عمار بك. إسماعيل لبيب بك. أحمد لطفى بك المحامى. فؤاد سليم الحجازى بك. محمود بك محرم رستم. محمود بك فهمى حسين. محمود بك حسيب.

وعشرة من أعضاء المؤتمر وهم: إسماعيل شيمى بك. إبراهيم باشا حليم. محمود بك أبو النصر. عبد الرحمن أفندى الرافعى. على بك ثروت. الدكتور إسماعيل صدقى. محمد أفندى توفيق العطار. عبد السلام الجندى. الأستاذ أحمد وجدى. أحمد فريد بك.

وختم الفقيد خطبته بدعوة المؤتمر إلى إصدار قرارين:

الأول: تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزى.

والثانى: طلب الدستور من الخديو، فوافقت الجمعية بالإجماع على القرارين، وخطب من بعده على فهمى كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش.

وهذا نص العريضة التى قرر المؤتمر إرسالها إلى الخديو للمطالبة بالمجلس النيابى:

«سمو الخديو المعظم: إن الجمعية العمومية للحزب الوطنى المنعقدة الساعة تقدم إلى سموكم شعائر الولاء، وتعرب لمقامكم الكريم عن آمالها فى أن سموكم تردّون إلى الأمة دستورها، وترجو من الله أن يوفق جنابكم العالى إلى إجابة سؤلها، حتى لا تحرم مصر فى عهد سموكم ما كان لها فى عهد والدكم المرحوم».

المخلص

محمد فريد

مأدبة الكونتيننتال

وأقام الحزب الوطنى فى مساء ذلك اليوم مأدبة بفندق الكونتيننتال، لمناسبة انعقاد المؤتمر، حضرها أعضاء اللجنة الإدارية، ومن اشترك فى المأدبة من أعضاء المؤتمر، وبلغ عدد الحاضرين فيها نحو مائة عضو، وألقى الفقيد خطبة شكر فيها الحاضرين على هذا الاجتماع، الذى ضم كبار أعضاء الحزب وجمعهم فى مكان واحد، وأعرب عن أمله فى أن تتكرر هذه المأدبة فى العام أكثر من مرة، حتى تقوى روابط الإخاء والتضامن بينهم، وخطب بعده إسماعيل بك لمعى المهندس، ثم الأستاذ أحمد بك لطفى المحامى الكبير.

* * *



مأدبة المؤتمر الوطني – بفندق الكونتيننتال – ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (انظر ص ١٠٤)

وترى في الصدر (إلى اليسار) الرئيس محمد فريد. وحوله وأمامه: أحمد بك لطفي. علي فهمي كامل بك. إسماعيل شيمي بك. الشيخ عبد العزيز جاويش. محمود بك محرم رستم. إسماعيل بك لبيب. علي بك ثروت. محمد بك أحمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد). محمود بك أنيس. عبد الحميد بك عمار. الأستاذ عثمان صبري. الأستاذ أحمد حلمي. طاهر اللوزي بك. حامد العلايلي بك. حسن بك عمار. السيد علي المغازي الطحاوي (عضو مجلس النواب فيما بعد). محمود بك الشيشيني. يوسف بك حافظ. إسماعيل بك حافظ. عثمان بك خالد. محمد خلوصي بك. محمود بك أبو العلا. حسين بك تيمور. محمود بك فهمي حسين. إسماعيل بك لمعي. عثمان ارناؤوط. الدكتور أحمد فؤاد... إلخ إلخ.

الفصل الرابع

جهاد الفقيد عام ١٩٠٩

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة، التى بذلها المترجم، فى سبيل تدعيم الحركة الوطنية، والسير بها إلى الأمام، كما امتازت بالمشروعات الإنشائية. ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، التى وجه إليها جهود الوطنيين.

الاحتجاج على اتفاقية السودان

بدأ الكفاح الوطنى فى هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان، فاجتمعت اللجنة الإدارية برئاسة المترجم، يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية، ومن طريف المصادفات أن بطرس باشا غالى الذى وقع على هذه الاتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، بالنيابة عن الحكومة المصرية، بصفة كونه وزيراً للخارجية، كان يتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٠٩، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة، وهذا نص كتاب الاحتجاج:

«نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتم عليها بصفتكم نائباً عن الخديوية المصرية، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية، وأقربها معاهدة ترابيا الصادرة فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢[١]، وذلك بناء على ماقررته لجنة الحزب الوطنى الإدارية فى هذا اليوم الذى هو تذكار عقد تلك الشركة فى سنة ١٨٩٩، هذا وتفضلوا بقبول احترامات».

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

---

(١) هى العهد المعروف بميثاق النزاهة، الذى وقع عليه سفراء الدول العظمى بالأستانة، وبموجبه تعهدت الدول أنها فى كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها (راجع كتابنا عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى).

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا:

«باسم الحزب الوطنى المصرى، نجدد احتجاجنا على اتفاقية السودان المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية. وأخصها معاهدة ترابيا المؤرخة ٢٦ يونيه ١٨٨٢. والتى كانت الحكومة الانجليزية أول الموقعين عليها».

وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الأعوام التالية

إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطنى، منذ أواخر سنة ١٩٠٨ إنشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء والعمال مجانا، فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع. وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر سنة ١٩٠٨. وألقى المرحوم أحمد بك لطفى أول درس بها. وموضوعه: (الشئون الاجتماعية).

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية: القراءة والكتابة - دروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية - الشئون الاجتماعية - دروس الأشياء - الحساب - تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى - جغرافية مصر - أخلاق وآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد، وإلقاء الدروس الليلية على العمال؛ وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب سنة ١٩٠٩، لتعليم الصناع مجانا، أربع مدارس فى أقسام: الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية. تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً. من مختلف الحرف. وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر. وقد ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة. إذا ألف لجنة لنشر مدارس الشعب. وتولى أعضاؤه التدريس فيها.

نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم، قال فى هذا الصدد فى مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز فى يوليه سنة ١٩٠٨:

«إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحديد سنهم، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل. فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة، خصوصاً فى معامل الدخان ومعامل حلج القطن، حيث يشتغل الأطفال ذكوراً وإناثاً، فى وسط من أردأ الأوساط، من الوجهة الصحية والأدبية، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيراً عن هذه المسائل، بلا جدوى ولا تأثير فى الدوائر الرسمية».

وعنى الحزب الوطنى بتأسيس نقابات للعمال والصناع، لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية)، ووضع الحزب لها قانوناً من القوانين التى وضعت لنقابات الصناع، واتخذ لها نادياً بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة، على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقاً، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها فى ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة، فألقى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن (أسباب ارتقاء العمال فى أوربا، وكيف يرتقى العامل فى مصر)، وألقى بها الدكتور حافظ عفيفى بك محاضرة مساء ١٦ مايو سنة ١٩١٠ عن صحة الأطفال فى فصل الصيف، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل.

وسرت فكرة تأسيس النقابات فى العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على مثال نقابة القاهرة.

الاحتفال بالعام الهجرى

(غرة المحرم سنة ١٣٢٧ - يناير سنة ١٩٠٩)

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨)، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية، ومن علامات الشعور

بالكرامة القومية، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (٣ فبراير سنة ١٩٠٨)، وكانت حفلة جامعة، برئاسة الدكتور عبد العزيز نظمى بك، وخطب فيها من الطلبة: محمد أفندى توفيق، إبراهيم صبحى أفندى نجاتى، محمد أفندى نجاتى أباظه، مصطفى أفندى راشد رستم، محمد أفندى عبدالحليم، أحمد أفندى كمال الحلى، إمام أفندى واكد، محمد أفندى عزيز، مصطفى أفندى حسن، محمد أفندى عبدالمجيد العبد، عبد الغنى أفندى عثمان، مجد الدين أفندى حفنى ناصف. وألقى الشاعر إمام العبد قصيدة عن العام الهجرى الجديد. وخطب أيضاً محمد أفندى عبدالرحيم ثم عبدالحميد أفندى حمدى.

وأقيمت فى تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجرى الجديد فى حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس إلخ.

وفى سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجرى أعظم وأفخم من احتفال سنة ١٣٢٦، تبعاً لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩)، برئاسة المرحوم أحمد بك لطفى، وقد خطب فيه من شباب الحزب الوطنى: عبد المجيد أفندى إبراهيم صالح الطالب بالمدرسة الخديوية، ومحمد أفندى راضى، والأستاذ أحمد وجدى المحامى ورئيس تحرير جريدة (الدستور)، وإمام أفندى واكد، ومحمد أفندى توفيق العطار.

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل، حافظ إبراهيم، وألقى قصيدته المشهورة فى تحية العام الهجرى، قال فى مطلعها:

أطلّ على الأكوان والخلق تنظرُ ... هلالٌ رآه المسلمون فكبَّروا
تجلّى لهم فى صورةٍ زاد حسنُها ... على الدهر حُسناً أنها تتكرر
وبشّرهم من وجهه وجبينه ... وغرّته والناظرين مُبشر

وأذكرَهم يوماً[٢] أغرَّ محجلا ... به تُوِّج التاريخُ والسعدُ مسفر
وهاجر فيه خيرُ داعٍ إلى الهدى ... يحفُّ به من قوة الله عسكر
يُماشيه جبريلٌ وتسعى وراءه ... ملائكةٌ ترعى خطاه وتخفرُ
بيسراهُ برهان من الله ساطعٌ ... هدى وبيمناه الكتاب المطهرُ
فكان على أبواب (مكة) ركبهُ ... وفى (يثرب)[٣] أنواره تتفجر

* * *

مضى العام ميمونَ الشهور مباركا ... تُعدّد آثارٌ له وتسطر
مضى غيرَ مذموم فإن يذكروا له ... هنات فطبع الدهر يصفو ويكدُر
وإن قيل أؤدى بالألوف أجابَهم ... مجيب لقد أحيا الملايين فانظروا
إذا قيس إحسان امرىء بإساءة ... فأربى عليها فالإساءة تغفر
ففيه أقام النائمون وقد أتت ... عليهم كأهل الكهف فى النوم أعصر
وفى عالم الإسلام فى كل بقعة ... له أثر باقٍ وذكرٌ معطر

وبعد أن سرد الحوادث فى مختلف البلاد الإسلامية، طوال العام المنصرم عرج على الحركة الوطنية فى مصر، فحياها أحسن تحية، وكان ترجمان الشعر والأدب فى تمجيدها وتأييدها، قال:

وفيه سرَتْ روحٌ جديدة ... مباركة من غيرة تتسعّر
خبتْ زمنا حتى توهمت أنها ... تجافت عن الإيراء لولا (كرومر)[٤]
تصدى فأوراها وهيهات أن يرى ... سبيلا إلى إخمادها وهى تزفر
مضى زمن التنويم يانيل وانقضى ... ففى مصر أيقاظ على مصر تسهر
وقد كان «مرفين» الدهاء مخدراً ... فأصبح فى أعصابنا يتخدر
شعرنا بحاجات الحياة فإن ونَت ... عزائمنا عن نيلها كيف نُعذر
شعرنا وأحسنا وباتت نفوسنا ... من العيش إلا فى ذرا العز تسخر
إذا الله أحيا أمة لن يردها ... إلى الموت قهار ولا متجبر

---

(٢) يريد يوم هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة.
(٣) المدينة المنورة.
(٤) خبت: خمدت، وتجافت: تباعدت، وإيراء النار: إشعالها.

وحيا الشباب بقوله:

رجالَ الغد المأمول إنا بحاجة … إلى قادة تَبنى وشعب يعمِّر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة … إلى مصلح يدعو وداع يذكر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة … إلى عالم يدرى وعلم يقرّر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة … إليكم فسدوا النقصَ فينا وشمروا
رجال الغد المأمول لاتتركوا غداً … يمر مرور الأمس والعيشُ أغبر
رجال الغد المأمول إن بلادكم … تناشدكم بالله أن تتذكروا
عليكم حقوقٌ للبلاد أجلُّها … تعهدُ روض العلم فالروض مقفر
قصارى مُنى أوطانكم أن ترى لكم … يداً تبتنى مجداً ورأساً يفكر
فكونوا رجالا عاملين أعزة … وصونوا حمى أوطانكم وتحرروا

وعرج على حركة المطالبة بالدستور، التى كان الفقيد رافع لوائها، قال:

ويا طالبى (الدستور) لا تسكتوا ولا … تبيتوا على يأس ولا تتضجروا
أعدوا له صدر المكان فإننى … أراه على أبوابكم يتخطّرُ
ولا تنطقوا إلا صواباً فإننى … أخاف عليكم أن يقالَ تهوّروا
فما ضاع حق لم ينم عنه أهله … ولا ناله فى العالمين مقصِّر
لقد ظفر الأتراك عدلا بسؤلهم … ونحن على الآثار لا شك نظفر
همُ لهم العام القديم مقدرٌ … ونحن لنا العام الجديد مقدر
ثقوا بالأمير القائم اليوم إنه … بكم وبما ترجون أدرى وأخبر
فلازال محروس الأريكة جالساً … على عرش وادى النيل ينهى ويأمر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين، ولبث فى إلقائها ساعة من الزمان كاملة.

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد، فى القاهرة وفى عواصم البلاد، وعظم شأن هذا العيد، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيداً رسميًّا تعطل فيه الدواوين، وصدر هذا القرار فى عهد وزارة بطرس غالى باشا، وهذا نصه:

«بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة ومصالحها فى يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧-٢٣ يناير سنة ١٩٠٩»[٥].

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

(١١ فبراير سنة ١٩٠٩)

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظاهرة قومية رائعة، تجلى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل وتمسكه بمبادئه.

وقد أعد الحزب الوطنى موكباً هائلا يوم ١١ فبراير، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة، تجلت فيه معانى الوفاء والوطنية، وجعل منه الفقيد سبيلا إلى بث روح المثابرة والإخلاص والتضحية، وغرسها فى النفوس، وكتب مقالا جاء فيه:

«إن موكب الغد ليس بموكب ذكرى فقيدنا فقط، بل هو عبارة عن مظاهرة كبرى، ولكن لا كالمظاهرات العادية التى يكثر فيها الهتاف والصياح، بل مظاهرة صمت وسكون، وهيبة ووقار، تعلوها المهابة، ويرفرف عليها الجلال، يتذكر كل من رآها أو اشترك فيها، أن مصر لم تزل تئن من سلطة الفرد، وتسعى لنيل الدستور، وتشتكى من احتلال الغريب، وتحكمه فى رقاب أبنائها، وتصرفه فى خيراتها وأموالها، بلا مراقبة من الأمة، يتذكرون كل هذه الأمور، وتتجسم أمامهم كل هذه المعانى، فتشتعل نار الحمية الوطنية فى قلوبهم، ويزدادون وطنية على وطنيتهم، ويعرف الغريب والنزيل والرائح والغادى مقدار تضامنهم وارتباطهم، فيحترمهم ويعتبرهم أمة حية ساكنة رزينة، تستحق أن تتمتع بما لجميع الأمم والشعوب، من الحقوق الطبيعية، التى لا تسقط مهما طال على إغتصابها الأمد، ومهما بلغ إهمال أصحابها فى المطالبة بها.

«مات مصطفى كامل، فخزنت عليه الأمة، وظن أعداؤه أن حزبه قد زال بوفاته، كما ظن أعداء حرية الأمة، أنه أصبح من السهل تحويل رجال حزبه عن مبادئه الصحيحة، وحملهم على العدول عنها إلى سياسة المسالمة، والخنوع لأصحاب السلطة والجبروت، ولكنهم لم يلبثوا أن تأكدوا بأن من قضى زهرة حياته وضحى بمستقبله لخدمة الوطن،

---

(٥) ملحق الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦).

لا يتحول عن مبدئه الذى عاش عليه، مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد، ومهما حمّله السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه من الخسائر المادية، وإن من كانت هذه صفاته، وهذا مبلغ اعتقاده، لا تغره ابتسامة ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفانى.

«إن الحفلات التى تقام غداً فى أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطنى فى البلاد، وأكبر مشجع لنا على السير فى هذا الطريق القويم، طريق خدمة الوطن والسعى المتواصل لنيل الدستور، والحصول على الجلاء، مهما اعترضنا من العقبات، إن الشعور الحقيقى ينمو كلما كان الطريق وعراً، وها قد مهد مَنه جزء ليس بالقليل، وأصبح الدستور على الأبواب، بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه، ومؤازرة الأمة لهما، وبعد نيل إخواننا العثمانيين إياه، فثابروا على المطالبة به ولا تفوتنكم فرصة للجهر بطلبه أمام سمو الخديو فى حله وترحاله، وليطلبه من سموه كل من يتشرف بمقابلته من الأعيان ، حتى تأكد أن الأمة مجمعة على طلبه ، وأنها أصبحت تستحقه، ولا شىء يرجعها عن الحصول عليه، فسموه دستورى، وقد صرح بذلك فى غير ما وضع، ولكن هى الأمور مرهونة بأوقاتها، فلا تيأسوا، ولا يقعدنكم رفض الحكومة المتواصل، فقد لاحظتم الفرق الظاهر فى كيفية الرفض، وفى لهجة الوزراء، مما يدل على أن الأمر أصبح أقل صعوبة من ذى قبل، وتيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأى العام إذا اجتمع، أو أمام الأمة إذا اتحدت، فالاتحاد الاتحاد، والثبات الثبات، والمثابرة المثابرة، وكونوا دائما على سنة فقيدنا، حتى تنالوا بغيتكم أو تموتوا فى سبيل الجهاد عن بلادكم، كما قضى رحمه الله».

وسار الموكب يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩، من دار اللواء بشارع الدواوين، إلى مدفن الزعيم الأول، فكان موكباً رهيباً، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها، واللجان الفرعية للحزب الوطنى، كل طائفة تحمل علمها مجللا بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذى وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملا، والسكون شاملا، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن، فزخرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر فى طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب، وعطلت قطرات الترام والعربات فى كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التى مر بها شارات

الحداد، اشتراكا فى الاحتفال، وإنتهى الموكب إلى مدفن الزعيم، وهناك احتشد من وسعهم المكان فى فناء المدفن، الخارجى والداخلى، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين.

قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف على القبر شاعر النيل، حافظ إبراهيم، فألقى قصيدته العصماء فى ذكرى الزعيم، قال:

طُوفوا بأركان هذا القبر واستلموا[٦] ... واقضوا هنالك ما تقضى به الذمَمُ
هُنا جَنانٌ تعالى الله بارِئـهُ ... ضاقت بآماله الأقدارُ والهمم
هُنـا فَمٌ وبَنانٌ لاح بينهـما ... فى الشرق فجرٌ تحييّ ضوءه الأمَمُ
هنا فَمٌ وبَنان طـالما نثـرا ... نثرةً تسيرُ به الأمثالُ والحكم
هنا الكميُّ[٧] الذى شادَتْ عزائمهُ ... لطاب الحق رُكناً ليس ينَهدم
هنا الشهيد، هنا ربُّ اللواء، هنا ... حامى الذِّمار، هنا الشهمُ الذى علموا
يا أيها النائم الهانى بمضجعه ... ليهنك النومُ لا همٌّ ولا سقم
باتت تسائلنا فى كل نازلةٍ ... عنك المنابر والقرطاسُ والقلم
تركت فينا فراغا ليس يشغله ... إلا أبىٌّ ذكىُّ القلب مضطرم
منفرّ النوم[٨] سباق لغايتـه ... آثـاره عمم - آمالـه أمم

* * *

إنى أرى وفؤادى ليس يكذبنى ... روحاً يحفُّ بها الإكبار والعِظم
أرى جلالا، أرى نوراً، أرى ملَكا ... أرى محيـا يحيينـا ويبتسم
الله أكبر، هذا الوجهُ أعرفه ... هذا فتى النيل، هذا المفرد العلم
غُضُّو العيون وحيـوه تحيته ... من القلوب إذا لم تسعد[٩] الكلم
وأقسِموا أن تذودوا عن مبادئه ... فنحن فى موقف يحلو به القسم

---

(٦) استلم القبر أى لمسه بيده.
(٧) الشجاع.
(٨) منفر النوم أى مسهد.
(٩) أسعده أعانه.

لبيكَ نحن الأولى حركت أنفسَهم ... لما سكنت ولما غالك العدم

جئنا نؤدى حسابا عن مواقفنا ... ونستمد ونستعدى(١٠) ونحتكم

قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا ... عسف الجفاة(١١) وأعلى صوتنا الألم

قدا اتُّهمنا ولما نطّلب جللا ... إن الضعيف على الحالين متهم

قالوا لقد ظلموا بالحق أنفسهم ... والله يعلم إن الظالمين هم

إذا سكتنا تناجوا، تلك عادتهم ... وإن نطقنا تنادوا: فتنة عمم

قد مر عام بنا والأمر يُحز بنا(١٢) ... آناً وآونة تنتابنا النقم

فالناس فى شدة والدهر فى كلَب(١٣) ... والعيش قد حار فيه الحاذق الفهم

وللسياسة فينا كل آونة ... لون جديد وعهد ليس يُحترم

بينا نرى جمرها تُخشى ملامسه ... إذا به عند لمس المصطلى فحم

تصغى لأصواتنا طوراً لتخدعنا ... وتارة يزدهيها الكبر والصمم

فمن ملاينة أستارها خدع ... إلى مطالبة أستارها وهَم

ماذا يريدون(١٤)؟ لا قرت عيونهم ... إن الكنانة لا يطوى لها علم

كم أمة رغبت فيها فما رسخت ... لها - على حولها(١٥) - فى أرضها قدم

ما كان ربك رب البيت تاركها ... وهى التى بحبال منه تعتصم

لبيك إنا على ما تعهده ... حتى نسود وحتى تشهد الأمم

فيعلم النيل أنا خير من وردوا ... ويستطيل اختيالا ذلك الهرم

إلى أن قال:

يا أيها النشء سيروا فى طريقته ... وثابروا، رضىَ الأعداء أو نقموا

فكلكم (مصطفى) لو سار سيرته ... وكلكم (كامل) لو جازه(١٦) السأم

قد كان لا وانيًا يوماً ولا وكلا(١٧) ... يستقبل الخطب بساما ويقتحم

---

(١٠) نستمد نطلب المدد ونستعدى نستنصر.
(١١) يريد بالجفاة المحتلين.
(١٢) حزبه الأمر اشتد عليه.
(١٣) الكلب: الشدة.
(١٤) يريد المحتلين.
(١٥) الحول: القوة.
(١٦) جازه أى جاوزه
(١٧) الوكل العاجز الذى يكل الأمر إلى غيره

وأنت يا قبرُ قد جئنا على ظمأ فجد لنا بجواب، جادك الدِّيم(١٨)
أين الشباب الذى أودعت نضرته أين الخلال رعاك الله والشيم؟
وما صنعت بآمال لنا طويت يا قبر فيك وعّفى رسمها القدم؟
ألا جواب يروى من جوانحنا ما للقبور إذا ما نوديت تجمُ(١٩)
نم أنت،يكفيك ما عانيت من تعب فنحن فى يقظة والشمل ملتئم
هذا (لواؤك) خفاق يظللنا وذاك شخصك فى الأكباد مرتسم

وقد استمع الجمع إلى القصيدة فى خشوع وتأثر، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم، وأحيت فى نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ومبادئه القويمة، ولما وصل حافظ إلى قوله:

أقسموا أن تذودوا عن مبادئه فنحن فى موقف يحلو به القسم

ضج الحاضرون بالهتاف: أقسمنا! أقسمنا! فكان هذا اليوم يوما مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية.

وتجدد هذا الموكب فى الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم ١١ فبراير سنة ١٩١١، كما أقيمت الحفلات بإحياء ذكراه فى كثير من عواصم المديريات والأقاليم.

إنجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شىء من التراخى من اللجنة التى ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل، وظهرت على صفحات «اللواء» رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخى، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين للمشروع يوم أن اشتركوا فيه، وبخاصة بعد أن نشر فى بعض الصحف مقال غفل من الإمضاء، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال، لأنه كما زعم «إحياء للوثنية»، فاعتزم المترجم أن يضع حداً لهذا التردد، ورأى أن خير وسيلة لإنجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره، فاجتمعت اللجنة العامة يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة إسماعيل صبرى باشا الشاعر الكبير (رئيسها)، وحضور محمد فريد بك، والدكتور محمد علوى باشا، وعلى فهمى كامل بك، وحسن عبد الرازق بك، ومحمود بك أبو النصر،

---

(١٨) الديم: جمع ديمة السحاب.
(١٩) وجم يجم سكت عن الجواب.

ومرقص حنا بك، والأستاذ ويصا واصف، وأحمد لطفى السيد بك، وأحمد عبد اللطيف بك، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد، وعضوية على فهمى كامل بك، وأحمد لطفى السيد بك، وإلياس بك عوض، ومحمود بك أبو النصر، للشروع فوراً فى عمل التمثال وخولتها اللجنة العامة كل سلطة فى هذا العمل، وكتب المرحوم إسماعيل صبرى باشا رئيس اللجنة العامة، إلى البنك الألمانى ليضع المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية؛ وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه.

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين فى أوربا، ليصنع التمثال وخابرت الحكومة فى اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره، فلم تجب الحكومة بكلمة.

وقد أنجز المترجم مهمته بأوربا فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، فتعاقد والمثال الفرنسى المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتيمتراً، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضاً؛ وتعهد المثال بإتمام صنع التمثال فى أبريل سنة ١٩١٠، لكى يعرض قبل إرساله إلى مصر فى معرض الفنون الجميلة، الذى عقد فى باريس من شهر مايو إلى يوليه سنة ١٩١٠؛ وعند عودته إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برئاسته بدار اللواء يوم الخميس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩، واطلعت على الشروط التى تعاقد عليها مع المثال، فأقرتها؛ وقررت مخابرة البنك الشرقى الألمانى ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه، على أن ينقد الباقى عند إتمام صنعه، وقد أتمه، ثم جاء التمثال إلى القاهرة فى يناير سنة ١٩١٤.

إلغاء جريدتى ليتندار اجبسيان
وذى اجبشيان استاندارد

ازدادت نفقات هاتين الجريدتين، وعجزت مواردهما عن أدائها، إذ كانتا تصدرات يوميًّا، إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالإنجليزية، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب، بل كان أغلبهم يقاطعونهما، فحرمتا من أجل ذلك أهم موارد للإيراد الصحفى، وهو الرواج، واستنفدتا تدريجياً رأس مال الشركة الذى جمع للإنفاق عليهما، ولما نفذ رأس المال أنفق عليهما الحزب من ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة، فاضطر لإلغائهما فى أوائل سنة ١٩٠٩.

محاربة الوزارة للحركة الوطنية

اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد، وكانت «سياسة الوفاق» بين الخديو والاحتلال فى إبانها، فتحالفت السلطتان على قمعها.

تقييد حرية الصحافة
إعادة قانون المطبوعات
(مارس سنة ١٩٠٩)

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة، فأصدر مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قراراً بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ إبان الثورة العرابية، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد.

وقالت الوزارة فى قرارها، تسويغاً لإعادة هذا القانون الرجعى: «إن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١، وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود، وعن الفوضى التى وصلت إليها، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلباً مثل هذا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٤، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تمادياً فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية، ومجلس شورى القواين، من هذه الحالة التى أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغاً فقد قرر مجلس النظار ما يأتى:يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد فى القطر المصرى».

وأغرب مافى هذا القرار استناده إلى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤، فى ردع بعض الصحف، مع أنه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية

العمومية، يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح فى الأغراض، لاتقييد حرية الصحافة السياسية، وعجيبٌ من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة فتتخذها حجة لتسويغ قرارها، فى حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها الجمعية العمومية»، وهى إعادة الدستور.

وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم صدور هذا القرار، وقررت الاحتجاج عليه، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديو، فى كتاب وقعه الفقيد، هذا نصه:

«مولاى: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهى مجتمعة اليوم، كلفتنى أن أرفع لسموكم باسم الحزب مانصه: مولانا المعظم. نتشرف نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى الذى يمثل قوة تحترم سموكم، ولا يستهان بها فى البلاد بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة إلى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١، ذلك القانون الذى صدر فى زمن كانت فيه البلاد فى فوضى، وقبيل تلك الثورة المشئومة، وإن مبادىء سموكم الدستورية التى جاهرتم بها مراراً، والتى أعجب بها العالم أجمع، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون، فى تنفيذه قتل للحرية التى هى شعار سموكم والتى كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالى بعلنية جلسات مجلس الشورى، الأمر الذى أملت معه الأمة بأسرها خيراً كبيراً، وإنه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحافيين الذين يحيدون عن مبادىء الحق والعدالة، فها هو قانون العقوبات المصرى حافل بأشد العقوبات على من يأتى منهم أمراً نكراً، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مراراً على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها، والعمل على إماتة الشعور الحى فيها، ولذلك لا نزال آملين فى ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء فى عصر بلغت فيه الأمم مبلغاً كبيراً من الحضارة والحرية، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوى».

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف، وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا، دون محاكمة أو دفاع، فكان بعثه وإعادة العمل به؛ قضاء على حرية الصحافة، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية.

قال الفقيد فى هذا المعنى، ناعياً على وزارة بطرس باشا غالى إصدار هذا القرار، ما يأتى، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة (كورييه ديجيبت):

«نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مثارا للمناقشة فى لوندره، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الأمة معلقة بها آمالا كباراً، لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، كانوا مستشارين فى محكمة الاستئناف[٢٠]، والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال بباريس[٢١]، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية.

«ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم الوزارة الماضية على فعله، بل أكثر، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون بلادهم باستقالتهم (كما أشيع ذلك)، فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء فى أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادىء الحرية».

وسأله المكاتب: وعلى ذلك، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم؟

فأجابه: «نعم فإنى أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا. وإعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة. وأن من خرق سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة التى كان يتصاعد منها ما يفيض من إحساس الأمة وآلامها».

المكاتب: ماذا ترون فى مظاهرات الطلبة وما جرى فى ميدان الأوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة؟

الفقيد: «لقد أثبتت مظاهرات يوم الأربعاء والخميس[٢٢] السخط العام على هذا القانون الشاذ الذى يراد به القضاء على حرية الصحافة، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوربية التى لاتتحيز لفريق دون آخر مثل (الكوريبه ديجبت) (الجورنال دى كير)، أما الهرج الذى انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضى (أول أبريل) فقد كان الباعث عليه خطة البوليس، الذى أراد بغير حق أن يمنع

(٢٠) يشير إلى حسين رشدى باشا، وسعد زغلول باشا، ومحمد سعيد باشا، وأحمد حشمت باشا.
(٢١) إسماعيل سرى باشا.
(٢٢) سيرد الكلام عنها بالصفحة التالية.

المتظاهرين من أن يمروا أمام فندق كونتننتال وشبرد، وإن مسئولية كل ما وقع فى ميدان الأوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده، ولقد كان يخشى أن تؤدى حملة الفرسان إلى قلاقل خطيرة، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة».

مظاهرات الشعب

أثار قرار مجلس الوزراء سخط الرأى العام على وزارة بطرس باشا، وانهالت رسائل الاحتجاج وبرقياته، وقرارات الهيئات والجماعات بالاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات وقامت مظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة، وكانت أول مظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس، حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان، من طلبة المدارس العليا والأزهر، وطوائف التجار والصناع، واجتمعوا بحديقة الجزيزة، وخطب الخطباء فى الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد أن انتهت الخطب، سار المجتمعون فى شكل مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة، حتى بلغ عددهم عشرة آلاف وانتهت المظاهرة فى ميدان الأوبرا.

وتجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣١ مارس، بدعوة من اللواء، فاجتمع الألوف فى حديقة الجزيرة، وخطب فيهم الأستاذ أحمد حلمى صاحب مجلة القطر المصرى، ثم أعقبه مختار أفندى طلعت صبور، فأحمد أفندى زكى، فمحمود أفندى رمزى نظيم، وكان موضوع الخطب الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد انتهاء الخطب هتف المجتمعون بحياة الحرية والعدل وسقوط قانون المطبوعات، ثم تحركوا فى مظاهرة كبيرة اخترقت كوبرى قصر النيل، فميدان عابدين، فاعترضتهم قوة البوليس. ومنعتهم من الوقوف بالميدان، فاتجهوا إلى ميدان الأوبرا، فهاجمتهم قوة البوليس وحالت دون متابعتهم السير، وفرقت شملهم.

وفى يوم الخميس أول ابريل اجتمع المتظاهرون أيضاً بحديقة الجزيرة، وكانوا أكثر عدداً من الاجتماعين السابقين، إذ بلغوا نحو عشرة آلاف شخص، من مختلف الطبقات، وبعد أن تعاقب الخطباء محتجين على قانون المطبوعات تحركوا فى نحو الساعة الخامسة فى شكل موكب هائل، اخترق كوبرى قصر النيل، وسار إلى ميدان الأوبرا، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين وقوات البوليس، التى كانت بقيادة هارفى باشا حكمدار

العاصمة، فانهال رجال البوليس على المتظاهرين يضربونهم بالعصى الغليظة ويدوسونهم بسنابك الخيل، فأصيب كثيرون منهم، ولكنهم ثبتوا للقوات المحيطة بهم، وجاءت رجال البوليس نجدة من فرسان الجيش منتظرين أوامر الحكمدار، وأقبلت فرق المطافىء، وأخذت تجبه المتظاهرين بمياه مضخاتها، وساد الهرج والمرج فى الميدان، وأقفلت قهوة النيوبار، وسائر المحلات التجارية الكائنة بميدان الأوبرا، ثم انتهت المعركة بتفريق المتظاهرين بعد أن دامت أربعين دقيقة، وكانت هذه أول مظاهرة من نوعها اشتبك فيها المتظاهرون ورجال البوليس، وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس، فحكم على اثنين منهم بالحبس، كما أقامت الدعوى العمومية على كل من الأستاذ أحمد حلمى، والأستاذ محمود رمزى نظيم، وعثمان أفندى طلعت صبور، ومختار أفندى طلعت صبور، وأحمد أفندى زكى، وإبراهيم أفندى محمد غانم، بتهمة إهانة الحكومة فى خطبهم باجتماعى الجزيرة، وأسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية)، وقد نظرت أمام محكمة عابدين، وحكم فيها بحبس أحمد أفندى حلمى ستة أشهر، وبراءة إبراهيم أفندى محمد غانم، وحبس الباقين ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

احتفال الطلبة بالمولد النبوى

(٢ أبريل سنة ١٩٠٩)

أقام طلبة المدارس والأزهر سرادقاً فخماً خاصاً بهم فى ساحة المولد النبوى مساء الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ (٢ أبريل سنة ١٩٠٩). فاسترعى الأنظار برونقه وفخامته، ونصبوا فى مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض، كُتبت على أحد جانبى المصباح الأول الآية الكريمة (وشاورهم فى الأمر)، وعلى الجانب الآخر (وأمرهم شورى بينهم)، وكتب على المصباح الثانى فى أحد جانبيه الحديث الشريف (أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر)، وعلى الجانب الآخر (إذا أراد الله بأمير خيراً جعل له وزير صدق إن نسى ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسى لم يذكره وإذا ذكر لم يعنه).

وكان الاحتفال برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفى، وحضره الفقيد فى السهرة، فهتف له الطلبة هتافاً عاليًّا، وقد أحاط بالسرادق معظم القوات العسكرية المخصصة لساحة

المولد، وأخذوا يرقبون ماعسى أن يحدث فيه، ولكن النظام كان سائدا، واستمر المجتمعون يستمعون إلى آى الذكر الحكيم، حتى انتهت السهر.

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش للمرة الثانية

لم تكتف الوزارة بمحاربة الصحافة بإصدار قانون العقوبات، بل تعسفت فى محاسبة الصحف على ماتكتب وتنشر، وسلطت عليها النيابة العمومية والمحاكمات الجنائية، فمن ذلك أن الشيخ عبد العزيز جاويش نشر باللواء مقالة عن ذكرى دنشواى[٢٣] فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٩، عدتها النيابة طعناً فى حق بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة التى حاكمت المتهمين فى الحادثة، وأحمد فتحى باشا زغلول أحد أعضائها، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية، وكان يرأسها محمود بك على سرور قاضى المحكمة، وتولى الدفاع عنه أحمد لطفى بك، وإسماعيل شيمى بك، والأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد)، وبعد أن سمع القاضى مرافعة النيابة ودفاع المحامين قضى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالحكم على الشيخ جاويش بغرامة مقدارها أربعون جنيها، فاستأنفت النيابة هذا الحكم، كما استأنفه الشيخ جاويش، ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برئاسة بوغوص بك أغوبيان وكيل المحكمة، وعضوية المستر كلابكوت، وإبراهيم بك يونس القاضيين، وتولى الدفاع عنه محاموه أمام المحكمة الجزئية، وبعد سماع دفاع النيابة والمحامين قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم الابتدائى إلى الحبس ثلاثة أشهر، فقوبل هذا الحكم بالدهش والاستياء الشديد، وكانت له ضجة كبيرة، ورفع محامو الشيخ جاويش نقضاً عن هذا الحكم قضى برفضه.

---

(٢٣) راجع تفصيل هذه الحادثة فى كتابنا عن (مصطفى كامل) ص ٢٠٠ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

إنذار جريدة اللواء

وفي يوم الحكم الاستئنافي أنذرت الوزارة (اللواء) الإنذار الأول، عملا بقانون المطبوعات، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندى يدعى (دنجرا)، عدتها تحريضاً على ارتكاب الجرائم، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذاً لقانون المطبوعات، وهذا نص الإنذار:

«بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١، وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩:

«حيث أن جريدة اللواء قد نشرت بعددها الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقالة عنوانها «اليوم يُقتل دنجرا» متعلقة بحكم الإعدام الصادر بانجلترا على الطالب الهندى الذى اتهم بقتل السير كرزون ويلى.

«وحيث أن هذه المقالة التى نشرت في يوم التنفيذ، وكتبت بلهجة حماسية تعتبر إطراء حقيقياً للمحكوم عليه

«وحيث أن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره في عدة مقالات نشرتها هذه الجريدة، وخصوصاً بأعدادها الصادرة في ١٠، ١١، ٢٠ يوليه، وفي ١٩،٧ أغسطس سنة ١٩٠٩ من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم، الأمر الذى يترتب عليه الإخلال بالأمن وبالنظام العام

قرر ما يأتى:

المادة الأولى: إنذار جريدة اللواء التى تصدر بالقاهرة للمرة الأولى
المادة الثانية: على مدير الجريدة المذكورة نشر هذا الإنذار في صدر العدد الآتى منها.
المادة الثالثة: على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار»
تحريراً بالقاهرة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩.

فكان الحكم على الشيخ جاويش، وإنذار جريدة اللواء في يوم واحد، اضطهاداً متعمداً للحركة الوطنية.

وقد جمع الشعب اكتتاباً لصنع وسام الشيخ جاويش لمناسبة الحكم عليه، تقديراً لحسن بلائه فى الجهاد، وقدم له هذا الوسام فى حفلة تكريم أقيمت له بفندق شبرد يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩، عقب خروجه من السجن.

قانون النفى الإدارى

أمعنت الوزارة فى العدوان على ضمانات الحرية الشخصية، فسنت فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ القانون المعروف بقانون النفى الإدارى، الذى رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة، إذ جعل من حق السلطة الإدارية نفى الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام، إلى جهة نائية بالقطر المصرى، وقد أُخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون، وكان وسيلة لانتقام بعض العمد ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى لمعظم من قضت لجان النفى الإدارى بإدانتهم

تعديلات فى القانون النظامى

اعتزم الاحتلال، تهدئة لخواطر المصريين، إدخال بعض تعديلات فى النظم الشورية التى كانت قائمة فى البلاد، لعلّ هذه التعديلات تقنع الأمة، وتصرفها عن المطالبة بالدستور، فتضعف الحركة الوطنية تبعاً لذلك، وتخبو نارها.

تعيين الأمير حسين كامل رئيساً لمجلس شورى القوانين

ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فكان تعيينه لهذا المنصب سبباً فى ازدياد مكانة المجلس، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال فى أعضائه، لما كان للأمير حسين من المهابة فى نفوس الأعضاء، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه فى ٣ مارس سنة ١٩١٠، على أثر مقتل بطرس باشا غالى.

وافتتحت الجمعية العمومية يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة الأمير حسين كامل، وألقى الخديو عباس خطبة الافتتاح، ولم يشر فيه البتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابى، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة فى قرب إعلان الدستور، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جوابا يؤيد موقفها الرجعى حيال هذا الطلب، وأبدى الأعضاء فى الجلسة الختامية استياءهم من جواب الحكومة.

علنية جلسات المجلس

وفى ٣ مارس سنة ١٩٠٩، صدر قانون [٢٤] بجعل جلسات مجلس الشورى القوانين والجمعية العمومية علنية، بعد أن كانت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونيه سنة ١٩٠٩، وكان لهذه العلنية أثر كبير فى اهتمام الرأى العام لمجلس ومداولاته، ولفت الأنظار إليه، كما أنها رفعت من قيمته فى نظر الجمهور.

قانون مجالس المديريات

ووضعت الحكومة قانوناً[٢٥] لمجالس المديريات تضمن تعديلات لنظامها القديم، أهمها زيادة عدد أعضائها، فجُعل لكل مركز عضوين، وخُولت سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأطيان، لا يزيد مجموعها على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية، لإنفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم، وأوجب القانون كذلك موافقة المجلس على المشروعات الآتية:

(ا) إصدار لائحة محلية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها، أو على بنادر أو قرى منها أو تعديل، أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية.

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر، أو قرية، أو إبطال ذلك.

(جـ) إصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية.

---

(٢٤) هو القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩.

(٢٥) هو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الصادر فى ١٣ سبتمبر من تلك السنة.

وأنقض شرط المال بالنسبة لعضو المجلس (وهو خمسون جنيهاً)، إلى خمسة وعشرين، إذا كان حائزاً لشهادة دراسة عالية.

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الأمة عن المطالبة بالمجلس النيابى، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابى

وقد وضع الحزب الوطنى مشروعاً لمجالس المديريات. معارضاً به مشروع الحكومة، مضمونة أن يكون رئيس المجلس من أعضائه، وأن تكون للمجلس سلطة قطعية فى المسائل الهامة، وأن تكون العضوية فيه لمن يدفع الضريبة، على أن يعفى من هذا الشرط إطلاقاً من يكون حاملا لشهادة عالية أو شهادة العالمية من أحدَ المعاهد الدينية، أو من سبق له التوظف بالحكومة بمرتب قدره عشرون جنيهاً فى الشهر.

حق سؤال الوزراء

ومن التعديلات التى أدخلتها الحكومة فى القانون النظامى سنة ١٩٠٩ تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) فى مجلس شورى القوانين، وقد تقرر هذا الحق بموجب قرار من رئاسة مجلس الوزراء فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ هذا نصه:

«إن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التى يوجهها أعضاؤه إلى الوزراء فيما يختص الإدارية ذات المصلحة العامة، وقد أظهر هذا الميل فى عدة ظروف سابقة، ولهذا رأى تقرير خطة للسير عليها فى السؤال والجواب، فوضع القواعد الآتية:

أولاً: أن يحرر مريد السؤال إلى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام إخطاراً يتضمن نص السؤال بتمامه.

ثانيًا: لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أى سؤال، يرى فيه مساساً بالشخصيات، أو باعثاً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة، أو مختصاً بالعلاقات والاتفاقات الدولية.

ثالثاً: يجيب الوزراء على الأسئلة التى توجه إليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة، ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة.

رابعاً: لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعاً للمناقشة

خامساً: تدرج الأسئلة والأجوبة فى محاضر الجلسات.

«فاقتضى إبلاغ ذلك إلى دولتكم، مع الرجاء بإحاطة حضرات الأعضاء علماً بما ذكر، أفندم».

وظاهر من هذا الكتاب إن الحكومة قيدت حق سؤال الوزراء بقيود شتى، جعلته عديم الأثر فى الرقابة على أعمالها، فمن ذلك أنها اشترطت أن لا يمس السؤال العلاقات والاتفاقات الدولية لمصر، وخولت رئيس المجلس منع إلقاء سؤال يرى فيه هذا المساس، وقصدت من هذا القيد عدم توجيه أى سؤال يتعلق باتفاقية السودان المبرمة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وثمة قيد آخر، ذلك هو حق الوزير فى عدم الإجابة على أى سؤال يوجه إليه إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الاجابة.

كان سؤال الوزراء قبل صدور هذا الكتاب أمراً مألوفاً فى المجلس، فلم يكتسب حقًّا جديداً كان حرمه من قبل، بل قيد هذا الحق بقيود جعلته هو والعدم سواء.

رحلة الفقيد إلى الأستانة وأوربا
(أبريل – سبتمبر سنة ١٩٠٩)

ذهب الفقيد إلى الاستانة، لأول مرة فى حياته، فى أبريل سنة ١٩٠٩، وقد وصلها يوم ١٢ منه، وفى اليوم التالى وقعت الفتنة الرجعية التى قامت ضد الانقلاب العثمانى، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل إلى اللواء الرسائل البرقية والمقالات المسهبة، فى وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها، وأخذ يتابع مقالاته، بلا ملل ولا كلال، مما دل على ما غرس فى طباعه من الجلد على العمل، وجاءت هذه المقالات بالغة منتهى الدقة، وصارت تاريخاً صادقاً مفصلا للحركة الرجعية وإخفاقها، وكان يطلق العنان لقلمه فى الوصف والتحقيق كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة، أوفد خصيصاً لهذه المهمة، مقابل أجر كبير، فى حين أنه كان متطوعاً لتحرير هذه المقالات التى ملأت صحائف بأكملها، فزادت مكانة اللواء الصحفية، ورفعت من شأنه بين الصحف الإخبارية، وكانت الأنباء التى ترد منه أصدق الانباء، وأكثرها انطباقاً على الحقائق.

وعدا هذه المقالات، كان جلّ عمله أثناء مقامه بالأستانة، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية، وإحباط مساعى إنجلترا فى حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال فى مصر، وقد نجح فى مسعاه، إذ امتنعت الحكومة التركية عن هذا الاعتراف، أو ما يشبهه، ولو صدر منها لكان له من الأثر فى اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عصيان عرابى فى إبان الحملة الإنجليزية سنة ١٨٨٢، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية، ولو وجد العرابيون فى الاستانة رسولا كالفقيد لتجنبوا هذا الضربة الأليمة.

ولقد كان السياسيون الأوربيون المخلصون لمصر ينصحون للوطنيين دائماً باستبقاء علاقة الود بين مصر وتركيا، قال المستر بلنت فى هذا الصدد فى مذكراته سنة ١٩٠٨: «وقد نصحتُ لهم بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص، وذلك لأن العلاقة التى تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هى فى الواقع الضمان الحقيقى لسلامتها من مطامع انجلترا»، وكرر هذه النصيحة فى رسالته إلى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، والمؤتمر الوطنى ببروكسل سنة ١٩١٠.

كان لدعاية الفقيد صداها فى الصحف التركية، فأكبرت من شأن مصر، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال، ومجدّت الحركة الوطنية المصرية، حتى بدت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر، بعد تحررها من الاحتلال، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال، قال فى هذا الصدد جلال نورى بك أحد أحرار الترك، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٠٩، بعد أن أيد مصر فى جهادها ضد الاحتلال: «على أن مصر عندما تتحرر لايجوز أن تبقى ذيلا كما هى اليوم، فإنه مقام أصبح لا يليق بها، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية شبيهة بنظام النمسا والمجر».

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديو بالأستانة، فأرسل إليه رسالة برقية ناشده فيها رد الدستور إلى مصر، وأعرب عن أمله فى أن تنال دستورها فى عهده، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور، وقد نشرتها معظم صحف الاستانة.

وعاد الفقيد إلى مصر فى أوائل أغسطس، ثم سافر فى سبتمبر إلى سويسرا، لحضور مؤتمر جنيف.

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

(سبتمبر سنة ١٩٠٩)

نشطت الدعاية للقضية المصرية فى أوربا على عهد محمد فريد، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين، وهم الاستاذ محمد فهمى، والأستاذ على الشمسى (باشا)، والأستاذ محمد لطفى جمعه، والدكتور محمد سامى كمال، وحامد أفندى العلايلى (بك)، والأمير أفندى العطار، وحلمى أفندى مسلم، وعثمان أفندى فايد، و(الدكتور) سيد مرعى، واحتضن الحزب الوطنى هذه الحركة، وعضدها على صفحات اللواء، وساعد المؤتمر بماله، وحثّ المصريين على الاشتراك فيه، وتولى الأستاذ أحمد لطفى بك المحامى الكبير تنظيم الرسائل التى رغب أصحابها فى تقديمها إلى المؤتمر، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كير هاردى، والمستر بارنز، والمستر كتل، والمستر هازلتون، من أعضاء مجلس العموم.

وافتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩، واستمر منعقداً ثلاثة أيام، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر. وطعن فى سياسة الاحتلال البريطانى، وخطب به من أحرار الإنجليز المستر كير هاردى، والمستر بارنز، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية.

وهذه خلاصة بقية المواضيع التى ألقيت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجا له:

مواضيع باللغة الفرنسية:

١ - نظام الحكم فى مصر لرئيس الحزب الوطنى محمد فريد بك.

٢ - مركز مصر الدولى للجنة المؤتمر.

٣ - نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفى جمعة.

٤ - السودان للأستاذ على الشمسى.

٥ - التعليم العام فى مصر لباحث مستتر.

٦ - تعليم الشعب للدكتور سيد مرعى.

٧ - حرية الصحافة للجنة.

٨ - مسألة حيدة مصر للجنة.

٩ - القضاء على الحرية السياسية فى مصر، والخطر الذى يتهدد وادى النيل لصادق افندى ميخائيل.

١٠ - سياسة الإنجليز فى مصر للأستاذ أحمد لطفى السيد بك.

مواضيع باللغة الإنجليزية:

١ - سيئات الاحتلال بقلم الأستاذ عثمان صبرى.

٢ - الحركة الوطنية ومستقبلها بقلم المسيو تيودور روذستين.

٣ - مصلحة الصحة بقلم الدكتور منصور رفعت.

٤ - المقارنة بين المسألة المصرية، والمسألة الأرلندية بقلم حامد أفندى العلايلى (بك).

٥ - مصر والاحتلال بقلم الأستاذ محمد السادة

مواضيع باللغة العربية:

١ - تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية.

٢ - السودان المصرى بقلم الأستاذ مصطفى الشوربجى.

٣ - مصلحة السكة الحديد.

٤ - تقرير عن الجيش بقلم لفيف من الضباط.

٥ - نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية فى مصر والخطة التى يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير افندى العطار.

٦ - حل المسألة المصرية بقلم عبد السلام (م. ب. ن).

٧ - فضائح مصلحة خفر السواحل.

٨ - نهضة المصريين وواجباتهم بقلم الأستاذ محمد لطفى جمعه.

٩ – مدرسة الحقوق الخديوية بقلم أمين أفندى الرافعى.

١٠ – الاحتلال والدستور فى مصر بقلم محمود حمدى السخاوى أفندى.

١١ – الجيش المصرى قبل الاحتلال وبعده.

١٢ – مصلحة البريد.

١٣ – اشتراك جيش الاحتلال فى تهريب الحشيش بقلم فهمى أفندى الاسكندرانى.

١٤ – تقرير عام عن مسألة التعليم فى مصر، برنامج للتعليم بقلم (الدكتور) سامى طالب الطب بليون.

خطبة المترجم

ألقى الفقيد خطبته بالفرنسية فى أولى جلسات المؤتمر، ضمّنها عرضاً شائقاً للحركة الوطنية المصرية، ووصفاً موجزاً للنظام الذى كانت البلاد تحكم به فى عهد الاحتلال، قال:

«أيتها السيدات أيها السادة، إنى سعيد جداً بوجودى فى هذا المجتمع الذى يضم زهرة الناشئة المصرية، محط آمال مصر بأسرها، وإنى أحيى فجر الحرية الذى أخذ يشرق فى الأفق وينير لنا الطريق، فى وسط تلك الظلمات التى أسدلها علينا ذلك المغير السالب لحريتنا واستقلالنا، فلنحىّ جميعاً هذا المؤتمر ولنحىّ فيه تلك الفكرة الجليلة التى تسرى ولا يوقفها شىء فى الوجود.

«لقد خطت فكرة استقلال مصر فى سبيل النجاح مدة الخمس السنوات الأخيرة، أكثر مما خطته منذ حل الاحتلال بهذه الديار، وكانت خطاها أكثر اتساعا عندما اهتمت الناشئة بمستقبل بلادها، وسلكت سبيل المطالبة بحقوقها بهدوء وثبات.

«فلنحىّ إذن تلك الناشئة التى تحلت بسكينة لا يشوبها ضعف، واتصفت بشهامة خالصة من كل عنف، ولنشجعها على خدمة قضية الوطن، ولنحارب كل أثر للجبن يتولد من مقارنة ضعفنا الظاهرى بقوة انجلترا، فإن ذلك مدعاة إلى اليأس، ولنثبت للعالم المتمدن أننا لسنا من أولئك الذين يعوزهم النجاح فى عملهم لمواصلة الجهاد، ولا من

أولئك الذين يرتدون على أعقابهم أمام العقبات التى يضعها لنا أعداؤنا فى الداخل والخارج، لنثبت لأعدائنا أن من العبث محاولتهم التضييق على صحافتنا، ومن العبث أيضا أن يزجُّوا فى السجن المدافعين عن حقوقنا، وعلى الناشئين أن يصيحوا فى وجوه أولئك الاعداء قائلين: إننا نأخذ على أنفسنا اقتحام طريق الجهاد عندما يصبح خالياً ممن سبقونا فيه، لنحيّ أيها الإخوان سويسرا، تلك البلاد الحرة، ملجأ المضطهدين، وموئل المظلومين، تلك البلاد التى تعطى للعالم مثال شعب فاق الشعوب فى حريته، ولم يجد مع ذلك حاجة إلى استعباد غيره من الأمم بحجة الأخذ بيدها إلى طريق الحضارة.

«بهذه الحجة بقيت إنجلترا فى مصر منذ سبعة وعشرين عاما، بعد أن قامت بمهمتها الأصلية، وهى وضع حد للثورة الحربية وإعادة الخديو توفيق إلى عرشه، ولكن أتعرفون كيف بدأت إنجلترا الإصلاحات الضرورية لإعطائنا حكومة ثابتة الدعائم، شبيهة بالحكومات الأوربية؟ إنها ألغت النظام الدستورى الذى منحه لنا الخديو توفيق، بعد أن كان سائراً فى طريق أرضى العالم بأسره، ثم أبدلته بمجلس شورى القوانين، وهو مجلس ليس له إلا رأى استشارى، ونصف أعضائه تقريباً تعينهم الحكومة مدة حياتهم، أما النصف الآخر فيعتبر أنه ممثل للأمة، والحقيقة أن الانتخابات تجرى بطريقة عقيمة تجعل هؤلاء الأعضاء لا يمثلون فى الغالب إلا الحكومة التى تساعدهم على انتخابهم، وتضمهم إليها بواسطة الرتب والنياشين التى تفيضها عليهم جزافا، ومع ذلك فإذا حدث بالرغم من كل التحوطات، أن هذا المجلس أظهر بعض ملاحظات أو طلب بعص مطالب فى صالح الأمة ، فإن الحكومة ترفض ذلك غالباً، وليس لهذا المجلس البائس حق فى مناقشة الجواب أو الرد عليه، وواجبه الذى يقضى به القانون النظامى أن يطأطىء رأسه ويرضى بأوامر الحكومة، وقد أنشأوا بجانب هذا المجلس (جمعية عمومية) تجتمع مرة على الأقل فى كل سنتين، ومن شأنها التصديق على الضرائب المستجدة، ويمكنها أيضاً عرض بعض المطالب ليس إلا. وهم يجمعونها مدة يوم أو يومين، ويفضونها دون أن يكون لديها الوقت الضرورى لمناقشة الطلبات التى تريد عرضها على الحكومة، ومع ذلك رغما من هذا النظام العقيم، فإن مجلس الشورى والجمعية العمومية قررا مرات عديدة، بل فى كل جلسة تقريباً، وجوب اشتراك الأمة فى سن القوانين، فكان جواب الحكومة، سلبا تصحبه الغطرسة والكبرياء، ولكنها فى هذه السنة، أمام قوة الرأى العام، الذى عبرت عنه

الجرائد قبلت أن تجعل الجلسات علنية وتنازل الوزراء إلى حضورها لمناقشة الأعضاء فى مشاريع القوانين، وهذا شيء قليل جداً، أو لا شيء، فليس بمثل هذه المنح الهزلية يتوصلون إلى تهدئة ثائرة الرأى العام، وعلى ذلك فالأمة لا تفتأ تطالب بدستورها بكل الطرق التى فى استطاعتها، ولابد أن تنال أمنيتها.

«أيها السادة، ذلك هو حظ مصر من النظام النيابى، وعلى تلك الطريقة التى شرحتها نشترك فى سن قوانيننا وإدارة شؤوننا، إن مصر محكومة بالمستشارين الإنكليز الذين يديرون دولاب الأعمال فى الوزارات، وخصوصاً المستشار المالى، الذى له حق الحضور فى جلسات مجلس الوزراء، يحكم بلادنا أولئك المستشارون الغير المسئولين، الذين يحركون وزراءنا البائسين كما يشاءون، فيحتمل أولئك الوزراء أمام مواطنيهم مسئولية أعمال رجال الاحتلال وغلطاتهم، ولقد سمح للإنكليز هذا النظام الفاسد الفاضح، أن يبددوا أموالنا، خصوصاً بعد الاتفاق الودى الذى عقد فى أبريل سنة ١٩٠٤، ذلك الاتفاق الذى جعل من المستشار المالى حاكما متسلطا على الأموال الاحتياطية، والمتوفر فى الميزانية، فيتصرف فيها كما يشاء، ولقد أنفقها المستشار المالى السابق فى شراء الأسهم الأجنبية، وخصوصاً أسهم قرض الترنسفال، وأفقدنا بذلك أكثر من عشرين مليوناً من الفرنكات فى سنة واحدة، سمح هذا النظام للانكليز أن يفتحوا السودان بأموال المصريين ودمائهم، وأن يرفعوا علمهم على ربوعه، بجانب العلم المصرى وأن يوقع لهم بطرس باشا غالى تلك الاتفاقية الباطلة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى أصبح السودان بمقتضاها، ملكا مشتركا بين الإنجليز والمصريين، سمح هذا النظام لأبناء التاميز أن يحرموا التعليم العام من نظام صالح، ويهبطوا بمستوى الأمة العلمى، ويحشروا فى وظائف الحكومة كل طريد من كليات إنجلترا، مؤثرين إياهم على أبناء البلاد، سمح لهم هذا النظام أن يجعلوا من الجيش آلة مسخرة لقضاء مآربهم فى السودان، ومد السكك الحديدية، وتشييد القصور فى تلك البلاد، سمح لهم أن يجعلوا من مصر مستعمرة إنجليزية، ومن الخديو أميراً يشبه رجوات الهنود .

«أيها السادة، إنما اجتمع هذ المؤتمر فى هذه المدينة الحرة، ليعلن تلك الحقائق للعالم المتمدن، وستسمعون المواضيع التى درست درساً دقيقاً، فتتبينون كيف تستبعدنا انجلترا الحرة، كما تستعبد الهنود، وكما تستعبد أمماً أخرى لا عداد لها، على أن الأمة المصرية بالرغم من كل ذلك قد أحست بتلك الحالة المحزنة، وأخذت تجاهر بمطالبها، بدأت هذه

لحركة على يد المرحوم مصطفى كامل، وشد أزره فيها من كانوا أشد الناس تألما من استبداد اللورد كرومر، وقد عاجلت المنية المرحوم فى جهاده، واستمرت الحركة بعد استشهاده، ولو أن الذين ساعدوه فى مبدئها تخلوا عنها بعد أن خلف اللورد كرومر السير إلدون جورست، ارتقت هذه الحركة، وأخذت تظهر بمظهر حمل أعداءنا على أن يعترفوا بوجودها، وأن يحسبوا لها حساباً، أما الذين يتجاهلونها فهم إنما يخدعون أنفسهم، أو يخدعون غيرهم فيما يعتقدون.

«ولقد ظهرت أخيراً هذه الحركة بمظهر جليل فى مدينة القاهرة يوم ٢٩ أغسطس، بعد أن حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، لأنه ذكّر كلا من بطرس باشا غالى، وفتحى باشا زغلول بفظاعة دنشواى، فاجتمع الناس وفتحوا اكتتابا ليقدموا إلى ذلك الوطنى السجين وساما من الذهب تذكاراً لحبسه الذى احتمله فى سبيل غايتنا الشريفة الجليلة، تلك الغاية التى وقفنا عليها جميعاً كل حياتنا.

«إنى أظن أيها السادة أنى قد صورت لكم الطريقة التى تحكم بها مصر: حكومة استبدادية تحكم البلاد بحسب ما يوحيه إليها الهوى، وتحيط سياستها بطلاء خادع من النظام الشرعى، ونفر من المصريين يوافقون على القوانين والأموار العالية، التى يضعها المستشارون الإنجليز، تحت مراقبة ذلك المعتمد الإنكليزى المفوض، وسيظل هذا النظام قائما فى مصر، مادامت مصر محرومة من دستور يسمح للأمة أن تدير شئونها بنفسها وتكون وزارتها مسئولة أمام برلمانها.

«نحن لا نطلب ذلك الدستور من انجلترا، التى نعتبر احتلالها قائما على قاعدة الاغتصاب وانتهاك حرمة الحقوق الشرعية، وإنما طلبناه وسنطلبه من الخديو الذى يمثل السلطة الشرعية، وسنناله فى أقرب مما يظنون.

«ولأجل أن ندرك تلك الغاية قد عزمنا على أن نثابر على الخطة التى رسمناها واتبعناها. وهى أن نطالب بالدستور فى كل فرصة، وأن نستعين بالرأى العام فى أوروبا، ونجعله فى صفنا ونقنع العالم المتمدن بأننا أهل للحرية، وأننا لسنا أمة متوحشة أو متعصبة، كما يصورنا الإنجليز، ليخلقوا لأنفسهم حجة للبقاء فى بلادنا ضد كل حق مشروع، نحن لا نفهم كيف نظل محرومين من حق إدارة شؤوننا بأنفسنا، بعد أن نال إخواننا العثمانيون والفارسيون، حريتهم، لأنى أعتقد أن المصريين ليسوا بأقل كفاءة أو أقل علماً

من أخوانهم العثمانيين والفارسيين، فهل تريد انجلترا بمعاكستها لنا، أن تسوقنا إلى ثورة تسيل فيها الدماء أنهاراً بمصر، فتتذرع بذلك إلى إلحاقها بممتلكاتها؟ نحن لا نظن ذلك، ونعتقد أن الذى يدعونا إلى زيادة معاكستنا رؤيتها فى مصر آذاناً صاغية مستعدة لأن تستمع نصائحها.

«أيتها السيدات؛ أيها السادة: إنى أظن أن قد أثقلت عليكم وإنى أشكركم على أبديتموه نحوى من الالتفاف لما شرحته لكم؛ وقبل أن أختم كلامى يجدر بى أن أدعوكم أن تقولوا معى: لتحى مصر مستقلة! ليحى الدستور! لتحى سويسرا!»

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين.

قرارات المؤتمر

وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال، والمطالبة بالجلاء والدستور، فنحا بذلك نحو الحزب الوطنى فى مبادئه، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة.

وقصد الفقيد بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد الإنجليزية، وعاد إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٩.

تعديلات فى اللجنة الإدارية

استقال على باشا آصف، من عضوية اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يناير سنة ١٩٠٩ لضعف صحته، وانتخبت اللجنة محمد بك أحمد شريف بدله، ثم انتخبت محمود بك الشيشينى عضواً بها، وأحمد بك لطفى المحامى الشهير (والعضو بها) وكيلا للحزب، بدلا من أحمد فايق باشا المستقيل، وإبراهيم باشا حليم، والأستاذ حسين بك فهمى بهجت المحامى، عضوين بها، ويوسف بك حافظ أميناً للصندوق.

* * *

الفصل الخامس

جهاد الفقيد سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة، بين الأمة من جانب، والحكومة والاحتلال من جانب آخر؛ وقد قاد المترجم جيش الأمة فى هذه المعارك بشجاعة وثبات، وضاعف جهوده، وشقّ للحركة الوطنية طريق النصر، وسط العقبات التى اعترضتها، والمكايد التى دبرت لها.

خطبته فى المؤتمر الوطنى
(٧ يناير سنة ١٩١٠)

اجتمع المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برئاسه المترجم، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها، بدأها بقوله:

«إخوانى الأعزاء: يجتمع مؤتمرنا الوطنى للمرة الثانية بعد تأسيسه ووفاة مؤسسة إلى رحمة مولاه، ويسرنى أن أخبر حضراتكم بأن حزبنا الوطنى، يزداد رسوخا سنة عن سنة، ويقوى ساعده، وتشتد عزيمته بدخول الشبيبة فيه، وانضمامها إليه، فنبعث فيه روح الفتوة ونشاط الشباب؛ وكلما زادت مقاومة خصومنا لنا، زادت صفوفنا انضماما، وزاد عددنا كثرة، فلا يمضى وقت طويل حتى يصبح سكان القطر متحدين فى المبدأ والغاية، رغماً من دسائس الدساسين ووشاية الواشين، ومساعى المتملقين، خدام السلطة المطلقة وعباد الألقاب الضخمة، والوسامات المموّهة».

اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية

وأخذ يعدد بعض مالقيته الحركة الوطنية من اضطهاد الوزارة، قال:

«إخوانى: أرادت الحكومة إسكات صوت الأمة، فعمدت إلى طريقة الإرهاب، وأخرجت قانون المطبوعات من محفوظاتها، فاحتجت الأمه عليه بكل شدة مع عدم الخروج عن القانون، وأظهرت سخطها على الحكومة واستياءها من أعمالها، فتدخل البوليس فى الأمر، وشتت المتظاهرين بالقوة الغشوم، ولولا ما استعمله المتظاهرون من الحكمة فى عدم المقاومة لتدخل جيش الاحتلال الذى كان على أهبة الاستعداد، ولسالت الدماء أنهاراً؛ بعد ذلك رفعت دعاوى على بعض الخطباء بدعوى طعنهم على بعض كبار الموظفين، فحكمت عليهم المحاكم بعدة أحكام ألغى بعضها فى الاستئناف، وبعضها تأيد أو تعدل، فسجن الشبان جزاء ما يسمونه تهوراً فى الوطنية، ثم رفعت الدعوى على أحمد أفندى حلمى. صاحب «القطر المصرى» لنقله مقالة نشرت فى إحدى جرائد الأستانة، وعلق عليها بما يفيد عدم موافقته على ماجاء فيها؛ ولكن رأت المحاكم أن مجرد النقل معاقب عليه قانونا، فعاقبته بالسجن مع التشغيل، وقضت بتعطيل جريدته ستة شهور؛ ولم يزل هذا الوطنى الغيور نزيل السجن للآن، أما الجريدة فظهرت بعد انتهاء مدة إيقافها.

«وأخيرا رفعت الدعوى على الشيخ عبد العزيز جاويش بسبب مقالة (ذكرى دنشواى) فحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور من محكمة مصر الابتدائية، بصفة استئنافية، ودخل السجن محترما، وخرج منه أكثر احتراما، وأعلى مقاما مما دخله، وقد برهنت الأمة على إكرامها له واحترامها إياه بأن قدمت له وساما احتفلت بتقديمه له يوم خروجه فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩، فى حفلة كبرى بنزل شبرد، كما أظهرت الشبيبة الأزهرية والمدرسية إكبارها له بمظاهرة كبرى سارت فيها جماعة الاتحاد الأزهرى، التى كان يقول أعداء حرية الأزهر والأزهرين: إنها ماتت وقبرت بمساعيهم قبحهم الله، ومن الغريب أنهم لم يكتفوا بحبس الشيخ جاويش، بل أرادوا إظهار جبروت الحكومة وعظموتها بأن أنذروا اللواء طبقاً لقانون المطبوعات الاستبدادى فى نفس اليوم الذى دخل فيه الشيخ السجن.

«وقد لاحظ بعضهم مصادفة أخرى، وهى صدور الأمر العالى بترقية بوغوص أغوبيان بك رئيس الجلسة التى حكمت على الشيخ بالحبس، فى نفس اليوم الذى أفرج فيه عنه، ولا ندرى إذا كانت هذه المصادفات حصلت عفواً أو قصداً، على أن كل هذه الأعمال لم تكم أفواه الجرائد، ولم تخفف من لهجتها، بل إن كلا منها سارت فى الطريق الذى رسمته لنفسها، غير متحوله عنه، مهما هددت أو أوذيت فى محرريها والقائمين بها».

الحكومة ومجلس شورى القوانين

ثم تكلم عن التعديلات التى أدخلت على نظام مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩، فقال:

«مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة، علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل، وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور، الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها إستعمالها، وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى، فى مجادلات أعضائه للنظار، وفى مباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها، حساباً كبيراً، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة به ورضاها عنه، بوقوفه موقف المناقش العاقل، والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف، إلى احترام آرائهم، والأخذ بملاحظاتهم، نعم إن الذين ظهروا بهذا المظهر الشريف قليلون جداً، ولكن العيب فى ذلك فى طريقة الانتخاب التى تحتم أن يكون المنتخب من أصحاب العقار، ولو لم يكن من أصحاب العقول الراجحة، أو المعلومات الواسعة، ولا دواء لهذه العلة إلا تعديل شروط الانتخاب، فلا معنى لأن يكون إسم المرشح مقيداً منذ خمس سنوات، أو أن يدفع الخمسين جنيها أو الخمسة والعشرين جنيها، ضريبة للحكومة مدة سنتين، أو أن يدفع مثل هذا القدر الكبير من المال، بل يجب أن يكتفى بأن يكون اسمه مقيداً فى السنة التى يحصل فيها الانتخاب وأن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية وأن يفضل حاملو الشهادات العلمية من الأزهر الشريف، أو من المدارس العليا بمصر أو بأوربا وإلا فمادام الامتياز لأصحاب العقارات والأطيان فمن الصعب أن يرتقى مستوى المجلس فى المعارف عما هو عليه الآن».

تعميم التعليم الابتدائى

«أما تعديل نظام مجالس المديريات وإعطاؤها الحق فى وضع ضرائب على الأطيان لا يزيد مجموعها على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية، وصرفها كلها أو جلها فى التعليم، فيعود على البلاد بالنفع العميم، فإن نشر التعليم الابتدائى بين جميع طبقات الشعب، من أقوى الوسائل لترقية الأمة، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال، ويجب أن يكون قصدنا جميعاً الوصول إلى جعل التعليم الابتدائى إلزاميًّا ومجانيًّا، لكل مصرى ومصرية، أقول مجانيًّا لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجرة على التعليم، ولأن جعله مجانيًّا للفقراء وبأجرة للأغنياء، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ، الذين يرون أنفسهم محتقرين فى نظر إخوانهم ومعلميهم، فالديمقراطية الحقة، والمساواة الحقيقية، يقضيان بأن يكون التعليم الابتدائى مجانياً لجميع طبقات الأمة، فقيرها وغنيها، بلا تمييز، حتى يشب التلاميذ على حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم، لا أغناهم».

التعليم الثانوى والعالى

«ولا ننس أن التعليم الابتدائى وحده غير كاف لحاجات الأمة، فإن الأمم لا ترقى إلا بالتعليم الثانوى والعالى، اللذين يخرجان الطبقة الراقية التى عليها المعول فى إدارة أمور العامة والأخذ بيدها إلى طريق السعادة، طريق النور، طريق الحرية الأبدية، فيجب أن نسعى فى أن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل، وأن يكون بها محال مجانية لتعليم النابغين من أولاد الفقراء، لا أن يكون المبلغ المقرر لهم ١٦٠٠ جنيه فى كل سنة من سنى التعليم الثانوى الأربعة، من ميزانية تربو على الستة عشر مليون جنيه، أى بنسبة جنيه واحد على كل عشرة آلاف جنيه، وهو ما لم يسمع به إلا فى مصرنا الأسيفة. أما التعليم العالى فيجب أن يكون أضعاف ما هو عليه الآن، حتى يتخرج للبلاد العدد الكافى من المحامين والأطباء والمهندسين والعلماء والماليين وغيرهم، فتصبح الأمة فى غنى بأبنائها عمن يقصدها من علماء الأجانب أو الآفاقيين منهم.

«هذا وقد حصلت الانتخابات لمجالس المديريات على نظامها الأخير، ويظهر أن

متوسط معارف المنتخبين فى هذا الانتخاب الأخير، أرقى من الانتخابات السابقة، ولولا القيود التى أدخلتها الحكومة لمنع المتعلمين من الوصول إليها، وما أتاه بعض رجال الإدارة من التداخل فى الانتخابات حتى لا ينتخب إلا من تثق الحكومة بإخلاصه لها، لكانت النتيجة أحسن مما وصلنا إليه، ومع كل هذه العيوب، فلو قامت مجالس المديريات بالواجب عليها نحو بلادها واستعملت ما خول لها من السلطة القليلة، ولم تخضع لأوامر الحكام أو ما يوعز به مفتشو الداخلية ورجال الاحتلال وصنائعه، لخدمت البلاد خدمة عظيمة وقربت زمن الخلاص وتحرير البلاد، من سلطة الفرد ومن كل سلطة أجنبية، فمهمة هذه المجالس كبيرة، ومسئوليتها أكبر وأعظم، والأمة مراقبة لأعضائها تذكر لكل منهم حسناته وسيئاته، فتكافىء المحسن وتجازى المقصر بالازدراء والاحتقار.

حق سؤال النظار

«أما حق سؤال النظار بالكيفية التى ذكرت فى جواب الحكومة ودونت ضمن لائحة المجلس الداخلية، فغير وافية بالغرض ولا تأتى بالفائدة المقصودة إلا إذا حول إلى حق مناقشة يعقبها الاقتراع على الثقة بالوزارة، وسقوطها إذا لم تحز ثقة نواب الأمة، وإلا فمادامت الحكومة تهزأ بالأمة ونوابها، وما دامت الوزارة تعتبر نفسها ممثلة لسلطة الفرد، فلا أمل فى الوصول إلى الغاية المطلوبة.

«ومما يؤيد ذلك ما حدث أخيراً من امتناع النظار ورئيسهم عن حضور جلسات مجلس الشورى، حيث لم ترقهم مجادلة بعض أعضائه لهم وانتصار نواب الأمة عليهم فى مواقف كثيرة، فامتنعوا عن حضور جلساته من يوم السبت الماضى (أول يناير سنة ١٩١٠)، حتى توضع فى لائحة المجلس الداخلية مواد مخصصة تضمن كرامتهم، من أن تهان، وتمنع النواب عن مناقشتهم بنفس الشدة التى يجيبهم بها النظار، أو بعبارة أخرى حتى يقبل نوابنا أن يقابلوا شدة النظار معهم وانتهارهم لهم بالخضوع والمسكنة.

«قالت هذه الوزارة الحرة إننا نريد أن نتدرج بالأمة فى النظام الدستورى، واستبشرت الأمة خيراً من هذه الخطوات الصغيرة، وأملها نيل الدستور التام على يديها وفى عهدها، ولكن بمجرد ما آنست من نوابها الرغبة فى استعمال حقهم، والميل إلى الانتفاع بما منح لهم (على حسب تعبيرهم) امتعض بعض النظار، وتغلب عليهم

ما اعتادوه من خضوع الأعيان لهم، فكبر لديهم أن يعاملوا معاملة وزراء دستوريين، فغضبوا وأضربوا عن الحضور إلى جلسات الشورى، لعلمهم أن لا قدرة لهذا المجلس على إسقاطهم، وظهروا بهذا المظهر الغريب المغاير للمبادئ الدستورية، وبرهنوا للأمة بأن وزارتهم لم تكن تلك الوزارة الحرة التى كان يؤمل الخير العظيم فى عهدها، وقابلت الأمة تعيينها بالبشر والإيناس، نعم كانت الأمة تعتقد حسن نيات الكثير من أعضائها، رغماً مما صدر فى أيامها من القوانين الاستبدادية، كقانون الصحافة، وقانون النفى الإدارى، ولكن هذا الإضراب الأخير وترفعهم عن حضور جلسات الشورى ما لم يتعهد النواب بمعاملتهم معاملة العبد للسيد، أو المتعلم للمعلم، أضعف الثقة بهم ومال بالأمة عنهم، فعلى من وافق الوزارة من النظار لمجرد التضامن مع إخوانهم، أن يدركوا أهمية الحالة وخطورة الموقف؛ وأن يتركوا مراكزهم حتى تعلم الأمة عدوها من صديقها، فتعامل كلا بما يستحق وإننا منتظرون عودة الجناب العالى الخديوى ليضع لهذه الحالة السيئة جدًّا، ويوقف النظار عند حدهم، وإلا فليمتنع مجلس الشورى عن الاجتماع، ويرفع الأمر للأمة صاحبة الكلمة العليا، فتعلم أن ما وعدت به من رد الدستور إليها تدريجيًّا، وعد كاذب لا يراد به إلا تخدير أعصابها، فتسكت عن المطالبة به، وهو ما حذرناها منه من مبدأ ما يسمونه «سياسة الوفاق».

الميزانية

«اشتغل مجلس الشورى بنظر الميزانية، وفحصها بقدر ما سمح له الوقت الممنوح له، وهو قليل جدًّا، وقدم بعض ملاحظات عليها نالت استحسان الأمة وإن كانت قليلة جدًّا بجانب ما كان يلزم تقديمه من الانتقادات لو كان لديه متسع من الوقت، ومع ذلك ورغماً عن إفحامه لناظرى المالية والأشغال، لم تعبأ الحكومة بملاحظاته، بل أصدرت الميزانية كما هى، دون أن تكلف نفسها مئونة الرد على مجلس الشورى، وظهرت أمام الأمة بمظهر المستبد المحتقر لآراء نواب من يدفعون الضرائب، ويسلمونها لهذه الحكومة تبددها، وتسرف فى صرفها على ما لا خير فيه لمصر، متبعة أوامر المستشار المالى مندوب الحكومة الانجليزية.

«لا يمكن لمجلس الشورى أن يفحص الميزانية فحصاً جديا إلا إذا قدمت إليه فى أول

إنعقاده، أى فى ١٥ نوفمبر، وخصص كل جلساته إلى ٢٠ ديسمبر فى فحصها فى جلسته العمومية، أو بواسطة لجنة من أعضائه تنتقدها باباً باباً وفصلا فصلا، ونقارن بين ما تصرفه مصر وما تصرفه الدول المتمدنة كفرنسا مثلا، ونقارن بين مرتبات الموظفين الكبار هنا وهناك، لترى كيف أن مال المصريين أصبح نهباً لمن طلب، إذ ترى «القلم» له مراقب، ورئيس، ونائب رئيس، ومساعد نائب رئيس، ومع هؤلاء الرؤساء الأربعة كاتبان أو ثلاثة، والأمثلة على هذه التصرفات كثيرة جداً، لا يتحمل نطاق هذه العجالة شرحها وسيقوم اللواء بهذه المهمة خدمة للأمة».

الدفاع عن الفلاح

وتكلم عن فداحة الضرائب التى تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع الممولين فقال:

«وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها، وهى تحمل الفلاح المصرى أكبر جزء من الميزانية المصرية، فكلكم تعلمون أن لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة من الإيجار، بحيث لا يزيد ما يدفع عن الفدان عن ١٦٤ قرشاً سنويًّا، وتعلمون أن أصحاب الأملاك المبنية فى المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءاً من ١٢ من إيجار أملاكهم أى ٨٪ تقريباً، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام ١٩٠٩؛ ولكن من الغريب أن التجار لا يدفعون شيئا، وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم، فمن إشترى بجميع أمواله أسهماً من البنك العقارى أو الأهلى مثلا لا يدفع للحكومة شيئا، فى حين أن الفلاح الصغير الذى يملك قيراطا أو قيراطين يدفع ثلث إيراده، وإذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف، ومنعه من بيع ملكه تسديداً لمال الحكومة، الذى يبذر باليمين والشمال، فيجب على الكتّاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب، ويشرحوه شرحا وافيا، حتى يقف الرأى العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيباً من اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١)، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده ولا يحصل إلا على القوت الضرورى من

الذرة، وإذا نقص محصول القطن عن سداد ما عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه؛ فانظروا إلى هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر، والذى لم تتغير حالته المعاشية بل هى هى حياة بؤس وشقاء، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر؛ الفلاح المصرى أتعس فلاح فى العالم، أتعس من الفلاح الروسى، الذى يضرب بشقائه المثل؛ ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائى وجعله إجباريا، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة.

الرسوم الجمركية

«وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام، وهى مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التى تبرمها الحكومة مع الدول، دون أخذ رأى مجلس الشورى، ودون مراعاة صالح البلاد، أو المبادىء الاقتصادية التى تقضى بضرب المكوس على الأصناف التى يوجد مثلها فى البلاد، وعدم فرض شىء منها على ما تحتاج إليه البلاد من الحاصلات، أو ما يكون ضروريًّا منها للفقراء؛ فهل يعقل أن تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجرى مثلا، أو الآلات الزراعية أو الحديدية على العموم، مع افتقار البلاد إليها، وعدم وجود شىء منها فى أرض مصر؛ وهل من المعقول أن يؤخذ على الحنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على الخمور، أو يؤخذ على المنسوجات القطنية لملابس الفقراء مثل ما يؤخذ على الحرير وهو من كماليات الأغنياء؟ إن مثل هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم، لا توجد إلا فى مصر، حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هى دفع فوائد الديون، وتوظيف من لم يجدوا الكفاف فى بلادهم بأرقى الوظائف هنا وبأعلى المرتبات.

«أظنكم لم تنسوا أن الحكومة فرضت ضريبة ٨ فى المائة على ما يغزل من القطن فى مصر، فأماتت هذه المصانع مراعاة لمصالح الغزالين فى انجلترا، لكن هل تعلمون أنها لم تأخذ شيئاً على الخمور التى تصنع فى مصر، وتوجد معاملها بكثرة فى ضواحى العاصمة بل فى شوارعها، ولا على معامل البيرة بمصر والإسكندرية وغير ذلك؟ هذا ما لم أجد له جواباً للآن».

تشريع العمال والنقابات

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم:

«العمال فى بلادنا مهملون كالفلاح، فلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ومن الأمثال العامية (إن الفاعل ديته أجرته)، ولا الحكومة تفكر فى الدفاع عنه، فهى كما قلنا وقررنا، لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون، أو شبه شركة لاستغلال وادى النيل.

«نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال فى انجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى، مثل المستر كير هاردى وإخوانه، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأهدى وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز والإرلنديين، الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف فى شهر سبتمبر الماضى وعضدونا فى كل مطالبنا، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات التى قررها المؤتمر المذكور.

«بفضل مجهودات هذه النقابات، وضعت قوانين فى انجلترا وفرنسا وألمانيا، تضمن لكل عامل فى الصناعة أو الفلاحة معاشاً سنويًّا متى بلغ سناً معلومة، ولم يكن لديه ما يسد به الرمق ويمنعه من التكفف، ولقد كان هذا القانون بانجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب، وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء، ونشأت من ذلك هذه الأزمة المالية والاقتصادية التى ربما جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات، أو على الأقل جزء عظيم من اختصاصاته، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم».

مدارس الشعب

«ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصر حتى يصبح الصانع والمزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، أو لتحسين حالته المعيشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم،

وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون، ولقد بدأ حزبنا المبارك فى تنفيذ هذه الفكرة، فأنشأ فى العاصمة أربع مدارس للصناع، فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من حرف مختلفة، وصنائع متباينة، فنجد النجار بجانب صانع الأحذية، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ، وكلهم متشوقون للتعليم، باذلون جهدهم فى التحصيل، حتى إن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة فى أقل من ستة شهور، وقد انتشرت هذه الحركة فى كثير من مدن القطر وقراه، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى ومن غيرهم، ولم يكتف أنصار العمال بذلك، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس، ليخطب فيها المعلمون، والعمال بأنفسهم، بعبارة تكاد تكون صحيحة، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان، وسمعنا ما ألقاه إثنان من أعضائها، وهما من صانعى الأحذية، وكان كلامهما دائراً على وجوب اتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب.

«وسنسعى فى عامنا الجديد فى تعميم هذه المدارس والجمعيات فى جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم فى كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها فإن هذا العمل من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه، فعليكم إخوانى بنشر مبادىء التعليم بين هذه الطبقة التعسة، وتأسيس المكاتب الليلية، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم فى إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة فى هذه المدارس والجمعيات، حتى يترقى العامل الفقير، ويدرك أن له حقًّا فى أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم».

مسألة قناة السويس

وتكلم عن مشروع مد امتياز قناة السويس[١] الذى كان يشغل الأذهان فى ذلك الحين وما انتهى إليه من عرضه على الجمعية العمومية قال:

«من المسائل المهمة التى شغلت الرأى العام بمصر مسألة قناة السويس، ومشروع مدّ أجلها أربعين سنة جديدة، أولها سنة ١٩٦٩، مقابل مائة مليون فرنك على أربعة أقساط

(١) سيرد الكلام عنه فيما يلى ص ١٥٢.

سنوية، ونصيب سنوى فى الأرباح من سنة ١٩٢١، وقد شرح (اللواء) المشروع ونبه إلى مضاره، ونشر نص مشروع لاتفاق الذى كان يراد حمل وزارتنا على التصديق عليه قبل أن يطلع الرأى العام عليه، كما حصل فى مشترى سكة حديد الواحات الذى وقع ناظر المالية على نسخته الإنجليزية، وسعادته يجهل هذه اللغة تماماً، ولم يترك له الوقت لترجمتها بالعربية وصدق عليها مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى الخديوى، بدون أن يطلع عليها باقى النظار، الأمر الذى كان موضوع حديث القوم فى اجتماعاتهم، ولكن وفق الله الأمة فى مسألة القناة إلى إقناع الحكومة بضرورة عقد الجمعية العمومية لإبداء رأيها فى هذه المسألة الهامة، فقرر ذلك مجلس النظار، ووعد باجتماعها فى أوائل ديسمبر، إلا أن ما بذله الإنجليز ورجالهم ونصراؤهم من المساعى، أخرت اجتماعها للآن، وقد قالت وقتئذ جرائد أوروبا المالية أن القصد من هذا التسويف حصول الحكومة على الأغلبية فى الجمعية العمومية، فتوافق على قبول المشروع بعد أن يكون الرأى العام قد هدأ أو اشتغل بمسألة أخرى، ويشاع فى هذا الموضوع أقوال كثيرة كان «اللواء» ينشرها فى أوقاتها، حتى يجعل الأمة على حذر من سعى الساعين لخدمة الإنجليز، ولتبقى على معارضتها إلى النهاية».

الأحياء الوطنية والصحة العامة

وتكلم عن إهمال الحكومة للأحياء الوطنية بالقاهرة والشئون الصحية عامة، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدى بالعاصمة، قال:

«قبل أن أختم هذه الخطابة أقول كلمتين عن حالة مدينة القاهرة، وإهمال الأحياء الوطنية بها، وعدم الاعتناء بصحة أهالى القطر لدرجة مروعة، إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات فى السنة، يتراوح بين ٦٠ و٨٠ فى الألف، مع أنها فى لندرة ١٨، وفى باريس ٢٠، وفى باقى مدن أوربا الكبرى لا تزيد على ٢٥ فى الألف مطلقاً، وليس هذا لفقر الميزانية المصرية، ولكن من إهمال مصلحة الصحة وصرفها المبالغ المخصصة لها، فى الأحياء التى يقطنها الإفرنج وإهمالها باقى الأحياء، فبينما تجد شوارع جردن سيتى بالقصر العالى مرصوفة بالمكادام، وبها الأنوار تتلألأ، حيث لا ساكن ولا أنيس، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهاراً، ولا يوقد فيها مصباح ليلاً، ولا تعرف

للكنس والرش إسباً، مع أن الكل سواء فى دفع عوائد الأملاك، ومن الظلم البين أن سكان الحارات يلزمون بإبقاء المصابيح على أبوابهم، بمصاريف من طرفهم، مع دفع العوائد، وهذه الحالة ظاهرة للعيان لا تحتاج لشرح طويل، فكلكم تشكون من كثرة وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال، وتراكم الأوساخ فى الحارات وداخل البيوت. ولا دواء لهذه الحالة السيئة إلا الإسراع بتأسيس مجلس بلدى ينتخبه السكان، ولكن لا على طريقة الانتخاب المتبعة بالإسكندرية، تلك الطريقة التى جعلت كلمة الأجنبى هى العليا، وكلمة الوطنى هى السفلى، بل على طريقة تضمن أن يكون لأصحاب البلد النفوذ الحقيقى فيه فلا تبذر أموال المدينة على إنشاء شوارع بجهات لا سكان بها، كشارع البحر الأعمى، الذى سيكلف الحكومة خمسين ألف جنيه، وغير ذلك من الأعمال التى تستفيد منها بعض شركات المضاربة التى جرت الخراب على الأمة».

المطالبة بالدستور

وقال داعياً إلى مطالبة الخديو بالدستور:

«إخوانى: الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة المنورة[٢]، بجوار قبر أشرف الكائنات، وغداً تذكار توليته على الأريكة الخديوية، ولذلك أقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه لتهنئته بعيده الميمون، وللتوسل إليه بالمصطفى أن يردّ إلينا الدستور، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور، تحفظه له الأمة، ويذكره له التاريخ مدى الدهر».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، ومطالبة الخديو بالدستور، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجلّ خطب الفقيد، لما احتوته من الآراء الصائبة، والأفكار الناضجة، فى شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل المسائل الكبرى، التى تتناول الحركة الوطنية فى جميع نواحيها، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان فى معظم مواضعها .

---

(٢) أدى الخديو عباس فريضة الحج سنة ١٣٢٧ (ديسمبر ١٩٠٩)، وزار المدينة المنورة فى أوائل يناير سنة ١٩١٠ (ذى الحجة سنة ١٣٢٧)، وعاد بطريق سكة حديد الحجاز إلى ميناء حيفا، وأبحر منها إلى الإسكندرية فبلغها يوم ٥ يناير سنة ١٩١٠.

خطباء المؤتمر

وخطب من بعده أحمد بك لطفى، فى استقلال القضاء فى مصر، ومحمد بك على علوبة (باشا) فى فوضى التشريع، والأستاذ مصطفى الشوربجى (بك) فى سياسة العنف، والشيخ عبد العزيز جاويش فى مشروع البعثة الأزهرية، ومشروع إنشاء مدرسة روضة الأطفال، وألقى الشيخ على الغاياتى قصيدة وطنية عن مصر والاحتلال. وخطب المسيو كورتلمون Courtellemont مندوب جريدة (الفيجارو) ومجلة (الألستراسيون) الفرنسيتين، ومداموزيل بييه Biais سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس فى تأييد المطالب الوطنية.

واستمر المؤتمر فى انعقاده ثلاث جلسات: الأولى والثانية يوم الجمعة، والثالثة صباح السبت، وكان أشبه ما يكون بمجلس نيابى، لما تناول من المسائل المهمة والأبحاث العظيمة التى ترتبط بحياة البلاد السياسية والإنشائية.

وأقر فى ختام الجلسة الثالثة اقتراحا للمترجم بإضافة مادة جديدة على قانون الحزب، وهى: «للجنة الإدارية الحق فى تغيير مادة أو أكثر من مواد القانون الداخلى للحزب، كلما رأت مصلحة فى ذلك، ما عدا المواد الخاصة بمبادىء الحزب، وبانتخاب الرئيس واللجنة الإدارية فى نهاية كل ثلاث سنوات، ويجب أن يكون قرار التغيير صادراً على الأقل من ثلثى أعضاء اللجنة».

وليمة شبرد

وأقيمت فى مساء الجمعة (٧ يناير سنة ١٩١٠) وليمة شائقة فى نزل شبرد، حضرها لفيفٌ كبير من أعضاء الحزب، ووقف الفقيد فى ختامها فقال:

«لدىّ كلمة صغيرة أريد أن أقولها لكم، وهى أن هذا المجتمع ذكرنى بالمجتمع الذى أقامته جمعية الاتحاد والترقى فى شهر يوليه سنة ١٩٠٩ بعد انتصارها، وكنت من بين المدعوين إليه، وإنى أسأل الله أن يمد فى أجلى حتى أحضر للحزب الوطنى اجتماعاً كاجتماع جمعية الاتحاد، يقيمه بعد فوزه فى جهاده وإدراكه غايته الشريفة التى يسعى إليها، وهى: الدستور والاستقلال».

فصفق الحاضرون تصفيقاً طويلا متكرراً، وأمنوا على دعاء الرئيس.

الاحتفال بالعام الهجرى

(غرة المحرم سنة ١٣٢٨ - يناير سنة ١٩١٠)

أقام شباب مصر احتفالا فخما بعيد رأس السنة الهجرية (سنة ١٣٢٨)، وكان يوم ١٢ يناير ١٩١٠، بمسرح (البيلوت باسك) بشارع عماد الدين، خلف التلغراف المصرى، ورأس الاحتفال الأستاذ أحمد بك لطفى، وخطب فيه حفنى أفندى محمود (بك) عن طلبة المدارس الثانوية، ثم على فهمى كامل بك، ثم الأستاذ مرقس حنا بك (باشا) فالمسيو كورتلمون.

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل حافظ إبراهيم، وألقى قصيدة من أبلغ شعره، قال فى مطلعها يحيى هلال العام الجديد:

لى فيكَ حين بَدا سَناكَ وأشرقا   أملٌ سألتُ اللهَ أن يتحققا

ثم ذكر العام الذى مضى وما أصاب مصر فيه من كوارث، قال:

أشرِقْ علينا بالسعود ولا تكنْ   كأخيك[٣] مشئوم المنازل أخرقا

إلى أن قال ينعى حرية الصحافة، ويذكر ما أصابها من الضغط والاضطهاد:

ورمى على أرض الكنانة جِرمَه   بالنّازلات السُود حتى أرهقا
حصدت مناجله غِرّاس رَجائنا   ولو أنها أبقت عليه لأَوْرَقا
فتقيدت فيه (الصحافة) عنوةً   ومشى الهوى بين الرعية مطلقا
وأتى يساومُ فى (القناة) خديعة   ولوَ أنها تمّتْ لتمّ بها الشقا
إن البلية أن تُباع وتُشترى   مصرٌ وما فيها وأن لا تنطقا
كانت تواسينا على آلامنا   صحفٌ إذا نزل البلاء وأطبقا
فإذا دعوتُ الدمع فاستعصى بكت   عنا أسىً حتى تغصّ وتشرقا

---

(٣) أى هلال العام الماضى.

كانت لنا يوم الشدائد أسهماً ... نرمى بها وسوابقا[٤] يوم اللقا
كانت صِماما للنفوس إذا غلت ... فيها الهمومُ وأوشكت أن ترهقا
كم نفستْ عن صدر حرّ واجد[٥] ... لولا الصمامُ من الأسى لتمزقا
مالى أنوح على الصحافة جازعاً ... ماذا ألمّ بها وماذا أحدقا
قصوا حواشيها وظنوا أنهم ... أمنوا صواعقها فكانت أصعقا
وأتوا بحاذقهم[٦] يكيد لها بما ... يثنى عزائمها فكانت أحذقا

وقال يخاطب الشباب ويهيب بهم أن يعملوا ليردوا إلى مصر مجدها واستقلالها:

أهلا بنابتة البلاد ومرحباً ... جدّدتمُ العهد الذى قد أخلقا
لا تيأسوا أن تستردوا مجدكم ... فلرُبَّ مغلوبٍ هوى ثم ارتقى
مدّتْ له الآمال من أفلاكها ... خيط الرجاء إلى العلا فتسلقا
فتجشموا للمجد كل عظيمة ... إنى رأيت المجد صعب المرتقى
من رام وصل الشمس خيوطَها ... سبباً إلى آماله وتعلقا
عارٌ على ابن النيل سبّاق الورى ... مهما تقلب دهرُه أن يُسبقا
أو كلما قالوا تجمع شملهم ... لعب الشقاق بجمعنا فتفرقا
فتدفقوا حججاً وحوطوا نيلكم ... فلكم أفاض عليكم وتدفقا
حملوا علينا بالزمان وصرفه ... فتأنقوا فى سلبنا وتأنقا[٧]
هزوا مغاربها فهابت بأسهم ... يا ويلكم إن لم تهزوا المشرقا[٨]
فتعملوا فالعلُم مفتاح العلا ... لم يُبق بابا للسعادة مغلقا
ثم استمدوا منه كل قواكم ... إن القوىّ بكل أرض يُتقى
وأبنوا حوالى حوضكم من يقظة ... سوراً وخطوا من حذار خندقا
وزنوا الكلام وسدّدوه فإنهم ... خبأ ولكم فى كل حرف مزلقا

(٤) السوابق من صفات الخيل، أى كانت لنا عدة فى الجهاد.
(٥) الوجدان الحزين.
(٦) يريد رئيس الوزارة بطرس غالى باشا، ولكن الحق أن تبعة ذلك يتحملها الوزراء جميعا لا بطرس باشا وحده.
(٧) أى حاربنا المحتلون بأحداث الزمان ونوائبه، وتأنق فى الأمر أى بالغ فيه.
(٨) يشير إلى الانجليز أى أنهم مدوا سلطانهم فى دول الغرب، ويدعو المصريين إلى أن يجعلوا لمصر هذه المكانة فى الشرق.

وامشوا على حذر فإن طريقكم وعرٌ أطاف به الهلاك وحلقا
نصبوا لكم فيه الفخاخ وأرصدوا للسالكين بكل فج موبقا[٩]
الموتُ فى غشيانه وطروقه والموت كل الموت ألا يطرقا[١٠]
فتحينوا فرصَ الحياة كثيرة وتعجلوها بالعزائم والرُّقى
أو فاخلقوها قادرين فإنما فرص الحياة خليقة أن تخلقا
وتفيأوا ظلّ الأريكة واقصدوا ملكاً بأمته أبرّ وأرفقا
لازال تاج الملك فوق جبينه تحت الهلال يزين ذاك المفرقا

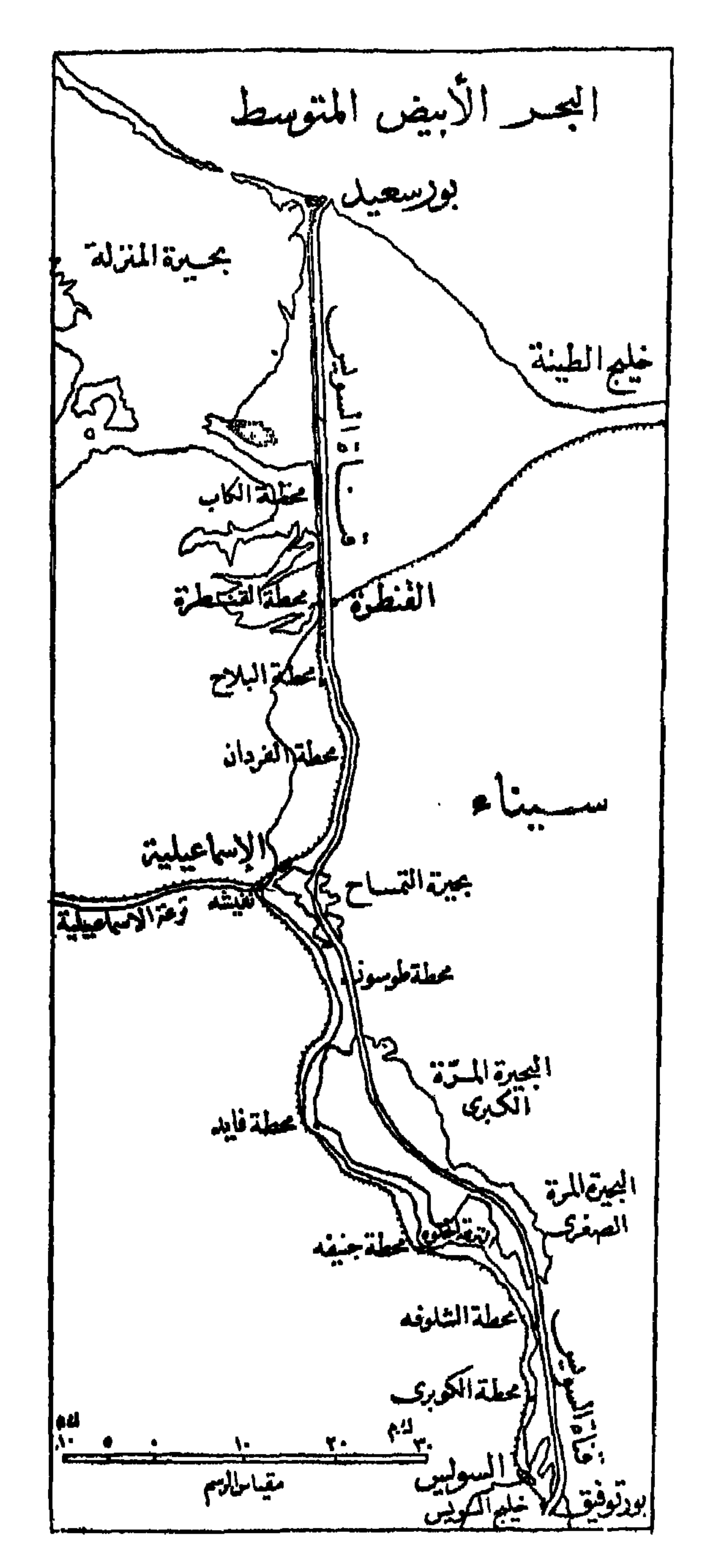
* * *

وتعددت الحفلات بالعام الجديد فى مختلف نواحى القاهرة والأقاليم.

مسألة قناة السويس
ورفض مدّ امتيار الشركة

فى أواخر سنة ١٩٠٩، وأوائل سنة ١٩١٠، شغلت الرأى العام مسألة كبرى، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعنى بها مشروع مد امتياز قناة السويس، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر بول هارفى أخذ يفكر - بهواه - فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين عاما، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨؛ وقد ظل المشروع فى طى الخفاء زهاء سنة، وكان فى عزم الوزارة[١١] إنفاذه بسرعة، حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الوطنية؛ ولكن فريداً تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩، فبادر إلى نشرها فى اللواء، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الغبن الذى يصيب مصر من ورائه، وشرح ذلك فى سلسلة من مقالات مستفيضة، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية، وخلاصة المشروع أن أجل

(٩) الفج الطريق، والموبق المهلك.
(١٠) أى إذا كان فى الإقدام موت فإن فى الاستسلام موتا أكبر.
(١١) وزارة بطرس غالى باشا.



قناة السويس
وتواريخها الهامة

– ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسبس.

– ٥ يناير سنة ١٨٥٦ شروط الامتياز.

– ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ابتداء العمل فى حفر القناة.

– ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ حكم الإمبراطور نابليون الثالث.

– ١٧ – ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتاح القناة للملاحة.

– ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بيع أسهم مصر فى القناة إلى انجلترا.

– ٧ ابريل سنة ١٩١٠ رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز.

– ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ عودة القناة إلى مصر بقرار التأميم الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر.

امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧-١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨[١٢]، فاتفق المستشار المالى والشركة، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة، بعد الستين التى كانت باقية، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة، من تاريخ توقيع العقد الجديد. فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨، وفى مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه، على أربعة أقساط سنوية متساوية، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠، وتدفع لها أيضاً من صافى أرباحها،جزءاً فى المائة، يدفع من أول سنة ١٩٢١، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١؛ و٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠؛ و٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠، و١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠؛ و١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨؛ ويكون صافى أرباح القناة مناصفة، بين الشركة والحكومة، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨؛ أى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر، طبقاً لعقد الامتياز الأصلى).

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر لا قيمة لها، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة بدلا من أن تكون القناة وأرباحها، أو بعبارة أخرى، هو تنازل عن ملكية القناة، هذه المدة الطويلة، مقابل الحصول على أربعة ملايين حنيه، وحصة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩، ومجموع ذلك نحو ٣٢ مليون جنيه.

قال الفقيد فى ختام أول مقالة له عن هذا المشروع[١٣]:

«كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر، وكل مصرى حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر، حتى لا يبقى لأوربا وجهه لتداخل فى أمورنا خصوصاً وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم، وهى تبلغ ثلث المجموع.

«إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية، تعود على انجلترا، إذ تصبح صاحبة القول فى القناة لمدة مائة سنة، تبتدىء من الآن، وتنتفع بفائدة سهومها طول هذه المدة، مقابل

---

(١٢) راجع تاريخ قناة السويس وتطوارتها فى كتابنا فى عصر إسماعيل ج ١ ص ٥١، ٩٤، وج ٢ ص ٥٧، وكتاب الثورة العرابية ص ٤١، ٣٨٧، ٤٣٠ وطبعات سابقة.

(١٣) اللواء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩.

ما تأخذه الخزينة المصرية، من النصيب القليل بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير لو انتظرت هذه السنين الباقية.

« فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها، تساهلها فى مشترى خط حديد الواحات الغربية، إنقاذاً لشركة إنجليزية من الإفلاس، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية، الاتحاد فى الدفاع عن صالح البلاد فيها، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها، وكذلك ننتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد فى ١٥ نوفمبر المقبل، أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها، حتى لا تضحى مصالح القطر المالية والسياسية خدمة للحكومة الإنجليزية فى السودان فحسبنا ما فات».

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة، قبل البتّ فيه، واجتمعت اللجنة الإدارية مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى:

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩، وتفاوضت فيما يجب اتخاده إزاء هذه المسألة، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة، فى مشروع مد امتياز القناة قبلَ البتّ فيه، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجناب العالى ورياسة مجلس النظار، ورياسة الجمعية العمومية».

وهذه نصوص التلغرافات:

١

«مولاى الخديو المعظم:

« الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس فى شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور الخطيرة التى تمس صوالح الأمة، لذلك يلتمس الحزب الوطنى أن لا تحرم الأمة من أخذ رأيها فى المفاوضات، التى تدور الآن مع الشركة، وذلك تحقيقاً لآمال الأمة فى سموكم الكريم».

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

٢

«رآسة مجلس النظار بمصر:

«الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة القناة فى شأن امتداد أجل امتيازها، وبما أن هذا العمل من أهم الأعمال التى يلزم أن يكون رأى الأمة قطعياً فيها، نرجو أن لا تتحمل الحكومة كل مسئوليته، فالحزب الوطنى يحتج على هذا العمل إن تم بدون أخذ رأى الأمة».

٣

«صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية:

«الحكومة المصرية تخابر شركة القناة فى شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور التى يجب أن يكون رأى الأمة قطعيًّا فيها، فالحزب الوطنى يرجو من دولتكم بصفتكم رئيس الجمعية العمومية التى تمثل الأمة السعى فى عقدها لأخذ رأيها فى العمل الخطير، وهو ما تؤمله الأمة فى شعوركم الوطنى، ومبدئكم الدستورى».

* * *

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر، التى استجابت لها البلاد فى هذه المسألة، فقامت بطوائفها وصحافتها، تنادى بوجوب عرض المشروع على «الجمعية العمومية» قبل البتّ فيه، وكادت الحكومة تبرم المشروع، لولا الضجة التى أثارها الحزب الوطنى حوله، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام، أن تتريث قبل البتّ فيه.

وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار، حجة جديدة، أيدت حركة المطالبة بالدستور، إذ لو كان فى البلاد دستور، لما فكرت الحكومة فى إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة، فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى، تتمثل فيه سلطة الأمة، ينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى، والاستبداد الداخلى، وكذلك جاء حجة قوية، على أن الحكومة التى كانت قائمة، إنما تعمل دائماً على ما يرضى الدولة الإنجليزية، بغير أن تحسب للأمة المصرية حساباً، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقها قدراً.

صوت الشعر

قصيدة حافظ إبراهيم

حرّكت مسألة القناة روح الشعر، فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم فنظم قصيدة من بليغ شعره القومى، وصف فيها الحالة السيئة، التى وصلت إليها البلاد، وأيد الحركة الوطنية فى مطالبها، وعبر عن آلامها وآمالها، قال فى مطلعها:

لقد نصلَ الدُّجى فمتى تنامُ ... أهمٌّ ذادَ نومَك أم هُيام[١٤]

إلى أن قال:

أيجملُ بالأديب أديب مصر ... بكاء الطِّفلِ أرْهقهُ الفطام
ويصْرفه الهوى عن ذكر مصرٍ ... ومصرٌ فى يد الباغى تضام
عدمتُ يراعتى إن كان ما بى ... هوىً بين الضلوع له ضِرام
وما أنا والغرام وشاب رأسى ... وغال شبابى الخطب الجَسام
وربّانى الذى ربّى (لبيداً)[١٥] ... فعلمنى الذى جهل الأنام
لعمرك ما أرقتُ لغير مصر ... ومالى دونها أمل يرام
ذكرت جلالها أيام كانت ... تصول بها الفراعنة العظام
وأيام الرجالُ بها رجال ... وأيام الزمانُ لها غلام
فأقلق مضجعى ما بات فيها ... وباتت مصر فيه فهل أُلام

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام، قال:

أرى شعبا بمدرجة العوادى ... تمخّخ عظمه داءٌ عقام[١٦]
إذا ما مر بالبأساء عام ... أطل عليه بالبأساء عام
سرى داء التواكل فيه حتى ... تخطف رزقه ذاك الزحام[١٧]
قد استعصى على الحكماء منا ... كما استعصى على الطب الجذام

---

(١٤) الدجى ظلام الليل.
(١٥) الشاعر العربى صاحب المعلقة التى أولها (عفت الديار محلها فرسموها).
(١٦) المدرجة الطريق والعوادى النوائب وتمخخ العظم إذا خرج مخه.
(١٧) أى مزاحمة الأجانب للمصريين.

هلاك الفرد منشؤه توان ... وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد ونينا وانقسمنا ... فلا سعىٌ هناك ولا وئام
فساء مُقامنا فى أرض مصر ... وطاب لغيرنا فيها المقام
فلا عجبٌ إذا مُلكت علينا ... مذاهبنا وأكثرنا نيام

وناجى الأمير حسين كامل أن يبث روح الحياة والتضامن فى نفوس أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وناشدهم ألا يثقوا بوعود الاحتلال، قال:

(حسين، حسين) أنت لنا فنّبه ... رجالا عن طلاب الحق ناموا
وكن بأبيك لابن أخيك[١٨] عوناً ... فأنت بكفه نعم الحسام
أفض فى قاعة الشورى وئاماً ... فقد أودى بنا وبها الخصام
وعلمهم مصادمة الأعادى ... فمثلك لا يروّعه الصدام
ففى (حزب اليمين) لديك قوم ... وإن قلوا فإنهم كرام
وفى (حزب الشمال) لديك أسد ... كماة لا يطيب لها انهزام
فكونوا للبلاد ولا يفتكم ... من النهزات والفرص اغتنام
فما سادوا بمعجزة علينا ... ولكن فى صفوفهم انضمام
فلا تثقوا بوعد القوم يوما ... فإن سحاب ساستهم جهام[١٩]
وخافوهم إذا لانوا فإنى ... أرى السُّوّاس ليس لهم ذمام[٢٠]
فكم ضحك (العميد) على لحانا ... وغرّ سراتنا منه ابتسام[٢١]

ونادى بالدستور، وندد بمشروع مد امتياز القناة، قال:

وليس العلم يسكننا وحيداً ... إذا لم ينصر العلْم اعتزام
وإن لم يدرك (الدستورُ) مصراً ... فما لحياتها أبدا قوام
حَموْنا وردَ ماء النيل عذباً[٢٢] ... وقالوا إنه موت زؤام

---

(١٨) يريد بابن أخيه الخديو عباس.
(١٩) يريد بالقوم الإنجليز، وموعدهم ما وعدوا به مصر من الجلاء عنها، والسحاب الجهام الذى لا ماء فيه.
(٢٠) الذمام العهد والذمة.
(٢١) يريد بالعميد معتمد الدولة البريطانية فى مصر السير إلدون جورست.
(٢٢) يشير إلى احتكار شركة المياه لامتياز توريد الماء وتحكمها فى الأهلين.

وما الموتُ الزؤامِ إذا عقلْنا … سوى (الشركات) حَلّ لها الحرام
لقد سعدت بغفلتنا فراحت … بثـروتنـا وأَوّلهـا (التـرام)
فياويلَ (القناةِ) إذا احتواها … بنو (التاميـز) وانحسر اللثام[٢٣]
لقد بقيت من الدنيا حُطاماً … بأيدينا وقد عـز الحطام[٢٤]
وقـد كنا جعلنـاهـا زمـامـا … فـواْلهفى إذا قـطع الـزمـام
فيا (قصر الدّبارة) لست أدرى … أحربٌ فى جرابَك أم سلام
أجبْنـا هل يـراد بنا وراء … فنقضى[٢٥] أم يراد بنا أمام
ويا (حزب اليمين) إليك عنا … لقد طاشت نبالك والسهـام
ويا (حزب الشمال) عليك منا … ومن أبناءِ نجْدِتك السلَام[٢٦]

عرض المشروع على الجمعية العمومية

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأى العام، إلى دعوة «الجمعية العمومية» للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها، فكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلاً يسيراً، وصدر الأمر الخديوى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية.

وجدد الفقيد تفنيد المشروع، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية والسياسة، من ذلك ما كتبه فى لواء ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ وما بعده، إذ قال تحت عنوان (مسألة قناة السويس – اعتبارات سياسية):

«من الغريب أن ما كتب ويكتب فى مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية فقط، فيظهر المستشار المالى فوائدها، وما يعود على الخزينة من الأرباح، ويبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة، وتناقشه الجرائد فى أرقامه، وتجتهد فى إثبات عكس

(٢٣) بنو التاميز الإنجليز، والتاميز هو نهر التيمس.
(٢٤) بقيت: أى قناة السويس.
(٢٥) نقضى: أى نموت.
(٢٦) يريد بحزب اليمين فى مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، المؤيدين للحكومة، وبحزب الشمال المعارضين الذين كانوا يؤيدون رأى الأمة، وأبناء نجدتك: أى الذين يناصرونك ويشدون أزرك.

ما يقوله، ويسعى فى تأييده، ولم يلتفت أحد تقريباً إلى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدى أبنائها، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة، أو تقليل كسب، أو خسارة مالية، فإن الأمم الحية التى تدير أمورها حكومة ممثلة لها حقيقة، تبذل جهدها فى إعطاء امتيازات لأصحاب الأموال من الأجانب، فيتذرعون بها إلى التدخل فى أمورها المالية فالداخلية، كما هو المشاهد فى أغلب الأمم الشرقية المستضعفة، فهذه فرنسا مثلا، وهى تلك الحكومة الجمهورية التى لا تخشى تدخل أى أجنبى فى أمورها، تشترط عند طرح أى مشروع فى المزاد، سواء فى بلادها الأصلية أو فى مستعمراتها، أن لا يقبل فيه إلا الفرنسى دون غيره، وقد توسعت أغلب دول أوربا فى السنوات الأخيرة فى العمل بهذا المبدأ الحكيم، فعمدت إلى مشترى المشروعات الجسيمة الممنوحة لشركات أهلية، وذلك حتى لا تستبد الشركات فى الأهالى، فقد اشترت فرنسا سكك حديد شركة أورليان فى العام الماضى، واشترت حكومة إيطاليا جميع سككها الحديدية، وكذلك سويسرا وألمانيا وغيرها ممن لم يحضرنى ذكرها الآن، ولم ينس القراء ما حدث فى مجلس النواب العثمانى بخصوص مسألة الملاحة فى نهرى دجلة والفرات، فإنها كانت من أكبر أسباب سقوط وزارة حسين حلمى باشا، ولولا أن الامتياز القديم الذى كان ممنوحا لشركة إنجليزية، لم يكن لمدة معينة، بل كان أبديًّا، لما صدق عليه مجلس النواب، فإن المشروع الذى قبله حلمى باشا جعل الشركة عثمانية بعد أن كانت إنجليزية، وجعل نصف أعضاء إدارتها عثمانيين، وجعل مدتها ٧٥ سنة، واشترط أن الشركة تكون ملزمة ببيع امتيازها للحكومة العثمانية بعد أن يمضى نصف هذه المدة إذا طلبت ذلك الحكومة، ومع كل هذه التعديلات التى فى جانب الدولة وفى صالحها هاج لها الشعب فى بغداد، ولم يقبلها مجلس النواب إلا بشق الأنفس، وأسقط وزارة حلمى باشا بسببها، ولا ننسى كذلك ما فعله إخواننا الفارسيون حتى فى زمن الاستبداد، وقبل نيلهم الدستور، ذلك أنه لما أعطت حكومتهم إحدى الشركات الإنجليزية احتكار صنف التنباك، قاموا ضدها كرجل واحد، وأضربوا عن استعماله، مع شدة تعلقهم به، حتى كأنه من ضروريات حياتهم، وبذلك اضطروا حكومتهم الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز.

«هذا ما نراه فى الأمم الأخرى ملموساً، وحكومتنا تعطى الامتيازات للأجانب جزافا، وتفضل الأجنبى على الوطنى، كما فعلت فى سكك حديد الدلتا، فإنها ممتنعة للآن عن إعطاء إمتيازها لشركة وطنية فى مديرية المنوفية، وفضلت حرمان هذه المديرية من

منافع هذه السكك، على أن تعطى إمتيازها لأبناء هذه البلاد، وبينما يئن كل مصرى من وجود قناة السويس فى يد شركة أجنبية دولية، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكا لهم يوماً ما، ويود لو طوت يد القدرة هذه السنين الباقية، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) على مد إمتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين الباقية، !! ولم ذلك؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفدت أموالنا الاحتياطية.

«يقولون إن السودان جزء من مصر، ويجب علينا أن لا نضن عليه بالأموال اللازمة لإحياء مواته، نعم نحن نصرف على السودان بسخاء إذا لم يكن للإنجليز يد فيه، فإذا لم تكن هذه الشركة التى بح صوت الأحرار فى المناداة ببطلانها، لكنا أول الموافقين على مديد المساعدة إليه، ولكن بعد استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات الضرورية، غير أنه ليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يبدد فى السودان بلا مراقبة، لإنشاء مستعمرة إنجليزية، يكون الغرم فيها علينا، والغنم للإنجليز، ونزيد الآن على ذلك بأنه لو قال قائل بأنه يخشى أن تلزمنا الدول فى آخر سنة ١٩٦٨ بتخفيض رسم المرور إلى خمسة فرنكات أو أقل من ذلك عن كل طن، كما يقول جناب المستشار المالى، لأجبناه بأن هذا الفرض لا يخيفنا، ولا يجوز أن يمنعنا عن رفض طلب الشركة، حتى ولو اضطرت الدول مصر (وهو الفرض المستحيل) إلى جعل رسم المرور بحيث لا يؤخذ منه إلا بقدر ما يسمح بحفظ القناة وصيانتها فقط، فإن كل هذه الفروض لو تحققت لكانت أقل ضرراً على مصر من وجود هذه القناة، التى تخترق فؤادها، فى يد شركة أجنبية.

«ولنذهب مع المعضدين للمشروع إلى أكثر من ذلك، فنقول لهم إن مصر لو كانت حرة، وكانت أعمالها بيد نوابها، لفضلت استرداد الامتياز من الآن فى مقابل تعويض مالى يدفع للشركة مرة واحدة أو مقابل جزء من الأرباح يحسب على نسبة صافى إيراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة، ويدفع لها فى مدة السنة الباقية من الامتياز، كما فعلت الدول التى استردت امتياز سككها الحديدية.

«ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا التى لا تراعى فى إدارة أمورها إلا ما يوحى به إليها المستشارون الانجليز، وهم بلا شك يسعون جهدهم فى

تمليك مرافق البلاد إلى الشركات الانجليزية، أو التى للانجليز فيها النصيب الأوفر.

«أما لو قيل لنا إن الدافع للحكومة إلى قبول هذه الشروط، هو احتياجها إلى المال، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الاحتياج، والأوجه التى تنوى صرف هذه المقادير فيها، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها، وأن المال الاحتياطى الباقى لا يكفى للقيام بها، وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية الاعتيادية، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التى يتقاضاها كبار الموظفين من الانجليز وغيرهم، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة، والتى تخلق لمجرد توظيف صنائع الاحتلال من مصريين وأجانب، لو اقتنعنا بكل ذلك، لقبلنا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء.

«فليتدبر أعضاء الجمعية العمومية كل هذه الملاحظات، وليعلموا أن أعين أوربا والأمة المصرية شاخصة إليهم، حتى تحكم لهم بالكفاءة والاستقلال فى الفكر، والشجاعة الأدبية، التى تحملهم على الجهر برأيهم، ولو خالفوا فى ذلك رأى أعظم وزير، أو أكبر أمير، فالأمة فوق كل ذلك، ومصالحها فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد، فقد كفى ما فات من مراعاة الجانب والمجاملة فى الرأى مما وصل بنا إلى هذه الحالة السيئة».

وقال تحت عنوان (حول قناة السويس):

«من المعلوم أن الضرائب العقارية فى مصر باهظة جدًّا، ولا يدفع عن الأطيان فى أى دولة من دول العالم المتمدنة، مثل ما يدفع عنها فى مصر، وقد ذكرت فى خطبتى بالمؤتمر الوطنى فى ٧ يناير الماضى، أن متوسط ضرائب الأطيان فى مصر يبلغ ٢٨ فى المائة بعد تعديلها الأخير، وهو مقدار عظيم ينوء تحته المزارعون، ولو كانت حكومتنا أهلية بالمعنى الصحيح، لسعت فى تخفيفها بكل الطرق الممكنة، وقد وعدتنا حين منعت زراعة الدخان، وزادت رسوم الجمرك على الوارد منه من البلاد الأجنبية، أن تخصص ما ينتج من زيادة الجمارك من هذا الباب لتخفيف ضرائب الأطيان، ولكنها لم تف بهذا الوعد إلى الآن.

«عللنا ولم نزل نعلل أنفسنا باستخدام ما يعود على الأمة من الفوائد، بعد عودة قناة السويس إليها فى تخفيف الضرائب، وإستهلاك الدين العمومى، وقد كتب إلينا أحد أفاضل مديرية الشرقية، أنه اشتكى للورد كرومر وقت تعديل الضرائب بجهة الصالحية، فأجابه بأن الحكومة مضطرة الآن للمال، ولكنها ستخفف الأموال كثيراً عن الأراضى

عند عودة قناة السويس إلى مصر، ولا ندرى ما الذى حمل الحكومة الآن على التساهل فى مد أجل القناة، بعد أن صرح عميد المحتلين السابق، بمثل ما كتب لنا به هذا الفاضل، وبما أن جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأطيان، ويهمهم بالطبع السعى فى تخفيف الضرائب، إن عاجلا أو آجلا، ولا طريق أمامنا الآن للوصول لهذا الغاية إلا بانتظار انتهاء أجل الشركة وإستخدام ما يعود على مصر من أرباحها فى التخفيف على كاهل الفلاح، فيجب عليهم رفض مشروع الشركة، حتى ولو قبلت التعديلات التى نوهت عنها الحكومة فى مذكرتها، ولقد يرى بعضهم أن الأجدر بالحكومة أن تسعى فى استخلاص القناة من الشركة منذ الآن بأن تستردها منها، وتضمن لها متوسط ما كسبته منها فى مدة العشرين سنة الأخيرة، وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنويًّا، وبما أن إيراد الشركة فى إزدياد مطرد، فستربح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة، ويمكنها حين ذاك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأطيان، بمراقبة الجمعية العمومية وتتخلص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة فى بلادها.

«وهذا الرأى جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفاضل، فنؤمل أن يبحثوه بحثاً دقيقاً ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائدته، فيثبتوا بذلك حرصهم على تراث أمتهم، وميراث أولادهم، وكرامة بلادهم، وإننا لعلى يقين من أنهم لا يتأثرون بما تكتبه الجرائد المعادية لنا وفى مقدمتها الايجبشان غازت، من أن رفضهم لمشروع شركة القناة، يعتبر دليلا على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها، فهذا ما ينتظر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الانجليز».

وقد ألقى المرحوم على فهمى كامل بك خطبة مطولة فى مضار المشروع، وانهالت الرسائل والبرقيات من كل صوب على الصحف باستنكاره والاحتجاج عليه، وتعددت الاجتماعات فى القاهرة والأقاليم لبحثه، وإبداء الرأى فيه، وانتهت كلها بوجوب رفضه، فمن ذلك اجتماع بحديقة الأزبكية، خطب فيه الأستاذ محمد زكى على، وإجتماع بطنطا خطب فيه الأستاذ مصطفى الشوربجى، وإجتماع آخر بالمنيا خطب فيه الأستاذ عبد السلام ذهنى.

وبذلت الحكومة مساعى جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع، ولجأت إلى الوعود تارة، والوعيد تارة أخرى، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثاً أيد فيه المشروع.

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠)، برئاسة الأمير حسين كامل، وافتتحها الخديو عباس الثانى بالخطبة الآتية:

«أيها السادة:

«نهديكم تحياتنا، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم فى هذا اليوم

«دعوناكم لأخذ رأيكم فى إتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها، وبعد المخابرات الطويلة، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم، وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأى على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التى سبق تبليغها لحضراتكم، فالغرض إذاً من إجتماعكم، إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة، على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة، بين الحكومة والشركة مناصفة، وفى مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالى، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق، أشخاصٌ من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية؛ وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة، تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا، وإن ذلك غاية ما يصلح طلبه من الشركة.

«ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية، بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأيًا، قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على إمتداد الامتياز، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً فى هذه المسألة من البيانات والإيضاحات، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التى يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد».

وقد انتخبت الجمعية بجلسة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً، لدرس المشروع،

وتقديم تقرير عنه، وألفت هذه اللجنة من كل من: محمود سليمان باشا. إسماعيل أباظة باشا. حسن مدكور باشا. إبراهيم مراد باشا. أحمد يحيى باشا على شعراوى باشا. محمود بك عبد الغفار، حسن بك بكرى. فتح الله بركات بك. عبد اللطيف الصوفانى بك. جاد بك مصطفى. سعد بك مكرم. دياب أفندى محمد سليم. أمين بك العارف. إسماعيل أفندى كريم.

ولم يرد فى الأمر العالى الصادر بعقد الجمعية ولا فى خطبة الخديو أن قرار الجمعية سيكون قطعيًّا، فطلب إسماعيل أباظة باشا من بطرس غالى باشا رئيس مجلس الوزراء، بجلسة ١٠ فبراير التصريح برأى الحكومة فى هذا الصدد، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشاريا، فلم يجب رئيس الوزراء جواباً صريحاً، وإكتفى بالقول بأنه ليس لدى الحكومة شىء تزيده عما جاء فى خطبة الجناب العالى الخديوى، وبقيت هذه المسألة الهامة، يحوطها الغموض والإبهام.

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد باشا، صرح رئيس الوزارة بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠، بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيًّا، وقد كان هذا التصريح إستجابة لطلب الأمة الإجماعى فى هذا الصدد، تحقيقاً لرغبة بدت من شركة القناة، إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق، فاشترطت إقرار الجمعية العمومية.

استقالة الأمير حسين كامل

وفى أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، على أثر مقتل بطرس غالى باشا، فصدر الأمر الخديوى فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى باشا الذى كان رئيساً للديوان الخديوى بدلا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣، وحلت محلها «الجمعية التشريعية» كما سيجىء بيانه فى الفصل الحادى عشر.

تقرير لجنة مشروع القناة

أتمت اللجنة مهمتها، ودرست المشروع دراسة مستفيضة، ووضعت تقريراً مطولا، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩١٠، وإستمعت إلى التقرير، الذى تلى فى تلك الجلسة ولأهميته ننشر فيما يلى خلاصة وافية لمحتوياته:

أشارت اللجنة فى مستهله، إلى أنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هى التى عرضت المشروع على الشركة، لأن الرأى النهائى جُعل للجمعية العمومية لمساهمى الشركة، وعلى ذلك تكون مصر هى الموجبة، وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل فى قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض، فقد قال المستشار المالى بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين، كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة، بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التى أدخلتها الحكومة، وقد قرر بذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة، وإذا كان المستشار المالى قال ما قاله قبل دخول التعديلات، فلابد أن يكون قطع برفضه بعدها، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب عقد الجمعية العمومية.

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون، واستدلت على ذلك بمسلك الحكومة، إذ وقفت المفاوضة حينا، ثم استأنفتها بعد ذلك، ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه، أهو الحكومة أم الشركة.

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسى، فرأت أنه مالى قبل شىء، فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التى تحوم حولها.

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو رفضه، أو إدخال تعديلات عليه، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات، ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض، وارتكنت فى ذلك إلى ما جاء فى خطبة الخديو من أن المشروع على ما هو عليه، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة، بناء على تقرير ذوى الخبرة والدراية،

وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه يعد ذلك منها عبثاً، خصوصا إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين.

وتناولت اللجنة جوهر المشروع، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار، التى تنتج منه للأمة فى الحاضر والمستقبل، واستخلصت مبدئياً من المشروع ومن الظروف المحيطة به، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة، أن الشركة فى حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها، ولابد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة؛ ولا ريب فى أن هذه القروض تؤثر فى الأرباح التى يأخذها المساهمون، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة. ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلا من ستين، وبذلك لا تؤثر فى الأرباح تأثيراً كبيراً، واستنتجت من ذلك أن مصلحة الشركة بإزاء مساهميها أن تسعى فى مد امتيازها، وأن هذه البواعث هى التى تحتم عليها العمل على ذلك، وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة، فإن قيام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا، قد مهد لها هذا السبيل خصوصاً بعد أن سكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات، وتنقيص الرسوم، بسبب هذا الاتفاق، فكان من المفيد لها إذاً أن تبادر بعمل ما تريده فى مثل تلك الظروف المساعدة التى يحتمل أن لا يطول بقاؤها.

ومما يثبت أن مد الامتياز هو فى صالح الشركة، ارتفاع أسهمها ارتفاعاً كبيراً، عندما شاع نبأ تحقق المشروع، ففى سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٨٦٦,٤٧٥٠ فرنكا معجلا، و ٤٩٢٥,٤٨٦٠ نسيئة (للأجل)، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ معجلا، و ٥٢٠٠ نسيئة، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ معجلا و ٥٢٠٠ نسيئة، وكذلك الحال فى حصص التأسيس، فقد كان ثمنها فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، ٢١٦٥ فرنكا، وفى اكتوبر ٢٢٤٧، وفى نوفمبر ٢٢١٥ وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر فى المشروع وتبين أن الأمل فى تحققه لم ينقطع.

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية، وبحثت فيما إذا كانت الأربعة الملايين التى ستأخذها الحكومة من الشركة، والحصص التى تعهدت بتخصيصهامن الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨، تقابل نصف أرباح القناة التى ستتنازل عنها

الحكومة مدة الامتياز الجديد، حتى لا يكون هناك غبن عليها، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاماً؛ ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض، وقد سلكت فى ذلك الطريقة التى اتبعها المستشار المالى؛ واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة إيرادها، واستدلت على ذلك بقول المسيو (شارل رو) Charles Roux فى كتابه (برزخ وقناة السويس) L'isthmé et le Canal de Suez « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث فى الشركات الأخرى، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة والمصروفات تظل كما هى».

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات فى السنة ثلاثة فروض:

الأول :أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك فى كل سنة، فى جميع المدة (من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨)، (والثانى أن تكون مليونين) (والثالث): أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالى، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديدة؛ وعلى ذلك إذا قورن ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول؛ و٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثانى، و٦٦ مليون جنيه، بحسب الفرض الثالث، وهو الفرض الذى وضعه المستشار المالى؛ وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة، لكانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول و١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثانى، و١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث، فيتبين من هذا أن مصر ستغبن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على الجيل المستقبل مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال؛ واستندت اللجنة إلى جواب مندوبى الحكومة، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال؛ ثم قالت: ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة.

أما ما ذكره المستشار المالى من الاعتبارات والمخاوف، التى تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن، فليس له محل؛ وتنحصر هذه المخاوف فى تنقيص رسوم المرور، ومنافسة قناة بناما، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر فى القناة؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاها الأمير دارينبرج، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه فى الجمعية العمومية للشركة فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ إذ قال:

«ماذا نخشى فى المستقبل؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية، حكاية قنال ثان، فقد ذهب بها الزمان، وإن سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد، لا يمكنهما إلا أن تسرعا فى حركة التجارة فإن نقص بسببها بعض الركاب، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم بطريق البحر، وإن قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس؛ ولقد رأيتم النتيجة، فمهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل، وإننا لننتظر اليوم الذى يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم؛ وهذه الزيادة لابد أن تجىء، فإن الصين تبتدىء فقط الآن فى أن تفتح أبوابها للتجارة، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوربا أجمع؛ ولاشك فى أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً، تبعاً للمسالك التى تجوس خلال تلك الديار، وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم، وإنكم لتذكرون إن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيما فى سنة ١٩٠٣ قد عوض فى سنة واحدة، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاض الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا فى أقل من عامين، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا فى شىء».

وأشارت اللجنة إلى مازعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن فى انجلترا يقضى عليها بتنقيص الرسوم، فطلبت نص هذا الاتفاق فلم تجبها الحكومة إلى طلبها، وسألت مندوبى الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة قد صدّقت على هذا الاتفاق؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب؛ ولكن اللجنة عثرت فى أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه، بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهيمن، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجاً، كما ادعت الحكومة، وزيادة على ذلك، فإن تنقيص هذه الرسوم لا يؤثر فى زيادة الأرباح، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذا النقص؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص فى مدة الأربعين سنة الماضية ٤١٪ من قيمته، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلا ربعاً، بعد أن كان ١٣ فرنكا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنك فى المتوسط؛ على أن زيادة الإيراد لاتتعلق بقيمة رسم المرور فقط، بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنوياً، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب فى تقدم مطرد،

ولابد أن تستمر هذه الإيرادات فى الزيادة، فإن الشرق يتقدم فى التجارة، وهناك بقاع كبيرة، كالصين مثلا، لم تفتح إلى الآن للتجارة، وفوق ذلك فإن الدول الأوربية تهتم اهتماما كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق.

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالى فى مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز، فإنها تعمد فى آخر المدة إلى تنقيصه نكاية بمصر، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة، لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر، ولا جدال فى أن الشركة مستعدة فى كل وقت، للاتفاق على مد الامتياز، لأنها لاتقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذى عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة، وهى لذلك تبحث فى كل وقت على إبقائه فى يدها

وعرضت لقول المستشار إن مصر لاتقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم، أو جعل المرور فى القناة مجاناً، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية، وإنما تعرضت للقنوات الطبيعية؛ وقناة السويس هى قناة صناعية، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون من أن مصر إذا عادت إليها القناة، لاتقوى على معارضة الدول، بخلاف ما إذا كانت القناة فى يد شركة دولية؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لاتعدم عشرات من الشركات الدولية تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التى تعرضها الشركة الحاضرة.

وعرضت لمزاحمة الطرق الأخرى للمواصلات فقالت إن قناة السويس، هى بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما، وأيضاً لن تزاحمها السكك الحديدية المزمع إنشاؤها، كسكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التى تنقل من أوربا إلى آسيا وبالعكس، لا تنقل مطلقا فى السكك الحديدية، مادام فى الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه؛ وقد قال المسيو شارل رو فى هذا الصدد: «إنى أشك فى أن إنشاء السكك الحديدية فى آسيا الصغرى يضر بقناة السويس، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحرى للسويس، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسى»

«أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة، فليس مستحيلا عقلا، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن، واحتمال وجود شيء لايمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير، ولا يوجد سوى طريقين للنقل وهما البحر والبر وقد ثبت أن طريق قناة السويس، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة، فلم يبق إلا طريق الجو، وهو مهما تقدم، لايسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر، ولا يصلح لحمل الأثقال.

وقالت اللجنة أيضاً إن السياسة لا تؤثر فى القناة بعد أن تقررت حيدتها وإن الحوادث الماضية، لأكبر شاهد على ذلك فقد انتشرت الحروب والثورات حتى على ضفاف القناة فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها، بل بالعكس كانت سبباً فى ازديادها، فكلما اشتدت نيران الحوادث، زادت هذه الإيرادات، يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ (فى عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التى قبلها، وفى سنة ١٩٠٤ أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التى قبلها.

وعرضت لقول الحكومة، إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب، مادام ذلك فى الاستطاعة، فإذا تقرر ذلك، ورأينا شركة القناة تسعى لمدّ الامتياز سعياً وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عليهم جزءاً من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية، التى يتركها لهم الجيل الحاضر، والذى يليه، ويعوض عليهم أيضاً جزءاً مما تصرفت فيه الحكومة فى هذا العصر، من ثروتها المالية والعقارية التى للشركات ولغيرها، وأساءت التصرف فى ثمنها.

وردت على قول المستشار المالى إن استعمال الأموال التى ستأخذها مصر من الشركة فى المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية، ولا يمكن تصديق هذه الوعود، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر فى صرفها فى مثل هذه المشاريع التى أشار إليها المستشار المالى، بل صرفت فى مشاريع كمالية، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكمالية، أما إذا كانت الحكومة تزمع صرفها على المشاريع الضرورية، فقد تساءلت اللجنة: لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكمالية الملايين من الجنيهات رغما من معارضة الأمة؟ فهذه نفقات مد سكة حديد السودان، عارض فيها مجلس الشورى، فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت، وهذه ثكنات جيش الاحتلال، تقيمها الآن،

وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠ ألف جنيه. أضف إلى ذلك الخسائر التى لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية وغير ذلك من الأعمال الأخرى التى يطول شرحها، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٥ و١٧ مليوناً من الجنيهات، وليس للأمة رأى معدود فيها، وأشارت اللجنة فى هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التى بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين، ثم قالت: إن نظرة واحدة فى تحضير هذا المشروع تكفى لمعرفة الطريقة التى تتبعها الحكومة فى تحضير المشروعات كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلة التى تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها.

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالى، ومذكرة الحكومة، عن حصول مخابرات طويلة، فى تحضير مشروع الاتفاق، وأرادت الوقوف، على مدى هذه المخابرات، وطلبت بيانا عنها من مندوبى الحكومة، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخابرات تحريرية، فكان هذا الجواب موجبا لدهشة اللجنة، ثم رأت أن تكتفى بالاطلاع على الرسائل والمسائل التى ذكرها المستشار فى مذكرته، ووعد بعرضها على مجلس الوزراء، فطلبتها اللجنة، فأجاب ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت المجلس، اللهم إلا مسألة الأراضى التى ستتخلف من البحر، ومسألة أخرى ثانوية، ولما يئست اللجنة من كل ذلك، أرادت الحكومة الاطلاع على التقارير التى وضعها ذوو الخبرة والدراية، على حد تعبير الحكومة، فأجيبت بأنه لم يكن هناك تقارير تحريرية، وأن الخبراء هم موظفون فى الحكومة المصرية، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التى اتبعها المستشار والخبراء، فأجيبت بأنه لا يوجد هناك قواعد، وهذه افتراضات، ولما يئست اللجنة من هذا أيضاً، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخابرات وكيف درست الحكومة المشروع، فأجيبت بأن الشركة عرضت المشروع، فتناقش فيه مجلس الوزراء، وأدخل التعديلات عليه، وقرر عرضه على الجمعية العمومية، ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء، كما فعلت الحكومة فى قانون المعاشات الذى لبثت تدرسه أربع سنوات، وأن الذين سمتهم الحكومة خبراء، هم نفر يشغلون فى الحكومة وظائف، لا يشغلها الخبراء الماليون.

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق، وألمعت إلى أنه كان فى وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها، وزادت دهشتها من الأجوبة التى تضمنت إبهاما فى بعض الأحيان، ومخالفة للحقيقة فى أحايين أخرى.

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين، التى ستدفعها الشركة للحكومة، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطى، أم ستعقد لها قرضاً، يسدد من إيرادات القناة. فيؤثر فى الأرباح التى ستأخذها مصر؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ، أن تعقد الشركة قرضاً، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطى، فلابد أن تطلب فى مقابل ذلك امتيازات جديدة، واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذى ستتعاقد عليه، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحا، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن، وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور، فدحضت هذا الادعاء وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها.

النتيجة

وانتهت اللجنة فى تقريرها إلى أنها: «كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية، مشروعاً محضراً مبحوثاً حق البحث، مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من بيانات ومستندات، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروّية، مضموناً فيه مصلحة البلاد فى حاضرها ومستقبلها القريب، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان، راجحة تلك المصلحة على غيرها، أو معادلة لها على الأقل، فتجيل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع، أو تعديله تعديلاً طفيفاً، إن كان المشروع قابلا للتعديل وكان جائزاً لها عمله، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية، رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها، فتزداد ثقة الأهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين، إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة فى حاجة قصوى إليه دائما، خصوصاً فى مثل هذه الظروف الحاضرة، ولكن ما الذى تصنعه الجمعية، وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً، وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل، وباختصار كلى يسوغه جناب المستشار المالى، بأنه جاء بدافع الضرورة، كما جاء بمذكرته المحررة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩، غير مبحوث حق البحث، ولا مصحوب بإيضاحات ومستندات تؤيده، لدرجة أن مذكرة المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة فى بيان وإثبات منافع هذا

المشروع، لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة، وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع، فإنه جاء سابقاً لأوانه بعشرات من السنين، ومعلوم أن السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جدًّا، كلاهما يترتب عليه حتما الخطأ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب، مهما كان الموضوع بسيطاً، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناال السويس أربعين عاماً، قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عاما؟ لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون جسيما، والضرر الذى يترتب عليه حالا واستقبالا يكون أجسم، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره، وأهم ما رأته فيه كما يأتى بيانه:

أولاً: إن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية، وكان يجب ألا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة، مادامت الحكومة ليست هى العارضة للمشروع كما تقول.

ثانيًّا: ليس للجمعية العمومية، ولا من المصلحة، تعديل المشروع كما سبق البيان.

ثالثاً: أنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر، تقدره اللجنة بنحو ١٣٠,٥٨٨,٠٠٠ من الجنيهات أصلا وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالى.

رابعاً: أنه لا حقيقة للمخاوف التى تتوقعها الحكومة، إذا لم تتفق مع الشركة على مدّ أجل امتيازها، وإن كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر، فدفعه ممكن قبل وقوعه، خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيراً من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله.

خامساً: أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد، لا بد فى الحكم عليه من الخطأ العظيم الذى لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحاً لا ريب فيه.

سادساً: إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى:

أولاً: أن لا يوجد مطلقاً غبن فى التعاقد عليها.

ثانيًا: أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة، تسوّغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفلُ لها تحقيق هذا الشرط، كفالة فعلية.

«أما والغبن فى الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى، فى تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة، خصوصا وأن العقد حاصل على زمان، أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحا، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه، وغير مقبول.

«فبناء على هذه الأسباب، قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع، وللجمعية الرأى الأخير».

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى.

مناقشات الجمعية العمومية فى المشروع

وحددت جلسة ٤ إبريل سنة ١٩١٠ للمناقشة فى المشروع، فدافع عنه سعد زغلول باشا وزير الحقانية بما خلاصته:

«أصبح شأننا الآن أمامكم بعد إعلان عطوفة الرئيس[٢٧] الذى قابلتموه بالاستحسان، شأن المحضر للمشروع، المنور لحقيقته، المدافع عنه، وأصبح شأنكم شأن القاضى العادل، ورأيكم هو الرأى الفاصل، فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التى دعت الحكومة إلى أن ترى فى المشروع الفائدة للبلاد، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم فى رأيها، ورأيكم، وإن لم توافقوها فواجب قضيناه، ومسئولية تخلينا عنها،

(٢٧) رئيس الوزارة محمد سعيد باشا وقد أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية فى مسألة القناة قطعى وستعمل به الحكومة.

وألقيناها عليكم فتحملتموها أمام أمتكم، وأمام الأجيال الآتية، والآن يصح لى أن أطمع فى حسن إصغائكم وأن يكون لى منكم انعطاف وسعة صدر، لشرح كل مافى نفسى، ولا تجدون فى أنفسكم منى حرجا، إن المشروع متعلق بالاستقبال، وقدرة الإنسان فى الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار فى هذا المشروع اختلافاً كثيراً، ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف، ولكن الذى لا ينبغى هو أن يفهم المخالف للآخر، أن هذا سيء القصد والنية»

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة فى هذا الصدد، ولما وصل إلى الكلام على حاصل استهلاك مهمات الشركة وقف إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال، وتلا مذكرة أخرى بشرح هذه المسألة ثم رفعت الجلسة للاستراحة، وبعد إعادتها استأنف سعد باشا دفاعه عن المشروع، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التى تصرف فيها الأموال التى تأخذها مصر من الشركة، مقابل مدّ الامتياز، قال:

«تقولون إنه ليس هناك مجلس نيابى يضمن لنا هذه الأموال، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً، يخفق لها قلب كل وطنى، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع، حتى تحصل البلاد على هذه الأمنية؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة؟ يجب أن نسعى فى تحقيق تلك الأمنية التى نبتغيها، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة، فالمجلس النيابى نطلبه، والمشاريع المفيدة نحققها، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر، احتججتم بأن المشروع الذى قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد، وإنى أقول الآن أنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير، يفيد قبوله هذه التعديلات، وعلى ذلك فقد زال المانع.

«هذا ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التى دفعت الحكومة إلى قبول المشروع، والآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة، ولم يبق إلا واجبكم، والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون فإن لكم الرأى الأعلى».

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة ٧ أبريل، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف دفاعه عن المشروع، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما قاله فى الجلسة السابقة، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة، قال:

«يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم، فبأى حق يقطع عليه الكلام؟ قمت لأقول ملاحظاتى على أقوال اللجنة، فكيف أمنع من ذلك؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً». إلى أن قال: «إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم، وسيستعمل غداً ضدكم، فاحذروه، والرأى لكم».

ورد عليه إسماعيل أباظة باشا بأن المسألة استوفت بحثاً من جانب الحكومة، ومن جانب الجمعية، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة، فتقرر ذلك بالأغلبية، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الأعضاء، ما عدا مرقص سميكه باشا والوزراء.

مقتل بطرس باشا غالى

(٢٠ فبراير سنة ١٩١٠)

تخلل نظر المشروع أمام الجمعية العمومية حادث رهيب، اهتزت له البلاد، وهو مقتل المرحوم بطرس باشا غالى رئيس مجلس الوزراء، فقد أطلق عليه إبراهيم ناصف الوردانى رصاصاً يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠، فأصابه إصابات أودت بحياته، فجزعت البلاد لهذا الحادث الخطير، وأثار دهشة الناس كافة، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه، ولم يكن الناس قد عرفوا فى مصر حوادث القتل السياسى، منذ عهد بعيد، وقد قبض على القاتل، فاعترف بجرمه، وقرر أن الدافع إليه هو ما عدّه خيانة من تصرفات بطرس باشا غالى، وأخصها توقيعه اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩، ورياسة المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى، وإعادة قانون المطبوعات، ثم سعيه فى إنفاذ مشروع مدّ إمتياز القناة، وعُرفت شخصية القاتل أثناء التحقيق، فإذا به شاب فى الرابعة والعشرين من عمره، تلق علوم الصيدلة بلوزان، وفتح بعد عودته إلى مصر صيدلية فى شارع عابدين، وهو قريب الدكتور ظيفل باشا حسن.

وإذْ كان القاتل من شباب الحزب الوطنى، فقد تشعب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك فى الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على إبراهيم ناصف الوردانى، وعلى ثمانية بتهمة مشاركته فى الجريمة، باعتبارهم جميعاً أعضاء فى جمعية من مبادئها استعمال القوة فى

الوصول إلى أغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق، وهؤلاء الثمانية هم: على أفندى مراد المهندس، محمود أفندى أنيس المهندس، شفيق أفندى منصور، عبده أفندى البرقوقى الطالبان بمدرسة الحقوق، عبد العزيز أفندى رفعت مهندس تنظيم، عبد الخالق أفندى عطية المحامى، محمد أفندى كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة، حبيب أفندى حسن المدرس. وقد أحيلوا جميعاً إلى قاضى الإحالة بمحكمة مصر، وكان متولى بك غنيم، توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات، ونظرت القضية أمامه يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٠، وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفى، ومحمود بك أبو النصر، وعبد العزيز بك فهمى (باشا)، وإبراهيم بك الهلباوى، وعمر بك لطفى، واسماعيل شيمى بك، ومحمود بك فهمى حسين، ومحمد على علوبة بك (باشا)، والأستاذ محمود بسيونى وأحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ مصطفى عزت، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وبعد أن سمع قاضى الإحالة مرافعات النيابة والمحامين، أصدر قراره بإحالة الوردانى إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل، وبأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك.

وحوكم الوردانى أمام محكمة جنايات مصر، وكانت برياسة المستر دلبروجلى وعضوية أمين بك على، وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا، النائب العام، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفى، وإبراهيم بك الهلباوى، ومحمود بك أبو النصر، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات، أصدرت حكمها يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠ بإعدام المتهم، ورفع محاموه طعنا عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضى برفضه، ونفذ فيه الحكم.

كانت هذه الحادثة أولى حوادث القتل السياسى، التى وقعت فى مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة، ولا نزاع فى الصبغة السياسية للحادثة، لأن الأسباب التى دعت الوردانى إلى القتل هى أسباب سياسية، ولو لم يكن بطرس باشا قبطيا لوقعت الجريمة، مهما تكن ديانة المعتدى عليه، ولكن وقوع الجناية على رئيس وزارة قبطى - وهذه حقًا مصادفة سيئة - جعل فريقًا من الأقباط ينسبونها إلى التعصب الدينى، ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونل روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق هذه التهمة، والحق إنها تهمة باطلة لا تتفق والحقيقة فى شىء، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة، بأن الاعتداء سياسى بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأى وجه من

الوجوه، ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسى بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما فى توجيهها، ولا فى الباعث عليها؛ ولقد كانت هذه الحادثة وما لابسها من اتهام الجانى بالتعصب الدينى، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية؛ حتى اضطر قادتهم الأحرار، وفى مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقس حنا (باشا) إلى التردد وقتاً ما عن متابعة الحركة، مراعاة لإحساس للفريق الساخط من الأقباط، ولذلك لم يشترك الأستاذ ويصا واصف، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، فى المؤتمر الوطنى، الذى اجتمع ببروكسل فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠، مع مقدرته فى الخطابة باللغة الفرنسية، وخسرت الحركة الوطنية إلى وقت ما مساهمته فيها.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا
الاستمرار فى محاربة الحركة الوطنية

عهد الخديو بعد وفاة بطرس غالى باشا إلى محمد سعيد باشا، الذى كان وزير الداخلية، فى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠، على النحو الآتى: محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية. سعد زغلول باشا للحقانية. حسين رشدى باشا للخارجية. إسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية. أحمد حشمت باشا للمعارف. يوسف سابا باشا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا باشا.

وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تساير الحركة الوطنية، لما عرف عن محمد سعيد باشا، قبل أن يتولى الوزارة السابقة، من ميوله الوطنية، إلا أن وزارته كانت شراً على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا، التى كان هو عضوا فيها.

ظهور جريدة العلم
(مارس سنة ١٩١٠)

قام فى سنة ١٩١٠ خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل، طرح أمره أمام القضاء، فعين يوسف المويلحى حارساً قضائياً على اللواء، وأراد أن

يتدخل فى تحريره وتوجيه سياسته، فرفض الفقيد هذا التدخل بكل شمم وإباء، وأنشأ جريدة (العَلَم)، وجعلها لسان حال الحزب الوطنى، واتخذ لإدارتها الدار رقم ١١٦ بشارع محمد على، ثم انتقلت إلى شارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن)، رقم ١٨، خلق قشلاق عابدين، وابتدأ ظهورها يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠، فأقبل عليها الرأى العام إقبالاً شديداً، وحلت محل اللواء فى المكانة السياسية والصحفية.

إيقاف جريدة «العلم» شهرين

حاربت الوزارة صحيفة الحزب الوطنى منذ صدورها، فأصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠، قراراً بإيقافها مدة شهرين، بحجة أنها خرجت فى كتاباتها عن حد الاعتدال، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد باشا، ضد الحركة الوطنية.

ظهور جريدة الشعب

رأى الفقيد أن لا يسكت صوت الحزب الوطنى مدة شهرين، فأصدر فى اليوم التالى لقرار الإيقاف، جريدة (الاعتدال)، ثم (الشعب) و(العدل) و(الاعتدال) ثانية، ثم عاد الشعب إلى الظهور من ٢٥ مارس، إلى أن انتهت مدة إيقاف (العَلَم)، فعاد العلم إلى الظهور فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٠.

وكتب الفقيد فى جريدة (الشعب) مقالة عن قرار الوزارة بإيقاف (العلم) شهرين، قال فيها:

«كل من اطلع على قرار الحكومة القاضى بتعطيل جريدة العلم، لسان حال الحزب الوطنى، والمعبرة عن أفكاره، يكاد يعتقد أن قصدها الوحيد، هو محاربة هذا الحزب، لأنه اشتهر بعدم محاباة الحكومة ولا الاحتلال، وعدم تملق أصحاب السلطة فى مصر، ولأنه المعبر عن رأى السواد الأعظم من الأمة، الناطق بلسان شبيبتها الراقية الرشيدة، نعم إن قصد الحكومة أو قصد مستشاريها من الإنجليز، كمّ أفواه رجال هذا الحزب، عن التشهير بأعمالها الضارة، التى تأتيها آونة طوعاً أو كرهاً، ولكننا قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث، واتخذنا الثبات شعاراً لنا، لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد، ولا نتقهقر إلى

الوراء مطلقاً، مهما أوذينا فى أنفسنا، أو فى جرائدنا، فما دام لنا من القانون أقل فرجة لبلوغ أمنيتنا لا نتأخر عن الولوج منها، وللحكومة السلطة المطلقة فى إصدار أوامر استثنائية، وتقنين ما تراه هى حافظاً لكرامتها، من القوانين واللوائح، والأمة بل العالم المتمدن، حَكَمٌ بيننا وبين حكومتنا، التى تريد أن نطريها ونمدحها على كل ما تأتيه، إطاعة لأوامر الاحتلال.

«بنت الحكومة قرارها الغريب، على أن (العلم) تعدى حد الاعتدال فى كتاباته، ولم تقدر على تعيين مقالة معينة، أو عبارة مخصوصة، فما هو الحد القاضى الذى نعتبره حداً للاعتدال، لا يجوز لصحف الحزب الوطنى أن تتعداه، وإلا استحقت الوقف المؤقت، أو التعطيل النهائى؟ يتصفح المنصف أعداد العلم فلا يرى فيها شيئاً أكثر مما يكتب فى الجرائد الأخرى، بل إن لهجته فى نظر العقلاء المجردين عن الغاية، أخف بكثير من لهجة غيره، نحن لا نطلب أن تضطهد الحكومة جميع الجرائد، اضطهادها لجرائدنا، فكلها ألسن تعبر عن رغبات الأمة، وإن اختلفت فى طريق التعبير، ولكنا نريد أن نظهر للأمة أنها تتعقب الحزب الوطنى وجرائده، لأنها مسموعة الكلمة، كثيرة الانتشار، يميل إليها الشعب بكلياته، ويعتقد فيها الإخلاص والصراحة وعدم المحاباة لكبير أو وزير، ما دامت تدافع عن الحق، ولا تقول إلا الصدق، إلى أن قال:

«وإن أغرب من ذلك كله، ما جاء بهذا القرار الجديد فى بابه وهو: وحيث أنه فضلاً عن ذلك، طعنت فى الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر، ونسبت إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين».

«أتريد الحكومة أن نشكر الإنجليز على احتلالهم بلادنا، واغتصابهم الوظائف الكبيرة الصغيرة، وصرفهم أموالنا فى السودان، وتسخيرهم أولادنا فى بناء السكك الحديدية، ومساكن الإنجليز فى هذه البلاد؟ هل يمكنها أن تذكر عدداً واحداً من أى جريدة مصرية، لا يشمل الطعن على انجلترا، وعلى الموظفين الإنجليز بمصر؟ ولِمَ تختص العلم بصواعقها وقراراتها الجهنمية دون باقى الجرائد؟ وهل ذلك إلا لأنه لسان الحزب الوطنى، الذى استحق بصراحته وإخلاصه سخط السلطة الشرعية والفعلية، ولكنه نظير ذلك نال رضا الأمة الذى هو من رضا الخالق، فخير للحكومة أن تقرر تعطيل جميع الجرائد الوطنية، ونفى جميع محرريها إلى خارج البلاد، وتظهر بمظهر المستبد الصريح فى استبداده لا أن

تدعى أنها دستورية؛ وتنقض أقوالها بأفعالها كل يوم، فليس من الصعب عليها ما دام الاحتلال يؤيدها، أن تستصدر من الأوامر العالية ما تريد، ومن القرارات الوزارية ما ترغب».

وقال فى موطن آخر:

«لما ابتدأ السير جورست سياسته الجديدة الموسومة بسياسة الوفاق كنتُ فى مقدمة من حذر الأمة منها فى أول خطبة عامة، ألقيتها فى تياترو الشيخ سلامة حجازى فى ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨، فأبنت ما يعود عل الأمة من المضار، وبسبب اتفاق صاحب السلطة الشرعية مع المحتلين، وأن الغاية منها إيهام الشعب بأن انجلترا أعادت السلطة للجناب الخديوى، لتخدر الحركة الوطنية وأن تلك السياسة أضر من سياسة العناد، التى كانت متبعة أيام اللورد كرومر، وأن لا دواء لهذه الأرزاء إلا الدستور، ظهرت بعذ ذلك نتائج هذه السياسة الوخيمة، سياسة الوفاق، فصودرت الأمة فى حرية صحافتها، وبددت المظاهرات بقوة البوليس الغشوم، ومنع الأهالى من الوقوف فى طريق الجناب العالى، حتى لا يطالبوه بالدستور، وأخيراً تجلت هذه السياسة فى أقبح مظاهرها، عقب حادثة الوردانى، ففتشت بيوت الأبرياء أملًا فى العثور على ما يفيد اشتراكهم مع القاتل ليزُجُوا فى أعماق السجون، وتتخلص السلطتان من رؤساء الحركة الوطنية، بطريقة قانونية، ولما ظهرت براءتهم، بعد ما استعمل لدى التفتيش من طرق العنف والإرهاب، وإزعاج الحريم والأولاد فى مأمنهم خصوصاً مع كاتب هذه السطور، حول الإنجليز أنظارهم نحو جرائد الحزب الوطنى، فأوقف (العلم) شهرين، ثم منع صاحب الاعتدال، من إظهار جريدته يوميًّا، إلا بعد أخذ رخصة جديدة، ولا ندرى ماذا يفعل اليوم مع (الشعب)، وغداً مع غيره، كل ذلك والجرائد الأخرى تقول ما تشاء، وتكتب ما تريد بكل أسلوب بدون أن تهتم الحكومة بما تقول، أو تكتب، لا لسبب إلا أنها لا تعبر عن أفكار الحزب الوطنى؛ نحن نعتبر هذه المعاملة الخصوصية فخراً وشرفاً لحزبنا القوى بالحق المؤيد بروح الله، ولا نتألم من هذه الصدمات المتكررة، ولا نتقهقر إلى الوراء قيد أنملة، وأكبر مشجع لنا ما نراه من هذه الأمة التى وقفنا حياتنا على خدمتها.

«أما ما جاء بأمر إيقاف جريدة العلم من أنه طعن على الدولة الإنجليزية، ورجالها الموجودين بمصر ونسب إليهم من المعايب، والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء

العلاقات بين الأمتين» فمما أوجب دهش القراء جميعهم، أفمن مستلزمات سياسة الوفاق، أن تصبح الأمة القاهرة والأمة المقهورة شقيقتين على غاية الصفاء والوداد؟ وكيف يمكن الجمع بين النقيضين، والتوفيق بين القاهر والمقهور، والآكل والمأكول؟ ومتى كانت العلائق بين الأمة المصرية، والاحتلال فى صفاء تام؟ نحن لسنا أعداء للأمة الإنجليزية، بل أعداء الاحتلال، فإن أرادت انجلترا إزالة ما بينها وبيننا من العداوة فلتخرج من بلادنا، ولتتركنا وشأننا ندير أمورنا بما يوافق مصلحتنا التى نحن أدرى بها، أما ما داموا لبلادنا محتلين، فلا أمل فى الصفاء مطلقاً بينهم وبين الأمة.

«هذا وإننا نختم كلامنا هنا بأن ننصح للأمة قاطبة، ألا تهيجهم تصرفات الحكومة ومعاملتها للحزب الوطنى، وأن يلتزموا الهدوء والسكينة، فستنقشع هذه الأزمة، وتعود قريباً مياه الصفو إلى مجاريها».

مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت

(مارس سنة ١٩١٠)

جاء الكولونيل تيودور روزفلت[٢٨] Theodore Roozvelt رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر، عن طريق السودان، فى مارس سنة ١٩١٠، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية، مجد فيها الاحتلال، ودعا إلى الخضوع لحكمه؛ ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور، التى كانت على أشدها فقال: «إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتى بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلاً لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة، بل هى مسألة أجيال متتابعة؛ إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستوراً على الورق، وبخاصة إذا كان مفتتحا بعبارات فخمة، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتى، مع أن شيئاً من ذلك لا يكون بتاتاً».

---

(٢٨) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨، توفى سنة ١٩١٩، وهو قريب للمستر فرنكلن روزفلت الرئيس السابق للجمهورية.

وضرب على هذه النغمة، معارضاً بذلك حركة المطالبة بالدستور فى مصر؛ وجاءت خطبته تأييداً واضحاً لسياسة الاستعمار، وطعناً مكشوفاً فى استحقاق الأمة للحكم الدستورى، فأثارت سخط الرأى العام واستياءه؛ وأرسل إليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى، هذا نصها:

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى هذا المساء - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ - عقب إلقاء خطبتكم بالجامعة، وكلفتنى إظهار استيائها الشديد من عباراتكم التى أردتم بها تثبيط همة الأمة المصرية، عن الاستمرار فى جهادها السلمى للحصول على الدستور».

وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوربية الكبرى، وقررت اللجنة أيضاً الاحتجاج على إدارة الجامعة، لسماحها بإلقاء هذه الخطبة فى دارها، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها؛ وأقام الحزب الوطنى اجتماعاً بمسرح (بيلوت باسك) بشارع عماد الدين، ألقى فيه على فهمى كامل بك خطبة رداً على خطبة روزفلت، وبعد انتهاء الاجتماع، سار الحاضرون جميعاً فى شكل مظاهرة هائلة، يرفرف عليها العلم المصرى، يؤمها الفقيد إلى فندق «شبرد»، حيث كان الكولونيل روزفلت؛ وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور، وسقوط روزفلت، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب.

كتابى إلى المستر روزفلت

وكنتُ وزميلى المرحوم الأستاذ أحمد وجدى، نشتغل معاً بالمحاماة بمدينة الزقازيق، فأرسلنا إليه كتاباً باللغة الفرنسية فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٠، هذا تعريبه(٢٩):

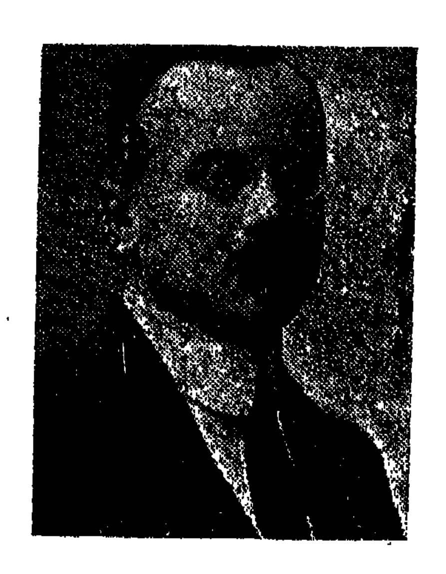
«جناب المحترم:

«هل تسمحون لثلاثة من وادى النيل، أبناء مصر الأسيفة، التى لا تزال تئن من تحكم دولة عدوة فى شئونها، وسلبها لحقوقها، أن يعبروا لكم عن إحساساتهم الوطنية نحو خطبتكم الأخيرة فى الجامعة المصرية وأن يشرحوا لكم حقيقة جهلتموها عند إلقائكم تلك الخطبة.

---

(٢٩) الشعب عدد أول أبريل سنة ١٩١٠.

«لقد استاء الرأى العام المصرى من تصريحاتكم التى أبديتموها فى خطبتكم؛ ولا نخالكم إلا مقرين الأمة على استيائها من رؤيتها رجلًا سياسيًّا كبيراً، يصدر ذلك الحكم القاسى، على كفاءتها الدستورية، دون أن تسبق له معرفة بصفات تلك الأمة، وأحوالها وشؤونها؛ أصدر ذلك الحكم وهو لم يمكث فى وادى النيل، إلا بضعة أيام، كان فى أثنائها، لا يختلط إلا بأعداء الحركة الوطنية، أصدره وهو لم يقرأ عن أحوالنا إلا ما يكتبه أنصار الاحتلال، وأذناب السياسة الإنجليزية.



المرحوم الأستاذ أحمد وجدى
من خيرة تلاميذ مصطفى وفريد، توفى سنة ١٩٣٠
(انظر رثائى له فى الفصل السادس عشر)

«لقد مضى سبعة وعشرون عاماً، على العهد الذى كنا فيه نتمتع بمجلسنا النيابى الكامل السلطة؛ ذلك المجلس الذى ظل ردحاً من الزمن، ناهجاً سياسة الرشاد والحكمة، حتى وقعت حوادث ١٨٨٢ المحزنة، وجاء الاحتلال، فقضى عليه وهو فى مهده، وأوقف سير تلك الحركة الدستورية، التى كان العالم ينتظر منها أن تجعل الأمة المصرية أمة قوية مهيبة الجانب، مسموعة الصوت؛ فنحن يا جناب الرئيس السابق، أمة دستورية من قديم العهد.

«وإذا كانت المبادئ الدستورية قد ضعفت، وأصابها الفتور فى السنوات التى أعقبت

الاحتلال، فإنها حييت بعد ذلك، وعادت إلى النمو والقوة، بفضل توالى مظالم الاحتلال على الامة، وأصبحت الآن راسخة فى أفئدة كافة الطبقات؛ إنك تظن أن الذين ينادون بالدستور، هم بضعة أفراد يعدون على الأصابع، ولو أنك سألت أهل المعرفة، قبل أن تلقى خطبتك، لعلمت أن الأمة عن بكرة أبيها قد طالبت بدستورها، واشترك فى تلك المطالبة الأغنياء والفقراء، والأعيان والغوغاء، والمتعلمون والجهلاء؛ وإنه لمن المدهش حقيقة أنك صرحت بأفكارك فى أهلية الأمة للنظام النيابى، فى الوقت الذى اشتدت فيه حركة المطالبة بالدستور، حتى بلغت من الشدة، درجة لم تبلغها من قبل؛ فما كان أجدرك بأن تراعى الظروف، فتجعل هناك تناسباً بين خطبتك، وبين حقيقة الأحوال فى بلادنا.

«إن الحركة الوطنية يا جناب الرئيس السابق، كانت تؤمل من خلف واشنطن الكبير أن يعضدها بكلمات التنشيط والتشجيع؛ ولكن الخطبة التى ألقيتها؛ جاءت عاكسة تلك الآمال، فاسمح لنا أن نقول لك إن جورج واشنطون لما وطن نفسه على أن يقف حياته على خدمة بلاده، وانتظم فى سلك كبار الرجال، ما كان يدور بخلده أن الأمم لا تستحق حريتها إلا بعد تربية تتوالى فيها الأجيال والقرون، لأن الرجل العظيم الذى يعرف قدر الحرية، لا يجسر أن يحكم على أمة بأنها لا تستحق أن تتمتع بحريتها؛ الحرية حق يستمد وجوده من الفطرة، وكل أمة فى الوجود تستحق أن تتمتع بها، فما بالك بأمة كانت فى طليعة أمم الشرق، تمتعاً بالدستور، أمة أعطت للشرق مثال الجهاد للحرية، هل أصبحت الآن غير كفء للدستور، لأن دولة ظالمة قوية، احتلت بلادها، وقضت على حريتها واستقلالها؟.

«زعمت يا جناب الرئيس السابق، أن من الأمم - ومنها الأمة المصرية طبعاً - من لم تتم بعد تربيتها الدستورية، وقد كنا نود أن تذكر لنا فى خطبتك اسم المدرسة التى تنال الأمة فيها تلك التربية، وأى الشهادات تثبت أنها استكملت حظها منها، ومن له حق إعطاء مثل تلك الشهادات!! لو أنك ذكرت لنا ذلك، لاعتقدنا أنك كنت فى خطبتك سياسيًّا، ناصحاً لنا، أما الآن، فاسمح لنا أن نقول لك، بأنك إما أن تكون قد خُدعت بأفكار دسها إليك جماعة من المنافقين، وإما أن تكون قد أردت مجاملة الدولة الإنجليزية، فصرحت بما صرحت تعضيداً لسياستها، وعلى كل حال، فإن خلف واشنطون العظيم

يجدر به أن يقدر الحرية حق قدرها، فيجعلها فوق دسائس الدساسين، وفوق المجاملات السياسية وتقبل.... الخ».

عبد الرحمن الرافعى، أحمد وجدى، محمد توفيق العطار محامــون

ولما وصل المستر روزفلت إلى الإسكندرية ليستقل الباخرة، قوبل فى المحطة بمظاهرة كبيرة نودى فيها بسقوطه، وبحياة مصر والاستقلال، فكانت هذه المظاهرات المتعددة، دليلا على قوة الحركة الوطنية، وتعلق الأمة بدستورها وإستقلالها وكرامتها، فلقد كانت خطبٌ من هذا النوع، بل أشد منها طعناً فى الأمة المصرية، تلقى علناً، ولا تحرك منها ساكناً، فجاءت الحركة الوطنية وبعثت فى نفوس الوطنيين روح العزة والكرامة، ومن هنا جاءت مظاهرات السخط على الكولونيل روزفلت وخطبته.

صوت الشعر يؤيد الشعور الوطنى

قصيدة حافظ إبراهيم

ونظم شاعر النيل حافظ إبراهيم قصيدة عصماء، يلوم فيها الكولونيل روزفلت على إطرائه الاحتلال، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه، نشرها قبيل إلقاء خطبته الثانية بالقاهرة، قال:

أىْ خطيبَ الدنيا الجديدة شنِّفْ   سمع مصر بقـولك المـأثور
إنما شوقها لقولك يا (روزْ   فلت) شوق الأسير للتحرير
قفْ غداً أيها الرئيس وعلِّم   أهـل مصرٍ حـرية التعبـير
واخبر الناس كيف سدتم على النا   ـس وجئتم بمعجزات الدهور
وملكتم أعنـة الـريـح والمـ   ـاء ودستم على رقاب العصور
قف وعدّد مآثر العلم وأذكر   نعم الله ذكر عبد شكـور
وإذا ما ذكرت أنعمـه الكبـ   ـرى فلا تنس نعمة (الدستور)

* * *

يا نصير الضعيف مالك تُطرى خطة القوم[٣٠] بعد ذاك النكير

لم تطيقوا جوارهم بل أقمتم في حماكم من دونهم ألف سور

أنت تـطريهمُ وتثنى عليهم نـائيـاً آمنـا وراء البحـور

ليت شعرى أكنت تدعو إليهم يوم كانوا على تخوم الثغور

يوم كانوا قذى بعين (نيويور ك) وداء مستحكما فى الصدور

يوم نادى (وشنجتـون) فلبّا ه من الغيل[٣١] كل ليث هصور

يوم سجلتمُ على صفحات الد هـر تاريـخ مجدكم بـالنـور

ووثبتم إلى الحيـاة وثـوبـا ونفضتم عنكمُ غبـار القبور

إنما النيلُ والمسيسبىُّ[٣٢] صنوا ن همـا حليتـان للمعمــور

وعجيب يفـوز هذا بـإطـلا ق وهـذا فى ذلة المـأسـور

يا نصيرَ الضعيف حبِّب إليهم هجر مصر[٣٣] تفز بأجر كبير

فعليهم أن يهجروا وعلى المصـ رى ذكـر المتّيم المهجـور

احتفال الطلبة بالمولد النبوى

أقام طلبة المدارس ليلة ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٨ (٢٣ مارس سنة ١٩١٠)، إحتفالا فخماً بالمولد النبوى الشريف، رأسه الأستاذ أحمد بك لطفى، وحضره المترجم، يصحبه أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، فضج المكان بالهتاف والتصفيق عند حضورهم، وألقى الأستاذ محمود رمزى نظيم، قصيدة عن المولد النبوى، ثم ألقى الأستاذ على الغاياتى قصيدة أخرى.

اشتداد الخلاف بين الفقيد والخديو

كان بديهياً كلما إزدادت «سياسة الوفاق رسوخا، أن يزداد الجفاء بين الخديو والفقيد، لأن سياسة الوفاق كان مقصوداً منها، كما أسلفنا، محاربة الحركة الوطنية.

(٣٠) يقصد الإنجليز.
(٣١) الغيل: موضع الأسد.
(٣٢) هو النهر المشهور بأمريكا.
(٣٣) أى الجلاء عنها.

ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع، فى حديث له مع المسيو (جان رود) مكاتب جريدة الطان الباريسية فى أبريل سنة ١٩١٠ إذ قال: «لقد إشتغلت دائما فى ترقية بلادى وتقدمها فى الحضارة، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جداً، أخروا تقدمها الطبيعى بإلحافهم فى مطالب سابقة لأوانها، ومصحوبة بالضوضاء».

وعرج فى حديثه على الاحتلال والسير إلدون جورست المعتمد البريطانى، فقال: «ولى وطيد الأمل فى القيام بمهمتنا، بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييداً عظيما، فى رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا، يعتبر ضمانة وثيقة لنا، لتحقيق ذلك، وقد سبق لى العمل طويلا معه عندما كان مستشاراً لوزارة الداخلية ثم المالية فى خدمة الحكومة المصرية، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل».

فردّ «الشعب» على حديث الخديو، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق، قال:

«لا غرابة فى أن يهتم الرأى العام بحديث الجناب العالى الخديوى مع مكاتب الطان المسيو جان رود، فى هذه السنة، ويكون موضوع حديث الملأ بأسره فى الأندية والمجتمعات، وموضوع بحث وإنتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها، لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رنى بيو) مكاتب الطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة فى خلال هذه السنين الثلاث، غيرت وجه السياسة فى مصر، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير، ومندوب الحكومة المحتلة، صدر الحديث الأول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبنية على العنف، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف أمام الأمة والعالم، وصدر الحديث الثانى والخديو جذل طرب من السير إلدون جورست، وسياسته المبنية ظاهراً على اللين، وإظهار سموه بمظهر الآمر الناهى، وإن كانت الأوامر تأتى فى الحقيقة من لندرة، فتبلغ من الوكالة البريطانية إلى الحكومة، وهى تنفذها كأنها صادرة منها، بناء على محض رغبة وإرادة سمو الأمير، ولذلك رأينا بونا شاسعاً، بل تناقضاً واضحاً بين الحديثين، خصوصاً فيما يختص بحزبنا الوطنى الموقر، فقد جاء فى حديث سنة ١٩٠٧ ما يأتى: «ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب دينى، وإنى أنكر ذلك بكل قواى، فإن الشعب المصرى طيب بفطرته ونزيه ومجد، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

«وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون فى الطلب بإلحاف، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور .

«ولا أدرى ما الذى حمل سمو الأمير على إعتبارنا متسرعين وملحفين فى طلب الدستور، مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة ١٩٠٧ إلى الآن، بل ما زالت هى تلك المبادىء التى أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور، والتى تم عليها الاتفاق فى حياة المرحومين لطيف باشا سليم، ومصطفى باشا كامل، فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦، قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى باشا كامل فى خطبته بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة، نعم هى هى مبادئنا التى بناء عليها سعينا فى حصول التوقيع من الأمة على طلب الدستور من سمو الأمير، وبناء عليها قدمنا إلى جنابه العالى تلك العرائض فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨، فقبلها منا بكل بشاشة، وشجعنا على أن نستمر فى هذا الطريق، والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقديمها لسموه، بعد عطلة الصيف، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء)، وفعلا قدمنا باقى العرائض فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ إلى سعادة رئيس الديوان الخديوى، بجواب منا نشر فى اللواء فى حينه، فهل ما كان جائزاً ومطابقاً للعقل والحكمة فى سنة ١٩٠٧، أصبح يعتبر تسرعا وإلحافاً فى سنة ١٩١٠؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانا رؤساء الحكومات إلى المسالمة، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسناً أمس، فالأمم لا تغير مطالبها الطبيعية، ولا تتقهر مطلقاً إلى الوراء بمجرد إستبدال كرومر بجورست، فإنهما فى عينها سواء، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأمته ولحكومته، وإن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر فى الشكل، فإذا كانت دواعى السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه تسرعا وإلحافا، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها، فإننا لاندأب نطالب بالجلاء والدستور حتى ننالهما، ولا يقعدنا عن السير فى طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦، ما نراه من مظاهر سياسة الوفاق، كما لا ينقص من همتنا رمينا بأننا متسرعون أو ملحفون، إذ لا تسرع فى الدستور، ذلك الحق الطبيعى الذى منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل.

«يقول الجناب العالى إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذى بدىء به بفضل سياسة الوفاق، ونحن نقول إنه لولا هذا التسرع الذى كان محبوباً فى سنة ١٩٠٧ وأصبح ممقوتا

فى سنة ١٩١٠، لما بدىء فى هذا الإصلاح إن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحا أو تقدما نحو الدستور.

«ما هذا الذى حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق؟ وما هذا الذى مُنحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعى الوطنيين المخلصين؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شىء خصوصاً بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة؟ أهذا كل ما يمنون به علينا؟ أتوسيع نطاق مجالس المديريات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية، وكانت نتيجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأطيان، كان يمكن الحكومة إقتصادها من باب السودان، أو مشتريات السكة الحديدية، أو ماهيات كبار الموظفين الذى يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفى كل سنة تزاد مرتباتهم، كنا نود لو توسع الجناب العالى فى الشرح، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة، التى أظهرنا للأمة ضررها من أول يوم بدىء فيها، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالا على البلاد.

«كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة على طلب ما ننادى به صباح مساء وهو الدستور، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للمساعى التى تبذل لتوصلنا إلى أمنيتنا؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت عن إظهار عيوبه للملأ؟ هذا ما لا يكون أبدا، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا ما دام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم.

«قال سمو الأمير (إنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييداً عظيما فى رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا يعتبر ضمانة وثيقة لنا لتحقيق ذلك).

«فحق لكل قارىء أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التى تعتبر مبدأ تاريخ جديد فى سياسة مصر، فإن هذا التصريح إعتراف صريح، بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه فى رفع شأن البلاد وتمدينها، إنه يجب على كل خادم مخلص للبلاد، أن لا يقلل من شأن هذا التصريح ولا أن يهمله ويسكت عنه،

فإن عواقبه ستكون عظيمة جداً على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسى فيها، كنا لغاية الآن نقول إن مركز إنجلترا فى مصر غير شرعى أو مبنى على القوة الغشوم ليس إلا، ولما قال اللورد سالسبرى فى سنة ١٨٩٨ إن الانجليز دخلوا مصر بالسيف، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس، محتجاً على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن، وقد صرح سمو الأمير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز؟

«يكون جوابنا أن هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئاً، ولا يؤثر فى حقوق الأمة أقل تأثير، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير، ولم يحرف الكلم عن مواضعه، ولم تعلن المعية السنية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسى فى مايو سنة ١٩٠٨[(٣٤)].

«ولذلك لا نطيل الشرح فى هذه النقطة الخطيرة، مرجئين إيفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية[(٣٥)] عليه، أو ينفى أو يعدل من قبلها، وإنا لمنتظرون».

ولم يصدر من المعية أى بيان ينفى أو يفسر الحديث، وتبين أنه حديث الخديو بنصه، وإزداد الجفاء بين الفريقين، وسارت الوزارة فى طريقها معتزمة تأييد «سياسة الوفاق».

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات
وقانون الاتفاقات الجنائية

أمعنت الوزارة فى محاربة الحركة الوطنية، فوضعت قانوناً[(٣٦)]، يقضى بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح، والسبب الذى دعاها إلى هذا التعديل، أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم، أمام درجتين: ابتدائية واستئنافية، وفى هذا من الضمان للصحافة ما فيه، فضلا عن أن أحكام

---

(٣٤) انظر ص ٧٨.
(٣٥) حاشية الخديو.
(٣٦) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠.

الجنح فى التهم الصحفية لم ترض الوزارة، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات، إرهابا للصحفيين من ناحية، ولكى تحرمهم إحدى درجتى التقاضى من ناحية أخرى.

وسنت قانوناً آخر[٣٧] بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات، لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك فى جريمة مقتل بطرس غالى باشا لعدم توافر ركن الاشتراك وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب فى مقدمة المذكرة الإيضاحية التى وضعها سعد زغلول باشا وزير الحقانية لهذا القانون، إذ قال:

«أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح».

وليس من شك فى أن هذا القانون قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها، وهو من التشريعات الاستثنائية الخطيرة، لما فيه من إفساح المجال لتلفيق التهم على الأبرياء، والاعتساف فى إسناد نيات إجرامية إليهم، دون أن يبدو منهم أى عمل ما، وقد أقر المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بخطورة هذا التشريع، فى مرافعته فى قضية مؤامرة إمام أفندى واكد، الذى سيجىء الكلام عنها، إذ قال: «كان شديداً علينا يوم أن جرّ على البلاد ما فعله السفهاء، من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية، ذلك القانون الاستثنائى الذى فى وجوده سبة على أمن الديار، وحجة قائمة، على أننا دائماً تحت خطر الاضطراب والهياج».

وتناول التعديل أيضاً، منع نشر المرافعات فى القضايا الجنائية، إذا رأت المحكمة أن فى نشرها بوساطة الصحف إضراراً بالنظام العام، ثم تقرير المسئولية الجنائية على مديرى الصحف بالنسبة لما ينشر فيها، ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائى، وأضاف القانون نصًّا جديداً يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول، ولو لم يكن مقروناً بطلب، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال، وكان الغرض الحقيقى من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة فى طلباتها.

---

(٣٧) القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠.

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، أن حوكم الفقيد أمامها، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، كما سيجيء بيانه.ز ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق أن تقضي ببراءته، لأن التهمة التي حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون.

ولا مراء في أن صدور هذه التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة من ناحية، والاحتلال من ناحية أخرى، على الحركة الوطنية وصدى لحديث الخديو الأخير في الطان قال المرتجم في هذا الصدد بعنوان «سياسة الشدة[٣٨]»:

«نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم «مصطفى كامل باشا» عقب حديث المستر ديسي: إن الأمة غير مرتبطة بما قاله الأمير في مثل هذا الموضوع الخطير، وإن بطانة سموه ووزارته يسيئان إليه أكبر إساءة في عدم الإشارة عليه بتصحيحه، إذ أن مثل هذا التصريح لا يمكن أن يروق في أعين الشعب الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها، فلسموه أن يثق بالمحتلين، ويعتمد عليهم في ترقية بلاده، ولكن الأمة بأجمعها باعتراف السير إلدون جورست، لا تثق بمقاصد المحتلين، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى، ولا الغوغاء أنفسهم، ويحق للأمة أن تغير اعتقادها في المحتلين، بعدما رأته منهم في هذه المدة الطويلة، وكيف تغير اعتقادها فيهم، وتصدق بحسن نيتهم، بعد أن ظهر لها عكس ذلك، من عهد دخولهم البلاد، وبعد ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة الحدود ومسألة تعيين فخري باشا، وغير ذلك من المسائل، التي لا تحصى ولا تعد[٣٩]، كيف نجاري سمو الأمير في هذه السياسة، والإنجليز لم يقدموا أي برهان على حسن نيتهم نحونا، وإخلاصهم في مساعدتنا على التقدم، بل هم بالعكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة التي يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التي تقع بواسطة الصحف، أو طرق النشر الأخرى، وفيما يختص بالاشتراك وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر تقرير المعتمد البريطاني السنوي، الذي يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال القسوة معهم، وإحلال سياسة القوة محل سياسة اللين.

(٣٨) الشعب عدده ٥ مايو سنة ١٩١٠.

(٣٩) راجع تفصيل هذه الحوادث في كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ ومابعدها (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

«ومن الغريب أن الحكومة تقول إنها تسير على نهج فرنسا فى إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات، ولكن فاتها أن نظام محاكم الجنايات فى فرنسا غيره فى مصر، فهناك المحلفون يجلسون بجانب القضاة، وهم الذين يقررون ما إذا كان المتهم يستحق العقاب أولا، والقضاة يطبقون القانون ليس إلا، فإحالة جنح الصحافة هناك على محكمة الجنايات فى مصلحة المتهمين، أما هنا فالمراد عكس ذلك، أى التشديد على المتهمين وحرمانهم الدرجة الابتدائية، دون أقل ضمانة تعوض عليهم هذا الحرمان، فإن قالوا إن قضاة محكمة الاستئناف غير قابلين للعزل، قلنا لهم: ولكنهم قابلون للترقى لمرتبة الوزارة، والنفس بطبيعتها ميالة إلى العلو والارتقاء، خصوصاً وبين الوزراء الحاليين أربعة من رجال القضاء، على أننا كنا نجد لأنفسنا بعض التعزية إذا كانت الحكومة أحالت إلى محكمة الجنايات جميع جنح الصحافة، وأدخلت قانونها الإدارى ضمن قانون العقوبات، ولكنها تريد أن تكون الأرجحية دائماً فى جانبها على كل من يرفع صوته ضد هؤلاء المحتلين، الذين يقول عنهم سمو الأمير، إنهم يساعدونه على ترقية الأمة، وإعلاء شأنها، يراد عبثاً بمثل هذه القوانين الاستبدادية كم الأفواه، وإلجام الألسنة، أما الفكرة فسائرة لا يعوقها فى تقدمها سياسة وفاق أو سياسة أخرى مبنية على إرضاء المحتلين، باستعمال القسوة المتناهية، مع كل من لدية شجاعة أدبية فى قول الحق، ولو جر عليه قوله صواعق غضب السلطتين المتفقتين الآن.

«أما مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات فهو عبارة عن وضع قانون يشبه قانون المشبوهين الذى أوجدته الحكومة الثورية فى فرنسا، فى أواخر القرن الثامن عشر، للانتقام من كل من خالف سياستها، إذا كان يكفى شهادة اثنين من رجال البوليس أو واحد فقط بأن الرجل يكره الجمهورية ويسعى فى أسقاطها للحكم عليه بالإعدام، وبذلك القانون المشئوم أعدم الألوف من الأمة الفرنسية وأضيفت أملاكهم لجانب الحكومة، فبمقتضى هذه التعديلات الجديدة يمكن حكومتنا أن تثبت اتفاق اثنين أو أكثر على عمل مؤامرة يراد بها طلب الدستور «ولو بالقوة» لتحيلهم على المحكمة المختصة بصفة مجرمين، فتقتص منهم بما تريد، ولا أدرى كيف يقبل نظارنا التصديق على هذا المشروع الذى يعيد قانون المشبوهين الفرنسى، ويمكن المحتلين من الانتقام من كل طاعن على سياستهم، غير راض عن احتلالهم وغير واثق من حسن مقاصدهم، فليتدبر ذلك أعضاء مجلس الشورى الأفاضل، ولايجاروا الحكومة فى هذه السياسة الوخيمة

العواقب، وليقفوا فى وجهها وقفة الجمعية العمومية أمام مشروع القناة، ولهم من الأمة أكبر مساعد وأعظم نصير».

وقد دعا أمين أفندى الرافعى مجلس شورى القوانين، على صفحات جريدة العلم[٤٠] إلى الامتناع عن إبداء رأيه فى هذه القوانين ليكون هذا الامتناع وسيلة لمنع صدورها، لأن القانون النظامى يقضى بأن لا تصدر القوانين إلا بعد أخذ رأى المجلس، ولكن المجلس نظر أولا فى مشروع إحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقرر بجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ رفضه بأغلبية الأصوات، وإذ كان قراره غير قطعى، لم تأبه به الوزارة أما تشريع الاتفاقات الجنائية والتهديد، فقد وافق عليه المجلس بعد تعديلات يسيرة، لم تأخذ بها الوزارة، إلا فيها ارتآه من عدم العقاب على التهديدات الشفهية، وعدلته بهذا المعنى، وأصدرت القوانين الرجعيه بالقواعد التى وضعتها.

تقييد التمثيل

وتدخلت الوزارة أيضاً فى التمثيل ، فمنعت تمثيل الروايات التى ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية، ووضعت لأئحة للمسارح هى أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم.

صوت مصر فى أوربا

سافر الفقيد إلى أوربا فى أوائل مايو سنة ١٩١٠، ليتابع دفاعه عن القضية المصرية، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة، وجاهد فى سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد، فأظهر للملأ حقيقة الحالة فى مصر، وشرح المسألة المصرية، ومطالب المصريين، فى خطبه بباريس، وليون، ولندن، واستوكهلم، وفى مقالاته وأحاديثه، فى الصحف الأوربية، واشتراكه فى المؤتمرات الدولية، حتى صارت المسألة المصرية، موضع العناية والمناقشة فى الصحف والدوائر الاوربية.

فما ان وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعى له فى الدعاية للمسألة المصرية، وذلك أن

(٤٠) عدد ٢٣ مايو سنة ١٩١٠.

الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية، ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية، حضرها جم غفير من رجال السياسة والعلم والأدب، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية، وأفاض فى الثناء على مصطفى كامل، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور.

ونشر الفقيد بجريدة «النوفيل» الباريسية بعددها الصادر فى ٢٧ مايو حديثاً طويلا عن المسألة المصرية، دافع فيها عن مطالب الوطنيين، وآمالهم، ومما قاله فيه:

«ليست الحركة الوطنية عمل أفراد، ولا هى بقاصرة على أقلية صغيرة من المتعلمين، ولكنها صدى تلك الحركة القوية المنبعثة من الرأى العام؛ وقد اقتنع الملأ بأسره أن نخبة المتعلمين فى مصر مطالبون بتعليم الأمة المبادىء العلمية والسياسية المنتشرة فى الشعوب المتحضرة، وبإنقاذ مصر من كل تدخل أجنبى يكون عقبة فى سبيل رقى البلاد، إننا نريد أن نكون أصحاب الشأن فى بلادنا كما نروم التمتع بدستور، تضع أحكامه جمعية منتخبة من الأمة، ونريد جلاء الإنجليز».

وقد ظهر له بجريدة «الإكلير» الباريسية مقال عن الحركة الوطنية، ووسائل الحكومة فى قمعها.

ونشرت له جريدة «السييكل» حديثاً آخر عن شئون مصر.

وأذاع فى جريدتى «الإكلير» و«المانشستر جارديان» الإنجليزية، احتجاجا قويًّا على الكولونيل روزفلت، لمناسبة خطبة له بلندن، ألقاها فى شهر مايو سنة ١٩١٠، تعرض فيها أيضاً لمصر، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوربا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية، وأنهم منحوها خير حكومة؛ قال فى احتجاجه:

«زعم ذلك الخطيب فى خطبته، أن انجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوربا، ولا جرم أنه مخدوع فى زعمه، فإن انجلترا دخلت مصر بخديعة، مدعية الدفاع عن العرش الخديوى ضد الثورة العرابية، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتى؛ نعم إن هذا الاحتلال الوقتى لا يزال باقيًّا بعد ثمان وعشرين سنة، وهو يهددنا بالبقاء أيضاً؛ ولكن مصر ليست مستعمرة انجليزية ولا تحت حماية الإنجليز، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه إنجليزيا، أكثر من الإنجليز؛ ولا جدال فى أن خطابته أملاها عليه

الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة التى لم تخش الحرب، ولم تهب الموت فى سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم؛ وقد أراد روزفلت أيضاً أن يقوم لانجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التى قدموها له فى السودان، ونسى أن مصر هى الدافعة لثمن كل ذلك لأنها هى التى تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد.

«إننا نجاهد لنسترد مكانتنا، ونحصل على دستورنا الذى قضى عليه الإنجليز فى سنة ١٨٨٢ ليعلمونا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا، ولابد أن ننال ذلك الدستور وما يكون لخطب روزفلت أن تثنى عزائمنا عن السير فى الطريق الذى رسمناه لأنفسنا، وستعترف أوربا فى نهاية الأمر، بأحقية مطالبنا، وبأهليتنا للحرية والاستقلال».

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذى جريدة «العَلم» بمقالاته ورسائله الوطنية،يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية فى تعلقها باستقلالها وحريتها، ومن أبلغ ما كتب فى هذا الصدد، مقالة عن زيارته للمنزل الذى ولدت فيه «جان دارك» بقرية دومريمى Domremy بمقاطعة الفوج Vosges بفرنسا؛ وقد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة:

«Hommage d'un patriote egyptien. à la grand patriote francaise»
29 mai 1910 – Mhoammed Farid.

«تحية من وطنى مصرى، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة»

٢٩ مايو سنة ١٩١٠ **محمد فريد**

جرح الوطنية لا يندمل

وكتب فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من «نانسى» مقالة بليغة عن ذكرى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تحت عنوان: «جرح الوطنية لا يندمل»، وكان لتضلعه فى التاريخ أسلوب رائع فى الحديث عن الذكريات الوطنية؛ قال:

«فى يوم ١١ يونيه من سنة ١٨٨٢ أصيبت مصر إصابتها الأولى التى أدت إلى الاحتلال؛ أصيبت بمذبحة وقعت بين رعاع الأجانب والمصريين، دبرها ذوو الأغراض

ليبرهنوا لأوربا، على أن لا أمن فى مصر، مادامت الحركة الوطنية قائمة، وليوجدوا لانجلترا سبباً للتدخل فى أمورنا؛ منيت مصر بتلك المذبحة الفظيعة، التى أدت بعد شهر من الزمان إلى إطلاق القنابل الإنجليزية على ثغر الإسكندرية، وإنزال جنودهم لا حتلاله، ثم لاحتلال القطر بأجمعه والبقاء فيه إلى الآن.

«لم يكشف لنا التاريخ إلى اليوم الأسرار المحيطة بتلك الوقائع المدبرة، ولم يجسر العارفون بحقائقها على نشر ما يعرفونه عنها، لأن إفشاءها يستلزم حتما اتهام كثير من أهل ذلك الوقت، ولم يزل كثير منهم على قيد الحياة؛ نعم كتب المسيو جون نينيه السويسرى شيئاً فى هذا الموضوع، وسمى بعض من اشترك فى تدبير هذه المذبحة، ولكن كتابه لم ينتشر كثيراً، لظهوره عقب الاحتلال بقليل، وحين كان المصريون تحت تأثير الوقائع التى آلمتهم فى أعز شىء لديهم، وكانوا لا يسيئون الاعتقاد فى الإنجليز ولا فى من والاهم.

«نحن لم نزل فى انتظار من يكشف لنا النقاب عن أسرار تلك الحوادث، ممن اشتغلوا فى الحركة الوطنية إذ ذاك، أو كان لهم علاقة برؤسائها، أو بكبار رجال الحكومة، ونأمل منهم أن لا يتركوا هذه الدار بدون أن يدونوا معلوماتهم الصحيحة، لتعلم الأمة من جرّ عليها هذا البلاء العظيم، ومن كان خائنا ومن كان مخلصاً، أما نحن أبناء هذا الجيل، فيجب علينا أن لا ننسى ذكرى ذلك اليوم المشئوم، وأن نذكر به أولادنا، كما يجب علينا أن نذكرهم بكل أيام الشؤم، التى حلت فيها المصائب على مصرنا، ومكنت الأجنبى من بلادنا، ولا ندع جرح الوطنية يندمل فيلتحم، أو يخف ألمه فُينسى، فإن من أقدس واجبات الأمم التعسة المصابة فى حريتها، أن تحيى ذكرى مصائبها، لتدب الحماسة فى قلوب أبنائها وتتشبع بالوطنية نفوسهم حتى إذا ما ساعدت الظروف، هبت كرجل واحد لا سترداد ما سلب منها بجناية بعض أبنائها.

«مضى على الحرب بين فرنسا وألمانيا أربعون سنة، وزادت قوة ألمانيا فى خلال هذه المدة زيادة عظيمة، كادت لا تبقى أملا لدى الفرنسيين فى استرجاع ما بتر من جسم بلادهم، ومع ذلك لم تزل ذكرى هذه الحرب حية فى قلوبهم، لم يؤثر فيها مرور الأعوام، ولا كرّ السنين، فالأم ترضع ولدها كراهية الألمانى، والأب يؤجج نار الانتقام فى نفسه، والمعلم يتمم هذه التربية فى مدرسته، والبلديات تساعد على ذلك بإقامة التماثيل والأنصاب فى جميع المدن والقرى، لإحياء ذكرى من استشهدوا فى الدفاع عن الوطن

المفدى، أقام الفرنسيون فى ميدان الكونكورد بباريس آثاراً تمثل مدينتى ستراسبورج عاصمة الألزاس ومتس عاصمة اللورين، هاتين المقاطعتين اللتين فقدتهما فرنسا، بعد حرب السبعين، ليذكر هما كل من مرّ بهذا الميدان الكبير، مما يدل على أن هذا الجرح لم يندمل.

«إنه لا يمر يوم إلا وتحضر وفود الجمعيات الوطنية، لوضع أكاليل الزهور على هذه التماثيل، وفى الأعياد الوطنية الكبرى تقام حولها الاحتفالات والمظاهرات وتلقى الخطب الوطنية الحماسية بوجوب تذكرها، والاستعداد لا سترجاعها.

«دعانى أحد معارفى إلى زيارة مدينة نانسى عاصمة الجزء الباقى من اللورين فى يوم ٢٩ مايو. فسافرت فى صبيحة أمس من باريس ٩ صباحاً ووصلتها فى الساعة الواحدة بعد الظهر، وكان صديقى بانتظارى بالمحطة، فدعانى إلى ركوب سيارته للطواف ببعض أنحاء اللورين، وزيارة المنزل الذى ولدت فيها (جان دارك) تلك الفتاة الوطنية التى نهضت بفرنسا من كبوتها، وشجعت الملك شارل السابع على محاربة الإنكليز وطردهم من بلاده، بعد أن قعد به اليأس عن الكفاح(٤١).

«مررنا أثناء تجوالنا بمدينة تول وفوكوليبى ونيشاتو وغيرها، ثم عدنا إلى نانسى فى منتصف الساعة الثامنة مساء، وقضينا هزيعاً من الليل فى الكلام عن حرب السبعين، وما تولد فى نفوس سكان هذا الإقليم الذين احتلت بلادهم، وأكرهوا على إسكان ضباط الألمانى فى دورهم، وقاسوا مرارة الاحتلال وتحكم الأجنبى، فوجدت كراهة الألمانى مستحكمة فى نفوسهم، لا يفكرون إلا فى الحرب، ولا يحملون إلا بأخذ الثأر، واسترداد المقاطعات التى أخذت منهم ولو بعد جيل أو أجيال، وأخذ الشيوخ منهم يقصون ما لاقوه أثناء الاحتلال من سوء المعاملة، وما أكرهوا على دفعه من المغارم المالية، وعلى تقديمه للجيش المحتل من المأكولات والمشروبات، فكانت هذه الذكرى تهيج فى الشبان الحماسة العسكرية والشجاعة الحربية.

«بعد انقضاء هذه السهرة أخذت مضجعى فى الفندق، فأحاطت بى الهموم، وساورتنى الهواجس، وأخذت أتذكر ما حل ببلادنا من هذا القبيل، وأتحسر على عدم اهتمامنا، بإحياء ذكرى أيام الشؤم التى حلت بها، كيوم مذبحة الإسكندرية، ويوم ضربها بالقنابل،

(٤١) كتب الفقيد مقالة خاصة عن هذه الزيارة، وهى التى أشرنا اليها ص ١٩٨.

ويوم احتلال الجنود الإنكليزية لعاصمة بلادنا، وغير ذلك من الأيام، التى يجب أن تكون أيام حزن، تنكس فيها الأعلام على دورنا، والتى تمر بنا ونحن لا هون؛ وبعض الجرائد الكبرى ترى من اللياقة وحسن الذوق، أن لا تذكر الإنجليز بها حتى لا تكدر خاطرهم، فيحرموا أولادنا المناصب العالية، ولا يقضوا حاجاتنا فى المصالح والدواوين؛ ثم مرت أمام مخيلتى الزينة الكُبرى، التى قام بها ذوات مصر وأعيانها عند دخول الإنكليز، بدعوى أنها ما أقيمت إلا لرجوع الخديو توفيق باشا إلى مقر عرشه وسلطانه؛ وتذكرت ما كنت أسمعه إذ ذاك حولى من التهكم على الجنود المصرية، ورميهم بالجبن، وضعف العزيمة، والله يعلم أنهم ما جبنوا، ولكن خان بعض رؤسائهم، ومكنوا العدو من الوصول إلى الصفوف الأمامية بدون مقاومة؛ أما الجنود وصف الضباط، فقاموا بالواجب عليهم، وقاومت الفرق التى لم يتدنس قوادها بالخيانة، حتى فنيت عن آخرها، مفضلة الموت العاجل على عار الهرب والفرار.

«ثم غلب علىّ النعاس، فنمت قليلا، ولما استيقظت سطرت هذه الكلمات لتذكير مواطنى الأعزاء بكارثة ١١ يونيو، التى جرّت إلى ما نحن فيه، راجيًّا من كل من يعلم شيئاً عن دخائل الحوادث التى سبقت الاحتلال وكانت سبباً فيه، أن يقوموا بالواجب نحو وطنهم ونحو التاريخ، فيدونّوا مذكراتهم، وإن خشوا من نشرها الآن، فليوصوا بنشرها بعد موتهم، أو بمقدار معين من السنين حتى يعلم من يأتى بعدنا على من تقع مسئولية ذلك الأحتلال المشئوم، ويعرف الخائن من المظلوم(٤٢)».

خطبته بباريس

وألقى بباريس يوم ١٤ يونيه سنة ١٩١٠، خطبة ضافية بالفرنسية، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر؛ وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت، العضو بمجلس شورى الدولة، وحضور جمع حاشد، من رجال السياسة والأدب، فدافع الخطيب عن حق مصر، فى الجلاء والدستور، وكان لخطبته وقع عظيم فى نفوس السامعين، لما احتوته من الحقائق الدامغة، عن سوء الحالة فى مصر، من ناحية التعليم والرى، والمالية

(٤٢) العلم ١٠ يونيه سنة ١٩١٠.

والجيش والقضاء، ونظام الحكم؛ وعلق على الخطبة الأديب «ألفريد دروان» الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس

وكتب المسيو «لانسان» وزير البحرية الفرنسية السابق، مقالة فى جريدة «السبيكل» عن صدى هذه الخطبة، قال:

«إن حضور فريد بك رئيس الحزب الوطنى إلى باريس، وإلقاءه تلك الخطبة الذهبية عن مصر وأصدقائها من الفرنسيين، قد لفتا نظر أصدقاء الحركة المصرية العديدين، الذين ينتظرون من ورائها خيراً كثيراً، وهؤلاء يعرفون حق المعرفة، ما قام به الحزب الوطنى، فى العشر السنين الأخيرة، من الأعمال الجليلة، تحت رئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا، مؤسس الحزب الوطنى، وخليفته محمد بك فريد؛ كان الحزب الوطنى فى مبدأ أمره، مؤلفا من أعضاء قليلى العدد، ولكنهم من ذوى الحكمة والعقل، أكسبتهم مخالطتهم للأمم الأوربية، رغبة وميلا إلى الحرية؛ وقد اتسع نطاق الحزب الوطنى، وصارت له لجان فى القرى البعيدة عن القاهرة والإسكندرية، وأصبح جميع الملأ يتأثر ويعمل برغباته، وما كان أحد يظن أن هذه الأفكار تجد فى تلك الجهات أرضا خصبة، تثمر فيها وتينع، ولم يندفع مصطفى كامل باشا، ومحمد فريد بك، بحزبهما فى طريق الوسائل الثورية، التى اعتادت الأحزاب الأوربية اتباعها؛ وقد أكدا فى بادىء الأمر، أنهما سيسلكان طريقاً شرعيًّا، للحصول على ضالتهم المنشودة، وهى إعادة الحرية لبلادهم التى هى أهل لذلك، كما أنهما لم يلجآ مطلقا إلى الهياج والقوة، ولم يعتمدا على أية سلطة أجنبية فى عملهما هذا، وكم من مرة احتجا (ولهما الحق فى ذلك) على القائلين بأن مصر تسعى للحصول على استقلالها، من طريق معاضدة ألمانيا، أو أية دولة أخرى، فإذا أرادوا أن يصيروا أحراراً فلا يكون ذلك إلا بأنفسهم فقط، لأن لهم من الخبرة السياسية ما يجعلهم يعلمون أن كل حرية يحصلون عليها بواسطة أمة أجنبية، هى حرية خاضعة لتلك الأمة، وهم لا يجهلون أيضاً أن الالتجاء إلى القوة والهياج يعرضهم لانتقام المحتلين القابضين على ما تملكه مصر من القوة الحربية، وعلى ذلك لا يعتمدون لتخليص بلادهم من يد الاحتلال الأجنبى إلا على الحركة الوطنية التى هم الموجودون لها، المذيعون لمبادئها، الناشرون لتعاليمها، وهم فرحون مستبشرون برؤيتها تنتشر بسرعة غريبة بين أرجاء البلاد، وقد اعترفت انجلترا بصلاحية هذه الطريقة، وستظل تعترف بها ما دام على أرض انجلترا، وفى نفس برلمانها، أصدقاء للحزب الوطنى المصرى، وإن فى استطاعة هذا الحزب أن يؤدى لمصر خدمات

جليلة إذا حافظ على الخطط التى رسمها لنفسه والتى سار عليها إلى يومنا هذا، وقد أمكنه أن يكتسب عطف العالم عليه، وهو الآن يعتمد على قوته الأدبية للحصول على نظام دستورى يسمح لمصر أن تدير بنفسها شؤونها الداخلية، وإن ذلك لا يدهش الذين تتبعوا أحوالها بيقظة واهتمام فى هذه العشرين سنة الأخيرة، والذين رأوا التعليم ينتشر انتشاراً عظيما بين النشء، وحب الحرية يستولى على قلوب العامة من الأمة، واللذين لاحظوا أن الإنجليز أنفسهم، أو على الأقل الذين ليست على قلوبهم غشاوة، يرون أن رغبات الأمة المصرية فى الحصول على نظام دستورى أمر طبيعى، ويظهر إذن أن الساعة التى ينال فيها المصريون رغباتهم قد حانت ووافت».

خطبته بليون

وألقى يوم ١٨ يونيه سنة ١٩١٠ خطبة أخرى بمدينة ليون، فى حفلة رأسها لوبلان العضو بالمجلس البلدى، ووكيل محافظ المدينة، نائباً عن المسيو هريو Herriot المحافظ (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد)، وحضرها كثير من أساتذة الجامعة، ورجال السياسة والصحافة المصريون المقيمون بليون، وقدم المسيو لوبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله: «إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقداماً، وهى الحزب الوطنى المصرى، الذى أخذ على عاتقه أن يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها، وسعيه فى نشر التعليم والأفكار الحديثة بين أبنائها».

ثم ألقى الفقيد خطبته فى تاريخ الحركة الوطنية، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته، وخطب بعده المسيو جرفيه كورتلمون، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون، وقد وصفت جريدة (البروجريه) التى تصدر بليون هذا الاجتماع بقولها:

«اجتمع مساء السبت بدار الفنون عدد عظيم من علية القوم، وكانت طرابيش الطلبة المصريين منتشرة فى ذلك المجتمع، وقد رأسه المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدى، وحضره المسيو بوفيزاج بمجلس الشيوخ، والمسيو جرجوس، والمسيو شازت العضوان بمجلس الشيوخ، والأستاذ لمبير، والمسيو كومينال، والدكتور وجرت، فقام حضرة محمد بك فريد ذلك الرجل الشرقى، المملوء حكمة وعقلاً، وألقى خطاباً شائقاً، هوى الحجة،

أنحى فيه على الحكم الإنجليزى وأعماله، وكان يتكلم بصوت جهورى يشف عما يكنه فؤاده من الحماسة، وقد شرح عوز بلاده للحرية والاستقلال، وحاجتها إلى العلوم والارتقاء، كما تكلم عن أمل المصريين فى فرنسا، وفى أنصار العدالة من الأوربيين وكان كلما وصل الخطيب إلى شرح نقطة من السياسة المتبعة فى مصر المؤلمة لعواطف المصريين، والمنافية لرغباتهم، وجدت الأعين يشتد لمعانها، والأوجه يبدو محياها، تحت الطرابيش، معبرة عن الحماسة الشديدة التى استولت على السامعين».

وكتبت لهذه المناسبة مقالة بعنوان «أمة تنهض» قالت فيها:

«قد ارتكبنا خطأ بينا بإهمالنا هؤلاء الذين يسكنون تلك البلاد النائية، فلقد نهضت مصر الآن من سباتها، وفضلاً عن العلائق الودية التى تربطنا بها والإصلاحات التى قمنا بها هناك، فإن هذه النهضة لا تهمنا فقط نحن الفرنسيين بل تهم العالم بأسره، لأن المسألة المصرية ستصير يوماً ما مسألة دولية خطيرة، إذ من المحتمل أن تخل مصر بالتوازن الأوربى فى يوم من الأيام، وقد لاحظ السير إلدون جورست المعتمد البريطانى، فى تقريره الأخير، أن الحركة الوطنية المصرية بلغت فى هذه الأيام شأوا عظيما لم تبلغه من قبل، ولم ينكر المستر روزفلت(٤٣)، فى خطابه الأخير، الخطر الذى يحيق بالسياسة الإنجليزية بمصر».

خطبته بلندن

وذهب المترجم إلى لندن، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية، وحضر مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق، وألقى فيه يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩١٠ خطبة هامة باللغة الفرنسية، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية، شرح فيها أعمال المحتلين فى مصر ومطالب الوطنيين، ودحض التهم التى تفتريها الصحف الاستعمارية وقد تجلت فى هذه الخطبة روح الفقيد الوطنية، وسعة اطلاعه، وإلمامه بدقائق المسألة المصرية.

قال فى مستهلها: «إنى أعد نفسى سعيداً بإلقاء هذه الخطابة فى انجلترا، وأمام ملأ جلهم من الإنجليز، ولا ريب فإنى أتمتع فى نفس انجلترا بحرية أكثر من الممنوحة لى فى

---

(٤٣) الكولونيل تيودور روزفلت (انظر ص ١٨٣).

مصرنا التعسة، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضرون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع، وإنى أصرح لكم فى بدء خطابى، إنى أوجه كلامى إلى الأمة الإنجليزية، لا بصفتها أمة محتلة، ولكن بصفة كونها أمة حرة، كما وجهت كلامى إلى الأمة الفرنسية، فى الخطابات التى ألقيتها فى باريس وليون، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدينة أخرى، **نحن لا نقبل أبداً الاعتراف بالاحتلال الإنجليزى**، فإننا نعتبره غير شرعى، كما نعتبره مؤسساً على القوة الغشوم التى لا يجوز مطلقاً أن تكوّن أساساً لحق من الحقوق، وإذا كان فى استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها على مصر، أو إلحاقها بممتلكاتها، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين، فإن مركزها فى مصر سيظل كما كان غير شرعى، فإن القوة قد تغلب الحق، ولكن لا تعلو عليه، كما أن حقنا فى استقلال البلاد التى فيها ولدنا، وفيها دفن أجدادنا هو حق لا يسقط مطلقاً. وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها، وما دام الحق فى جانبى، فلا تثريب علىّ إذا تكلمت رافع الرأس عالى الصوت، جازماً أن الحق لابد أن يعلو، وأن مصالح انجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء فى البلاد التى لها مصالح فيها، فذلك خير لها من معاداة أهلها».

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديوى توفيق، إلى أن قال:

«وسار الحال على هذا النهج والأمور تجرى حسب رغبات الإنجليز حتى وفاة توفيق باشا فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢، وما كان المرحوم توفيق باشا يعارضهم مطلقاً فى شىء، بل كان يكتفى بالتألم، وبث شكواه لمن حوله من أصدقائه، وهذا ما كان يفعله غالباً فى أحاديثه مع والدى، وقد اعترف فى أواخر أيامه بأنه ارتكب خطأ لا يمكن إصلاحه، بإلقاء نفسه فى أحضان انجلترا، وندم على ما فرط منه إذ لا يجدى الندم نفعاً، فلينم الآن فى قبره هادئاً، وليغفر الله له».

ثم ذكر سياسة الاحتلال فى عهد الخديو عباس الثانى، وكيف كان يعارضها فى أول عهده، وتكلم عن تدخل اللورد كرومر فى شئون الحكومة، وسلطانه عليها، ثم استقالته على إثر حادثة دنشواى، وشرح سياسة خلفه السير إلدون جورست، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو، وذكر استقالة مصطفى فهمى باشا (نوفمبر سنة ١٩٠٨)، ثم تأليف وزارة بطرس غالى باشا، وإعادتها قانون المطبوعات، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية.

قال فى هذا الصدد: «فقدت الوزارة محبة الشعب، وصار الاستعماريون، يصيحون بملء أفواههم منذرين بأن البلاد على باب ثورة تشبه الثورة العرابية، مطالبين بوجوب بقاء الإنجليز فى مصر، وتقوية سلطتهم، حتى يستطيعوا حماية الخديو من شعبه الذى أخذ فى الابتعاد عنه والانفصال منه، وبذلك تغيرت مهمة الاحتلال للمرة الثالثة، ففى سنة ١٨٨٢ كان الإنجليز يدعون أن مهمتهم مساعدة الخديو على قمع الفتنة العسكرية، حتى إذا جاءت سنة ١٨٩٢، أى فى بدء حكم الخديو الحالى، ادعوا أن مهمتهم حماية الأمة من استبداد الخديو المزعوم، إذا جلا جنود الاحتلال عن مصر، وهم الآن ينتحلون لأنفسهم مهمة حماية الخديو من خطر قيام الأمة بثورة سنة ١٨٨٢، ولا جرم أن الخديو لو عاد إلى العطف على الوطنيين الذين يتهمهم الآن بأنهم متسرعون متهورون، لعاد الإنجليز إلى سياستهم القديمة معه».

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التى سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية والتى تقدم الكلام عنها، ثم قال:

«إن فى استطاعة انجلترا أن تقوم بتنفيذ ما تريد وتبغى، فليكن ذلك بطريقة صريحة ظاهرة، وبدون أن تظهرنا أمام الملأ الأوربى فى مظهر الكارهين للأجانب، ولا يجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة وكفر عنه (يشير إلى حادثة مقتل بطرس باشا غالى باشا) ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالإرهاب والفوضوية، وإن الجرائم السياسية ترتكب كل يوم فى أوربا وأمريكا، دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها، وقد قتل الرئيس ماكنلى فى أمريكا، والرئيس كارنو فى فرنسا، والملك همبر تو فى إيطاليا، والامبراطورة اليزابث فى النمسا، والدون كارلوس فى البرتغال، فلم تفكر الأمم الأخرى فى احتلال بلادهم أو الإغارة عليها، إنكم فى مصر أقوياء، وأمامكم هناك حكومة خاضعة لكم، فاستعملوا سلطتكم المؤسسة على القوة، ولكن بصراحة وشرف، غير أنى لا أظن أن الأمة الإنجليزية، تقر هذه الأعمال الجائرة، التى تقضى بها السياسة الداخلية لبعض الأحزاب، ولذلك فإنى أوجه كلامى إلى تلك الأمة الإنجليزية الشريفة الحرة التى لا نطلب إلا إيقافها على حقيقة الأمور، وإنى لا أريد أن أشرح لكم هنا قضيتنا ضد الاحتلال، ولا أن أثبت لكم الأضرار التى ألحقها بمصر عمال الاستعماريين باسم الأمة الإنجليزية، فقد سبق لى الكلام عنها فى خطبتى بباريس وليون، واكتفيت بإبداع نصها لدى رياسة المؤتمر، ولا أريد أيضاً أن أثبت لكم بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى اعتبرت

إنجلترا نفسها بمقتضاها شريكة لمصر فى السودان، فإنكم تعلمون جميعاً أن هذه المعاهدة باطلة، ولا قيمة لها فى نظر القانون الدولى، فهى موقع عليها من ممثل للخديو الذى ليس له نفسه حق التنازل عن قطعة من الأرض التى عهدت إليه، وهى أيضاً باطلة، لأنها تمت بين طرفين يزعم أحدهما أنه الوصى على الآخر، فقيمتها والحالة هذه لا تفترق عن قيمة عقد عقده وصى لسلب جزء من أملاك القاصر الذى يتولى وصايته، وقد أتيت إلى هنا باسم الحزب الوطنى، لأذكركم بالوعود والعهود التى صرحتم فيها بالجلاء عن مصر وردّها لأهلها، كما جئت لأثبت لكم أن شرف انجلترا يقضى عليها بإيفاء هذه الوعود، إن الأمة المصرية هادئة مجدة، لا تريد إلا الحياة فى سلام مع جميع الأمم بأسرها التى تتعهد باحترام جميع حقوقها الشرعية، وما نحن بمتعصبين، ولا بأعداء للأجانب، وإنما نحن وطنيون نعمل على تحرير بلادنا، من أى تدخل أجنبى، ونطلب حيدة مصر بضمان أوربا.

«وإنى أوجه الكلام إلى جميع أحرار انجلترا وإلى الصحافة الأوربية وإلى أعضاء البرلمان الذين لم يضلهم الاستعمار، وإلى الذين ساعدوا الروس على نيل الدستور، وساعدوا العثمانيين على توطيد دعائم هذا النظام، وإلى هؤلاء الذين احتجوا على حرمان فنلندا امتيازاتها؛ أوجه الكلام إلى جميع هؤلاء وأناشدهم أن يطالبوا حكومتهم أن لا تمنع الخديو من رد الدستور إلى مصر، وأن يعملوا على إيفاء الوعود والعهود التى صرح بها حكام الإنجليز، باسم الأمة الإنجليزية».

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم، والتصفيق المتواصل، وهتفوا جميعاً بعد انتهائها: (لتحى مصر، لتحى الوطنية، ليسقط الاستعمار).

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت، وقال تعليقاً على الخطبة: «إننا نلوم الروسيا لعدم وفائها بالجلاء عن إيران، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلاء عن مصر»، وأعرب عن أمله فى أن يكون للمؤتمر تأثير قوى فى الرأى العام البريطانى، فيصلح ما أفسدته الحكومة، ويجبرها على أن تفى بوعودها للمصريين.

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد فى مصر، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الأدبية فى الجهر بمطالب مصر والنداء بها فى عاصمة الإمبراطورية البريطانية.

خطبته فى مؤتمر السلام باستوكهلم
(أغسطس سنة ١٩١٠)

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بنى الإنسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد، فى شهر أغسطس سنة ١٩١٠، وكان مؤلفا من مندوبى جمعيات السلام فى العالم، وأعضاؤه من صفوة العلماء فى مختلف البلدان، تختارهم جمعيات السلام فى كل أمة، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض، وإبطال حق الفتح، وجعل كل أمة فى العالم حرة تحكم نفسها بنفسها، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة، وجعل أحكام التحكيم نافذة؛ وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده فى استوكهلم، وصار له مئات الآلاف من الأعضاء فى كل الممالك من أنصار السلام، وانتشرت مبادئه انتشاراً عظيما، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة، فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر ينعقد باستوكهلم، كان الفقيد مقيما بباريس بعد أن قضى مدة علاجه بفيشى، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين هذه المجموعة الراقية من مندوبى الأمم المتحضرة، فبادر إلى الاشتراك فى المؤتمر، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية، فجاءه الرد بقبول عضويته، فسافر من باريس إلى استوكهلم، وحضر جلسات المؤتمر؛ وكان هو المصرى الوحيد بل الشرقى الوحيد الذى حضره.

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠، فى حفلة فخمة، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية، وأساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة؛ وألقى البارون بوتدى رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح.

ثم نهض بعده الكونت توب Taube وزير خارجية السويد، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر. وأشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية، وتفهيم الشعوب معنى التعاون والإخاء، ونصرة العدل على الظلم، وألمع إلى أن القرارات التى يصدرونها، هى صدى أصوات الضمائر الإنسانية، التى تنبه الشعوب من غفلتها؛ وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة فى الإنسان منذ نشأته، لكن أنصار الحق والسلام ماضون فى مسعاهم

عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم؛ ثم نوه بمقام الوطنية فى الأمم كافة، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغى أن يؤدى إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها، وأن الشخص الذى يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب، لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما أن الأمة التى ليست أهلا لتضحية كل شىء فى سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم تفقد حقها فى البقاء، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لايمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وأعرب عن أمله فى أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعاً عظيما خالداً.

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية، قال:

«أيتها السيدات أيها السادة، توجد بلاد يطمع فيها الأقوياء، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافى، وقد تمتعت مصر (وطنى العزيز) بهاتين الميزتين، فأرضها غنية خصبة، وهى واقعة عند ملتقى ثلاث قارات: أفريقية وآسيا وأوربا، ولاجرم أن هذا الموقع ازداد شأنا بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩، ومن هذا العهد أخذت انجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذى كانت ترمى إليه منذ أوائل القرن التاسع عشر، إذ أقدمت على أول تجربة لها فى سنة ١٨٠٧[٤٤]، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابى العسكرية، وتردد تركيا فى سياستها فى عهد عبد الحميد، وانسحاب فرنسا وقتئذ فدخل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ باعتبارهم أصدقاء للخديو توفيق وللأمة المصرية، دخلوها ليعيدوا الخديو إلى عرشه، وقد رأى دائنو مصر إذ ذاك، وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات، أن مصالحهم تتفق مع وجود إنجلترا فى مصر، فدفعوا الاستعماريين الإنجليز إلى المطالبة بجعل احتلال مصر دائماً، وأخذت الحكومة الإنجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين، تتحين الفرص لإطالة أجل الاحتلال غير الشرعى، فمصيبتنا إذان علتها هؤلاء الماليون الذين اتخذهم الاستعماريون تكأة لتحريك العاطفة الحربية فى قلوب الأمة الانجليزيه، هؤلاء

(٤٤) يقصد الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ بقيادة الجنرال فريزر، وهى الحملة التى انتهت بالإخفاق والانسحاب (راجع تفصيلها فى كتابنا عصر محمد على ص ٤٠ وما بعدها، طبعة سابقة).

الماليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الإسبانية الأمريكية، وعلة الحرب البويرية الانجليزية، وعلة الحرب الروسية اليابانية، كما شرحه لكم فى هذا المقام المسيو رويسان الأستاذ بجامعة بوردو.

«وإنى لا أريد الآن أن أشرح قصة الاحتلال الإنجليزى، ولا إقامة الحجج البالغة على إفلاسه التام فى جميع مراميه، فإنى شرحت ذلك فى خطابات ألقيتها فى باريس وليون ولندن نفسها فى هذا العام، ولكنى أريد منكم أن توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الأمة المصرية العريقة فى المجد، هذه الأمه التى جاهدت جهاداً سلميًّا منذ ثمانى وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها، وإننا لم نفكر قط فى إحداث ثورة ولا فى ارتكاب جرائم الإرهاب للفت العالم المتحضر إلى موقفنا، وإنما نحن نرمى إلى اكتساب عطف الأمم المتمدينة بإقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام، وعلى إننا لا نريد أن نصل إلى غايتنا إلا من طريق الحق والعدالة، ومع ذلك فإننا يستحيل أن نرضى الالتحاق بالمملكة الإنجليزية، ولا يذهب بنا حبنا للسلم إلى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة، وهى الحرية والاستقلال، وإنى استميحكم أن أبدى إعجابى بالأقوال السديدة التى فاه بها حضرة وزير الخارجية فى جلسة الافتتاح، وخصوصاً قوله: «إن الذين يلقون فى روع الأمم الضعيفة عدم فائدة دفاعها ضد عدوان الأمم القوية، ويدعونها بذلك إلى التسليم بلا شرط ولا قيد، هؤلاء يريدون وهم يتعمدون الخطأ فى تأويل تعاليمكم، أن يجعلوا الاستكانة المرذولة، بديلا من الشجاعة الصادقة اللائقة بأمة تنشد الاستقلال تلك الشجاعة التى هى وحدها داعية احترامها»، وقوله بعد ذلك . «إن الأمة التى ليست أهلا لتضحية كل شىء فى سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها – اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم – تفقد حقها فى البقاء».

«أيتها السيدات وأيها السادة، إن إعادة مصر إلى أهلها أمر ضرورى لتوطيد السلم فى أوربا، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية أن لا يكون فى مصر احتلال أجنبى، فإن الدولة التى تحتل جانبى قناة السويس تستطيع فى أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدّها فى وجه جميع سفن الأمم الأخرى بإغراق سفينة واحدة، ولا جرم أن الحل الوحيد للمسألة المصرية هو إعادة مصر إلى أهلها، وإنى انتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر إلى الحالة الاستبدادية الحالية فى مصر، حيث الأمة قد حرمت العمل برأيها فى سن القوانين السارية عليها، كما أنها قد حرمت جميع الوسائل التى تمكنها من مراقبة ماليتها.

«ولذلك اقترح على المؤتمر إصدار القرار الآتى:

«يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التى تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة، وكذلك مصلحة التجارة الدولية، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها، بضمانة الدول العظمى وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية».

فتناقش المؤتمر فى المسألة المصرية، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية:

قرار المؤتمر فى شأن المسألة المصرية

«بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال محمد بك فريد فى شأن مطالب المصريين، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصرى، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر فى برن، اعترافا بمالها من الأهمية الدولية، لإدراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقاده القادم».

بذلك نجح المترجم فى جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالى فى أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما، ثم حالت الحرب الطرابلسية التى نشبت فى ذلك التاريخ دون عقده فى موعده، فتأخر إلى السنة التى تليها، إذ انعقد بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢، وخطب فيه الفقيد كما سيجىء بيانه.

حديثه فى جريدة الأومانيتيه

عاد الفقيد إلى باريس يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠، واستمر يدافع عن القضية المصرية فى الصحف، فنشرت له جريدة (الأومانيتيه) التى كان يديرها الزعيم الاشتراكى الشهير (جان جوريس Jean Jaurès حديثاً مهدت له بقولها:

«بينما نرى الثورة ناشبة فى الهند، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الإنجليز، وقد كان مؤتمر السلام منعقداً منذ أيام بمدينة استوكهلم، وأصدر قراراً فى مصلحة مصر، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا».

ثم قالت: وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك، ونسألة عن الحركة الوطنية المصرية، لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها».

فسأله المكاتب: ماهو أصل حركتكم الوطنية؟

فريد بك: إن الحركة الوطنية المصرية، هى فى آن واحد، حركة وطنية ديمقراطية دستورية، ومنذ سنة ١٨٧٩، أخذ عرابى يطالب بدستور أعطاه الخديو إيانا فى سنة ١٨٨١، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدال القائم بين الخديو والبرلمان، وتدخلوا فى المسألة بقوتهم، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية، وتسلطوا على البلاد.

المكاتب: بأىّ طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية؟ أليست مصر إسميًّا مستقلة؟

فريد بك : نعم، هو ذلك من الوجهة القانونية، فإن المعتمد البريطانى هو عبارة عن قنصل جنرال فقط، لا يمتاز بشىء عن بقية قناصل الدول.

المكاتب: ولكن ما هى حقيقة الأمر فى الواقع؟

فريد بك: الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطانى تعادل سلطة معتمد فرنسا فى تونس، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزى، هو فى الحقيقة صاحب الأمر والنهى، وكلمته هى العليا فى الوزارة ويوجد أيضاً السردار، وهو موظف انجليزى كبير، يرأس الجيش المصرى ويحكم السودان.

وشرح الفقيد الحالة فى مصر شرحا مستفيضاً، وختم حديثه بقوله:

«إنهم يضاعفون وسائل الاضطهاد، وقد رأيتم ما صنعوه حول القضية المرفوعة على الشيخ الغاياتى، وقد أعادوا لنا قانونا يرجع عهده إلى سنة ١٨٨١ ويبيح للحكومة إغلاق أى جريدة لأى سبب تراه، وقد أوجدوا فى وزارة الداخلية قلما للمطبوعات، كما فى الروسيا!! غير أنكم تعلمون أننا معتصمون بالسكينة والهدوء، وأنهم لا يستطيعون بأمثال هذه الوسائل وقف حركتنا الوطنية، التى يشترك فيها الشعب المصرى بأسره، فالمستقبل لنا لا محالة».

حضوره مؤتمر المجالس النيابية

وحضر المترجم مؤتمر المجالس النيابية، الذى انعقد فى أغسطس سنة ١٩١٠، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه، لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلداً دستوريًّا، فلم يكن لها حق الاشتراك فى المؤتمر، وإنما اشترك فيه، باعتباره نائباً عن جريدتى (العلم والبلاغ المصرى).

ونشرت جريدة (الإتوال بلج L'etoile Belge – الكوكب البلجيكى – حديثاً له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر، قال فيه:

«إن مصر لسوء الحظ لم تشترك فى هذا المؤتمر، وما ذاك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابى، فقد ألغى الانجليز فى عام ١٨٨٢ مجلس نوابنا، وأحلوا محله مجلساً تشريعياً، ليس له إلا صوت استشارى، وليست له أدنى رقابة على الشئون المالية».
ثم قال: «إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأى العام فى العالم أجمع، بجميع الوسائل على حالتنا الحاضرة، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولى، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية، وهذه المطالب تنحصر فى كلمتين: الجلاء والدستور، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار، فى بلاد العالم كافة»، وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية، وعرج على المؤتمر الوطنى، الذى اعتزم عقده فى باريس يوم ٢٢ سبتمبر، والذى سيجىء الكلام عنه فى الفصل الآتى:

قضية وطنيتى
(أغسطس سنة ١٩١٠)

هى القضية التى حكم فيه على المترجم بالحبس ستة أشهر، وخلاصتها أن الأستاذ على الغاياتى المحرر باللواء، أخرج فى يوليه سنة ١٩١٠ ديوانا من الشعر أسماه (وطنيتى)، ضمنه قصائده عن الحوادث التى وقعت خلال عامين، وكتب فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش كل منهما مقدمة له، وعلى أن جميع القصائد التى احتواها الكتاب سبق للصحف/

نشرها فى حينها، ولم تجد النيابة فيها مايستدعى المحاكمة، فإن الوزارة، آخذاً بسياسة الشدة التى انتهجتها حيال الحركة الوطنية، أو عزت إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب، فأمرت بمصادرته وأخذت تحقق مع مؤلفه، وإذ كان الفقيد فى أثناء التحقيق فى أوربا يدافع عن قضية مصر، فقد أرجأت إجرائها معه حتى يعود، وأخذت تحقق مع الشيخ عبدالعزيز جاويش، والشيخ الغاياتى، ثم أقامت عليهما الدعوى العمومية بتهمة تحبيذ الجرائم، والتحريض على ارتكابها، وإهانة هيئات الحكومة، وأحالتهما إلى محكمة الجنايات وعرضت القضية بالنسبة لهما فى أغسطس سنة ١٩١٠ أمام المحكمة، وكانت مؤلفة برئاسة محمد مجدى بك، وعضوية على ذو الفقار بك، والمسيو سودان، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف، ولم يكن الأستاذ الغاياتى حاضراً، إذ كان قد سافر إلى الأستانة، ومنها إلى سويسرا قبيل المحاكمة، فنظرت القضية فى غيبته، وحضر الأستاذ الشيخ جاويش، وتولى الدفاع عنه أحمد بك لطفى، ومحمد على علوبة بك (باشا)، وفى ٦ منه أصدرت حكمها على الشيخ على الغاياتى (غيابيًّا) بالحبس سنة مع الشغل، وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ، فكان هذا هو الحكم الثانى الصادر عليه بالحبس، وقد نفذ فيه فوراً، وقوبل الحكم بالاستياء الشديد، أما الفقيد فقد حوكم بعد عودته من أوربا كما سيجىء بيانه فى الفصل السابع.

قضية طنطا

(نوفمبر سنة ١٩١٠)

هى قضية سياسية هامة، تصور ناحية من تطور الحركة الوطنية فى ذلك العهد، وبيانها أنه فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الأقباط بطنطا، على إفريز محطة طنطا للاشتراك فى استقبال الخديو حين عودته من الإسكندرية إلى العاصمة، فما أن وقف القطار الخديوى حتى صاح الطلبة جميعاً: (ليحى الخديو)، (ليحى الدستور)، (لتحى مصر)، وكرروها ثلاثا، ففوجىء الخديو بهذا الهتاف، وبدا عليه الاستياء من الهتاف للدستور فى وجهه، وانزعج مدير الغربية محمد محب باشا، إذ كان الهتاف للدستور معدوداً فى ذلك الحين عملا عدائيًّا، فأمر بإخراج الطلبة جميعاً من إفريز المحطة، وقبض على كثير منهم، ومعظمهم من طلبة المدرسة

الثانوية، بحجة أنهم المحرضون على هذه المظاهرة، ووجهت إليهم تهمة خطيرة، وهى أنهم أعضاء فى جمعية سرية إرهابية، وعوملوا فى السجن بغلظة وقسوة، مما أثار سخط الرأى العام، وبخاصة فإن هذه المدرسة كانت أهلية، جمعت التبرعات لإنشائها من الأعيان فى عهد المدير السابق حسن باشا رضوان، ثم أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى مدير الغربية، فلم يكن للمدير عليها من فضل ولا سلطان، وقد ثبت من التحقيق بطلان تهمة الجمعية السرية، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على ستة عشر طالباً بتهمة إهانة المدير، وكانت الإدارة تتهم الأستاذ مصطفى الشوربجى (بك)، والأستاذ محمد نبيه سلام (بك)، وغيرهما بالتحريض فى هذه الحادثة، ولكن النيابة قررت حفظ الدعوى بالنسبة لهم، وبلغ اهتمام الرأى العام بهذه القضية مبلغاً كبيراً، إذ كانت أول قضية حوكم فيها الطلبة من أجل الهتاف للدستور.

ونظرت القضية أمام محكمة جنح طنطا، برئاسة محمود بك على سرور، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع من المحامين، وهم: أحمد بك لطفى، واسماعيل شيمى بك، والشيخ حسن عبد القادر، والأساتذة: أحمد وجدى، وعلى كمال حبيشة، وعبد الفتاح رجائى، وقضت المحكمة بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١، بتغريم ستة من الطلبة غرامات يسيرة، وبراءة الباقين.

* * *

الفصل السّادس

مؤتمر بروكسل

(سبتمبر سنة ١٩١٠)

رأيت مما تقدم فى الفصول السابقة كيف أن جهاد محمد فريد لم يقتصر على بث روح الوطنية، ورفع علم المقاومة فى مصر، بل تخطّى حدودها، للدفاع عن قضيتها فى الخارج، بمقالاته وأحاديثه فى الصحف، وخطبه فى المحافل والمجتمعات.

وأعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد، هو مؤتمر بروكسل، فقد اعتزم فى سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطنى بباريس، دعا إليه أكبر عدد من رجال السياسة والأدب والاقتصاد فى أوربا «لكى يسمعهم صوت مصر، ويطلع العالم الأوربى على أحوالها وحقائقها، ولكى يقف الملأ على ماعمله الاحتلال فيها، ويتحقق كذب المفتريات التى تذاع عن مصر وعن الحركة الوطنية، وقد اختمرت الفكرة فى ذهنه أوائل تلك السنة، فعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، فكان أن تألفت فى أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطن البارزين لتنظيم أعمال المؤتمر والدعوة إليه، وأعضاؤها يوسف بك حافظ أمين الصندوق، وأحمد بك لطفى وكيل الحزب، ومحمد بك على علوبة (باشا) وعبد اللطيف بك الصوفانى، وعلى بك المنزلاوى، ومحمود بك الشيشينى، وعلى بك فهمى كامل، والدكتور منصور رفعت، وحسن بك عمار وحامد بك العلايلى، وفؤاد بك حسيب.

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتبا لها بباريس بشارع جليله Galilèe رقم ٦٣، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون Serpont لعقد جلسات المؤتمر

دعوة الأمة إلى تأييد المؤتمر

ودعا المترجم الأمة إلى تأييد المؤتمر، وكتب فى هذا الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان: «إلى الأمة المصرية» بعث بها فى أواخر أغسطس من باريس، إذ كان يعد المعدات لعقد

المؤتمر، أظهر فيها فوائده ومزاياه، مع نبذة عن المؤتمرات التى عقدها الحزب الوطنى، وعرج على أخلاق الأمة، فدعا إلى التحلى بالشجاعة الأدبية، لكى تقوى الحركة الوطنية، قال:

«علمت الأمم فوائد المؤتمرات من زمن مديد فهى أحسن واسطة للتفاهم والمناقشة، وما الحج إلى بيت الله الحرام إلا مؤتمر إسلامى دورى يجب أن يكون ملتقى للمسلمين فى كل جهة للبحث فى شئون الإسلام والمسلمين، ولقد أوجد الإسرائيليون شيئاً من هذا القبيل بتأسيسهم الجمعية الصهيونية، التى لها فروع فى كل أنحاء العالم، ولها اجتماع سنوى فى إحدى المدن الأوربية، ولكننا أهملنا كل شىء من أمور ديننا، حتى الأمور الاجتماعية، ولو استعمل الحج لما وضع له، لما وصل التفرق بالمسلمين إلى هذه الدرجة.

«ولقد شعرت الأمم المهضومة الحقوق بضرورة هذه المؤتمرات، فأقامت لها اجتماعات دورية تابعة لظروف الأحوال، وقد فكرنا فى مثل هذا المجتمع من زمن مديد، وكنا نكتفى بمؤتمرنا الوطنى، الذى نجمعه بمصر فى ديسمبر من كل سنة، وقد اجتمعنا فعلا فى ديسمبر سنة ١٩٠٨، وفى يناير سنة ١٩١٠ وكان لاجتماعاتنا هذه التأثير المطلوب، حيث برهنت على قوة الحزب، وانتشار مبادئه فى جميع أرجاء البلاد، بالرغم من محاربة الحكومة».

ثم أبان ضرورة جمع مؤتمر فى إحدى العواصم الأوربية لإيقاف أوربا على حقيقة الحالة فى مصر، وهدم ما شيده رجال الاحتلال من الأباطيل، لدى العالم المتمدين، والدفاع عن القضية الوطنية، وأوضح أن المؤتمر سيجتمع فى باريس فى ٢٢ سبتمبر المقبل، والأيام التالية له.

ثم قال: «فإليك أيتها الأمة أسوق الحديث، وأطلب من كل من يقدر من أبنائك على الحضور إلى مؤتمرنا التعجيل بالسفر، ومن عاقتهم أشغالهم أو خشوا غضب الحكومة عليهم، وشطب أسمائهم من جدول من يحشرون فى المحطات والسرادقات، لمقابلة كل عظيم يمر عليهم إظهاراً لولاء كاذب وإخلاص موهوم، فليرسلوا أبناءهم، لتعلم أوربا أننا شعب يستحق الحرية حقيقة، ويدرك معناها وأهميتها، ياقوم إنكم تسيئون إلى وطنكم بهذه المظاهرات التى يدبرها بعض كبار الحكام طمعا فى الوزارة وتوهمون العالم بأنكم لا تعرفون قدر أنفسكم، مع أن الإنجليز أنفسهم، عارفون حقيقة الأمر، ومقتنعون بحقيقة ماننادى به، ولكنهم يتوكأون على إحجام بعضكم عن تعضيد الحركة الوطنية، أو

إخفائكم إحساسكم الشريف، وعدم إظهاره مرضاة لكبار الحكـام، الذين يعلمـون حقيقة مافى صدوركم، ويضحكون من تصرفكم الغريب، الدال عـلى ضعف فى العزيمـة، ونقص فى الشجاعة الأدبية. يا قوم: إنى أعرف الكثيرين من أعيان البلاد وسراتها، ممن يميلون كل الميل إلى الحركة الوطنية، ولكنهم لو سئلوا عن آرائهم السياسة لسكتـوا، أو أجابـوا بأن أشغالهم لا تسمح لهم بالاشتغال بالسياسة، وبعضهم لا يكتفى بذلك، بل ربما طعن علينا، ورمـانا بـالتهور، إرضـاءً لمخاطبـه، فانفضـوا عنكم هذا الضعف واظهـروا فكركم بكـل شجاعة، واشتركوا فى المؤتمر الوطنى، حتى تمثـل فيه جميـع طبقات الأمـة، ويكون لصـوته صدى فى جميع الأنحاء، وليعلم العالم أننا أمة حية، لا تقبل الاحتلال الأجنبى، ولا ترضى بسلطة الحكومة المطلقة».

وبذل الفقيد وأنصاره جهداً كبيراً فى تنظيم المؤتمر وإعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة فى مختلف البلدان إلى الاشتراك فيه، لكى يأخذ مكانه اللائق به، فيكون فى أبهى صورة وأروع مظهر، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والأدب والاجتماع، فمن فرنسا: مدام جولييت آدم، وقد منعها المرض من الحضور، والمسيوبوكييه العضو فى مجلس النواب، والمسيو بوفيزاج Beauvisage العضو فى مجلس الشيوخ، والمسيو كولان العضو فى مجلس النواب والمسيو جرفيه كرتلمون، والبارون جو دفروادى كندى، والمسيو جاسباران العضو فى مجلس النواب، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية، والمسيو رويسان الأستاذ بجامعـة بوردو، والمسيـو جوستـاف روانيه، والمسيو اوجانيور Augagneur العضوان بمجلس النواب.

ومن انجلترا وارلندا: المستر كير هاردى Keir Hardie زعيم حزب العمال، والمستر ويلفرد بلنت Welfred Blunt نصير المسألة المصرية، والمستر برنز، والمستر ديللون، والمستر كتل، والمستر هازلتون، أعضاء مجلس العموم

ومن ألمانيا: المسيو هوبتمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا، والبارون فندلاند ياور ملك بافاريا، والدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الرشستاج الألمانى، والدكتور وايجلت Weigelt الأستاذ فى الحقوق، والذى صار المستشار القضائى للبنك الألمانى، ورئيس لجنة التموين العليا بألمانيا فى الحرب العالمية الأولى.

ومن المجـر : الدكتـور جرسـوين العضـو ببـرلمـان المجـر، ومن إيـطاليـا : السنيـور دجوبرناتى Degubernati عضو مجلس الشيوخ، والسنيور بـوجيانـو دكتور فى الحقـوق، ومن النرويج : المسيو جون لند، مدير البنك النرويجى ومدير الجمارك بـالنرويـج ورئيس البرلمان سابقاً، ومن الروسيا : الكونتيس كستيكا، وسليم بك بيبيتوف، والأمـير والأميرة كتشوبى، ومدام كتشد كوفا، الحائزة للدكتوراه فى العلوم الاقتصادية، وغير هؤلاء عشرات من رجال القانون، ومشاهير الأطباء والمهندسين والكتاب، من بلجيكا ورومانيا والسـويد وتركيا، وعشرات من الهنود والهنديات، نذكر منهم : المستر كرشنا فرمـا، الزعيم الهنـدى، صاحب جريدة (انديان سوسيولوجست)، ومدام كاما محررة جريدة (باندماترام)، ومـدير جريدة ذى تلفار الهندية.

وقد قبل رئاسة الشرف، كل من المستر بلنت، والمستر كيرهاردى، والمسيو أوجانيور، النائب عن مدينة ليون الفرنسى، والسنيور دجوبرناتى، العضو فى مجلس شيوخ إيطاليا.

منع المؤتمر بباريس، وانعقاده ببروكسل

وبينما كان المؤتمر يوشك أن ينعقد، قررت الوزارة الفرنسية، وكان يرأسها المسيو بريان Briand، منع عقد المؤتمر بباريس، مجاملة للحكومة البريطانية، وإرضاء لها.

وأبلغ المسيو تيسييه Tissier مدير مكتب المسيو بريان الفقيد أسباب هذا القرار بقوله : «إن مؤتمركم له صبغة سياسية، فهو يرمى إلى المطالبة باستقلال مصر بإجلاء الإنجليز عنها، فى حين أن الحكومة الفرنسية متعهدة فى الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤، أن لا تطالب انجلترا بشىء من هذا القبيل، فالسماح بعد مؤتمركم يمكن أن يعتبر منافياً لروح الاتفاق الودى».

فاعترض الفقيد على هذا البلاغ، ولكن ذهب اعتراضه سدى أمام إصرار وزارة بريان على ما قررت.

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم فى نفوس المصريين، إذ ما كانوا يعتقدون أن باريس، مهد الحرية، ومشرق النور، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصرى فيها، وهى التى تؤوى الثوريين والفوضويين، بَلْهَ الأشرار والمجرمين، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد

وضع الحركة الوطنية أمام هذا القرار الجائر، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على النفوس، وذلك لضيق الوقت، وكثرة ما ذهب من النفقات فى سبيل إعداد معداته بباريس، ولكن همة الفقيد وزملائه قد تداركت الأمر بحزم، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور، وقررت إقامته فى مدينة بروكسل، فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقًّا لذلك، لأن قرار المنع قد أبلغ للرئيس، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك، فقد تذرع المترجم وأعضاء لجنة المؤتمر بكل ما لديهم من عزيمة وهمة، حتى اجتمع فى بروكسل فى الموعد نفسه، فكان انعقاده بها فوزاً كبيراً للحركة الوطنية، وإحباطاً لمكايد السياسة الاستعمارية.

وأقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الإليزيه بالاس، يوم ٢١ سبتمبر، ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر وضيوفه، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس، إذ لم يشملها قرار المنع، وقد حضرها كثير من مندوبى الأمم، ونواب البرلمانات الأوربية، وعدد كثير من الهنود والشرقيين؛ وكانت من أفخم الحفلات وأروعها.

صوت الشعر

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران قصيدة بليغة، ناجى فيها أولئك الذين اغتربوا عن مصر لحضور هذا المؤتمر، يحدوهم الأمل الصادق لخدمة الوطن، قال:

أتراه فوق مناكب الأدهار ... شفق تخلّف عن بديع نهار[١]

حُقب دجت منها السفوح ولم يزل ... فوق الذرى منها بريق نضار[٢]

يا مغرب الماضى أما من آية ... فتعود فى سحر من الأسحار[٣]

---

(١) يشير إلى ذكرى المجد القديم وأنها باقية على الدهر ويعبر عنها بالشفق أى النور المتخلف عن الشمس بعد غروبها.

(٢) الحقب السنون، ودجا أظلم. والذرى: جمع ذروة أعلا الشىء. والنضار: الذهب، أى أن عهود التأخر، قد تركت ظلاماً مخيماً على البلاد، ومع ذلك لا يزال فوق الذرى نور الشمس التى غربت.

(٣) السحر الفجر أو قبل الصبح. يتمنى الشاعر عود المجد القديم بآية جديدة.

هذا صباحٌ مقبل من غيبه فتبينوه يا أولى الأبصار
تجدُ العيونُ على نواصى أفقه ضوءاً تألّق من وراء ستار
سحَر الرجاء بدا لكم وإزاءه شفق البقية من عُلىً وفخار(٤)
شقان من حَلىٍ أغرّ تصوغه تاجاً لمصر أنامل المقدار(٥)
تاجٌ ستلبسه الفتاة مخلفًا عن أمها فى سالف الأعصار
ويكون عن آياته وشُعاعه آيات مجد رجالها الأخيار

* * *

نجباءَ مصر الواترين لعزها وجلالها من ذلة وصغار(٦)
خوضوا غمار الضيم دون رجائكم لا فوز إلا بعد خوض غمار
ما شاء سعد الدار أن تشقوا له فاشقوا له ما شاء سعد الدار
إن شق ترحالٌ فهذى هجرة لا شُقة(٧) فى مثلها فبدار
سيروا تتموا فى الحياة فطالما كان التقاعس مؤذنا ببوار
ما اللجُّ وادّع أو تشاكس حارناً إلا ذلولُ الراكب الكرار(٨)
ما البر أنجد أو أغار بجائب إلا سليبُ خطى ونهبُ قطار(٩)

* * *

ركبَ النجاة استطلعوا لبلادكم فى الغرب كل مطالع الأنوار
هُزوا منابره بعالى صوتكم حتى يرن صداه فى الأقطار
أنتم جنود السِّلم رسل جهاده أنتم أشعة مصر فى الأمصار
أنتم أشعة حزمها شفافةً عن حزنها والنور بثُّ النار
ترجون أن تحيوا وتحيا مصركم حق الحياة وما بها من عار

---

(٤) أى يتجلى فجر الأمل وأمامه الذكرى الساطعة للمجد القديم.
(٥) الحلى وجمعه حلى، ما يصنع من مصوغ المعدنيات، أو الحجارة الكريمة. والمقدار وهو القدر، يريد أن مجد الماضى، والمجد المأمول للمستقبل، يتقابلان كشقى تاج مصر.
(٦) يخاطب ركب المؤتمر وأعضاءه، ويصفهم بأنها ذاهبون ليثأروا لمصر، مما أصابها من ذلة وضيم.
(٧) الشقة السفر البعيد.
(٨) لج البحر: أمواجه، أى ليس البحر، إن سهل أو صعب، إلا كالركوبة، الذلول، للفارس الذى يروضها.
(٩) الجائب المسافر.

لا تسأمون تغربا فى مبتغى أسمى الهنات وأشرف الأوطار

* * *

الحكم شورى لا تفرُّدَ صالح فى غير حكم الواحد القهار
لا تسترقُّ عشيرةٌ وديارُها لعشيرة غلّابةٍ وديار
العدل إن يُقصَد فليس بكائن فى نُكْر معرفة وغصب جوار
الرأىُ تكمَد شمسُه فى موطن متناقضِ الإعلان والإسرار
الخير تفقد سُبْله فى مجمع متعارض الإقبال والإدبار

* * *

ماذا عليكم أن تكون شعاركم هذى المطالبُ وهى خير شعار
لستم بسفاكى دم، لستم إلى غير الحقيقة طامحى الأنظار
لستم غلاة والأقل مرامكم بين الشعوب السُّبَّق الأحرار
لستم غلاة، خال ذلك منكم من لم يخلكم من ذوى الأخطار(١٠)
من لم يخل فى مصر عبداً شاكياً فى فترة التفكير والإضمار
أجزِعْ بسار آمن فى معهد وثبت عليه فُجاءةُ التزآر(١١)

* * *

إنى ليعجبنى كبيرُ مرامكم وهو الحقيق بغاية الإكبار
وأقول للمزرى بسن صغاركم ليس العظيمُ نفوسهم بصغار
أمهاجرى أرض الكنانة إنكم وجميعُ من فيها من الأنصار(١٢)
امضوا دعاةً للهدى واستنصفوا بالحق للبلد العزيز الجار
كونوا الشهود له على أعدائه برجوع شمسِ نهاره المتوارى

---

(١٠) أى لستم غلاة كما توهم ذلك من ظن أنكم لستم من الكفايات والأقدار.
(١١) أجزع، أى ما أشد جزع، والفجاءة مصدر فجأة، والتزآر: زئير الأسد، يريد أن الإنجليز فوجئوا بالحركة الوطنية فى ذلك العهد، كما يفاجأ السارى بزئير الأسد.
(١٢) يسمى أعضاء المؤتمر المهاجرين، وسكان مصر الأنصار، تشبيها لهم بالمهاجرين والأنصار، فى صدر الإسلام.

افتتاح المؤتمر وأعماله

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم فى منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ بمدينة بروكسل ببهو صالون مودرن Salons Modernes بشارع أوجست أورست August Orst، وأعلن الرئيس افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم.

خطبة الفقيد

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بإزاء مصر وأوربا، وأبان أن القضية المصرية لا تعنى مصر وحدها، بل هى قضية عالمية، تتصل بأمم الأرض جميعاً. قال فى مقدمة الخطبة:

«أيتها السيدات أيها السادة، اسمحوا لى أن أشكركم باسم المؤتمر الوطنى المصرى على تفضلكم بإجابة دعوتنا، فذلك ما كنا ننتظره من أحرار الأمم الراقية الذين قصدناهم لنشرح لهم حقيقة الأحوال فى وطننا من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن حسن مقابلتكم لنا لدليل على أن قضية الحق والعدل، لا تزال تجد وستجد دائماً أصدقاء وأنصاراً من أبناء الأمم التى تتمتع بحقوق الإنسان الطبيعية.

«أيها السادة: إن اجتماع مندوبين من أمم متعددة مختلفة فى هذه الندوة أصدق برهان على أن الحركة الوطنية المصرية قد نالت ثقة الأمم التى تمثلونها الآن أشرف تمثيل، فأشكركم وأقدم تحياتى للأمم التى أنجبتكم، وأشكر على الأخص تلك الأمة التى قابلتنا بصدر رحيب فى بلادها، وهى الأمة البلجيكية تلك الأمة الصغيرة فى عدد أبنائها، الكبيرة فى أخلاقها وشمائلها، إننا لن ننسى للأمة البلجيكية تلك المقابلة الأخوية، التى قابلتنا بها، وبخاصة بعد أن رأت الحكومة الفرنسية من مصلحتها منع انعقاد مؤتمرنا فى بلادها، مخالفة ما عرف عن تلك البلاد من إكرام ضيوفها، على أننى أصرح هنا بأن الأمة الفرنسية المجيدة لا تحتمل وزر حكومتها، ولا تسأل عن عمل انتقدته صحف الأحزاب الحرة جميعها، فالأمة الفرنسية المجيدة ستظل كما كانت حائزة لمحبتنا وعطفنا، وعلى ذلك فأنا أرسل إليها تحية الإخاء والوداد.

إن حضوركم مجتمعاتنا ومؤتمراتنا، يدل من ناحية أخرى على أن الرأى العام الأوربى، لا يطلب إلا أن يستنير فى أمر المسألة المصرية، ويصغى بكل إنصات إلى أدلتنا وحججنا، بعد أن سمع أدلة خصومنا، فإن الوزراء الإنجليز لا يحجمون وهم على منصات البرلمان، أن يشوهوا وجه الحقائق، ويلبسوا أمام الملأ لبوس الصادقين فى كلامهم عن المسائل المصرية، ولعلهم معتقدون أن كلماتهم تؤخذ قضايا مسلمة، لا تقبل الجدل ولا الشك، ولذلك لا يخشون أن يتناقضوا فى أقوالهم وتصريحاتهم، ولا يبالون أن يتناسوا اليوم ما جاهروا به بالأمس، يرمى أولئك الوزراء الأمم بالجهل والتأخر والتعصب وكراهة المدنية الغربية، كأنهم لا يعلمون أنه قد يظهر فى تلك الأمم رجال يأخذون على عاتقهم إثبات فساد هذه التهمة إن لم أقل إثبات سوء القصد فى اتهامنا بها، لكى يسوغوا احتلالهم الممقوت لبلادنا، ويطيلوا أمد وجودهم فى ربوعها، هؤلاء القوم لا يكتفون بالاعتماد على نفوذهم الشخصى، ونفوذ صحافة بلادهم التى تساعدهم بمحاربتنا بالوشايات، واتهامنا بالتهم الملفقة، بل يلجأون أيضاً إلى نفر أمثال روزفلت، لكى يسبونا فى بلادنا، ثم يسمحون لهم بترديد هذا السباب القبيح فى «جلد هول» بقصد تثبيط همتنا والحيلولة بيننا وبين عطف الذين يضعون الحق والعدالة فوق السياسة ومقتضياتها.

«لقد انخدع السير إدوارجراى[(١٣)] عندما تحمل تبعة تلك العبارات التى أجهد المستر روزفلت نفسه فى وضعها وتنسيقها، وأقام البرهان للعالم أجمع على أن الرجل ذا العصا الغليظة (المستر روزفلت) لم يكن إلا مبلغاً رسالته معبراً عن أفكاره، أو بعبارة أخرى لم يكن إلا مبلغاً تهديده إلى الأمة المصرية، ولكن أقوال المستر روزفلت التى أراد أن يجامل بها انجلترا، وتهديدات السير جراى لم يكن لها علينا شىء من التأثير الذى كانوا ينتظرونه منها، فإن الحركة الوطنية المصرية لم يصبها منها أقل ضرر، بل بالعكس أنعشتها ونفخت فيها روحاً جديدة، وهذا المؤتمر دليل ينطق بهذه الحقيقة فنحن نسير أيها السادة نحو الحرية، وليس فى العالم شىء يحول بيننا وبينها».

---

(١٣) وزير خارجية بريطانيا وقتئذ.

برنامج الحركة الوطنية

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية فقال:

«أما برنامجنا فهو يجتمع فى كلمتين: الجلاء والدستور، فإن جلاء كل احتلال أجنبى وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعى لنا، لا يجادلنا فيه مجادل، وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية، وقوام حياتنا القومية بصفتنا أمة حرة، إن مصر تطالب بالمركز الخليق بها بين الأمم الحرة، وتسعى للحصول على نصيبها من نور الحرية وشمسها المضيئة، نعم إن الأمة التى سبقت الأمم جميعها إلى الحرية والمدنية يجب أن تأخذ بينهن مكانا لا تنازعها فيه دولة من الدول، فإن أحفاد أولئك الذين بنوا الأهرام، وشيدوا مقابر الملوك، بما أعجب به العالم طراً، يمكنهم أن يصلوا بأعمالهم وثباتهم وحبهم للعلم والحرية، إلى ما وصل إليه أجدادهم وأن يحصلوا على ذلك المركز الذى يأباه عليهم الاستعماريون الإنجليز، وتأباه كذلك طائفة من المرابين المختلفى الجنسيات، خدمة لمصالحهم المالية التى يريدون الحصول عليها بطرق لا يبالون بمقدار قربها أو بعدها عن الفضيلة، نحن نعرف كيف نسعى لنكسب عطف الرأى العام، فى العالم، فقد عطف قبل ذلك على أمم أقل مدنية وعلماً من الأمة المصرية، وساعدها على بلوغ غايتها».

حيدة مصر ومسألة الجلاء

«نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليوناً من النفوس، متحدين فى اللغة والعادات، متحدين فى الدين، إلا أقلية كانت ولاتزال محترمة الحقوق دائماً، فلا أفهم إذن لماذا تبقى مصر تحت سلطان انجلترا، كما يصرح به السير جراى، ألأنها واقعة عن طريق الهند، وأن قناة السويس تخترق الأرض التى كانت تصل أفريقية بآسيا؟ أنتم تعلمون جيداً أن هناك معاهدة دولية أبرمت سنة ١٨٨٨[١٤] لضمان حيدة القناة، وقد يحتج الانجليز على

---

(١٤) هى معاهدة الاستانة التى أمضيت فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقضت بأن تبقى قناة السويس دائما حرة ومفتوحة للملاحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول، وتعهدت فيها الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم والحرب، وأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميدانا للحركات الحربية، أو إنزال جنود أو مهمات حربية على ضفافها(راجع نص هذا المعاهدة فى كتابنا مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢٥٥ طبعة سابقة).

ذلك بقولهم: إن الحيدة نظرية أكثر مما هى حقيقية عملية، وأنه فى حالة الحرب لابد من سقوط القناة فى يد أقوى الدولتين المتحاربتين، وأن صالح المملكة البريطانية يقضى بأن تكون هناك الجيوش الإنجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال، ولكن الدول الأخرى يمكنها أن تحتج علها وتدحض هذه الحجة وتقول لها: إنّا نحن أيضاً لنا مصالح فى الشرق، ويهمنا كما يهمك أن تكون القناة على الحياد أثناء القتال، فلا يمكننا والحالة هـذه، نتركك فى مصر لتكون القناة تحت تصرفك ورحمتك.

«فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولى للعالم أجمع يقضى بأن لا تكون مصر محتلة بأية دولة أجنبية، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد تحترم كل الدول حيادها، وأمام أعيننا مثال قائم: بلجيكا التى ساعدتها فرنسا على التخلص من هولاندا، والتى تساعدها انجلترا وتحميها من ألمانيا، فموقف مصر الدولى فى أهميته معادل لأهمية بلچيكا، والدولة التى تحتلها تكون لهاميزة كبرى على بقية الدول، ترون من ذلك أيها السادة أن مصالح الدول جميعها تبقى مهددة ما دامت انجلترا محتلة لمصر، كما أن احتلالها يهدد مصالح مصر نفسها، التى لها حق طبيعى فى الاستقلال، لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الامد، ولكن هذه المسألة الأخيرة لا تمسكم إلا من جهة تأثر عواطفكم منها، ولذلك أطلت القول فى المسألة المادية، التى يهتم لها ساسة الدول العظمى.

«على أن القضية التى تدافع عنها، والمطالب التى نجاهد فى سبيلها، قد قدرها مؤتمر السلام الدولى الأخير حق قدرها، حينما انعقد للمرة الثامنة عشرة فى مدينة استوكهلم، فإن هذا المؤتمر لم يتردد لحظة واحدة فى قبول اقتراح إظهار عطفه على أمتنا، وإحالة مسألتنا السياسية على لجنة المؤتمر ببرن، حتى تدرسها وتدرجها ضمن أعمال مؤتمر السلام القادم، الذى سينعقد بمدينة روما فى أكتوبر سنة ١٩١١، فمسألتنا قد عرضت على محكمة الرأى العام فى العالم بأسره، وإن لنا كبير الأمل فى أن يصل إلى حلها حلا يوافق مصالحنا، أى حلا يوافق مبادىء الحق والعدل؛ وإنى أنتهز هذه الفرصة لأحيى أعضاء مؤتمر استوكهلم، تحية أخ يعرف لهم ما يبذلونه من عون فى سبيل السلام العام».

مسألة الدستور

وتكلم عن مسألة الدستور فقال:

«اسمحوا لى أيها السادة أن أخاطبكم عن المسألة التى نضعها فى الصف الأول من اهتمامنا بعد مسألة الجلاء، والتى بدونها لا يكون ثمة إصلاح حقيقى فى البلاد ويكون كل ما تناله الأمة دونها من قبيل ذر الرماد فى العيون؛ أريد أن أخاطبكم عن مطالبتنا بالدستور الذى يضع فى يدنا سلطة التشريع، ويجعل لنا الرقابة الفعالة على شئوننا المالية، التى تدار الآن بغير مراعاة لمصالح البلاد.

«إن حق الأمم فى أن تحكم نفسها بنفسها، حق طبيعى يستمد وجوده من الفطرة الإنسانية، وإن نواب الأمة هم وحدهم القادرون على تقدير حاجات مواطنيهم ومطالبهم، ووضع القوانين الصالحة لهم، الموافقة لعوائدهم وأخلاقهم، أما فى بلادنا حيث لادستور، ولا رقابة على الحكام، فالمستشارون الإنجليز هم الوزراء الحقيقيون الذين يديرون شئون البلاد بمحض إرادتهم، فيجعلون البلاد ميدانا لتجاربهم، وينقضون اليوم ما يبرمونه بالأمس، ويأنفون من العمل بملاحظات مجلس شورى القوانين، ولئن عارضهم وزراؤنا فى بعض المواطن فإنهم ينتهون معهم دائماً بالتسليم، وذلك إزاء تهديد الإنجليز لهم بأنهم إما أن يذعنوا، أو يستقيلوا؛ إنى لا يمكننى أن أدخل فى تفصيلات إدارة حكومتنا وماليتها، وسيشرحها لكم إخوانى أعضاء المؤتمر؛ وحسبى أن أقول لكم إن ميزانيتنا تقدر بستة عشر مليون جنيه، ومع أن جيشنا يزيد عن ١٢ر٠٠٠ جندى، ولا بحرية لنا، فإن الحكومة لاتجد الاعتمادات الكافيه لتعميم التعليم الابتدائى، وجعله إلزامياً، ولالإنشاء مدارس ثانوية تناسب زيادة عدد السكان، فالبلاد قد سارت فى طريق التقهقر منذ ابتليت بالاحتلال، خلافا لما يزعمه الانجليز وأذنابهم، من أن الاحتلال كان عهد ارتقاء وسعادة لها، فالدواء الوحيد لهذه الحالة، إنما هو الدستور الذى يسمح لنا بأن ندير أمورنا بما ينطبق ومصالحنا، أما الآن، فلا اهتمام من الحكومة إلا بمصالح إنجلترا الاستعمارية؛ لقد صرح السير إدوارد جراى، مراراً، وهو على منبر الخطابة فى مجلس العموم الإنجليزى أننا لم ننضج بعد لنحكم أنفسنا بأنفسنا، وهى نفس الوسيلة التى يستعملها الأوصياء المغتالون لكى يتمكنوا من اغتيال أموال القصر، الذين تحت وصايتهم، وقد هددنا السير

جراى، فوق ذلك بأنه يعارض فى منحنا حكومة ذاتية مادام فى مصر حزب يطالب بها، فهو يحصرنا بين أمرين متناقضين تناقضاً منطقيًّا، لأننا إذا سكتنا قالوا أننا راضون بالحالة الحاضرة، سعداء بالحكم المطلق، وإذا طالبنا بحقوقنا، أجابوا بقولهم: اسكتوا أولا وأنتم تنالون كل ما تطلبون! فما هى الصفات اللازمة للأمة لكى تحكم نفسها؟ ليست هناك شهادات تدل على وجود هذه الصفات فى الأمم، ولم يفكر أحد بعد فى إنشاء مدارس تتعلم فيها الأمم كيف تحكم نفسها بنفسها؛ أليس نصيبنا من المدنية والعلم، أوفر من كثير من الأمم التى تتمتع بهذا الحق الطبيعى؟ يقولون إنه كيفما تكون الأمة تكون حكومتها، وهى نظرية صحيحة وعادلة معاً؛ ومعناها أنه لما كانت الحكومة مظهراً من مظاهر الأمة، فيجب أن تكون على صورتها، فنظام الحكومة المطلقة لا يتفق بناء على ذلك مع مطالبنا الوطنية، لأنه يضع نفسه عادة فوق الأمة التى يحكمها؛ يزعمون أننا لا نفهم النظام النيابى، وعلى ذلك فنحن غير أهل له، فأى دليل يريدون على فساد هذا الزعم أكبر من انتقال هذا العدد الكبير من الوطنيين المصريين من القاهرة إلى باريس، ثم إلى بروكسل، لكى يشرحوا للعالم أجمع مبلغ انحطاط نظام حكومتهم الذى تأبى إنجلترا إلا أن تبقى عليه بمعارضتها فى إعلان الدستور المصرى الذى أعلن فى سنة ١٨٨٢، إننا لا نكتفى بقانون مجالس المديريات، ولا نقنع من النظامات النيابية إلا بالدستور الكامل،وإنى أختم خطبتى بكلمة قالها جناب الكونت ابونى وزير المعارف العمومية فى بلاد المجر، ونشرها فى كراسة وزعها على أعضاء المؤتمر الدولى للمجالس النيابية الذى انعقد فى هذه المدينة، قال:

«نحن نعلن للملأ بأننا لو لم نتل دستورنا كاملا لآثرت الأمة بأسرها أن تبقى صابرة على آلامها، غير مفرطة فى أى مطلب من مطالبها الشرعية، ذلك بأننا اتبعنا تلك الحكمة البالغة التى قالها المسيو رينوديك، وهى: إن ما تسلبنا إياه الصرامة والشدة، ترده لنا المثابرة وظروف الزمان؛ ولكن ما نتنازل عنه بأنفسنا من الحقوق، يضيع ونفقده إلى الأبد».

أيها السادة

«إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم لأعدائنا ولاالتنازل عن مطالبنا».

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين.

ثم تليت البرقيات، والرسائل الواردة، بتهنئة المؤتمر وتأييده، ومعظمها من مختلف نواحي مصر وهيئاتها وجماعاتها، وبعضها من أنصار مصر فى الشرق والغرب.

خطباء المؤتمر

ووقف الدكتور محمود لبيب محرم، أحد أركان الحركة الوطنية، ومدير مستشفى مونيخ بألمانيا، وخطب باللغة الألمانية خطبة نفيسة حيا فيها الحاضرين من النواب الألمان باسم المؤتمر، وأعاد تلاوة كلمته باللغة العربية.

نصائح المستر بلنت للمصريين

ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت، الذى اعتذر عن تخلفه عن الحضور لمرضه وشيخوخته، وقد ضمنها تأييده للمصريين فى جهادهم، وختمها بنصائح ثمينة، تشف عن صدقه وإخلاصه، قال: احذروا منا، فإننا لانريد لكم شيئا من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولاحرية التعليم ولاالحرية الشخصية، ومادمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من أجل البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الإفريقية فى السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية.

«لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم فى نياتنا، بعد أن وضح الأمر فيها وضوحا تاما، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم، أطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون، وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل فى شئونكم، اطلبوا ذلك، فإنكم بطلبه لا تخسرون شيئاً، إذ نحن غرباء فى بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، ذكرونا دائماً وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لا نجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيّد، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين

لا منظمين لإدارتكم، ولا تتركوا لنا عذراً نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئاً من ذلك.

«اظهروا معاداتكم لنا بصراحة، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئاً، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تُمنى بالأجنبى لتثبت له استياءها، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

«لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائماً ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب، اقنعونا بذلك، إذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة».

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديللون، والمستر كتل، العضوين بالحزب الأرلندى فى البرلمان الإنجليزى، بتأييد القضية المصرية، وكان المستر كتل من خطباء مؤتمر جنيف فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، كما تقدم بيانه (ص ١٣٠).

وألقى فؤاد أفندى حسيب (بك) خطبة موضوعها: (هل مصر تستحق الدستور)، أقام فيها بلغة فرنسية بليغة، أقوى البراهين على استحقاق مصر للنظام الدستورى، وبذلك انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر.

واستمر المؤتمر مجتمعاً عدة جلسات لسماع الخطب والتقارير التى أعدها أعضاء المؤتمر.

ففى جلسة ٢٣ سبتمبر، ألقى حامد أفندى العلايلى (بك) خطبة عن (مستقبل مصر).

وبعد أن انتهى منها طلب المستر كير هاردى Keir Hardie زعيم حزب العمال بإنجلترا، والعضو بالبرلمان البريطانى، من أعضاء المؤتمر، المناقشة فى موضوعها، فوقف الدكتور محجوب ثابت، وتكلم عن ازدياد عدد الوفيات بمصر، لمناسبة ما ذكره الخطيب فى خطبته من انتشار الوفيات فى ارلندا والهند.

وألقى الأستاذ مصطفى الشوربجى المحامى خطبته عن (الامتيازات الأجنبية فى مصر).

وألقى الأستاذ أحمد وفيق خطبة مستفيضة عن تاريخ التعليم فى مصر، فى عهد الاحتلال وما قبله.

وتكلم المستر كير هاردى Keir Hardie، معقبا على هذه الخطبة، فلفت أنظار الأعضاء إلى مسألة تعليم المرأة، وقد اشترك فى المناقشة أحمد بك لطفى، والدكتور محمد سامى كمال، والأستاذ طه العبد، وأيدوا وجوب العناية بتعليم المرأة وتثقيفها.

وألقت مدام كاما الزعيمة الهندية خطاباً قالت فيه:

«إنى لن أضارع الخطباء الذين تقدمونى، ولكن كلامى صادر من قلب امرأة، ومقول بأسلوب نسوى، أين أيها المصريون ذلك الجزء المكون لنصف سكانكم؟ أين أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم؟ إنى أناشدكم الله أن تحسنوا معاملة المرأة ولا تسيئوها، ولاتسيئوا لتلك التى تربى الرجال وتكونهم وتهذبهم، لا أفهم لماذا تقبر المرأة، ولا تشترك مع الرجل فى تحرير الوطن؟ إن الحرية تؤخذ بجميع الجيش، فلا يجوز إهمال جزء منه عند الجهاد، وإنى أعتبر أبناء الوطن الواحد، كجيش واحد تتساوى فيه المرأة والرجل، فإذا أهملت الأولى وتخلت عنه، فإنه يفقد جزءاً كبيراً من قوته».

ثم تكلمت بعد ذلك على التزوج بالأجنبيات، ونصحت للمصريين بعدم التزوج بهن، وقالت: «إذا كنت أدافع عن مستقبل المرأة المصرية والهندية فذلك لأجل أن تكون النساء أهلا لتربية رجال وطنيين».

ثم استطردت إلى التكلم على تعليم الأمم المحكومة بالأجنبى، فقالت: «إن الهند ظلت ثمانى وعشرين سنة تعقد المؤتمرات للمطالبة بالتعليم فلم تفلح، وذلك لأن الأمة الأجنبية لا تعلم أمة غيرها، فإذا كانت الأمم المغصوبة تريد العلم، فلتعمل هى على تحرير نفسها أولا، ولتلقن الأمهات أطفالهن فى الصغر محبة الوطن والحرية والاستقلال».

وختمت خطبتها بقولها: «إذا كانت انجلترا تعتقد أن لها مدنية عظيمة تسوغ لها السيطرة على غيرها من الأمم «فلتعلم أن مصر والهند لهما مدنية أعظم شأنا وأكبر أثرا».

وخطب بعدها المستر هارديال أحد الشبان الهنود عن وجوب العناية بالتربية الوطنية.

وخطب بعده الدكتور محجوب ثابت عن (التعليم الطبى فى مصر)، وبعد ذلك تليت خطبة السيدة (إنشراح شوقى) كريمة المرحوم مصطفى بك شوقى بالفرنسية، عبرت فيها

أصدق تعبير عن عواطف السيدات والفتيات المصريات نحو وطنهن، واهتمامهن بشئون بلادهن وقيامهن بتربية الجيل الجديد، تربية وطنية صحيحة، فقوبلت خطبتها بالتصفيق والاستحسان.

وبجلسة ٢٤ سبتمبر صباحاً تلى موضوع (التشريع والقضاء فى مصر) للأستاذ عبد السلام ذهنى، وتكلم الأستاذ طه العبد عن (الحركة الاجتماعية فى مصر) شرح فيها حالة الفلاح التعسة، وخطب بعده الأستاذ محمد لطفى جمعه عن (حيدة مصر)، وتلى بحث عن (الصحة فى مصر) للدكتور منصور رفعت، وبحث آخر فى الموضوع نفسه للدكتور محجوب ثابت.

ثم تُلى موضوعى الذى قدمتُه للمؤتمر وهو (مركز الصحافة فى مصر والأدوار التى تعاقبت عليها فى عهد الاحتلال البريطانى)، وقد ألقاه عنى فؤاد بك حسيب، إذ كنت فى أثناء اجتماع المؤتمر أتولى مؤقتاً رئاسة تحرير (العَلَم) وذلك فى غيبة شقيقى أمين بك الذى حضر المؤتمر نائباً عن العلم، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى وقتئذ مدة السجن المحكوم بها عليه فى قضية (وطنيق).

ثم تلى موضوع (الصناعة المصرية) لعلى بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقا.

وبجلسة ٢٤ سبتمبر مساء خطب المسيو جوستاف روانيه Gustave Rouanet نائب باريس الذى أسندت إليه رئاسة الجلسة، فقال:

«إنى آسف كثيراً لما فعلته الحكومة الفرنسية بإعتبارى اشتراكياً أولا، وفرنسياً ثانياً، باعتبارى اشتراكيًّا لأن حزبنا قد ساعد كثيرا على إبرام الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا، ولكنى أصرح بأعلى صوتى أننا لم نرد مطلقا إلحاق الضرر بأحد ولا سيما مصر، ولكن أردنا إتخاذ هذا الاتفاق وسيلة لتنفيذ بعض المقاصد السياسية، وإن ما كان بعد ذلك لهو خيانة من جانب انجلترا ومن جانب الحكومة الفرنسية، فقد كان غرضنا الوحيد توطيد السلام، ولكن لاسلام مادام فى الوجود استعباد، ذلك بأن كلمتى سلام واستعباد لا تتفقان، أما باعتبارى فرنسيا فلأن القرار الذى أصدرته الحكومة الفرنسية مناف للمبادىء والحقوق التى تعلنها فرنسا فى العالم، ولذلك أرى من الواجب علىّ أن أعلن للملأ أن هذا العمل مناف لما يذهب إليه الرأى العام الفرنسى، وإنى متحقق من أنه لو

كان سواد الذين اشتركوا فى أمر منع انعقاد المؤتمر المصرى فى باريس يعلمون علما تاما بحقيقة المصالح الفرنسية فى مصر، وحقيقة مطالبكم. لما أصدروا قرارهم هذا أبدا، وهذا ويجب عليكم أن تعلموا بأن مبادئكم غير معروفة فى أوربا معرفة تامة، والصحافة كثيرا ما تشوه مطالبكم ورغائبكم، ولقد أتيت هنا لأحضر المؤتمر وأعلم ما لم يكن لى به علم، فوقفت على كثير من أعمالكم وعلى حالتكم المادية والأدبية، واستفدت من ذلك فائدة كبيرة، وإنى أعتقد أن التقارير التى تليت فى المؤتمر تبعث إلى قلوب من سمعها نور الحقيقة الساطعة، فلا يفوتنكم أن تنشروا هذه الأعمال فى أوربا حتى يعلم الملأ حقيقة أمركم وثباتكم على مطالبكم، اثبتوا للملأ أنكم تطالبون بحق تؤيده القوانين الطبيعية والقوانين الدولية، لأن الأولى تقضى بأن تتمتع كل الأمم بالحرية، ولأن المعاهدات الدولية تضمن لكم استقلالكم، هذا ما أقوله لكم باعتبارى وطنيًّا فرنسيًّا، وإنى أضيف على ذلك باعتبارى اشتراكيًّا بأنى أتمنى تحرير الأمة المصرية تحريراً قريبا ونهائيا..».

ثم تُلى تقرير عن (الجيش المصرى) للفيف من الضباط أظهروا فيه عيوب الجيش المصرى، بسبب السياسة الإنجليزية، وتلته مناقشة فى شأن هذا الجيش انتهت بأنه لا يمكن إصلاحه مادام الاحتلال موجودا فى مصر.

وتلى تقرير (عن الزراعة فى مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها) لعالم زراعى خبير، تكلم فيه عن حالة الزراعة وسوء إدارة الاحتلال للشئون الزراعية، وتحدث عن الوسائل التى يمكن اتخاذها لملافاة نقص محصول القطن، ودعا إلى إنشاء وزارة للزراعة.

ثم تلى موضوع (السياسة المصرية والسياسة الإنجليزية)، للأستاذ محمد حافظ رمضان بك (باشا).

وألقى على فهمى كامل خطبة عن الحالة المالية فى مصر، ونتائج الاحتلال الإنجليزى.

ثم وقف المستر كير هاردى، زعيم حزب العمال فى انجلترا، وألقى خطبة حماسية أيد فيها طلب الجلاء، ولكنه خالف بعض مبادىء الحزب الوطنى، إذ لم يوافقه على التقيد بالوسائل السلمية، ودعا المصريين إلى جعل الحركة الوطنية حركة ثورية، لاعتقاده أن إنجلترا لن تجيب مطالب مصر بغير القوة، ثم قال بعد ذلك ما خلاصته:

«إنى أنتقد فرنسا مر الانتقاد، على منعها مؤتمركم من الاجتماع فى باريس، ولقد كان

هذا المنع أكبر باعث لى على الحضور إليكم، والاشتراك معكم اشتراكا فعليا، ويظهر أن أوربا قد أصبحت الآن لا تعنى إلا بالمسائل المادية والمصالح الذاتية، ولم تعد نصيرة الحرية كما كانت من قبل، إنهم يضطهدونكم، فلا تيأسوا، لأن الحرية عزيزة، وثمنها غال جدا، ولابد أن يكلل عملكم بالنجاح، فهذا «مازينى» بطل إيطاليا العظيم، طورد واتهم فى أكثر أيام حياته، ولكنه فاز فى آخر أمره، وهو الآن مبجل معظم ينحنى ملك إيطاليا أمام تمثاله خاشعا خاضعا، وإنى لأرجو أن يأتى اليوم الذى أرى فيه لمصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك، تماثيل تنحنى الرؤوس أمامها، احتراما وتقديرا (تصفيق)، إن إنجلترا لا تملك حقا فى أن تبقى بمصر، وإن جميع الإنجليز الذين يحافظون على شرفهم، ليرون رأيى هذا، ويذهبون إلى ما أذهب إليه فى هذه المسألة، ولقد وعدكم كل من جلادستون وسالسبورى بوعود، فيجب أن تصان هذه الوعود وتحفظ، يجب أن ينجلى الاحتلال عن بلادكم، ويرد الدستور إليكم، إن أعداءكم السير جراى، والمستر بلفور، والمستر روزفلت، لا يتكلمون بلسان العدالة، وإنما هم ينطقون بلسان المال فقط، فلا تتقهقروا، واعملوا بجد ونشاط، فساعة النصر آتية لاريب فيها، لأن الحق الذى تطالبون به، هو طلب عادل، إن إنجلترا تعمل على تفريقكم وتقسيمكم بفصل الاقباط عنكم، فلا تسيروا وراءها، ولا تتبعوا خطواتها، لأنها لا تبغى إلا تحقيق ما هو جار بالهند، ولا ريب فى أن الوطنية ليست خاصة بفريق دون فريق، بل يشترك فيها الجميع، فيجب أن تكون مصر لجميع المصريين».

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق والإعجاب من جميع الحاضرين.

وتكلم بعده المسيو هوبتمان Hauptmann النائب الألمانى، فأيد الحركة الوطنية المصرية.

وألقى عثمان بك غالب كلمة، فند فيها مزاعم الاحتلال، من أن الفلاحين قد سعدوا بحكمه، وأعقبته مدام دراى هرست Dryhurst الأرلندية، مكاتبة جريدة الديلى نيوز فى المؤتمر، فأعربت عن مشاركة الارلنديين للمصريين عواطفهم، وذكرتهم بما أصاب الأرلنديين من المتاعب فى حركتهم الوطنية.

ثم تليت خطبة (السودان المصرى) للأستاذ محمد زكى على (بك) المحامى، وقد ضمنها تاريخ المسألة السودانية من أول نشأتها، وبحثها من الوجهة القانونية الدولية بحثاً دقيقاً أثبت فى ختامه بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وعدم صحتها.

وألقى المسيو روزاليشف Rosalichef، وهو بولونى، خطبة مؤثرة قال فيها: «إنى ابن تلك الأمة التى توالت عليها وخزات الحوادث، فلم تقض على حياتها، ففى بلادنا الآن حركة وطنية عظيمة، برغم الجهود التى تبذل لمحاربتها. فبولونيا لم تمت ولن تموت».

قرارات المؤتمر

وفى ختام الجلسة وقف الأستاذ أحمد بك لطفى، فألقى خطبة باللغة الفرنسية، انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر؛ ولخص أعمال المؤتمر وأغراضه، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية:

أولاً: عدم شرعية الاحتلال، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر.

ثانيًا: وجوب رد الدستور إلى مصر.

ثالثاً: بطلان اتفاقية السودان.

رابعاً: وجوب إلغاء قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون النفى الإدارى.

وليمة المؤتمر

وأقام المؤتمر بعد انتهاء جلساته وليمة فى مساء السبت ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠، بفندق «بالاس أوتيل»، وهو أكبر فنادق بروكسل، لتوديع ضيوفه، تصدرها الفقيد، وعن يمينه المستر كير هاردى M. Keir Hardie زعيم حزب العمال فى انجلترا؛ فالبارون فنلند Von Windland ياور ملك بافاريا، فمدام دراى هورست Dryhurst مكاتبة جريدة «الديلى نيوز» وإلى يساره المسيو هوبتمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا؛ فالدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الريشستاج الألمانى، فالدكتور وايجلت Weigelt الأستاذ فى الحقوق، ثم سائر المدعوين؛ وقد حضر الوليمة أكثر أعضاء المؤتمر وضيوفه.

وبعد الانتهاء من تناول الطعام وقف الفقيد، فحيا ذكرى مصطفى كامل، وشكر ملك البلجيك وملكتها، والأمة البلجيكية، وحزب الشعب، وبعد ذلك شرب المستر كير هاردى

نخب الرئيس، ثم هتف الأعضاء للمستر كير هاردى، والهند، وإيرلندا، ونواب ألمانيا، وأحرار فرنسا.

وبعد ذلك قامت مدام كاما، وشكرت المصريين على احتفائهم بالهنود، وعطفهم عليهم.

خطبة المستر كير هاردى

ووقف المستر كير هاردى، فخطب بلسانه الفصيح خطبة كانت آية فى الحكمة والبلاغة، وجه فيها إلى المصريين أثمن النصائح وأغلاها، قال:

«لقد نجح المؤتمر نجاحاً باهراً وإنى أعد انعقاده فى يوم ذكرى عيد الاستقلال البلجيكى فألا حسناً على فوزه، وإنى انتهز هذه الفرصة لأحثكم على التمسك بلغتكم، فإن تعلمكم باللغة الإنجليزية خطأ محض، فيجب أن تكون اللغة العربية أساس كل شىء عندكم، لأن لغة الأمة هى جزء من حياتها، فلا تهملوها، وإنى أتمنى أن لا يدوم الاحتلال طويلاً، حتى تصبح اللغة العربية الوسيلة الوحيدة لكم فى كل شىء، ولقد سرنى كثيراً مقابلتى لبعض المصريين بلباسهم الوطنى فى هذا المؤتمر، وإنى أعتقد أن الفلاحين يرضون بمثل عبد الحميد بك عمار، (وكان معمماً)، حاكماً عليهم لا إنجليزيًّا أجنبيًّا عنهم وإنى آسف شديد الأسف لرؤيتكم مرتدين بملابس أجنبية، وأرجو أن لا ترتدوا إلا الملابس الوطنية، تمسكوا بعوائدكم وآدابكم ولغتكم، وابعثوا إلينا بالمعلومات الحقيقية عن حالة بلادكم، إنى أرى أن تنشئوا فى مصر مكتباً للاستعلامات لإحاطتنا بكل شىء يحدث عندكم، وفى الختام أهنئكم بالنجاح العظيم، الذى صادفه المؤتمر، وآمل أن الحركة الوطنية تسير فى سبيلها القويم، بالتقدم السريع الذى نراه الآن».

وتكلم بعده المسيو موازان Moisant الأستاذ الفرنسى الأديب، فحيا الحركة الوطنية المصرية، وشكر الفقيد وزملاءه، على ما بذلوه من الجهود.

صدى المؤتمر

شهد الذين حضروا المؤتمر، وسمعوا الخطب التى ألقيت فيه والمناقشات التى دارت تعقيباً عليها، أنه تناول جميع المواضيع، التى تتألف منها المسألة المصرية، من نواحيها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد جمعت هذه المواضيع فى كتاب ضخم باللغة الفرنسية، أخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل).

OEuvres du Congrés National Egyptian
Tenu à Bruxelles le 22, 23, 24 Septembre 1910

وهو من أهم المراجع فى تاريخ المسألة المصرية.

ولقد كان لهذا المؤتمر صداه فى أوربا وفى مصر، ففى أوربا كان له أثر كبير فى رفع شأن مصر والمسألة المصرية فى العالم، وتعريف الرأى العام فى مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد فى سبيل استقلالها، وأنها تأبى الضيم، ولا ترضى بالاحتلال الأجنبى.

لقد كان الظن فى المصريين أنهم من الشعوب الإفريقية المتأخرة التى ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوربى، وأن الاحتلال البريطانى قد نهض بالأمة المصرية، وهذبها وعلمها، وسلك بها سبيل الرقى والحضارة، وأنها راضية بالاحتلال البريطانى مغتبطة به، ولكن المواضيع التى طرقها أعضاء المؤتمر، وتولوها بالدرس وعرضوها أروع عرض باللغة الفرنسية، أو الإنجليزية أو الألمانية، قد أثارت أذهان الأوربيين وطالعتهم بحقائق الأحوال فى مصر، ومبلغ ما تعانيه من الاحتلال البريطانى، فعلموا أن مصر قد سلكت سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد على، وأنها خطت فى هذه السبل خطوات واسعة، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف، وظلت كذلك إلى أن منيت بالاحتلال الإنجليزى، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبى، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد فى سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها، فهى جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم، فالمؤتمر الوطنى كان خير إعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة فى سبيل أشرف المقاصد وأنبل الغايات.

وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد فى مصر، فقد أنار الأذهان والبصائر، وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبى، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التى ألقيت فيها ونشرها (العلم) بأكملها، مبلغ تأخر البلاد فى عهد الاحتلال، فازداد تعلقاً بالاستقلال، كما ازداد يقيناً بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقى وعنوان المجد القومى الصحيح.

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر، أن أثارت المواضيع التى طرقها اهتمام السياسيين

والمؤلفين الأوربيين، ووجهتهم إلى فهم المسألة المصرية على حقيقتها، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت فى أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعاً.

وظهر فى ختام تلك السنة (نوفمبر سنة ١٩١٠) كتاب جديد بالإنجليزية عن القضية المصرية، يدل اسمه (دمار مصر) Egypt's Ruin على أن الغرض منه وصف حقيقة الحال فيها ومبلغ ما أصابها من الضر والحيف، فى عهد الاحتلال البريطانى، ومؤلفة هو المستر تيودور روذستين، الذى كان من قبل محرراً بجريدة ذى إجبشيان استاندارد[(١٥)] ومراسلها فى لندن، وكتب مقدمة هذا الكتاب صديق مصر الحر، المستر ويلفر دبلنت، فجاء إلى جانب كتاب (التاريخ السرى للاحتلال) الذى أخرجه المستر بلنت نفسه سنة ١٩٠٨، من خير ما ألف فى المسألة المصرية حسنَ بيان وصدقَ حديث.

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجلّ الأعمال التى تفخر بها الحركة الوطنية.

أعمال الفقيد فى أوربا بعد المؤتمر

عاد المترجم إلى باريس بعد انتهاء المؤتمر، وأخذ يشرف على إعداد مجموعة أعمال المؤتمر باللغة الفرنسية وطبعها، وبعد أن نشر فى الصحف عدة أحاديث عن القضية المصرية، شخص إلى برلين فى أكتوبر سنة ١٩١٠، للاستمرار فى جهاده، ورفع صوت مصر فى جميع عواصم أوربا، وقد شجعه على الذهاب إلى العاصمة الألمانية حضور بعض الأعضاء الألمان مؤتمر بروكسل، وما أظهروه من العطف النبيل على القضية المصرية، ويرجع الفضل فى حضورهم وتعضيدهم إلى المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، الذى أقام فى ميونيخ عدة سنوات، خدم فيها الحركة الوطنية بكتاباته العديدة وخطاباته النفيسة التى كان يلقيها فى المجتمعات الراقية أجل خدمة، وقد ذكر عنه الفقيد أنه كان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر، بماله وسعيه لدى كبار الألمان ليشهدوه، وبالنشر عنه فى أكبر جرائد ألمانيا، وقد حضر إلى باريس لهذه الغاية خاصة. وسافر مع الفقيد إلى بروكسل،

---

(١٥) التى أنشأها مصطفى كامل سنة ١٩٠٧ (راجع كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٤٥ من الطبعة الأولى، وطبعات تالية).

وقد حضر جميع جلسات المؤتمر، وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية، ولما جاء المترجم إلى ألمانيا، عرفه بكثير من رجال الصحافة والسياسة، وبفضل ذلك نشرت له جرائد ألمانيا وفى مقدمتها (برلينر تاجبلات) و(برلينر نوسته نخرختن) و(مونخن نوسته نخرختن) التى تصدر فى مونيخ أحاديث عدة عن المسألة المصرية، ودعاه جماعة من رجال السياسة إلى اجتماع عقدوه ببرلين، فلبى الدعوة يرافقه الدكتور محمود لبيب محرم، وكان موضوع الاجتماع البحث فى المسألة المصرية، فوقف الدكتور وايجلت Weigelt الذى كان من ضيوف مؤتمر بروكسل، وتكلم عن مسألة مصر وأهميتها، وعن الحركة الوطنية وقيمتها.

ثم وقف الفقيد، فشكر الحاضرين على تهيئة هذا الاجتماع، وبعد أن شرح لهم المسألة المصرية ومطالب الوطنيين شرحاً مستفيضاً، أماط اللثام عن أعمال الإنجليز فى المالية والتعليم، وأعقبه البارون فنلند Windaland ياور أول ملك بافاريا وتكلم عن عظم شأن المسألة المصرية، وما فى قناة السويس من المصالح الهامة الدولية، وقال: إن مصر مفتاح امبراطورية الهند، وإن هذا هو سبب ما تلقاه من المصاعب فى سعيها إلى الجلاء، وأشار إلى مشروع الإنجليز فى إيجاد خلافة عربية تكون طوع إرادتهم، وأن هذا المشروع لن يتحقق مطلقاً.

ونشرت كبريات الصحف الألمانية خلاصة هذا الاجتماع وأهميته، وما ألقى فيه من خطب، وما دار فيه من بحوث، وبُعثت المسألة المصرية فى ألمانيا بفضل جهود الزعيم، ولم يكن لها من قبل عهد بها، فتسابق سياسيوها وصحفيوها إلى الكتابة عنها.

وأعاد جهاده فى برلين ذكرى مؤتمر بروكسل، فنشرت جريدة (لينتسجر نوسته ناجرختن) مقالاً شائقاً عن الحركة الوطنية المصرية، ذكرت فيه خلاصة تاريخها ودافعت عن مطالب مصر وأيدت مبدأ (مصر للمصريين).

وغادر الفقيد برلين يوم ١٤ نوفمبر، فعرج على فينا فبودابست فالأستانة، إذ بلغها يوم ١٧ نوفمبر، وأقام بها نيفاً وثلاثة أسابيع، اتصل خلالها بالدوائر السياسية والصحافة على النحو الذى سعى إليه فى العام الماضى (ص ١٢٩).

وكان لا يفتأ إلى جانب أحاديثه فى الصحف، ومقابلاته لرجال السياسة، يكتب المقالات المستفيضة فى وصف رحلاته، والمدن التى مر بها، ومعالم الحضارة التى شاهدها،

فكانت هذه المقالات وحدها مجموعة بحوث علمية تاريخية وطنية قيمة، تنير أذهان القراء، وتوسع مداركهم، وإن كتابة هذه المقالات المستفيضة، إلى جانب مشاغله الهامة؛ لهى دليل حىّ على بعد همته، وقوة عزيمته، وجلده على العمل، وإنه كان على الدوام مشغول الفكر والوقت بكل ما يعود على الوطن بالخير والفائدة، فى كل ناحية من نواحى الصالح العام.

عودته إلى مصر
(ديسمبر سنة ١٩١٠)

عاد الزعيم إلى مصر، فبلغ الاسكندرية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩١٠، عاد إلى الوطن بعد أن ظل بعيداً عنه نحو ثمانية أشهر قضاها متنقلا بين عواصم أوربا، مجاهداً مدافعاً عن القضية المصرية، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة مابذل من الجهود فى سبيل رفع شأن مصر فى أعين العالم المتحضر، فقد وقف خطيبا فى باريس، ثم فى ليون، ثم فى لندن، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية، ويترجم عن آمال مصر، ويدافع عن حقها فى الحرية والاستقلال، ثم حضر مؤتمر السلام فى استوكهلم، ورفع صوت مصر بين مجموعة الأمم التى اشتركت فيه، ورجع إلى باريس يعد معدات المؤتمر الوطنى الذى اعتزم عقده فيها، حتى إذا منعته الحكومة الفرنسية بادر إلى عقده فى بروكسل، وبعد انتهاء المؤتمر عاد إلى باريس، ثم قصد إلى ألمانيا، ليبعث المسألة المصرية فى صحافتها ودوائرها السياسية، وعرج على الأستانة لكى يحكم روابط الود بين مصر وتركيا، ويحبط مساعى انجلترا فى دفع تركيا إلى الاعتراف بالاحتلال، هذا إلى أحاديثه فى مختلف الصحف الأوربية، ومقالاته فى الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته فى رحلاته، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة، قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة مدة غيبته عن الوطن، فلا غرو أن قوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة، فاستقبله الوطنيون بالإسكندرية استقبالا رائعاً يوم ٢٨ ديسمبر على ظهر الباخرة، وعلى رصيف الميناء، وفى الطريق إلى فندق (متروبول) على شاطىء البحر، ثم منه إلى المحطة حيث استقل القطار فى اليوم نفسه، وهناك احتشدت الجماهير، وتعاقب الخطباء يشكرون الزعيم على جهاده للوطن، فرد عليهم بالكلمة الآتية:

«إن كل مصرى، وأنا فى المقدمة، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه، وفكره وكل قوته، فإذا افتدى الإنسان وطنه بكل ذلك لم يقم إلا بالواجب، والقيام بالواجب لا يستحق

حمداً ولا شكراً، بل إن الذى يتأخر عنه يستحق انتقاداً شديداً، لذى أرى نفسى غير مستحق لشىء مما قمتم به من المظاهر الجميلة التى لا أنساها».

ثم أخذ يوصى الحاضرين بالاتحاد والائتلاف، ونبذ الشقاق والخلاف، فهتفوا جميعاً بحياته، وحياة الاتحاد، حتى تحرك القطار، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة فى محطات سيدى جابر، ودمنهور وكفر الزيات وطنطا.

وكنت ممن استقبلوه فى طنطا مع وفد جاء خصيصاً من المنصورة للاشتراك فى استقباله، فحيانى أحسن تحية، وهنأته بجهاده المجيد، وابتهجت لرؤيته بعد طول غيابه، وسررت لما رأيته متمتعاً بموفور الصحة وكامل النشاط.

ولما وصل إلى محطة العاصمة، كانت تموج بالجموع الزاخرة التى جاءت لاستقباله، فتعذر عليه أن يشق طريقاً وسط الصفوف المتراصة، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقاً من خلف المحطة، لكى يمكنوه من الخروج منها، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا إلى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣، وهناك قابلوه فرحين مستبشرين، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته شاكرين له حسن جهاده، ورد الزعيم عليهم شاكراً لهم جميل عواطفهم، فكان هذا اليوم يوما مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة، وشكر الأمة على نبيل شعورها بكلمة بليغة تفيض وطنية وإخلاصاً، قال فيها:

إلى الشعب الكريم:

«يعجز قلمى ويقصر لسانى عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة على مظاهر العطف التى قامت بها تكريماً لأحد أبنائها، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصرى، بمقابلتى والاحتفاء بمقدمى، لأنى لم أفعل شيئاً فوق ما يجب على كل وطنى فأستحق بذلك الشكر والثناء، وما أنا إلا أحد خدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم، وليست هذه الحياة إلا وقفاً على الوطن العزيز، فإذا وهبته إياها وضحيتها فى سبيل إسعاده لا أكون قد قمت إلا بالواجب المفروض على كل مصرى منا، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما قال وزير خارجية السويد فى مؤتمر السلام الأخير، على أنى لن أنسى أبد الدهر تلك

المظاهرات الجليلة التى تفضل بها الشعب المصرى الكريم، وأنى لا أعتبرها موجهة إلى شخصى فقط، وإنما هى آية من آيات وطنية الشعب الصادقة، الدالة على حياته ورقى شعوره، الناطقة بوجوده وجهاده، وفقنا الله جميعاً لنيل الحقين الشرعين اللذين نسعى فى سبيلهما، وهما الجلاء والدستور، إنه لما نقول سميع مجيب»

محمد فريد

* * *

الفصل السابع

محاكمة الزعيم وجهاده (عام ١٩١١)

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بما سينال الزعيم فى خلالها من الشدائد والمكاره، وكأن نور الإيمان قد كشف له عن الغيب، فتنبأ بما تخبىء له الحوادث، وبما اعتزم أن يقابلها به، إذ قال فى ختام خطبته التى ألقاها فى مؤتمر بروكسل: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا».

عاد الزعيم من أوربا مرفوع الرأس، مشكوراً على جهاده، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير، كما تقدم بيانه، وازداد تعلقاً به وتأييداً له، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء: الاحتلال، والخديو، والوزارة، فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا نجاح الزعيم بضربات شديدة، لعلها ترهبه أو تلقى الرعب فى نفوس أنصاره وأعوانه، فتنفضّهم من حوله، ومن هنا جاءت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى، التى استهدف لها الزعيم، ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال، ومضى والمخلصون من أنصاره وتلاميذه، فى سبيلهم، لايثنيهم خوف ولا رهَب، ولا يغريهم نفع ولا رغَب.

تطور الحوادث

١

الاحتفال بالعام الهجرى

احتفل الشباب من طلبة المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية بالعام الهجرى الجديد (١٣٢٩) برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفى، وأقيم الاحتفال بدار التمثيل العربى مساء الأحد غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٨ - (أول يناير سنة ١٩١١) - فتعاقب الخطباء من شباب الحزب الوطنى، على منبر الخطابة، وألقى كلمة الختام الأستاذ أحمد بك لطفى.

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران، قصيدة عصماء فى تحية ذلك العام، خاطب فيها شباب مصر، ودعاهم إلى الاعتبار بما فى هجرة الرسول الكريم من المعانى الجليلة، والأغراض السامية، وأهاب بهم أن يضاعفوا جهودهم، لبعث الحياة فى مصر والشرق، وقد استهلتها بقوله:

هلَّ الهلال فحيوا طالع العيد	حيوا البشير بتحقيق المواعيد
ياحرف شك ستلقانا على ثقة	وقد عقدنا المنى فى نون توكيد
كأن حسنك هذا وهو رائعنا	حسن لبكر من الأقمار مولود
لله فى الخلق آيات وأعجبها	تجديد روعتها فى كل تجديد

وختمها بقوله:

جوزوا على بركات الله عامكم	فقد تبدل منحوس بمسعود
رجاؤكم أبدا ملء النفوس فما	ينفى بحسنى ولا يوهى بتهديد
بدا الفلاح وفى هذا الهلال لكُم	بشرى التمام لوقت غير ممدود
غدا نرى البدر فى طرس السماء محا	بخاتم النور زلات الدجى السود

جمعية السلام العام بوادى النيل

أراد الزعيم أن يصل مصر بمؤتمرات السلام، التى تنعقد سنويا فى أوروبا، فدعا إلى تأسيس جميعة باسم (جمعية السلام العام فى وادى النيل) تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم بمدينة (برن) عاصمة سويسرا، وكان يقصد من إنشائها تمهيد السبيل لاشتراك مصر فى كل مؤتمر يعقده أنصار السلام، الداعين إلى احترام حرية الشعوب واستقلالها، لإبراز مركز مصر الدولى بين جميعة الأمم الحرة، وقد لبى الدعوة كثير من رجالات مصر، وتألفت هذه الجمعية قبيل الحكم على الرئيس، وتم تأليفها وهو فى السجن، وانتخب رئيساً لها، ثم قررت الاشتراك فى مؤتمر السلام، الذى كان مزعماً انعقاده بروما فى شهر أكتوبر سنة ١٩١١.

المؤتمر الوطنى
(٢٠ يناير سنة ١٩١١)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى بدار (الْعَلَم) بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١ برئاسة الزعيم، وكان المجتمعون نحو ألفى عضو، جاءوا من مختلف نواحى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

خطبة الزعيم

ووقف الفقيد فى هذا الجمع الحاشد، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية، فى العام الماضى (١٩١٠)، نقتطف منها ما يلى، قال فى مستهلها:

«إخوانى الأعزاء، إنى أعتبر نفسى من أسعد الناس، لوقوفى بين أيديكم شارحا حالة حزبنا الموقر، وما قام به من الأعمال، وما لاقاه من الصعوبات فى مدى هذه السنة، ومما يزيد حظى سعادة، أنى أقف بعد غيبة طالت ثمانية أشهر، وهى مدة لم يسبق لى أن غبتها من قبل عن الوطن والإخوان، نعم، لقد طالت رحلتى بأوربا فى هذه السنة، إذ زرت فرنسا وانجلترا وبلجيكا وبلاد الشمال، وبالأخص مدينة استوكهلم عاصمة السويد، ومدينة برلين، وأخيرا دار الخلافة المعظمة، وبها ختمت طوافى، فكان ختامه مسكا.

«إخوانى: مما يجعل لهذا الاجتماع شأنا خاصاً، أنه ختام المدة، التى انتخبنى الإخوان فيها، خادما لهذه الحركة، كما انتخبت اللجنة الإدارية، لتكون المديرة لها، والمسددة لخطواتها فى طريق الخدمة الوطنية، بقدر مايصل إليه اجتهادها، ولقد أتممنا مهمتنا، واليوم نسلم إلى حضراتكم إدارة الحزب الوطنى، لتنتخبوا بدلنا من ترون فيه الكفاءة والاستعداد للاستمرار فى خدمة البلاد، وكونوا واثقين أيها الإخوان أننا نكون دائماً إلى آخر نسمة من حياتنا، وآخر قطرة من دمنا، فى أول صفوف المجاهدين المدافعين عن حقوق الوطن المقدسة».

ثم انتقل إلى تطور الحركة الوطنية فقال:

«إخوانى: إن الصعوبات التى اعترضتنا فى هذه السنة لم تكن بأقل مما صادفناه فى

السنة التى قبلها، فقد تألبت علينا الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية، وانضمت إليهما الحكومة الفرنسية، ولكن لم تقدر هذه الحكومات الثلاث أن تقف تيار الحركة الوطنية، مع عظيم قوتها وجبروتها، وهو دليل ساطع على أن القوة لاقدرة لها على مقاومة أى حركة فكرية، ولاسيما إذا كان رائدها الحق والعدل والإخلاص، كما هى حال حركتنا الوطنية المباركة».

«اتخذت الحكومة حادثة الوردانى سبباً لاضطهادنا، وحبس كثير من أعضاء حزبنا، وتفتيش منازلنا، ولما لم تجد ما نرتكز عليه فى محاكمتنا وبرىء من اتهموا بمشاركة الوردانى، أصدرت الحكومة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائى، خلافا لما تقضى به شرائع العالم، ومنعت المظاهرات، وراقبت الخطب والروايات التمثيلية، حتى خيل لأوربا أن البلاد على أبواب ثورة كبرى، وأن ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء، ربما يوقد النيران الكامنة تحت الرماد، قابلنا كل هذه الأمور بقلب ثابت، وبالهدوء والسكينة اللازمتين لمقاومة أعمال الحكومة مقاومة سلبية.

حادثة كتاب (وطنيتى)

«ولما لم تظفر الحكومة بأدنى سبب تتخده ذريعة لمطاردتنا، انتهزت ظهور كتاب (وطنيتى) فرصة للإيقاع بالشيخ عبد العزيز جاويش، فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر، فقضى شهر رمضان فى السجن كما قضاه فى السنة السابقة، وفى يوم الاثنين المقبل تنظر محكمة الجنايات فى القضية المرفوعة علىّ، بسبب المقالة التى كتبتها عن تأثير الشعر فى الحركات الوطنية، والتى وضعها الشيخ الغاياتى فى صدر كتابه.

تأسيس جريدة (العَلَم)

«إخوانى: مما قام به حزبنا فى هذا العام، من كبار الأعمال الدالة على تضامن أعضائه وتضافرهم، إنشاء جريدة (العلم) فى أقل ما يمكن من الوقت وإصدار أول عدد منها بعد انفصالنا عن جريدة (اللواء) بسبعة أيام[1] وأنتم تعلمون ياحضرات الإخوان أننا

(١) انظر ص ١٧٩.

اضطررنا إلى هذا الانفصال لأسباب قضائية بين بعض ورثة المرحوم مؤسس اللواء وبعضهم من جهة، وبين بعضهم وشركة اللواء من جهة أخرى، أدت إلى تعيين حارس قضائى لإدارة الجريدة فأراد الحارس التدخل فى سياسة الجريدة التى كانت لسان الحزب الوطنى، ورفض مراقبتنا لها فى ظروف صعبة جداً، وفى وقت كانت الحكومة تبذل فيه قواها لمطاردتنا وإيصال الأذى إلينا ما استطاعت، فأصدرنا (العلم)، وبرهنّا للعالم أن حزبنا أقوى من أن يقبل أدنى مداخلة سياسية مهما كان شكلها، ولكن لم تمهله الحكومة إلا ريثما صدر الحادى عشر منه، حتى وقفته شهرين بسلطة قانون المطبوعات، فأصدرنا «العدل»، و«الاعتدال»، و«الشعب»، ولم يعطل لسان الحزب الوطنى يوما واحداً، بفضل إخلاص الإخوان وتفانيهم فى خدمة الوطن العزيز، ثم عاد العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين.

صوت مصر فى أوربا

«كل هذا الصعاب أيها الإخوان لم تفلّ من عزمنا ولم تقلل من همتنا، بل سافرت إلى أوربا لأقف أحرارها على حقيقة الواقع، وأفهمهم مانشكو منه، ولأقنعهم بالدليل المحسوس أن مصر فى هدوء وسكون، وأنها لاتطلب إلا حقا من طريق السلم، وأنها لم تكدر صفو الراحة العمومية، وأن كل ماتشيعه إنجلترا فى جرائدها تحت عنوان (القلق فى مصر) كذب وبهتان، يراد منه صرف أحرار العالم عن مساعدتنا أو العطف علينا، ولقد قرأتم ما ألقيته بباريس وليون ولوندرة واستوكهلم وبروكسل وبرلين، من الخطب التى شرحت فيها حالة مصر من كل الوجوه، فوقف الأحرار على مانشكو منه، وعلموا أن الاحتلال لم يفد مصر ولا الأجانب أقل فائدة، بل إنه وقف حركة التقدم التى بدىء فيها فى أوائل حكم المرحوم توفيق باشا، والتى لولا الاحتلال لجعلت مصر يابان الشرق الأدنى، وأعظم دليل على أن عقلاء العالم ومحبى العدل فى جميع البلاد يحترمون حركتنا ويقدرونها قدرها، ما قرره مؤتمر السلام فى أغسطس الماضى من إظهار عطفه على الأمة المصرية، واحترامه لها، واهتمامه ببحث مسألتها، وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر المقبل فى أكتوبر سنة ١٩١١، ولايخفى على حضراتكم مركز أعضاء هذا المؤتمر المبجل فى العالم المتمدين من فحول السياسيين وأكبر العلماء والمفكرين فى خير الإنسانية، فهل بعد ذلك

يهمنا ما لايـزال يقولـه بعض مأجـورى الاحتلال عنـا، من أننا حـزب طيش لايستحق الالتفات أو الاهتمام؟ دعوهم يقولوا ما يريدون.

«كلكم تعلمون فائدة مؤتمر السلام العام؛ وما يعود على بلادنا من جزيل الفوائد، لو حصلنا بفضل مجهوداتنا، على طرح المسألة المصرية، على بساط البحث فى مؤتمرات السلام السنوية، وفى مؤتمر (الهاى) المشكل من مندوبى الدول، إذ ربما نصل بهذه الطريقة السلمية الدولية إلى حل مشكلتنا المصرية، لذلك شرعنا فى تأسيس هذه الجمعية، ونشرنا مشروع قانونها، وستجتمع الجمعية العمومية، لأول مرة فى ١٥ فبراير المقبل للمناقشة فى هذا المشروع، وانتخاب لجنته الإدارية، وإنى أعتقد أنكم تشعرون معى بضروة انضمامكم لهذه الجمعية، حتى تكون أعلى صوتا، ويكون منا مندوبون عديدون، فى المؤتمر المقبل، الذى سينعقد فى مدينة روما، فى شهر اكتوبر المقبل.

مؤتمر بروكسل

«أخذنا بعد مؤتمر السلام، فى تجهيز معدات المؤتمر المصرى الوطنى بباريس، وأعلنا عنه فى جرائد أوربا، وذكرته فى أحاديثى مع صحافيى باريس، ودعونا إليه كثيراً من رجال السياسة وأعضاء مجالس النواب، فلبى الدعوة أغلب المدعوين، ووعدوا بالحضور، وأصبح مؤتمرنا حديث الخواص فى كل أمة، ولذلك اهتمت به انجلترا، وحسبت له ألف حساب، بعد أن كانت جرائدها تتظاهر باحتقاره، وعدم الالتفات إليه، وأرادت منع اجتماعه بباريس، فأوعزت إلى وزارة فرنسا بمنعه، ولبّت الحكومة الفرنسية طلبها فأبلغتنا قرار منع المؤتمر قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد، ظانة أننا لانجد أمة كريمة حرة لا تخشى لومة لائم، تفتح لنا أبوابها وتقابلنا بالترحاب والإكرام، ولكن خاب فألهم، فإن الأمة البلجيكية مدت لنا يدها مصافحة وقبلتنا على الرحب والسعة، فعقد المؤتمر فى اليوم الذى حدد له من قبل، وهو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠، وحضره بعض أعضاء حزب العمال البلجيكى، وتمت أعمالنا به على ماعلمتموه من الانتظام والسكينة، واهتمت به جرائد العالم الكبرى، فأرسلت مندوبيها ليوافوها بأخباره تلغرافيًا وتليفـونيا، ولم يحصـل به والحمد لله ما يوجب أقل انتقاد، وعما قريب تـظهر مجمـوعة أعمـاله ومـاتلى فيـه من التقارير وتوزع على جميع المشتغلين بالسياسة فى العالم فتتم الفائدة ويكثر أنصارنا.

«يجب عليّ هنا أن أوجه عبارات الشكر وجميل الثناء، إلى من حضر هذا المؤتمر من أعضاء مجالس النواب وعلى الخصوص حضرات من ترأس جلساته من أكابر النواب، وهم المستر كير هاردى زعيم حزب العمال الانجليزى، والمسيو روانيه الفرنسى، والمسيو هوبتمان الألمانى، وبالأخص المستر بلنت صديقنا القديم الذى وإن أقعده المرض عن الاشتراك معنا بجسمه، لم يمنعه من الاشتراك معنا بقلبه وقلمه، فلهم جميعاً من هذا المجتمع واجب الشكران» ثم تكلم عن حادثة طنطا فقال:

«من الدلائل الجديدة على أن الحكومة لاتنوى الاعتدال فى خطتها قِبَل الحركة الوطنية، بل انها تريد استعمال الشدة طمعاً فى إسكات صوت الحق ما يسمونه بحادثة طنطا[٢]، تلك الحادثة البسيطة التى أراد مدير الغربية اتخاذها سبباً لإظهار جبروته وللانتقام ممن ينتقدون إجراءاته، نعم إن هذه الحادثة وإن كانت بسيطة فى ذاتها، فإنها تدل من جهة أخرى على أن مجهودات الأحرار قد أفادت، وأن التعاليم الوطنية قد وصلت إلى شبان المدارس جميعها، ولم تقتصر على طلاب المدارس العليا فقط، كما تدل على درجة احترام الحكومة وكبار عمالها للحرية الشخصية ولحرمة المنازل، ولولا قيام الأمة كرجل واحد واتفاق جرائدها المعتبرة على استهجان عمل المدير، واعتباره مقياساً لكفاءته، لأتى بما لم نسمع فى عهد أظلم من ابتليت بهم مصر من الحكام.

تمثال مصطفى كامل

«سأذكر لكم الآن كلمة عن تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا، أما التمثال فقد تم عمله من الجبس، وعرض فى معرض الفنون الجميلة بباريس، وشاهده كل من زار المعرض من إخواننا أثناء الصيف الماضى، ولم يبق إلا عملية صبه من البرونز، وعما قريب يصل إلى هنا، وبعد ذلك نسعى فى الحصول على رخصة من الحكومة لإقامته فى أحد الميادين العمومية، وإن أبت علينا ذلك فكرنا حين ذاك فى محل وضعه والمبلغ الذى جمع لهذه الغاية كاف وزيادة لإتمام هذا العمل

---

(٢) انظر ص ٢١٤.

أعمال الحكومة فى سنة ١٩١٠

ولنبحث الآن عما قامت به حكومتنا من الاصلاح فى بحر السنة المنصرمة، ماذا عملت فى المعارف؟ لا شىء مطلقاً، حتى قلم ترجمة الكتب لو يتم إنشاؤه، فقد عين له رئيس ولم يعين له موظفون، وقلم الترجمة بإدارة الزراعة والصناعة عين لرئاسته أجنبى عن اللغة العربية، وبالاختصار لم يأت هذا القلم بأى عمل للآن، هل أصبحت اللغة العربية لغة التدريس فى جميع سنى الدراسة الثانوية؟ كلا هل زيد عدد طلبة مدرسة الحقوق؟ كلا، فقد رفض كثير منهم بحجة عدم وجود المحلات الكافية لهم، ومع ذلك نرى ميزانية المعارف فى ازدياد مستمر، فأين تذهب هذه الزيادة؟ تزاد بها رواتب الموظفين الكبار، وتشترى بها الأدوات من انجلترا حتى إن اللوحات السوداء يؤتى بها من بلاد المحتلين، وبينا نرى الحكومة العثمانية تجعل التعليم الابتدائى إجباريًّا ومجانيًّا مع ضعف ميزانيتها، وصرفها المبالغ الطائلة على الجيش والبحرية، نجد حكومتنا نصرح بأنها لا تريد الإكثار من عدد المتعلمين الذين ينضمون إلى صفوف الأحرار، بينا نرى الحكومة العثمانية تسن القوانين لترويج الصناعة الوطنية على الأجنبية حتى لو زاد ثمنها خمسة عشر فى المائة نرى حكومتنا تنشىء فى لوندره ديوانا لمشترى جميع لوازمها من انجلترا دون غيرها بالممارسة، ويكلفها ذلك الديوان عشرة آلاف جنيه سنوياً، فضلا عما تدفعه من العمولة والسمسرة للوسطاء، ومن يسمونهم بالخبراء الفنيين.

«هل أتمت الحكومة تشكيل نظارة الزراعة التى بَحّ صوت نواب الأمة فى طلبها؟ كلا بل عين مدير انجليزى لمصلحة غير موجودة، وسترون أن جميع موظفيها سيكونون من الإنجليز، ماذا تم بنظارة الداخلية من الإصلاحات؟ لا شىء مطلقاً إلا إذا اعتبرنا من باب الإصلاح إطلاق العنان لبعض المديرين فى حضن الأهالى، أو إكراههم على الاكتتاب بمبالغ طائلة لعمل الزينات، وحشد الأعيان على المحطات، لمقابلة الذاهبين والوافدين، والتدخل فى المدارس الأهلية، لإزهاق روح الوطنية بها، بعد أن كان المديرون يعزلون إذا تدخلوا فى مثل هذه الأمور.

«أهذا ما يسمونه إطلاق الحرية لرجال الإدراة؟ هل يعتبر من الإصلاح فى الداخلية استبدال خبز المساجين بذلك الخليط من الذرة والحلبة، الذى عافته نفوسهم، وآثروا

استقبال الرصاص بصدورهم على أكله؟ وهكذا الحال في جميع النظارات، لم نر أى إصلاح أدخل عليها، نعم نرى الوظائف تخلق، والمرتبات تزاد سنويًا بمناسبة وبغير مناسبة حتى أصبح عدد كبار الموظفين فى الوزارات المصرية، يربو على مثلهم فى نظارات فرنسا أو ألمانيا مثلا، ميزانيتنا فى ازدياد مستمر، ولا جيش ولا بحرية، ولا تعليم مجانى، ومع ذلك لم يسدد شيء من دين الحكومة الباهظ بل لاتكفى الميزانية الاعتيادية لإسراف الحكومة، ويصرف الباقى من الأموال الاحتياطية، حتى نضب معين الخزانة، وأصبحت الحكومة تسعى لإيجاد المال من أى طريق لسدّ نهم الإنجليز فى السودان ومصر، إننا لم ننس مسألة مد أجل شركة قناة السويس، والمتاعب التى لاقتها الأمة لإحباط مساعى الشركة ومروجى مصالحها من مصريين وأجانب، ولكن لله الحمد، قد كللت مجهودات الأمة بالنجاح، وحفظ تراثها لبنيها، وأظهرت «الجمعية العمومية» استعداد المصرى لإدارة شئون بلاده بنفسه، واستحقاقه للدستور، نعم قال ويقول أعداؤنا إن رفض الجمعية لهذا المشروع رهن بعكس ذلك، ولكنهم يعلمون أنهم كاذبون فيما يقولون، على أن أحرار العالم أعجبوا بقرار الجمعية واستحسنوه، ومع ذلك ماذا يهمنا ما يقوله الماليون وسماسرتهم عنا إذا كانت ضمائرنا مرتاحة، وكنا معتقدين أننا قمنا بالواجب علينا نحو بلادنا؟

«ماذا عملت الحكومة لتشجيع النقابات الزراعية؟ لا شيء، قدم حضرة عمر بك لطفى للحكومة منذ سنتين مشروعاً لتعديل بعض مواد القانون، تسهيلاً لتأسيس هذه النقابات، ولكنها لم تنظر إليه إلى الآن، لأنها لا تهتم إلا بالمشروعات التى من ورائها تقييد الحرية، أو مقاومة الحركة الوطنية.

«أصبحت الحكومة الآن لا تهتم إلا بما يزيد سلطتها قوة، ويقلدها أسلحة جديدة تكمّ بها الأفواه، وتقطع بها الألسن، وتحطم بها الأقلام.

«ماذا عملت الحكومة فى مسألة الجمارك؟ هل عرضت المعاهدة التجارية التى عقدتها مع ألمانيا على مجلس الشورى، أو على الرأى العام؟ إنها تبرم المعاهدات بكيفية سرية، ولا تراعى مصالح التجارة أو الصناعة الوطنية، ولاتهتم برأى الأمة مطلقاً.

هل سعت فى تخفيف الضرائب عن أراضى الزراعة، وتحميل الثروة المنقولة جزءاً من الضرائب؟ كلا، كلا، ودائماً كلا!

«ماذا عملت الحكومة لإصلاح المالية؟ لا شيء فالميزانية هيَ هيَ، وتقسيمها، وتبويبها كما وضعه الاحتلال منذ ثمان وعشرين سنة، والمصروفات فى ازدياد مستمر بلا ضرورة، والمرتبات فى نمو متزايد ورؤساء المصالح تزاد رواتبهم مئات الجنيهات كل سنة، ويعين لهم مساعدون ووكلاء مساعدين، تعرض الميزانية على مجلس النظار، فيقرها فى نصف ساعة، ثم ترسل إلى مجلس الشورى، ويصدر بها الأمر العالى قبل ٢٥ ديسمبر من كل سنة، بدون نظر لملاحظات مجلس الشورى، فإن الميزانية تطبع وتوزع على المصالح قبل إعادتها من مجلس الشورى واطلاعه عليها كما حصل فتبعثر الملايين هنا وهناك، وتنشأ السكك الحديدية فى القفار، ويؤجل مد السكة الحديدية التى كان تقرر إنشاؤها بين الصالحية والقنطرة، كما أجل غيرها من المشروعات الهامة، ولاتمد الخطوط الحديدية بين أسوان ووادى حلفا، كل ذلك بدعوى عدم وجود المال، ولو جمعنا زيادة الرواتب التى منحت فى هذه السنة جزافا لكبار الموظفين، وما يعطى لشركة البواخر الإنجليزية أجرة نقل البريد، وقدره أحد عشر ألف جنيه، بعد أن كان ثمانية فى العام الماضى، لكفى مجموعها لإنشاء عدة مدارس يتعلم فيها آلاف من الشبان المصريين، وإنى لو أردت الإطالة فى هذا الباب لتكلمت سحابة يومى، ولم أوف الموضوع حقه.

«وستدوم هذه الحالة مادامت الأمة محرومة مراقبة الحكومة، ومادامت الحكومة تحت سيطرة الأجنبى، ومادام رجال الحكومة يعبدون السلطة ويجهرون بعبادتهم لها ولا يخشون للأمة انتقاداً ولا يحسبون لها حسابا، ومادام الاحتلال يجد من بيننا من يقبلون الوظائف ليكونوا آلة فى يد رجاله يصدعون بأمرهم، ويدوسون بأرجلهم حقوق الأمة، ولا يحترمون لها رأيًا.

«أمّلنا كثيراً فى مجالس المديريات، وقد قامت بالواجب عليها ولله الحمد، وأسست المدارس، ومنها من قرر البعثات للخارج، ولولا تدخل بعض المديرين فى أعمالها بصفة غشوم، لقامت بفوائد أكثر وأعم، مع فساد طريقة الانتخاب وحصره فى أصحاب الأطيان ودافعى الضرائب، فما بالك لو أطلق من هذه القيود وجعلت الشهادات العلمية معادلة للمال على الأقل».

الدعوة إلى المقاومة السلبية

ثم دعا إلى المقاومة السلبية قائلا:

«سيقول معارضونا إن الاحتلال مانع للحكومة عن السير فى طريق إصلاح البلاد بالكيفية المرغوبة، وإن النظار مضطرون لإطاعة أوامر المحتلين أو يستقيلوا، قولوا لى بحقكم: أى سلطة فى العالم يمكنها أن تكره النظار على التوقيع على ما يعتقدونه مضراً ببلادهم وأبناء وطنهم، أو يكرههم على البقاء فى مناصبهم إذا أرادوا اعتزالها؟ لم يخلق الله هذه السلطة للآن، فمن لنا بنظارة تستقبل بشهامة، وتعلن للعالم الأوربى أسباب استقالتها؟ نعم لو استقالت وزارة بهذه الصورة ولو لم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل منصب الوزارة مهما زيد مرتبه؛ إلا إذا أعلن الدستور، لنلناه على الفور، أو لدخلت المسألة المصرية فى أزمة جديدة توجب تدخل الدول ذوات المصالح فى مصر، وحلها بكيفية تضمن استقلال البلاد، ولكن مادام يوجد بيننا من يطيع أوامر الإنجليز، ويقبل أن يكون آلة للمحتلين ومنفذاً لأوامرهم، ومادام يجد مثل هؤلاء من الأمة كل احترام وإجلال، فلا نرى من المحتلين إلا كل احتقار لمطالبنا، فعلى الأمة أن تنظر فى الأمر بما يستحقه من العناية وأن تترك الاشتغال بصغائر الأعمال، وتنبذ الشقاق والتباغض، وتتحد كرجل واحد، وتأخذ بيد الوطنيين الذين وقفوا حياتهم على خدمتها، وتعامل كل خائن أو منافق بما يستحق من الاحتقار والامتهان، ففى هذه الطريقة السلامة، وفى غيرها الندامة والحسرات، وفقنا الله لما فيه خير الوطن وسعادته، وإنه لما نقول سميع مجيب».

انتخاب الفقيد رئيساً مدى حياته

وقد قوبلت الخطبة فى معظم مواضعها بالتصفيق الحاد والهتاف المتكرر من جميع الحاضرين، ثم جاء دور انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية، إذ كانت مدة انتخابهم، وهى ثلاث سنوات طبقاً للائحة الحزب، قد انتهت فى ختام سنة ١٩١٠، فوقف على فهمى كامل بك، وألقى كلمة حماسية، دعا فيها الجمعية العمومية إلى إعادة انتخاب الفقيد رئيساً؛ وقوبلت كلمته بالتصفيق والتأييد، وانتخبت الجمعية بالإجماع فريداً رئيساً مدى

حياته؛ وأعلن القرار بين تصفيق الحاضرين جميعاً وهتافهم للرئيس.

ولما كانت المادة الأولى من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات، فقد اقترح على فهمى كامل بك تعديل هذه المادة، بالنسبة للمترجم، طبقا لقرار الجمعية العمومية، فوافقت الجمعية على ذلك.

انتخاب اللجنة الإدارية

وجرت الانتخابات لأعضاء اللجنة الإدارية، فأعطيت أوراق الانتخاب للحاضرين ليكون الانتخاب بمحض الحرية والرضا، وألفت لجنة لفرز الأصوات من كل من: على فهمى كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وعبد اللطيف بك الصوفانى، واسماعيل بك لبيب، والدكتور نصر فريد، وأمين افندى الرافعى ومصطفى افندى الشوربجى، ومحمد افندى زكى على، وأحمد افندى الصدر، وأمين افندى فتحى، وتولت هذه اللجنة بعد انتهاء الاجتماع فرز الأصوات وتعدادها فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب اللجنة الإدارية على النحو الآتى[٣]:

على فهمى كامل بك، أحمد بك لطفى، عبد اللطيف بك الصوفانى، يوسف بك حافظ عبد الحميد بك عمار، على بك المنزلاوى، إسماعيل بك لبيب، عبد الرحمن افندى الرافعى، محمود بك الشيشينى، محمد على علوبة بك، عبد الله بك طلعت، محمد بك أحمد الشريف، محمد افندى توفيق العطار، محمد بك فهمى حسين، على بك حافظ، حسن بك خيرى، الدكتور اسماعيل صدقى بك، محمد عبد اللطيف بك، إبراهيم باشا حليم، الدكتور محمود ناشد بك، محمد بك إبراهيم خليفة، إسماعيل بك حافظ، إسماعيل بك الملوانى، فؤد بك سليم الحجازى، حسين بك فهمى بهجت، محمد بك حافظ رمضان، مصطفى افندى الشوربجى، لملوم بك السعدى، محمد افندى زكى على، حافظ بك المنشاوى.

(٣) كما جاء بالعلم عدد ٢١ يناير سنة ١٩١١.

الاحتجاج على الاحتلال

وقررت الجمعية العمومية تجديد الاحتجاج على الاحتلال وعلى اتفاقية السودان، ومطالبة الخديو بالدستور، وأرسلت البرقيات بذلك.

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب مأدبة بفندق الكونتننتال، مساء يوم ٢٠ يناير سنة ١٩١١ لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية، حضرها نحو مائة وعشرين من أعضاء الحزب، يتقدمهم أعضاء اللجنة الإدارية، ورؤساء اللجان الفرعية، وخطب فيهم الرئيس، وعلى فهمى كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وقد استطرد الشيخ جاويش فى خطبته إلى الأيام التى قضاها فى السجن، وما عسى أن يلحق الرئيس أو ينتظره، إذ كان محدداً لمحاكمته يوم ٢٣ يناير، أى بعد يومين من الأجتماع، فابتسم الزعيم لهذه الإشارة، فقال الشيخ جاويش إنه يسر لرؤية الرجال يبسمون لما ينزل بهم من الشدائد، فيستوى لديهم الرخاء والشقاء، ولا تؤثر فيهم المحن والمصاعب.

محاكمة الزعيم
(٢٣ يناير سنة ١٩١١)

أسلفنا القول أن الوزارة انتهزت فرصة ظهور كتاب (وطنيق) للشيخ على الغاياتى فى يوليو سنة ١٩١٠، فأوعزت إلى النيابه بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف، وعلى الفقيد، والشيخ عبد العزيز جاويش، لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب، ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب، وقبل أن يتم الأستاذ الغاياتى وضعه، وسلمها إليه فى فبراير سنة ١٩١٠، أى قبل إعداد كتابه للطبع، ثم سافر إلى أوربا فى ٥ مايو وظهر الكتاب فى يوليه، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب، أما المقدمة فى ذاتها فليس فيها، ما يؤاخذ عليه، وهذا نصها:



مأدبة المؤتمر الوطني – بفندق الكونتيننتال – ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١ (انظر ص ٢٥٥)

وترى الرئيس محمد فريد في الصدر، يحيط به: أحمد بك لطفي، علي فهمي كامل بك. يوسف بك حافظ. محمود بك الشيشيني. الشيخ عبد العزيز جاويش. إسماعيل بك حافظ. ومن الواقفين خلفه: الأستاذ عبد الرحمن الرافعي. محمد بك عبد اللطيف. اسماعيل بك لبيب. محمد بك أحمد الشريف. عبد الله بك طلعت. الأستاذ عبد المقصود متولى. ومن الجالسين على المائدة اليسرى في الصورة: الدكتور نصر فريد بك. الأستاذ أحمد حلمي. الأستاذ أحمد فؤاد. الأستاذ محمد صادق عنبر. أمين بك الرافعي. الأستاذ أحمد وفيق. الشيخ مصطفى نوح. أحمد أفندي راشد. الأستاذ مظهر أبو العز. عبد الرحمن بك مجاهد. طاهر اللوزي بك. محمد أمين يوسف بك. ابراهيم بك عثمان أرناؤوط. عبد الحليم العلايلي بك، ومن الجالسين على المائدة اليمنى الأستاذ محمد علي المهندس... إلخ إلخ.

تأثير الشعر فى تربية الأمم

«الشعر من أفعل المؤثرات فى إيقاظ الأمم من سباتها، وبث روح الحياة فيها، كما أنه من المشجعات على القتال، وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس فى الحروب، ولذلك نجد الأشعار الحماسية من قديم الزمان شائعة لدى العرب وغيرهم من الأمم المجيدة كالرومان واليونان وغيرهم.

«وليس من ينكر أن الأنشودة الفرنسية التى أنشأها الضابط الفرنسى (روجيه دى ليل) وسميت المرسلييز كانت من أقوى أسباب انتصار فرنسا على ملوك أوربا الذين تألبوا لإخماد روح الحرية فى مبدأ ظهورها.

«لذلك كتب الكاتبون منا كثيراً فى ضرورة وضع القصائد والأغانى الوطنية، ليحفظها الصغار، ويترنموا بها فى أوقات فراغهم، ولينشدوها فى ساعات لعبهم، بدل هذه الأغانى والأناشيد التى يرددها أطفال الأزقة، خصوصاً فى ليالى شهر رمضان المبارك، كما كتبوا فى لزوم تغيير الأغانى التى تنشد فى الأفراح، وكلها دائرة حول نقطة واحدة، هى الغرام، ووصف المحبوب بأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان.

«لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد، سواء فى الغرب أو فى الشرق، إماتة الشعر الحماسى، وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد، والإطراء الفارغ للملوك والأمراء والوزراء، وابتعادهم عن كل ما يربى النفوس، ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال، كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على المستمع، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع التزهيد فى الدنيا، والحض على الكسل، وانتظار الرزق بلا سعى ولا عمل.

«تنبهت لذلك الأمم المغلوبة على أمرها، فجعلت من أول مبادئها وضع القصائد الوطنية، والأناشيد الحماسية باللغة الفصحى للطبقة المتعلمة، وباللغة العامية لطبقات الزراع والصناع وسواهم من العمال غير المتعلمين، فكان ذلك من أكبر العوامل على بث روح الوطنية بين جميع الطبقات؛ ويسرنى أن هذه النهضة المباركة سرت فى بلادنا، فترك أغلب الشعراء نظم قصائد المديح للأمراء والحكام، وصرفوا هممهم، واستعملوا مواهبهم فى

وضع الأشعار الوطنية، وإرسالها فى وصف الشئون السياسية، التى تشغل الرأى العام، وقد لاحت (وطنيتى) فى طليعة هذه النهضة الميمونة الرشيدة.

«ومما يزيد سرورى، أن شعراء الأرياف، وضعوا عدة أناشيد وأغان فى مسألة دنشواى، وما نشأ عنها، وفى المرحوم مصطفى كامل باشا ومجهوداته الوطنية، وفى موضوع قناة السويس، ورفض الجمعية العمومية لمشروعها؛ وأخذوا ينشدونها فى سمرهم وأفراحهم على آلاتهم الموسيقية البسيطة، وهى حركة مباركة إن شاء الله، تدل على أن مجهودات الوطنيين قد أثمرت، ووصل تأثيرها إلى أعماق القلوب فى جميع طبقات الأمة، وتبشر باقتراب زمن الخلاص من الاحتلال، ومن سلطة الفرد بإذن الله.

«فعلى حضرات الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح فى أيام معلومة ومواسم معدودة، وأن يستعملوا هذه المواهب الربانية العالية فى خدمة الأمة وتربيتها، بدل أن يصرفوها فى خدمة الأغنياء، وتمليق الأمراء، والتقرب من الوزارة؛ فالحكام زائلون، والأمة باقية؛ والسلام على من سمع ووعى، ووفق لخدمة بلاده وسعى، فإن سعيه سوف يُرى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى».

محمد فريد

هذه هى المقدمة التى حوكم الزعيم من أجلها، فمهما قلبت الطرف فى عباراتها، لا تجد فيها أية مسئولية قانونية، ومع ذلك عدته النيابة شريكاً للمؤلف فى التهمة، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ الغاياتى فى شهر أغسطس سنة ١٩١٠، حيث كان الزعيم فى أوربا كما تقدم بيانه؛ وكان الحكم على الشيخ جاويش نذيراً بالمصير الذى ينتظر الزعيم بعد عودته، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير، فلا يعود من أوربا، وأشاع خصومه أنه اعتزم أن لا يعود خوفاً من الحكم عليه، فنفى هذه الإشاعة وهو فى أوربا، ونفاها عنه فى مصرّ أصدقاؤه والأقربون، وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة فى بيت الزعيم أنه تلقى من كبرى كريماته خطاباً بتاريخ ١٤ أغسطس، ترغب إليه فى الحضور، قالت:

«ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم، وما تحملتم الهوان فى سبيل وطنكم، وختمت خطابها بقولها: «وأختم جوابى بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية، التى تضحون كل

عزيز فى سبيل نصرتها أن تعودوا، وتتحملوا آلام السجن».

فهذه البطولة التى تتجلى فى ذلك الخطاب الكريم هى ثمرة الوطنية الحقة التى غرسها الزعيم فى أقرب الناس إليه، وأعزهم لديه.

لم يكد الزعيم يعود إلى مصر فى أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠، بعد جهاده المجيد فى أوربا، حتى أخذت النيابة العمومية تحقق معه، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا)، فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١.

ومن المؤلم حقًّا أنه بينما كان الفقيد يجاهد فى أوربا ويتحمل المتاعب والمشاق فى سبيل الدفاع عن قضية الوطن، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التى انتهت بدخوله السجن، فلعل هذه هى المكافأة التى أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل، وهكذا أقامت النيابة الدعوى عليه بتهمة أنه حسّن كتاب (وطنيتى) وامتدحه، بأن كتب مقدمة له تحت عنوان (تأثير الشعر فى تربية الأمم)، وأن هذا الكتاب يحتوى على أمور معاقب عليها قانوناً.

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبروجلى، وعضوية كل من أحمد ذى الفقار بك وأمين بك على، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك، وحضر الزعيم غير مصطحب أحداً من المحامين، اكتفاء بأقواله فى التحقيق، وأن التهمة فى ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون، فلا تحتاج إلى دفاع.

وقد سأله رئيس الجلسة عنها، فأجاب قائلاً:

«فى الوقت المنسوب إلىّ فيه تقريظ الكتاب كنت غائباً عن مصر، لأنه ظهر فى آخر يونيه، وأنا سافرت إلى أوربا فى ٥ مايو أما المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب، ولا علم لى بالمسائل التى فيه، لأن كثيراً منها حدث ونظم شعره فى غيابى، ولما كتبتُ المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون».

فقال رئيس الجلسة: إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لايعتقده فكتابتك تدل على الاستحسان لما فى الكتاب.

فأجاب الزعيم: «أنا لم أحسّن الكتاب، لأنى كتبت المقالة بدون أن أتعرّض لما فى

الكتاب، وهى مما يصح أن ينشر فى جريدة أو مجلة أو كتاب، وأنا قصدت بكتابتى الشعر من حيث هو».

الحكم

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم بك وترافع مرافعة استغرقت خمساً وثلاثين دقيقة، أسرف فيها فى الاتهام، وأظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس، ثم خلت المحكمة للمداولة، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ.

قوبل الحكم بالسخط والمقت، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء، وبدا أثر ذلك كله فى الصحافة الوطنية والأجنبية معاً، ذلك أن أحداً لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس، بَلْه الحكم عليه بهذا الحكم الصارم، وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه، وإنما هو التنكيل به وبالحركة الوطنية، وإلقاء الرعب والفزع فى صفوف أنصارها، لينصرف الناس عنها، تفادياً من مثل هذا الاضطهاد الذى لقيه الرئيس، وقد تجلى هذا الغرض فى ملابسات القضية وفيما أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال، فقد ذكرت أن رئاسة فريد هى التى جعلته يقوم بدور هام فى الواقعة التى اعتبرها القضاء معاقباً عليها، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التى كتبها، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك، فهى راجعة إلى الخطة التى رسمها لحزبه، وإلى المبادىء التى نشرها بواسطة لسان حزبه، وإلى الخطب التى ألقاها، والتأثير الذى أوجدته فى نفوس أنصاره.

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التى كتبها، بل من أجل موقفه العدائى من الاحتلال والحكومة، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه فى جهاده.

ولقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم «سياسة الوفاق» وهم الاحتلال، والخديو، والوزارة، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية، ومحكمة الجنايات المصرية، فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية، والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى

هذه المأساة تبعة هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ؟ وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال؟ ولم يكن ثمة شك فى اشتراك الخديو والوزارة فى هذه المأساة، لأن إقامة الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية، لا يمكن أن تنفرد بها النيابة العمومية وأن يكون الموعز بها هو الاحتلال وحده، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة، وبتوجيه منها ولقد كان يجمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه فى إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه، كما كان يجمل بسعد، وقد كان يتولى وزارة الحقانية، أن لا يأمر بهذه المحاكمة، ولا يقر إقامة مثل هذه الدعوى، وهو المدين بمركزه فى الوزارة للحركة الوطنية، إذ لولا جهاد مصطفى وفريد فى حادثة دنشواى لما تطورت سياسة الاحتلال، ذلك التطور الذى كان من أولى نتائجه تعيين سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيراً للمعارف، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة فى أيدى المعتمد البريطانى والمستشارين الإنجليز، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانباً من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وتجتذب فى الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد بك زغلول وزيراً للمعارف، وهذه واقعة مسلم بها من الجميع، وقد صدر الأمر العالى بتعيينه فى أكتوبر سنة ١٩٠٦، فملابسات تعيينه تدل على أنه نتيجة من نتائج حادثة دنشواى، لأن سعداً كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢ واللورد كرومر كان معتمدا لإنجلترا فى مصر منذ سنة ١٨٨٣، ومع ذلك لم يفكر فى إسناد الوزارة إلى سعد بك زغلول المستشار، الذى كان منقطعاً إلى قضائه فى محكمة الاستئناف، فالتفكير فى تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواى بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها، وهو جزء من التغيير الذى انتوت الحكومة البريطانية إدخاله فى سياستها بمصر عقب الحادثة، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل فى هذا التعيين.

وصفوة القول أن محاكمة الفقيد فى هذه التهمة كانت مأساة قضائية، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية، تلقى ظلًا كثيفاً على تاريخ الحركة الوطنية.

الزعيم فى سجنه

أما فريد، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت، وجأش رابط، وقد استمع إلى الحكم فى الجلسة، فلم يفارقه هدوءه الذى كان يلازمه من قبل، ولم يبد منه أى جزع أو وهن، وأسلم نفسه إلى النيابة فى طمأنينة وسكينة، وطلب وهو ذاهب إلى السجن[٤] بعض كتب ليطالعها، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون، فلم يكتموا حزنهم وألمهم، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس فى طريقه إلى السجن، فلامهم رحمه الله على جزعهم، وطلب إليهم الثبات والشجاعة، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر.

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم الحكم وقررت:

١ - أن تطلب إلى الأمة مقابلة هذا الحكم بالثبات وأن تنصح لها بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة.

٢ - طلب إعادة الدستور من الخديو.

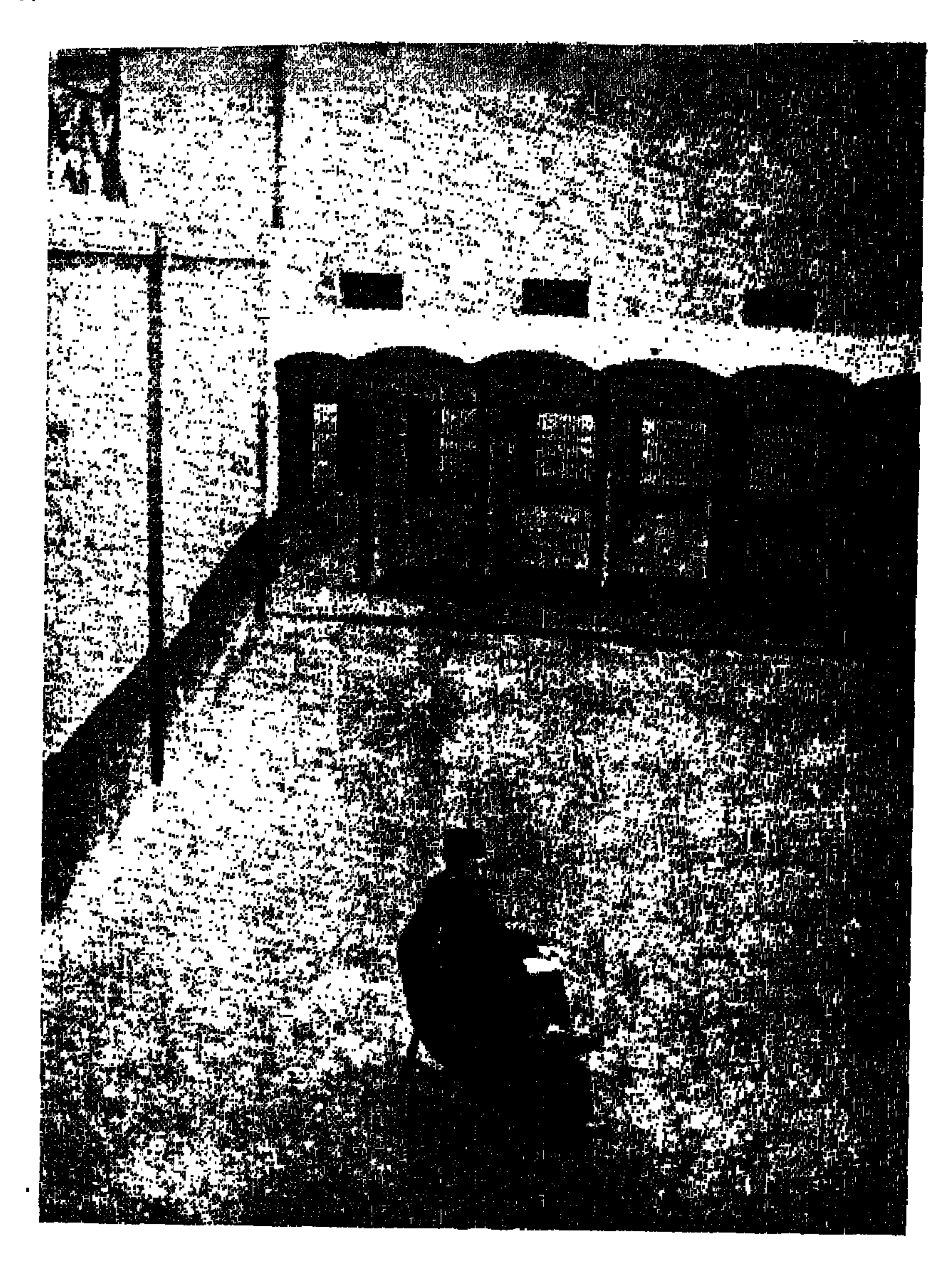
وانهالت رسائل العطف والولاء على الرئيس من كل صوب، وفاضت بها أنهار الصحف.

قصيدة أحمد نسيم

ونظم الشاعر أحمد نسيم قصيدة بليغة بعنوان (إلى الرئيس فى سجنه)، عبر فيها عن الشعور العام بإزائه أصدق تعبير، قال:

ياليت سجنك لم يكن بمقدّر ... فاصبر على المقدور ستة أشهر
قد جلّ رزء الشعر حتى خلتُه ... بعض الرثاء وأنت لما تقبر
لولا احترام الحاكمين وحكمهم ... لجعلته مثل الشواظ الأحمر

(٤) سجن الاستئناف بباب الخلق حيث قضى مدة حبسه.



الزعيم فى سجنه

(انظر ص ٢٦٢)

صورة للزعيم محمد فريد فى حوش الاستئناف بباب الخلق، حيث قضى مدة حبسه
(من ٢٣ يناير ١٩١١ إلى ١٧ يوليه سنة ١٩١١)

أقْصرتَ فى ما قلتَ حتى لم تسل ... أمقصـــراً أم كنتَ غـــير مقصـــر
وتركت أقيال الدفاع فلم تعن ... بالمدره المشهور أو بالأشهر
يكفيك عطف العالمين ووجدهم ... من أكبر يطأ الثرى أو أصغر
حتى لقد ماد البقيع ويثرب ... وتزلزلت أرض الصفا والمشعر
والتـاع قلب محمـد لمحمـد ... رب المحامد والعـلا والمفخر

* * *

إنى نظرتك فى اتهامك واقفاً ... فظننت أنك واقف فى المنبر
لتقول شعبى أو بلادى إنى ... لهـواكما بـين اللظى المتسعر
ولقد رأيتك جالساً مستبسلا ... خلف الشباك جلوس من لم يذعر
فرأيت فى هذا الشباك معَانيًّا ... فهى العـرين وأنت أجرأ قسْـور
ولقد لمحتك مـاشياً فى ثلة ... تعـــتز بينهم بقـــدر أوفـــر
فسألت هل هذا المسوّر «خالد» ... أم «جوهر» يختال بين العسكر

* * *

أفريدُ يا ابن الأكرمين تحية ... من شاعر بسوى الأسى لم يشعر
فى مصر قوم ناوأوك بشرّهم ... فاردد مكايدهم إليهم وانحر
ذكروك فى حب البلاد وأهلها ... ما قيمة الإنسان إن لم يُذكر
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم ... للعبثَ لعباً بالنضار الأصفر
أو كنتَ ممن يطلبون مراتباً ... لشأوت فى العلياء نجم المشترى
وسبقت أجرام السماء وفتّها ... من مظلم فى ذاته أو نيرٍّ

* * *

أمحمد كن فى النوائب ضيغما ... مستجمعـــاً للطارىء المتنمـــر
إن بتَّ أنت من الفوادح جازعا ... ما فضل مفتول الذراع غضنفر
أشرقْ لعلك بين سجنك مشرقا ... تهدى سبيل الطارق المتنور
فالشعب بعدك بات ينتجع العلا ... وغداً مناه ورود هذا الكوثر

أنعم بسؤددك العظيم ومرحباً بك من كريم الأصل زاكى العنصر
أعزز علينا يا ابن «أحمد» حالة جاءت بعيش بالهموم مكدّر

* * *

فكأنه بدرٌ يحجب نورَه ظلماتُ غيم فى السماء كنهور
أو درة مكنونة فى زاخر أو دمعة مخبوءة فى محجر
أو زهرة فيحاء خيف ذبولها وضياع نفحتها إذا لم تستر
أو ناظر غمضت عليه جفونه حذراً عليه من القذي والعثير
أو أنت سر الكائنات محجب أو بعض مكنون القضاء المضمر

* * *

إلى أن قال:

أمحمد ما أنت أول مبتلى بالفادحات من الزمان الأكدر
إنى عهدتك خير من يسدى الورى رأيا وخير مفكر ومدبر
فاشهر لدى الأهوال عزما صادقا فلرب عزم كالحسام الأبتر
ما الناس إلا اثنان ذاك ميسر للصالحات وذاك غير ميسر
جلَّ الإله فقد أرانا علمه من كل شيء فى الوجود مسخر
بانت مراحمه بأكمل رونق وبدت مآثره بأجمل مظهر
لولا الفؤاد وما أصاب دفينه ما كنتُ عن ذكراك بالمتأخر
لولا مراس الداء صغت قصيدة أربت على شعر الأديب المكثر

* * *

عفواً رئيس المخلصين فإننى ما رمت إلا جل عفوك فاغفر
قد جئتُ أزجى فى القريض خريدة قد بات يحسدنى عليها البحترى
عطرية فيحاء طوراً عن شذا وردٍ وطورا عن أريج العنبر
فيها معان صاغها لك مبدع جم البيان خياله لم يحصر
فاخلع عليها من خلالك نفحة حتى تضوع بنفح مسك أذفر

لى فيك ملء الخافقين لآلىء زهر تبيع بها الرواة وتشترى
فعليك منى ما حييت تحية وسلام كسرى فى الملوك وقيصر

* * *

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمراً إداً بالحكم على الرئيس، واستهدفوا لسخط الرأى العام، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه، وأوفدوا إليه فى سجنه من ينبئه بذلك، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجون، وخلا به فى غرفته، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة، وأجابه إلى كل ما طلب فى هذا الصدد، ثم أمر عبد الرحمن أفندى سرى مأمور السجن بالابتعاد عنها، ففعل، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلا: «إنى أسعى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك»، فأجابه الفقيد: «إن ما تطلبه مستحيل» فعدل كولس باشا وقال: «إنى لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك»، فرفض، فقال له كولس باشا: «أنت تريد إذن قضاء الستة الشهور فى السجن» فقال الزعيم: «نعم وأزيد عليها يوماً إن اردتم»، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته وانصرف.

وأكثرت بعض الصحف وبخاصة (الجريدة)، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفى السيد بك (باشا) من التحدث عن العفو والدعوة إليه، فقال الفقيد إلى محدثيه: «أرجو أن تبلغوا لطفى بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه».

وبعد بضعة أسابيع زاره فى السجن الدكتور عثمان بك غالب، موفداً من قِبَل الخديو، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو، وقال له: إن الخديو مستعد للعفو عنه، ورغب إليه أن يقدم طلباً بذلك، فلامه الزعيم على مسعاه فى هذا الصدد، وقال له: «أنا لا أطلب العفو، ولا سمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى، وإذا صدر العفو فلا أقبله».

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة فى سجن الاستئناف بباب الخلق، قضاها صابراً ثابتاً، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب، وقراءة القرآن الكريم، ودراسة اللغة الألمانية.

الذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون فى يوم الجمعة ١٠ فبراير سنة ١٩١١، بالذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل، وكان فريد فى سجنه، فأقام الحزب الوطنى هذا الاحتفال،لكى يبرهن على أن سجن الرئيس لم يفتّ فى عضده، ولم يصرفه عن متابعة الجهاد وإحياء ذكرى الزعيم الأول، وسار موكب الذكرى من شارع الدواوين (نوبار باشا الآن)، إلى مدفن مصطفى كامل بالإمام، على النحو الذى سلف يومى الذكرى الأولى والثانية، ولما وصلت الجموع إلى ساحة المدفن، وقف على فهمى كامل بك، وألقى كلمة حماسية بدأها بقوله: «أيها الإخوان، قدمت الأمة اليوم برهاناً عظيما ودليلا حسياً، على أن ذكرى عظماء الرجال، وكل رجل يقوم لها بعمل جليل، يجب إكبارها، ونقش حروفها على صفحات القلوب» إلى أن قال:

«ويجب أن نكون رجلا واحداً فى تأييد المبادىء التى نعمل بها ونقدسها، يجب أن نقول لمصطفى ونحن بجانب قبره: إنهم أهانوا رجالك واضطهدوهم، ولكنهم لم يستطيعوا المساس بالمبادىء التى وضعتها، إنهم حبسوا خليفتك، ولكن جنودك لم تخف، إنهم حبسوا رئيسكم فريداً؛ ولكن حبس الرئيس لا يخيفنا، ليحبسوا من شاءوا، فالشدائد لا تزلزل أقدامنا».

فقوبلت كلمته بالتصفيق والحماسة، وتعاقب الخطباء على المنبر، متحدثين عن ذكرى الزعيم الأول، وسجن الزعيم الثانى.

وسار فى هذا اليوم موكب للذكرى فى الإسكندرية، وكذلك أقيمت لها حفلات فى كثير من البنادر والأقاليم.

قصيدة خليل مطران

ونظم الشاعر الكبير خليل مطران قصيدة عصماء عن هذه الذكرى، قال:

ضريحٌ على نجْد الصلاح مُقام   فيا زائريه إنه لَمَقام[٥]

(٥) النجد: المكان المرتفع من الأرض، والمقام المنزلة الحسنة.

هنا عظلة الدنيا، هنا مبلغ العُلا ... هنا المجد خلدٌ، والصفاء دوام
هنا باتت النفس الأبية حُرة ... فتّم لها فوق المرام مرام
نجت فتسامت ما تسامت مجدة ... صعوداً إلى حيث المقر سلام
ففى الأوج منها جوهرٌ متألق ... وفى الأرض أعراضُ الحياة رَغام
تطلّع علينا أيها الروح من علٍ ... فإنك داعينا ونحن قيام
لنا بك أن تُذكر عهود وثيقةً ... وهيهات أن ينسى العهودَ هُمامُ
تداعت علينا بعد بينك محنةٌ ... كما يتداعى بالرعود غمام
فما راعنا منها :الوعيد ونالنا ... أذى فعرفنا كيف كنت تضام
خبرنا من التسهيد ماكنت قبلنا ... تبيت تقاسيه ونحن نيام
وذقنا من التنكيد ما كنت شاربا ... غداة تدار الكأس وهى مدام
فشَدّت عرانا الكارثاتُ ملمةً ... وعلّمنا هونَ السقام سقام
لنا أمل نصب العيون ينيرنا ... فلسنا نبالى أن يجيش ظلام
وما نتشكى فالشكاة مهانة ... سكتنا وندرى المجد كيف يرام
عليك سلام الله إن فريقنا ... كفيل بسير الدهر وهو غُرام
ومصر كما تهوى علينا كريمة ... وأنت كريم والحُماة كرام

رد الحزب الوطنى على تقرير المعتمد البريطانى

وقد وضع الحزب الوطنى رداً على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩١٠، وأخرجه فى يوليه سنة ١٩١١، فى كتاب قيم، فند فيه دعاوى الاحتلال، ووصف فيه حالة البلاد الحقيقية فى عهده وجعله أربعة أقسام، وهى:

١ - سياسة انجلترا فى مصر من الوجهة العامة.
٢ - الحكم الذاتى فى مصر.
٣ - تفنيد دعوى الاحتلال أنه جاء مصر، فأغناها من فقر، وأسعدها من شقاء.
٤ - التعليم فى عهد الاحتلال.

خروج الزعيم من السجن

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها، وخرج من السجن يوم الثلاثاء ١٨ يوليه سنة ١٩١١ (٢٢ رجب سنة ١٣٢٩)، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه، حتى تضلل الجماهير التى كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف ساعة خروجه، وكان المنتظر أن يفرج عنه مساء يوم ١٧ يوليه حيث ينتهى مدة سجنه، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا فى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى.

حدثنى الأستاذ محمود العمرى، أحد تلاميذ فريد الأوفياء، أنه وجمهوراً كبيراً من الشباب، اجتمعوا فى قهوة بباب الخلق مساء يوم ١٧ يوليه، ينتظرون خروج الزعيم، وظلوا يرقبون خروجه حتى أقفلت قهاوى الميدان حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، فظلوا واقفين فى الميدان حتى الخامسة صباحاً إذ خرجت من السجن عربتان من بابين مختلفين فى وقت واحد، لتضليل الجماهير، حتى لا يعلموا فى أيتها كان فريد، ولكنهم لم يلبثوا أن عرفوا العربة التى كان يركبها، فلحقوا بها برغم محاولة البوليس إبعادهم عنها، وحفوا بالزعيم فى مظاهرة كبيرة وصحبوه حتى منزله بشبرا، ثم انضمت إليهم جماهير أخرى كانت تنتظره عند كوبرى شبرا، ورافقه الجميع إلى منزله.

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده، خرج أقوى ما يكون ثباتاً على الجهاد، وعزماً على الكفاح لأجل مصر، وكتب يوم خروجه مقالاً رائعاً عنوانه (من سجن إلى سجن)، عبر فيه عن شعوره، وهو فى السجن، وعند خروجه منه قال:

«مضى علىّ ستة أشهر فى غيابات السجن، ولم أشعر أبداً بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجى، لعلمى أنى خارج إلى سجن آخر، هو سجن الأمة المصرية، الذى تحدّه سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال.

«نعم إن كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية، هى أمة سجينة ما دامت أمورها بيد غيرها، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة، ولا مع حاجات البلاد، ويقول عنها عميد المحتلين أن

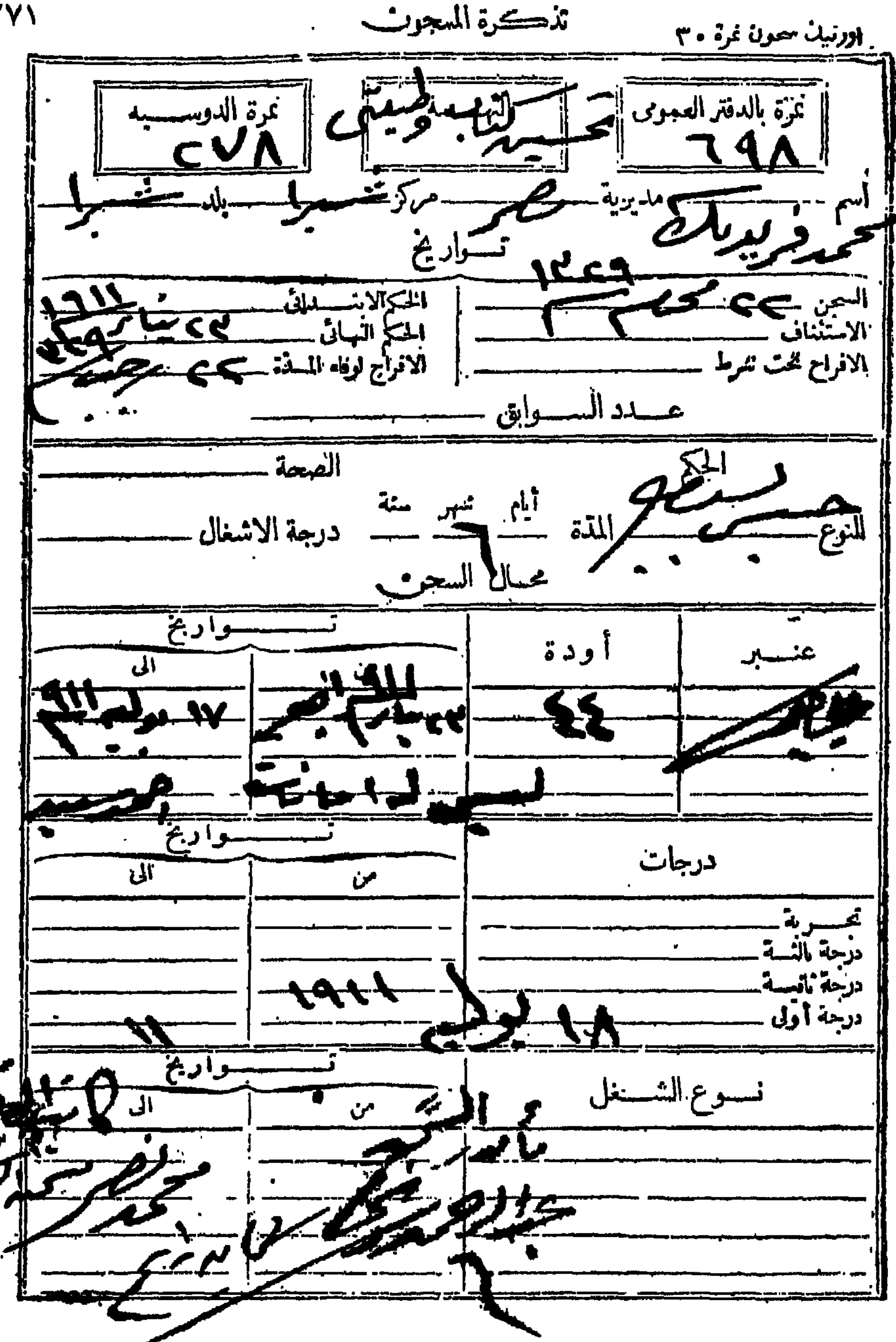
لا وظيفة لها إلا تنفيذ نصائح (أى أوامر) «حكومة جلالة الملك»، حقيقة لم أشعر بأى انشراح عند حلول أجل مفارقتى لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قمرية، أى مائة وستاً وسبعين ليلة كاملة، لعلمى أنى خارج إلى سجن أضيق، ومعاملة أشد، إذ أصبح مهدداً بقانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات، محروماً من الضمانات التى منحها القانون العام للقتلة، وقطاع الطريق، فلا أثق أنى أعود لعائلتى إن صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد، بل ربما أوخَذ من محل عملى إلى النيابة، فالسجن الاحتياطى، فمحكمة الجنايات، إلى السجن النهائى، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى إنجلترا بوعودها المتكررة فتجلو عن بلادنا.

«قضيت هذه المدة فى السجن دون أن أشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يجد إلى نفسى سبيلا، تذكرت ما قاساه خدام الوطن فى كل البلاد، مثل الإيطاليين والفرنسيين، وأحرار الأتراك فى عهد عبد الحميد، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا فى سيبيريا، وفى السجون، من أنواع العذاب، كالضرب بالسياط، والموت جوعاً، وهلم جرًّا، فأقول فى نفسى إن هذا الحبس لا شىء فى جانب حبى لمصر، أمى العزيزة، فيذهب عنى الضجر، وتزداد عزيمتى اشتداداً.

«حكم علىّ بالحبس، فلقيت من قومى عطفاً عظيماً، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها، وتباين لغاتها، ميلًا شديداً، ومن جرائد أحرار العالم الأوربى، والعالم الإسلامى أجمع، تقديراً لحكم محكمة الاستئناف، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله، فوجب علىّ شكرهم أجمعين شكراً جميلًا.

«ظن أعداء حزبنا الوطنى، وخشى محبونا أن يكون لحبسى هذا أقل تأثير فى سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحقة بين طبقات الشعب، ووصولها إلى أعماق قلوبه، ولكن لله الحمد، فقد برهن حزبنا أثناء اعتقالى بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن، حزب الشعب، لا يؤثر فيه حبس رئيس، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله، فإن حبس أو مات رئيس، قام بدله رؤساء متضافرون على مؤازرته، متضامنون على نصرته، عاقدون الخناصر على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطنى (ولو كان منافقاً) وهى الجلاء والدستور».

وختم مقاله بقوله:



أورنيك سجون نمرة ٣٠

تذكرة المسجون

نمرة بالدفتر العمومى	التهمة	نمرة الدوسيه
٦٩٨	تحسين كتاب وطنيق	٢٧٨

أسم محمد فريد بك مديرية مصر مركز شبرا بلد شبرا

تواريخ

السجن	٢٢ محرم ١٣٢٩	الحكم الابتدائى	٢٢ يناير ١٩١١
الاستئناف		الحكم النهائى	
الافراج تحت شرط		الافراج لوفاء المدة	٢٢ رجب ١٣٢٩

عدد السوابق

الصحة

الحكم: النوع حبس بسيط — المدة: أيام — شهر ٦ — سنة — درجة الاشغال

محل السجن

نمرة	أودة	تواريخ من	تواريخ الى
	٤٤	٢٣ يناير ١٩١١	١٧ يوليه ١٩١١

درجات	تواريخ من	تواريخ الى
تجربة		
درجة ثالثة		
درجة ثانية		
درجة أولى	١٨ يوليه ١٩١١	

نوع الشغل	تواريخ من	تواريخ الى

تذكرة السجين محمد فريد

وقد أعطيت له يوم الإفراج عنه، وتجد فيها اسم الفقيد، وبيان التهمة، «تحسين كتاب وطنيق»، وبيان الحكم (حبس بسيط ٦ شهور)، ومدة الحبس (من ٢٣ يناير سنة ١٩١١ إلى ١٧ يوليه سنة ١٩١١) وتاريخ الإفراج عنه فى صبيحة اليوم التالى (١٨ يوليه – ٢٢ رجب سنة ١٣٢٩ هـ)، ورقم الغرفة التى قضى بها مدة الحبس، وتوقيع مأمور السجن (عبد الرحمن سرى).

«إن الحزب لم يقم على شخص معين، بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين، الذين لا يقفهم وعيد، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية، ولا الرتب والأوسمة، وأن كل ما يبذل فى سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة أو السكوت عن المطالبة بالجلاء، والدستور، يذهب هباء منثوراً، ولا يترك أدنى أثر فى وطنيتهم الصادقة، وإخلاصهم وتفانيهم فى خدمة الأمة، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم فى ساحة الكفاح، أو ينظروا لعدد من يضحى منهم فى سبيل الشرف، وخدمة المبادىء الحقة، وهم فى ذلك كالجند فى ميدان القتال، إذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التى تحدث فى هذا الفراغ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية، وتقويض (باستيل) حكومة الفرد، ومعقل الاحتلال الأجنبى، ألا فليعلم الأعداء والمحبون، أن حزبنا سيظل حزب التقدم، وأن شعارنا كان، ولم يزل، وسيكون دائماً: إلى الأمام إلى الأمام!».

مأدبة الكونتننتال

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مأدبة فى فندق الكونتننتال ابتهاجاً بخروجه، خطب فيها على فهمى كامل بك، محييا الرئيس، وارتجل الفقيد فى ختامها كلمة قال فيها:

«إخوانى الأعزاء:

«اجتمعنا هنا قبل أن أحبس بيومين، كما قال حضرة أخى الفاضل، والآن نجتمع بعد أن قضيت فى ذلك السجن ستة أشهر سويا، لقد أطنبوا وأسهبوا فى تقدير أعمالى، ولكنى لا أرى لى فضلا، ما بقى الاحتلال فى بلادنا، وسواء علىّ ما بقى فيها أن أكون طليقاً أو معتقلا، فإنى فى كلتا الحالتين لا أعد نفسى إلا سجيناً، ولا ينبغى أن نعتبر أنفسنا إلا مسجونين.

«إننى ما خرجت من سجن إلا إلى سجن فى صورة أخرى، ولقد كان كل اعتمادى بعد معونة الخالق على رجال اللجنة الإدارية، تلك اللجنة التى لا رئيس فيها ولا مرءوس، بل الكل رئيس ومرءوس، نعمل جميعاً لغرض واحد، وقلب واحد، وجل أملنا استقلال مصر وإجلاء الاحتلال عنها، إننا أيها الأعزاء لا ينقصنا الدستور وحده، فإن غاية كل مصرى تحرير مصر من كل احتلال، عسكريًّا كان أو إداريًّا، أو اقتصاديًّا،

ومن أجل ذلك نعمل موفقين، وإننى أرجو منكم أيها الإخوان ألا تغلوا فى تقدير عملى، ولا تنظروا إليه بمنظار مكبر، ودعونا نعمل، إن الله معنا، وهو بنصرنا كفيل».

الخلاف بين المسلمين والأقباط

فى خلال غيبة الزعيم فى سجنه، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط، وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط، فى شهر مارس سنة ١٩١١، ثم المؤتمر المصرى بمصر الجديدة فى أبريل - مايو، رداً عليه.

وكان كلا المؤتمرين مظهراً يؤسف له، من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط، وكلاهما قد اجتمع والفقيد فى سجنه، ولو كان حراً طليقاً لما رضى بهذه المظاهر، ولنصح باجتنابها، ولأمكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين، لأنه هو ومصطفى كامل، أول من وضعوا أساس الوحدة القومية، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال، ولم تصدر عن نظر سليم فى الأمور، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين أن يد السير إلدون جورست، المعتمد البريطانى، لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما، ومما يؤيد ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصرى، رداً على المؤتمر القبطى، وهى التى فكرت فى إسناد الرئاسة، إلى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق، وقد أوعزت إليه بقبول الرئاسة، على شيخوخته، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطاً بهذه الحركة، أو راضياً عنها، لما فكرت الوزارة فى تأييدها، ومما يؤيد ذلك أيضاً أن جميع مواضيع المؤتمر المصرى، بله المؤتمر القبطى، قد خلت من أى معارضة للاحتلال، أو انتقاد لسياسته، أو مطالبة له بتحقيق وعوده، فى حين أن طابع المؤتمرات الوطنية فى ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة لمقاومة الاحتلال، والجهاد فى سبيل الاستقلال، ومما يستوقف النظر حقاً أن خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال. ولم يكن هذا منهج الفقيد فى خطبه ومقالاته؛ ومما يشرف تاريخ فريد حقًّا، أنه لم يشترك فى هذه المظاهر التى تنافى منهجه ومنهج مصطفى كامل فى تدعيم الوحدة الوطنية. وقد كتب عن ذلك ما يأتى فى مذكراته:

«ففى أثناء حبسى، شُرع فى المؤتمر المصرى، الذى جمعه محمد سعيد باشا، بناء على رغبة السير إلدون جورست، لمحاربة الأقباط، وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين».

وفاة السير إلدون جورست
(يوليه سنة ١٩١١)
وتعيين اللورد كتشنر معتمداً لبريطانيا

حدث فى خلال سجن الزعيم أن تعرضت «سياسة الوفاق» للتصدع، إذ توفى السير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى ١٢ يوليه سنة ١٩١١، وعين بدله اللورد كتشنر، ولم يكن المعتمد الجديد ممن يرون اتباع سياسة الوفاق، بل عرف عنه قبل قدومه إلى مصر أن سيعيد عهد كرومر، وقد أعاده فعلا عقب مجيئه

وبذلك دخلت سياسة الوفاق فى دور الاحتضار، وقد سعى الخديو تلقاء ذلك فى أن يعدل الحزب عن موقفه حياله، تبعا لتبدل سياسة الوفاق معه، فيتصل به ويؤيده بإزاء المعتمد البريطانى الجديد، فرفض الفقيد أن يجعل للحزب صلة بالخديو، واتخذ له شعار الاستقلال عن جميع السلطات

ولقد جاء اللورد كتشنر إلى مصر بطريقة غير مألوفة، فقد وصل إلى الإسكندرية[٦]، تقله بارجة حربية بريطانية، فكأنه قد جاء قائداً للحرب، لا رسولا للسلام، وفى اليوم التالى لوصوله زار الخديو بسراى رأس التين زيارة خاصة.وفى اليوم نفسه قابله مقابلة رسمية وقدم إليه أوراق اعتماده، وألقى بين يديه الخطبة المعتاد إلقاؤها من معتمدى الدول الأجنبية، ولكنه أدخل فيها عبارات تدل على انتحاله صفة السيطرة على حكومة البلاد وإدارتها، قال:

«وإنى آمل أن هذا الوئام مع ودادى القديم لمصر يسهلان علىّ أداة العمل الذى أبتغيه من صميم فؤادى، ألا وهو السهر على سعادة مصر بما تسمح لى به الوسائل وبموافقة وتعضيد سموكم».

وقال أيضاً: «وإذ قد عدت إلى هذه البلاد فسأوجه رغائبى وقواى للمحافظة على هذا الارتقاء والعمل على إنمائه».

---

(٦) يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١.

فهذه الخطبة تشبه أن تكون خطبة عرش، لا خطبة معتمد دولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده إلى مليك البلاد.

وظهر اللورد كتشنر فعلا بمظهر الحاكم بأمره، فلم يكد يمر شهران على تقديمه أوراق اعتماده، حتى وقعت حادثة أخرى تدل على سيطرته، إذ ذهب لحضور التشريفات الخديوية بسراى عابدين لمناسبة عيد الأضحى (ذى الحجة ١٣٢٩ - ديسمبر سنة ١٩١١)، فى غير الموعد المضروب لمعتمدى الدول الأجنبية، وطلب مقابلة الخديو، فأجيب إلى طلبه فى الحال.

ثم أنه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع العامة، ويرأس حفلاتها، ويطوف فى البلاد، ويقابل وفود الأعيان مقابلة مليك البلاد، فكان ذلك إيذانا بانقضاء عهد سياسة الوفاق، وعودة سياسة السيطرة الإنجليزية السافرة.

خطبة الرئيس فى دار العلم

(يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١)

ألقى الزعيم بدار العَلم مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه من السجن، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيرى، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف، حتى ضاق بهم المكان، واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف.

بدأ خطبته بقوله:

«إخوانى الأعزاء: إننا مجتمعون الليلة لا للاحتفال بعيد الدستور، ولا بتاريخ خروج الانجليز من مصر، ولا لإحياء ذكرى عمل مجيد قامت به الأمة؛ ولكن أقول مع الأسف الشديد، إننا اجتمعنا لتذكير الأمة بأشأم أيام تاريخها، ذلك اليوم الذى أفل فيه نجم استقلالها النوعى».

ثم أخذ يذكر الأمة بيوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢، وانتهى إلى قوله:

«إن ذكرى الأيام السود والحوادث المؤلمات لما يقوى هذه النهضة بلا شك، آلا فاذكروا يوم ١٤ سبتمبر ولا تنسوه أبداً، اذكروه كذ كركم آباءكم أو أشد ذكراً، أذكروه قياما وقعوداً وعلى جنوبكم، ولا تدعوا هذه الجروح تندمل، أو يخفف ألمها بالمخدرات والمنوّمات التى يسعى فى استعمالها أنصار الاحتلال».

وتكلم عن سياسية الحركة الوطنية. وردًّا على انتقاد أنصار الاحتلال لها، قال:

«يأخذ علينا الأعداء والخصوم السياسيون أننا متطرفون فى حب بلادنا، متهورون فى الدفاع عن حقوقها، لا نرحم من نعتقد فيه التذبذب، أو نرى منه عدم الإخلاص، ويدّعون تارة أخرى أننا حزب هياج، نسعى بعملنا إلى القضاء على اليسير الباقى لنا من الحقوق، ويهددونا فى كل آن بصواعق الاحتلال التى يسقطها علينا بيد إخواننا فى الوطن، وهم يعلمون – والله أعلم – أنهم لكاذبون؛ وأنه لا تطرف ولا غلو فى حب الإنسان لبلاده».

ثم تكلم عن موقف الحركة الوطنية تجاه تعيين اللورد كتشنر معتمدا لانجلترا فى مصر، قال:

«من الحوادث التى اشتغلت بها الصحافة فى هذه الشهور، تعيين لورد كتشنر معتمداً سياسيًّا للدولة المحتلة فى هذه الديار، بدلا من سير إلدون جورست، وبمجرد إشاعة هذا الخبر ارتعدت فرائص، واستكّت أسنان، وهلعت قلوب، وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية، فذهبت وفود إلى لندره لاستطلاع خبايا مايكنّه، ولاستمالته إلى فريق من الأمة دون الفريق الآخر، ولتحسين سياسة الوفاق له؛ فقابل اللورد من اضطرته اللياقة والمجاملة لمقابلتهم، ورفض مقابلة الباقين، مرجئاً إبداء رأيه لمحادثيه إلى مابعد حضوره إلى مصر، ووقوفه على أحوالها، ولم تزل هذه الحركة قائمة للآن؛ وقد ازداد الروع والهلع منذ حدد اللورد موعد مغادرته لندره لتسلم وظيفته الجديدة، ولكن على أى فريق استولى هذه الرعب؟ على طائفة من الناس دون غيرهم، هى طائفة طلاب المنافع الشخصية، طائفة من يبحثون عن مصالحهم الخصوصية، ولو كان من ورائها ضياع البلاد، طائفة المتكالبين على الوظائف حبا فى مرتباتها أو جاهها، طائفةُ عبّاد السلطة مادام فى يدهم شىء منها، يمكنهم استعماله فى جر المنافع لأنفسهم أو للمقرّبين منهم، أو فى الانتقام من خصومهم السياسيين، الذين كانوا من أعز أصدقائهم، قبل أن يشغلوا هذه

المناصب، أما بالنسبة للأمة على العموم، وللفريق القائم من أبنائها بالحركة الوطنية على الخصوص، فإن استبدال عميد بعميد ليس بالشىء الذى يضطربون له مدام الاحتلال موجوداً.

«نعم لقد صدق لورد كرومر فى خطابته ببور سودان حيث قال: «إنجليزى يذهب وانجليزى يجىء» فإننا نعلم أن للانجليز خطة سياسية مرسومة يسعون للوصول إليها مهما اختلفت الطرق، وهى ابتلاع وادى النيل تدريجاً بواسطة المصريين أنفسهم، فسواء كان المنفذ لهذه السياسة كرومر أو جورست أو كتشنر، فالنتيجة واحدة، مابقى من أبناء مصر من يوقع على ما يطلبون إصداره من الأوامر، أما الأمة التى يقع عليها أثر هذه الأوامر فسيان لديها أن تكون السياسة سياسة وفاق أو شقاق، مادامت النتيجة لم تتغير، وما دامت محرومة حق مراقبة أعمال الحكومة، بواسطة من تنتخبهم عنها من أبنائها المخلصين؛ لذلك لم يستول عليها ما استولى على فريق أصحاب المطامع من الخوف، بل هى باقية كما كانت، مستمرة فى المطالبة بحقوقها التى فى مقدمتها الجلاء بالطريقة التى لن تحيد عنها أبداً مهما سنت الحكومة بأمر العميد من القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية، فإنها لا تخشى الضغط ولا الإرهاب، كما لا يؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أيا كانت أشكاله.

مسئولية الوزراء

«ونحن على أى حال ملقون المسئولية دائماً على من يؤيدونه من الحكام المصريين الذين يوافقون صاغرين على كل مايطلبه منهم رجال الاحتلال من الأوامر، بغير نظر إلى عواقبها مهما كانت مخالفة للحق والعدل، نعم إن مسئولية الحكام المصريين لكبيرة أمام التاريخ، فالإنجليزى الذى يبذل جهده لابتلاع مصر يؤدى خدمة لبلاده بسعيه فى نشر نفوذها وتقوية سلطانها، ولكن ماعذر المصرى الذى ينفذ رغائب الأجنبى المضرة ببلاده، ويساعد ذلك الأجنبى على استعباد أمته واسترقاقها؟ لا عذر له والله، إلا إذا اعتبرنا الطمع عذراً، وجعلنا حب المصالح الذاتية فوق حب الوطن، وهذا مالم يقل به أحد للآن، ولذلك فإنك تجد أصحاب المطامع يجتهدون فى تزيين عملهم أمام مواطنيهم، وإلباسه ثوب الخدمة الصالحة للبلاد قائلين: «لو تركنا نحن مراكزنا لاحتلها غيرنا، وكان أكثر ضرراً على البلاد منا، إننا باجتهادنا، وبفضل جهادنا، مع رجال الاحتلال نمنع شرا كبيرا كان

يرتكبه المحتلون، لو كان غيرنا فى هذه المراكز» تلك دعوى الممالئين للاحتلال منذ أول عهدنا به إلى الآن، ولكننا لم نر لهذه المسالمة أثراً إلا تغلغل رجال الاحتلال فى كل المصالح، وتبذيرهم ماليتنا فى مصر والسودان، وزيادة مرتبات هؤلاء الممالئين كل سنة، حتى تضاعفت ميزانية مصروفات الحكومة، منذ سنة ١٩٠٤ إلى الآن.

«إن مسئوليتكم عظمى أيها الحكام أمام الله وأمام التاريخ الذى يسجل عليكم أعمالكم، ويحكم عليكم حكمه الأخير».

الخديو والأمة

«وضع الإسلام مبدأ من أجلّ المبادىء بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم، فجعل الحاكم مسئولا أمام أمته عن عمل كل ما يأتيه، جاء فى الحديث الشريف: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»، غير أن الملوك الذين نُزعت منهم كل سلطة فعلية وعُهد فى مهمتهم إلى وزرائهم فى البلاد المستقلة الدستورية، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسئولية، بعدما ألقيت على رجال حكومتهم، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل مايحدث فى البلاد، لأن القوانين واللوائح والأوامر، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها، ولا يكفى توقيع الملك وحده، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب، بل هم بطبيعة الحال التى تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية يكونون منفذين لجميع المطالب التى يطلبها ذلك الحزب، كما حدث لحزب الأحرار فى انجلترا، حيال مايطلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات.

«هذا شأن الملوك فى البلاد الدستورية المستقلة، التى لا تدخل لأجنبى فى إدارة شئونها، والتى يقتصر الاختلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية كمدة الخدمة العسكرية، أو كيفية توزيع الضرائب، أو جعل التعليم إجباريا ومجانيا، أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الأهالى، وغير ذلك من الأمور التى يختلف عليها الأحزاب، أما فى بلد حكومته مطلقة، وقد اغتصبه الأجنبى، وسعى فى ابتلاعه، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج الغاصب، أو السكوت عنه والرضا به، فى مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها أول المسئولين، كما يجب أن يكون فى مقدمة المطالبين يرفع يد الأجنبى، ووضع حد لوجوده، وتركه البلاد لأصحابها.

«فى مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون فى صفوف المدافعين عن حرية البلاد، وعن العرش، ذلك الذى يمثل استقلال الأمة، ويستمد قوته منها دون غيرها، ويجب على الجالس عليه أن لا يعتمد فى ذلك إلا عليها، فهى عدّته وهى قوته وهى سياجه ضد كل غاصب، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور، ولا أى إصلاح آخر إلا من الجناب العالى الخديوى، فسموه هو النائب عن الأمة، والممثل لها، والمكلف بالدفاع عن حقوقها، المطالب بردّ دستورها إليها. وبالسعى فى وضع حد لتدخل الإنجليز فى مصالح الحكومة، كما أنه هو المكلف قبل كل مصرى بمطالبة الإنجليز بالجلاء عن البلاد، والأمة من صغيرها لكبيرها رجالا ونساء، تساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة، وتضحى بأرواحها عند أقل إشارة منه، مادام متحدا معها فى المبدأ والغاية، وإن كل من يقول بعدم مسئولية سموه، وأنه خارج عن الأحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنين المخلصين فى مساعيهم لخلاص البلاد، لهم ألدّ أعدائه، وهم المفرقون بينه وبين أمته، وهم الممالئون للأجنبى، وهم العاملون على ضياع البلاد».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج فى هذا الصدد، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب

ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع، وما كان له من روعة، ورحبت بخطبة الفقيد، قالت جريدة(جورنال دى كير) فى وصف الاجتماع:

«قصد البارحة جم غفير إلى إدارة جريدة (العلم) واحتشدوا فى فنائها الواسع، وما حانت الساعة التاسعة حتى وقف سعادة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ليتكلم عن «الحالة فى مصر»، وما وقف حتى حياه الجمع تحية الإخلاص، فارتفعت الأصوات وتحركت الأيدى حركة وفاء لمصر، وتشجيع للخطيب العظيم، ومما يلاحظ هنا أن الزحام كان شديداً جداً، إذ كان السامعون فى موقف حرج لا يستطيع معه واحد أن ينقل قدمه أو يبرح مكانه، ومع ذلك فإنهم كانوا فرحين مستبشرين، وما كانت علائم السرور البادية على وجوههم إلا برهانا ساطعاً على ذلك، والفضل فى هذا لقوة الخطيب وتأثيره اللذين استطاع بهما أن يملك قلوب سامعية وينشر السكينة بين آلاف المتزاحمين».

ونشرت جريدة (اجبشيان جازيت) الإنجليزية فى عدد الصادر يوم ١٥ سبتمبر سنة

١٩١١ تحت عنوان (رئيس الحزب الوطنى، خطبه سياسية) ما يأتى:

«ألقى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى خطاباً سياسيًّا فى دار جريدة العلم ليلة أمس، وقد حوى الخطاب المذكور احتجاجاً مطولا على الاحتلال البريطانى لأن أمس كان تذكار دخول الجنود الإنجليزية القاهرة بعد واقعة التل الكبير، ولقد لاحظت الصحافة المصرية كافة هذه الذكرى فنشرت المقالات المتعددة بعضها تحت عنوان (ذكرى مؤلمة) والبعض (يوم حداد) وغير ذلك، كل على حسب مشربه السياسى، وكان عدد الحاضرين فى دار جريدة العلم كبيراً، وازدحمت ردهاته بالشبيبة المصرية التى كان يتكون منها أغلب الحاضرين، وظهر البك فى صحة جيدة، على الرغم من قرب مفارقته للسجن، ومع أنه كان يقرأ خطابه كعادته، فإنه كان يلقيه بحماسة شديدة، وبلغ عدد الحاضرين نيفاً وأربعة آلاف، بينهم كثير من طلبة المدارس الأميرية والجامعة الأزهرية، وكان الدخول مباحاً للجميع، ولم يكن البوليس حاضراً بملابسه الرسمية، بل كان مأمور القسم واقفاً فى الخارج ومعه رجال البوليس السرى، وحضر فريد بك فى الساعة التاسعة وربع، فحياه الحاضرون بقولهم (ليحيى الحزب الوطنى)، وكان لابساً ملابس سوداء، وقد بدأ فى خطابه بعد حضوره مباشرة» ثم أتت الجريدة على ترجمة جزء كبير من الخطبة.

استئناف الجهاد فى أوربا

سافر الزعيم إلى أوربا بعد إلقاء خطبته بأيام، لحضور مؤتمر السلام، الذى كان مزمعاً عقده بروما فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١، وقد صحبتُه فى هذه الرحلة، وكان معنا الأستاذ أحمد وفيق، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك لطفى للغرض ذاته، ولكن المؤتمر لم ينعقد، وتأجل اجتماعه بسبب الحرب الطرابلسية على أثر الإنذار النهائى من إيطاليا إلى تركيا فى أواخر سبتمبر سنة ١٩١١، وقد ذهبنا صحبة الفقيد إلى باريس، ثم إلى المانيا والنمسا، ثم إلى الأستانة.

عبد الرحمن الرافعى　　الدكتور منصور رفعت　　الأستاذ أحمد وفيق



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه (انظر ص ٢٨٠)

(أخذت هذه الصورة بباريس فى سبتمبر سنة ١٩١١)

سفره إلى لندن

الاجتماع الأول بها

وقصد الفقيد لندن فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١، فما أن وصلها فى اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير، عقده الشرقيون النازلون بلندن فى ذلك اليوم، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس الغرب، فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام، وجلس فى صدر المكان بجانب المستر بلنت، ورأس الأجتماع اللورد لامنجتون، وجلس بجانبه المستر براون المستشرق المعروف، وتعاقب الخطباء فى هذا الاجتماع، محتجين على عدوان إيطاليا، وطلبوا وساطة الدول العظمى بين المتحاربين لحفظ كيان تركيا، ثم دعى الفقيد إلى الخطابة، ولم يكن على استعداد للدعوة، ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية، حمل فيها على الغزو الإيطالى خاصة، وعلى السياسة الاستعمارية الأوربية عامة، وألقى التبعة فى عدوان إيطاليا على جشع انجلترا وفرنسا، وسبقهما إياها فى الاعتداء على الشعوب الشرقية، قال:

«إنى أشترك مع الحاضرين فى إظهار مقتهم لإيطاليا، ولعملها الفظيع، كما أُظهر عواطفى وشعورى نحو الأمة العثمانية، لكن أرى من الواجب علينا أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط، بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم، وبالأخص على بريطانيا العظمى وفرنسا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالهما مصر وتونس والجزائر، ورفع الحماية الفرنسية على مراكش، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوربا على ارتكابها ببلاد الشرق، لمحو سلطة الإسلام السياسية، نعم إن بعض الدول تستعمل الأناة والمطاولة فى تنفيذ أطماعها، ولكن إيطاليا خشيت أن تقوى تركيا فتمنعها من تنفيذ ماهى مصرة عليه من مدة، ومتفقة عليه مع باقى الدول الأوربية، واتبعت سبيل التهور والطيش اللذين توصف بهما الأمم الجنوبية من أوروبا، فاستعجلت الأمر وأسرعت فى تسيير هذه الحملة. فاللوم ليس على إيطاليا فقط، بل عليها وعلى الدول التى وافقتها على هذا العمل الفظيع؛ ولتعلم إيطاليا أنها سترى من ليوث العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش، وأنها ستلاقى من مسلمى

الأرض من المقاطعة الشديدة، ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس إن تم لها الأمر فيها».

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد؛ وهتف الحاضرون للفقيد، وهنأوه على حبسه فى سبيل دعوته، فشكرهم بما وسعه المقام، ودعوه إلى اجتماع تال للغرض نفسه، يعقد تحت رئاسته، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١، فلبى الدعوة شاكراً.

الاجتماع الثانى

عقد الاجتماع الثانى يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) رئاسة المترجم، وحضره جمع كبير من الشرقيين، على اختلاف مللهم، ونحلهم وجنسياتهم، فخطب فى عدوان أوربا عامة على الشرق والإسلام، واعتداء إيطاليا الأخير خاصة، وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التى لا تقف عند حد، قال:

«أيتها السيدات، أيها السادة: إننى لسعيد لوجودى بين صفوف. هذا الاجتماع الذى ضم بين جوانبه كثيراً من الشرقيين على اختلاف الأديان والأجناس، والذى ما انعقد فى هذه القاعة إلا وهو متأثر بمحض حب الإنسانية والعدل، وإن هذا الإخاء الذى تجلى اليوم فى أبهر مظاهره، ليثبت للملأ أن الشرق بدأ يرى الخطر الذى يتهدده فى حياته، كما بدأ يشعر بضرورة الاتحاد، ليقاوم مقاومة جدية، هذه المطامع الأشعبية، التى تهاجمه وتهدده بالابتلاع من كل ناحية، إن الغرض من هذا الاجتماع، إنما هو الإعراب عن سخطنا على أعمال إيطاليا ضد تركيا، وإظهار عطفنا على الأمة العثمانية، التى قاومت حتى اليوم تيار اضطهادات أوربا، الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائره المسيحية واستعبادها، وإننا نقول ذلك لنستعمل الصيغة التى يستعملها الأوربيون، إن هذه الحرب المخالفة للعدل، والتى تعلنها إيطاليا على تركيا من غير مسوغ، ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت فى القرن الثانى عشر، مع الحروب الصليبية، ولا تنتهى إلا بعد أن تخضع أوربا كل ما هو خارج عن دائرتها، إن هذه الحرب حرب جنس ودين، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دُهنت بطلاء الإبهام والتغرير، فما هم بمزحزحيها عن كونها استمراراً للحروب الصليبية، الموجهة ضد الأمم الشرقية، إسلامية وغير إسلامية، ولقد كانت الهند وما والاها، أول ضحية لهذه الغارة المسيحية من يوم اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وكان أول الفاتحين فاسكودى جاما وألبوكرك وغيرهم من الفاتحين

البرتغاليين، أما أمريكا فكانت غنيمة الأسبانيين، الذين ذهبوا لغزو بلاد الذهب، ومنذ هذا الحين صارت الهند فريسة لكل دولة تقبض على مفاتيح البحار، لا يمكنها أن تتحرر من ربقة هذه العبودية إلا فى اليوم الدى يدرك فيه أبناؤها أن نجاتهم هذه نتيجة اتحادهم الذى تخر أمامه الجبال، دون نظر إلى اختلاف الأديان والأجناس».

ثم تكلم عن مساعى أوربا فى تقسيم أملاك تركيا، وعرج على أعمالها فى اقتسام أفريقية، قال:

«اقتسمت أوربا أفريقية فى الأربعين عاماً الماضية، ولم يبق خارجاً عن سلطانها أو مراقبتها سوى مراكش وطرابلس الغرب، والآن تسير فرنسا فى طريق ضم مراكش إلى أملاكها الأفريقية، وتسعى فى الاتفاق مع ألمانيا لإتمام ذلك نظير مساومة لا تطول كثيراً. وعلى ذلك لم يبق خارجاً عن مراقبة أوربا فى أفريقية إلا طرابلس. وإن إيطاليا كانت تطمع فى هذه البلاد منذ أمد بعيد. وكانت تنتظر الفرص للاستيلاء عليها دون حرب بواسطة التدخل السلمى، ولما فقدت كل أمل فى الوصول إلى غايتها بالطرق السلمية. ورأت أن تركيا الفتاة تعمل فى ظل الحكومة الدستورية على رفع شأن وطنها. وإنشاء أسطول قوى؛ وإتمام طرق المواصلات؛ وعمل كل مامن شأنه أن يجعل البلاد فى حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها؛ لما رأت إيطاليا كل ذلك ركبت ذلك المركب الخشن للاستيلاء على هذه الفريسة، وظنت أن ذلك من السهل قبل أن يتم استعداد تركيا، وتصبح قوية الشكيمة على ظهر البحار، وحينئذ تستطيع أن تدافع عنها، إنه لمن الثابت أن إيطاليا لم تجسر على إتوان هذا العمل الوحشى، ولم تقدم على هذه اللصوصية، إلا بعد أن اتفقت عليها مع بقية الدول الأوربية، قد استعدت إيطاليا فى الخفاء حتى لا تقف تركيا على نياتها، والآن نشاهد الفصل الأول من هذه الرواية المحزنة، لنشاهد المنظر الأول من هذه الحرب التى لا يعلم نتيجتها إلا الله».

ثم تكلم عن روح العدوان المتأصل فى الدول الأوربية الاستعمارية، قال:

«كان المظنون أن شمس السلام العام، تشرق فى أفق السياسة فى القرن العشرين، الذى لا يتكلم فيه إلا عن مؤتمرات السلام، ومحاكم ومعاهدات التحكيم، كما ظُن أن جميع المسائل ستحلّ من غير حرب، ودون إهراق دماء، وأن جميع الأمم سترى حقوقها ردت إليها، وأنها ستحكم نفسها بنفسها حسب إرادتها، ففي الوقت الذى تسير فيه الأمم فى طريق العدل والإنسانية، وفى الوقت الذى تدعو فيه إيطاليا الأمم للاشتراك فى مؤتمر

السلام بروما، رأيناها تستعد لأكثر الحروب مناقضة للعدل، رأيناها تعد أكبر عمل للسلب والنهب، لم تر مثله الإنسانية منذ العصور الوسطى، ولكن إيطاليا لم تكن لترغب فى عقد هذا المؤتمر، ولذلك أجلته بحجة أن الكوليرا على أبواب روما.

«إن هذا العمل الوحشى الذى ترتكبه إيطاليا على مرأى من أوربا وعطفها، ليثبت جليًّا أن غرض محبى السلام بعيد حتى اليوم عن التحقيق، وأن الإنسانية لم تتقدم كثيراً فى سبيل المدنية الحقيقية، لتدرك مزاياها وتسلك الطريق السوىّ، فالإنسانية تبحث الآن عن سبيلها وسط أغراض ومطامع الرجال الذين يريدون إطفاء ظمئهم، وإشباع بطونهم بالفضة والذهب، وإن أدى ذلك إلى هلاك الملايين من الأرواح، وإرواء الثرى بتلك الدماء الزكية، وجعل الأشلاء ركاما فوق أديم الغبراء، فى وقت هو أجدر بالهمجية منه بالمدنية».

ثم دعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين، ومقاطعة البضائع الإيطالية، جزاء اعتداء إيطاليا على طرابلس، وانتهى الاجتماع بقرار إجماعى بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصدّ عنها.

عودته إلى باريس
وحديثه عن القضية المصرية

وعاد إلى باريس ونشرت له جريدة السييكل حديثاً عن القضية المصرية، إذ سأله المكاتب عن مهمة اللورد كتشنر بعد تعيينه معتمداً لبريطانيا فى مصر، فقال:

المكاتب: ألم يكن وصول اللورد كتشنر إنذاراً بأن انجلترا تريد افتتاح عهد شدة جديد؟

فريد بك: إنى لا أعلم نيات اللورد كتشنر، ولكنى علمت أنه طلب بإلحاح من وزير الداخلية أن يقدم له تقريراً يوميًّا عن الحالة فى مصر، وهذه الخطة تدل على أن السلطة الإنجليزية ليست على وشك أن ترخى العنان، ولكن أريد أن أحذرك من مسألة شاعت شيوعا عظيما فى أوربا، إنهم يتصنعون عادة اعتبار إن إدارة السير إلدون جورست قد امتازت باللين، وأن اللورد كتشنر سيعيد عهد كرومر، ولاجرم أن هذا القول فيه تجاوز كبير، نعم إن كتشنر قد يزيد فى شدة سياسة اللورد كرومر، ولكنه لا يتكلف شيئاً فى

إعادة تنفيذ هذه السياسة، لأنها لم تتغير قط، بل اتبعت فى عهد كرومر كما اتبعت فى عهد جورست.

المكاتب: ومع ذلك فالخديو...؟

فريد بك: نعم هذا ما يغركم، إن الخديو قد وجد من سياسة جورست مالم يجده من سياسة كرومر، بيد أنه لم يكن فى تلك السياسة شىء من الحرية وكل ما فى الأمر أن السير جورست كانت له خطة تخالف خطة سلفه، كان اللورد كرومر يوجه هجماته ضد الشعب والخديو معاً، ولكن السير جورست أراد أن يضم إليه الخديو، وهاجم الشعب دون الأمير، ولقد نفذ جورست قوانين رفض اللورد كرومر استعمالها ضد الصحافة، ووضع قوانين استثنائية، وإنى لا أقول لك شيئاً جديداً إذا صرحت لك بأن الحكم علىّ وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش كان لآرائنا لا لأعمالنا، وبالاختصار فإن الحزب الوطنى لم يتقهقر فى أيام جورست، ولذلك فإنه لم يتأثر عند قدوم اللورد كتشنر».

ذهابه إلى الاستانة وعودته إلى مصر

ثم ذهب إلى الأستانة لكى يعرب عن عواطف مصر نحو تركيا، ويؤكد تضامنها وإياها فى الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالى، فلقى من صحافة الاستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال.

وقد صحبتُه فى هذه الرحلة أيضاً، ورافقتُه فى زياراته للصحف وللدوائر السياسية بالاستانة، وسبقتُه فى العودة إلى مصر، أما الفقيد فقد غادر الأستانة ووصل إلى مصر فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١١.

حفلته لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين فى دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالى، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع فى صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامى، لما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة.

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى أكتوبر سنة ١٩١١، لجمع

التبرعات للمجاهدين فى طرابلس، وانهالت التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد (بك)، والدكتور حافظ عفيفى (باشا)، والدكتور محمد كمال (بك) والدكتور سيد شكرى (بك)، وكلهم من أنصار الحركة الوطنية، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع فى فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة طرابلس الغرب يوم ١١ ديسمبر، فودعوا بالمحطة توديعاً حماسيًّا.

تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور

(ديسمبر سنة ١٩١١)

وظهور (الشعب)

فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العَلَم) ثلاثة شهور، بحجة «سلوكها مسلك الطعن فى الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها» ولأنها نشرت فى العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة نسبت إليها النكاية بتركيا فى الحرب الطرابلسية، وانتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن إيصال التلغرافات التى كانت القوة المحاربة فى طرابلس ترسلها إلى الأستانة عن طريق مصر، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم

وقد أصدر الحزب الوطنى جريدة (الشعب) بدلا من العلم، وبدأ ظهورها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١

* * *

الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام ١٩١٢

استهلت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين فى طرابلس، تمدّهم بالعون والمال والتأييد، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة فى مقاومة العدوان الإيطالى ما زاد إعجاب العالم بهم، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كمينة فى نفوس الشرقيين كافة، لا ينقصها إلا من يذكيها وينظمها، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار.

وكانت سنة ١٩١٢ أشدّ على الحركة الوطنية فى مصر من سابقتها، إذ أمعنت الوزارة فى الضغط والعسف، وافتنّت فى وسائل الاضطهاد والتنكيل.

الاحتجاج على اتفاقية السودان

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم ١٩ يناير سنة ١٩١٢ برئاسة الفقيد، وقررت تجديد احتجاجها على اتفاقية السودان، وأبرق الرئيس هذا القرار إلى وزير خارجية انجلترا وإلى رئيس مجلس الوزراء بمصر.

الذكرى الرابعة لوفاة مصطفى كامل

أعد الحزب الوطنى موكبه السنوى المعتاد، لإحياء ذكرى مصطفى كامل، يوم الجمعة ٩ فبراير سنة ١٩١٢، فانتظمت صفوف الآلاف من الوطنيين فى شارع الدواوين (نوبار باشا الآن)، وتحرك الموكب فى نحو الساعة الثالثة مساء، وأخذ طريقه إلى مدفن الزعيم الأول كالمعتاد فى الأعوام الماضية، وقد انتظم فيه طلبة المدارس العالية، والخصوصية والثانوية، وطلبة الأزهر، ووفود الجماعات، وأقسام العاصمة والأقاليم، يحملون أعلامهم،

وسار الموكب فى خشوع إلى المدفن، يتقدمهم الفقيد وبعض أعضاء اللجنة الإدارية، وهناك وقف الخطباء يترحمون على مصطفى، ويذكرون مآثره، وينثرون ما جادت به قرائحهم نظما ونثرا، إلى أن خيم الظلام وانتهى الاجتماع.

وأقيمت فى الإسكندرية وبعض عواصم الأقاليم حفلات ذكرى الزعيم، حيث ألقيت فيها الخطب المناسبة لمقام هذه الذكرى العزيزة.

احتفال الشباب بالمولد النبوى

واحتفل الشباب بالمولد النبوى الشريف، برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفى، فأقاموا لهذا الغرض سرادقا تبارى فيه الخطباء فى بيان مفاخر السيرة الشريفة، ومزايا الرسالة الإسلامية، وفضلها على العالم والإنسانية

(ظهور كتابى (حقوق الشعب)

(مارس سنة ١٩١٢)

اتجهت نفسى إلى التأليف منذ اشتغلتُ بالمحاماه، فأخرجتُ فى مارس سنة ١٩١٢ أول كتاب لى، وهو (حقوق الشعب)، ويطيب لى الآن، بعد مرور خمسين عاما[١] على ظهوره، أن استعيد بعض ذكرياتى عنه، وأنشر فقرات من مقدمته، لأنها تصور خواطرى وأفكارى فى عهد الشباب، فقد قصدتُ من وضعه، بثّ روح الوطنية فى النفوس، ونشر الدعـوة إلى الدستور،وتعميمها بين طبقـات الأمة، وتفهيم حقـوقه السيـاسية، وشـرح قواعـد النظام الدستورى، ووسائل الوصول إلى الحرية.

وكنتُ منذ ذلك الحين موقنا بأن القوة هى سياج استقلال الأمم، فدعوتُ إلى التذرع بأسباب القوة، وأعربت عن هذه العقيدة فى مقدمة الكتاب، إذ قلت:

«لستُ فى هذا الكتاب مدعيا وضع مبادىء جديدة أضيفها إلى المبادىء الخالدة، التى تتبعها كل أمة تجاهد فى سبيل حريتها واستقلالها تلك المبادىء التى لم تغير منذ العصور الأولى، إلى هذه الأيام، إلى ما شاء الله، لأن طبائع العلاقات بين الناس أفراداً أو جماعات، هىَ واحدة، لا تغيير فيها ولا تبديل.

(١) وقت ظهور الطبعة الأولى من كتابنا – محمد فريد.

«فالناس منذ خلق الله العالم، لم يحافظوا على حقوقهم، ولن يحافظوا عليها إلا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس وقوة، وكذلك الأمم تتصارع وتتنازع فى معترك الحياة العامة، ولايسود فى تنازعها الأبدى مبدأ أيدته الحوادث قديما وحديثا، مثلما يسود بينها مبدأ القوة، فكم ديست للأمم حقوق لأن القوة تنقصها، وكم انتهكت لها حرمات لضعفها وقلة حولها، ولكم خدعت الأمم نفسها، وأرادت أن تعيش ضعيفة بين أمم قوية، فما راعت تلك الأمم فى معاملتها عهداً، ولا أنجزت وعداً، ولا احترمت لها حقا، ولاسمعت منها قولا، بل كان نصيبها أن توطأ حريتها وحقوقها تحت الأقدام!

«ما أظلم الناس فرداً، وما أظلم الناس جماعات ودولا؛ فكما أنه لايمنع ظلم الإنسان عن أخيه الإنسان إلا القوة، وأعنى بها قوة الحكومة، التى تضمن لكل فرد حقه، كذلك لاتأمن الأمم بعضها ظلم بعض إلا بالقوة، ولاتحفظ كل أمة وجودها إلا بفضل ما لديها من القوة.

«هكذا العالم، وتلك سنة الله فيه... فما أتعس حظ تلك الأمم التى جهلت ذلك المبدأ ونبذته، لاتجد من ينصفها على من يظلمها، حتى من أبنائها الذين هم أقرب الناس إليها، يعيشون عبيدا للقوة وخداما لها، وهى تطالب بحقوقها فلا تجد من يجيب طلبها، أو يصغى لندائها، لأن القوة تنقصها».

ثم أهبتُ بالشباب أن يضطلعوا بواجباتهم الوطنية، ودعوتُهم إلى تثقيف الشعب وتعليمه حقوقه وواجباته، فقلت:

«جئتُ فى هذا الكتاب أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائما جنود الحرية فى كل بلاد: وهما رجال الغد، وجمهور الشعب.

«جئت أخاطب إخوانى الشبان رجال الغد ، الذين أعد نفسى واحداً منهم، وأعتقد أن عليهم واجبا كبيرا، هم مدينون به نحو الأمة، وهو واجب العمل لتحرير بلادنا، فكل شاب منا سواء كان لا يزال فى مهد التعليم، يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف فى المدراس، أو دخل فى معترك الحياة، كثيرا ما يتساءل: «كيف أقوم بالواجب؟»، ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب عن هذا السؤال، لأنه سؤال لايكفى للجواب عنه تفكير لحظة واحدة، أو يوم واحد، بل يحتاج إلى إطالة فى البحث والتفكير، هذا السؤال الذى يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته فى الحياة، والذى يجب أن لانعد الرجل رجلا إلا إذا

عرف كيف يجيب عنه قولا وفكراً وعملا، هذا السؤال قد جعلت غرضى من وضع الكتاب أن أجيب عنه، على أننى لاأدعى أننى قد وصلت إلى إدراك هذا الغرض إدراكا تاما، فحاشا أن يكفى مثل هذا الكتاب، ليعرف رجال الغد من أبناء مصر، كيف يقومون بالواجب، لأن واجبنا أكبر من ذلك بكثير، ولكنى أردت أن ألفت نظر إخوانى الشبان إلى أن يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من أبحاثهم ومجهوداتهم، لأننا ونحن قوة لايجمل بنا أن نترك هذه القوة تتلاشى دون أن نستخدمها؛ ونعمل بنظام للغرض الذى نسعى إليه وهو تحرير بلادنا».

«أردتُ فى هذا الكتاب - من جهة - أن أطرح بين يدى إخوانى نموذجا مختصرا للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة، ثم تخيرت من جهة أخرى فى وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات، لتعليم حقوق الشعب، ونشر النظريات الدستورية، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادىء الحقوق العمومية، وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات، حتى لا يحرم عامة القارئين من عرفان تلك المبادىء الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرا».

إلى أن قلت:

«إن الواجب علينا نحن معاشر الشبان لايقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق، بل يجب علينا فوق ذلك أن نتعلمها فنلقنها لجمهور الشعب، وأن نعمل من جهة أخرى على إدراكها حتى تتمتع بها الأمة فعلا، وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل فى نشر مبادىء الحرية ونظامها فى البلاد التى سبقتنا إلى التمتع بها.

«فإن مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية، أمثال جان جاك روسو وفولتير، ومنتسكيو وغيرهم، لم تكف لإحداث الانقلاب فى الأفكار والأذهان الذى كان السبب فى تقويض دعائم المظالم فى فرنسا، بل أحدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة، بفضل كثرة أنصارهم، الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الأفكار، وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التى كانوا يبسطون فيها مبادىء أساتذتهم، فالشعب هو الذى هدم سجن الباستيل، والشعب ما كان بنفسه قادراً على فهم مؤلفات روسو وغيره من الفلاسفة، بل فهمه إياها وبث فيه روح الحرية قوم احتكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته، وعرفوه قدر نفسه.

«فإلى إخوانى رجال الغد، وإلى جمهور الشعب، أقدم هذا الكتاب، وكل آمالى أن نعرف حقوقنا، وأن يقوم كل منا بالواجب فى سبيل الحصول عليها، وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام فى العمل، لأننا إذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا، وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصراً عزيزاً»

وقد نوّه «العلم» بالكتاب غير مرة، قال فى عدد ١٩ مارس سنة ١٩١٢ تحت عنوان: «حقوق الشعب»:

«وضع حضرة الأصولى الفاضل عبد الرحمن أفندى الرافعى المحامى مؤلفاً ثميناً أسماه «حقوق الشعب»، وقد اتبع فى تأليفه طريقة بعض المؤلفين الغربيين فى وضع الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون فى مجتمع من سكان القرى فى حقوق الشعب والنظريات الدستورية، ونظم الحكومات الصالحة، حتى يجد المطالع لهذا الكتاب، مجموعة تلك الحقوق والنظامات؛ فمثلا فى الاجتماع الأول دار الكلام عن حكومة الخلافة، وما هى الحكومة،والحكام وكلاء الأمة، والمجلس النيابى وحكومة الشعب؛ وفى الاجتماع الثانى دار الكلام عن الحكومة الإسلامية، ومبدئها، ونظرية العقد الاجتماعى؛ وفى الاجتماع الثالث حق الانتخاب العام ونظام الانتخابات، وفى الاجتماع السادس، وظائف المجالس التشريعية وسلطتها، وفى الاجتماع الثانى عشر الحقوق الشخصية والحقوق السياسية؛ وفى الاجتماع الرابع عشر دار الكلام عن مبدأ الحرية، وبالجملة فالكتاب جامع لكثير من الأبحاث المفيدة، وجدير بالاقتناء، وسنعود إليه فى فرصة أخرى، وقد خصص هذا المؤلف ما يجمع من ثمنه لمساعدة مشروع إصلاح التعليم وتعميمه، فنشكر لحضرته قيامه بهذا العمل النافع كما نشكر له تلك الأريحية الكبيرة».

المؤتمر الوطنى

(٢٢ مارس سنة ١٩١٢)

اجتمع المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار (العلم) بشارع الصنافيرى برئاسة المترجم

خطبة الرئيس

وألقى المترجم خطبة إضافية عن الحركة الوطنية وتطورها فى العام المنصرم (١٩١١)، بدأها بقوله:

«إخوانى الأعزاء. إذا تأخر عقد جمعيتنا العمومية فى هذه السنة فما ذلك إلا لاحتجاب العلم لسان حزبنا الموقر، بسبب تعطيل الحكومة له مدة ثلاثة أشهر قد مرت بحمد الله وعاد العلم للظهور بثوبه القشيب، يرفل فى حلة الوطنية الصادقة، ويرفرف على البلاد، فيبعث فيها آمالا كباراً، محاربا أعداءها كائنين من كانوا، مدافعاً عن حقوقها ضد أى سلطة غاصبة مطالباً بالجلاء وبالدستور، لا يترك ميدان النزال حتى يصل الوطن إلى الغاية المطلوبة والضالة المنشودة، مهما لقى فى طريقه من الصعوبات، أو وجد أمامه من العقبات.

ثبات الحركة الوطنية أمام الاضطهاد

ثم ردّ على القائلين بأن الحركة الوطنية فقد ضعفت أمام الاضطهاد قال: «يقول أعداء الحزب الوطنى، إن همته قد فترت وإنه لم يحتمل ما أصابه من حبس بعض أعضائه أولا، ومن تعطيل لسان حاله ثانيًا، وأن أعضاءه أخذوا فى الانزواء، خوف اضطهاد الحكومة، لاسيما بعد مجىء كتشنر معتمداً لانجلترا فى مصر، تلك أمانيهم، ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل، حزبنا هو قوة لا يمكن لقوة فى العالم أن توهنه كما يتمنون، وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى واقبال القراء عليهما وعلى باقى جرائد حزبنا، نعم إن الحزب الوطنى تتجسم فيه فكرة الوطنية الحقة، والفكرة لا يمكن وقفها، بل هى تسير دائماً إلى الأمام رغم كل اضطهاد، ولو وقفت فى طريقها عقبة كؤود لزحزحتها بقوة تيارها الجارف، وإن لم تتمكن من ذلك لفتحت لها طريقاً آخر، ربما كان أقرب من الذى سدته تلك العقبة، وقد صرحنا غير مرة فى جرائدنا، ومن أعلى هذا المنبر، بأننا نحارب هذا الاحتلال الأجنبى دون نظر لشخص ممثله، ولسياسته، إن كانت سياسة شدة أو لين، فجميعهم يرمون لغاية واحدة هى امتلاك بلادنا واستعباد أبنائها؛ فليقل أعداؤنا إذن ما شاءوا، فنحن سائرون إلى الأمام بقوة اتحادنا وتضافرنا فلنسر رغم ما يقوله القائلون.

مشروع الجامعة المصرية

«من الغريب أن الحكومة تقاوم كل مشروع تظن أن لحزبنا يدًّا فيه مهما كان نفعه للبلاد.

«نادى المرحوم مصطفى باشا كامل فى سنة ١٩٠٦ بإنشاء الجامعة المصرية، فقامت الحكومة ووضعت يدها عليها، وأخرجت المشروع وعما وضع له، واضطر بعض أعضاء مجلس الإدارة للخروج منه، وها قد مضى من عهد نداء رئيسنا المرحوم ست سنوات، ولم نر لهذا المشروع الجليل ثمرة ما، قال وقتئذ اللورد كرومر وتبعه مستشار الداخلية، بأن البلد أشد احتياجا للكتاتيب منه للمدارس العليا والكليات، ففهم رجال الإدارة الإشارة، وأخذوا يتسابقون لتنفيذ رغبة العميد بحثّ العمد والأعيان على بناء الكتاتيب وفتحها باحتفال كان يحضره غالباً المفتشون الإنجليز، ولم يعن أحد بعد ذلك بما آل إليه أمر هذه الدور، هل استعملت لما بنيت له، أو أصبحت مرابط للبهائم، أو مخازن للعلف، أو أماكن للوافدين من الضيفان، بذلك تحولت الاكتتابات عن الجامعة، ووقف المشروع مدة ثم سار فى هذا الطريق غير المنتج».

ثم دعا إلى تقويم إدارة الجامعة للسير بها فى طريق التقدم.

الحركة التعاونية

وعرج على الحركة التعاونية، وكيف حاربتها الحكومة لنشأتها الوطنية، قال: «حصل مثل ذلك بالنسبة لمشروع النقابات الزراعية وغيرها، قام المرحوم عمر بك لطفى يحضّ على تأسيسها وإظهار فوائدها، متنقلا من مديرية إلى أخرى ومن مدينة إلى قرية، حتى انتشرت الفكرة، وأسست بعض النقابات، ثم وضع مشروع النقابة العامة، بعد أن درسه حق دراسته بفرنسا فى الصيف الماضى، ولكن لم ننس ما لاقاه من الصعوبات من جهة الحكام ومن جهة الحكومة ومن بعض محبى الظهور، على أن كل ذلك لم يزده رحمه الله إلا ثباتا، حتى رأى ثمار غرسه فى حياته، ونجحت فى أيامه نحو خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلى، وشركة تعاون مالى واحدة، والأمل معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد عقب نشر تقاريرها السنوية.

«لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة، شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب منفعة أو منع ضرر، فلم تقبل الحكومة للآن النظر فى مشروع تعديل بعض مواد القانون التجارى، تسهيلا لتشكيل النقابات، مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها، بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه، ثم أتتنا أخيراً بمشروع صناديق التوفير التابعة للبوستة وتعميمها فى القرى والكفور، وأخذ المديرون يحبذون هذا المشروع الجديد، حاثين العمد على شرح فوائدها للفلاحين، حتى يودعوا أموالهم المخزونة فى هذه الصناديق التابعة للحكومة، وذلك لاعتقاد رجال الاحتلال، بناء على ما يقوله لهم بعض أعياننا، بأن المال موفور لدى الفلاح، ولكنه يخزنه فى القدور ويدفنه فى أرض عشته، ففكروا فى أخذ هذه الكنوز الموهومة منه وإيداعها صناديق الحكومة، وهى تودعه كباقى أموالها خزينة البنك الإنجليزى المسمى بالأهلى ليستثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التى تعلم الفلاح معنى التضامن والاجتماع وهم لا يريدون له إلا أن يبقى دائماً متكلا على الحكومة، لا يأتى عملا إلا بإشارتها، جاهلا لمعنى الاتحاد والتكاتف خوفا من أن يستعمل هذا التضامن والاتحاد فى المطالبة بحقوقه المسلوبة، نحن لا ننكر فوائد صناديق التوفير، ولكن أين المال الذى يودعه الفلاح فيها؟ كلنا نعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده وأن أصحاب الأطيان منهم مثقلون بالديون ذات الفوائد الباهظة، وأن إيراد أطيانهم يكفى لسداد ما عليهم من الأقساط؛ فالواجب عمله الآن لتحسين حالته هو تخليصه من أيدى المرابين، ومساعدته على سداد ما عليه من الديون، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء النقابات الزراعية فى كل قرية، وتأسيس شركات التعاون، وإذا كانت الحكومة تريد به خيراً فلتساعده على إنشائها بإقراضها شيئا من المال بلا فائدة أو بفائدة قليلة، كاثنين أو ثلاثة فى المائة، حتى تقرضها هى للفلاح بأربعة على الأكثر ويمكنها استعمال ما يتوفر لديها فى صناديق التوفير لهذه الغاية.

«هذا ما تفعله الحكومات التى تريد وتسعى لتحسين حالة فلاحيها وصناعها، وهذا ما فعلته أخيراً حكومة فرنسا عند تجديد امتياز بنك فرنسا، فقد اشترطت عليه أن يساعد النقابات الزراعية بإقراضها ما يقرب من مليونى جنيه سنويا بلا فائدة، هذا طريق الخير مفتوح أمام الحكومة، فلتسر فيه إن أرادت أن تبرهن على إخلاصها للأمة، وحبها الخير لها.

«مشروع النقابات موجود بقلم قضايا الحكومة من سنين، ولم تعره الحكومة التفاتة، أما مشروع صناديق التوفير، فقد صدر بمجرد إشارة من العميد الإنجليزى، فهلا أظهرت حكومتنا هذا الاهتمام بمشروع النقابات؟ أم هل كتب عليها أنها لا تأتى أى عمل إلا إذا أشير به إليها من رجال الاحتلال! على أننا نبنى آمالا كباراً على الأمة نفسها والمخلصين من أبنائها فى نشر مبدأ التعاون على اختلاف أشكاله وتباين أنواعه، فهلموا أيها المخلصون إلى إنشاء النقابات فى كل جهة، عضدوا النقابة العامة، وبرهنوا على أنكم غير محتاجين لمساعدة الحكومة على تنفيذ جلائل الأعمال، وما أجل تخليص البلاد من أيدى المرابين، واستقلالها الاستقلال الاقتصادى.

«هذا طريق الخير فاسلكوه أنتم، غير متواكلين وغير متقاعسين، فالبدار البدار، قبل أن تصبح مصر مزرعة لأصحاب الأموال من الأجانب، ويصبح المصريون عبيداً لهم...».

نقابات العمال

«هذا، ولابد لكم من العناية بنقابات العمال، وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب، نرى الآن العامل الماهر إذا سقط من شاهق، أو إذا قطعت يده مثلا، يطرده مستخدمه، دون أن يرتب له شيئاً يقوم بأوده، ودون أن يجد من الحكومة عضداً ونصيراً، كما يجد أخوه الأوربى، بل ولا يجد نقابة تساعده على تربية أولاده، فيسأل الناس سراً أو علناً، ويذهب ضحية هذه الفوضى، ولا راحم ولا معين، لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض، وتصرف له الأدوية إما مجاناً أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه لها شهرياً، إن النقابة الوحيدة القائمة الآن تؤدى شيئاً من ذلك نحو أعضائها القليلين، فرحم الله من فكروا فى إنشائها وعاونوا على تنظيمها، وجزى كل من اشترك فيها خير الجزاء».

الفلاح والعامل

وأسهب فى مزايا نقابات العمال فى أوربا وأمريكا، وعرج على حالة الفلاح والعامل فى مصر، قال:

«أرجعوا البصر إلى حال العمال فى مصر، سواء عمال الزراعة، وأقصد بهم جماعة الفلاحين، الذين لا يملكون أرضاً، ويعيشون من العمل باليومية، أو من استئجار الأراضى، وانظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية، مثل شركات الترامواى والسكك الحديدية وما شاكلها فى العمال، وانظروا إلى الفلاح المستأجر، وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ، تجدوا أنهم فى أحط دركات الفقر، فالعامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشرة ساعة كل يوم على الأقل، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس، كل ذلك ناشىء من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم، وإهمال سراة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة، وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم، يؤمرون فيطيعون، عائشين عيشة السائمة، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم، ولا دواء لهذا الداء العضال إلا الدستور، فارفعوا صوتكم بطلبه، وابحثوا فى طرق الحصول عليه، وإلا فلا أمل فى تحسين هذه الحالة، التى تسير من سيىء إلى أسوأ، وستنزل بالأمة إن استمرت إلى الدرك الأسفل من الاستعباد والاسترقاق».

مدارس الشعب

«إخوانى: لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب، فهى من أفيد الوسائل وأنجعها لتهذيبه وتنويره، ولقد دلت تجارب هذه السنوات الأخيرة، على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات، فأكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى، وعلموا هذا المسكين ماله وما عليه، أخرجوه من الظلمات إلى النور، أشرحوا له حالة إخوانه بأوربا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم، وبفضل الاتحاد وبفضل التضامن، إن هذا الأمر لمن أوجب الواجبات علينا وبالأخص على الشبيبة المتعلمة، فيمكنها تأسيس هذه المدارس بنفقات قليلة، لو خصص كل منهم ساعة واحدة

من أوقات فراغة لتعليم هؤلاء التعساء، ويمكن ذلك بنفقات أقل فى بلاد الأرياف، إذا أراد الأغنياء فتح ما ببلادهم من الكتاتيب فى الليل لتعليم الرجال، ولقد جرب هذه الطريقة بعض المخلصين منهم، فأتت بأعظم الفوائد، فانتشر التعليم بين رجالهم وقلت الجرائم فى بلادهم».

وتكلم عن تقصير مجالس المديريات بأزاء تعميم التعليم.

الحث على الجهاد

ثم أخذ يحث الأمة على الجهاد الوطنى، قال:

«يا قوم ألم يصل إلى علمكم ما تقوم به الأمم الأخرى من جلائل الأعمال؟ ألم تسمعوا بما تفعله الأمم الحية للوصول إلى أوج السعادة والاستقلال وبحبوحة الحرية؟ هل تريدون أن تبقى أمتكم مغلوبة على أمرها محكومة بالأجنبى، لا تعرف للحرية طعما، ولا للكرامة الشخصية معنى، بينما ترون الأمم من حولكم تخرج من ضيق الاستعباد إلى فضاء الحرية، ومن الظلمات إلى النور؟ هل تريدون أن يقال عنكم بأنكم لا تستحقون ما تطلبونه من حكم أنفسنا بأنفسنا؟ هل تريدون أن تسجلوا عليكم وعلى أمتكم رغبة البقاء فى قيود الذل وتحكم الغريب فى أمتكم؟ هل تدركون ما أنتم فيه من مسكنة وصَغار؟ هل غركم ما فيه بعضكم من بسطة العيش، وكثرة الأفدنة وإن كانت مرهونة للأجانب؟ تالله إن الحالة سيئة تسر أعداءنا وتبكى الوطنيين المخلصين، تالله إن جرم المقصرين منا لعظيم».

سلطة المعتمد البريطانى

ثم أظهر الخطر من ازدياد سلطة اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر، قال:

«ثم التفتوا حولكم، وتأملوا قليلا فيما وصلنا إليه إزاء الاحتلال، تروه قد وضع يده على كل شىء، تروا العميد يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيّض بالسودان، ثم بمشروع المصارف بالوجه البحرى. كأنه حاكم البلاد. ولا تمثل الحكومة المصرية بجانبه. تسمعوا نظارنا يطرونه وينسبون إليه كل الفضل فى الإصلاحات. تسمعوا بعض حملة الشهادات

العالية من أبناء الأغنياء، يلقون خطب الثناء بين يديه، كأنهم بين يدى الجناب العالى الخديوى، تروا المديرين يحشرون العمد والوجهاء بالمحطات، أحتفالا بهذا العميد، الذى لايُرى غيره الآن فى الاحتفالات الكبرى».

المطالبة بالدستور

والتفت إلى الجمعية العمومية الرسمية، التى كان محدداً لا نعقادها يوم ٢٥ مارس بحضور الخديو، يذكرها بأن تطالب بالدستور، قال:

«إخوانى: ستجتمع يوم الإثنين المقبل الجمعية العمومية، التى تمثل أمتنا بعض التمثيل، والأمة تنتظر منها أن تطالب بحقوقها المهضومة، وأن تقوم بالواجب عليها، كما قامت به فى الاجتماعات الماضية، وبالطبع لا تنسى أهم تلك المطالب، وأسها المتين، ألا وهو الدستور، لم تقصر الجمعية من سنة ١٩٠٤ إلى الآن عن المطالبة به، وإن أحاطته بمايسهل قبوله لدى الحكومة، وقد طلبته فى اجتماعها الأخير بالإجماع، كما أجمعت على إلغاء قانون المطبوعات، الذى يجعل الجرائد تحت رحمة الحكومة، تقفها أو تعطلها متى أرادت، لا سيما أن الحكومة قد غالت فى هاتين السنتين فى استعمال هذا القانون، الذى صدر فى وقت ثورة، ولا موجب لتطبيقه الآن، والبلاد هادئة مطمئنة، تطالب بحقوقها بالطرق المشروعة، إننا لا نشك فى أن الجمعية تكرر الطلب وتلح فيه وتظهر حرج الحالة للحكومة، وأن الأمة أصبحت لا تقبل البقاء على هذه الحالة التى تجعلها فى أخريات الأمم.

«والحزب الوطنى يشارك الجمعية العمومية فى هذه الطلبات مقدما، باسم أعضائه وأنصاره، والخمسة والستين ألف مصرى ومصرية، الموقعين على عرائض طلب الدستور، التى قدمناها للجناب العالى الخديوى فى سنة ١٩٠٨، والأمل وطيد فى أن الجمعية العمومية ستبرهن على استقلالها، وعلى إدراك أعضائها لوظيفتهم المجيدة، وفقهم الله خدمة بلادهم، إنه سميع مجيب».

وختم خطبته بقوله:

«اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق، ونقّ أفئدتنا من جراثيم الخنوع والأستسلام،

حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها، ووطناً يجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال، وحقا فى الحرية تجب المطالبة به، إنك أنت الوهاب!»

وقد قوبلت الخطبة فى أكثر مواضعها بالتصفيق والهتاف والتأييد، وأصدر المؤتمر قراراً بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية انجلترا، وأصدر قراراً آخر بطلب ردّ الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر فى أن يعلن الخديو إجابة هذا الطلب فى خطابه الذى سيفتتح به الجمعية العمومية يوم ٢٥ مارس، فقوبل القراران بالتصفيق الحاد، والاستحسان العام.

وانتخب المؤتمر ثلاثة أعضاء جدد للجنة الإدارية، وهم: محمد شكيب بك، والأستاذ إسماعيل صادق، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة (بك).

وبعد انتهاء الرئيس من خطبته، دارت مناقشات فى المؤتمر عن مسائل حيوية تهم البلاد، اشترك فيها الرئيس، وأحمد بك لطفى، وعلى فهمى كامل بك، وعبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الحميد بك عمار، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة، والأستاذ محمد أمين يوسف (بك)، والأستاذ محمد لطفى جمعه، فتباحثوا فى موضوعات شتى، منها شكوى الجمهور من استبداد شركات الاحتكار، كشركة الترام بالقاهرة والإسكندرية، وشركات المياه والغاز والكهرباء والتليفون، وشكوى الطلبة من الامتحانات، وطلب إعادة الامتحان لمن يسقطون فى علم واحد، أو بعض العلوم فى درجة أو أقل، وغير ذلك من المسائل الحيوية، وانتهى الاجتماع قبيل الظهر، فهتف الحاضرون للاستقلال والدستور والحرية.

وقد دعاهم الرئيس قبل انصرافهم من الاجتماع إلى تناول الشاى بنادى الحزب الوطنى فى الساعة الثامنة مساء، فأقيمت الحفلة فى جو من الإخلاص والود والإخاء.

* * *

الفصل التاسع

الزعيم فى منفاه

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضى يومان على خطبة الزعيم فى المؤتمر الوطنى، حتى شرعت الحكومة فى اتخاذ الإجراءات لمحاكمته، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس فى الساعة العاشرة مساء الأحد ٢٤ مارس سنة ١٩١٢، بمنزله بحلمية الزيتون، للحضور إلى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس، فذهب فى الموعد المحدد، فإذا بالنيابة تستجوبه فى بعض فقرات وردت فى خطبته، واعتبرتها تحريضاً على كراهية الحكومة، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى النيابة ليقفوا إلى جانبه، فحضر منهم: أحمد بك لطفى، وعبد العزيز بك فهمى (باشا)، وأحمد بك عبد اللطيف، ومحمود بك فهمى حسين، وشهدوا الاستجواب، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة «إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة، ولفت نظرها إلى مايجب عمله، وهو أمر تنادى به يوميا جميع الصحف التى نشر بعضها خطبتى حرفياً كالعَلَم واللواء، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان، طبقاً لخطة كل واحدة منها، وهو أيضا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا يجوز إذن الخروج بما ورد فى خطبتى عن الغرض المقصود منه، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصرى يعرف الواجب عليه».

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعاً. ذلك أن خطبته كانت خفيفة اللهجة. بالنسبة لخطبه السابقة، ولم يكن فيها شىء يستوجب أية مسئولية، ولكن الاحتلال وصنائعه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملا لواء الحركة الوطنية. وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده، فلما رأوه ماضيًا فى طريقه، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطنى قد اجتمعت كعادتها، وألقيت فيها الخطب، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى

السجن بغير جريرة ارتكبها، لكى تخفت صوته، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وتقف حركتها

رفع الدعوى العمومية على المترجم

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن، كلما خرج منه، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الفقيد، بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، واتهمت أيضاً اسماعيل بك حافظ مدير جريدة (العَلَم)، وعلى فهمى كامل بك مدير جريدة (اللواء)، لنشرهما الخطبة فى الجريدتين، وأحالت الثلاثة إلى محكمة جنايات مصر[١]

نظرت القضية يوم الثلاثاء ٣٠ إبريل سنة ١٩١٢، أمام محكمة الجنايات، وكانت مؤلفة برياسة المستر دلبروجلى، وعضوية محمد توفيق رفعت بك، وعلى ذى الفقار بك، وتولى الأستاذ عبد العزيز بك فهمي الدفاع عن اسماعيل بك حافظ، والأستاذ محمود بك أبو النصر عن على فهمى كامل بك.

ومن عجيب أمر النيابة أنها استشهدت على سوء قصد الفقيد بأنه صرح فى خطبته بأن لا دواء للحالة الحاضرة إلا بالدستور!! وأنه ليس هناك أدل على سوء القصد، من أنه يريد قلب الحكومة رأسا على عقب، وأنه إذا كان حسن القصد لحزبه أو لأمته، فذلك لا يمنع من أنه سيء القصد للحكومة!!

ويبدو من دفاع النيابة مبلغ اعتساف الحكومة فى محاكمة الفقيد وزميليه، ويتجلى لك هذا الاعتساف فى مرافعة الأستاذ عبد العزيز بك فهمى عن اسماعيل بك حافظ، فإنك تجد فيها صورة جلية لما فى موقف الحكومة من التحدى للحق والعدالة، قال:

---

(١) استقال سعد زغلول باشا، وكان وزيراً للحقانية، من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرفعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها، وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطنى، عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢). وذكرت صحيفة العلم أيضا (عدد ٢ إبريل سنة ١٩١٢) أن اجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ راى الوزير المستقيل، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة (محمد سعيد باشا) والنائب العام.

«خطب فريد بك فى إدارة العلم بالجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢ مارس، ونشرت خطبته فى جريدة العلم وجريدة اللواء، وقرأها من قرأها من الجمهور، فبعض الجمهور وافق عليها، وبعضه لم يوافق عليها، ومرت ككل المقالات بغير أن يظن أحد أن يكون لها الشأن الذى يسببه وُجد المتهمون أمام محكمة الجنايات، والأمة ساكنة هادئة، ولم يكن هناك أفكار مما تلمح إليه النيابة اليوم، وكل مافى الخطبة لا يقضى بكل هذه الضجة، ومر يوم ٢٢ و٢٣ و٢٤ مارس، وفى يوم ٢٥ مارس، دعى فريد بك إلى النيابة، وإن حضراتكم لكم اطلاع أحيانا على مافى الجرائد، ولابد أنكم تعرفون ماهو تأثير الخطب والمقالات، وتأثير رفع أمثال هذه الدعوى على الخطيب وشركائه وشركاء شركائه. فلما دعى فريد بك إلى النيابة دهش الناس، وقالوا علام يُسأل فريد بك؟ فقلنا لعل النيابة تكتفى بسؤاله، أو تحقق معه، أو لها شأن معه، وفى ذلك إنذار له ولغيره ممن يخشى أن يقف موقفه، وقلنا إن ذلك ربما يوقف النيابة عند هذا الحد، ولكننا رأينا النيابة قد استمرت فى التحقيق، ثم انتقل التحقيق من يد محقق إلى يد محقق آخر[٢]، وجىء بمدير جريدة العلم، ومدير جريدة اللواء كما تسميه النيابة ولم تكتف بذلك، بل دعت غيره وغيره، لم تكتف النيابة بذلك، بل أخذت تفتش فى إدارة العلم، وفى نادى الحزب الوطنى، وفى منزل محمود بك فهمى، وبحالة مزعجة، أى أنه ابتدأ بعد الساعة ٨ مساء. ولكن بماذا خرجت النيابة؟ خرجت بإزعاج الأطفال فى أسرتهم، والنساء فى حجراتهن».

وهنا قال رئيس الجلسة: إن النيابة كانت تحقق جريمة أخرى.

فقال عبدالعزيز بك: ماهى الجريمة ياحضرات القضاة؟ إن النيابة ليس لها قانونا التفتيش بغير أن تسأل متهما عن جريمة معينة، أن فريد بك كان متهما بتهمة أركانها موجودة فى مانشرته الصحف، فإذاً لا يجوز للنيابة أن تفتش بغير أن يكون هناك تهمة ومتهمون مسئولون، خرجنا من كل ذلك باتهام جريدة اللواء وجريدة العلم بعد كل هذه الضجة.

«إننى لما وكلت فى هذه القضية، كانوا يوجهون إلىّ أسئلة، كيف تتوكل فى هذه القضية؟ ألا ترى أن المادة ١٥١ لاحد لها، فكنت أهز كتفى للقائلين، وجئت أمام

---

(٢) كان يتولى التحقيق أولا على بك ماهر (باشا) ثم نقل من يده إلى يد على بك توفيق رئيس نيابة مصر (انظر ص ٣٠٦).

حضراتكم واثقا بعدالتكم، وأعتقد أن موكلى سيخرج بريئا من هذه التهمة، هل للحكومة حق فى أن تعمل كل شىء ولا ينتقد عليها منتقد؟ ولكن النيابة قد كفتنى الجواب عن ذلك، إن الإنسان يخطىء ويصيب، وكل الأعمال هى عرضة للانتقاد، وحضراتكم هنا فى مقام الانتقاد، تقولون للمخطىء أخطأت وللمصيب أصبت، وأنا أشكر النيابة على مابينته من جواز الانتقاد، ولكنى أخالفها فى الحدود التى وضعتها للانتقاد، فأنا لى الحق أن أقول إن فلانا أخطأ، وفلانا لم يخطىء».

وهنا قال رئيس الجلسة: كما سمعنا من النيابة، إن الغرض هو القصد لا الانتقاد، فقال الأستاذ عبد العزيز بك: سأبين هذه النقطة إن الانتقاد مباح، وهذه الخطبة من الانتقاد المباح، إن فريد بك ياحضرات القضاة، يخطب ويكتب من قبل، والحكومة كانت من قبل تتقبل انتقاداته التى هى أشد من خطبته التى يحاكم عليها المتهمون الآن، ولذلك أقرأ لحضراتكم شيئا من خطبه

فقال رئيس الجلسة: إن هذا معلوم، فقال عبدالعزيز بك: إنى أقدم هذه الخطب للنيابة لترى إن كانت أشد من هذه الخطبة أم لا.

فسأل رئيس الجلسة النيابة عنها، فقالت إنها تعلم بها، وإنها لم تحاكمه عليها فقال عبدالعزيز بك: إذن يكون من التغرير بفريد بك واسماعيل حافظ أن تهمل الخطب الشديدة ويحاكمون على أخف الأقوال؛ هذه مجموعة الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها من أشد الانتقاد مالم تتضمن هذه الخطب، أنا أتحدى بهذه الأقوال ماجاءت به النيابة، لأثبت أن هذا من قبيل الانتقاد المباح، وكان إلقاء هذا الكلام فى مواجهة النظار.

ثم أخذ يتلو قطعاً من محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها اتهام الحكومة بالتبذير، وبوضع أرقام وهمية فى الميزانية، وعند ذلك قال رئيس المحكمة إن هذا معلوم، فقال عبدالعزيز بك: أنا أقدم الأوراق لترى المحكمة فى محضرى جلسات ١٨ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ تلك الأقوال الجارحة التى قابلتها الحكومة بشكر الأعضاء.

ثم قرأ بعض محاضر الجمعية العمومية، وفيها أقوال عن الحكم الفردى، وبعد ذلك قال، إذن عندما نريد أن نفسر ماهو الانتقاد المباح ننظر درجة الضرر، فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن الانتقاد المباح، وهو أقل مما كتب وما خطب، وبالنسبة

لخطبه نفسه، ومن الأقوال الغير الرسمية، فيكون فريد بك معذوراً، وإسماعيل بك معذوراً، وعلى بك معذوراً فى اعتبار الخطبة من الانتقاد المباح.

ثم تكلم عن البيئة، وأنه ترد إلينا من أوربا جرائد وفيها انتقادات الكتاب للحكومة، وفى مصر جرائد أفرنكية تنتقد، وهيآتنا النيابية تقول أشد مما اتهمنا به، فإذا كنتم تعتبرون أن ذلك من التهم كان ذلك بالرغم منا لا تلومونا على تقليدنا، فإننا نقتدى بما نسمع ونرى. هذا مشروع منح إرلنده استقلالها الإدارى، جرى حوله من الانتقاد ما هو أشد وأمرّ مما خطب به فريد بك.

ثم قرأ مانشر بهذا الشأن، من رمى الحكومة بالخيانة والمؤامرة، وبعد ذلك قال: إن كنتم تعاقبوننا على طباعنا، فالمسئول هو الحكومة، بل هى شريكة لنا فى الجريمة، لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ماهو أشد من هذا، فهى التى سلحتنا بذلك.

ثم انتقل إلى الكلام على مغالطة النيابة فى مذكرتها، حيث جعلت الضمائر الخاصة بالاحتلال موجهة إلى الحكومة، وأخذ يقرأ قطعاً من مذكرة النيابة، ولفت نظر المحكمة إلى هذه النقطة، التى أرادت أن تجسم بها التهمة، وقال: أرجو من المحكمة حصر التهمة فى دائرتها فقط، وقال: أنا أقول بملء فمى، إن التهم استخرجت فى ورقة الاتهام من الخطبة ممسوخة مسخاً، ووجه نظر النيابة إلى مراجعة ورقة الاتهام مرة أخرى، وختم مرافعته بطلب البراءة.

الحكم

وبعد سماع دفاع المحامين خلت المحكمة للمداولة، ثم عادت وأصدرت حكمها بحبس المترجم سنة مع الشغل غيابيا، وحبس اسماعيل بك حافظ، وعلى فهمى كامل بك ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً.

هجرة الزعيم إلى المنفى

(٢٦ مارس سنة ١٩١٢)

أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التى اتخذتها الحكومة فى التحقيق معه، ومن المعلومات الوثيقة التى أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية، أن نية الحكومة اتجهت إلى شلّ حركته وإبقائه رهن السجون، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهى، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة، يدخل بسببها السجن ثانية، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه يوم الاثنين ٢٥ مارس أن سيصدر الأمر بالقبض عليه فوراً، قبل انتهاء التحقيق، وقد طلبت الوزارة من على بك ماهر (باشا)، الذى تولى التحقيق مع الفقيد، إصدار أمر بالقبض عليه، فرفض قائلا إنه لا مسوغ لهذا الأمر، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف، وقررت نقل التحقيق من يده، وعهدت به إلى على بك توفيق رئيس نيابة مصر، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فوراً.

فتداول أصدقاؤه الرأى فيما يجب أن يعمل لإحباط هذه المؤامرة التى دبرها الاحتلال والحكومة، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى، لكى يمكنه أن يتابع جهاده فى الخارج، ويرفع صوت مصر، وينادى بحريتها واستقلالها، ويعبر عن مطالبها وآمالها، فى جو حر طليق، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفى وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين، رهن السجون، ممنوعا من الحركة، مغلول القلم، معقود اللسان، بْله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية.

فلما انتهى التحقيق الأول ظهر يوم الاثنين ٢٥ مارس، ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة، وهنا وضعا خطة الهجرة، واتفق معه على أن يرافقه فى السفر، وتناولا الغداء معاً، ثم نزلا، وقصدا نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى (عدلى باشا الآن)، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج، فوجد أن الباخرة الروسية (الملكة أو لجا) ستقوم من الإسكندرية، قاصدة بيريه فالأستانة فى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ مارس)، فقرر السفر فيها.

وكان الوقت ضيقا، ولكن الظروف كانت تقتضى الإسراع فى العمل، لأن الحكومة كانت جادة فى استصدار أمر القبض على الزعيم.

وكان يشغل الزعيم فى هذه اللحظة أمر عائلى دقيق، وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة، ولما سألته عن سبب حضور الضابط فى تلك الساعة المتأخرة من الليل، أخبرها أنه حضر ليستشيره فى قضية له، فلما اعتزم الهجرة، وتواعد هو اسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة فى صبيحة اليوم التالى، لم ير بدأً من أن يفضى إليها بأمر التحقيق، وبما صحت عليه عزيمته، فأخبرها يوم الاثنين ليلا بجلية الأمر وأفهمها ضرورة سفره، وأوصاها بالجلد والصبر، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحداً من العائلة بما اعتزم عليه، حتى لا ينزعجوا، وزاد فى الاحتياط من هذه الناحية، إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكى لا يقرؤا تفاصيل استجوابه بالنيابة، وكانت زوجته كما أسلفنا (ص ٢٩) آيه فى الوفاء وعلو النفس، وسمو الأخلاق، فاستقبلت القضاء بالرضا، وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفى.

وفى صباح الثلاثاء ٢٦ مارس، استقلّ الفقيد القطار، من محطة الزيتون حتى كوبرى الليمون، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحا، قاصداً الإسكندرية، وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار، كثيرون من إخوانه ومعارفه، فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية، ليترافع فى قضية بالمحكمة المختلطة، ورافقه فى القطار إسماعيل بك لبيب، وتغديا بالإسكندرية معاً فى فندق (آيات)، وبعد الغداء قصدا إلى الباخرة الراسيه فى الميناء، وكان إسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة السفر، أما المترجم فركب دون تذكرة، لكى لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر فيحجزوه، واحتجب فى الباخرة بغرفة إسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحى من المرور فلم يلحظ وجوده، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة، معتذراً بأنه لم يجد الوقت الكافى لأدائه فى مكتب الشركة بالإسكندرية.

وتحركت الباخرة فى نحو الساعة الرابعة مساء؛ وبعد هنيهة اجتازت البوغاز، ومالبث الفقيد أن صعد على ظهرها، وأخذ يسرح الطرف فى شواطىء المدينة، ومعالمها البادية، وهى تحتجب رويداً رويداً، وكلما أوغلت الباخرة فى اليم، زاد تحديقه إليها، لكى لا يفوته أن يلقى النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسمائه، وظلّ واقفاً يَرْنو ببصره إلى أفق مصر، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار، وغاب الأفق عن الأبصار، وكانت هذه

اللحظة آخر عهده برؤية مصر، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره، الماثلة صورتها فى فؤاده، ولسان حاله يذكر قول «الشريف الرضى»:

وتلفّتَتْ عينى فمــذ خفيــتْ عنهـا الـطلول تلفّتَ القلبُ

ولكم فكر عندئذ فى الأرض التى أحبها، واضطر إلى مفارقتها، والسماء التى عشقها، وأرغم على هجرها، وزوجته وبنيه، وأهله الذين يحبهم ويحبونه. فباعدت الأقدار بينه وبينهم، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم، ويأنس لهم، ويطمئن إليهم. والنيل الذى هام به. وتعلق بوحدته أن لا تنفصم، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب، فلا يعود يتذوقه، ولا تكتحل عيناه برؤيته، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة، مختالا بين المزارع الغناء، والمناظر البديعة، والمدن والقرى القريبة والبعيدة التى أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه!

وهكذا كُتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته، أن يكون جزاؤه على برّه وإخلاصه، الهجرة من وطنه، وكُتب على مصر التى ترحب بالقريب والبعيد، وتؤوى الأشرار والمجرمين، وطريدى العدالة من مختلف الملل والنحل، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم!

وعلى كل ما ناله من المحن، فقد حافظ على شجاعته وثباته، واعتصم بصبره وإيمانه، فلم يدركه خوف ولا فزع، ولا أصابه جبن ولا هلع، حدثنى إسماعيل بك لبيب، أنه لم يظهر عليه أى ضعف ولا وهن، بل بدا كأنه فى رحلة عادية من رحلاته السابقة.

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان، عزم على النزول إلى البر ليأخذ طريقه إلى أثينا، لحضور مؤتمر المستشرقين، الذى كان محدداً لا نعقاده يوم ٧ إبريل، وكان مشتركاً فيه من قبل، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر، (انظر ص ٣٦)، ولكن اسماعيل بك ثناه عن عزمه، خشية أن تسلمه حكومة اليونان إلى مصر، وهى حكومة ضعيفة ممالئة لانجلترا، فعمل الفقيد بنصحه ولم ينزل إلى البر.

وصوله إلى الاستانة

وواصــل السفر حتى الأستـانة، فـوصلها صبـاح ٣١ مارس، وهنـاك استقبله الشيــخ عبد العزيز جاويش، والطلبة المصريون، بالترحيب والتكريم، ولقى من الحكومة العثمانية

(بادىء الأمر) كل احترام وحفاوة، وكان على عزم أن يقيم بالأستانة، لاعتقاده أن حكومتها لا تسلمه إلى الاحتلال، بل تعده لاجئاً سياسيا لا يجوز تسليمه؛ وقد كان ولا ريب على حق فى هذا الاعتقاد، فضلا عما له من المكانة بوصف كونه زعيم الحركة الوطنية فى مصر، وواجب على الحكومة التركية أن تعامله بما يستحق من الحفاوة والرعاية، وقد نظرت إليه حكومة الاتحاديين بهذا الاعتبار، فاطمأن قليلا بإقامته بالأستانة، واستأجر منزلا بضاحية «صارى يار» على البوسفور، بالقرب من البحر الأسود، وأرسل فى استدعاء عائلته من مصر، فجاءته فى شهر يونيه سنة ١٩١٢، وأقامت معه، فاطمأنت نفسه، وعاش هنيهة عيشة هنية، بين زوجه وأولاده، وكان يقضى الوقت بالمنزل والاشتغال فى حديقته، ويقضى جزءاً منه فى استقبال مواطنيه الذين كانوا فى مصيفهم بهذه الجهة، وأصبحت داره ملتقى المصريين القادمين من مصر، ولم يكن يذهب إلى الأستانة إلا قليلا، لنشر مقالاته فى جريدة «الجون ترك» التى كان يصدرها جلال نورى بك باللغة الفرنسية، وجريدة «الهلال العثمانى» للشيخ عبد العزيز جاويش.

ولكن لم تدم هذه الحال ولا هذه الطمأنينة طويلا، فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا فى يوليه سنة ١٩١٢، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور، تبدل موقف الحكومة التركية حياله، وحيال المصريين كافة، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية فى أغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم، لمناسبة قضية المنشورات التى سيرد الكلام عنها، ففطن الزعيم إلى هذا التحول واعتزم الرحيل عن الأستانة، وكاشف زوجته بذلك، فوافقته على عزمه؛ وإذ كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢، فقد قدم سفره شهراً، وأشار على الشيخ عبد العزيز جاويش أن يرحل هو أيضاً عن الأستانة فى هذه الظروف، ولكن الشيخ جاويش استبعد أن أية حكومة عثمانية تسلمه للحكومة المصرية، وقد أظهرت الأيام مبلغ إسرافه فى حسن الظن؛ وبارح الفقيد الأستانة، يصحبه إسماعيل بك لبيب يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢، قاصداً إلى باريس بطريق سكة حديد الشرق؛ وقد ودعته على المحطة، وودعه الشيخ عبد العزيز جاويش، والدكتور أحمد فؤاد، والمصريون جميعاً، وهتفنا له هتافاً حماسيا حين تحرك القطار.

وقد تبين أنه كان على حق فى سوء ظنه بالحكومة التركية، إذ لم يمض على سفره أسبوعان حتى طلبت الحكومة المصرية القبض عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش،

بدعوى اشتراكهما فى تهمة المنشورات التى ضبطت مع أحمد أفندى مختار (بك)، وقد قبض على الشيخ جاويش فى أوائل سبتمبر، وأرسل إلى مصر مقبوضاً عليه، ولما لم يجدوا الفقيد اكتفوا بتفتيش منزله بصارى يار، فلم يعثروا فيه على شىء.

ومكث فى باريس بضعة أيام، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصداً جنيف، وأقام بها إلى انعقاد مؤتمر السلام.

حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه
(سبتمبر سنة ١٩١٢)

تابع الفقيد جهاده فى منفاه، وكان أول عمل بارز له فى سبيل رفع صوت مصر عاليا، حضوره مؤتمر السلام العام الذى انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٢، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه (ص ٢٠٨)، تم تأسيسه جمعية السلام العام بوادى النيل التى اعتمدتها اللجنة الدائمة بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر، وقد وزع الفقيد على أعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، ومجموعة خطبه، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية، فدرست اللجنة مسألة مصر، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر.

وهنا ندع للمترجم شرح ماتم فى اللجنة والمؤتمر بقلمه. قال رحمه الله:

«درست اللجنة المسألة طويلا، وقررت باتفاق جميع الأعضاء، بما فيهم الإنجليز، أحقية مطالبنا وعرضها على المؤتمر الذى كان تقرر اجتماعه بمدينة رومه فى سبتمبر — أكتوبر سنة ١٩١١.

«سافرت فى السنة الماضية (١٩١١) مع الأخوين الفاضلين أحمد أفندى وفيق وعبد الرحمن أفندى الرافعى إلى رومه، وكان وكيل جمعية السلام بمصر حضرة الفاضل عزت بك شكرى قد وعدنا بالحضور، وكذلك بعض نوابغ الشبيبة المصرية بأوربا، ولكن لم يجتمع المؤتمر بسبب حرب إيطاليا للدولة العلية، وتقرر فيما بعد اجتماعه فى هذه السنة (١٩١٢) بمدينة جنيف الحرة.

«سافرت إليها من باريس مع بعض الإخوان المصريين، ولحقنا بعض طلبة العلم من لوندره وليون وغيرها، كما انضم إلينا بعض طلبة جنيف، فكنا أكثر من عشرين مصريا، وبصفتى رئيسا لجمعية السلام بمصر اعتبرت مندوبا عنها، قابلت فى اجتماع التعارف مساء الأحد ٢٢ سبتمبر الكثير ممن تعرفت بهم فى المؤتمر السابق، وتعرفت بكثيرين من الأعضاء الجدد، وتكلمت معهم فى مسألتنا المزمع طرحها على المؤتمر، فوجدت منهم كل إقبال واستعداد لمساعدتنا وتعضيدنا فى مطالبنا الحقة.

«عُقدت جلسة الافتتاح فى صبيحة الاثنين ٢٣ سبتمبر بقاعة الكلية الكبرى، وبعد خطب الترحيب من مندوب المدينة ومندوب الجمهورية السويسرية، والرد عليه من كبار المؤتمرين، صار انتخاب الوكلاء، فكنت منهم، كما انتخبت كذلك مندوبا عن مصر مع الفاضل (الدكتور) أحمد أفندى طاهر الطالب بجامعة الطب بباريس بلجنة الشئون الحاضرة، التى من اختصاصها بحث مسألة مصر وتقرير ماتراه فيها، لعرضه على الاجتماع العام، اجتمعت هذه اللجنة بعد ظهر يوم الاثنين تحت رئاسة المسيو رويسن، وبعد أن تكلم بعض الحاضرين فى مصلحتنا وعارض فيها بعض الإنجليز حررت اللجنة الاقتراح الآتية صورته وقررت عرضه على الجمعية العمومية للمؤتمر، وهاك ترجمته حرفيا:

«مضت سنوات عديدة والمؤتمر يعلم بالاحتجاجات التى رفعها الكثيرون من الأعضاء المصريين على الحالة السياسية التى سببها الاحتلال الإنجليزى، ولما كان المؤتمر يعلم أن الحكومة البريطانية نفسها كانت ولا تزال تعتبر الاحتلال العسكرى فى مصر مؤقتاً، وأنه فى كثير من الأحوال، ولا سيما فى سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٤، تعهدت الحكومة البريطانية عهودا صريحة على لسان مستر جلادستون ولوردجر انفيل أنها لا تمد أجل احتلال مصر إلى وقت لا نهاية له، وأن الأعضاء المصريين قد صرحوا أنهم ينوون عملهم بأكمله على أساس القانون، وأنهم يستنكرون استخدام وسائل القوة لتحقيق مطالبهم، فالمؤتمر يركن إلى شعور الأمة البريطانية الصحيح ويذكرها بالوعود التى ارتبطت بها الحكومة البريطانية، ويعرب عن أمله فى أن يجلو الاحتلال البريطانى عن مصر فى أقرب وقت ممكن، وأن يعاد تأسيس حكومة ذاتية فى مصر تكون فيها الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الدولية والأهلية».

«أدرجت مسألتنا ضمن أعمال المؤتمر، ولكن لم يأت دورها للمناقشة إلا فى صبيحة يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر، فافتتح الكلام المسيو جوبا Gobat السكرتير العام للجنة الدائمة للمؤتمر، فشرح تاريخ الاحتلال وأسبابه، وبين أنه مؤقت باعتراف الإنجليز أنفسهم، وأتى على ذكر وعود وزراء الإنجليز، وقرأ بعضها ثم طلب الاقتراع على ما طلبته اللجنة.

«فقام عضو إنجليزى إسمه ماديسون Maddison، من أعضاء مجلس العموم البريطانى، وأخذ يتكلم بحدة ضد طلبات المصريين، قائلا: إن المؤتمر غير مختص بنظرها، وأنه لا يمكن مؤتمراً مثل هذا أن يفحص فى بعض دقائق مسألة عويصة مثل مسألة الاحتلال، وطلب الاقتراع على عدم اختصاص المؤتمر أولا، ثم عضده أمريكى فى عدم الاختصاص، وإن كان لم يوافق على الاحتلال، قائلا إن الاحتلال جريمة قديمة، ونحن نسعى لمنع الجرائم المستقبلة، بعد ذلك قال الرئيس، وكان المسيو لافونتين La Fontaine العضو بمجلس شيوخ بلجيكا: إننا سمعنا خطيبين من خصوم الدعوى، فيجب أن نسمع خطيبين من مصلحتها، وهما المستر جرين الإنجليزى، ومحمد بك فريد المصرى، ثم دعا المستر جرين للخطابة، فقام ودحض دعاوى المستر ماديسون، مبيناً أن واجب إنجلترا إنما هو تنفيذ وعودها وسحب جنودها فى أقرب وقت، وإعادة الحكومة الذاتية لمصر، كما كانت قبل الاحتلال، فصفق له الحاضرون وقاطعه المستر ماديسون مراراً، حتى اضطر الرئيس لتنبيهه للواجب، وإشتد اللجاج بينه وبين الرئيس، وإتهم الرئيس بالتحيز لنا، مما حول أغلب الحاضرين عنه، وختم المستر جرين خطابه بالموافقة على اقتراح اللجنة ورفض المسألة الفرعية التى رفعها المعارض، ثم دعيت للخطابة؛ فقلت ما نصه:

«إنى سعيد للوقوف أمام هذا الجمع الذى يشمل أساطين الأمم المتمدينة، لأدافع عن قضية مصر، أى قضية أمة ضعيفة، أمام أمة قوية، تريد اغتيالها، وإنى متأكد أنى سأجد منكم كل مساعدة وتعضيد أمام هاضمى حقوقنا، وغاصبى بلادنا، إن مسألتنا ظاهرة ولا تحتاج لشرح طويل. فقد وفاها المسيو جوبا حقها من الوجهة التاريخية والسياسية». ثم طلبت رفض المسألة الفرعية قائلا: «إن هذه المسألة رفعت فى مؤتمر استوكهلم. وبعد مناقشة طويلة، تقرر رفضها وتكليف اللجنة الدائمة بفحص الدعوى، وقد فحصتها وتكلم عنها السكرتير طويلا فى تقريره السنوى، فلا يقال حينئذ إنها لم تفحص، وأن ليس لدى المؤتمر الوقت الكافى لفحصها، يقول بعضهم إن مسألة مصر كمسألة بولونيا

(فقال الرئيس إن بولونيا ممثلة هنا بصفتها أمة)، فقابل الحاضرون هذا التصريح بالتصفيق والتهليل، يقولون إن مصر كبولونيا، وأنا أقول أن لا شبه بينهما، لأن بولونيا جزئت بين ثلاث دول، أما مصر فمحافظة على ذاتيتها، ولم يدع الإنجليز أنفسهم أنها مستعمرة إنجليزية أو أنها تحت حمايتهم، ومع ذلك فهل إبتلاع أمة أو أمم كبيرة لأمة صغيرة، يحرم هذه الأمة حق الدفاع عن نفسها؟ كلا إن حق الدفاع عن النفس واجب على أى حال. مهما كانت الصبغة التى يصبغ بها المعتدون أعمالهم المغايرة للإنسانية. إنى أطلب لمصر هذا الحق الذى قرر المجلس فى جميع اجتماعاته السابقة. وهو أن لكل أمة الحق المطلق فى أن تحكم نفسها بنفسها كيفما تريد، أذكركم بقراراتكم السابقة، وأطلب منكم الإنصاف من أية قوة إبتلاع بلادنا، إن جميع المصريين من رأيى يطلبون الجلاء إلا بعض الذين يتظاهرون بمحبة الإنجليز لينقدوهم ثمن خيانتهم غاليًا، إن معارضى الأمريكى يقول: إن المؤتمر يشتغل بمنع الجرائم المستقبلة، لا بالجرائم القديمة، فهذا اعتراف منه بأن الاحتلال جريمة، وأنا أوافقه على ذلك، ولكن أقول إنه جريمة مستمرة، كما نقول نحن معاشر المحامين، أو أنها تجدد كل صباح ما بقى الاحتلال.

«وختمت عبارتى بطلب الموافقة على اقتراح اللجنة، مع رفض عبارة طلب الجلاء (فى أقرب وقت ممكن)، لأن هذه العبارة تفتح لانجلترا باب التسويف، فإنكم تعلمون أنها دخلت مصر لتبقى بها بضعة أسابيع، وها هى قد قضت بها مدة ثلاثين سنة، فليكن إذا طلب الجلاء حالا، وبعد ذلك اقترحت سيدة إنجليزية وآخر نمساوى تعديل بعض فقرات الاقتراح لتخفيف عباراته، وأخيراً أقفل الرئيس باب المناقشة، وطلب الاقتراع على المسألة الفرعية، فرفضت، ثم اقترع على التعديلات، فرفضت، وتقرر الاقتراح كما عرضته اللجنة (ص ٣١١).

«عند ذلك دوى المكان بالتصفيق المستمر، وعلا الهتاف من كل مكان، وأخذ المصريون يهنىء بعضهم بعضاً، كما أخذ أصدقاؤهم يهنئونهم كذلك».

وقد طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة، وكان هذا القرار فوزاً جديداً للقضية المصرية، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم فى منفاه، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية فى رفع صوت مصر، وإقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر

هو خدمة للسلام العام، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر فى الصحف الأوربية دفاعا عن القضية المصرية، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمى، يتألف من نحو أربعمائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون فى مختلف الأمم!

وأرسل كثير من الوطنيين برقيات الإعجاب والتهنئة إلى الفقيد فى جنيف، نذكر منها البرقية الآتية التى نشرها (العلم) فى عدد ٣أكتوبر سنة ١٩١٢.

«فريد بك بجنيف

نهنئكم بنجاحكم نجاحاً باهراً، وفوز مجهوداتكم، التى أثمرت إقرار المؤتمر وجوب الجلاء عن مصر، وإعطائنا حكومة مستقلة، ونؤمل أن نصل إلى ذلك قريباً».

الإمضاءات: محمد شكيب القاضى بالمحاكم الأهلية سابقاً – عبد الله طلعت – محمد على المهندس – أحمد وجدى المحامى بالزقازيق – محمد عبد الملك حمزة المحامى بمصر – عبد الرحمن الرافعى المحامى بالزقازيق – عوض البحراوى المحامى بمصر – أحمد وفيق المحامى بالزقازيق – إسماعيل صادق – إسماعيل حافظ مدير العَلم – أحمد على المحرر بها – عبد المقصود متولى المحامى بمصر – محمود حمدى السخاوى – أمين الرافعى المحامى بمصر – محمد زكى على المحامى بمصر – مصطفى الشوربجى المحامى بطنطا – إسماعيل كامل المحامى بمصر.

فى السويد

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه، ممن تعرّف بهم فى مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم، وشاهد معالم الرقىّ والحضارة ومنشئات البر والإحسان فى هذه البلاد، ووصفها فى مقالة شيقة، نشرت بالعلم يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢، عنوانها: (أسبوعان فى ضواحى استوكهلم)، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجىء العجزة بهذه المدينة، فذكر أن عدد ما بها من المستشفيات والملاجىء يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصرى كله من هذا النوع، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الإسكندرية؛ ووجد ما بها من النظام والنظافة لا نظير له فى غيرها من البلدان، ورأى الخادمات يغسلن أرض الغرف والمماشى التى بينها بالصابون، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمى

الكسب، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين، ويعطى لكل منهم أجرة قليلة، فضلا عن المأكل والمسكن والملبس، وقد لفت فى مقالته نظر ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد الأوقاف الغنية. ذات الغلة الوافرة، إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطرة، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين، وهو شىء قليل جدًّا إذا قورن بإيراد الأوقاف الخيرية.

ووصف فى مقالته ضاحية اختار الإقامة فيها، تبعد عن استوكهلم مسافة نصف ساعة بالترام، إسمها «يورشولم»، قال عنها: إنها وحيدة فى بابها، فريدة فى نوعها، لم يوجد مثلها بأوربا، وإن مدينة هليوبوليس (مصر الجديدة) بجوار القاهرة تشبهها من بعض الوجوه، وتلك المدينة عبارة عن غابة متسعة على شاطىء الخليج الموصل بين بحر البلطيق ومدينة استوكهلم، مساحتها نحو أربعة عشر ألف فدان، ومخططة كأنها بستان كبير، وبها جميع موجبات الراحة، من ماء وكهرباء وتليفون ومجار، إلى غير ذلك مما يوجد فى أحسن المدن وأحدثها، وجميع شوارعها مرصوفة بالمكدام، وعلى جوانبها الأفاريز من الخشب، الذى يوجد بكثرة عظيمة فى هذه البلاد، وقد أسست هذه المدينة شركة فى سنة ١٨٨٩ (أى من نحو ٢٣ سنة قبل زيارته)، وبعد أن أوجدت فيها الشوارع والمجارى وغيرها، قسمت الأرض، وعرضتها للمبيع بشروط غاية فى السهولة، واشترطت على المشترين عدة شروط، أهمها أن القطعة لا تقل عن ثلاثة آلاف متر مربع وأن لا يبنى منها إلا جزء من ستة عشر جزءاً (أى نصف الثمن فقط)، وأن لا يبنى على الشارع مباشرة، بل يترك المشترى ستة أمتار على الأقل، وأن لا يرتفع البنيان عن ١٤ متراً، وأخيراً وهو الأهم، أن لا يسكن المنزل إلا عائلة واحدة، وألا يوجد فيه إلا مطبخ واحد، ولذلك لم تفقد الغابة منظرها الأصلى، بل يظن السائر فى شوارعها، أنه فى غابة بولونيا بباريس مثلا، ويخيل إليه أن المنازل عبارة عن أكشاك أقيمت لراحة المتنزّه، وليس بها دكاكين على الشكل المعروف، بل الحوانيت والقهاوى الموجودة بها كلها عبارة عن بيوت روعيت فيها الشروط السابقة؛ وقد قضى بهذه المدينة أسبوعين يتأمل فى نظامها، ويتنقل بين رياضها، ويعجب بما أبدعته روح الهمة والابتكار فى ربوعها.

فى بلجيكا

ثم زار بلجيكا، ووصفها فى مقالة بديعة نشرت فى عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢، وتضمنت أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أوجز فيها تاريخها القومى، وما فيه من عظات، فذكر أن الأمة البلجيكية من الأمم الصغيرة التى لاقت فى حياتها أنواع الظلم والعسف من الأقوياء، فكانت دائماً طعمة للقوى من جيرانها، حتى أنها لم تتمتع بنعمة الاستقلال إلا من عهد قريب، وكانت مدة قرون مستعمرة إسبانية ا وقاست من حكام الإسبان المظالم أنواعا، ولما ظهر نجم نابليون فى أفق السياسة الأوربية ضمها إلى فرنسا، حتى يصبح حدها الشرقى نهر الرين، الذى كان إمتلاكه موضع منافسات وحروب العنصرين الفرنسى والجرمانى مدة قرون، وبعد أفول نجم نابليون، وتغلب أوربا عليه فى واقعة واترلو سنة ١٨١٥، أخذت تعدّل فى خريطة أوربا، فضمت بلجيكا إلى هولاندا، وكونت منها البلاد الواطئة، لكن الأمة البلجيكية، التى عرفت معنى الحرية، ولم تقبل هذا الفناء فى مملكة البلاد الواطئة الجديدة، بل أرادت أن تكون لها وحدة ذاتية خاصة بها، فأخذت تعد معدات الثورة سرًّا، وبثت مبادىء الاستقلال بين جميع طبقات الشعب، حتى إذا ما كملت معداتها هبت للثورة كرجل واحد، مطالبة بالاستقلال التام، وساعدتها على ذلك فرنسا بجيش عظيم ضد الهولانديين، وكان حصن هولاندا المنيع مدينة (أنفرس) المحاطة بالأسوار والقلاع، ولكن جيوش الحرية تغلبت على فيالق الظلم، فاكتسحتها ودخلت أنفرس عنوة، وطردت الجيوش الهولاندية من البلاد، وأصبحت بلجيكا بلداً حرًّا بمعنى الكلمة، ثم اجتمع مندوبو الأمة، وقرروا انتخاب أحد أمراء الألمان ملكا دستوريًّا عليهم، وهو الملك ليو بولد الأول، وكان هذا الأمير إذ ذاك فى إنجلترا، فأرسل المؤتمر الوطنى وفداً لعرض مُلك بلجيكا عليه، على شرط أن يقسم باحترام الدستور، فقبل، وقال لأعضاء الوفد هذه الجملة التاريخية التى يجب على الأمراء والملوك والسلاطين تدبرها، ليتعلموا منها الواجب عليهم نحو الأمم التى رضيتهم ملوكا عليها، وها هى بنصها الفرنسى منقولة عن قاعدة التمثال الذى أقيم له فى أحد ميادين مدينة أنفرس:

Les destinèes humaines n'offrent pas de tache plus noble que celle d'être appelè à maintenir l'indépendence d'une nation et à consolider seslibertés.

«لا يوجد عمل بين الأقدار الإنسانية أشرف من أن يُدعى الإنسان للمحافظة على إحدى الأمم، وتثبيت دعائم حرياتها».

وقال عن حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية: إن الأمة البلجيكية صغيرة بعددها، ولكنها من أغنى أمم الأرض، فثغورها غاصة بالسفن، وتجارتها منتشرة فى جميع أنحاء المعمورة، صادرة وواردة، ولها أشغال صناعية مالية فى آغلب جهات العالم، والصناعة فيها متقدمة تقدماً عظيماً تزاحم به غيرها من الأمم حتى فى بلادهم، فهى مثال حى للأمم الأخرى كالأمة المصرية التى يجب عليها أن تدرس نظاماتها الداخلية، وكيف أن حرية القرية فى أمورها الداخلية، والمديرية فى الأمور الخاصة بها، لا تنافى الحكومة المركزية ولا تضعف من قوتها، فلكل مدينة أوقرية هناك كما فى فرنسا وغيرها مجلس بلدى منتخب، يقوم بشئون المدينة من تجارة وتعليم ونظافة وغيرها، فهو حكومة مصغرة فى قلب الحكومة الأصلية، وكل مدينة تجتهد فى نشر التعليم الابتدائى والصناعى بين أهلها، والمديرية تقوم بتأسيس المدارس الثانوية ومدارس المعلمين، والحكومة تشتغل بالتعليم العالى، وتمد بالمال المدن المديريات لإتمام مأموريتها إن أعوزها.

وبعد أن أفاض فى الكلام عن التعليم والحالة الاجتماعية، عرج على الخدمة العسكرية فيها، فذكر أنها ليست بإلزامية فى بلاد البلجيك، بل يؤخذ من كل أسرة شاب واحد، ولكن القوم ابتدأوا يشعرون بضرورة زيادة قوتهم الحربية للمحافظة على حيدتهم حيث أصبح الحق للقوة، ولا احترام للمعاهدات مهما كانت قوتها الأدبية، فالبلجيكيون يخشون أن يداس استقلالهم لو وقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا، فيخترق أحد الجيشين البلاد، فيقابله الآخر بالمثل، فتصبح أرض بلجيكا ميداناً لقتال الأمتين[٣]، لذلك قد أعدوا مشروعاً يجعل الخدمة العسكرية إجبارية، وبناء القلاع على الحدود من الجبهتين، حتى تأمن نوعاً على استقلالها، وتمنع خرق حيدتها؛ وقال إن هذا المشروع سينظر بمجلس النواب فى هذه السنة (١٩١٢).

---

(٣) وقد حدث ما توقعه الفقيد فى الحرب العالمية الأولى التى نشبت فى أغسطس سنة ١٩١٤ أى بعد سنتين من تنبؤاته فى هذه المقالة.

وختم مقالته بقوله: «إن الأمم الصغيرة بأوربا أصبحت لا تأمن على حريتها أمام نمو الأمم الكبرى، التى تهدد العالم بقوة ضخامتها البرية، وأساطيلها البحرية، ولا تتأخر عن إزالة العقبات التى تقف فى طريقها وتمنعها من إتمام ما تنويه نحو جاراتها القوية، فتنافس الإنجليز والألمان على سلطنة البحار، يهدد كيان هولاندا وبلجيكا، بل الدانمرك، لذلك سمعت من بعض رجال السياسة باستوكهولم أن أمم الشمال الصغرى تفكر فى عقد محالفات دفاعية بين بعضها وبعض، وفى تأليف حكومة مشتركة اتحادية تضم السويد والنرويج والدانمارك وهولاندة وبلجيكا، تكون أشبه شىء بالاتحاد الجرمانى، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم يرون تحقق هذه الفكرة صعباً وبعيداً، ولكنهم يتشغلون لتنفيذها إذ يرونها المانع الوحيد لتعدى الأقوياء عليهم، والحصن المنيع لحماية حريتهم واستقلالهم».

الحالة فى مصر بعد نفى الزعيم

ساد البلاد بعد نفى الزعيم جوٌّ من الإرهاب، تعددت فيه وسائل الضغط، وكثرت الوشايات والسعايات، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العسف والاضطهاد، وسعت الحكومة فى مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق من التجسس حولها، واستخدمت فى سبيل ذلك الوعد والوعيد، لإلقاء التخاذل فى صفوفها، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقى الرعب فى قلوب أنصارها وتبعث الفزع إلى نفوسهم

قضية إمام واكد

(يوليه سنة ١٩١٢)

ففى أوائل يوليه سنة ١٩١٢، وقبل أن تنتهى مدة الحبس المحكوم بها على على فهمى كامل بك، واسماعيل بك حافظ، ظهرت قضية جديدة، اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الإرهاب فى البلاد، وهى قضية المؤامرة التى زعمت بأنها دبرت لاغتيال الخديو واللورد كتشنر ورئيس الوزراء وغيرهم، فألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية وفتشت منازلهم فى جنح الظلام، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على كل من إمام أفندى واكد ومحمود أفندى طاهر العربى الطالبين، ومحمد أفندى عبد السلام

البرعى المحرر باللواء، واتهمتهم جميعاً بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديو، ورئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) واللورد كتشنر المعتمد البريطانى، ومحمد مجدى باشا، والمستر دلبروجلى المستشارين بمحكمة الاستئناف.

وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الاتفاقات الجنائية الذى وضعته الوزارة سنة ١٩١٠.

ولم يكن للاتهام فى هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة جورج بك فيليبدس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ورئيس الجواسيس، وهو الذى ثبتت عليه فيما بعد جريمة الرشوة وابتزاز أموال المعتقلين وحكم عليه من أجل ذلك فى سنة ١٩١٧ بالسجن خمس سنوات، واعترف بعد الحكم عليه بأن قضية المؤامرة ملفقة.

وقد بدىء فى نظر هذه القضية يوم الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ أمام محكمة جنايات مصر، وكانت مؤلفة برياسة على ذى الفقار باشا، وعضوية محمد توفيق رفعت بك (باشا)، وأحمد موسى بك (باشا)، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام.

وحضر للدفاع عن المتهمين: إبراهيم الهلباوى بك عن إمام أفندى واكد، والأستاذ مصطفى الشوربجى عن محمود طاهر العربى، والأستاذ عبد الوهاب البرعى عن محمد أفندى عبد السلام.

وظلت المحكمة تنظر القضية حتى يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس، وفيه أصدرت حكمها على إمام أفندى واكد بالأشغال الشاقة خمس عشر سنة، وعلى كل من محمود طاهر العربى أفندى ومحمد عبد السلام أفندى البرعى بالسجن خمس عشر سنة.

قضية المنشورات
(أغسطس سنة ١٩١٢)

وفى أغسطس من تلك السنة ظهرت قضية أخرى، سميت بقضية المنشورات، وخلاصتها أن منشورات ثورية ضبطت مع أحمد أفندى مختار (بك) الطالب المصرى بالمدرسة الحربية بالأستانة، جاء بها على ظهر الباخرة إلى الإسكندرية، وبنت الحكومة

على هذه المنشورات افتراض وجود جمعية سرية من الشبان، لها أغراض ثورية، فألقت القبض من جديد على كثير منهم، واتسعت حركة الاعتقال فى القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى، ولم تلبث أن تخطت حدود مصر، إلى الخارج، إذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك فى وضع هذه المنشورات إلى الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان مقيماً بالأستانة، فاستصدرت من الحكوم العثمانية أمراً باعتقاله، واعتقال بعض الشبان المصريين، فقبضت عليهم وأرسلتهم إلى مصر، فكان لتسليم الحكومة العثمانية إياهم فى تهمة سياسية استياء شديد ودهش بالغ، ذلك بأن القانون الدولى لا يبيح تسليم متهم سياسى إلى حكومة أخرى، وقد اتهم الشيخ جاويش، و(الدكتور) عبد الغفار متولى الطالب بمدرسة الطب، والدكتور حسين مرتضى، بالاشتراك فى وضع هذه المنشورات، وبقوا فى السجن مدة طويلة من الزمن رهن التحقيق، ثم أصدر النائب العام (عبد الخالق ثروت باشا) قراره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٢ بحفظ القضية بالنسبة لهم، وإحالتها إلى محكمة الجنايات بالنسبة لأحمد أفندى مختار وحده، ونظرت القضية أمام محكمة جنايات الإسكندرية، فقضت عليه فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ بالسجن عشر سنوات.

تعطيل اللواء نهائيا

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢، أصدرت الوزارة قراراً بتعطيل جريدة (اللواء) نهائيًّا، بحجة أنها عينت محرراً مسئولاً، دون أن تحصل على إذن ذلك من إدارة المطبوعات، وأن بعض رجالها (تقصد على فهمى كامل بك) قد صدرت عليهم أحكام قضائية عن أمور موجبة للاضطراب، ومخلة بالأمن العام.

وبذلك انتهت حياة هذه الصحيفة المجيدة، بعد أن ظلت ميدانا للكفاح الوطنى نيفا واثنتى عشرة سنة، كانت فيها مثالاً للرقىّ الصحفى والجهاد النزيه، فى سبيل رفعة شأن الوطن وبنيه.

تعطيل العلم نهائيًّا، وظهور (الشعب)

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى نهائيًّا، لأنها نشرت مقالاً للفقيد عن رأيه فى الحرب البلقانية، وما أصاب تركيا

فيها من الهزائم، وكان قد حمّل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التى انتهت إليها، فساء الحكومة أن يطعن فى رجل اشتهر بولائه للإنجليز! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيًا، وقالت فى أسباب القرار: «وحيث أن هذه المقالة التى ختمت بالطعن الشديد فى ولاة الأمور العثمانيين الذين ألقى عليهم تبعة ما أصاب الجيش العثمانى، إنما هى مقالة من شأنها إثارة خواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاة الأمور المذكورين فى هذه الظروف التى تستلزم الهدوء والسكينة، وحيث أن هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، فضلًا عن أنها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، وحيث أنه سبق صدور قرارين بتعطيل هذه الجريدة مرتين، الأولى لمدة شهرين بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠، والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١، فلهذه الأسباب، ومحافظة على النظام العام، تقفل جريدة (العلم) التى تصدر بالقاهرة من تاريخه».

ولا ريب فى أن روح الاعتساف تبدو بارزة فى هذه الأسباب، إذ ما شأن الحكومة المصرية بالطعن فى سياسة حكومة أخرى لم تكن وإياها عل صفاء ووداد، اللهم إلا أن يكون الغرض هو الدفاع عن كل سياسى يدين بالولاء للإنجليز! ويبدو التناقض الظاهر فى الأسباب بين هذا القرار، وقرار تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور، فإن الوزارة قد ارتكنت فى قرارها السابق (ص ٢٨٧) على نشرها مقالة نسبت فيها إلى الحكومة والاحتلال النكاية بتركيا فى الحرب الطرابلسية، أما فى قرارها الأخير فإنها تتظاهر بالدفاع عن تركيا، والوقاع أنها فى كلا القرارين إنما تدافع عن الاحتلال وسياسته، وتتعمد الإساءة إلى الفقيد وإلى الحزب الوطنى، إذ جعلت من أسباب قرارها الأخير أن جريدة (العلم) اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، وأنها لسان حال حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، والله يعلم أن كلا الزعمين محض افتراء، لا أساس له من الحق، فلا الجريدة كانت تنشر ما يكدر صفو الراحة، ولا اتخذ الفقيد لنفسه خطة التهييج، وإنما كانت خطته المطالبة باستقلال البلاد وحريتها، ومنهجه الدفاع عن حقوقها المقدسة، فأين تكدير صفو الراحة العمومية وأين التهييج فى ذلك؟

وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور، واتخذها الحزب الوطنى لسان حاله بعد إقفال (العلم)، وتولى أمين بك الرافعى رياسة تحريرها، كما كان يتولى رياسة تحرير (العلم) منذ فبراير سنة ١٩١٢.

الفصل العاشر

نادى المدارس العليا والحركة التعاونية

بين نادى المدارس العليا والحركة التعاونية ارتباط وثيق، يجعلنا نتناول الحديث عنهما فى فصل واحد، ففى نادى المدارس ظهرت الحركة التعاونية، وكان مؤسسها المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى.

تحدثنا فى كتاب (مصطفى كامل) عن تأسيس نادى المدارس العليا، ونوّهنا بأثره فى تطور الحركة الوطنية والفكرية، على عهد مصطفى[1] والآن نقول: إنه ازداد ازدهارا فى عهد محمد فريد، وظل مشبعاً بالروح الوطنية، فعظمت منزلته فى المجتمع، وكان أعلام الفكر يلقون فيه المحاضرات النفيسة، فصار بمثابة معهد علمى، أو جامعة حرة، تلقى فيها الدروس والمحاضرت فى مختلف العلوم والفنون.

خطبة الأمير حيدر فاضل

وكان للنادى أيام مشهودة تجلت فيها مكانته العالية، نذكر منها على سبيل المثال يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٠٨، إذ ألقى فيه الأمير حيدر فاضل خطبة باللغة الفرنسية، موضوعها (اعتبارات عامة على الرقّى الأدبى فى مصر)، وترجمها على الفور أحمد زكى باشا إلى اللغة العربية، ونالت إعجاب الطلبة والسامعين، لما حوته من الأفكار العالية، والمعانى الوطنية الرائعة، وحضر هذا الاجتماع الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول)، ومحمد بك فريد، وقاسم بك أمين، وحفنى بك ناصف، وغيرهم ، وألقى الأمير محاضرته بلهجة خطابية بديعة، ولغة فرنسية بليغة، إذ كان متضلعا فى الآداب الفرنسية، ومما قاله مخاطبا الشباب:

---

(١) راجع الفصل الحادى عشر من كتاب (مصطفى كامل) - نادى المدارس العليا وتطور الأفكار سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ص ١٩٢ وما بعدها (من الطبعة الأولى) وبطبعات تالية.

«إذا كانت العصور التى بنيت فيها الأهرامات قد مضت وانقضت، فقد آن لنا أيها الإخوان أن نقيم بناءنا الوطنى، ونسير فى سبيل الرقىّ، لأجل ذلك يجب علينا أن نعمل، اسمحوا لى أن أقول لكم كلمة ربما تجرحكم: إنكم لا تعلمون كما يجب تاريخكم المجيد، ومن الغريب أننا مدينون بذلك التاريخ إلى علماء من الأجانب ولم يفكر كثير منا فى مشاركتهم فى ذلك، إنى أصرح لكم أن الناشئين ينسون أو يتناسون أسلافهم العظماء، فيجب عليكم أن تذكروهم دائما، وتعملوا على إحياء مجدهم، وبهذه المناسبة أقول لكم: إن الجامعة سيدرس فيها علم الآثار القديمة، إننى مسرور جدا من هذه الحركة المباركة التى تدفع القوم إلى إتمام مشروع الجامعة، وستكون هذه الجامعة حاوية لصنوف العلوم البشرية، ولكنها لن توازى طبعاً فى أول الأمر جامعات أوربا، فيجب على من لديه قدرة منا أن يشد رحله إلى المانيا وغيرها، فيتم فيها دراسته».

إلى أن قال مشيرا إلى فضل مصطفى كامل فى بعث الحركة الوطنية:

اعملوا أيها الإخوان للغرض الذى كان يسعى له مصطفى كامل، وكونوا وطنيين صبورين، واعلموا أن الجهاد غير قاصر على اقتتال بنى الإنسان وإفناء بعضهم بعضا، بل إن من الحروب السلمية، ما هو أشرف غرضا وأنبل قصدا، وفى مثل تلك الحروب السلمية قضى مصطفى كامل حياته، ومات وهو فى ساحة الوغى، بُعد أن أضناه الجهاد (تصفيق حاد)، رأيته فى باريس فى مقتبل صباه، فرأيت منه نفساً عالية، وحماسة كبيرة، وتعلقا بوطنه، ورأيته فى الوجه القبلى، حيث الطبيعة فى جمالها الباهر، فكان يحادثنى بما يجول فى نفسه من الأمانى والآمال، فى خدمة بلاده، فكنت أرى الإخلاص يتجلى فى حركاته وسكناته، إنى لا أريد أن أطيل الكلام، فإنكم تعرفون مصطفى كامل أكثر منى، إن إرادة الله لابد أن تنفذ، فاتركوا اليأس واعلموا أن الناشئة التى ترضى الوطن، ستخلد اسمها إلى الابد بأعمالها، ولتكن آمالكم فى خدمة بلادكم كبيرة ،وامحوا كلمة المستحيل من قاموسكم، مثل ما فعل نابليون، تبصروا فى العواقب، فإن عملكم الذى كلفتم به عظيم، فليكن رائدكم فيه السلم والنظام، والعلم والتحصيل، إن التهور يضرّ بنا ولا ينفعنا؛ فإذا أردتم أن تتبعوا نصائح الغربيين، فتجنبوا خيالات كثيرمنهم، تمسكوا بآداب العلم، وانشروه ما استطعتم إلى ذلك سبيلا، واعلموا أن فى مصر الآن مشروعا سيكون من ورائه فائدة كبرى فى التعليم، وهو مشروع الجامعة، فعضدوه ما استطعتم،

واعتقدوا أنكم بذلك تخطون خطوات نحو الاستقلال، تبينوا حركات الحرية والاستقلال فى أوربا، خذوا منها النافع واتركوا الضار، واعلموا أن فى أوربا نـظامات ربمـا لا تفيدنـا، ومذاهب تخدع الجماهير بظواهرها، ولكنها فى الحقيقة لاتجرّ سوى الضرر».

وختم خطبته بقوله:

«إننى أعلم كما يعلم غيرى أن آلامكم شديدة، ولكن لا يحملنكم ذلك على ارتكاب أعمال تزيد مصائبكم جاهدوا بصبر وثبات كما كان يفعل مصطفى كامل، لقد أعجبنا أيها الإخوان بالمظاهرات الجليلة التى قمتم بها نحو فقيدنا ولكن حافظوا على السكينة، حافظوا وتجنبوا الشطط، واتخذوا السلم رائدا لكم فى كل مظاهراتكم وحركاتكم، واتخذوا الفضيلة والواجب والنصيحة إماما لكم، إن مستقبل مصر بأيديكم، فإذا عملتم بهدوء وسكينة وصلتم إلى غرضكم، وإن نكبتم عن هذا الطريق أخرتم زمن الاستقلال، اتبعوا فى أعمالكم نصائح المخلصين والمرشدين، اجعلوا لإحساساتكم قيدا من عقولكم ولاتدعوها تفيض فتضركم، واعلموا أن من الواجب على الطلبة الاهتمام بالسياسة دون الاشتغال بها، حصلوا العلم ما استطعتم، ادرسوا تاريخ الرجال الكبار، ولاتضيعوا أوقاتكم بقراءة ما لايفيد، تمسكوا بدينكم، ولكن إياكم والانشقاقات الدينية، أحبوا عقائدكم، ولايحملنكم ذلك على بعض من لا يدين بدينكم، انبذوا الحزازات الجنسية، واعلموا أنه قد اندمجت فى جنسيتكم المصرية بعض العناصر الأخرى، فاعتبروهم إخوانكم، لأنهم يعتبرون مصر وطناً لهم، واعلموا أن تجاحتا بيدنا، وأننا قد نؤذى أنفسنا بأكثر من الأذى الذى يلحقنا من أعدائنا ولتكن لكم عبرة فى تلك الحقيقة التى مؤداها أن رحيل السعادة عن أمة من الأمم قد يكون ناشئا عن أعمالها، أحبوا بعضكم بعضا، واتركوا التحاسد والتباغض، وليكن التسامح من شيمتكم، اجتهدوا فى تزكية أنفسكم من كل عيب ماثل فيها، قوموا بالواجب عليكم، واحصروا آمالكم فى الأمور الخالدة، وليؤثر كل منكم صالح الأمة على صالـح نفسه، ولايستخفنّ أحـدكم بما يلحق الأمـة من ضرر، فإن الضرر الحائق بالمجموع يلحق الفرد لا محالة، إن كـل شىء للفناء والـزوال مصيره، فلتكن كل لحظة من حياتكم للوطن والإنسانية، ستقومون أيها الإخوان بمهمة صعبـة، بيد أنها شريفة، فإنكم ستمهدون لأمتكم طريق الحرية والاستقلال».

وقد قوبلت الخطبة فى معظم مواضعها بالحماسة البالغة والتصفيق المتكرر.

الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية

واحتفل النادى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بأول بعثة أوفدتها الجامعة المصرية إلى أوربا للتخصص فى تدريس العلوم والآداب، وكانت هذه البعثة مؤلفة من أحد عشر عضوا، منهم سبعة أوفدوا إلى جامعات فرنسا، وهم الأساتذة سيد كامل خريج مدرسة الحقوق، ومحمد توفيق الساوى (باشا) المحامى، ومحمود عزمى (بك)، ومنصور فهمى (باشا) الطالبان بمدرسة الحقوق، وحسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب؛ والدكتور محمد ولى. والدكتور محمد كمال؛ وأربعة أوفدوا إلى إنجلترا وهم الأستاذ محمد كامل، حسين القاضى السابق بالخرطوم؛ ومحمد حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق الحائز للشهادة الثانوية من المدرسة التوفيقية، وتوفيق سيدهم الطالب بالمهندسخانة.

كانت هذه الحفلة من أعظم حفلات النادى، حضرها الفقيد، وهتف باسمه المجتمعون، وخطب فيها عبد الحميد أفندى سليمان (باشا) باشمهندس ترعة الاسماعيلية، والأستاذ أحمد وجدى المحامى، وكانت خطبته حماسية، ودع فيها أعضاء البعثة بلسان الشباب قائلا: «إنى أودع طليعة جيش المجاهدين فى سعادة البلاد واستقلالها»، فقوبلت كلمته بالتصفيق الحاد، وتكلم بعده محمود أفندى صادق الموظف بالحقانية، و (الدكتور) أحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب، ومحمد أفندى زكى على (باشا) الطالب بمدرسة الحقوق، ثم محمد أفندى توفيق الساوى بالنيابة عن البعثة شاكراً أعضاء النادى على تلك الحفلة الشائقة.

الاحتفال بعيد تأسيس النادى

وأحتفل يوم ٥ إبريل سنة ١٩٠٩ بعيد تأسيسه، لمناسبة مرور ثلاثة أعوام على إنشائه، فألقى عمر بك لطفى خطبة ذكر فيها الخدمات التى أداها النادى للنهضة العلمية والأجتماعية، إلى أن قال: «إن جلّ حسنات هذا النادى أنه، على قلة ذات يده، من أول العاملين على إنشاء مدارس الشعب، ذلك المشروع الذى قلدته فيه نظارة المعارف، فنشكرها على ذلك، وإن للنادى ثلاث مدارس للشعب يتعلم فيها ألف عامل كل ليلة، لكم أجر تعليمهم عند الله».

ثم دعا أمين أفندى الرافعى (بك) الطالب بالحقوق وأحد أعضاء مجلس الإدارة إلى

الخطابة؛ فألقى خطبة مسهبة فى حياة النادى وفضله، ختمها بقوله:

«والآن فلنهنىء أنفسنا بالمنزلة الكبيرة التى بلغها النادى وهو فى اقتبال عمره وريعان شبابه، ولنهنىء أنفسنا بالأعمال الجليلة التى قام بها، فمن هنا بزغت شمس النهضة؛ ومن هنا تفجرت ينابيع العرفان، ومن هنا انتشرت نجوم الهدى، ومن هنا انفجر الشعور الحى؛ ولا جرم أن مثل هذا النادى، فى نهضته ورقيه، وفى النتائج العظيمة التى وصل إليها، كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين، مثله كمثل شجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها فى السماء، تؤتى أكلها كل حين، ربنا أفرغ علينا صبراً، وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الظالمين[٢]».

اطراد تقدمه

واجتمعت الجمعية العمومية السنوية للنادى يوم الجمعة ١٥ ابريل سنة ١٩١٠ برياسة عمر بك لطفى، وتلا السكرتير أمين افندى الرافعى المحامى تقريره عن أعمال النادى، ونهض بعده أمين الصندوق الدكتور عبد العزيز نظمى، ثم رئيس النادى، ثم أعلنت الجمعية ثقتها بمجلس الإدارة؛ وتبين من تقرير أمين افندى الرافعى مبلغ اطراد تقدم النادى، فقد كان عدد أعضائه حين افتتاحه فى ٥ إبريل سنة ١٩٠٦ - ٢٤٠ عضواً من طلبة المعاهد وخريجيها، فبلغوا ٤٧٠ فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٦، و٥٤٩ فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٧، و٦٨٥ فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٨، و٧٧٣ فى آخر ديسمبر سنة ١٩٠٩، أى زادوا على ثلاثة أمثال عددهم الأول، ولما اجتمعت جمعيته العمومية فى إبريل سنة ١٩١١ تبين أن عدد أعضائه بلغوا ٨٥٨، وفى سنة ١٩١١ اشترك فيه الأمير محمد عبد المنعم ولى عهد الخديوية المصرية وقتئذ، ودفع مائة جنيه اشتراكه السنوى، وأدرك من الشهرة ماجعل عنوانه التلغرافى الذى خصته به مصلحة التلغرافات (النادى)، وبالفرنسية Club، دون أى بيان آخر.

(٢) كتاب (ذكرى المرحوم أمين بك الرافعى) للأستاذ محمد صادق عنبر (ص ٨).

إهداء الفقيد إلى النادى مكتبته النفيسة

كان الزعيم واسع الاطلاع، مشغوفاً باقتناء الكتب، وله مكتبة نفيسة تحوى مجموعة كبيرة من الكتب القيمة فى التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع، وقد فكر فى إهداء النادى هذه المكتبة، حتى يعم النفع بها، فبدأ فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ بإهدائه خمسمائة كتاب اختارتها لجنة من أعضاء النادى؛ وتمت هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد ثانى أيام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين أعضائه، فشكره المرحوم عمر بك لطفى على هذه الهدية العلمية الثمينة؛ وانتدب النادى بعد ذلك وفداً برئاسة عمر بك لطفى وعضوية محمد افندى زكى على (باشا) وأمين افندى الرافعى (بك) أمين مكتبة النادى، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨، وقدموا له كتاب شكر رقيق، هذا نصه:

«سعادة المفضال محمد بك فريد الأفخم»

«إن النادى يقدم لسعادتكم أبهى آيات الشكر، وأجمل عبارات الامتنان على أكبر هدية علمية وصلت إليه إلى الآن، فإن الكتب النفيسة الجليلة التى تكرمتم بها عليه، ستكون مورداً عذباً للطلاب، ومنهلا صافيًا لمنتجعى الآداب، ولقد أصبح النادى بفضلكم يحق له أن ينادى بأن لديه كتباً قيمة، فعسى أن يقتدى بكم أفاضل القطر فى تشجيع نوادى العلم والأدب، حتى ترتقى بفضله مصر ويبلغ أهلها نهاية الأرب».

رئيس النادى

عمر لطفى

فشكرهم الفقيد على هذه العواطف، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكراً على هبته، لأن ما أهداه إياه إن هو إلا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية.

وفى سنة ١٩١١ أهدى إليه جميع الكتب التى تحتويها مكتبته النفيسة، فصارت مكتبة النادى من أغنى المكاتب؛ وقد قدّر النادى هذه الهدية العلمية حق قدرها، فوضعها فى دواليبها المهداة من الفقيد فى غرفة خاصة، وضعت بها صورته فى إطار جميل بأعلى أحد الدواليب.

محاربة الحكومة للفقيد فى عضوية النادى

وبعد أن رحل الزعيم إلى منفاه، سعت الوزارة فى قطع الصلة الروحية بينه وبين النادى، فطلبت فى سنة ١٩١٢ من عزت بك شكرى رئيس النادى محو اسم المترجم من عداد أعضائه! بحجة الحكم عليه. وأنه صار بذلك (مجرما)! فهال عزت بك الأمر، وكاشف الوزراء الذين كلموه فى شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب، لتعلق الطلبة بالمترجم، فهددوه بإغلاق النادى، إذا لم يتم ما طلبوه فى أسبوع؛ وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت بك الأمر على مجلس إدارة النادى، فرفض أعضاء المجلس بالإجماع هذا الطلب، قائلين إنهم يفضلون إقفال النادى على قبول هذا العمل الذى ينطوى على نكران الجميل، فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار، فطلبوا إليه بدلا من شطب إسمه أن يطلبوا منه إستقالته تلغرافياً، فرفض المجلس ذلك أيضاً، وأصر الطلبة على رفض هذا المسعى المنكر، فسكتت الحكومة إزاء هذا الإصرار.

وقد آلمت الفقيد هذه الحركة الوضيعة التى بدت من الحكومة، إذ لم يكن يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد إلى هذا الدرك الحقير، فتتدخل فى شأن عضويته بناد يضم أبناءه الطلبة الأوفياء، الذين يحبهم ويحبُّونه، فضلا عما له على النادى من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب إسمه، وخفف عنه هذا الألم موقف أعضاء النادى وتمسكهم بعضويته، ودفاعهم عن كرامته فى غيبته، حتى انتهت الحادثة بإحباط مسعى الحكومة.

هذا، وقد ظل النادى يؤدى رسالته الوطنية والاجتماعية، حتى أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤، فى أوائل الحرب العالمية الأولى.

الحركة التعاونية

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨، على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧، وبدأت الدعوة إليه فى نادى المدارس العليا، على يد المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى، وأبى التعاون فى مصر، فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوربا

وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا، باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى، وهناك دوس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف، واجتمع بالسنيور (لوزاتى) الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا، فتوافقت آراؤهما ومبادئهما، وعاد إلى مصر ممتلئاً بحاجة مصر إلى النظام التعاونى، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون، شرح فيها مزاياه، وتكلم عن نظام التعاون فى التسليف بألمانيا وإيطاليا، والقواعد التى تسير عليها جمعياته وشركاته فى تلك البلاد، وختم محاضرته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف، لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة.

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى وفى نوادى الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها، وأسس أول شركة تعاونية، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (التى صارت الآن بنك التضامن المالى)، وكان تأسيسها بمقتضى عقد إبتدائى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى أبريل سنة ١٩١٠، بشبرا النملة مركز طنطا، وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠، محاضرة عن إنشاء هذه النقابة، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون، قال:

«يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب رءوس المال من البلاد الأجنبية، وإقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧، وفاتهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى تدفع سنويًا لأرباب رءوس الأموال، فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقتى لا أساس له، ونتيجته فى المستقبل ضارة وخيمة، وفى اعتقادى أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل الأموال الأجنبية على مصر، وإقراض بعض البنوك النقود دون إلتفات إلى أوجه استعمالها، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية، أى التجارة والصناعة والزراعة، لما وقعت مصر فى الأزمة المالية الحاضرة، بل كانت حال مصر تتبدل من حسن إلى أحسن، وكان المصرى اليوم يرتع فى بحبوحة السعادة والهناء، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى، فالواجب إذن لترقية شئوننا الاقتصادية أن يكون الماضى

درساً مفيداً للمستقبل، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثرو
المصرية الحقيقية، وعلى الأخص الزراعة، مع تحسين حالة المزارعين، حتى تجود أراضي
السخية بالمحصولات الجيدة، فيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديو
وأن نسير فى هذا الطريق رويداً رويداً، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين، و
اعتقادى أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية، وشركات التعاون، والمصارف الأهلي
إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات، منها نقص المحصول، ودودة القطن، وعدم جودة تي
القطن، وعدم وجود المصارف الكافية فى بعض الجهات، وغير ذلك، والفلاح مصاب بكثر
الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة، والاضطرار دواما إلى بيع المحصولات قبل أوا
بأثمان بخسة، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية

وبثّ عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون فى أعضاء النادى، فتشبعوا بها، وناصر
وأيدوه فيها، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية، وأخذ تأسيس شركات التعاون ع
اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالى السنين.

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨، وكان نادى المدارس الع
أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحر
الوطنية الأولى، وهو قبسٌ من نورها، وثمرة من ثمراتها، ولا غرو فهو ركن من أركا
النهضة الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد، وتعاو
الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية، كما أنه قوام الحر
الوطنية.

وقد استتبعت الدعوة التعاونية بعث النهضة الاقتصادية عامة، فنشطت فى الناد
حركة تعضيد الصناعة والتجارة الأهلية.

وفاة عمر بك لطفى

(٤ نوفمبر سنة ١٩١١)

توفى عمر بك لطفى مؤسس الحركة التعاونية، ورئيس نادى المدارس العليا، يو
السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩١١، فطويت بوفاته صفحة من صفحات النهضة القومية، خط
عمر بك بجهاده المشكور، فى تأسيس التعاون فى مصر، وإنشاء نادى المدارس العل

والنهوض بالمشاريع الإنشائية الوطنية، والمساهمة فى بثّ روح العلم والاقتصاد والأخلاق والرجولة فى نفوس الشباب، فلا غرو أن عمّ عليه الحزن أرجاء البلاد، وبكاه نادى المدارس العليا، كما بكاه الحزب الوطنى، إذ كان له مؤيداً ونصيراً، وشيعت جنازته يوم الأحد ٥ نوفمبر من منزله بشارع محمد على فى إحتفال مهيب، سار فيه أعضاء النادى وطلبة المدراس العليا، وكبار رجال القضاء والمحاماة، وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان، ووفود الأندية والنقابات، وشركات التعاون ونقابات العمال، وشيعوا جنازته إلى مرقده الأخير فى مدافن الإمام.

رثاؤه

قصيدة شوقى

ونظم أمير الشعراء أحمد شوقى بك، قصيدة مؤثرة فى رثائه، تليت على قبره يوم تشييع جنازته، ناجى فيها الراحل الكريم، قال:

قفوا بالقبور نُسائل عمرْ ... متى كانت الأرض مُثوى القمرْ؟
سلوا الأرض هل زُينت للعليم ... وهل أُرّجت كالجنان الحُفر
وهل قام (رضوان) من خلفها ... يُلاقى الرضىّ النقى الأبر
فلو علم الجمع ممن مضى ... تنحى له الجمعُ حتى عبر
إلى جنة خُلقت للكريم ... ومن عرَفَ الله أو منْ قدر

* * *

برغم القلوب وحباتها ... ورغم السّماع ورغم البصر
نزولك فى الترب زينَ الشباب ... سناء «الندىّ» سنى المؤتمر
مقيلَ الصديق إذا ما هفا ... مُقيل الكريم إذا ما عثر
حييت فكنت فخار الحياة ... ومتّ فكنت فخار السير
عجيبٌ رداك وأعجب منه ... حياتك فى طولها والقصر
فما قبلها سمعَ العالمون ... ولا علموا مُصحفاً يختصر
وقد يقتل المرءَ همُّ الحياةِ ... وشغل الفؤاد وكدّ الفكر

دفنّا التجارب فى حفرة إليها انتهى بك طول السفر
فكم لك كالنّجم من رحلة رأى البدوُ آثارَها والحضر
«نقاباتكَ» الغرّ تبكى عليك ويبكى عليك «الندىُّ» الأغرّ
ويبكى «التعاون» من سنّه عشية ليس له من أثر
ويبكيك «حزبٌ» تخيرته شريفُ المرام شريف الوطر
ويبكى الأولى أنت عَلمّتهم وأنت غرست فكانوا الثمر
حياتك كانت عِظاتٍ لهم وموتُك بالأمس إحدى العبر

* * *

سهرنا قُبيل الردى ليلةً وما دار ذكرُ الردى فى السمر
فقمتَ إلى حفرةٌ هيئت وقمتُ إلى مثلها تُحتفر
تددتُ إليك يداً للوداع ومدٌّ يدًا للقاء القدر
ولو أن لى علمَ ما فى غد خبأتُك فى مقلتى من حذر
وقالوا: شكوتَ فما راعنى وما أولُ النارَ إلا شرر
رثيتك لا مالكاً خاطرى من الحزن إلا يسيراً خطر
ففيك عرفت ارتجال الدموع ومنك علمت ارتجال الدرر
ومثلك يُرثى بآى الكتاب ومثلك يُفدى بنصف البشر

* * *

فيا قبرُ كن روضة من رِضًى عليه وكن باقة من زهر
سقتك الدموع فإن لم يدمن كعادتهن سقاك المطر

* * *

وقد نعاه قاضى محكمة عابدين، الأستاذ مصطفى بك النحاس (باشا) وكان من أنصار الحزب الوطنى، وأعلن وقف الجلسة حداداً على الفقيد، وقال فى هذا الصدد ما يأتى: «حداداً على وفاة المرحوم عمر لطفى بك، الذى كان وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية ومدرساً لها سابقاً، والذى له فضل كبير فى تنوير المشتغلين بالقضاء من قضاة وأعضاء

نيابة ومحامين، والذى كان محامياً كبيراً، طالما خدم القضاء بمساعدته على إظهار الحق، والذى كان عاملا كبيرا فى نهضة البلد الحقيقية العملية، فحدادا عليه قررت المحكمة إيقاف الجلسة ربع ساعة».

وانتخبت الجمعية العمومية عزت بك شكرى رئيسا للنادى، خلفا لعمر بك لطفى، وكان عزت بك قاضيًّا سابقاً بالمحاكم الأهلية.

استمرار الحركة التعاونية

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى، فتم على يده تأسيس عدة نقابات زراعية، ثم عاجلته المنية وهو يجاهد فى سبيل نشر التعاون فى كافة نواحى البلاد، ولكن دعوته لم تمت، فقد استمر أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفى يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات، وشركات التعاون، فانتشرت الأفكار والمبادىء التعاونية فى البلاد، وتعددت النقابات وشركات التعاون المنزلى، ونقابات العمال والصناع.

ولما كان من عوامل ارتقاء الحركات التعاونية إنشاء النقابات العامة، فقد كان المرحوم عمر بك يعد المعدات لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلى والزراعى، ولكن المنية عاجلته قبل أن يحقق هذا المشروع، فسعى الأستاذ أحمد بك لطفى فى تحقيق أمنيته، وتأسست النقابة العامة فى أوائل سنة ١٩١٢، والغرض منها توحيد التعاون فى البلاد، واتخاذ مكان مركزى له بمدينة القاهرة، وإعداد رجال عاملين له مدفوعين إلى نشره وبث مبادئه، ودرس الوسائل الاقتصادية والتجارية التى تسهل للمتعاونين من أعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول على حاجاتهم، سواء كانت اعتمادات مالية، أو أدوات زراعية، أو بضائع، وقد كان من أهم أسباب الدعوة إلى إنشاء النقابة العامة، أن النقابات الزراعية، وشركات التعاون المنزلى التى تأسست فى جهات متفرقة من البلاد، كانت تقتصر فى عملها على قضاء حاجاتها، فلا تتمكن من نشر فكرة التعاون فى الجهات الأخرى، أو تبادل الآراء والمصالح المشتركة مع باقى النقابات وشركات التعاون، والتعاون وإن كان فى ذاته قوة، إلا أن هذه القوة تكبر بتعميم العلاقات وتوثيق الروابط بين شركاته، لأن فى ارتباط تلك الشركات ما يسهل لها القيام بأعمالها، لذلك كان للنقابة العامة يد طولى فى تنشيط حركة التعاون.

قانون الخمسة الأفدنة

فى أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى والحركة التعاونية، ونعنى به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣)، وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية، التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل، ويدخل فيها لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صغار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم على أنه قد وضع على عجل، فاشتمل على أوجه نقص عدة، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة ولو بقيراط واحد، لا يحميه القانون، ولو نقصت أملاكه فى المستقبل عن خمسة أفدنة، ولا يعتبر جديرا بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها، وبذلك يصير أسوأ حالا من الزارع الصغير، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع، لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة، فسيان أن يكون الزارع فى الأصل مالكا لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية أو لأكثر منه، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حداً أدنى من الملكية يخرج من التنفيذات العقارية ليقوم بأوده، ويقيه غائلة السقوط فى وهدة الفقر والفاقة، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم.

ومن أوجه النقص فى هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف فى الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكها بطريق البيع، ومنها أن المشروع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدرا صالحاً للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك الزراعيين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة فلا يضطرون إلى بيع ملكهم.

فقانون الخمسة الأفدنة فى ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة، لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية باصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى.

قانون التعاون

وقد تحركت الحكومة سنة ١٩١٤، فوضعت مشروع قانون التعاون، ولكنه جاء مشروعا رجعيًّا، كثير العيوب، خاليًا من المزايًا، يضع العراقيل فى سبيل الحركة التعاونية، وكان موضع جدل طويل فى الجمعية التشريعية ولكنه لم يصدر، وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية فى أغسطس سنة ١٩١٤.

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون، فإن الحركة التعاونية استمرت فى النمو والاتساع، بفضل جهود أنصار التعاون من تلاميذ عمر بك لطفى، وفى ذلك يقول الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون فى كتابه (التعاون الزراعى) ما يلى:

«صار (مشورع) قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب، وخشية صيرورة الجمعيات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة فى تكوينها وحلها، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمراً لا مفر منه، فأصبحت تلك القيود فى الواقع معطلة إلى حد كبير لما فى القانون من منافع، بيد أنه رغما عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره، ويعملون على تذليل الصعاب القائمة فى سبيله، وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية، ولقد سار هؤلاء الرجال على المنهج الذى انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفى، فحملوا لواء التعاون من بعده، وكان فى مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس «النقابة العامة للتعاون» تحقيقاً لأمنية الفقيد أخيه، وتوحيداً للتعاون بالبلاد، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية، ثم عبد الرحمن بك الرافعى الذى عنى بإخراج أول كتاب فى التعاون فى بلادنا (نقابات التعاون الزراعية. نظامها وتاريخها وثمراتها. فى مصر وأوربا سنة ١٩١٤) جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جمعياتها فى مصر وفى أوربا، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى، وإصلاح التسليف الزراعى التعاونى. والذى عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية، منزلية وزراعية. ثم صادق بك جنين الذى له فضل إدخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى، والذى قام بتدريسه تدريسا أصوليا لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا

بالجيزة ووضع مؤلفاً قيما فى التعاون الزراعى خص بالإسهاب فيه بنوك التعاون[٣]».

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتا، وهذا يخالف الروح التعاونية، إذ هى فى أصلها روح شعبية، ويجب أن تبقى كذلك، وقد ظهرت عيوب هذا القانون مع الزمن، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد، يحقق مبادىء التعاون الحقيقية، فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه، صالح فى مجموعة، يجعل التعاون شعبيا حكومياً، والمأمول أن يطرد تقدم التعاون بفضل تضافر جهود المتعاونين من الأفراد والجماعات، وتعضيد الحكومة وتشجيعها لجمعيات التعاون، وبذلك تتحقق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية.

* * *

(٣) كتاب التعاون الزراعى للدكتور إبراهيم رشاد بك ج ١ ص ١٠.

الفصل الحادى عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣
وتطور الحياة النيابية

استهلت سنة ١٩١٣، والزعيم فى منفاه، والحالة فى أوربا مضطربة بسبب الحرب البلقانية[1]، وصوت السلام خافت، ومنطق الحق مغلوب، والأفق الدولى ملبد بالغيوم، منذر بوقوع الحرب العامة، التى اندلع لهيبها فى أغسطس من العام التالى (١٩١٤).

أما فى مصر، فالاحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية، حربا لا هوادة فيها؛ فالصحافة الوطنية مضطهدة، والوزارة واقفة لها بالمرصاد، وحرية الاجتماعات ممنوعة، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة فى القضايا السياسية قد ألقت الفزع فى النفوس، والفقيد فى منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوى قرباه، وتلاميذه المخلصين.

وكان المرحوم أمين بك الرافعى يتولى رياسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (إلى أن أوقفها فى أواخر سنة ١٩١٤ احتجاجاً على الحماية البريطانية)، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد فى أبريل سنة ١٩١٢، وهددتها بالتعطيل إذا هى نشرت مقالاته التى كان يرسلها من منفاه.

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى تلك السنة (١٩١٣)، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب، وهى أول سنة بعد نفى الزعيم، وأغلق نادى الحزب فى تلك السنة كذلك، لتراخى الأعضاء فى أداء اشتراكاتهم، واجتذاب الحكومة إلى صفها فريقا منهم.

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويا، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل، إذ منعت الحكومة سيره، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره، واقتصر إحياء ذكراه على اجتماع

---

(١) أعلنت الحرب بين تركيا والدول البلقانية فى أكتوبر سنة ١٩١٢.

أقيم مساء يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ بمدفنه بالإمام، حيث تليت آى الذكر الحكيم، ووضعت باقات الزهر على ضريحه الطاهر.

وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السرادق الذى اعتادت الشبيبة إقامته للاحتفال بالمولد النبوى الشريف.

وفى يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان.

واجتمعت أيضاً يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا.

رحلات الفقيد سنة ١٩١٣

سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف (ص ٣١٠)، وقد عاد منها إلى باريس، فوصل إليها فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢، وأقام بها خمسة أيام، ثم عاد إلى أنفرس، وأقام بها إلى ١٠ نوفمبر، وسافر إلى جنيف من طريق لوكسمبرج، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر، وأقام بها إلى أواخر فبراير سنة ١٩١٣.

تأسيسه جمعية (ترقى الإسلام) ومجلتها

(فبراير سنة ١٩١٣)

وفى أثناء مقامه بجنيف، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها، من أحرار الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٣١ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢)، فلبوا دعوته واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقى الإسلام)، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلا، ولقد كان الفقيد دعامتها، وأكبر مؤسسيها، وهو الذى وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها، وكان أكبر عضد له فيها ميرزا سعيد بك أحد أركانها، وتتلخص الغاية التى تنشدها فى تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزاً لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الإسلام)، هاك نموذج عدد من أعدادها.

N° 2. Mai 1913



BULLETIN
DE LA
SOCIÉTÉ

Endjouman Terekki-Islam

(Progrès de L'Islam)

PRIX: 50 CENTIMES

Adresse: Case Fusterie 10 721

صورة مجلة «ترقى الإسلام»

التى أصدرها الفقيد بالفرنسية فى جنيف سنة ١٩١٣

ومن أغراضها أنها تبحث فى أحوال الشرق، والعالم الإسلامى، وفى شئون الأمم والممالك الشرقية كافة، وتدافع عن مصالحها، وتبث روح النهوض والحياة فيها.

وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين؛ فكانت نـواة لعصبة أمم شرقية، وكـذلك انضم إليهـا بعض الشخصيات الكبيـرة من الأوربيين، مثـل بيير لـوتى الأديب الفرنسى الكبير، والمستر ويلفرند بلنت نصير المسألة المصـرية، والمسيـو الفريـد دوران Alfred Durand الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية ببـاريس، وكلود فاريـر Claude Ferrere الأديب الفرنسى الكبير، وغيرهم.

وصدر العدد الأول من المجلة، فى ثوب قشيب باللغة الفرنسية، فى فبراير سنة ١٩١٣.

وأخذت تصدر بانتظام، يدبجها يراع الفقيد، وكثير من الكتاب الشرقيين والأوربيين، وظلت تصدر إلى أن أوقفت فى خلال الحرب العالمية الأولى.

فى الاستانة

سافر الفقيد من جنيف إلى الاستانة فى أواخر فبراير بعد سقوط وزارة كامل باشا، وتأليف وزارة محمود شوكت باشا (أواخر يناير)، واطمئنانه إلى أن الحكومة التركية لا تسلمه إلى الاحتلال، كما فعلت من قبل مع الشيخ عبد العزيز جاويش، وأقام بالأستانة إلى أوائل مايو سنة ١٩١٣، وأعاد تأسيس نادى المصريين الذى كان قد أقفل وتفرق أعضاؤه بسبب اضطهاد كامل باشا للوطنيين المصريين، فأعيد إلى حاله وانتظم فى سلكة الطلبة المصريون. ثم رجع إلى جنيف يوم ٣ مايو سنة ١٩١٣.

حضوره مؤتمر السلام فى الهاى
(أغسطس سنة ١٩١٣)

وفى أغسطس سنة ١٩١٣ سافر إلى (الهاى) عاصمة هولاندا، لحضور مؤتمر السلام الذى انعقد بها خلال هذا الشهر، وصحبه فى هذه المرحلة محمد عبد الملك حمزه بك، ومحمد على بك المهندس، والأستاذ محمد السادة، والأستاذ السيد منصور، وحضروا أغلب جلسات المؤتمر، وزاد الفقيد صلاته بالأعضاء الذين تعرف إليهم فى المؤتمرات السابقة، وتحدث إليهم فى شئون مصر وحركتها الوطنية.

ولم تفارقه دسائس الاحتلال فى أثناء مقامه فى الهاى، فبينما كان المؤتمر مجتمعاً نشرت صحف المدينة تلغرافاً ورد إليها من لندن ينبىء باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بانجلترا لقتل اللورد كتشنر معتمد انجلترا فى مصر، وأن المكلف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل؛ فلفت هذا التلغراف أنظار أعضاء المؤتمر، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيد هو المعنى بهذا التلغراف، فنفاه فى شدة وحزم، وأكد لهم أنه حديث خرافة، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيد السياسيين، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر.

الاحتفال بعيد الفطر فى باريس

ولما انتهى اجتماع مؤتمر الهاى قصد المترجم إلى باريس، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها، وفى يوم ٣ سبتمبر ١٩١٣ الموافق ٢ شوال سنة ١٣٣١ هجرية، ثانى يوم عيد الفطر، أقاموا وليمة عشاء برياسته فى قهوة سوفليه Soufflet، احتفالاً بهذا العيد، وخطب الدكتور منصور فهمى فى المجتمعين، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية إسلامية دعا فيها المصريين والأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم.

الاحتفال بعيد الأضحى

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الأضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١) فأقام وليمة أخرى بباريس، جمعت كثيراً من المسلمين المختلفى الأجناس، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام، وحضرها نحو خمسين مدعوا من المصريين والترك والفرس، وحضرها المسيو ألفريد دوران Alfred Dnrand الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفى الفرنسى، وبعض مندوبى الصحف، وخطب الفقيد فى ضرورة تضامن المسلمين وتضافرهم، وخطب فى الحفلة كل من الأستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتلمون.

وفاة الدكتور محمود لبيب محرم
أحد مؤسسى الحركة الوطنية

أصيب الزعيم سنة ١٩١٣ فى منفاه بفقد صديقه وزميله فى الجهاد، المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، إذ توفى ببرلين يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩١٣، فتأثر لوفاته تأثراً عميقاً، ونعاه بمقالة تدل على شدة حزنه عليه، وعظيم تقديره لجهاده، قال تحت عنوان (وفاة أحد مؤسسى الحركة الوطنية):

«مات محمود لبيب محرم، ومات قبله مصطفى كامل، مات اثنان من مؤسسى الحركة الوطنية الحاضرة، وبقى كاتب هذه السطور ينعى رفيقيه، ويستدر عليهما الرحمة

والرضوان، كما يبكى حظ بلاده الآسفة، المصابة فى أعز أبنائها، وأكثرهم إخلاصاً لها.

«إن عمل المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، فى تكوين هذه الحركة الوطنية لم يكن أقل من عمل المرحوم مصطفى كامل، فكلاهما كان دعامة الحركة من مبدئها، وإن كان المرحوم محمود بك لم يشتهر عنه ذلك، فهذا مما يزيد من فضله، وبما أنه ترك هذا العالم فقد وجب علينا إظهار مآثره وفضله، ليعلم الخاص والعام حقيقة المخلصين من خدام هذا الوطن الأسيف.

«ابتدأ المرحوم العمل عقب عودته بعد إتمام دراسته فى ألمانيا، وانضم إليه المرحوم مصطفى كامل وكاتب هذه السطور، فتحالفنا نحن ثلاثة فى سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطت حتى الممات، وقد برّ المرحومان بوعدهما حتى الممات، وأدعو الله أن يوفقنى إلى ما وفقهما إليه من الثبات فى الوطنية، وعدم الضعف أمام الشدائد، وكان أول عمل شرعنا فيه، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، يديرها شاب ألمانى، هو المأسوف عليه المسيو هنس رزنر، ويحرر أعظم جزء منها المرحوم محمود بك، بلا توقيع على ما يكتب، واستمرت هذه الجريدة على الظهور حتى مات محررها ومديرها، وفى هذه الآونة ترجمنا نحن الثلاثة إلى العربية كتاب المسألة المصرية، الى ألفه بالفرنسية المسيو رزنر وضمنه أغلب مذكرات غردون باشا، ثم سافر المرحوم محمود بك إلى ألمانيا، وأقام فى مبونيخ عدة سنوات يخدم فيها الحركة الوطنية المصرية بأوربا بكتاباته العديدة وخطاباته التى كان يلقيها فى المجتمعات العالية، وكان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر الوطنى فى سنة ١٩١٠ بماله وبسعيه لدى كبار الألمان لحضوره، وبالنشر عنه فى أكبر جرائد ألمانيا، وقد حضر جميع جلسات المؤتمر وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية، وقصارى القول أنه يعود إليه أكبر جزء من نجاح هذا المؤتمر.

«وكان المرحوم يبذل جهده فى مساعدة الشبان المصريين، الذين يقصدون برلين لطلب العلم، إذ كان يعتبرهم جميعاً أولاداً وإخوة له، فينتظرهم بالمحطة عند حضورهم، ويرشدهم إلى العائلات الشريفة للإقامة بينها، ويساعدهم على الدخول بالجامعات الألمانية إلى غير ذلك مما يخلد له الذكرى الحسنة بين المصريين، وكان هو الساعى دون غيره فى قبول شهادة الدراسة الثانوية المصرية بجامعات ألمانيا، كما كانت له اليد الطولى فى إرشاد الحكومة الألمانية إلى فتح القسم الليلى بالمدارس الألمانية بمصر، لتعليم تلك اللغة مجاناً للشبان الذين يريدون إتمام دراستهم فى ألمانيا.



حفلة جمعية أبى الهول المصرية بجنيف لتكريم الزعيم محمد فريد - مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣
بفندق بلفى Belle Vue (انظر ص ٣٤٤)

وترى فى الصورة: ١ - الزعيم فى صدر الصف الأول. ٢ - الدكتور يحيى أحمد الدرديرى رئيس الجمعية (فى وسط الصف الثالث). ٣ - الدكتور منصور رفعت، فى الصف الثانى، ومشار إليه برقم ٣. ٤ - الأستاذ خليل مدكور. ٥ - الدكتور عباس كامل... إلخ إلخ.

«كان المرحوم محمود بك وطنيًّا مصريًّا، ومسلماً عاملاً على الجامعة الإسلامية، ساعيًّا فى بث مبادئه الشريفة بالقلم واللسان، كان محبوباً لدى جميع العثمانيين الموجودين ببرلين، حتى انتخب عضواً بناديهم، الذى كان من أول الساعين فى تأسيسه، وكانت له منزلة عالية بالسفارة العثمانية ببرلين، ولا سيما أيام المشير عثمان نظامى باشا، وكانت علاقته متينة بالبطل أنور بك، وهو الذى قدمنى إليهما فى أكتوبر سنة ١٩١٠، وللمرحوم محمود بك كتابات مأثورة فى جريدة المؤيد أيام كانت تسبح بحمد مصطفى كامل وإخوانه، ثم اللواء، وكان من القائلين بضرورة تأسيسه لما بدأت جريدة المؤيد تمتنع عن نشر ما يرسل إليها ممن كانت تتشرف بنشر كتاباتهم من قبل، وقد توفى رحمه الله يوم ٤ سبتمبر الجارى (١٩١٣) ودفن بمقبرة المسلمين ببرلين، فى احتفال يليق بفضله وعلمه، اشترك فيه كل من عرف إخلاصه من المسلمين والألمانيين وغيرهم، وأبنته الجرائد بما هو أهله، فرحمه الله رحمة واسعة، ووفق الصادقين إلى اقتفاء أثره الصالح فى خدمة هذا البلد العزيز».

عودة الفقيد إلى جنيف

عاد المترجم إلى جنيف فى ديسمبر سنة ١٩١٣، للإقامة بها، وابى دعوة جمعية أبى الهول التى كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديرى، إذ أقامت حفلة تكريم له فى فندق بلفى Belle Vue، مساء ٣١ ديسمبر، لمناسبة عيد جنيف، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء، وألقى فيها الشبان عدة خطب فى تمجيد الفقيد والمبادىء الوطنية فى شخصه، وخطب هو فيهم حاثا الشباب على الثبات على هذه المبادىء بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن، ونصح لهم بالحياة الحرة، والانصراف عن المناصب الحكومية، لأنها تخمد فى نفوسهم جذوة المبادىء الوطنية، قال فى هذا الصدد: «إن المناصب تؤثر فى ضعاف العزائم ومحبى الأبهة وعشاق الرتب والنياشين، وهو ضعف وراثى فى كثير من الشبان المصريين، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة، بل لابد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية فى نفوسنا».

الحياة النيابية فى مصر
من مجلس شورى القوانين
إلى الجمعية التشريعية

تكلمنا فى الفصل التاسع عشر من كتابنا (مصطفى كامل) عن الهيئة الشورية التى كانت قائمة فى ذلك العهد، وهى (مجلس شورى القوانين)، وذكرنا الأدوار التى مرت بها، من عهد تأسيسها سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٠٧، ولخصناها فى ثلاثة أدوار: الأول دور الخضوع والاستسلام، من سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢، والثانى دور اليقظة والحياة، من سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٠٤، والثالث دور التراجع والجمود، من سنة ١٩٠٤ إذ أبرم الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا[٢].

وقد مرّ المجلس بعد وفاة مصطفى كامل بدورين آخرين، الدور الأول، دور التجدد والنشاط، ويبدأ من سنة ١٩٠٨، إذ كان للحركة الوطنية صداها فى نفوس بعض الأعضاء، فنهض المجلس نهضة طيبة، ظهر أثرها فى مطالبة الحكومة بالدستور، فنقم منه الاحتلال هذه الروح الوطنية، وعدها خروجاً عن دائرة المعقول، وقال عنه السير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى تقريره عن سنة ١٩٠٨: «إن الخطة التى جرى عليها مجلس شورى القوانين، وأعماله من حيث هو مجلس استشارى، كانت فى الاثنى عشر شهراً الماضية مما لا يقوى آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجاً، فقد أتى أخيراً أعمالاً يصح الاستنتاج منها أنه آخذ فى الرجوع القهقرى، وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الأعمال، الإدارية، كما كان يحسنها قبلاً، فقد أضاع وقتاً طويلاً فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية، لم تأت بفائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما فى وجوه أفضل».

وأستمر المجلس يساير الحركة الوطنيه سنة ١٩٠٩ وأوائل سنة ١٩١٠ بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية، واعترض على إنفاق أموال مصر فى السودان، دون رقابة أو حساب، فخنق لذلك السير إلدون جورست، ووصف المجلس فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ بأنه قليل الخبرة بالشئون العمومية، وانتقد عليه «السهولة التى يلقاها المتطرفون فى

(٢) راجع كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ص ٣٠٩-٣١٤ (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

اقتياد معظم الأعضاء وتضليلهم»، قال فى هذا الصدد: «إن أعضاءه لايستطيعون التخلص من الآراء الفاسدة التى يوحيها إليهم الناقمون من الحكم الحاضر، والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى، فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للاعانات التى تمنحها الحكومة لترقية السودان...؛ ومنها أنه لما نظر المجلس أخيراً فى ميزانية السنة الحالية (ميزانية سنة ١٩١٠) اكتفى أكثر الذين خاضوا فى الموضوع بتوجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الإدارة المالية، وهى عين الانتقادات التى تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بهادون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التى استندوا اليها فى انتقادهم» إلى أن قال: «وموطن الضعف فى المجلس الآن هى السهولة التى يلقاها المتطرفون فى اقتياد معظم الأعضاء وإضلالهم وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتناب الطعن فيهم فى الصحف العربية واتهامهم بضعف الوطنية، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييداً ضعيفاً».

وقال فى تقريره عن سنة ١٩١٠: «إن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرا فى سنة ١٩٠٩، وفى النصف الأول من ١٩١٠، ميلا متزايد إلى أن يكونا آلتين بأيدى الحزب الوطنى، يستعملها فى تحريضه وتهييجه على الاحتلال الإنجليزى، فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة، وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان، والعداوة والريبة اللتين أظهراهما فى مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الأعتدال، كانت كلها فى جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز، طوعاً لتحريض الحزب الوطنى، فإن الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هى أن يبطل الاحتلال البريطانى بجعل قيامه بهمته أمراً مستحيلا عليه، والوسائط العظمى التى يستعملها لبلوغ غايته، هذه هى تقويض أركان نفوذ الإنجليز بدوام الطعن عليهم، وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية، والتحريض على الإخلال بالنظام، كلما سنحت الفرصة، فالجمعية، ومجلس شورى القوانين، جعلا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار».

وجاء فيه أيضاً: «فلا وزارة بطرس باشا، ولا وزارة محمد سعيد باشا، استطاعتا أن تتوليا قيادة المجلس حتى الآن، أو أن تنشئا فيه حزبا للحكومة، مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أعقل المصريين وأقدرهم، وكذلك الأمير حسين كامل باشا قطع الأمل، وعدل عن السعى فى إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مناقشاته، ولما استعفى من رياسة المجلس، لم يوجد من يقبل هذا المنصب الذى لا يُعترف لمن فيه

بفضل، بل كان المصريون يرفضونه واحدا بعد واحد».

وزاد فى غضب الاحتلال موقف الجمعية العمومية من مسألة قناة السويس فى أبريل سنة ١٩١٠. إذ رفضت مد امتيازها كما تقدم بيانه (ص ١٧٦).

ومن ثم أخذ الاحتلال ودعاته، يهددون أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وينذرونهم بالويل حتى أذعن معظمهم من رهبة التهديد. وبذلك دخل المجلس فى ختام سنة ١٩١٠ دوراً جديداً، وهو دور التراجع وممالأة الحكومة. وظهر أثر ذلك فى عدم مناقشة الميزانية، وإغضائه عن مناقشة الحكومة الحساب فى تصرفاتها، فامتدحه اللورد كتشنر المعتمد البريطانى(الذى خلف السير جورست) فى تقريره عن سنة ١٩١١. وقال عنه: «أمّا مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله، وأظن أن أعضاءه يرغبون فى إصلاح أحوال الأهالى رغبة حقيقية».

وإذ جنح المجلس لمساير لمسايرة الاحتلال الأجنبى، فقد تضاءلت منزلته فى الحياة العامة، وزال الأمل فى أن تفيد البلاد من وجوده شيئاً، وكان لهذا التحول أثره فى تعلق الأمة بالدستور، وتأييد حجتها فى المطالبة بالمجلس النيابى الكامل فقد رأت أن المجالس الشورية التى أنشأها الاحتلال لم تكن سوى هيئات صورية لاحول لها ولاقوة، وليس فى مقدورها أن تغير من سياسة الحكومة أو مراميها شيئاً.

إنشاء الجمعية التشريعية
(يوليه سنة ١٩١٣)

أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحرّكة الوطنية، بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه، وذلك لكى يشغل الأمة بنظام حادث، تترقب من ورائه الخير، فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور.

وأساس الفكرة فى هذا النظام، هو إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة سميت «الجمعية التشريعية» خُولت الاختصاصات التى كانت للهيئتين القديمتين.

ابتكرت مخيلة اللورد كتشنر إنشاء هذه الهيئة، ووضع نظامها، كما وضع اللورد دفرين من قبل نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣، فهى هيئات من صُنع الاستعمار البريطانى، كان الغرض منها الحيلولة بين الأمة والنظام الدستورى الصحيح، وقد صدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليه سنة ١٩١٣، وهو المعروف بالقانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣، ولم ينشر قبل وضعه فى الصحف، لكى تدرسه وتبدى ملاحظاتها عليه، ولم يعرض على الأمة كذلك لتبدى رأيها فيه، ولا على مجلس شورى القوانين، ولو لمجرد استشارته، مع أن القانون النظامى القديم، كان يقضى بعرض كل مشروع قانون على هذا المجلس قبل إصداره، ولم يكن رأيه فيه قطعيا، وظهر القانون فجأة بعد توقيع الخديو عليه، وكان توقيعه فى أثناء اصطيافه فى أوربا !! إذ حمله إليه وزير الحقانية حسين رشدى باشا، فوقعه بباريس! ولذلك خلا القانون، على خلاف المعتاد، من بيان الجهة التى صدر منها، فجاءت هذه الملابسات كلها دليلا على مبلغ امتهان إرادة الأمة وكرامتها فى قانون أساسى يرتبط بمصيرها وحياتها العامة.

ويبدو من ديباجة القانون أن التغيير الذى أدخله فى النظام الشورى هو تغيير شكلى بحت، وأن الفكرة الأساسية فيه هى المباعدة بين الأمة والدستور، فقد جاء فى هذه الديباجة ما يأتى:

«نحن خديو مصر، لما كانت رغبتنا، هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقاً للأفكار النيرة، وكافلا لحسن الإدارة، ولصيانة الحرية الشخصية، وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران، وملائما لهذه البلاد بنوع خاص، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها، إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضداً مبنيا على الولاء، وبامتزاج جميع المرافق، امتزاجا يؤدى إلى ترقية نظام الحكومة، بطريقة تجمع بين السكينة والتروى، بحيث لايكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية، بل يكون داعيا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها، ولما كانت بغيتنا حينئذ، هى تعديل القانون النظامى، تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا أو أكثر انطباقا على الحكمة. وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية، وإلى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين، لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى، أمرنا بما هو آت».

فليس فى هذه الديباجة ما ينبىء بوضع نظام جديد يقرر سلطة الأمة، أو يزيد من اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، بل هو نظام لا يختلف عن النظام الذى سبقه إلا فى الشكل دون الجوهر، وفى الديباجة كما ترى طعن فى النظام الدستورى الصحيح، واعتباره منافيًا لمقتضيات «الحكمة والروية»، وأنه مجرد محاكاة للأساليب الغربية فحسب، وهذا يدلك على النزعة الاستبدادية والاستعمارية التى تتمشى فى نصوص هذا القانون.

وفى يوم صدوره، صدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد النظام الجديد وخلاصة أحكام القانونين أن الجمعية التشريعية تؤلف من أعضاء قانونيين وهم الوزراء وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين؛ فالمنتخبون ٦٦ عضواً ينتخبون على قاعدة الانتخاب ذى الدرجتين، وينوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة، فكان لكل مصرى بلغ من العمر عشرين عاما ولم تصدر فى حقه أحكام مخلة بالشرف الحق فى انتخاب المندوبين، وكل خمسين ناخباً ينتخبون مندوباً عنهم، يشترط فيه أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، ويستمر مندوباً ناخباً لمدة ست سنوات، أى مدة انعقاد الجمعية وهؤلاء المندوبون يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، كل فى دائراته.

والأعضاء المنتخبون موزعون على الوجه الآتى: القاهرة ٤ – والإسكندرية ٣ – والغربية ٧ – والمنوفية ٥ – والدقهلية ٥ – والبحيرة ٥ – والشرقية ٥ – والقليوبية ٣ – والجيزة ٣ – وبنى سويف ٢ – والفيوم ٣ – والمنيا ٤ – وأسيوط ٥ – وجرجا ٤ – وقنا ٤ – وأسوان ١ – وبورسعيد والأسماعيلية ١ – والسويس ١ – ودمياط ١

والأعضاء المعينون عدتهم سبعة عشر، تعينهم الحكومة، بحيث يمثلون الطبقات، فيكون لها حد أدنى ينوب عنها على الوجه الآتى: الأقباط ٤ – العرب ٣ – التجار ٢ – الأطباء ٢ – المهندسون ١ – رجال التربية العامة أو الدينية ٣ – المجالس البلدية ١.

وللجمعية رئيس تعينه الحكومة من بين الأعضاء المعينين، ووكيلان، أحدهما تعينه الحكومة من الأعضاء المعينين، والآخر تنتخبه الجمعية من الأعضاء المنتخبين.

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين ست سنوات، ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين فى كل سنتين، وتعطى مكافأة للأعضاء حددت بخمسة وعشرين جنيها.

ويتلخص الفرق بين هذه الهيئة والهيئتين القديمتين فيما يلى:

١ - كان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضواً، منهم أربعة عشر تعينهم الحكومة، وستة عشر ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات وبواسطتهم، عدا عضوى القاهرة والثغور، فينتخبان بواسطة مندوبى الأقسام والثغور، ويشترط فى العضو أن يكون من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنيها سنويا، أما الجمعية التشريعية فعدد أعضائها ٨٣ (عدا الوزراء) منهم سبعة عشر تعينهم الحكومة، وستة وستون ينتخبون بمعرفة مندوبين خمسينيين؛ ويشترط فى العضو أن تكون سنه ٣٥ سنة على الأقل، عارفا القراءة والكتابة، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهاً، أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيهاً فى السنة، أو خمسة وثلاثين جنيهاً مال أطيان وعوائد مبان معاً، وينقص المال السنوى إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من مدرسة عالية.

٢ - إن سلطة الجمعية التشريعية لاتزيد على مجلس الشورى والجمعية العمومية، أى أن قرارتها ليست لها صفة قطعية نافذة إلا فى زيادة الضرائب، فقد نصت المادة ١٧ من القانون النظامى المنشىء لها، على أنه «لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات، أو عقارات، أو عوائد شخصية فى القطر المصرى، إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية فى ذلك، وإقرارها عليه»، وهى ذات السلطة، التى كانت مخولة للجمعية العمومية، بموجب القانون النظامى القديم (مادة ٣٤).

وبقى رأى الجمعية استشاريا، فيما عدا ذلك من الشئون.

وخوّلت حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها، وهذا الحق لم يكن مخولاً لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية، ولكن ردودها لم يكن لها صفة قطعية، بل كان للحكومة أن لا تعول عليها، وخولت حق تحضير مشروعات قوانين، ما عدا يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات، دون أن يكون لكلتا الهيئتين رأى قطعى فيها.

٣ - وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين القديمتين، بل رجع بها إلى الوزراء فى بعض الشئون، فقد كان القانون النظامى القديم

(مادة ٢٣) ينص على أنه لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رأياً أو رغبة فى الجزية التى تدفع لتركيا والدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية، أو معاهدات دولية؛ وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض فى هذه المسائل، وأضاف إليها «المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول» (مادة ٢٠) وينطوى تحت هذه الإضافة منع المناقشة فى الاحتلال، لأنه علاقة مصر بدولة أجنبية، وكذلك مركز انجلترا فى السودان.

وخولت الحكومة (مادة ١٥) حق حل الجمعية التشريعية إذا استمر الخلاف بينهما على أى مشروع قانون دون أن يُجعل لها رأى قطعى، قبل الحل أو بعد الحل.

لم يكن إذن للجمعية التشريعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، فيما عدا زيادة الضرائب، ولم تزد سلطتها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا غرو أن قوبل إنشاؤها بالفتور والإعراض، وازدادت الأمة تمسكاً بالمطالبة بالدستور.

انتخابات الجمعية التشريعية

(ديسمبر سنة ١٩١٣)

كان الفقيد فى منفاه بأوربا حين أنشئت الجمعية التشريعية، وفى أثناء الانتخابات لعضويتها، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتاً على حق الأمة فى الدستور، فإن الحزب الوطنى قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها، لكى تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها، وتكون أداة للجهاد القومى؛ وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب منشوراً إلى الشعب بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣، بتوجيه عنايته إلى حسن اختيار المندوبين الخمسيين، ثم انتخاب أعضاء الجمعية، مهما كان رأيها غير قطعى، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة، إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أى حزب كانوا، ولو كانوا من غير أعضائه.

ومن بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول باشا[٣] فى قسمى السيدة

(٣) استقال سعد باشا من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢، كتب الفقيد فى مذكراته (ص ٥٧) ما يأتى عن أسباب هذه الاستقالة: «عند المناقشة فى قانون مدرسة القضاء الشرعى بمجلس النظار استعمل سعد الغلظة فى الكلام، فتضايق الخديو وحفظها له حتى انتقم منه، بمساعدة محمد سعيد واضطروه للاستقالة فى =

زينب وبولاق، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه؛ ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣، فى سراى محمود بك محرم رستم، عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره فى تأييد انتخابه، ووقف سعد باشا فى ختام الاجتماع، فشكرهم على شعورهم الشريف، وبفضل هذا التأييد فاز فى الانتخاب.

كتب الفقيد فى هذا الصدد ما يأتى فى مذكراته[٤] قبل ظهور نتيجة الانتخابات: «جميع الاجتماعات الانتخابية التى حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف، كان الصوت العالى فيها لرجال الحزب الوطنى، فالحركة فى الحقيقة من أعمال الحزب، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها، ويظهر أن سيكون سعد زغلول باشا من ضمن المندوبين عن القاهرة، أما انتخاب سعد باشا فيغضب الخديو، ومما يزيده غضباً أن الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته».

وجرت الانتخابات يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣، فأسفرت عن فوز الأعضاء الآتية أسماؤهم: عن القاهرة ٤ - سعد زغلول باشا، عبد الخالق مدكور باشا، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش، (والعضو الرابع انتخب فيما بعد، وهو حسين واصف باشا)، عن الإسكندرية ٣ - حسين على سيف أفندى، محمد يكن باشا، منصور يوسف باشا؛ عن الغربية ٧ - إبراهيم سعيد باشا، أحمد أبو الفتوح باشا، حافظ المنشاوى بك، راغب عطية بك، على المنزلاوى بك، محمد فتح الله بركات بك، محمد كمال أبو جازية بك؛ عن المنوفية ٥ - عبد العزيز فهمى بك، عبد المجيد سلطان باشا، محمد السيد أبو على باشا؛ محمد علوى الجزار بك، محمود أبو حسين باشا، عن الدقهلية ٥ - حسين هلال بك، عبد اللطيف المكباتى بك، عثمان سليط بك، متولى نور بك، محمود الأتربى باشا؛ عن البحيرة ٥ - إبراهيم نصار بك، أحمد محمود باشا، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار، عبد اللطيف الصوفانى بك، محمد المنياوى بك؛ عن الشرقية ٥ - عبد الله السيد أباظة بك، على الشمسى بك، عمر مراد بك، محمد عثمان أباظة بك، محمد مصطفى خليل بك؛

= سنة ١٩١٢، من نظارة الحقانية، وقد ساعد محمد سعيد الخديو على إكراه سعد على الاستقالة لأنه يخشى منه المزاحمة على مركز الرئاسة، وكان أشيع أن حماه مصطفى فهمى باشا يسعى لدى أصدقائه الإنجليز لجعل سعد رئيساً، فتمكن سعيد من إخراجه ليبقى بلا مزاحم لأن النظار السابقين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته».

(٤) ص ٦٣.

عن القليوبية ٣ – عبد الرحمن نصير بك، محمد علام بك، مصطفى بكير أفندى؛ عن الجيزة ٣ – فرج الدالى أفندى، الشيخ محمد حسن عزام، محمد رشوان الزمر أفندى، عن بنى سويف ٢ – زكريا نامق بك، محمد على سليمان بك، عن الفيوم ٣ – حمد الباسل بك، طنطاوى طنطاوى بك، الشيخ محمد على صالح؛ عن المنيا ٤ – المصرى السعدى بك، حسين الشريعى بك، زايد جلال بك، على شعراوى باشا؛ عن أسيوط ٥ – إبراهيم موسى الدروى بك، عبد الرحمن محمود بك، محمد على علوبة بك، محمد قطب قرشى بك، محمد محفوظ باشا؛ عن جرجا ٤ – إبراهيم إسماعيل أبو رحاب بك، عمر عبد الآخر بك، محمد أمين أبو ستيت بك، محمود همام بك؛ عن قنا ٤ – إبراهيم على بك، حسن بكرى بك، الشيخ عمر أحمد خلف الله، محمد محمود بك؛ عن أسوان ١ – حنفى مصطفى منصور بك؛ عن بورسعيد والاسماعيلية ١ – الشيخ عبد الفتاح الجمل؛ عن لسويس ١ – عبد الرحمن عوض أفندى؛ عن دمياط ١ – عبد السلام العلايلى بك.

أما الأعضاء المعينون فهم: أحمد مظلوم باشا، عدلى يكن باشا، خالد لطفى باشا، محمد شريعى باشا، إبراهيم بك راجى، حسن توفيق باشا (عن الوجهاء والأعيان)، قلينى فهمى باشا، مرقس سميكة بك، سينوت حنا بك، كامل صدقى بك المحامى (عن الأقباط)، الشيخ محمد شاكر، أمين سامى باشا، (عن رجال التربية العامة والدينية)، الدكتور محمد علوى باشا، الدكتور محمد أمين بدر (عن الأطباء)، السعدى بشارة الطحاوى بك (عن العرب)، ميشيل بك لطف الله، يوسف أصلان قطاوى باشا.

وعين أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية، وعدلى يكن باشا وكيلاً لها، وهو الوكيل المعين؛ وانتخبت الجمعية بعد انعقادها سعد زغلول باشا وكيلاً آخر، وهو الوكيل المنتخب.

افتتاح الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ بسراى وزارة الأشغال (مكان مجلس الشيوخ السابق)، وألقى الخديو خطبة الافتتاح، وهذا نصها:

«أيها السادة: إننى أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم فى هذا المكان، حيث أرى الأعضاء الذين اختارتهم حكومتى جنباً إلى جنب مع المندوبين الذين بعثت بهم أمتى لتمثيلها فى هذه الجمعية التشريعية الجديدة، فبكل سرور افتتح اليوم أعمال هذه الهيئة

الموقرة، ولقد تحققت الآن رغباتى ومقاصدى التى أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابى العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد.

«وقد جاء هذا العصر الجديد مقروناً بطوالع اليمن التى تبشر بالفلاح، لأن ما أبداه الناخبون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلًا على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة، وعلى أنها قدرت مزاياها حق قدرها. أما أنتم أيها السادة، فلا ريب فى أنكم قد رأيتم ما حصل من التوسع فى أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية، ومن الضمانات التى تكفل سيره ومجراه، ومن المحافظة على حقوق الأقليات، ومن تمهيد السبيل أمام ذوى الكفاءة والاستعداد، ومن الزيادة المحسوسة فى عدد الأعضاء المنتخبين ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعينين إلى أدنى حد يفى فقط بتأييد حقوق الأقليات، مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة فى سير أعمال الحكومة، هذا وإن طريقة تبادل الأفكار بين الهيئة التشريعية، وبين الهيئة الحاكمة سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها، وجعلها أكثر صلاحاً، لإيجاد الاتفاق الودى الذى ينبغى أن يكون سائداً فيما بينهما على الدوام، وفوق ذلك فإننى أريد توجيه نظركم إلى ما لهذه الجمعية من الحق فى تحضير واقتراح القوانين التى تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية، وإنى لعلى يقين بأنكم فى أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لا تقصرون فى الوفاء بحق الثقة التى وضعتها الحكومة والبلاد فيكم، فيكون التدبر رائدكم، وتجعلون تمام التبصر قائدكم، حتى لا يأتى شىء من الاقتراحات عن طريق العجلة وبغير التمحيص الذى يقتضيه إنعام النظر فى البحث والدرس، لكى يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه الجمعية مؤدياً إلى نتائج نافعة، وإن صدرى لينشرح عندما يدور بخاطرى أنكم ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية، وأنكم ستتضافرون على تحقيق ما نتمناه لنجاح النظام الجديد، فتبرهنون على إخلاصكم فى القيام على خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم، وعلى ما يؤدى إلى رفاهة جميع طبقات الأهالى، وخصوصاً صغار المزارعين، وتبرهنون أيضا على حسن اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة، ولا سيما المسائل التى لها ارتباط بالزراعة، ونحن على ثقة أن ما تظهرونه من الروية والفكر الثاقب فى أعمالكم، وما تبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن الفطنة والدراية، متوخين فى ذلك سبيل الوفاق المبنى على تنور الأفكار وائتلاف القلوب، كل ذلك يكون كفيلًا بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة التى ننتظرها، وتنتظرها البلاد منكم، كما أنه

يكون أكبر ضمان لازدياد الثقة بمستقبل النظام النيابي، بما يعود على الأمة في بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر البركات، والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته».

ولوحظ على خطبة الخديو أن الآمال التي كانت تترقبها الأمة من تدرج الجمعية التشريعية إلى مجلس نيابي حقيقي قد ضاعت، فإن قول الخديو في خطبته: «ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين، فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام الخ»، دل على أن سياسة الحكومة أو بعبارة أخرى سياسة الاحتلال ترمي إلى اعتبار الجمعية التشريعية أقصى ما يعطى للبلاد، فتضاءلت ضجة الابتهاج التي أحاط بها أشياع الحكومة إنشاء هذه الهيئة، وضعف الأمل في أن تسلك بالبلاد سبيل الدستور الصحيح.

وقد فطن الحزب الوطني إلى هذه الحقيقة المؤلمة، فأرسل البرقية الآتية إلى الخديو:

«سمو الخديو المعظم: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني اجتمعت مساء اليوم، وكلفتني أن أرفع إلى سموكم قرارها، وهذا نصه: «لمناسبة افتتاح الجمعية التشريعية غداً تذكر اللجنة الإدارية سموكم بالتصريحات العديدة التي تفضلتم بها؛ والتي تضمنت القول بضرورة الحكم النيابي لها، وتصرح لسموكم بأن اختصاصات الجمعية التشريعية لا تطابق رغبات الأمة التي تريد كما يريد سموكم اشتراكها اشتراكاً تاماً في الإشراف على مرافقها ومراقبتها للقوة التنفيذية مراقبة فعلية، لذلك تطلب اللجنة الإدارية من سموكم ردّ دستور الأمة إليها»

وكيل الحزب
علي فهمي كامل

ونظم الحزب مظاهرة على طول الطريق بين سراي عابدين ومقر الجمعية يوم افتتاحها، وهتف المتظاهرون أثناء مرور الخديو مطالبين بالدستور.

أعمال الجمعية

لم تعن الجمعية التشريعية بمطالب الحركة الوطنية الكبرى، فلا هي طالبت بالاستقلال والجلاء، ولا طالبت بالدستور، ولا قامت بأية حركة احتجاج على الاحتلال،

ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية، ولا طلبت إلغاءها، وبخاصة قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، ولا اعترضت على مصادرة حرية الصحافة وحرية الاجتماع، وما إلى ذلك من وسائل العسف والاضطهاد، ولا فكرت فى طلب العفو عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية، وفى مقدمتهم الفقيد، الذى كان الجميع يعلمون مبلغ الظلم الذى وقع به فى محاكمته الأولى والثانية، ولا طالبت بإصلاح حال الفلاح والعامل، ولا عنيت بشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية، بل صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق من بين وكيلى الجمعية برئاسة الجلسات عند غياب رئيسها؛ هل هو الوكيل المعين (عدلى باشا يكن)، أم الوكيل المنتخب (سعد زغلول باشا)؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرّف أىّ الوكيلين أحق برئاسة الجلسات عند غياب الرئيس! وهكذا كانت الرئاسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان.

وأهم تشريع عُرض على الجمعية هو مشروع القانون الذى وضعته الحكومة لشركات التعاون الزراعية سنة ١٩١٤، وهو مشروع ملىء بالأحكام المنافية لروح التعاون، ومع ذلك أقرته أغلبية الأعضاء، دون أن تدخل فيه تعديلاً جوهرياً، وفى ذلك قلت فى كتابى عن التعاون[٥].

«قضى الأمر، وخاب الأمل فى أن يكون للتعاون الزراعى فى مصر قانون قائم على المبادىء والقواعد التى قررتها الشرائع الأوربية ضمانة لارتقاء الحركات التعاونية، نعم قضى الأمر، فبعد أن أقرت الجمعية التشريعية أهم النصوص المنافية لروح التعاون فى مشروع الحكومة، لم يعد هناك أمل فى أن ترجع الحكومة عن هذا المشروع، لأنها مرتكنة على رأى الجمعية التشريعية، ولها أن تتخذ قراراتها أقوى حجة لإصدار القانون على النحو الذى وضعته».

وانتهى الفصل التشريعى الوحيد للجمعية فى شهر يونيه سنة ١٩١٤، ولم تجتمع بعد ذلك، لنشوب الحرب العالمية الأولى، فقد صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤، بتأجيل دور الانعقاد الثانى الذى كان محدداً له أول نوفمبر سنة ١٩١٤، إلى أول يناير سنة ١٩١٥، وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا إلى هذا التأجيل، وهو «نظراً

---

(٥) نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا سنة ١٩١٤.

للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامى للاصطلاحات التشريعية، فضلاً عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة».

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤، صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ أبريل، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥، ولم تُدْع بعد ذلك إلى الاجتماع، وهكذا انتهى عهدها وطويت صفحتها، بعد حياة قصيرة العمر قليلة الخير والبركة!.

* * *

الفصل الثانى عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده فى منفاه، وتابعت الحركة الوطنية سيرها فى مصر متبعة تعاليمه وإرشاده، محتذية مثاله فى الثبات على النضال، ومقاومة الاضطهاد، وتذليل العقبات.

خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة فى لندن
(فبراير سنة ١٩١٤)

وقد بقى بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤، إلى أن جاءته دعوة لحضور مؤتمر الأجناس المضطهدة Nationalities and Subject Races Conference الذى انعقد بلندن فى شهر فبراير سنة ١٩١٤، فبادر إلى تلبية الدعوة، وسافر إلى لندن ليحضر المؤتمر، ويرفع صوت مصر، وقد أكبر المصريون فى انجلترا جهاد الزعيم، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافاً عاليًّا، ورافقوه إلى فندق امبريال، حيث نزل به.

بدأ انعقاد المؤتمر يوم الاثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ برئاسة السير هنرى كوتون H. Cutton، وحضره كثير من مندوبى الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الأسيوية والإفريقية المهضومة الحقوق، وكثير من الطلبة المصريين بجامعات انجلترا، وبعض أعضاء البرلمان البريطانى، والصحفيين، فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل، وأجلسه الرئيس إلى جانبه، وخطب السير هنرى كوتون عن حرية الصحافة فى الهند ومصر، ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت إلى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوربا، ثم أشار إلى سروره العظيم بوجود فريد بك إلى جانبه، وانضمامه إلى لجنة المؤتمر، وأطراه بقوله:

«إنه أحد الرجال العظماء الذين يقدّرون مبدأ التضحية والذين تعذبوا فى سبيل خدمة قومهم» فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل.

ثم ألقى الفقيد خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا يعرفون تلك اللغة، وبخاصة الصحفيين، إعجابهم بقدرته فى الفرنسية وحسن أدائه بها.

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر، وترجم خطبته إلى الانجليزية، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها، وكانت موجزة خالية من أىّ تكلف، فحازت استحسان الحاضرين، وأشارت إليها الصحف الإنجليزية وعلقت عليها، ثم تكلم الدكتور روثر فورد، مدافعا عن حرية الصحافة فى مصر، وتطرق إلى الكلام عن تحرير مصر، ونادى بمبدأ (مصر للمصريين).

وفى ختام الجلسة قرر المؤتمر إرسال برقيتين إلى الخديو، وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون المطبوعات، والقوانين الأخرى الاستثنائية، والعفو التام عمن حكم عليهم بمقتضاها.

حفاوة المصريين بالزعيم

وبعد أن حضر المترجم المؤتمر، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن فى زيارات متصلة لعارفى فضله من الإنجليز، وحفلات تكريم متعددة، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية.

ومن هذه الحفلات حفلة الجالية المصرية فى اكسفورد تحت رعاية (الجمعية المصرية)، وقد خطب فيها حفنى أفندى محمود (باشا)، ومما قاله فى تمجيده: «إن فريد بك قد ضحى بكل شىء إلا الشرف فإنه ضاعفه».

وتأثر الفقيد من تقدير الشباب له وإشارتهم إلى تحمله فى سبيل مصر مفارقة أهله وأولاده ووطنه العزيز، فأجاب عن خطبهم بخطبة تجلت فيها وطنيته الصادقة، ومما قاله فيها: «إنى لا أشعر بتركى أهلى وأولادى لأنى أينما رحلت ووجدت أبناء وطنى أشعر أنى حقيقة بين أولادى، وأن العاطفة التى تجمعنى بكم، وهى حب الوطن وخدمته، لهى أكبر عندى من العاطفة التى تجمعنى بأولادى».

وجاء لندن مندوبون عن الطلبة المصريين بكمبردج، وأقاموا له حفلة تكريم فى مطعم التروكاديرو.

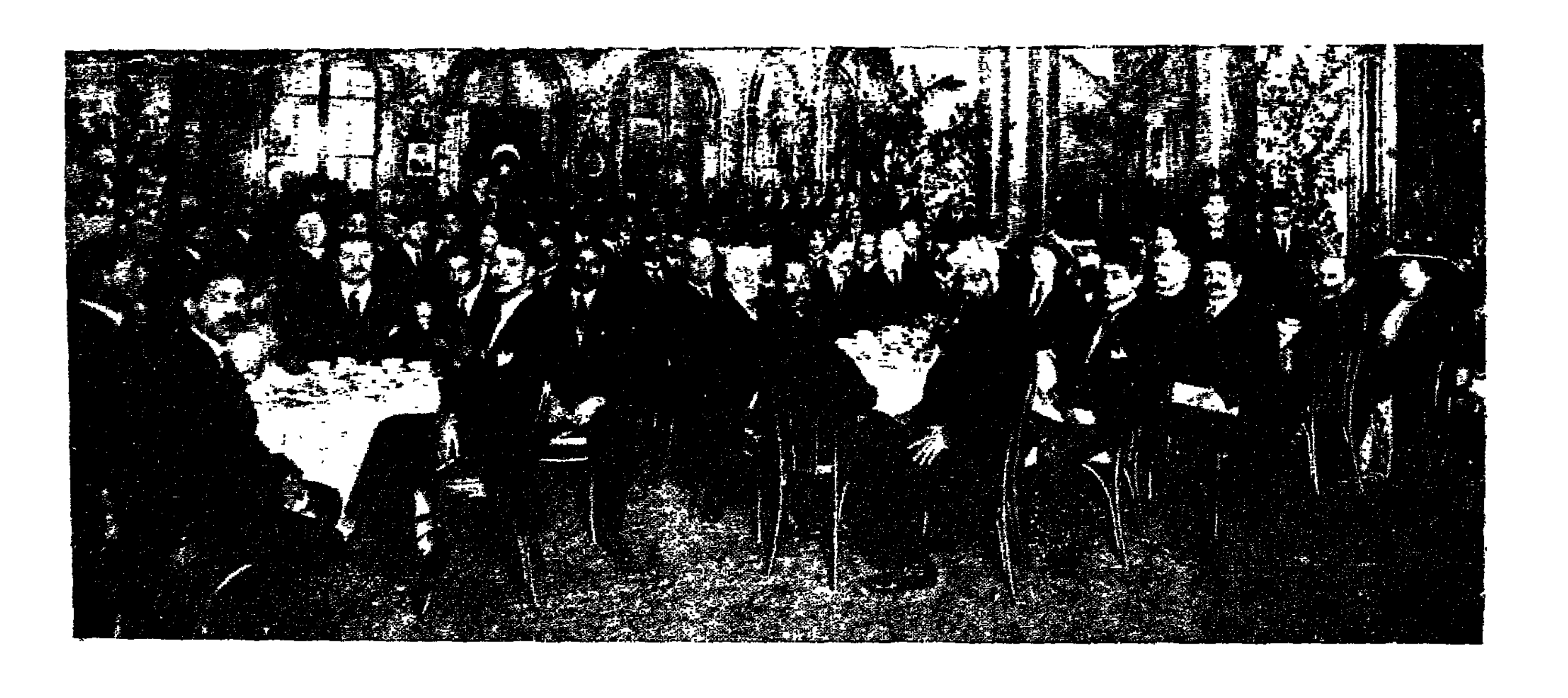
وأقامت جمعية (أبى الهول[١]) المصرية بلندن حفلة تكريم له مساء يوم الجمعة ٢٠ فبراير، خطب فيها الكثيرون من المصريين.

وأقامت له الشبيبة المصرية بانجلترا حفلة كبرى فى فندق سافواى يوم السبت ٢١ فبراير، تحت رعاية جمعية (أبى الهول)، حضرها مندوبون عن الطلبة المصريين فى لندن واكسفورد وكمبردج، ولفيف من عليه القوم من الإنجليز من رجال السياسة والصحافة، وبعض زعماء الهنود، وافتتح الدكتور عبد الحليم حلمى رئيس الجمعية الحفلة بكلمة وصف فيها الفقيد بأنه «البطل الوطنى الديمقراطى، الذى يؤمن بالحرية والوطنية، والذى ضحى بثروته وحريته وقاسى آلام النفى عن وطنه النبيل من أجل المبدأ الذى جعله فوق كل شىء سواه»، وخطب عبد الرحمن أفندى عزام (باشا)، ودوس أفندى محمد رئيس تحرير مجلة (الأفريكان تيمس)، و(الدكتور) عبدالرءوف رشدى، والسيد أفندى دسوقى، منوّهين بفضل الزعيم، وألقى كل من مجد الدين أفندى حفنى ناصف، والدكتور أحمد زكى أبى شادى قصيدة وطنية حماسية.

وتكلم من غير المصريين المستر أودونل Odonel الكاتب الأرلندى محرر السياسة الخارجية فى (أوتلوك)، وقال فى خطبته: «إنى عرفت قبل الآن عندما كنت عضوا بالبرلمان البريطانى فى عهد الحرب العرابية بالدفاع عن المسألة المصرية، وإنى لأفخر اليوم وأُسر بالدفاع مرة أخرى عن هذه القضية» وأثنى على المترجم بما يستحقه، ثم أعقبه المستر أرثرفيلد Arthur Field الصحفى والأديب المعروف، ثم الأستاذ محمد توفيق دياب، والمستر ألدى، ثم ظفر على خان الصحفى الهندى.

ثم ألقى الفقيد خطبتين، إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالعربية، ففى الخطبة الأولى شرح للحاضرين من الإنجليز ولممثلى الصحافة حقيقة الحال فى مصر، وتكلم عن الجمعية التشريعية، فقال إن نظامها يجعلها ألعوبة لا توصل إلى الغاية المطلوبة، وقال إننا

(١) كان اسم (أبى الهول) علما للجمعيات المصرية فى انجلترا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا، وكان بلندن جمعية (أبى الهول) وهى جمعية سياسية، و (النادى المصرى).



حفلة الشبيبة المصرية بلندن لتكريم الزعيم محمد فريد – ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ – بفندق سافواى (أنظر ص ٣٦٠)

وترى فى الصورة : المترجم محمد فريد. الدكتور عبدالحيم حلمى رئيس جمعية أبى الهول. عبد الرحمن أفندى عزام (باشا). دوس أفندى محمد رئيس تحرير مجلة (أفريكان تيمس). حفنى أفندى محمود (باشا). الأستاذ كمال أبو على. الأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا). عبدالسلام أفندى عبدالغفار (بك) . فؤاد أفندى شرين (بك) الدكتور دمرداش.. إلخ.

لا نطلب من انجلترا دستوراً ولا إصلاحاً، ولا نطلب ذلك إلا من الخديو المسئول أمام الأمة، أما انجلترا فلا نطلب منها إلا الجلاء.

ثم خطب بالعربية، موجها كلامه إلى المصريين، فشكر الجمعية على احتفائها به، وقال إنه لا يعده احتفاء بشخصه، وإنما هو احتفاء بصحة المبدأ الذى تشاركه فيه الجمعية، ثم أثنى على المرحوم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى وطلب أن تستقل مصر استقلالا تاما عن كل إدارة أجنبية، وأن مبدأ (مصر للمصريين) هو مبدأ الحزب وشعاره، وانتقد نظام الجمعية التشريعية وقال إنها لا تحقق آمال الشعور الوطنى، وليست الهيئة التى يطلبها المصريون ليل نهار، ثم أسدى إلى المصريين نصائح أبوية غالية، ودعاهم إلى الوحدة الوطنية والعناية باقتباس حسنات المدنية الغربية، مع المحافظة على عادتنا المحمودة، والعناية بالشئون العامة مع عدم إغفال الأعما ل الدراسية، ومما ورد فى خطبته من جوامع الكلم قوله: «ليس من العار أن نخفق، ولكن من العار أن نرضى بالإخفاق»، وقوله: «ليس من الفخر أن نكون من أمة قوية، ولكن من الفخر أن نكون من أمة ضعيفة، ثم ننهض بها»، وقوله: «إننا إذا تكلمنا عن الشئون المصرية هنا فليس لغرض سوى إطلاع الرأى العام البريطانى الذى هو سيد الحكومة الإنجليزية على حقيقة الأحوال فى مصر، وعلى مايعمل فى بلادنا باسمه، وله أن يفعل هو مايشاء من نفسه لصيانة كرامته، أما نحن المصريين فلا نخاطب غير الحكومة المصرية، ولا نطالب الإنجليز إلا بالجلاء».

وورد وصف هذه الحفلة فى كبريات الصحف الإنجليزية كالمورننج بوست والديلى نيوز والديلى هرالد والديلى تلغراف والمانشستر جارديان، وكان لها أثر كبير فى نفس الفقيد، فكتب عنها فى مذكراته مايأتى: «كانت هذه الحفلة باعثة على زيادة الأمل عندى فى الشبيبة المصرية، فإنى أجد أن شبيبة اليوم أرقى إحساساً وشعوراً وطنياً من التى سبقتها وأقرب إلى فكرة تحرير مصر من ذى قبل، وكانوا يخطبون بكل شجاعة وصراحة، مع تأكدهم من وجود جواسيس بين الحاضرين»

ودعاه حفنى أفندى محمود (باشا) إلى اكسفورد، حيث أقام له حفلة تكريم فى داره ببليول، ثم حضر احتفالا أقامته له الجمعية المصرية فى دار عبد السلام أفندى عبد الغفار (بك) بمدرسة لنكولن Lincoln.



الزعيم محمد فريد، يتوسط أعضاء جمعية أبي الهول المصرية بمدينة لييج Liege
٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ (ص ٣٦٤)

وترى معه في الصورة: ١ - الدكتور إبراهيم فرج. ٣ - حمزة بك محمود. ٤ - الدكتور ابراهيم صبري. ٥ - الأستاذ محمد على الطوبجي. ٦ - الأستاذ حسن نور الدين. ٧ - الدكتور عبدالحليم متولي. ٨ - الدكتور حسين مرتضى. ٩ - الدكتور عبدالغفار متولي.

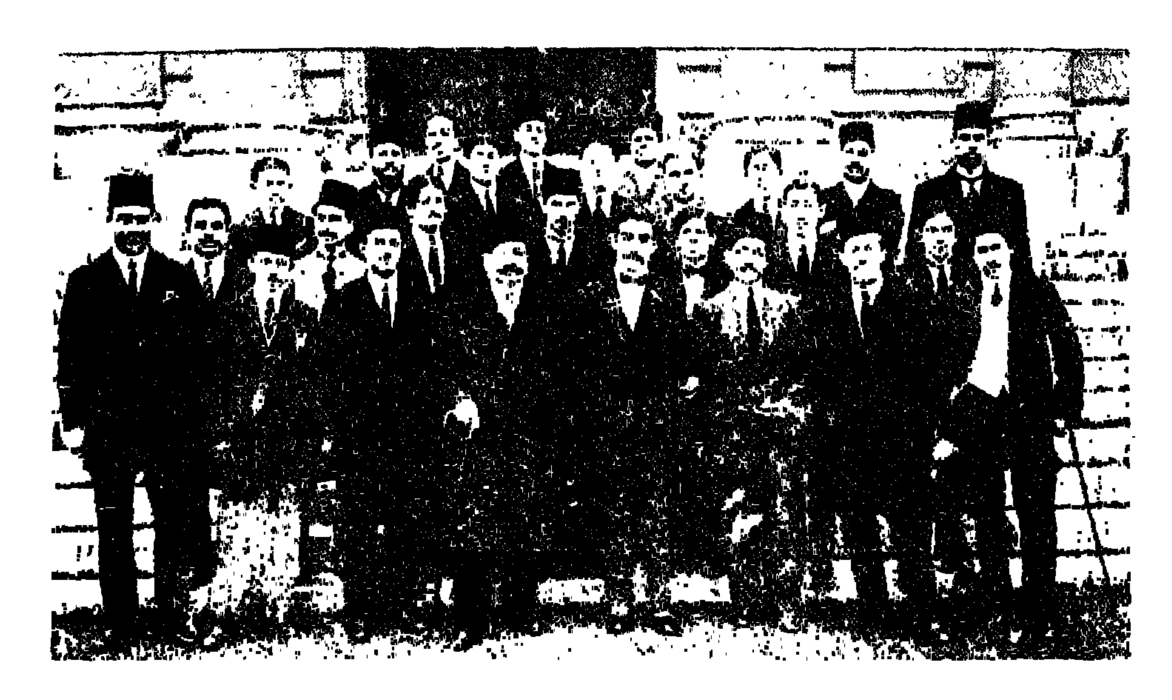
وأقامت جمعية (أبى الهول) يوم ٢٤ فبراير حفلة توديع له لمناسبة اقتراب سفره، أعدتها فى ضاحية سيدنهام Upper Sydenham، حضرها أكثر من أربعين مصريا، ثم سافر فى مساء يوم الحفلة من محطة (تشيرنج كروس)، فغص إفريز المحطة، كما غص إفريز محطة فكتوريا من قبل، بجمهور كبير من المصريين جاءوا لوداعه بطرابيشهم الحمراء، وصاحوا جميعاً عند تحرك القطار: «ليحى فريد بك! لتحى الأمة المصرية! لتحى مصر مستقلة!»، فشكرهم الفقيد على شريف عواطفهم، وبدا عليه التأثر من هذه الحفاوة البالغة والشعور الوطنى الفياض.

فى بلجيكا

عرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن، وذهب إلى (لييج) Liege حيث أقام له نادى الاتحاد الإسلامى حفلة تكريم يوم أول مارس سنة ١٩١٤، وكان أعضاؤه من شباب الأقطار الشرقية، وحضر الحفلة جميع الشرقيين المقيمين بالمدينة، أو الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية، فقام رئيس النادى أسعد قمبار الألبانى، ورحب بالضيف الكريم، وعبر عن شعور إخوانه نحوه، ومما قال إن الطلبة الشرقيين بأوربا يرون فيه الرأس المدبر، والقوة العاملة، وطلب إليه أن يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادى، فقبلها شاكرا، ثم تلاه نظامى جواد الطالب بقسم التجارة بجامعة لييج، وشكر الفقيد على قبوله رئاسة شرف النادى وشرح أدوار جهاده الذى استحق الإعجاب.

وأعقبه (الدكتور) عبد الغفار متولى طالب الطب بجامعة لييج، فشرح تاريخ حياة الرئيس وعبّر عن شعوره وشعور إخوانه نحوه، وحبهم وتقديرهم له، وقام بعده من الخطباء توفيق أفندى السيد التاجر بالمدينة، (فالدكتور) حسين مرتضى طالب الطب بجامعتها، وقال إنه سمع من رئيس الحزب الوطنى التونسى، أن لفريد بك فضلا على الحركة الوطنية فى تونس، إذ أنها بدأت سنة ١٩٠١، عام زيارته لتونس.

ثم وقف الفقيد، وشكر للحاضرين حفاوتهم به، وقال إنه يشعر بالغبطة، إذ يرى نفسه فى بلد أجنبى بين شبان من مختلف الأقطار الشرقية، ودعاهم إلى العمل لإسعاد بلادهم، ثم قال: يجب على كل شعب أن يعمل لتحرير نفسه ليكون عضواً قويا فى مجموعة الأمم الإسلامية، وإنه لا شك فى أن تلك الأمم المختلفة ستتحرر وتنال استقلالها بهمة شبابها.



الزعيم محمد فريد، يتوسط أعضاء نادى الاتحاد الإسلامى بمدينة لييج
أول مارس سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٦٤)

ترى فى الصورة : ١ - الدكتور حسين مرتضى «فى أقصى اليمين بالصف الأخير» يليه ٢ - الدكتور عبد الغفار متولى. ٣ - الأستاذ محمد على الطوبجى. ٤ - الأستاذ حسن نور الدين. ٥ - الدكتور عبد الحليم متولى «خلف الرئيس». ٦ - توفيق أفندى السيد. ٧ - بالصف الأول الدكتور صبرى بك محمود. ٨ ـ أسعد قومبار. ٩ - الدكتور إبراهيم فرج.

ودعا الشبيبه الشرقية إلى الأخذ بناصر أممهم، وانتهاز فرصة وجودهم بأوربا ليأخذوا كل حسن من المدنية الأوربية وينقلوا إلى بلادهم الحياة الاستقلالية.

وانتهى الاحتفال وكلهم مجمعون على الإعجاب بالضيف العظيم، مغتبطون بقيامهم بواجب تكريمه الذى هو فى الحقيقة تكريم للجهاد الحق، والوطنية الصحيحة، وقد عاد إلى باريس ومنها إلى جنيف.

فى نوشاتل

ودعته الجمعية المصرية فى نوشاتل (سويسرا) إلى زيارتها لمناسبة تأسيسها، فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض أعضائها، وألقى الفقيد كلمة حثهم فيها على التضامن، والتمسك بالمبادىء القويمة والفضائل الوطنية.

فى ليبيج

وقصد من نوشاتل إلى ليبيج تلبية لدعوة جمعية أبى الهول بها، لإلقاء خطبة جامعة فى المسألة المصرية، فى حفلة أعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤، دعت إليها صفوة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو ألف شخص، وقد خطب فى الحفلة الدكتور عبد الغفار متولى خطبة ممتعة، ودعا الفقيد ليكون خطيب الاجتماع، فما لبث أن أجاب الرغبة، ونهض فألقى خطبة فياضة، بدأها بشكر الأمة البلجيكية، التى قبلت إنعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس، ثم أعرب عن سروره للتحدث عن المسألة المصرية أمام صفوة مختارة من الأمة البلجيكية التى قاست كثيراً من الآلام تحت نير الحكم الأجنبى، وقال إنها أعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الأجنبى، ثم تكلم عن الحرية، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد فى مصر، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات والشدة فى تطبيقه، وتكلم عن الجمعية التشريعية، فأبان نقص نظامها الأساسى وعدم إمكانها القيام بمهمتها ما دامت الحكومة غير خاضعة لصوت الأمة، وختم

خطبته بقوله إنه سيظل ثابتا على مبدئه، عاملا على خطته لإنهاض أمته، مهما قاسى فى ذلك السبيل من شدائد وما لقى من صعوبات.

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والإعجاب من جميع الحاضرين، وعرج الفقيد فى هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا.

افتتاح النادى المصرى بلندن وخطبة المترجم

تجلت روح الوطنية والتضامن فى نفوس الجالية المصرية بلندن خلال زيارات المترجم، فأسس أعضاؤها ناديا يجمع شملهم، سموه (النادى المصرى)، وحددوا لافتتاحه يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤، ودعوا المترجم إلى حضور حفلة الافتتاح، فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، وجلس فى كرسى الرياسة، وألقى (الدكتور) السيد دسوقى سكرتير اللجنة التحضيرية للنادى كلمة الافتتاح حيث رحب به وشكره على حضور الحفلة، ثم وقف المترجم، وألقى بصوت مؤثر خطبة وطنية قال فيها:

«إخوانى الأعزاء، إنى لسعيد بأن أرانى بينكم مرة أخرى وأقوم اليوم بافتتاح هذا النادى المبارك، وأظن أن الكلام فى فوائد الأندية والمجتمعات هو من قبيل تحصيل الحاصل كما يقولون، فلا حاجة لأن ألقى على مسامع مجتمع مستنير مثلكم ما أنتم على علم أكيد به مثلى، لقد كنت أيها الإخوان أتمنى وجود هذا النادى من قبل، وإنى لسعيد بأن أرى أمنيتى هذه قد تحققت اليوم ولم تؤخر إلى غد، وإنى أشكر أعضاء اللجنة التحضيرية بصفة خاصة وأعضاء الجمعية العمومية عامة، لعنايتهم الكبرى بإنفاذ هذه الفكرة التى عرضتها عليكم وكان كل أملى وثقتى أنها ستحوز هذه العناية منكم، كم كنت أمتلىء حسرة فى زيارتى للعواصم والمدن الأوربية، عندما كنت أرى جميع الجاليات الأجنبية، ما عدا المصريين تعنى عناية عظيمة بتأسيس أندية وجمعيات لها بدون تمييز أو تفريق بين أفراد الجالية الواحدة، ولكن النهضة الأخيرة للشبيبة المصرية بأوربا قد أزالت عنى ذلك الهم الذى كنت أكتمه فى نفسى ولم أدعه يتغلب علىّ، فإنى أذكر بمزيد البشر والارتياح نادى المصريين بالأستانة وجمعيات «أبى الهول» فى جنيف وليبيج ولوندره، وجمعية «الإخوة الإسلامية» بباريس، وجمعية «المحاضرة والمناظرة المصرية» بلوندره، واليوم أذكر بسرور مضاعف تأسيس «النادى المصرى» بلوندره الذى نحتفل الآن

بافتتاحه، ولا يزال لى الأمل الوافر فى تأسيس جمعيات وأندية مصرية وطنية أخرى، فى بقية العواصم الأوربية، وفى نمو التضامن والتآزر بينها، ومهما كان عدد أعضاء هذه الجمعيات والأندية صغيراً فى بدء تأسيسها، فليست قيمتها بعدد أعضائها، ولكن بشخصيتهم، وكل عضو منها بألف من أموات الأحياء، ليست وظيفتكم فى هذه الديار هى التعلم المدرسى فقط، بل أيضاً الاستفادة من حسنات أهلها والتمرن عليها، وأنتم ترون هنا بأعينكم أثر الأندية والمجتمعات فى نهضة هذه الأمة، فتشبهوا بها وتمسكوا بأحسن الوسائل التى تفوق بها غيرنا علينا، ربوا أنفسكم تربية وطنية عملية صالحة، وتدربوا على جميع أسباب النهوض استعداداً لخدمة بلادكم البائسة (تصفيق واستحسان).

«ربما كان عدد الحاضرين هذه الجلسة غير كثير بالنسبة لعدد المصريين فى لوندره أو فى بريطانيا كلها، ولكنه عدد غير قليل فى حد ذاته، ويكفى أن أرى هذه القاعة قد غصت على رحبها بشبان يتدفقون غيرة وشمماً، وأول الغيث قطر ثم ينهمر (تصفيق)، إن من أكبر العلل المتفشية فى أمتنا (اليأس) فحاربوه، وإياكم أن تدعوا خلة ساقطة مرذولة كهذه تتغلب على عقولكم النيرة، حاربوا اليأس ما استطعتم، وتمسكوا «بالوحدة الوطنية» جهدكم وأنا الضمين لكم يا فتية النيل المحبوب بالفوز المرجو (تصفيق حاد)، أنتم رجال المستقبل، فأعدوا عدته من الآن، وإلا ضاع عليكم المستقبل كما ضاع الماضى على غيركم، تولوا شئون أنفسكم بأنفسكم، وحققوا ما رميتم إليه من تأسيس هذا النادى، وهو أن يكون مظهراً وطنيًّا لكم، وواسطة إخاء بينكم، ومساعدة بعضكم لبعض، ماذا ينقص بلادنا للوصول إلى بغيتها لو عرف كل متعلم فيها - على قلة عددهم - واجبه القومى وحرص عليه حرصه على حياته، وعلم أن شرفه مرتبط بأدائه، إن الوطنية المصرية تطالبكم أيها الإخوة الأعزاء بأن تحرصوا على صيانة هذا النادى الذى يمثل جنسيتكم الموقرة فى هذه الديار، تطالبكم بأن لا تنسوا خدمة بلادكم فى كل فرصة وبكل وسيلة، تطالبكم بالاتحاد بعضكم ببعض لضمانة رقى هذا النادى ووجوده، وكذلك ما ماثله من الأعمال الوطنية، تطالبكم بأن تذكروا دائماً أنكم إخوة فى الوطنية قبل كل شىء، وأنه من الجريمة وأنتم ترون مبلغ تمكن العدو منكم ومن أمتكم الحزينة أن تتنازعوا بعضكم مع بعض فتفشلوا، أنتم أولى من غيركم يا طلبة العلم والحكمة بالقضاء على هذه الصغائر التى جرت على بلادنا وعلى جميع أعمالنا الخراب والدمار (استحسان)، تشبعوا بروح الأمل والرزانة والتسامح، وحب التضحية الشخصية، فهذا هو معنى الوطنية

(تصفيق)، وعلموها لآبائكم ولأهليكم ولأصدقائكم فى مصر إذا كان بينهم من لم تسعده الظروف بمعرفة أسرار الحياة الراقية التى تعيشونها هنا، لعلكم بذلك تداوون بعض جراحات وطنكم العليل، وتقرنون النجاح بأعمالكم وأعمال مواطنينا فى مصرنا العزيزة، فيقرب اليوم الذى نستطيع أن ترفع فيه أمتكم ما على رأسها من الأثقال محيية عود حريتها الغالية المسلوبة، (تصفيق متواصل).

وقد انتخب الفقيد رئيس الشرف للنادى بين هتاف الأعضاء وسرورهم الفياض، وانتخب الدكتور عبد الحليم حلمى رئيسا للنادى، والدكتور أحمد زكى أبو شادى سكرتيراً له، وعباس أفندى طلعت صبور أمينا للصندوق.

فى ليون

وبعد عودته من لندن عرج على ليون، حيث كانت بها جالية مصرية قوية العدد، فأقامت له مساء ٢٩ مايو سنة ١٩١٤ حفلة تكريم فخمة، فى فندق أوربا، حضرها أساتذة الجامعة، ورجال الحكومة، وبعض المحامين، وشيخ المدينة (المحافظ)؛ وبلغ عدد المدعوين ١١٦ مدعواً، من بينهم نحو عشرين من الطلبة المصريين، وكان الفقيد واسطة عقد الحفلة، وجلس إلى يمينه ويساره الأستاذ عزيز ميرهم (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد)، رئيس الطلبة المصريين فالمسيو إدوار هريو Herriot محافظ المدينة (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد)، والمسيو شارت وكيل المحافظ فإسماعيل بك لبيب، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بكلية الحقوق بليون، فزملاؤه : بيك وافلتون وبوفيه الأساتذة بالكلية، فالمسيو ويل وموررات الأستاذان بكلية الطب، وسيفاسو وباتور المستشاران بمحكمة الاستئناف، فالمسيو أوجانيور الوزير السابق والعضو بمجلس النواب، وغيرهم من علية القوم.

ووقف الأستاذ عزيز ميرهم، وتلا خطابات إعتذار وردت من بيير لوتى الأديب الكبير وغيره من عظماء المدعوين، ثم ألقى كلمة أعرب فيها عن السرور العظيم الذى يخالج صدور المصريين عندما يجتمعون حول من أوجد حركة وطنية قوية، ستكون نهايتها الفوز والنصر.

ثم تلاه المسيو هريو محافظ المدينة، وشكر الشبان المصريين على جدهم، ودأبهم على

الأعمال الاجتماعية، وشرب نخب فريد بك والجالية المصرية.

ووقف المترجم فى ختام الحفلة، وارتجل بالفرنسية خطبة رقيقة، بدأها بتهنئة المصريين على الاحترام الذى يكتنفهم ثم قال:

«لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماما، كلا فإنه ينام بإحدى عينيه، وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التى توالت على مصر، وذهبت كأمس الدابر، وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التى لم يؤثر فيها المغيرون، بل هى هى دائماً ملأى بالحياة، ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها؛ هذا ما يجعل أملنا شديداً فى نيل استقلالنا وحريتنا، وهذا ما سيتوج أعمالنا بالفلاح».

ثم ختم خطبته بأن شرب نخب صداقة فرنسا لمصر، وتقدُّم جامعة ليون؛ ولقد قوبلت هذه الخطابة بتصفيق حماسى، وهنأ الجميع بطل الاستقلال المصرى.

ثم بارح ليون يوم ٢١ مايو عائداً إلى جنيف.

مؤتمر الشبيبة المصرية بأوربا

(يولية سنة ١٩١٤)

سعت جمعية «أبى الهول» بجنيف لدى زميلاتها بالعواصم والمدن الأوربية الأخرى لعقد مؤتمر يشمل مندوبين عن جميع الجمعيات المذكورة، سواء كان من جمعيات «أبى الهول» أو غيرها، لتبادل الآراء والبحث فيما يرقى من شأن الشبيبة المصرية، ويرشدها إلى طريق التقدم والنجاح، وفى علاج مصر من الأمراض الاجتماعية، وما يقربها من زمن الجلاء.

وقد لبت دعوتها جمعيات برلين وباريس ولندن ولييج ومونبلييه وليون ونوشاتل ولوزان والأستانة، وفوضت هذه الجمعيات جمعية جنيف فى تعميم الدعوة وتحديد ميعاد الاجتماع، وتحضير ما يلزم لعقد هذا المؤتمر، وقد قامت بما عهد إليها، وعرضت على الفقيد رئاسة شرف المؤتمر، فقبلها، وعقد المؤتمر أولى جلساته بجنيف يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩١٤ واستمر منعقداً عدة أيام وساد اجتماعاته كلها النظام والاتزان، ودارت المناقشات بطريقة دلت على تشبع جميع الأعضاء بالروح الدستورية، حتى أعجب بنظامهم من حضر اجتماعاتهم من الزائرين الأوربيين.

ودعى الفقيد إلى إلقاء خطبة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية فلبى الدعوة وألقى خطبة فياضة قوبلت بالاستحسان والإعجاب.

ثم تلكم الأستاذ السيد عبد العزيز خضر (عضو مجلس النواب سابقاً والمحامى بالإسكندرية) مندوب جمعية مونبلييه، عن البحث والابتكار عند المصريين؛ وبعد سماع خطبته قرر المؤتمر بالإجماع تنبيه المتعلمين بمصر وأوربا إلى ضرورة إنشاء مجامع علمية لزيادة معلوماتهم وتنمية ملكة البحث فيهم، وإرشادهم إلى حاجة البلاد، وبذلك يرتقى المستوى العلمى ويوجد النوابغ من المصريين

وفى الجلسة الثانية ألقى مندوب طلبة برلين خطبة فى حاجة مصر إلى العلوم، وبعد سماعها والمناقشة فيها، قرر المؤتمر الإعراب عن سروره لميل الشبيبة إلى العلوم التجارية والزراعية والفنون الجميلة، مؤملا ازدياد عدد المشتغلين بهذه العلوم والفنون التى تحتاج إليها البلاد، وطلب من الشبيبة توجيه نظرها إلى الاشتغال بتاريخ مصر القديم وعلم الآثار المصرية والفنون الحربية.

وفى الجلسة التالية تكلم أحد طلبة جنيف فى السياسة ومسألة الاشتغال بها؛ ثم أعقبه مندوب جميعة أبى الهول بجنيف، وألقى كلمة فى العقيدة الوطنية وضعفها وقوتها؛ وبعد سماع كل هذه الكلمات الحكيمة قرر المؤتمر ما يأتى:

أولا: أن يروض الطالب المصرى نفسه على نظر الأشياء وبحثها على حقيقتها.

ثانيًا: تعوده على قراءة التاريخ.

ثالثاً: الإكثار من الأناشيد الوطنية ونشرها وتلحينها للتغنى بها، ووضع روايات وطنية وأخرى تمثيلية لإظهار الشخصية المصرية.

رابعاً: أن يروض الطالب نفسه على الأسفار والرحلات أفراداً وجماعات.

خامساً: وضع تراجم عظماء الرجال ونشرها بين الطلاب.

وفى الجلسة التالية تكلم أحمد أفندى شريف عن طلبة جنيف فى موضوع التعليم العالى فى مصر وأوربا، وبعد سماع خطبته والمناقشة فيها قرر المؤتمر أن يطلب من الأمة والحكومة تعميم التعليم باللغة العربية، وجعل امتحانات النقل والحصول على الشهادات

بالمدارس الثانوية والعالية مرتين، وأن يكون لحامل شهادة الدراسة الثانوية دخول المدارس العليا بغير قيد، وعلى الحكومة إيجاد محلات كافية سواء بزيادة الفصول أو بإنشاء مدارس جديدة حتى لا يحرم الطالب إتمام دروسه.

وفى جلسة تالية تكلم عبد الرحمن أفندى عزام (باشا) عن طلبة لندن فى ضرورة الحكم الدستورى، فقرر المؤتمر دعوة الأمة المصرية إلى الاستمرار فى جهادها الشريف لنيل الدستور بالمعنى الحقيقى، ثم أرسل المؤتمر تلغرافا إلى وزارة خارجية إنجلترا هذا نصه:

«مؤتمر الطلبة المصريين بجينف يحتج بشدة على وجود الاحتلال، ويطلب الجلاء، تحقيقاً لوعود إنجلترا».

وقرر كذلك مطالبة الجمعية التشريعية بوضع قانون يجعل التعليم الابتدائى إجباريا ومجانيًّا للبنين، والسعى لدى الحكومة فى تنفيذه، كما قرر مطالبتها أيضاً بوضع قانون بإلغاء القوانين الاستثنائية وقانون المطبوعات، وقرر أن يكون انعقاد المؤتمر المقبل فى لندن فى عيد الفصح، ولكنه لم يجتمع بعد ذلك، لنشوب الحرب العالمية الأولى، وختمت أعمال المؤتمر بالهتاف لمصر الحرة المستقلة.

تطور الحوادث فى مصر

الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون بالذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٤، فمنذ الساعة الثالثة بدأ توافد الزائرين، ومنهم كثير من السيدات والآنسات، إلى مدفنه بالإمام، يحملون باقات الزهور، ويضعونها فوق الضريح، وأخذ الجميع مجلسهم فى خشوع وإنصات يستمعون إلى آى الذكر الحكيم، واستمر توافدهم واجتماعهم حتى المساء.

وأقيمت حفلة ذكراه فى الإسكندرية، بدار جمعية الخطابة والحفلات، وخطب فيها محمود أفندى حمدى السخاوى رئيس الجمعية.



مؤتمر الشبيبة المصرية بأوربا الذى اجتمع بجنيف فى يوليه سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٧٠)

وترى فى الصورة من اليسار ١ – الدكتور عبد العزيز عمران. ٢ – الدكتور يحيى أحمد الدرديرى. ٣ – الأستاذ السيد عبد العزيز خضر المحامى. ٤ – الزعيم محمد فريد. ٥ – الدكتور عثمان زاهر. ٦ – نجيب بك حسين الجندى. ٧ – الدكتور عباس الجندى. ٨ – محمد أفندى طلعت. ٩ – إسماعيل أفندى حسنى. ١٠ – بالصف الثانى من اليسار: زيدان أفندى القصبى زيدان. ١١ – الدكتور مصطفى عمر بك. ١٢ – الدكتور عثمان الديب. ١٣ – الدكتور منصور رفعت. ١٤ – عبد الرحمن أفندى عزام (باشا). ١٥ – الأستاذ خليل مدكور. ١٦ – الأستاذ فؤاد حسنى. ١٧ – الأستاذ توفيق حسن (عضو مجلس النواب فيما بعد). ١٨ – الدكتور حسن الشافعى. ١٩ – الأستاذ عبد الله عمار القاضى بالمحاكم الأهلية ٢٠ – بالصف الثالث: الدكتور عبد الحليم حلمى ٢١ – الدكتور عبد الرؤوف رشدى.

كلمة الدكتور منصور فهمى

وكتب الدكتور منصور فهمى كلمة عن هذه الذكرى، تحت عنوان: (حول ذكرى مصطفى - الحماسة والحياة)، وصف فيها زيارته فى ذلك اليوم لقبر الزعيم، وما أحدثته من الأثر فى نفسه، قال:

«فى جهة الجنوب، بعد ست سنين قضيتها بعيداً، قطعت على قدمى لأول مرة ذلك الطريق البلقع، الذى يصل بين هذه المدينة القائمة على الحركة، وبين تلك المدينة الهادئة الساكنة، القائمة إلى جانب الله، الآهلة بسكان القبور، وأظن أن السائر على هذا الطريق الذى سرت عليه، الذاهب إلى هذه المدينة التى ذهبت إليها، المتئد فى مشيته هيبة واحتراما، كما كنت أتئد فى مشيتى عند بلوغها هيبة واحتراما، إما امرؤ قد جاهد فى الحياة، حتى إذا جاءه الوعد المحتوم ترك عدته التى كان يجاهد بها، وخلع كساءه، وخلى تبعته من الدنيا، ليلحق بمن سبقه من سكان القبور، وإما رجل لا يحسن الجهاد، فانخذل فى الحياة، وانصرف لينال من السابقين درساً مفيداً يقوم به حركاته فى جهاد العمر، وإما رجل مثلى يبتغى راحة البال فى هذا العالم المستريح، فيجلس إلى قبر سكن أهله بعد جهاد، واطمأنوا بعد حركة.

«على أن أجدر الناس بالسعى مكرما إلى تلك المدنية المكرمة، رجل غلب عليه السكون بعد قوة الحركة، بل الموت الحق بعد الحياة الحقة.

«لا ينبغى أن نتخذ الحياة الدنيا متاعا ولهوا، وتفاخرا فقط، أنما الحياة السليمة، هى التى تفصح عن معنى شعور الإنسان بشخصيته ووجوده، بل وبوجود الوجود فى نفسه، من لذة وألم، ومن أمل ويأس، ومن قوة فى الحق وراحة إليه، ومن شوق إلى العلاء، وحب ورفق ورحمة، وخليق بمن يدعى الحياة أن يصبو إلى تلك الأصوات، لتصل إليه واضحة جلية، ويرى ألوانها بعين بصيرته، ظاهرة بديعة، تسر كل من يشعر بمعنى الحياة. الحياة الصادقة هى التى تدخل الحماسة فى مظاهرها، والشعور فى نتائجها، والشوق فى خيالاتها واللذة فى أحلامها، والإخلاص فى حركاتها، والتسليم الحى بقضائها، والصبر الجميل على آلامها، والموت الصادق الجميل، هو الذى يعقب الحياة الصادقة الجميلة، فهو راحة بعد

تعب، وهدوء بعد جهاد، ومعرفة بعد غموض، وعبارة بعد رمز، وغيب بعد شهادة بل عالم بعد عالم.

إلى أن قال: «قد كنت أرانى فى تلك المدينة الهادئة، ذاهبا لأسأل أهلها، أستغفر الله بل لأسال عزيزاً من أهلها، ليزيدنى فهما، وأتشجع بكلمة، لأزداد قوة.

«تركت القبور جميعاً، وذهبت إلى قبر كان ساكنه مشتعلا، يؤيد بحرارة نفسه معنى حياته، ويدفع منها إلى قلوب الناس، ليشعروا بالحياة ذهبت إلى قبر مصطفى، وجلست قليلا، ونظرت يمينا وشمالا، إلى الأعلام المركبة بجوار تلك القوة الهادئة، وكنت أتخيل أن صاحب هذا القبر فى حياته، كان فى موكب ترفع فيه هذه الرايات، طالباً لأمته الحماسة، كى يتعرفوا إلى شخصياتهم ويتمتعوا بمعنى الحياة الحرة فى الوجود، كنت أتخيله فى موكبه يسير، وما كان لأحد أن يمنع قوة تسير بإذن الله، وكأنى كنت أسمع صوته قائلا: «دعنى حراً أو دعنى أموت» فاليوم يامصطفى، قد نكون فى حاجة شديدة إلى الحماسة، وقد نكون إلى مرشد رشيد أحوج منا إليها، ليدفع بصفوفنا إلى النظام فى المعركة السلمية التى نبتغى فيها ما أحلّ الله لنا من النهضة والحياة، واليوم يامصطفى قد نقول لك: حدثنا قليلا، وإذا فاتك الكلام يامصطفى، فقل لنا بربك مرة واحدة: (لامعنى للحياة مع اليأس، ولا معنى لليأس مع الحياة).

«والآن يا مصطفى، أدع جدثك، ولتكن فى حراسة الله وحراستك، تلك الأعلام التى بجانب قبرك، فسيأتى اليوم الذى ترضى فيه وتبسم، يوم نأخذها من دارك هذه التى تسكنها فى المدينة الهادئة ونسعى بها إلى المدينة الحية، لنطلب الحياة الجديدة والنهضة الجديدة بجيوش السلم الذاهبة دائما إلى الأمام.

«خرجت من دار مصطفى فقابلنى سقّاء؛ أشعث أغبر، كأنه خرج من قبر، وعرض علىّ كأساً، لينتظرْ قليلا، إذ لم يجهدنا الكفاح فى سبيل الله حتى نعطش! ومتى تعبنا فى الجهاد فقد يحلو لنا ماؤك يا سقّاء!».

وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية

(٣٠ مارس سنة ١٩١٤)

أسلفنا فى كتاب (مصطفى كامل) الكلام عن مشروع الجامعة المصرية، وما كان لمصطفى من الفضل فى الدعوة إليه، وكيف ابتدأ السعى لتحقيقه فى أكتوبر سنة ١٩٠٦، إذا اجتمعت لجنة تأسيس الجامعة يوم ١٢ أكتوبر بدار سعد بك زغلول (باشا)، وكان مستشاراً بمحكمه الاستئناف، وأسندت إليه وكالة رياسة اللجنة، التى كانت بمثابة الرياسة الفعلية، وأخذت تجمع الاكتتابات لهذا الغرض، ثم أصاب المشروع الركود؛ على أثر تعيين سعد باشا وزيراً للمعارف فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦، وانسحابه من رياسة اللجنة، وبقى المشروع راكداً إلى أن دبت فيه الحياة، حينما أسندت رياسة اللجنة إلى الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) سنة ١٩٠٨[١]. فأخذ الأمير يعمل على إنفاذ المشروع وافتتاح الجامعة. جاء فى حديث له باللواء فى العدد الصادر يوم ٣ إبريل سنة ١٩٠٨: «إن الجامعة ستفتح فى الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب، وقسم لتاريخ العرب، وقسم للتاريخ العام»، ثم قال: «إنى على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذى وضع لها ستكون مهداً لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها» ثم بين الأسباب التى حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب، فقال: «إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتها ولذتها، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية».

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة فى تأسيسها، وزادت روح البذل والتبرع لها. واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها، ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس فى حفلة رسمية، أقيمت بقاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ فيما بعد) يوم الأثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة ١٣٢٦)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة وخطب أيضاً فى الحفلة عبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكى باشا.

---

(٢) راجع كتاب مصطفى كامل ص ٣٢٩، ٤٠١ «من الطبعة الأولى» والطبعات التالية.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداء من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسراى جناكليس، بأول شارع قصر العينى (الجامعة الأمريكية الآن)، ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى بشارع الفلكى.

وكانت الدراسة فيها فى بداية عهدها محدودة فى دائرة ضيقة، إذ كانت تقتصر على محاضرات فى الآداب والتاريخ والجغرافية، وفروع أخرى فى حدود ميزانية ضئيلة.

وفى سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة اسماعيل كريمة الخديو إسماعيل إلى الجامعة أكبر هبة نالتها، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقى ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلىّ قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم فى البلاد.

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ)،، وكان احتفالا فخماً، حضره الخديو، ووضع الحجر الأساسى بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل – سنة ١٣٣٢ هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥.

وقد وضع الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمبانى الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦).

استقالة وزارة محمد سعيد باشا
وتأليف وزارة حسين رشدى باشا
(أبريل سنة ١٩١٤)

قدم محمد سعيد باشا استقالة الوزارة يوم الجمعة ٣ إبريل سنة ١٩١٤، وترجع أسباب هذه الاستقالة إلى أن الخديو نقم من سعيد باشا انحيازه التام إلى اللورد كتشنر،

ومسايرته إياه فى سلطانه المطلق الذى استحوذ عليه، حتى صار الحاكم بأمره فى مصر، وانزوى الخديو فى قصره، بعيداً عن كل سلطة، ولم يكن سعيد باشا يطلعه على أوامر اللورد كتشنر ونواهيه، بل كان يعمل بها دون الرجوع إليه، وبلغه عنه أنه ذكر فى مجالسه الخاصة أن مركزه لا يستند إلى رضا الخديو، بل إلى رضا المعتمد البريطانى، فخنق عليه وجاءت حادثة سكة حديد مريوط سبباً لزيادة حنقه، وخلاصتها أن الخديو كان يملك هذه السكة، إذ أنشأها بماله، ولما تأت بالربح الذى كان ينتظره، شرع فى بيعها إلى شركة إيطالية، فاعترض اللورد كتشنر على هذا البيع، فعرض الخديو أن تشتريها الحكومة المصرية، وانتهت المفاوضات فى فبراير سنة ١٩١٤ ببيعها إلى الحكومة مقابل ٣٩٠,٠٠٠ جنيه، فعدّها الخديو صفقة خاسرة، وأخذ على سعيد باشا أنه نفذ فيها أوامر اللورد، فزاد حنقه عليه، ولم يطق صبراً على بقائه فى الوزارة. وأخذ يعمل على إسقاطه، وسلك إلى ذلك سبيل التفاهم مع المعتمد البريطانى، فأفضى إليه فى إحدى مقابلاته باستيائه من خطة سعيد باشا، ولمح فى حديثه إلى أنه يفضل عليه مصطفى فهمى باشا، وأشار إلى أنه يستطيع أن يعرف منه رغبات اللورد فى شئون الحكومة، حتى يتفاهما عليها، وإذ كان اللورد كتشنر يعرف فى مصطفى فهمى باشا أنه صنيعة الاحتلال القديم، فقد قبل ما عرضه الخديو، ووافق على إحلاله محل محمد سعيد باشا، لأن الاحتلال لا يهمه شخص رئيس الوزارة، بل يهمه ولاؤه للاحتلال، وطاعته فى تنفيذ أوامره، فلما تم هذا الاتفاق أصبحت وزارة سعيد باشا مقضيًّا عليها بالسقوط، وبدأت المفاوضات مع مصطفى فهمى فى تأليف الوزارة الجديدة، ولكن لم يتم تأليفها، لخلاف طرأ على شخص أحد المرشحين للوزارة، وكانت صحة مصطفى فهمى لا تحتمل متاعب الجدل والحكم فى تلك الظروف التى تختلف عن ظروف وزارته السابقة (١٨٩٥-١٩٠٨) فتنحى عن مهمة تأليف الوزارة، ولم يكن اللورد كتشنر ليتوقع هذه المفاجأة، فاضطر بعد إذ وافق على مبدأ سقوط وزارة سعيد باشا، أن يلجأ إلى الخديو، لحل هذه الأزمة، فرشح الخديو حسين رشدى باشا للرياسة، فوافق اللورد على هذا الترشيح، وتم تأليف الوزارة فى ٥ إبريل على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية، إسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية، أحمد حلمى باشا للمعارف، يوسف وهبه باشا للمالية، محمد محب باشا للأوقاف، عدلى يكن باشا للخارجية، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية، إسماعيل صدقى باشا للزراعة.

وقد عُد سقوط وزارة محمد سعيد باشا، وتأليف وزارة حسين رشدى باشا، مهارة سياسية من الخديو، لأن أحداً لم يكن يتوقع أن ينجح فى تنحية سعيد باشا عن الحكم، مع رضا المعتمد البريطانى عنه، ولكنه استطاع بتلويحه باسم مصطفى فهمى باشا، أن يقنع اللورد كيشنر بقبول فكرته، ثم انتهى الأمر بإقصاء مصطفى فهمى أيضاً، وتولى الوزارة من كان الخديو يرشحه.

رحلة الخديو إلى الوجه البحرى

كان سقوط وزارة سعيد باشا وتأليف وزارة حسين رشدى باشا فوزاً سياسيًّا للخديو، فأراد أن يستغل هذا الفوز، ليسترد شيئاً من نفوذه الذى فقده بانزوائه فى قصره، وتركه سلطة الأمر والنهى للورد كتشنر، فبدأ فى ٢٨ إبريل سنة ١٩١٤ يسيح فى الوجه البحرى، فطاف بمديريات القليوبية، والمنوفية، والدقهلية، والغربية، والبحيرة، وزار كبار الأعيان فى دورهم، فكانت هذه السياحة سلسلة من الحفلات والمظاهرات التى أقيمت لشخصه، وقوى نفوذه الأدبى فى البلاد، وأعلن الخديو عن ابتهاجه بهذه الرحلة فى «إرادة سنية»، أصدرها إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة يوم ٥ مايو سنة ١٩١٤.

الاعتداء على الخديو بالاستانة
(٢٥ يوليه سنة ١٩١٤)

قصد الخديو إلى الاستانة (استانبول) فى صيف سنة ١٩١٤، لزيارة السلطان محمد رشاد، وبينما كان خارجاً يوم السبت ٢٥ يوليه من الباب العالى «رياسة مجلس الوزراء» عقب زيارته للصدر الأعظم، الأمير سعيد حليم باشا، أطلق عليه شاب مصرى الرصاص من مسدسه، فأصابه أربع إصابات، منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده الأيسرين، واخترقت الرصاصة الرابعة الخد الأيسر، وكسرت بعض أضراسه، وجرحت لسانه، فكانت إصابات بليغة، ظل يعالج منها حتى شفى من جراحة فى منتصف سبتمبر.

وقع الاعتداء عند باب الصدارة الخارجى، وما أن لمح البوليس التركى الجانى يرتكب الجريمة، حتى عاجله بالرصاص، فأرداه قتيلا، وتبين أنه طالب مصرى بمدرسة البحرية العثمانية، يسمى محمود مظهر بن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف.

وقد روُعت البلاد لهذا الاعتداء، واهتمت الحكومة بتعرف أسباب الجناية، وتتبعت مجرى التحقيق فيها، وذهبت وفود من أعيان البلاد وكبرائها إلى الأستانة، للأطمئنان على صحة الخديو، وتهنئته بنجاته من هذا الاعتداء المنكر، ولم يسفر التحقيق عن إدانة أحد سوى القاتل، ولما كان قد قتل عقب الحادثة، فلم يتسع المجال للكشف عن سبب الجريمة، ولا عن شركاء للجانى، ونسب إلى البوليس التركى شيء من الإهمال فى ضبط الواقعة، إذ كان واجباً عليه أن لا يجهز على القاتل فوراً، لكى يستجوبه، فقد تنكشف أسرار الجريمة من أجوبته ولذلك ذاعت الإشاعات أن البوليس التركى كان عالماً من قبل بأن جريمة ما سترتكب ضد الخديو، فأجهز على القاتل لكى يدفن سرها معه. وقيل إن للحكومة التركية وللصدر الأعظم الأمير سعيد حليم يداً فى الجناية، لأنه كان يطمع فى عرش مصر بعد الخديو، ولكن لم تتبين الحقيقة، إذ جاءت الحرب العظمى فى أعقاب الجريمة، فطغت على أهميتها.

* * *

الفصل الثالث عشر

جهاد الفقيد
أثناء الحرب العظمى الأولى

كان الزعيم فى جنيف، حين أعلنت الحرب بين انجلترا وألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٤، وكان الخديو عباس لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية، فلما أعلنت الحرب العامة، جدد هذا المسعى، فقبل المترجم الصلح معه، على أساس أن يعلن الدستور، وأرسل إليه بالأستانة خطابا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤، يهنئه بنجاته من حادث الاعتداء عليه، وينصح له بمنح الأمة الدستور، ثم قصد إلى الأستانة والتقى به هناك (وكان لم يخلع بعد)، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس، ووعده الخديو بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور، وقد أبدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد، وامتدحه فى حديثه معهم، ومما قال عنه: «إنه رجل مبادىء لا يتغير مهما قاسى فى سبيل المحافظة على مبادئه».

وكان يتولى الصدارة العظمى (رياسة الوزارة) فى تركيا الأمير سعيد حليم، كما تقدم بيانه، ولم يكن من رأيه منح مصر النظام الدستورى، بل كان يضمر فى خاصة نفسه أن يعيد مصر ولاية عثمانية، إن لم يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه من أن يكون خديو مصر، باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من بيت حليم باشا ابن محمد على.

وكان سعيد حليم يرى فى الفقيد الزعيم المصرى، المطالب باستقلال مصر، والمتمسك بحقوقها، والذى لا يقبل هوادة ولا تساهلا فى استقلالها، ومن هنا نشأت فى نفسه الضغينة عليه والكراهية له.

منشور الخديو إلى الأمة بإعلان الدستور

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤، أصدر الخديو منشوراً إلى الأمة المصرية، بإعلان الدستور الكامل فى مصر، وهذا نصه[١]:

«أبناء مصر والسودان الأعزاء!

«ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبى وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت، بدعوى أنه مؤقت، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الإنكليزية، ووعود رجالها الرسميين العلنية، ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسى الوعود بالجلاء، وتداخل فى شئون البلاد الإدارية والسياسية، فتصرف فى مالية الحكومة تصرف المالك المبذّر، واعتدى على حقوقنا فى السودان، وأحلّ أبناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية، وسلب استقلال القضاء، وسنّ القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعلم الصحيح فى أرجاء القطر، وفى منح البلاد دستوراً كاملاً يتناسب مع أحوال التقدم العصرى، ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى، جاءت الحكومة الإنكليزية فمنعتنا عن الرجوع إلى مصر، مقر العرش الخديوى، ودعتنا لترك الأستانة والرحيل لإيطاليا، فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية، واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرمانات الشاهانية، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية، هى تأييد هذه الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر، بمعاونتكم بعضكم البعض، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم، ولنا ولبلادكم؛ وبما أن الأمل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات لاستقلال

---

(١) كما ورد فى مذكرات المترجم ص٩٥.

القضاء، والعفو عن المجرمين السياسيين، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة، والعمل على تعميم التعليم وترقيته، وكل ما فيه تقدم البلاد المادى والأدبى، والسهر على راحة سكانها، وتوفير أسباب سعادتهم؛ ها هى الفرصة فانتهزوها، وليكن شعاركم خلاص مصر، مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال، ومن يحاربنا معهم؛ حقق الله الآمال».

اضطراب الأحوال فى مصر

وقد اضطربت الأحوال فى مصر اضطراباً كبيراً، بسبب نشوب الحرب العظمى، فإن الحكومة بتأثير وجود الاحتلال البريطانى قد وقفت من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية، مما كان له وقع أليم فى نفوس الوطنيين، وأول عمل اتخذته فى هذا الصدد، هو القرار الذى أصدره مجلس الوزراء فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ «بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى[٢]»، وقد جاء فى ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا فى هذه الحرب، قال:

«بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، وبين إمبراطور ألمانيا، ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى، يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية، وبما أنه من الضرورى نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصرى، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية، فلهذه البواعث، يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائم مقام الخديو قد قرر ما يأتى:

وفحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى، وحظر التصدير إلى ألمانيا، وتخويل القوات

---

(٢) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ص٢٢٨.

البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية، وحجز السفن الألمانية فى ثغور مصر.

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف
(نوفمبر سنة ١٩١٤)

وأعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، وهذا نصه: «ليكن معلوماً أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ علىّ مراقبة القطر المصرى العسكرية، لكى يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه[٣]».

إمضاء
مكسويل الفريق
قائد الجيوش بمصر

ووضعت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية.

إعلان الحماية البريطانية
(١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤)

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، أعلنت انجلترا حمايتها على مصر، ونشرت (الوقائع المصرية) فى اليوم نفسه إعلان الحماية، وهذا نصه:

«إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى».

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية.

---

(٣) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى (نوفمبر سنة ١٩١٤).

وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها».

(ترجمة) «القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤».

ومن السهل أن تدرك ما فى هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان، إذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف، لو حسنت نية انجلترا، أن تعلم الاعتراف باستقلال مصر التام، لأنه بزوال السيادة التركية عنها، يصبح استقلالها تاماً، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذى كانت انجلترا تسعى له، وهو إهدار استقلال مصر الداخلى والتام، وتلك نيتها منذ سنة ١٨٨٢، أى منذ احتلالها غير المشروع.

احتجاب (الشعب) عن الظهور
احتجاجاً على إعلان الحماية

وكان معروفاً أن هذا القرار سيصدر قبل إعلانه بمدة، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور، وكان هذا الاحتجاب أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية.

خلع الخديو عباس الثانى
وتولية السلطان حسن كامل
(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر)، وهذا نصه:

«إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية، وارتقاء»

صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية»

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك، قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله» (ترجمة) «القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤».

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

وفى نفس الوقت تألفت وزارة حسين رشدى التى كانت تتولى الحكم من قبل، وبقى الوزراء، مع تعديل يسير فى مناصبهم، وتغيير خطير فى نظام الحكم، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية، وألغيت وزارة الخارجية تبعاً لنظام الحماية، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى باشا بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدور المرسوم السلطانى بتأليفها، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر.

ومن المؤلم حقًّا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد، ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية، التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل، بل تبقى الوزارة قائمة، وتقر الحماية، ولا يستقيل من الحكومة وزير، ولا موظف كبير، احتجاجاً على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة، كأنه لم يحدث حدث فى البلاد! بل إن وكيلها المنتخب، المرحوم سعد باشا زغلول، كان فى مقدمة المحتفين بالسير (أرثر ماكماهون)، أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥، وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إن دلائل الخير بادية على وجهه»، وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده[٤].

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التى لابست تأليف وزارة رشدى باشا:

(٤) المقطم – عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥.

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى باشا

«عزيزى رشدى باشا : إن الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم، لنشرها على الأمة المصرية موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا، لكى نرتقى عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان» وستكون السلطنة وراثية فى بيت محمد على طبقاً لنظام يقرر فيما بعد.

«وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذى صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفاً على خدمة الوطن العزيز، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك فى سلالته.

«وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاحات التى بدىء العمل فيها، لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر، وسيكون من أكبر ما نعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشئون الاقتصادية فى البلاد.

«أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية.

«ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا، وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحاً بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم، يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معاً إلى غاية واحدة، وإننا

لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا فى العمل الذى أمامنا، ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية، وإعتماداً على وطنيتكم، نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى تولى رياسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعاً فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه».

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

حسين كامل

جواب رشدى باشا

«مولاى: أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامى، إذ تفضلتم علىّ بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلىّ تأليف هيئة الوزارة.

«نعم إننى كنت وكيلا عن ولى الأمر السابق، ولكننى مصرى قبل كل شىء، وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض علىّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعاً لبلادى، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها فى الاعتبارات الشخصية، ولهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إلىّ، ولما كان زملائى بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى، فإننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا المشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة، وإننى بكل إحترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص»(٥).

تحريرا فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

حسين رشدى

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية، إسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية

---

(٥) مجموعة القرارات والمنشورات لسنة ١٩١٤ ص٣٧٧.

والحربية والبحرية، أحمد حلمى باشا للزراعة، يوسف وهبه باشا للمالية، عدلى يكن باشا للمعارف، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية، إسماعيل صدقى باشا للأوقاف.

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب، فكان أول عمل لها إضطهاد الحزب الوطنى، ومطاردة رجاله، فضبطت أوراقه، ودفاتره، وسجلاته، وشتت شمل أعضائه، أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره، واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف، وفى معتقلات درب الجماميز، وطره، والجيزة، وسيدى بشر، وسجن الحدرة بالإسكندرية، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوربا؛ فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى. وعلى فهمى كامل بك. وعبد الله بك طلعت. وعبد اللطيف بك الصوفانى، وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور. والأساتذة: عبد المقصود متولى. محمد زكى على. أحمد وفيق. أمين الرافعى. عبد الرحمن الرافعى. مصطفى الشوربجى. إسماعيل بك حافظ صهر الفقيد. الأستاذ محمد فؤاد حمدى. الأستاذ إبراهيم رياض. الدكتور عبد الحليم متولى. الدكتور عبد الفتاح يوسف. أحمد أفندى رمضان زيان. اليوزباشى حافظ محمود قبودان. اليوزباشى أحمد حمودة. فؤاد أفندى عثمان. محمد أفندى الشافعى. مصطفى أفندى حمدى. يعقوب أفندى صبرى. أحمد نبيه قبودان. الأستاذ حسن نور الدين. إسماعيل أفندى حسين. الشيخ إبراهيم مرونى... إلخ.

وممن نُفوا إلى أوربا الدكتور نصر فريد بك، وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى. والأستاذ محمد عوض محمد. والأستاذ محمود إبراهيم الدسوقى. والأستاذ محمد عوض جبريل. وحامد بك العلايلى. والأستاذ حامد المليجى. وسلامة أفندى الخولى. والأستاذ على فهمى خليل. والأمير أفندى العطار، وغيرهم، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مددا طويلة، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم، ووضعوا تحت المراقبة.

عود إلى الزعيم

مصر للمصريين

كان طبيعيًّا وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها، أن ينضم الفقيد إلى الجانب المحارب لانجلترا فى الحرب العالمية الأولى، وهو المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا، وكان جوابه للذين سعوا فى الاتفاق مع الإنجليز أوائل تلك الحرب: «إن أى إتفاق مع الانجليز لا يمكن إلا أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال، وهذا ما لا يمكن التفكير فيه مطلقاً».

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيه لو هزم الأتراك وإنتصر الإنجليز فقال: «نجتهد حينذاك فى بعث الثورة فى مصر، أما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز من الامتيازات، فلن يمكن مطلقاً».

وهذا الذى كان يقوله سنة ١٩١٥، قد وقع تماما فى مصر، إذ شبت الثورة سنة ١٩١٩ بعد خروج إنجلترا ظافرة من الحرب العالمية الأولى.

على أن الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم، «مصر للمصريين»، وقد دعا الفقيد المصريين إلى التمسك به حيال الترك. كما تمسك به حيال الإنجليز، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا فى الحرب العامة الأولى أنهم يقبلون التبعية لها أو التنازل عن استقلال مصر وصنع فى جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارا على دبوس صغير جميل الصنع، مكتوب عليه «مصر للمصريين» يحمل فى العروة، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون فى الأستانة، وفى أى بلد حلوا به، إعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية.

ونقم منه الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا هذه النزعة، وأبلغه ذلك حين كان بالأستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٤، بواسطة سيف الله باشا يسرى، ومما قاله له فى هذا الصدد: إن الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما (مصر للمصريين)، وأنه بلغه عنه أنه قال: «إن الجيش العثمانى لا يمكث فى مصر بعد جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة، ثم يجلو هو عنها»، ونصح له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض فى مثل هذا الحديث، وإلا اتخذت ضده إجراءات شديدة، فأجابه الزعيم بأنه مصرّ على

شعاره ومبدئه، وأن مصر للمصريين لا محالة، لا يتحول قط عن ذلك، ولم يكترث لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته.

وتبين للفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم باشا، بل شاركه فيها خلال الحرب العامة معظم زعماء الاتحاديين، وبخاصة طلعت وجمال، عدا أنور وجاويد، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم فتح مصر، فيعيدون النظر فيها كما يريدون، برغم منشور السلطان، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسهم فى بداية الحرب بأى عهد نحو مصر، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات، برغم كتمانهم إياها، واستشفها من خلال مناقشاتهم، وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكا بأن تكون (مصر للمصريين)، لا للترك ولا للإنجليز، ولا لأى دولة أخرى، وتمسك بهذا المبدأ، وجهر به علناً، ونادى به فى الأستانة وفى النمسا وألمانيا وسويسرا، وجابه به كل رجال السياسة، من ترك وإنجليز وألمان ونمساويين ومحايدين.

سافر المترجم من الأستانة فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وقصد إلى النمسا، ثم إلى ألمانيا، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها، ويدافع عن استقلالها وكرامتها، ثم قصد إلى سويسرا فى أوائل سنة ١٩١٥، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب العالمية، ومنها كان ينتقل إلى البلاد الأخرى كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر، وكان – ولا ريب – القوة العاملة فى التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها.

وقد أصدر فى جنيف سنة ١٩١٥ جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم Echo de l'Egypte (صدى مصر)، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها، بحجة منافاتها لحياد سويسرا، ولكن الواقع أن ذلك كان مجاملة لانجلترا، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثانى.

اجتماع الوطنيين فى جنيف

(ديسمبر سنة ١٩١٥)

واجتمع الوطنيون بجنيف يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥، برياسة الفقيد، وأصدروا قرارا إجماعيا بالتمسك باستقلال مصر، وأعلنوا أن حكومة مصر القائمة فى ذلك الحين

(سنة ١٩١٥) لا تمثل الأمة المصرية، وأن ماتزعمه عنهم من أنهم يريدون استبدال سيطرة أجنبية بأخرى يخالف مبادئهم، ولا يتفق مع مقاصدهم، وقد نشر هذا القرار فى الصحف، وجهر به الفقيد فى تصريحاته وأحاديثه، ومما قاله فى يناير سنة ١٩١٦ للهرزمرمان Zimmerman وكيل وزارة خارجية ألمانيا، والذى صار فيما بعد وزيرا لها: «إنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا فى إدارة مصر، لجهلهم البلاد وأهلها، بل لجهلهم الإدارة أيضاً، كما هو مشاهد فى سورية وغيرها، ولا نقبل أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال، لأننا أرقى منهم كثيرا، وبلادنا أكثر إنتظاماً من قبل دخول الإنجليز وبالاختصار فإن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة

Nous n'acceptons pas d'étre mangês facilemnt

«فنحن قد قاومنا الإنجليز، ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان، لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك، مثل المجر مع النمسا، على شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام».

التحقيق مع الفقيد بالأستانة

ساء زعماء الاتحاديين قرار المصريين فى جنيف، كما ساءهم تمسك الفقيد بمبدأ «مصر للمصريين»، فنقموا منه هذه النزعة، وأسروا له الضغينة فى أنفسهم، فلما ذهب إلى الأستانة فى فبراير سنة ١٩١٦، وجد حوله جوا من الشكوك، ونطاقا من الرقابة والتجسس، ووقع الجفاء بينه وبينهم، حتى بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلا جديا، وصار موضع تحقيق، تولاه عزيز بك مدير الأمن العام، بناء على تعليمات طلعت بك (باشا) وزير الداخلية، وقد وقف الفقيد فى هذا التحقيق موقفا مشرفا، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقا ذلك أنه التقى بالمحقق فى إدارة الأمن العام يوم الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦، فابتدره الفقيد بقوله[٦]: أريد أن أعرف قبل كل شىء، هل أنت تسألنى بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم، أو أنك تكلمنى بصفتك مندوبا عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن أن يسألنى عنها، لأنك لو اعتبرتنى متهماً فلا أجيبك عن شىء مطلقاً،

---

(٦) عن مذكراته ص ١٨٩.

ولا أدافع عن نفسى بل أقول لك - كما قلت للانكليز فى مصر - إفعلوا ما شئتم، فبيدكم القوة إستعملوها كما تريدون، وأما إذا كان الأمر إستعلاما بسيطا، فأجيبك على ما تريد.

قال المترجم فى مذكراته: فأجابنى مدير الأمن العام بآدابهم التركية المبنية على الرياء النفاق: أستغفر الله أفندى، نحن إخوان، وحاشا أن نتهمك، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقط.

ودار الحديث بعد ذلك عن بعض مسائل كانت موضع السؤال والجواب، كاجتماع جنيف فى ديسمبر سنة ١٩١٥، والغرض منه، وخطاب أرسله الفقيد إلى إسماعيل بك لبيب، وضبط بواسطة الرقابة فى تركيا.

وانتهى النقاش بينهما بأن قال لمدير الأمن العام بكل أنفة وشمم: «ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت فى مصر - ولابد أنها تعلم - تضركم وتعرقل مساعيكم، ولابد لكم من صداقة المصريين، والاتفاق معهم اتفاق الند مع الند، والقرين مع القرين، وإلا أكلتكم أوربا بل أكلكم الألمان أصدقاؤكم الآن».

وختم كلامه بقوله: «هاك ما عندى من الأقوال، أرجو أن تبلغها حرفياً مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك، وتبلغه استيائى من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة، فإن أراد بيانا أوضح فأنا مستعد للإجابة، مع العلم بأنى أعتبر نفسى حراً فى أن أقابل من أريد، برغم جواسيسكم العديدين».

فبُهت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب، وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك ثم سافر المترجم من الأستانة فى إبريل سنة ١٩١٦ قاصداً جنيف ناقما من الترك سياستهم نحو مصر، واعتزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهى الحرب.

وقد سقطت وزارة سعيد حليم باشا فى فبراير سنة ١٩١٧، وخلفه فى الصدارة طلعت باشا، وزار هذا برلين فى مارس سنة ١٩١٧، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه، وكتب فى مذكراته ما يأتى: «أثناء إقامتى فى هذه البلدة (بلانكنبرج) Blankenburg قرأت فى الجرائد خبر مجىء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين، وبما أنى أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يجبنى بسبب دفاعى عن حقوق مصر، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة، حمدت الله بُعدى عن برلين، حتى لاأضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته، أما هذه الزيارة

ففى غير محلها، لأن وزراء تركيا يسعون دائماً لزيارة الإمبراطور، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الأستانة، أو يهتم بزيادة سلطانها، فهذا الترامى تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة فى شىء، وقد عدت إلى برلين مساء الخميس ٢٦ إبريل ١٩١٧».

وكتب عن جمال باشا لمناسبة زيارته لبرلين فى تلك السنة ما يأتى: «هذا رجل طامع فى فتح مصر لنفسه، ويكره المصريين الأحرار، وبالطبع أنا فى مقدمتهم، لإعلانى دائماً حقوق مصر، ومجاهرتى بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيا كان».

وكتب فى موضع آخر: «إن الأتراك لا يهتمون بالمسألة المصرية بل قال بعضهم إنه يفضل أن تكون مصر إنكليزية من أن تكون مستقلة، لأنها لو استقلت تصبح خطراً على الدولة، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم، وكذلك لا يرغبون فى أن تكون متحدة معهم اتحاد ممالك ألمانيا تحت رياسة بروسيا، لأن مثل هذا الاتحاد يوجب إيجاد مجلس نواب عام مثل الريشستاج الألمانى، يكون فيه للمصريين وباقى الممالك العربية مندوبون يفوق عددهم عدد نواب الأتراك، فيصبحون هم المسيطرون على الدولة العثمانية، ويصبح الأتراك فى المقام الثانى».

مؤتمر الأجناس بلوزان
(يونيه سنة ١٩١٦)

حضر الفقيد مؤتمر الأجناس، الذى انعقد بلوزان (سويسرا) فى أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ يونيه ١٩١٦، وألقى به خطبة مطوله شرح فيها القضية المصرية ودافع عن استقلال مصر وأظهر بطلان الاحتلال وبطلان الحماية التى ضربتها انجلترا على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤.

اجتماع ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧
لمناسبة ذكرى الاحتلال

وأقام اجتماعا ببرلين يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧، لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢)، وكان اجتماعا حافلا، حضره سفيرا تركيا وإيران فى

برلين، ومندوب عن وزير خارجية ألمانيا، والأمير شكيب أرسلان، وجم غفير من علماء الألمان وكتابهم، والمستشرقين منهم، وخطب فيه الفقيد باللغة الفرنسية عن المسألة المصرية، وكان من خطباء هذا الاجتماع الدكتور منصور رفعت، وعبد الملك حمزه بك، ووحيد الملك مبعوث إيران فى المؤتمر الاشتراكى باستوكهلم، والأمير شكيب أرسلان، والبارون أو بنهايم، والكاتب الألمانى الشهير الكونت رفنتلو Reventlow.

وفاة السلطان حسين كامل
وارتقاء الملك فؤاد عرش مصر
(٩ أكتوبر سنة ١٩١٧)

فى خلال الحرب العالمية الأولى توفى السلطان حسين كامل، يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥)، وفيه تولى عرش مصر الملك أحمد فؤاد وكان لقبه «السلطان»، إلى أن أعلن الاستقلال، يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، فصار «الملك فؤاد الأول».

مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولى باستوكهلم
(أكتوبر سنة ١٩١٧)

لما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم، قصد إليها فى مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad، ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونيه ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء فى ويزبادن، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيها خلاصتها، وذكر طرفا من نقض انجلترا لعهودها فى الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وأثبت أن حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر من الاحتلال ولا من الحماية، قال فى هذا الصدد:

«إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تنصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع، وإنى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها، تصرفا يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة
(أكتوبر سنة ١٩١٧)

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية، مادام لأية دولة أجنبية جنود فى مصر قال فيها:

«إن الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين)، والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال، أو تدخل أجنبى تحت أى اسم، أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء حتى انجلترا وحلفاءها تاركا العواطف والميول جانباً، متبعاً السياسة العملية الحقة.

«إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل، وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزى الذى تحول ظلماً وعدوانا إلى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ان كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢، والتى أدت إلى وضع يد انجلترا على الإدارة المصرية، معروفة مشهورة، فلا داعى إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابى باشا دستوراً كاملا من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢، ساعد على تتميم الإصلاحات التى أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم فى ظل الحرية، ولكن انجلترا التى كانت تطمح إلى امتلاك مصر، وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الاسكندرية فى ١٨٨٢، تلك الفتنة التى جرتّ إلى إطلاق القنابل فى ١١ يوليه، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر

من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك فى المنشورات التى أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسمياً فى خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة فى البرلمان الانجليزى، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على «ميثاق النزاهة» فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢[١]، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على امتياز خاص فيها، فهل كانت انجلترا وحلفاؤها يحسبن إذذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك؟؟ حقا إنه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين، ولا فى مذكرة البابا، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوربية؟

«وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكانا من نفوس الدول المتمدنة مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائى للحق والعدل، بالرغم من الطمع الذى لا حد له، والرغبات المتفاقمة فى أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية، وإلا فان ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام، سيظهر فى ثوب المدنية المنهـزمة والإفـلاس التدليسى.

«نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادىء الحرة فحسب، ولكنا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس ، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولى قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد نابليون فى أواخر القرن الثامن عشر أن يتخدها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز فى الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت أخصر طريق يوصل أوربا وشرقى أفريقيا بجنوبى آسيا وأقاصى الشرق، وأن زيادة أهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع

---

(٧) انظر هامش ص ١٠٦.

تجارة أوربا، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد الأولية لصناعتها، تتطلب منطقيًّا وجوب الاستقلال الكامل لمصر، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلماً لا يتحقق. مادام لأية دولة أجنبية يد فى مصر. وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها. وأن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها. وأن تعهد إليها فى حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

«وإنه ليديهى أنى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل، من أقاصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فانه لا يجهل إنسان أن من ما يملك أعالى النيل، إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءًا عظيماً من مياهه لرى السودان ومن أجل ذلك أوجدت انجلترا حكومة منفصلة فى السودان المصرى، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة فى البحر الأحمر، وكذلك تعارض دائما فى اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها فى السودان، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى وعلى فروعه التى تمده، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهباً.

«فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى، ألا وهو النيل.

«وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب، ولقد كانت القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية[٨] منذ سنة ١٨٨٥، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين أغارتها على مصر، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال انجلترا للقناة، وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسوى فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالا عسكريًّا بعد أن خدعت الجيش المصرى ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢)، وبرغم

(٨) هى معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القناة، وأعقبها معاهدة الأستانة سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة.

هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥، قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

«إن مصر تعلن حقها الطبيعى فى أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى أعلنته كل الدول فى مؤتمر الهاى؛ ذلك الذى من أجله زعمت انجلترا وحلفاؤها أنهن يواصلن القتال.

«إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة - لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، أنها لا تعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمع فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية، وإنما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتع فى بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها، وإن الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحاً أعرج، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة»

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى المصرى

اجتماع ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧
للاحتجاج على الحماية البريطانية

دعا المترجم المصريين والشرقيين وبعض الساسة الألمان إلى حفلة أقامها فى برلين يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ لمناسبة ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد خطب فيها، كما خطب الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش، وأمهوف باشا الألمانى، وأحد خطباء الهنود، فالبارون أو بنهايم.

رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك

(يناير سنة ١٩١٨)

ولما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين الروسيا وألمانيا وحلفائها وكان الفقيد وقتئذ فى ألمانيا، أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية فى يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر، وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية، بل هى دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الانجليزى عن مصر وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان الاقتراع، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقا لمبدإ الجنسيات ومبدإ حرية البحار

بعد الهدنة عودته إلى سويسرا

ولما وضعت الحرب أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالأستانة، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر.

مذكراته إلى مؤتمر الصلح

فلما عقد مؤتمر الصلح فى باريس أرسل الفقيد باشتراكه مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى سويسرا تقريراً فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان فى أواخر ديسمبر، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩.

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

١ - استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً.

٢ - قبول مصر فى عصبة الأمم.

٣ - تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح.
٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

ويتضمن التقرير الثانى شرحا وتأييداً للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم فى تقرير مصيرها، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة يطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا فجاء الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩١٩.

«سيدى العزيز.

«أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بإمضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا، ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة فى مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية، وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالاً تاماً.

وأصدر الفقيد وإخوانه بجنيف فى أبريل سنة ١٩١٩ نشرة اسمها «النشرة المصرية» Bulletin Egyptien تصدر مرتين فى الشهر وتدافع عن القضية المصرية.

مذكراته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن
(فبراير سنة ١٩١٩)

وقدم إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى برن (عاصمة سويسرا) فى يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً فى الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطانى، وكان

واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا فى (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم فى المسألة المصرية، وأظهر اقتناعه بعدالتها، ووعدهم بتأييدها؛ وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة حزب العمال، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى سنة ١٩٣٠.

مذكرته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن
(أغسطس ١٩١٩)

وقدم المترجم إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى لوسرن (سويسرا) فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر، تضمنت شرحاً لقضيتها، وبياناً لما تعانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩، واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

الفقيد والوفد المصرى

كتب الفقيد فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة فى مصر):

«من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩)، وهو قيام ثورة عامة، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا، أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى، فوعده الإنكليز بالسفر، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨، وبقى مصراً على استقالته، رغماً من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح للوفد، الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لوندره وباريس مطالباً باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتاً، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة

فى أول مارس سنة ١٩١٩، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًّا، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلاً، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم إلى خارج القطر سبباً لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين، وبل والقضاة، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال، استعملت فى أثنائها البنادق، فقتل وجرح كثيرون، فى مصر وطنطا والإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر، من الإسكندرية إلى أسوان، وامتدت الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال (أللنبى) كان وقتئذ فى باريس، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن، مندوباً سامياً للحكومة الإنكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريًّا ومدنيًّا، فعاد مسرعاً، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى، التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية، بحرقها بواسطة الطيارات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفى، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية، وقتل وجرح كثيرين، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تُعلم ما هى)، حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩، دخل ضمنها عدلى باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولى باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذى يمكن قوله، أن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصاً اشتراك السيدات فى المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك

الأقباط، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام أعلاماً جديدة، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة، ما عدا العلم الإنكليزى.

«وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا، وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقاً، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوماً».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى، الذى تألف برياسة سعد زغلول باشا، موقفاً مشرفاً، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته، فى سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى أخلاصها وثباتها على النضال، ولا تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضنّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه، كتب الفقيد عن موقفه النبيل من الوفد ما يأتى: «إنى أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدراً رحباً، ولا يبقى يطالب فعلاً وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام، إلا حزبنا الحزب الوطنى، ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضواً، تحت رياسة سعد زغلول باشا، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

«Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succes»

«نحيى فيكم الوطن الغائب، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح»، ولكن سعداً لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته إليه».

رسالته إلى الأمة
لمناسبة ذكرى الاحتلال

وقد أرسل من (تريتيه) Territet بسويسرا، حيث كان يستشفى من مرضه، رسالة[٩] إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العـاصمة، وهى آخر رسالة له قبل وفاته رحمه الله، قال:

صوت من وراء البحار

«إخوانى المصريين الأعزاء.

«إن الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية فى عواصم أوربا، سواء قبل هذه الحرب أو فى أثنائها أو بعدها.

«إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوماً واحداً، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين، بل كان يزداد قوة ونشاطاً، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات

«إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار، ليهنىء الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوىّ فى أوربا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الدينى، وهم يعلمون أنهم لكاذبون، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا.

«إننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة، حتى أصبح المصرى فى أوربا عالى الرأس مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

---

(٩) نشرت بجريدة «الأفكار» عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩.

«إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى تلك الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادىء عادلة، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعبية تغريراً وتضليلاً للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة النّد لنده، والقرن لقرنه، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولى، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا كل مايصل إليكم، حتى إذا ماتقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر فى الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غنّاء، فإذا ماوصل إليه لا يجده شيئا، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ، وليكن دائماً أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها

«أيها الأعزاء:

«أكتب هذه السطور اليوم، وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزناً وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو

«فسلامٌ عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديه! سلام على الأهرام وبانيه! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!»

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

محمد فريد

* * *

الفصل الرابع عشر

مرضه ووفاته

كان الفقيد يشكو وهو فى مصر من مرض الكبد الذى اعتراه وهو بعد سن الشباب، وكان يذهب الفينة بعد الفينة إلى (فيشى) للاستشفاء منه، ولما هاجر من مصر إلى أوربا، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة، وتنقله فى البلاد الأوربية، وإجهاد نفسه فى العمل المتواصل، من الكتابة فى الصحف والمجلات، والخطابة فى المحافل والمؤتمرات، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والأوربيين، ومراسلاته لهم ولأصدقائه وتلاميذه فى مصر، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر، والإعراب عن مطالبها وآمالها، فأثرت فيه هذه الجهود المضنية، وزاد فى تأثيرها جو أوربا البارد الذى لم يألفه فى الشتاء، فكانت سنوات المنفى سبباً لاعتلال صحته.

جاء فى مذكراته بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٤: «قضيت هذا الشهر بمدينة جنيف، وكان البرد شديداً، ولم يزل كذلك، فلم تظهر فيه الشمس إلا مرتين، ونزل الثلج فى أغلب أيامه، وبالاختصار كان شهراً محزناً كئيباً، ولو ساعدتنى حالتى المالية لسافرت إلى جنوب فرنسا، أو إلى الجزائر المغرب، لأقضى الشتاء هناك، ولكن الأمل فى نيل ذلك ضعيف».

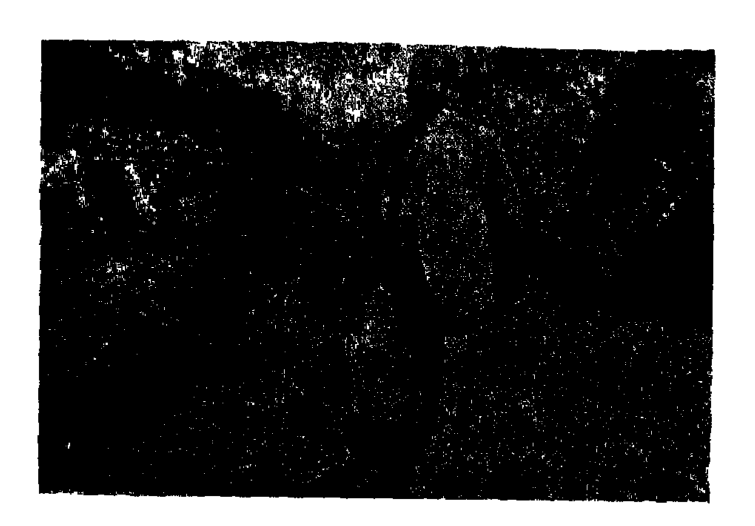
وفى يونيه سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب Tarasp بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذى عاوده فى تلك السنة.

وفى أوائل يوليه قصد إلى حمامات شولس Schuls بسويسرا أيضاً، للاستشفاء من هذا الداء، وفى سبتمبر قصد إلى حمامات راين فلدن Rheinfelden على شاطىء الرين بإشارة الأطباء، ولكن المرض لم يفارقه.

وفى سنة ١٩١٧ أشار عليه الأطباء بالعلاج فى ويزبادن Wiesbaden، وقصدها فى أغسطس من تلك السنة، فلم يفده العلاج بها شيئاً.

وفى مارس سنة ١٩١٨ أحس بمرض الاستسقاء، وهو فى برلين، فدخل أحد المستشفيات الخصوصية يوم ٢٢ مارس، لعمل عملية القيلة المائية، ومكث به إلى يوم الأربعاء ٣ أبريل إذ شفى منه شفاء مؤقتاً.

وفى يوم ١٩ يوليه سنة ١٩١٨ عاد إلى سويسرا حيث قصد حمامات (تارسب) التى استشفى بها سنة ١٩١٦، ثم قصد سان مورتس Saint Moritz حيث تحسنت صحته نوعا (انظر صورته بهذه الصفحة)، وذهب منها إلى ألمانيا فى سبتمبر سنة ١٩١٨، ثم رجع إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر من تلك السنة.



صورة الفقيد فى سان مورتس
يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ حيث تحسنت صحته نوعا

وفى سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء فى تجويف البطن، مما استدعى (بزله) من وقت إلى آخر، فقصد فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ مصحة ليمان Leman بسويسرا، على مقربة من بحيرة ليمان (بحيرة جنيف) وأقام بها نحو ستة أسابيع، شعر فى بدايتها بتحسن يسير، ثم زال هذا التحسن وساءت حالته، فنصحه الدكتور شرونف Schrumpf الذى كان يعالجه مدة إقامته فى برلين بالتوجه إلى حمامات (باسوج) Passug بسويسرا، فسافر إليها فى ١٧ يونيه سنة ١٩١٩، وقضى ليلة فى زوريخ للاستراحة بها، ثم وصل إلى هذه الحمامات فى ١٨ منه، ففحص طبيب الحمامات عن حالته، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام، ولكن ماء الرشح زاد بسرعة، فكتب إلى الدكتور شرونف يستنصحه، فأرسل إليه تلغرافا يطالب إليه أن يسافر من فوره إلى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان مورتس بسويسرا، لعمل البزل به، فسافر من باسوج فى ٢٢ منه، ووصل إلى مستشفى سمادن، وبعد ظهر اليوم التالى حضر الدكتور شرونف بنفسه، واشترك مع طبيب المستشفى فى العلاج، فأخرجا ماء الرشح الذى بلغ

مقداره سعة لترات، فاستراح على الفور، وأقام بالمستشفى ثمانية أيام، ثم سافر يوم ٢٩ يونيه إلى سان مورتس، لأن جوها يعين على النقه من المرض، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة إعادة البزل بعد عشرة أيام، ولكنه قضى بسان مورتس شهراً كاملا. دون أن يشعر بحاجة إلى إعادة البزل، وإذ شعر بالراحة والقدرة على العمل، سافر يوم ٢٩ يوليه إلى مدينة (لوسرن) فقصده لحضور المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد بها (وقد تقدم الكلام عنه ص ٤٠٢)، فقصده ليرفع فيه صوت مصر، وبعد أن حضر المؤتمر عاد إلى جنيف التى كان يتخذها مقراً له. وفيها زاد ماء الرشح، فاستحضر طبيباً بزله يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩، ثم يوم ٣ سبتمبر. وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلازمه فى أوربا منذ سنة ١٩١٣، فنصحه بالدخول فى مستشفى جنيف، لكى يتبع فيه نظاما علاجيًّا يخفف وطأة المرض، فعمل الفقيد بنصيحته، ومكث فيه مدة.

حدثنى الدكتور عبدالعزيز عمران أنه وإخوانه المصريين أبرقوا إلى الوفد المصرى بباريس، بما وصلت إليه حالة المريض العظيم، فلم يتلقوا أى رد!!

وكان المرحوم حسين بك شرين، وهو من خاصة أنصاره ومحبيه، يزوره فى مرضه. فلما رأى أن حالته لم تتحسن فى مستشفى جنيف، أشار عليه بالانتقال إلى ترتيية Territet. حيث كان يقيم حسين شرين بك ليدخل مصحة بها تسمى مصحة كولونى Clynigue de Cologne. يديرها الدكتور شسكس Shessex. فغادر المترجم جنيف يوم الاثنين ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ قاصداً تريتيه، ودخل المصحة، وبزل الدكتور شسكس ماء الرشح، فأخرج من بطنه سبعة عشر لتراً، ثم رسم له العلاج والطعام المناسبين، فقل ماء الرشح، وتحسنت حالته تحسناً نسبيًّا، وظل كذلك إلى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩، ثم ظهر ماء الرشح ثانية، فنصحه أطباء المصحة بالتوجه إلى برلين، لإجراء عملية جراحية فى الوريد الكبدى، على يد طبيب إخصائى، وهى عملية قيل إنها تشفى الترشيح المائى، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران، وإسماعيل بك لبيب، يتناوبان ملازمته بالمصحة، فعرض عليهما الأمر فوافقاه على السفر إلى برلين، فغادر (تريتيه) وقصد إلى ألمانيا، ونزل بفردريكسهافن على الحدود الألمانية، وهناك عمل له البزل لإخراج ماء الرشح لظهوره بسرعة، وبعد أن استراح قليلا واصل السفر إلى برلين، ولازمه هناك الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك لبيب ودخل مصحة الدكتور ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن، استعداداً للعملية الجراحية التى أشير عليه بها، ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان

يستحيل معها إجراء العملية الجراحية، فبزل له الماء مرتين فى هذه المصحة، وانحطت قواه على أثر البزل الثانى.

الوفــاة

(١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩)

حافظ الزعيم فى أثناء مرضه الأخير على شجاعتـه وصبره، وتجلت وطنيتـه فى ساعـة الخطر، كم كانت تتجلى فى ساعات الجهاد العصيبة التى كان يواجهها فى كل أدوار حياته.

فلما لمح شبح الموت يقترب منه فى الأيام الأخيرة، قال لمن حوله: «لست أخاف الموت، لأن الموت حق لا بد منه، ولكن كل ماكنت أتمناه أن أرى مصر متمتعة بتمام استقلالها».

ولما أيقن أنه سوف يفارق الحياة، دون أن يرى استقلالها بلاده، استسلم للموت، وجمع إخوانه الموجودين حوله، وأوصاهم بالاتحاد، وأن يبثوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية التى تحفظ كيانهم، وتقرب استقلالهم، وقال فى النهاية: «إنى أنا وأولادى وكل عزيز لدىّ فداء لمصر، لقد قضيت بعيداً عن مصر سبع سنوات، فإذا مت فضعونى فى صندوق، واحفظونى فى مكان أمين، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتى إلى وطنى العزيز، الذى أفارقه وكنت أود أن أراه».

ثم دخل فى دور الغيبوبة، وأسلم الروح فى منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ (٢٢ صفر سنة ١٣٣٨).

تشييع الجنازة فى برلين

أبلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع إلى إخوانه المصريين ببرلين، فاجتمعوا، يعروهم الحزن، ويحز فى نفوسهم الألم، وأخذ يعزى بعضهم بعضا، وما لبث الخبر أن استفاض فى أنحاء العاصمة الألمانية، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد، ورثاه كتابها ومحرروها، واهتزت الأسلاك البرقية حاملة نعيه إلى مصر وسويسرا والعواصم الأوربية، وقرر المصريون الاحتفال بتشييع جنازة الزعيم ببرلين احتفالا يليق بمقامه ومنزلته، ووضع

جثمانه بعد تحنيطه فى تابوت من الحديد لكى يمكن نقله إلى مصر عند سنوح الفرصة، عملا بوصيته.

وفى اليوم التالى شيعت الجنازة من المصحة فى احتفال مهيب، سار فيه المصريون، وعدد كبير من الشرقيين والألمان، وكان اليوم ممطرا، اكفهرت فيه السماء، وهبت العواصف، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة فى الحزن على الزعيم الراحل.

خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش

وقبل تحرك الجنازة، ألقى الشيخ عبد العزيز جاويش، أمام جثمان الفقيد كلمة مؤثرة فى وداعه، قال:

«أيها السادة: أمام جثة هامدة، وميت لايعى، نحن واقفون؟ كلا!.. ثم كلا؟ إنما نحن وقوف أمام صفحات من تاريخ الجهاد الأكبر، فى سبيل الحرية البشرية، فى سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية، للشعوب الإنسانية، فى سبيل مصارعة الأمم القوية، ذوات المطامع الأشعبية.

«نحن وقوف أمام هذا الراحل الكبير، الذى كانت حياته مثالا كاملا للمتشبهين، وقدوة صالحة للعاملين، فهاهى تلك صفحاتها الناصعة، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز، إلى صلابة العزم، جهاداً لا يوهنه الملل، ولايوهيه الكلال، كما ضم إلى الصراحة البالغة، فى كتابته وكلامه، إقداما يستهزىء بالغوائل، ويسخر من كارثات النوازل، لقد رأيناه رحمه الله يوم ساقه الإنكليز إلى السجن بمصر، فما كان إذ ذاك أقل ابتساما منه يوم فارقه بعد ستة أشهر كاملة قضاها فى غيابته وظلماته.

«ضيّق الإنجليز المذاهب على فقيدنا، وأخذوا الأبواب والمسالك، على قلمه ولسانه، فلم يربدا من مفارقة وطنه، وأولاده وعشيرته، إذ خرج يلتمس فضاء يسع صيحاته، التى ضاق عنها فضاء بلاده، ووقرت دونها آذان أعدائه.

«جاهد رئيس الحزب الوطنى فى سبيل تحرير بلاده، وكان يرجو أن لا تعاجله منيته، قبل أن يراها خالية من ظل الجبابرة المغتصبين، فكنا نخشى وقد سارعت إليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل أمنيته، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية، مشرقة على

ربوع وطنه العزيز، ولكننا رأيناه رحمه الله، قبيل وفاته قرير العين، مشروح الصدر، إذ أبصر كيف تشيد أمته النجيبة، على ما أقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل باشا من الدعائم المتينة، صرح الحرية والاستقلال، ذلك الصرح الذى سيعانق يوماً ما الأهرام، ويدوم ما تعاقب الجديدان.

«أبصر الرئيس كيف تبنى أمته الكريمة حياتها الحرة المستقلة، بما يتساقط من رءوس أبنائها ويتمزق من أفلاذ أكبادها، وبما يتدفق من دماء شهدائها، أبصر فريد كيف أصبحت قواعد الحزب الوطنى الذى يرأسه عقيدة كل فرد من أفراد الأمة، وغاية كل مجاهد من رجالها، أبصر فريد كيف اتحدت كلمة الشعب وتعاقدت خناصره، إذ ألف الله بين قلوب أحزابه وطوائفه، فأصبحوا بنعمة الله إخوانا، وكانوا على شفا حفرة من النار، فأنقذهم الله منها، أبصر فريد كيف نافس فى سبيل الوطن المفدى أطفالُ الأمة الشيوخ، ونساؤها الرجال، ومسيحيوها المسلمين، وكيف تعاشق الهلال والصليب، وائتلف القرآن والإنجيل، وتعانق الشيخ والقسيس.

«أبصر فريد بعد أن سدّت السبل أمامه وأمام اللجنة الإدارية للحزب فى أوربا، فلم يستطيعوا شهود الملاحم الوطنية، أبصر كيف ترسل الأمة الوفود، وتريق الدماء فى سبيل تأييدها ونصرتها، أبصر فريد جميع ذلك، فلا عجب إذا وجدناه يقابل أمر الله الذى لا مردّ له بذلك القلب الممتلىء بالآمال العظام والثقة البالغة من أن سيطهر وطننا العزيز من أعدائه، ويحرر رقابُ أمتنا العزيزة من أطواق الاستعباد.

«وإذا كانت حياة الرجال أيها السادة خيرا للأمم التى يخدمونها فكم منهم من أفاد بمماته بمقدار ما أفاد بحياته، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة، والنسمة الجامدة، وإنما هو تلك النفس الأبية، والقدوة الصالحة، والذكرى الطيبة التى سيجددها بلى الأيام، ويوالى نشرها انطواء العصور والأجيال، فطوبى لمن سن سنة حسنة، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين.

«والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب، فنم مغموراً برحمة الله وإحسانه، مزوداً من أمتك بالدعوات الصالحة، والذكرى العاطرة، والحب الدائم والسلام عليك ورحمة الله».

ثم سارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين، وهناك حفظ التابوت بالكنيسة بالقرب

من المقبرة، لكى ينقل إلى مصر، ووضع بجوار جثمان الأمير محمد عبد القادر، نجل الخديو عباس، وألقى البارون أوبنهايم كلمة بالألمانية فى رثاء الفقيد، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والأوربيين.

وبقى التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة، على أن يسلم للدكتور عبد العزيز عمران أو إسماعيل بك لبيب إلى أن نقل إلى مصر فى يونيو سنة ١٩٢٠[١]

نعيه فى مصر

وصل نعى الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر، ونشرت الصحف النبأ الأليم، فعمّ الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية، وإنا ناشرون هنا نموذجا من رثاء الصحافة العربية، ثم الأوربية.

قالت (الأهرام) فى نعيه[٢]:

«مات محمد فريد وكفى باسمه وصفا لحياته - غريباً عن وطنه، حبا بذلك الوطن، فأحياه موته، وهو غريب مجاهد، فى قلب كل مصرى وكل محب لمصر، وخلده جهاده لإنقاذ هذا الوطن فى التاريخ، إلى جانب كل رجل عظيم ووطنى كبير فى كل أمة من الأمم.

«استمات فى حب الاستقلال، فمات وحياة أمته فى عنفوان الشباب، وخفت صوته وأصوات أمته الهاتفة اليوم هتافه ترتفع إلى الجوزاء، وتتردد فى لابات كل قارة ومصر، وتقع من آذانه وهو ذاهب إلى ربه قرير العين بما قدمت يداه، مثلوج الفؤاد بما رأت عيناه، فإذا أرسلت اليوم «الأهرام» دمعة على قبره ،فإنما هى ترسل هذه الدمعة الحرّى، ذاكرة نهضته فى صباه من بين أقرانه، ليمدها بآرائه وأفكاره، يوم كانت الكتابة فى الصحف تعد على أمثاله من أبناء الباشوات والعظماء، وعاراً يماسّ الجريمة، ولكن فريدا - رحمه الله -

---

(١) أخذت هذه البيانات عن الدكتور عبد العزيز عمران الذى لازم الفقيد حتى وفاته، وهو من خاصة تلاميذه الأوفياء (رحمه الله).

(٢) عدد ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩.

حطم تلك القيود، ونزع إلى الحرية وخدمة الوطن، بالقول والفعل، فلم تمنعه الوظيفة عن الاهتمام بقضية التلغرافات التى أقيمت على المؤيد – وهى تلغرافات السردار كتشنر عن الحملة المصرية لفتح السودان، توصل إليها «المؤيد» فأذاعها وحوكم من أجل إذاعتها فبرىء، فكانت تلك القضية خاتمة حياته بالوظيفة، وفاتحة حياته فى الخدمة الوطنية، فإذا تضاربت الآراء فى أمر من الأمور فإنه لا يختلف اثنان فى إخلاص محمد فريد لوطنه، وتفانيه فى محبته، حتى ذهب اليوم إلى ربه بجبهة ناضرة، تبكيه مصر لأنها فقدت ابنا من أصدق أبنائها إخلاصا، وأكثرهم جهاداً، وتتعزى عن فقده بناشئة كريمة ناهضة، كلها فريد، وكلها عامل عمله، بل كلها متم ذلك العمل الجليل الذى يتطلب شهداءه، ويريد ضحاياه، ككل الأعمال الجليلة، فإذا ما قلنا اليوم، والحزن ملء الفؤاد: «هذا رجل مات»، نقول والصدر منشرح: «ولكن الرجال فينا غير قليل»، وموته فى ديار الغربة فى سبيل الخدمة لأعظم برهان يقام فى هذا الأوان على الذين تكافحهم مصر ويكافحونها، وتجالدهم السياسة ويجالدونها، مجالدة الأبطال، لا ينظرون إلى الوراء ليقفوا على جثث الأبطال نادبين، بل ينظرون إلى الأمام، وأعينهم قيد أكاليل النصر وروح شهدائهم معهم، لا ترضى عنهم أن تذهب عبثا، وتناجيهم ليرضوها، ويبرروا مفاجعها بإبلاغ مصر أمانيها».

وقالت (الاجبشيان ميل):

«انتخب فريد بك رئيسا للحزب الوطنى سنة ١٩٠٨، عقب وفاة مصطفى كامل باشا مؤسسه ورئيسه الأول، ومنذ اليوم الذى انتخب فيه وقف كفاءته وثروته ووقته على الغرض الذى ثابر عليه، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه لو لم يترك خدمة الحكومة عملا بمبادئه الوطنية لوصل إلى منصب الوزارة، وفى سنة ١٩١١ حكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن فى قضية كتاب (وطنيتى) المشهورة، ولم تنته مدة سجنه حتى سافر إلى أوربا ولم يعد منها بعد ذلك.

«ولا حاجة إلى القول بأن فريداً كان مخلصاً فى مبدئه الذى لم يتوان عن العمل على تحقيقه فى العشر السنوات الأخيرة، وكان فوق ذلك أول زعيم وطنى بذل ماله فى سبيل مبدئه المحبوب، فكان بذلك مثلا نادراً فى الشرق، وفى مصر على الخصوص، لمن يفدى مستقبل وطنه بكل ما يملك.

«قال له قائل فى الليلة السابقة لمثوله أمام محكمة الجنايات: ألا تدرى أنك على أبواب السجن ! فما كان جوابه إلا أن ابتسم ابتسامة معناها أنه لا يبالى عذاب السجن فى سبيل مبادئه، أو بعبارة أخرى أنه لا يضن بأداء هذا الثمن أيضاً من أجلها.

«ولسنا نحن من رأى الزعيم الوطنى الراحل فى مذهبه السياسى، ولكننا لا نتمالك أن نبدى إعجابنا بخلقه وصدق شعوره بالوطنية، ولاسيما أنه حين بذل كل ما يملك، لم يكن ينتظر أى مكافأة من أبناء وطنه».

كلمتى فى رثائه

وقد شق علىّ نعى المترجم، وتملكنى حزن شديد، إذ فقدت فيه إمامى فى الوطنية، وشعرت بفداحة المصاب، وعظم الخسارة التى حلت بالبلاد بوفاته، فى وقت هى أحوج ما تكون إلى إخلاصه، ووطنيته المنزهة عن الأهواء، البريئة من المطامع الشخصية، وكتبت أرثيه فى مقالة نشرت فى جريدة (مصر)، بتاريخ ١٩ نوفمبر، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم والرئيس الراحل الكريم):

«اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزناً على أبرّ أبنائها وأكبر خدامها، من بذل فى سبيلها حياته وصحته وماله، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه، وبيانه وجنانه، مات فريد فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص، ودروس الشجاعة والثبات، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادىء العالية، ذهبت تلك النفس الكبيرة التى كانت تبعث فى القلوب روح المثابرة والإقدام، روح الأمل والإيمان، روح التضحية الكبرى، روح التفانى فى خدمة الأوطان.

«فإليك أيها الراحل الكريم، ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع، ممزوجة بالدموع والعبرات، وعليك تبكى الوطنية المصرية، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزناً وألماً !

«ألا فى ذمة الله من تلقيتُ عنه مبادىء الوطنية الأولى، من كنت أراه فى السراء والضراء، فى السفر والحضر، تحت سماء الوطن أو المنفى، رافعاً لواء الوطنية، حاملا فى يمينه مصباح الأمل، يسير به فى كل واد، وتحت كل سماء، ينظر به إلى الدنيا، فتصغر فى عينه المصائب، وتتضاءل المتاعب؛ فى ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد

والمصائب، وقلبه مملوء قوة ويقينا، فى ذمة الله من جعل حياته كتاباً مقدساً تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد فى سبيل الوطن.

«أيها الفقيد العظيم! فى سبيل الوطن تعبت وشقيت، فى سبيله تعذبت وتغربت، فى سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها، فى سبيله احتملت الشدائد، وفارقت الأهل والأبناء، والإخوان والأصدقاء، فى سبيله أخذت تجوب الأقطار، وتنتقل فى بلاد الغربة، فاحتملت هناك ما احتملت من تقلبات الأيام، ومتاعب الحياة، والحنين إلى الوطن العزيز، كل ذلك وأنت البطل العظيم الذى يرى كل شدة وكل تضحية فى سبيل الوطن واجبا مقدساً.

«مرّت عليك ثمانيه أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك، ولكنك كنت قريباً منها بقلبك، فما كان يخفق إلا لها، وما كان يهتف إلا باسمها، وما تعبت وتعذيب إلا فى سبيل الدفاع عن حقوقها، وأخيرا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة، فقعد بك المرض، وأعيا الداء الأطباء، ومع ذلك كنت وأنت فى شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر، وتهتف لها، كنت تفكر وتكتب، وتعمل وتجاهد، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى، ففى ذمة الله أيها الفقيد العظيم! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين فى سبيل أوطانهم، ففى شخصك الكريم تتمثل المثابرة، والعقيدة الوطنية الراسخة وفى تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات.

«فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم، تبكيك وأنت بعيد عنها، وتذكر وهى حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار، مدافعاً عن حقوقها؛ فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان، وواهاً لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل فتملؤها ثباتاً وإقداماً!

«إيه يا ربوع «صارى يار» المطلة على البوسفور، أيتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطراً من حياته فى منفاه، ويا ربَى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والأستانة وبرلين واستوكهلم! شاركى مصر فى حدادها، واذكرى ذلك الراحل الكريم، فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر، منادياً بمبادئ الحق والعدل، مدافعاً عن مصر، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة.

«إن حياتك أيها الفقيد العظيم حياة خالدة، ستبقى نبراساً لأبناء مصر جميعاً.

«فسلام عليك يوم جاهدت، ويوم تغربت، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال».

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

عبد الرحمن الرافعى

بيان الحزب الوطنى فى نعيه

ونعاه الحزب الوطنى فى بيان للأستاذ محمد زكى على بك، سكرتير الحزب قال فيه:

«ورد على الحزب نبأ برقى اضطربت منه العقول، وانفطرت من هوله القلوب، وتفتت الأكباد، نبأ ينعى المرحوم محمد بك فريد رئيسه الكبير وزعيمه العظيم، إثر داء أعجز نطس الأطباء، وافاه القدر المحتوم فى برلين، حيث انتقل لإجراء عملية لاستئصال ذلك الداء الذى لم يشفق على هذه البلاد المنكودة الحظ، فعجل بحرمانها من جهاده، وهى فى أشد الحاجة إليه فى هذا الوقت العصيب، فالحزب الوطنى يتقدم إلى الأمة الكريمة، والأسى ملء القلوب، والحزن يخمد الأنفاس، ناعيًّا أكبر أبنائها نفساً، وأعظمهم إخلاصاً وأكثرهم برًّا ببلاده، فلقد ضحى، رحمه الله وأغدق عليه رضوانه كل عزيز لديه، من مال وبنين، وصحة وعافية، واحتمل فى سبيل خدمة وطنه ما لا يتحمله مجاهد قبله، والله نسأل أن يعوض الأمة بفقده خيراً، وينزل عليها وعلى آله ورجال حزبه الصبر الجميل، هذا وستقام ليالى المأتم الثلاث بمنزل عائلة الفقيد الكريم بشبرا بشارع رفعت خلف المدرسة التوفيقية ابتداء من اليوم، وسيعلن الحزب الوطنى عن الزمان والمكان اللذين تقام فيهما حفلة التأبين لإيفاء الراحل الكريم حقه من الرثاء»

سكرتير الحزب

محمد زكى على

من الوفد إلى أسرة الزعيم

ونعاه الوفد المصرى فى خطاب أرسلته لجنة الوفد المركزية إلى أسرة الزعيم، قالت فيه:

«القاهرة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩

«إلى أسرة فقيد الوطن المرحوم محمد بك فريد

«الخطب جلل، والرزء عظيم، وما المصاب مصاب عائلة وحدها، وإنما هو مصابنا جميعاً، هو مصاب الأمة بأسرها، هو مصاب الوطن الحزين على فقيده، فالعزاء للمصريين على بكرة أبيهم، ذهب الفقيد ضحية الإخلاص والجهاد، فكان فى موته بطلًا، كما كان فى حياته، كانت حياته مثالاً عاليًا للمجاهدين الصابرين، وآية جليلة من آيات الإرادة القوية، والعزيمة الصادقة وقد أبى إلا أن يكون فى موته آيات وعظات، فهو بتحمله مشاق النفى، وبدأبه على الجهاد حتى آخر نسمة من نسمات حياته، بعيداً عن وطنه وأهله وأصدقائه، قد رفع رأس أمته، وأشهد العالم أن المصريين يضحون بكل شىء فى سبيل وطنهم وحريتهم واستقلالهم، فإذا كانت الأمة قد فقدته فإنها لم تفقد مبادئه وآيات وطنيته، والدروس السامية التى ألقاها عليها فى جميع مواقفه، وبموته تمكن من نفسها مبدأ التضحية فى سبيل الدفاع عن الوطن، وفى هذا تخفيف لوقع المصاب على النفوس، ولما كانت كل أمة تعنى بتخليد ذكرى أبطالها، فإن لجنة الوفد ستعمل على القيام بهذا الواجب المقدس، أمطر الله جدث الفقيد رحمته، وألهمنا جميعاً نعمة الصبر».

رئيس لجنة الوفد

محمود سليمان

نقل رفاته إلى مصر

(يونيه سنة ١٩١٩)

كانت فكرة نقل رفات الفقيد إلى مصر تجول فى خواطر الكثيرين ويرونها فرضاً على المصريين، واجباً أداؤه، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيداً عن أرض



الحاج خليل عفيفى
رجل الشهامة والمروءة
الذى تطوع لنقل رفات الفقيد إلى مصر

الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات اثنى عشر طالباً مصريًّا توفوا فى حادثة اصطدام القطار الذى كان يقلهم على الحدود الإيطالية النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠، وبادر إل نقل جثثهم إلى مصر على نفقته – وقام بالواجب فى هذا الصدد – ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قيّض الله رجلاً من كبار النفوس، قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق.

وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل، وهم أجدر به من سواهم، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير فى نفسه، كبير فى وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء

نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبياً دعوة أحد، بل لبى دعوة ضميره، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيداً عن مصر، فاعتزم أن يسافر إلى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر إلى مصر، جزاه الله خير الجزاء، وأسكنه فسيح جناته.

وكانت المهمة تحتاج إلى شيء كثير من الجهد، لما اعترضتها من عقبات، ذللها الحاج خليل عفيفى بهمته ووطنيته، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها، فأخذ ترخيصاً من الحكومة المصرية بنقل الرفات إلى مصر، وأبحر من الإسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ قاصداً برلين، عن طريق فرنسا، ولم يكد يصل إلى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) ببرلين، فأقام بباريس حتى استقرت الأحوال فى العاصمة الألمانية ثم سافر إليها فوصلها يوم ٢٨ أبريل.

ثم أخذ يسعى فى طلب الترخيص من الحكومة الألمانية بنقل الرفات، وقد اعترضته فى بادىء الأمر، عقبة شكلية، وهى صدور قانون فى أبريل سنة ١٩٢٠ بعدم نقل جثث المتوفين من ألمانيا إلى بلاد أخرى، فسعى لدى الحكومة الألمانية فى أن تأذن له بتحقيق أمنيته، وساعده فى مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك لبيب، وسعيا لذلك لدى الحكومة الألمانية، وكذلك عاونه محمد أفندى سليمان التاجر المصرى المقيم ببرلين، والبارون أوبنهايم.

وحدث فى خلال إقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت إلى ألمانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسى مات بها، فأذنت له الحكومة الألمانية بنقله على سبيل الاستثناء، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد، فنجح فى مسعاه، وصدر له الإذن بذلك، ثم قصد إلى حكومة النمسا لتأذن له بمرور الرفات فى بلادها، فأذنت بذلك، وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور فى بلادها أيضاً، لكى يبحر من ثغر تريستا.

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشييع رفات الزعيم إلى محطة برلين، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ (٣ رمضان سنة ١٣٣٨) إلى المحطة، فى جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها، ووضع فى عربة خاصة بالقطار، فسار به إلى تريستا، حيث أقلته الباخرة (حلوان)

التى أبحرت يوم ٣ يونيه قاصدة الإسكندرية، فوصلتها صبيحة يوم ٨ يونيه.

وقد أبرق الحاج خليل عفيفى إلى الصحف بنبأ قيام الباخرة فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم، وتشييع جنازته فى الإسكندرية والقاهرة.

وتألفت بالإسكندرية لجنة برعاية الأمير عمر طوسون، ورياسة المرحوم أحمد يحيى باشا، للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد، وتبرع الأمير عمر طوسون بجميع نفقات الجنازة، وانتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية تمثل صفوة أعيان الإسكندرية وشبابها، لإعداد معدات الاحتفال ووضع نظامه، مؤلفة من : محمد الناضورى باشا. الأستاذ سعيد بك طليمات. الأستاذ مصطفى بك الخادم. محمد بك عثمان. رمضان بك يوسف. محمد أفندى صادق أبو هيف. عبد العزيز بك الغريانى. المرحوم على بسيونى بك. عبد الحليم أفندى جميعى. الأستاذ عبد القادر حمزة (باشا). الأستاذ محمد حسين العرارجى الأستاذ سليمان حافظ. الأستاذ السيد عبد العزيز خضر. الأستاذ محمد الهيهاوى. الأستاذ عبد الفتاح الطويل. الأستاذ محمد حسنى نورى. أحمد نبيه قبودان. الأستاذ حامد المليجى. عبد الله افندى محمد يوسف .الأستاذ سليمان أنطون. الأستاذ محمد عوض جبريل. عبد الرازق أفندى الحبشى. أحمد أفندى عبد السلام غالى. حسن أفندى الجزائرلى.

وصول الباخرة

وفى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) فى عرض البحر، ودخلت البوغاز فى منتصف الساعة السادسة، يرفرف عليها العلم المصرى منكساً، وعلى ظهرها التابوت المحتوى على رفات الزعيم، وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمرك، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، وحيوا الرفات خاشعين، وحيوا الحاج خليل عفيفى أحسن تحية، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور.

تشييع الجنازة بالإسكندرية
(٨ يونيه سنة ١٩٢٠)

وفى الساعة العاشرة نقل التابوت من الباخرة إلى زورق بخارى كبير (لنش) يسمى (طير الميناء)، أعدته مصلحة الموانىء والفنارات، ونزل به أعضاء اللجنتين، وسار الزورق إلى رصيف الترسانة، وهناك خفّ بعض بحارة المصلحة، فنقلوا التابوت وأكاليل الزهر التى عليه إلى الرصيف، وكان رؤساء وموظفو المصلحة يتقدمهم جروجان بك، وكيل النائب عن المدير العام فى استقبال النعش.

ووقفت فصيلة من فرقة الكشافة المصرية صفين على الجانبين، فمر النعش، يحمله بحارة المصلحة، وخلفه المستقبلون إلى مسجد سيدى (مجاهد)، بجوار دار المصلحة، ووضع النعش فى وسط المسجد، وحواليه الأكاليل، ووقف حرس من الكشافة على أبواب المسجد، حتى يحين موعد سير الجنازة، وانصرفت لجنة الاحتفال تنظم جلوس المشيعين فى السرادق، فأعدت أماكن خاصة لكل طائفة منهم، وأماكن لوفود العاصمة والأقاليم، فجاء من القاهرة وفد من لجنة الوفد المصرى المركزية، ولجنة الحزب الديمقراطى، وبعض وفود أخرى، ووفد من الزقازيق برياسة المرحوم الأستاذ أحمد وجدى، ووفد من المنصورة مؤلف منى ومن حسين هلال بك، وعلى عبد الرازق بك، ومحمود بك نصير، والأستاذ عبد الوهاب البرعى، وعبد العزيز بك أبو سعده، والحسينى أفندى العسقلانى، والأستاذ محمود موسى، واسماعيل أفندى حسين، ووفد من طنطا برياسة الأستاذ مصطفى الشوربجى، ووفد من دمنهور برياسة المرحوم على بك بسيونى، وقد اشتركت هذه الوفود فى تشييع الجنازة بالإسكندرية والقاهرة

وقبيل الساعة الثالثة مساء أقبل المشيعون جماعات ووحدانا، فجلسوا فى الأماكن المعدة لهم ودعى الأمير عمر طوسون والعلماء والقسس، وأعضاء لجنة الاستقبال، ولجنة الحزب الوطنى، ولجنة الوفد، ولجان الوفود الأخرى إلى دار الفنارات وأعدت لهم الكراسى لجلوسهم.

وفى منتصف الساعة الرابعة تحرك موكب الجنازة، وكان مشهداً عظيماً لا يأتى البصر على آخره، وازدحمت الشوارع التى مر بها بالجموع الزاخرة من المودعين والمتفرجين،

وسار المشيعون تتقدمهم موسيقى الأمير عمر طوسون، فموسيقى فرقة الكشافة، يتبعها فرقة الكشافة، فطلبة مدارس الإسكندرية، بالترتيب الآتى: مدرسة المعلمين الأولية. المعاهد الدينية. المدارس الأهلية. مدرسة الثغر الحرة. المدارس الأجنبية. المدرسة الكاملية. مدارس العروة الوثقى. مدرسة الأقباط. مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية. مدرسة محرم بك. مدرسة رأس التين. المدرسة العباسية. وفود مدارس مصر والأقاليم. وكان يتخلل طلبة المدارس أعلامها. وأكاليل الأزهار، وتبع الطلبة وفود الضباط، فنعش الزعيم فأسرته. فالعلماء والرؤساء الروحانيون. فالأمير عمر طوسون، وأعضاء لجنة الاحتفال. وأعضاء الحزب الوطنى. ولجنة الوفد المركزية. والحزب الديمقراطى. فوفود الأقاليم. فرجال القضاء والمحاماة. والأطباء. والمهندسون والصحفيون. وأساتذة المدارس. فالجاليات الأجنبية. والتجار. وأعضاء الهيئات الماسونية. وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية. وموظفو المصالح الأميرية. فموظفو المصالح الأهلية. ووكلاء المحامين. ونقابة تجار التجزئة ومستخدمو المحلات التجارية. فالطوائف بالترتيب الآتى: مستخدمو ميناء البصل. القبانية. عمال المكابس العمومية الحرة. النقابة المختلطة لأصحاب عربات الركوب والحوذية. نقابة سائقى السيارات. نقابة المطابع. نقابة الأحذية. عمال حدائق المجلس البلدى. نقابة الصنائع المصرية. نقابات النقاشين والسمكرية. وبائعى الصحف. وعمال شركة المياه. وهندسة السكة الحديدية ووابورات القبارى. نقابة الجزارين. عمال تربية الأشجار بالرمل. عمال شركة الغزل. وشركة الغاز. عمال السجاير والدخان. وطوائف أخرى.

وسارت الجنازة من باب الفنارات إلى شارع البحرية، فشارع رأس التين، فشارع وكالة الليمون، فشارع سوق الطباخين، فشارع فرنسا، فميدان محمد على باشا، فشارع شريف باشا، فشارع رشيد، فشارع نبى الله دانيال، إلى محطة مصر، وإنتهى هناك موكب الجنازة، ووضع النعش فى عربة خاصة من عربات القطار الذى كان محدداً لسفره منتصف الساعة الحادية عشرة مساء، فوصل العاصمة فى صباح اليوم التالى، وسافر من الإسكندرية إلى العاصمة الأمير عمر طوسون، ووفود الأقاليم، وأعضاء لجنة الحزب الوطنى، ولجنة الوفد المركزية، ولجنة الحزب الديمقراطى، للاشتراك فى تشييع الجنازة بالقاهرة.

تكريم رفات الزعيم فى طريقه إلى العاصمة

وكان القطار المقل لرفات الزعيم، كلما مر بمدينة يهرع جماهير الوطنيين ليلا إلى ردهة المحطة لاستقباله، حاملين الأعلام مجللة بالسواد، هاتفين بذكراه، مترحمين عليه، إلى أن يسير القطار مشيعاً بالقلوب والأبصار.

فى دمنهور

فلم تكد تحين الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، حتى احتشد الجمهور فى المحطة لاستقباله، ووقفوا فى خشوع أمام العربة التى بها الرفات الطاهر، هاتفين بذكرى الفقيد، وكانت المدينة منذ الصباح يبدو عليها الحداد والتأثر العميق، والأعلام المصرية منكسة على محال التجارة، مجللة بالسواد، وقد سافر وفد كبير من أعيانها إلى الإسكندرية للاشتراك فى تشييع الجنازة.

فى طنطا

ولم يكد الطنطاويون يعلمون بالموعد الذى يمر فيه القطار، حتى إستعدوا لاستقباله، وأعدت اللجنة التى نظمت الاحتفال موسيقى كبيرة تعزف بألحان الحزن، وما وافت الساعة الثانية بعد منتصف الليل، حتى أقبل القطار وقد غصت المحطة بنحو ألفين من الطلبة والموظفين والأعيان والتجار وغيرهم، فبدت على الحاضرين علائم الخشوع والتأثر، وترحموا على الفقيد وهتفوا بذكراه حتى تحرك القطار، ثم سار الجميع فى موكب كبير، والموسيقى تعزف أمامهم بألحان الحداد، حتى بلغوا الجامع الأحمدى، حيث صلوا ركعتين على روح الفقيد.

فى بنها

ووصل القطار بنها فى نحو الساعة الرابعة صباحا، وكانت ردهة المحطة غاصة بجماهير المحتشدين، الذين جاءوا لتحية الفقيد، فوقفوا فى خشوع وتأثر وألقى الأستاذ مرسى شاكر الطنطاوى هذه الأبيات:

لتحى ذكراك يا فريد	وليحى تاريخك المجيد
من ذا يباريك فى المعانى	وفى يد صنعها حميد
قد عشت حرا ومت حرا	فأنت أنت الفتى السعيد
جاهدتَ صرف الخطوب حتى	لان لآياتك الجمود
فكن على مصر فى أمان	إنا على العهد لا نحيد

وكان المجتمعون يرددون هذه الأبيات شطرا شطرا، فكانت تحية بليغة لروح الزعيم.

تشييع الجنازة فى العاصمة
(٩ يونية سنة ١٩٢٠)

وصل القطار إلى محطة العاصمة فى الساعة الخامسة من صبيحة يوم الأربعاء ٩ يونية (٢٢ رمضان سنة ١٣٣٧)، فوضع النعش فى مستودع الأمانات بالمحطة، إلى أن يحين موعد تشييع الجنازة.

وأصبحت العاصمة والحركة فيها غير عادية، فقد استعد الجميع لاستقبال رفات الزعيم، وتقاطرت الوفود من الأقاليم، وازدحمت الطرق بالناس، وأقفل أكثر الدواوين والمصالح أبوابها، وعطلت المدارس الأهلية، والمعاهد الدينية، وكثير من المصانع، كل ذلك استعدادا للاحتفال بتشييع الجنازة، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة قدم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى إلى المحطة، وأخذوا فى تنظيم سير الموكب، وما وافت الساعة الأولى بعد الظهر حتى أخذت الجماهير تتسابق إلى ميدان المحطة لتشترك فى الموكب، ووقفت كل طائفة فى المكان المعد لها، وكان الناس محتشدين على امتداد شارع كامل - شارع ابراهيم باشا- (الجمهورية) وميدان

الأوبـرا (ابراهيم بـاشا) وشـارع محمد عـلى (القلعة)، وغيـرهـا من الشـوارع التى اجتازها الموكب، وفى القهوات العـامة والمشـارب القائمـة فى تلك الشوارع، وشـرف المنازل والأندية والفنادق، وفى كل موضع قدم، متكـدسين صفـوفا، متـراصين ألـوفا، وأقفلت الدكاكين على امتداد هذه الطرق، ورفعت على الكثير منها شـارات الحداد، والأعلام المصرية والأجنبية منكسة مجللة بالسواد، وكان الشـرطة منتشـرين يحفظون النظام، ويمنعون الزحام، وفى الساعة الثالثة إلا ربعاً مرت كخـطف البرق فـرقة من راكبى الدراجات لإفساح الطريق، تمهيداً لسير الموكب، وكانت تحمل أعلاما سوداء، وتلت هـذه الفرقـة ثلة أخرى، وكـانت فرقـة من فرسـان الكشافـة تنظم صفـوف الحاشدين على جانبى كل طريق، وبعد هنيهة عادت تلك الفرقـة وسارت فى طليعـة الموكب، يتلوها صف من فرسان البوليس المصرى. فكشافة المدرسة الخيرية الإيرانية بموسيقاها تعزف ألحـان الحداد. فكشـافة مـدرسة وادى النيـل الثانـوية. فـالكشافـة المصـرية بشبـرا، تتقدمهـا موسيقـاها، وحملة الإشـارات. فكشافـة مدرسـة التوفيق. فكشافة المدرسة الإلهامية. ففرقة كشافة المستقبل، فكشافة عابدين الأميرية. فكشافة المدرسة المحمدية الأميرية، وكل منها تعزف موسيقاها، ويـلى فرق الكشـافة: النقـابة العامة لعمال شركة سكة الحديد الكهربائيـة وعين شمس. فنقـابة سـائقى السيارات وعمـالها فنقـابة الحـوذية العـامة. فـالنقابـات المختلفة لأصحـاب عربـات الركـوب بالإسكندرية. فنقابة الحلاقين بالقاهرة، فنقابة عمال السجاير. فنقابـة عمال الغسيـل والكى، تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم، موضوعة فى إطار بديـع مطرّف بـالزهـر. فنقابة عمال الأحذية. فنقابة الطهاة. فنقابة عمال النسيج وملحقاته. فنقابة الخياميـة. فنقابة عمال الصنائع اليدوية ببولاق. فنقـابة عمـال النور. فنقـابة عمـال الصناعـة بالقاهرة. فنقابة عمال النحاس. فنقابة عمال النور الأبيض. فشركة التعاون المنـزلى لعمـال طيلون. وجماعـة العمال المتحـدة بباب الشعـرية والخليفـة. فجماعـة تضـامن العمال رافعة صورة الفقيد الكـريم. فنقابـة عمال ومـوظفى إنارة السكـة الحديـدية المصرية. فالملاحون. يلى هذه النقابات والجماعات طلبة المدارس على الترتيب الآتى: طلبة المدرسة الإيرانية الابتدائية يحملون طاقـات الزهـر. فمدرسـة التوفيق القبـطية الابتدائية. فمدارس السلطان حسين والسلحدار. فمدرسة رقى المعارف بشبرا، حاملة صورتى فقيدى الوطن المرحومين مصطفى كامل ومحمد فريد. فمـدرسة راتب بـاشا.

فمدرسة محمد على الأميرية. فالجمالية الأميرية، يحمل تلامذتها أكاليل الزهر. فالمدرسة الحسينية. فالنحاسين. فباب الشعرية. فالتحضيرية الكبرى. فمدرسة عابدين الأميرية. فالمحمدية. فالقربية. فالعقادين. فمدرسة الجيزة. مدرسة مصر الصناعية الأميرية. فكلية مصطفى كامل. فالإعدادية يحمل طلبتها صورتى الفقيدين العظيمين. فالخيرية الإيرانية. فالرشاد. فالاتحاد الوطنى. فصدق الوفاء يحمل طلبتها صورتين كبيرتين لكل من الفقيدين الكريمين. فالتوفيق القبطية الثانوية. فباب الحديد الثانوية. فالإلهامية الثانوية، يحمل طلبتها طاقات الزهر. فالمدرسة التوفيقية يحمل طلبتها إكليلا كبيراً من الزهر الأبيض. فالمدرسة الخديوية. فالفنون الجميلة يحمل طلبتها صورة الفقيد الكريم، بين علمين مصريين وطاقة من الزهر. فالفنون والزخارف المصرية. فالفنون والصنائع. فالمحاسبة والتجارة المتوسطة، تحمل كل منها إكليلا بديعاً. فالزراعة المتوسطة بمشتهر. فمدرسة الحقوق يحمل طلبتها الأكاليل. فمدرسة الهندسة يحمل طلبتها صورة الفقيد العظيم وإكليلين من الزهر الأبيض، ويتقدمهم علم مصرى مكتوب عليه اسم المدرسة. فمدرسة المعلمين العليا فالتجارة العليا وخريجوها. فالزراعة العليا وأمام كل منهما علمها الكبير وعدة طاقات من الزهر. فمدرسة الطب. فطلبة الأزهر، يحملون علما مكتوباً عليه: «ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت، فقد وقع أجره على الله»، و «لتحى ذكرى العاملين». فمدرسة المعلمين الأولية بالقاهرة. فمدرسة معلمى الكتاتيب التابعة لمجلس مديرية الجيزة. فأعضاء المحفل الماسونى يتقدمهم البناء الأعظم. فنقابة المصالح الأهلية. فنقابة الممثلين. فموظفو وزارة المعارف العمومية. فوزارة الحربية يحمل موظفوها علماً مصريًا. فمصلحة الصحة تحمل بساط رحمة مكتوباً عليه: «الاستقلال التام لمصر والسودان». فمحكمة استئناف مصر الأهلية تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم. فوزارة المالية. فالمطبعة الأميرية. فموظفو القسم الميكانيكى لمصلحة السكك الحديدية. فنقابة موظفى تلغرافات الحكومة، ومعهم السعاة بدراجاتهم فنقابة معلمى المدارس الأولية بمجلس مديرية القليوبية. فنادى موظفى البريد المصرى. فنادى منتخب المدارس للآداب والألعاب، يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة. فنادى التمثيل الحديث. فالنادى الفنى، يحمل كل منها صورتين للفقيد العظيم. فجماعة الإصلاح الأدبى تحمل صورة منقوشة على قدة من نسيج. فنادى خريجى

مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة بين طاقتين من الزهر على شكل هلالين. فجماعة الإصلاح الخيرية ببيلا غربية. فوفد مديرية الجيزة يحمل علماً مصريًا بديعاً. فنادى المعارف. فنادى النجم الأبيض. فوفد مدينة طنطا يحمل كل منها علماً جميلا وصورة بديعة. فنادى المتحف الفنى يحملْ اثنان من أعضائه صورة مكبرة للفقيد وتمثالا نصفيًا صنعه المثال محمود مختار، وأصلح ما تلف منه الرسام يوسف طاهر، وهرماً خشبيا عليه صورة الفقيد فى إطار مذهب مكتوب على أحد جانبيه: «المثل الأعلى للتضحية الوطنية» فالفرقة الأولى للفتاة المصرية فى الإسعاف، ففرقة كشافة الإعدادية فالمدرسة الحربية. فالبوليس. فحملة الأكاليل، وهم من الضباط المصريين. فنعش الفقيد العظيم ملفوفا فى العلم المصرى، ومحوطا بفرقة من البوليس وضباط الجيش، وقد تناوب حمله ستون عاملا، انتدبتهم جمعية تضامن العمال، فالحاج خليل عفيفى، فأسرة الفقيد العظيم ونجله الأستاذ عبد الخالق فريد، فالعلماء والرؤساء الروحانيون، فالأمير عمر طوسون، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى. ولجنة الوفد المركزية، ووفود الأقاليم. وهى: وفد دمنهور. ووفد طنطا. ووفد المنصورة. ووفد الزقازيق. ووفد من بور سعيد برياسة على بك هيطلة. وكبار المشيعين. وكان من بينهم الأمير إسماعيل داود. وعبد الخالق ثروت باشا. وإسماعيل صدقى باشا. وجعفر ولى باشا. وأحمد حشمت باشا. وإسماعيل أباظة باشا إلخ. فالمحامون يتقدمهم النقيب مرقس بك حنا. فالأستاذ شالوم بالنيابة عن نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة. فجماهير المشيعين لا يحصى لهم عدد. فسيارات المشيعات من العقائل والسيدات والآنسات. تسير مثنى مثنى. وفى أولاها أسرة الفقيد. وفى الثانية لجنة تأبينه من السيدات. تليها بقية السيارات. فصف من مشاة البوليس ففصيلة من الفرسان.

واستمر الموكب سائراً على هذا الترتيب ماراً بشارع كامل (الجمهورية)، فميدان الأوبرا، فشارع محمد على، وبعد الصلاة على الفقيد فى جامع قيسون، استأنف الموكب سيره إلى مدفن العائلة بجوار السيدة نفيسة، حيث أنزل جثمانه إلى مرقده الأخير، وتليت على الضريح الطاهر القصيدة العصماء، التى نظمها أمير الشعراء شوقى بك، ثم عاد المشيعون يبكون من أعماق قلوبهم الراحل العظيم.

قصيدة شوقى
التى تليت على ضريح الفقيد

كل حىّ على المنية غادى ... تتوالى الركابُ والموتُ حادى[٣]

ذهب الأولون قَرْناً فقرنا ... لم يدم حاضرٌ ولم يبق بادى[٤]

هل ترى منهمو وتسمع عنهم ... غير باقى مآثرٍ وأيادى

كرة الأرض كم رمت صو لجانا ... وطوت من ملاعب وجياد

والغبار الذى على صفحتيها ... دورانُ الرحى على الأجساد

كل قبر من جانب القفر يبدو ... علَم الحق أو منار المعاد

وزمام الركاب من كل فج ... ومحط الرحال من كل وادى

تطلع الشمس حيث تطلع نضجاً ... وتُنحّى كمنجل الحصّاد

تلك حمراء فى السماء وهذا ... أعوج النصل من مراس الجلاد

ليت شعرى تعمدا وأصرا ... أم أعانا جِناية الميلاد

كذب الأزهران[٥] ما الأمر إلا ... قدرٌ رائح بما شاء غادى

يا حماما ترنمت مسعدات ... وبها فاقة إلى الإسعاد

ضاق من ثكلها البكا فتغنت ... رُبَّ ثكل سمعته من شاد

الأناةَ الأناة كل أليف ... سابق الإلف أو ملاقى انفراد

هل رجعتن فى الحياة لفهم ... إن فهمَ الأمور نصفُ السداد

سقمٌ من سلامة وعزاء ... من هناء وفُرقة من وداد

يجتنى شهدُها على إبر النحـ ... ـل ويمشى لوردها فى القتاد

وعلى نائم وسهران فيها ... أجل لا ينام بالمرصاد

لبدٌ صاده وأظن النسـ ... ـر من سهمه على ميعاد

ساقةَ النعش بالرئيس رويداً ... موكبُ الموت موضعُ الاتئاد

كل أعواد منبر وسرير ... باطلٌ غير هذه الأعواد

---

(٣) الحادى هو الذى يغنى للقافلة فتنشط فى سيرها.
(٤) الحاضر ساكن الحضر، والبادى ساكن البادية.
(٥) الشمس والقمر.

تستريح المطيُّ يوما وهذى   تنقل العالمين من عهد عاد
لا وراء الجياد زيدت جلالا   منذ كانت ولا على الأجياد
أسألتم حقيبة الموت ماذا   تحتها من ذخيرة وعتاد
إن فى طيها إمامَ صفوف   وحواريَّ نيّة وعتاد
لو تركتم لها الزمام لجاءت   وحدها بالشهيد دارَ الرشاد
انظروا هل ترون فى الجمع (مصرا)   حاسراً قد تجللت بسواد
تاجُ أحرارها غلاما وكهلا   راعها أن تراه فى الأصفاء
وسِّدوه التراب نضو سفار   فى سبيل الحقوق نضو سُهاد
واركزوه إلى القيامة رمحاً   كان للحشد والندى والطراد
وأقروه فى الصفائح عضباً   لم يدن بالقرار فى الأغماد

* * *

نازح الدار أَقْصر اليوم بين   وانتهت محنة وكفّت عوادى
وكفى الموت ماتخاف وترجو   وشفى من أصادق وأعادى
من دنا أو نأى فان المنايا   غاية القرب أو قصارى البعاد
سرْ مع العمر حيث شئت تؤوبا   وافقد العمر لا تؤب من رقاد
ذلك الحق لا الذى زعموه   فى قديم من الحديث معاد
وجرى لفظه على ألسن النا   س ومعناه فى صدور الصعاد
يتحلى به القويُّ ولكن   كتحلى القتال باسم الجهاد

* * *

هل ترى كالتراب أحسن عدلا   وقياما على حقوق العباد
نزل الأقوياء فيه على الضعـ   ـفى وحل الملوك بالزهاد
صفحات نقية كقلوب الرسـ   ـل مغسولة من الأحقاد
قم إن اسطعت من سريرك وانظر   سر ذاك اللواء فى الأجناد
هل تراهم وأنت موفٍ عليهم   غير بنيان ألفة واتحاد
أمة هيئت وقوم لخير الدهـ   ـر أو شره على استعداد
مصر تبكى عليك فى كل خدر   وتصوغ الرثاء فى كل ناد

لـو تأملتهـا لـراعـك منهـا غرّة البر فى سواد الحداد
منتهى مـابه البـلاد تعـزّى رجل مات فى سبيل البلاد
أمهات لا تحمل الثكل إلا للنجيب الجـرئ فى الأولاد
(كفريد) وأين ثانى فريـد أىّ ثـان لواحـد الآحـاد؟
الـرئيس الجواد فيـما علمنا وبلونا وابن الرئيس الجواد
أكلت مـاله الحقـوق وأبـلى جسمه عائد من الهم عادى
لك فى ذلك الضنى رقة الرو ح وخفق الفؤاد فى العوّاد
علة لم تصل فراشك حتى وطئت فى القلوب والأكبـاد
صادفت قرحة يلائمها الصـ ـبر وتأبى عليه غير الفساد
وعَد الدهر أن يكون ضماداً لك فيها فكان شر ضماد
وإذا الروح لم تنفس عن الجسـ ـم (فبقراط) نافخ فى رماد

تخليد ذكرى الفقيد

مستشفى محمد فريد للعمال

قرر الحزب الوطنى فى أواخر نوفمبر سنة ١٩١٩ إنشاء مستشفى للعمال باسم «مستشفى محمد فريد» تخليداً لذكرى الفقيد، واختار محمد بك أحمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) أمينا لصندوق اللجنة التى عهد إليها بجمع الاكتتابات لهذا المشروع.

وقد جمع للمشروع نحو خمسة آلاف جنيه أودعت بنك مصر، واستثمرت اللجنة هذا المبلغ فى شراء سندات دين موحد، فتضاعف على مرّ السنين من أرباحها، ومن ثمن بيعها فى وقت ارتفاع أسعارها، حتى بلغ ١٠٤٣٨ جنيه عشرة آلاف وأربعمائة وثمانية وثلاثين جنيها فى سنة ١٩٣٧، ثم رأت اللجنة أن هذا المبلغ لايكفى لإنشاء المستشفى، فقررت أن تساهم به فى تأسيس مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة، على أن يخصص قسم منه باسم الفقيد يعالج فيه العمال مجانا، وتم الاتفاق بين اللجنة والجمعية فى ٦ يونيه سنة

١٩٣٧، على أن تتسلم الجمعية هذا المبلغ مقابل تخصيص نصف الدور الأول من المبنى الرابع الواقع فوق العيادة الخارجية، والمواجهة للنيل، لجعله «مستشفى ذكرى المرحوم محمد فريد» وإقامة تمثال نصفى للفقيد فى هذا القسم، وتسلمت الجمعية المبلغ فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٧، وصار الجناح المتفق عليه مسمى باسم الفقيد.

* * *

الفصل الخامس عشر

رثاء الزعيم وحفلات التأبين

تجلى تقدير الأمة للزعيم الراحل فى المراثى التى جادت بها قرائح الكتاب والشعراء والخطباء على صفحات الجرائد، أو الحفلات والمجتمعات، وقد صدرت هذه المراثى عن إخلاص صادق فى تقدير الفقيد، ومعرفة لفضله العظيم، لأن أحداً لم يكن يقصد من رثائه التقرب إلى أى فرد، أو ذى جاه، أو هيئة أو سلطة يبتغى النفع على يدها، فكانت المراثى فيه فيض الإخلاص والشعور العميق بتكريم الوطنية والتضحية.

حفلة جنيف

هى أول حفلة أقيمت لتأبينه، إذ اجتمع الوطنيون المصريون فى مدينة جنيف بفندق السلام يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩، وتعاقب الخطباء، فخطب فى الاجتماع كل من: الدكتور يحى الدرديرى، والأستاذ على الشمسى (باشا) والأستاذ عوض البحراوى (بك). والدكتور محمد توفيق، وعددوا مآثر الزعيم، ورد عليهم الأستاذ أحمد فريد بك شاكراً بالنيابة عن أسرة الفقيد.

حفلة الأربعين التى أقامها الحزب الوطنى

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى حفلة تأبين الفقيد يوم الأربعين لوفاته (الجمعة ١٩ ديسمبر ١٩١٩) بمدفن مصطفى كامل، فما وافت الساعة التاسعة صباحا حتى امتلأ المدفن بالألوف من الذين جاءوا من العاصمة والأقاليم لحضور الحفلة، وافتتحت بتلاوة آى الذكر الحكيم، ثم وقف الأستاذ محمد زكى على بك سكرتير الحزب الوطنى، وألقى كلمة شكر فيها الحاضرين على حضورهم الحفلة، وتلا خطابا من الشيخ عبد العزيز جاويش يصف فيه الأيام الأخيرة للفقيد.

خطبة على فهمى كامل بك

ثم وقف على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، وألقى خطبه جاء فيها:

«أيها السادة: ما اجتمعنا فى هذه الساعة وفى هذا المكان إلا لنعرض تاريخ رجل من رجالنا، وزعيم من زعمائنا، وبطل من أبطالنا، هو المرحوم محمد بك فريد زعيم الحزب الوطنى ورئيس الأمة المصرية، مات رحمه الله تلك الموتة التى عرفتموها، بعيداً عن وطنه وأهله، مات بعد أن حرم نسيم مصر ثمانى سنوات كاملات، حباً فى تحرير النيل وواديه وعملا لتحقيق أمانى أمته وأمانيه، مات غير آسف على فراق أهل أو بنين، أو أية نعمة من نعم الحياة، مات فى ميدان الجهاد مرتاحا مسروراً، لأنه أدى واجب الوطن فوق ما يجب، وقد سمع صوت أمته ينبعث عالياً من وادى النيل فيهز دويه العالمين القديم والجديد، لفظ آخر نفس من أنفاس الحياة داعيا لأمته العزيزة لديه بالتوفيق لنيل الحرية والاستقلال.

«لقد مات فريد يا مصطفى! مات خليفتك الذى أقسم أن لو انتقل فؤاده من الشمال إلى اليمين، أو تحولت الأهرام من مكانها المكين ماتغير له اعتقاد أو تبدل مبدأ، فبر بقسمه، وكان من المخلصين.

«مات بعد أن ترك خلفه آلاف الآلاف من ذوى العزائم الماضية، والهمم الكبيرة، هؤلاء الذين تنبأت يا مصطفى ببعثهم قبيل موتك، فكان تنبؤك اليوم حقيقة لامراء فيها، مات ليلحق بك، وليسكن معك جنة الأبرار المتقين.

«وهب فريد قوته وماله وعمره لخدمة أشرف مبدأ فى الوجود مبدأ إنهاض الأمة واسترداد مجد الوطن، فهل نحن على دربه سائرون؟ أجل! لقد اتفقنا جميعاً بجد وهمة وعزيمة أرسخ من الجبال الشم على أن نكون قلباً واحداً فى القول ويدا واحدة فى العمل».

خطبة مندوب غبطة البطريرك

ثم وقف الأب حنا أحد أعضاء الوفد القبطى الذى اشترك فى الاحتفال وقال:

«أفتتح كلمتى «بسم الله الرحمن الرحيم»، وبمخاطبتكم «السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته» فرد القوم التحية، ثم قال: إنه دخل مكان الاحتفال بذكرى الأربعين مرتين وهو باك وكانت المرة الأولى يوم وفاة الرئيس الأكبر مصطفى الذى عرفه قبل أن يكون قسيساً، وجالسه مراراً، وحادثه تكراراً فوجد فيه كل صفات الرجولة، وأما المرة الثانية فهى موقفه لرثاء البطل فريد الذى ترك مناصب عالية غير آسف عليها خدمة لمصر، ثم قال: «أبكى الذى كان بالحق فريداً».

وسرد الأب الجليل حادثة وقعت للسيد المسيح عليه السلام، يوم تألب الرومان عليه وعلى قومه الذين كانوا يبكون من أجله، فقال لهم: «لاتبكوا على بل ابكوا على أنفسكم».

وذكر الأب الجهاد الوطنى السلمى المشروع، وتكلم بإسهاب عن الاتحاد وحث القوم على التضامن فى سبيل العمل بإخلاص، لنحقق الآمال، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يديم الاتحاد، وأن ينجح المقاصد، فأمن الحاضرون وقبل أن يترك مكانه ذكر أن غبطة البطريرك كان يود من صميم فؤاده الحضور بنفسه للاشتراك فى الاحتفال، ولكن شيخوخته وضعف صحته منعتاه، فأناب عنه الوفد المشار إليه.

قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف فى ختام الحفلة شاعر النيل حافظ إبراهيم وألقى بصوته الجهورى قصيدته العصماء فى رثاء الفقيد، قال:

منْ ليوْم نحن فيه منْ لغَدْ؟	مات ذو العزمة والرأى الأسَدْ
حلّ (بالجمعة) حزنٌ وأسى	ومشى الوجد إلى (يوم الأحد[1])
وبدا شِعرى على قرطاسه	لوعةً سالتْ على دَمع جَمَدْ
أيها النيل لقد جلّ الأسى	كنْ مداداً لى إذا الدمع نَفَدْ
واذبلى يازهرةَ الروض ولا	تبسمى للطلِّ فالعيشُ نكد

(١) كنى بيوم الجمعة والأحد عن المسلمين والمسيحيين.

والزم النَّوح أيا طير ولا ... تبتهج بالشدو فالشدو حدَد(٢)
فلقد ولى (فريدٌ) وانطوى ... ركن مصر وفتاها والسَّند

* * *

خالدَ الآثار لا تخش البلى ... ليس يبلى من له ذِكرٌ خلد
زرت (برلين) فنادى سمْتها ... نزلت شمسُ الضحى برجَ الأسد
واختفت شمسُك فيها وكذا ... تختفى فى الغرب أقمارُ الأبد
يا غريب الدار والقبر ويا ... سلوة النيل إذا ما الخطب جد
وحساما فلّ حديه الردى ... وشهابا ضاء وهْنا وخمد
قل (لصب النيل(٣)) إن لاقيته ... فى جوار الدائم الفرد الصمد
إن مصراً لاتنى عن قصدها ... رغم ماتلقى وإن طال الأمد
جئتُ عنها أحمل البشرى إلى ... (أول البانين(٤)) فى هذا البلد
فاسترح واهنأ ونم فى غبطة ... قد بذرت الحبَّ والشعب حصد

* * *

آثر النيلَ على أمواله ... وقُواهُ وهواه والولد
يطلب الخير لمصر وهو فى ... شقْوة أحلى من العيش الرغد
ضاربٌ فى الأرض يبغى مأرباً ... كلما قاربه عنه ابتعد
لم يَعبْه أن تجنّى دهره ... رب جدّ حاد من مجراه جدّ(٥)
يستجمّ العزم حتى إن بدت ... فرصةٌ شدَّ إليها وصمد
فهو لا يثنى عنانا عن منًى ... وهو هجيراه (من جدّ وجد)
فأياديه إذا ما أُنكرت ... إنما تنْكرها عين الحسد
فقدت مصر (فريداً) وهى فى ... موطن يعْوزُها فيه المدد

---

(٢) الحدد: الحرام الذى لا يحل ان يرتكب.
(٣)،(٤) يريد مصطفى كامل.
(٥) الجد (بالكسر) الاجتهاد، وبالفتح الحظ، والمعنى: رب اجتهاد أخطأه الحظ.

فقدت مصر (فريداً) وهى فى   لهوة الميدان والموتُ رصد
فقدت منه خبيراً حوّلا   وهى والأيام فى أخذ ورد[٦]
لم يكد يمتعُها الدهر به   فى ربوع النيل حيًّا لم يكد
ليته عاش قليلا فترى   شعب مصر عينه كيف اتحد
ويْح مصرٍ بل فويحاً للثرى   إنه أبلغ حزنا وأشد
كم تمنى وتمنى أهله   لو يوارَى فيه ذياك الجسد

* * *

لهفَ نفسى هل (ببرلين) امرؤْ   فوق ذاك القبر صلى وسجدْ
هل بكت عينٌ فروّت ترْبه   هل على أحجاره خط أحد
هاهنا قبرُ شهيد فى هوَى   أمةٍ أيقظها ثم رَقدْ

ثم اعتذرت لجنة الاحتفال عن عدم إلقاء المراثى الأخرى، اكتفاء بنشرها، وذلك لضيق الوقت، وحلول موعد أداء فريضة الجمعة، وختمت الحفلة بتلاوة ماتيسر من القرآن.

حفلة لجنة الوفد

وأقامت لجنة الوفد المركزية حفلة تأبين للفقيد، اعترافا بفضله على الحركة الوطنية، أعدت لها سرادقا أمام دار حمد باشا الباسل، وذلك فى صبيحة يوم الجمعة ٢ يناير سنة ١٩٢٠

خطبة مرقس بك حنا (باشا)

وألقى الأستاذ مرقس بك حنا (باشا) خطبة جاء فيها:

«أيها السادة: أفتتح هذه الحفلة باسم الله جلّ جلاله، وباسم الوطن المفدى، أفتتحها وقد اجتمعنا اليوم لنحيى ذكرى راحل كريم، ومصرى عظيم، لا تغيب ذكراه فى الواقع،

(٦) الحول: الخبير الحاذق بتحويل الامور.

ولا تغيب أعماله الجليلة عن واحد منا، واشتهر الرجل بصلابته فى الوطنية، وبتفانيه فى محبة بلاده وتضحية كل ما يملك من وقت ومال، بل وصحة ومن أجل خدمتها وإعلاء شأنها، تتجلى هذه الصفات كلها فى جميع أدوار حياة المرحوم فريد بك، بلا استثناء ولا انقطاع، فقد عرفته موظفاً، عرفته محاميًّا، وعرفته سياسيًّا، وفى كل هذه الأدوار لم تفارقه عزيمته مرة، ولم تخنه شجاعته لحظة، رغم الاضطهاد الذى عاناه، والضيق الذى كابده لا لشىء سوى إخلاصه وتفانيه فى محبة وطنه وبلاده».

ثم تكلم عن وطنيته حين كان وكيلًا للنيابة، واستقالته من منصبه بسبب قضية التلغرافات، واشتغاله بالمحاماة، ثم قال:

«لئن دافع فى بدء هذه الحياة الجديدة عن طالب حق فردى أحياناً، فقد دأب على الدفاع عن القضية المصرية العظمى، بغير ملل ولا كلال، نعم شعر فريد بك فى دور المحامة بجلال العمل العظيم الذى أقدم عليه، وجمال الميدان الذى اختاره لنفسه، فأحست نفسه الكبيرة بفرق عظيم بين القيود العديدة التى تحيط بالرجل فى خدمة الحكومة، خصوصاً إذا كانت خاضعة للأجنبى، وبين جمال الحرية وجلالها، فى ذلك الوسط الجديد السامى، فوقف نفسه للحال على الدفاع عن أسمى قضية فى الوجود لمصر والمصريين، وضحى من ذلك الحين شخصه وحياته لإنقاذ بلاده من ربقة الحكم الأجنبى، والأخذ بيدها إلى حيث الحرية والكرامة والشرف – إلى الاستقلال التام؛ ولم يثنه عن ذلك النفى ولا المرض، ولا بذل المال، بل بقى رئيساً للحزب الوطنى يجاهد فى سبيل إعلاء شأنه ووطنه إلى آخر لحظة من حياته، حتى على سرير الموت.

«تلك هى صورة مصغرة لحياة المرحوم فريد بك، وتلك هى القضية المقدسة التى خصص نفسه من أجلها، وبقى مدافعاً عنها إلى يوم رحيله، لا يثنيه عن عزمه ضيق ولا اضطهاد، ولا يلويه عن السير فيها بإخلاصه المعهود حبس ولا إبعاد، كان قلبه يفيض إخلاصاً وصدقاً، وهمة وعزماً، وشجاعة وثباتاً لا حد له ولا نهاية».

إلى أن قال فى ختام الخطبة:

«إنى أنتهز هذه الفرصة لأرجو الأمة المصرية الكريمة، وكل فرد من أفرادها، أن يعضد تلك الفكرة السامية التى نادى بها الحزب الوطنى تخليداً لذكرى فقيدنا الذى نحتفل

اليوم بذكراه، وهى إقامة «مستشفى للعمال» باسمه فإن العمل فى ذاته جميل، جدير بالعناية، وفيه فكرة أسمى، وهى الاعتراف بجميل المجاهدين.

«إنما الأبطال أيها السادة ليسوا أبطال الحرب والميدان، بل الأبطال أبطال الجهاد والسلام، وعلى رأسهم أولئك الذين يضحون أيامهم، ويقضون عمرهم ويعانون الصعوبات على أنواعها، والمتاعب على أشكالها، من أجل سعادة مواطنيهم، وجميل مستقبل بلادهم، وقد كان فريد واحداً من أولئك الأبطال، كما كان من قبله مصطفى كامل، وهو خير من تخلد ذكراه ونتمدح بحياته وأعماله.

«والله أسأل أن يكثر بيننا من أمثاله، وأن يكلل مساعينا، وأعمال الوفد المصرى والمجاهدين، والمصريين عامة بالنجاح والفلاح، ويصبح المستقبل الذى كان يعنيه قاسم أبك أمين حاضراً، وتصبح آمالنا حقيقة ثابتة، تتجلى أمام أعيننا فى القريب العاجل إن شاء الله».

قصيدة خليل مطران

ووقف شاعر القطرين خليل مطران وألقى قصيدته الفريدة فى رثاء الفقيد، قال:

أفريد لا تبعد على الأدهار ... أنت الشهيد الخالد التذكار
بالأهل بالدم بالرفاهة بالغنى ... فَديت مصر وفُديت من دار
حررت نفسك دائب المسعى إلى ... تحـريرهـا لتعز بعـد صغـار
مسترسلا والدهر فى إقبـاله ... مستبسلا والدهـر فى الإدبار
ثبْتاً إذا ما الراسخون تقلقلوا ... متـوافق الإعـلان والإسـرار
فبررت بالعهد الذى عاهدته ... ووفيت فى الإيسار والإعسار
ما كان ذاك العمر إلا قُربة ... موصولـة الآصال بـالأسحار
ومن المنى ما ليس يوفى حقه ... حتى يكون الجود بـالأعمار

فريد ومصطفى:

إنى لأذكر مصطفى ورفيقـه ... فى مستهلهـــا وفى الإدبـــار
متوخيًّا إعتاق مصر كـلاهما ... وكـلاهما لأخيـه خير مبـار

وكلاهما يسعى الغداة مذللا … سبل النجاح لمقتفى الآثـار

وكأن مصر حيال كل مخاطر … إذ ذاك فى شغل عن الأخطار

فى قلبها حب الحياة طليقة … لكنهـا تخشى أذى الاظهـار

وضميـرها آنـاً فآنـاً يُجتلَى … فيُرى كما اقتدح الزناد الوارى

عـرفا حقيقتهـا وبثـا بثهـا … ثقة وما كانا من الأيسـار

لم يلبثـا متـآزرين بنيـة … مصـدوقة فى خفيـة وجهـار

حتى إذا مـا أيقظا إيمـانها … فذكا ذكاء النور قبل النار

أبدت أساها يوم فارق مصطفى … هذا الجوارَ ورام خير جوار

فريد رئيساً للحزب الوطنى :

ذهب الرئيس فنيط عبء مقامه … بالأنزه الأوفى من الأنصـار

أفريد هذا الشأو قد أدركتَه … وسبقت من جاراك فى المضمار

فتقاض أضعافَ الذى قدمته … واستسق صوب العارض المدرار

إن تلتمس جاها أصبْ ما تشتهى … أو رفعة فاظفـر بالاستيـزار

والشرق يقبل قدعلمت من … يتحملون غـرائب الأعـذار

الشعب شبه البحر لا تأمن له … ما أمن مقتعد متـون بحار

فغداً ويا حذراً لمثلك من غد … قد تستفيق ولات حين حذار

يسلو الألى عبدوك أمس وربما … كوفئت من عرف بالاستنكار

فتبيت صفر يد وكنت مليئها … وتـذوق كل مـرارة الإقتار

لكن أبيتَ العرضَ إلا سالما … وإن ابتليت بشقـوة وضرار

لم تعتقد إلا الولاء وقد أبى … لك أن تلبى داعى الإخفار

وسموت عن أن يستميلك خادع … بالمنصب المزجى أو الـدينار

فظللت مبدؤك القويم كعهده … عند الوفاء وفوق الاستئثار

تـزداد صدق عـزيمة بمـراسه … ورسـوخ إيمـان بـالاستمـرار

ما إن تبالى ساهراً مترصداً … يـرنـو إليـك بمقلة الغـدار

يجنى عليك لغير ذنب باغيًا … والبغى جنّـاء على الأطهـار

من كان جار السوء يوماً جاره … عـدت فضـائله من الأوزار

فريد فى السجن:

قل للرئيس إذا مررت بسجنه إن السجون معاهد الأحرار
وافيته طوعا ورأيك ثابت إن اعتقالك مطلق الأفكار
إن يحجبوك فإن فكرك رافع نوراً تضاء به سبيل السارى
كم تحجب الظلمات طوداً شامخاً فيلوح فوق ذراه ضوء منار
إنا لنسمع من سكوتك حكمة ونرى هدى فى وجهك المتوارى
وإذا النفوس تجردت لمرامها غنيت عن الأسماع والأبصار
حاشاك أن تأسى وهل تأسى على علم بأن التم بعد سرار
الأنبياء انتابهم زمن به لزموا التفرد عن رضاً وخيار
لجأوا إلى الخلوات واحتبسوا بها شظفى المعايش لابسى الأطمار
مستجمعين مروضين قلوبهم لقيام دعوتهم على الأخطار
ومن الغيابات التى أمسوا بها بعثوا الهدى كالشمس فى الإزهار
سل موحشا فى طور سينا سامعاً كلم المهيمن فى اصطعاق النار
سل طيف جلجلة يكاد من الطوى يسمو به راق من الأنوار
سل خاليًا بحراً يلبى ربه فى الغار عن صرعاته فى الغار
بالعزلة اكتملوا ورب مروض للنفس حررها بالاستئسار
لا شىء أبلغ بالدعاة إلى المنى من أن تمحصهم يد المقدار

فريد فى طريق النفى:

لم يكفه ما كان حتى جاءه ما فوق غَلِّ الجيد والإحصار
النفى بعد السجن: تلك عقوبة أعلى وأغلى صفقة للشارى
يسمو بها السجن القريب جداره شرف إلى سجن بغير جدار
لا يترك الجارى عليه حكمه إلا ليدركه القضاء الجارى
أى السفائن تستقل كأنها إحدى المدائن سيرت ببخار
ينأى بها عن أهله ورفاقه دامى الفؤاد وشيك الاستعبار
ينبو ذرا البلد الأمين بمثله والزاحفات أمينةُ الأحجار
متلفتاً حين الوداع وفى الحشى ما فيه من غصص ومن أكدار

متشبعاً متروياً مما يرى ... لشفاء مسغبة به وأوار
يرنو إلى صُفر الشواطئ منُطقت ... أعطافها بالأزرق الزخار
ويذوب قبل البين من شوق إلى ... أنس الحمى وجماله السحار
يستاف ما تأتى الصبا بفضوله ... من طيب تلك الجنة المعطار
وبسمعه لحن المواطن جامعا ... لغة الأنيس إلى لغى الأطيار
لهفى عليه مشرداً قبل الردى ... سيهيم فى الدنيا بغير قرار
من أجل مصر يوّم كل ميمم ... فى قومه ويزور كل مزار
لا يوم يسكن فيه من وثب، ومَن ... بسكينة للكوكب السيار
فى غربة موصولة آلامها ... أنضته فى الرحلات والأسفار
تنتابه الصدمات لا يشكو لها ... إلا شكاة المحرب الكرار
ثقة بأن الفوز ليس لجازع ... فى العالمين، الفوز للصبار
وتعضه الفاقات لا يلوى بها ... عزا ويسترها بستر وقار
حرصاً على المتطولين بفضلهم ... أن يجنحوا وجَلًا إلى الإقصار

فريد فى مرضه:

ما كان هذا الحد حد عذابه ... تردى الأسود ضرورة الأخدار
صال الشقاء على فريد صولة ... بين الجوانح أنذرت ببوار
قصرت لياليه على مجهوده ... واليوم عدن عليه غير قصار
ما بال ذاك الوجه بعد تورّد ... خلع النضارة واكتسى ببهار
ما بال ذاك الجسم بات من الضنى ... كالرسم فى جرف به منهار
ما بال ذاك العزم بعد مضائه ... عثرت به العلات كل عثار
ما بال ذاك القلب بعد خفوقه ... تنتابه هدآت الاستقرار
أمسى يعالج سكرة فى نزعه ... من لم يذق فى العمر طعم عقار
ولو استطاع لما أضاع دقيقة ... يمضى الزمان بها مضى خسار
وفّى بما أعطاه حق بلاده ... والموهبات ترد ردّ عوارى
أمكانه هذا أتلك حليه ... والبيت خال والمقلد عارى
أكذاك يختم فى الشقاء حياته ... من كان جم الجاه والإيسار

ماذا تفى من حقه بعد الذى   عـاناه كـل قلائـد الأشعار
إن الذى يبلوه شارى قومه   غير الذى نتلوه فى الأسطار

عظة وفاته:

مات الرئيس فراع مصر وأهلها   ذاك النعىُّ وذاع فى الأمصار
مات العصامى العظامى الذى   ما كان بالعاتى ولا الجبـار
مات الذى مارى سواه فى الهوى   يوم الحفاظ وعاش غير ممارى

تحية الختام:

أفريد هذا ما يهيئه الفدى   لعشيــرة فــديتهـا وديــار
نم إن مصرا عنك راضية وفز   من شكرها بمثوبة الأخيـار
أوشكت أجزع فانتهيت بأننى   آنست فيك مشيئة للبـارى

خطبة أمين بك الرافعى

ووقف المرحوم أمين بك الرافعى وألقى الخطبة الآتية:

«إن الحياة وما نصادفه فيها من متاعب وأحزان، ومصائب وإرهاق، وضنك وإبعاد ليست إلا ميدانا من ميادين القتال، فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة، كان بطلا من أبطالها، وكثيراً ما يكون أبطال هذا الميدان السلمى أكثر شجاعة من أبطال الحروب، لأن الآلام التى يتحملونها فى خلال جهادهم الفكرى أشد وقعاً من آلام المعارك الحربية وبينما المحارب يملك سلاحا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه، لا نرى المجاهد السلمى إلا أعزل من كل شىء، سوى قلبه، الذى يقاوم به جميع أعدائه، وعزيمته، التى يذلل بها كل العقبات التى تعترض سبيله، وقد قال أحد حكماء الرومان: «لا يوجد فى العالم من هو أكبر نفساً من ذلك الذى يعرف كيف يحتمل الآلام ويواجه المكاره بشجاعة غير معتمد على قوة سوى قوة إرادته».

«وإن كانت مصر قد حزنت لفقد فريد، فما ذلك إلا لأنها فقدت بطلا عظيما من أبطال هذا الميدان، ونفساً كبيرة من هذه النفوس التى يبخل الدهر بكثير من أمثالها.

«مات فريد، لأن الأبطال يموتون، ولكن أعمالهم تبقى بعدهم.

«مات فريد، لأن أمثاله من عظماء الرجال لابد أن يموتوا، وفاقا لسنن العالم الذى نعيش فيه، ولكن الله يأبى أن تموت معه مبادئه، لأن المبادئ القوية تحيا بعد موت أصحابها، مات فريد ولكن تعاليمه لم تمت، بل هى منقوشة فى صدر كل مصرى ينادى الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلا، فنحن نبكى الرجل الذى رحل عنا بجسمه ولكننا نهتف للوطنى الذى علمنا أن الحياة الحقيقية لا يعيشها الإنسان بين الملذات والسرور، ولا بالثروة والجاه، ولا بالشهرة والألقاب، ولا بالسيطرة والسلطان، وإنما هى التى يقوم فيها بأكثر الأعمال فائدة لبلاده، وبأقدس الواجبات لوطنه وللإنسانية، نهتف للوطنى الذى ترك لأمته ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات، وما هذه الذكرى إلا تراث جليل لنا وللأجيال الآتية بعدنا.

«ولو شئت أن أقرأ صفحات هذه الحياة لطال بى الوقوف، دون أن أتمكن من سرد ما فيها، وإنما أردت بموقفى اليوم أن أؤدى بعض واجبى نحو الفقيد، وأن أستخلص من حياته السياسية ما نستضىء به كلما أعوزنا النور الذى يهدينا سواء السبيل»

ثم ذكر مناقب الفقيد، والعقبات التى كان يقاومها بقوة العقيدة والثبات، ثم قال:

«كان الفقيد يبتسم لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات، لأنه كان يعتقد كما يعتقد الفلاسفة، أن العقبات لا تقف فى سبيل الإرادة، فإن هذه الإرادة الصادقة تسحق العقبات، وتزداد قوة بسحقها، وما مثلها إلا كمثل النار التى يلقى فوقها بعض الأشياء بقصد إطفائها، فتلتهم هذه الأشياء، وبفضل ذلك الالتهام تزداد اشتعالا.

«أما صحيفة الفقيد فى منفاه، فقد سطرت فيها كلمة «التضحية» بأحرف من نور، وفى خلال هذا العهد بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم فى التاريخ، قديمه وحديثه، فقد صبر على الآلام طويلا، وأنكر ذاته ولم يفكر فى راحته ولا فى صحته، ولا فى حياته، وتحمل جميع المتاعب على اختلاف أنواعها، دون أن يشكو، بل كان يستعذب الألم فى سبيل الوطن.

«وإن نظرة واحدة إلى صورته الأخيره وما يشاهد من الفرق الهائل بينها وبين صورته قبل منفاه، لتغنى عن كل ما يقوله الخطباء ويكتبه الكتاب، «كان الفقيد يستعذب الألم، لاعتقاده أن الإنسان لا يكفيه أن يقوم بواجبه بل يجب عليه أن يثبت أنه جدير بهذا الواجب، وهذا الإثبات لا يكون إلا بتحمل الآلام بغير مضض، كان يستعذب الألم، حتى

إذا رآه إخوانه على هذه الصورة لا يفكرون فى الشكوى، بل ينسون أنهم يتألمـون، كان يستعـذب الألم، لأنه مـا كان يملك لنفسـه حياة ولا مـوتا، وإنمـا الذى يملكـه هو أن يقف مجهوداته على خدمة أمته، وأن يتألم عسى أن يكون فى ألمـه بلسم لجراح الـوطن، وتخفيف لمصائب مواطنيه.

«كان يستعذب الألم لأعتقاده أن الآلام تنير للقلوب طريق الحقيقة التى تغيب عن الإنسان إذا كان سعيداً ولم يعرف كيف يتألم.

«كان يستعذب الألم، لاعتقاده أن الآلام تتسلط على النفوس فتجعلها كبيرة، ولأن فى النفوس مكانا رفيعاً ترقد فيه الحياة، والألم وحده هو الذى يستطيع أن يبلغ هذا المكان

«فهنيئا لهذه النفس الكبيرة، والروح الطاهرة، ومجداً وفخاراً لذلك القلب الذى لم ينبض إلا باسم الوطن وحريته.

«وإذا كانت مصر لم تسمح لها الظروف بتمجيد بطلها فى حياته، فإنها الآن تمجد أعماله ومبادئه، وسيأتى يوم قريب يكون فيه التمجيد أعظم شأنا، عندما تنقل جثة الفقيد إلى مصر، وتدخلها بعد دخول الحرية، ويومئذ ترفرف روحه فوق الرءوس، فرحة بتحقيق آمالها، الآن فإنها تتوسل بكلمة منفّى فرنسا، فيكتور هيجو، التى قال فيها: «لقد قطعت عهداً على نفسى وأمام ضميرى بأن أشارك الحرية فى منفاها إلى النهاية، فإذا عادت عدت معها».

«فلنجدد اليوم عهداً على أنفسنا أمام الله وامام ضمائرنا بأن نحتفظ بمبادئنا، ونستمر فى جهادنا السلمى المشروع حتى ترد لنا حريتنا المقدسة، «وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا».

بقية الخطباء

وخـطب بعده من الشعـراء والخطبـاء: الشيخ إبـراهيم سليمـان، أحـد علماء المعهـد الإسكندرى، وقد ألقى قصيدة، القمص مرقص سرجيوس، فرج أفندى جرجس مندوب بطريرك الأقباط، الدكتور منصور فهمسى بـك، على المنـزلاوى بك، أحمـد بك الشيـخ، الشـاعر أحمـد نسيم (وقد نشـرنا قصيـدته فى غـير هـذا المكـان)، الشيـخ عـلى سـرور الزنكلونى، ثم ختمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن.

حفلة السيدات

وأقامت السيدات المصريات حفلة تأبين يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٢٠ (بعد نقل رفاته إلى مصر)، فأعدت سرادقا فى ساحة ضريح الفقيد، بالسيدة نفيسة، اجتمعت فيه فضليات السيدات والآنسات، وبدأت الحفلة بتلاوة آى الذكر الحكيم، ثم ألقت السيدة أمينة هانم نمازى خطبة مستفيضة، وصفت فيها شعور المصرية نحو فقيد مصر العظيم، وعدت مناقبه وألمت بفضله فى بعث النهضة الوطنية، وتلتها السيدة حرم الدكتور عثمان لبيب عبده، فحرم المرحوم اسماعيل بك عاصم، فالسيدة حصلب، فكريمة المرحوم محمد رياض بك، فالسيدة لبيبة هاشم، فالدكتورة عيوشه هانم، فكريمة المرحوم محمد عز العرب بك، وألقت كل منهن خطبة فى تقدير أعمال الفقيد، ووافى مكان الاحتفال تلميذات مدرستى «الثبات» و«العناية» وألقت إحداهن «الآنسة ثريا» كلمة بليغة مؤثرة عن الفقيد، ثم أنشدت التلميذات نشيداً بليغاً محزناً؛ وانتهى الاحتفال بكلمة شكر ألقتها السيدة أمينة هانم نمازى، وختمت بتلاوة القرآن، وزار المحتفلات الضريح مترحمات، ونثرن عليه طاقات الزهر والرياحين.

بعض المراثى فى الفقيد

ننشر هنا بعض ما يسعه المقام من مراثى الشعراء، حين نعى الفقيد، أو حين مجىء رفاته إلى مصر.

حفلات أخرى

هذا وقد تعددت حفلات التأبين فى مختلف أحياء القاهرة، وفى الإسكندرية والأقاليم.

قصيدة الأمير شكيب أرسلان

قد عشتَ فذًّا فى الرجال فريداً ... فقضيت فذاً فى البلاد فريدا
جاهدت عمرك ثم مت مغرَّباً ... فغدوت من كل الجهات شهيدا
كانت حياتك حفظ مصر لأهلها ... ما غير ذلك مطلباً منشودا

جاهدت نصف العمر فى أرجائها ... علماً ونصفاً فى الغروب شريدا
لله وفيت الأمـانـة حقهـا ... وبذلت فيها طـارفاً وتليـدا
وأذبت فى حسراتها كبداً(٧)بها ... أوديت تحرق من ذويك كبودا
لم تدخّر فى حب مصر وأهلها ... وسْعاً ولا جهداً هناك جهيدا
ماعزّ عندك أن تركت لأجلها ... وطناً وقصراً كالسدير مشيدا
ولـذائـذاً ونفـائسـاً أورثتهـا ... عنها صرفت وعيِّـلا ووليدا
غادرته طفلا وطال بك النوى ... فحرمت منظره وصار رشيدا
لخلاص مصر قد تركت مآثراً ... بيضاً سهرْت لها ليالى سودا
كنت المتيم والعميـد(٨)بحبها ... فلذا لفتيِّتها غدوت عميـدا
كم خطأوك وعاندوك وكل من ... يفرى فريك لم يزل محسودا
حتى تمخضت السنون حقائقاً ... خرّوا لديهـا ركعاً وسجـودا
علموا بأنك لم تكن متهوّراً ... بل كنت تنظر مذ نظرت بعيدا
عمدوا لرأيك فانقلبت وتلك من ... نعم الإلـه مؤيـداً تـأييـدا
لم تحتضر إلا ومصر كلهـا ... لنظير صنعك تستحث وفودا
فلشد ما قرت عيونك عندما ... حف الجميـع لواء المعقـودا
فانظر إلى مصر العزيزة بعضها ... مثل البريم(٩)ببعضها مشدودا
مهما استعز الغالبون بجندهم ... فـالحق أعظم قـوة وجنودا
قد أقبل الزمن الذى أبناؤه ... لا يحملون سلاسلا وقيـودا
نم يافريد على يقينـك إنه ... يوم تأذّن بـالخلاص عتيـدا
لابد من فرج قريب عنده ... مصرٌ تؤمم شخصك الملحودا
ويبشرونك بالخلاص إلى الثرى ... أن قم وشاهد يومك الموعودا
يبقى مع الأهرام ذكرك ثابتاً ... ويظل قبرك مثلهـا مشهودا
وهنـاك تنقلب المدامع قرة ... ويعود مأتمـك المفجّع عيـدا

---

(٧) إشارة إلى أنه توفى رحمه الله بمرض الكبد.
(٨) العميد بحبها: أى الذى أضناه الحب.
(٩) البريم: الحبل المبروم.

قصيدة الشاعر أحمد محرم

أترى الكنانة كيف تعبث بالدم الله للشهداء إن لم ترحم
أدنى المراتب فى الصبابة عندها تلف المحب وطول وجد المغرم
ترجى تحيتها فيكذب دونها أمل الملول ومطمع المتبرم
ضل امرؤ قتلته (مصر) فلم يصن عهد الولاء لها وحق المنعم
معشوقة يجرى مع الدم حبها فى قلب نصرانيّها والمسلم
بعثته (مصر) مجاهداً ورمت به فرمت بجيش للفتوح عرمرم
خاض الغمار يهدُّ كل كتيبة ويهز رايات الكميّ المعلم
متجرداً لله يطلب حقه ويقيم جانب شعبه المتهدم
فاذا القياصر بالأرائك تتقى وإذ الأرائك بالقياصر تحتمى
كلٌّ به فزع وكلٌّ جازع يبغى القرار ولا قرار لمحرم

إلى أن قال:

يا سيد الشهداء بعد رفيقه أرضيت ربك فى جهادك فاغنم
ليس الذى بدأ الجهاد فلم يمت إلا كبادىء حجة لم تختم
والناس فى شرف الحياة وعزها ضدان من ماض وآخر محجم
وأجل ما رزق الرجال همامة تنفى غرام المطلب المتهجم
تتجشم الصعب المخوف وعندها أن المنية مركب المتجشم
مأوى الممالك والشعوب وما لها وصفوك ظلماً بالغريب المعدم
لك من يقينك ثروة إن قدِّرت قيست كنوز العالمين بدرهم
إيمان ذى الإيمان أعظم ثروة ويقين ذى الوجدان أفضل منجم
ضج النعاة فضج كل موحد وارتج ما بين الحطيم وزمزم

ثم قال:

يا مصر حسبك ما رضيت من الأذى وبرئت من ماضيك إن لم تنقمى
إن التى رمت الممالك باعدت بين المضاجع والشعوب النوَّم

الأرض تركض بالشعوب حثيثة فامشى على آثارها وترسمى
إن كان قيدك لم يحلّ فإنه خلق المريب وشيمة المتوهم
سيرى فما بك غير تلك وما بنا إلا مراقبة العدى واللوَّم

* * *

يا نازحاً لم نقض حق بلائه الله جارك فاغتبط وتنعم
وانفض همومك عن فؤادك إننا نلقى الهموم بكل أغلب أضخم
إن المناكب والنفوس بأسرها لفداء (مصر) من المهم المؤلم
ماذا حفظت لأهلها من حرمة وقضيت من حق عليك محتم
حيتك (مصر) على البعاد فحيها ودعت مسلمة عليك فسلم
جاوزت حسن الصنع فى خدامها وكفيت سوء الذكر من لم يخدم
كذب المضلل لن ينالك سعيه إلا إذا نال السماء بسلم
أقسمت مالك فى جهادك مشبه والحر مؤتمن وأن لم يقسم
مازلت تسرف فى المغارم دائباً حتى جعلت النفس آخر مغرم
أى القواضب بعد ما قطع الظبا ولوى الأسنة فى الوغى لم يثلم
رددت صوتى فى الرثاء وإنما رددت من صوت الكنانة فى فمى
حيتك فى الملأ العلى وأزلفت حور الجنان إليك شعر (محرم)
أسفى لأوبة راحل لم تقضها عدة المنى وتحية لم تنظم

قصيدة النائب المحترم
الأستاذ محمد محمود جلال

يا شهيداً قضى عليه الوفاء روَّع النيلَ فيك هذا القضاء
ماد بالناس قطر رمسيس لما داهمتنا بنعيك الأنباء

* * *

عشت فينا الرئيسَ لكن بسعى حاطه الدهرَ منك ذاك الإباء
ذدتَ فى الحق مُرَّ دنياك حتى ما ثناك التراث والأبناء

وقضيت الحياة فى خير ذكر فتمنى كموتك الأحياء

* * *

قلت للناس يوم لاموك كفوا ليس طولَ المدى يسود العماء
مزق الحق ستر كيد الليالى فتجلى الهدى وزال الغشاء
يا مثال الثبات فى كل خطب مُجْلِيَ الهم يوم يطغى البلاء
قومك اليوم للنصيحة عطشى قولك الفصل، ضلت النصحاء
هاك قلبى وتلك منى دموع إن يغضْها الأسى تسح الدماء
فى حمى الله يوم مت شهيداً يا زعيم الهدى فحق البكاء

قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد

أطلقت وجدانى ومثلك يطلق فالنفس تألم والجوانح تخفق
وأعدت من جدث الوجوم بوادرى ولما يعيد أشد مما يزهق
مرت بى الأيام أنكر كلها يبدى الخيال وما يعيد المنطق
أجفو الكلام، وقد يغوّث مكتو ناج ويسكت فى اللظى من يخنق
دنيا نزاولها ونحن كأننا من غير طينتها نصاغ ونخلق
محجوبة المرمى فما لشرورها تعتاد حاسرة الوجوه وتبثق
نمشى على الأبدىّ من أشواكها ونتاجها الأبدى عنا مغلق
وكأنما الدنيا سراب سرمد لا يُرتوى منه، ولكن يُغرق
سلواك فيها حين يخفق عامل ترجوه، إن صداه قد لا يخفق
أفريد لا يلمم بسيرتك الردى أبداً ولا يبرح سلاحك يمشق
ما كان ذاك العمر إلا وقعة الدهر حومة حربها لا الخندق
والناصرون الحق جيش واحد متجمعٌ فى مدّه متفرق
الأنبياء الصالحون جنوده والحق بيرقه ونعم البيرق
لا ييئسنك أن قضيت فإنه جيش يموت غزاته لا يمحق

مـازال مـطرداً فقبلك فيلق شرعوا لهاذمه[١٠] وبعدك فيلق
خبر الجوانب أن تكون بجانب أضداده أسرى وإن لم يوثقوا
أسرى المطامع ما تزال صفوفهم تعدو إلى الغرض القريب وتُعنق[١١]
جاهدت فى الدنيا جهاد مثابر لا يبتغى أجراً ولاهو يَفرق[١٢]
تلقى على النعماء نظرة ساخر ويطير من فرح بها من ترمق
كم غيرت منك السنون وبدلت ووفاء نفسك ثابت لا يقلق
ما من هوى إلا نسيتَ ولا أذى إلا لقيت، وما الختام محقق
سجنٌ ومجهـدة وبُعْد أحبـة ووداع آمـال وسقم مـوبق
صابرتها زمناً كـأن جزاءهـا عن كل رزء حلّ تاج مشرق
صبر الهداة المـرسلين وعفة بـين الملائكـة الكـرام تحلق

* * *

أسفى عليك وقد تقسّمك الضنى والشوق والألم الملحّ المصعق
فى عالم يسع المدائن والقرى فإذا طلبت الحق فهو المأزق
وغدوت كالشبح المردد كلما دجت الحوادث يستثار فيطرق
مثلت لعينى صورتاك فرابنى نظرى ولكن الفجائع تصدق
أكذا تحور النفس فى أجسادها أكذا يحول الرونق المتأنق؟
فى هذه سَمْتُ الحياة، وهذه فيهـا الحيـاة بقيـة تتعلق
وهنا الطماح المشرئب، وها هنا سأمٌ على رغم التجلد محدق
شكلان ما اختلف اختلافهما على بعد الوشيج مغرّب ومشرّق
حالت مجالى البشر وانطفأ السنا فى وجهك الضاحى وغاض الرونق
فى خمسة الأعوام بدل كله إلا سماحة ماجد لا تخلق
وتساءل الأحباب كيف ترونه؟ فتلعثموا حذر الجواب وأطرقوا
وأتى النعى فقال كل مروع اليوم تبتذل الدموع وتهرق
ما مات قبلك يا فريد مجاهد إلا وأنت السـابق المتفـرق

---

(١٠) اللهاذم: السيوف القاطعة.
(١١) العنق: ضرب من السير السريع.
(١٢) يخاف.

يا مبعداً عنا وليس بمبعد … جسد له فى الأرض لحد ضيق
الأرض أوطان الجسوم وإنما … بالنفس تختلف الجهات وتفرق
لا يبعدنْك الله عنا راحلا … ذكراه أثبت فى الضمير وأعمق
هو بضعة من جسم مصر تضمها … أرض برياها المطهر تعبق
قبر بهاتيك المغارب شاهد … بحياة مصر، وإنه لمصدق
هيهات يبلغ فى المفاخر شأوه … عمد لفرعون هناك تنسّق
برلين قبرك أو يضمك بيننا … هرم بإحياء المآثر يخلق
تأبى لجسمك أن يجاور مضجعا … سافى الرغام عليه ذل مطبق
يا أيها الباكون بعد محمد … هذا الحمام هو الحمام الأرفق
ضنّ الشهيد على الهوان بجثة … طويت فضنوا بالنفوس وأشفقوا

* * *

شبان مصر وما دعوت سوى الأولى … يحيا بهم أمل البلاد ويورق
لا تلهينكّم الجدود ولا المنى … أبداً ولا عيش الشباب الريّق
أيعيش فى لهو الرفاهة من له … من كل صعلوك إله مطلق؟
لكم الغد المنشود فاعتصموا به … فإذا استقر لكم أساس فارتقوا
بؤساً لمن يمسى يعدد ماله … وحياته مما يباع وينفق
المستميح قمامة من رزقه … ويسام شكرانا على ما يُرْزق
كان الجنوح إلى السعادة حكمة … واليوم من يبغى السعادة أخرق
أنى لعان ليس يملك نفسه … أمل سوى استنقاذها وتشوّق؟
إملك زمامك ثم فاجمع بعده … ما شئت أو فانبذ فأنت موفق

ومن قصيدة أخرى له

قالها حين مجىء رفات الفقيد إلى مصر

دارَ الندىّ ألا خلعت سوادا؟ … هذا فريد فى الكنانة عادا
رجع الغريب وقرّ من وعث النوى … واليوم ينسى الأين والتردادا
فتنظَروه من المغيب كدأبكم … زمراً حوالى ركبه وفرادى

أزف اللقاء فأنصتوا وترقبوا بين المواكب دارة تتهادى
وسلوا مطالعها عن الشمس التى شهد الغروب ضياءها الوقادا
بين المغارب والمشارق لم يزل ضوء الشموس مجدداً مزداداً
واغبطةً للناس لو صدقت لهم كلُّ المطالع مبدأ ومعادا

إلى أن قال:

أمشيعاً فى مصر قد عبروا به أمماً وجازوا أبحراً ووهادا
ما كان أطولها طريق جنازة وكذاك شأنك فى الحياة جهادا
لما رأيتُك فى الديار سألتهم هل آن أن يجنى الغراس حصادا؟
هل فارق الذل الكنانة فارتقى منها «فريد» موئلا ومهادا
لو كان ذاك لكدت تطَّرح الردى فرط السرور وتحطم الأقيادا

واختتمها بقوله:

إن هان شأن اليوم فالأمس الذى تأويه أعجز شأوه الأندادا
فابلغ مكانك فى ذؤابة صرحه واسكن إلى المجد العهيد وسادا
وتعز عن أمل الحياة فربما أحيا به الغد أنفسا وبلادا
سيان قاصى الأرض والدانى على من يرقب الأيام والآمادا

* * *

قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى

شطْن المنون ملكت أى قياد من مصعب ما كان بالمنقاد
فأناخ لا يرجى لديه على البلى سبق إلى الغايات والآماد
وثوى بمدرجة تساوى عندها ذل الحقير وعزة الأمجاد
نجمان قد غربا: فذا لمنية عجلى، وذاك لغربة وعوادى
والمفتاه له، يذوب كيانه وجنانه كالكوكب الوقاد
ويشيع فيه الموت وهو مغالب برد الردى بحرارة الفرصاد
يأبى على وقع البلى ودبيبه أن لا يمد يدا غداة تناد

ويغالط القلب القريح كأنما سهم المقادر ليس فى الأكباد
وإذا تمثل حينه لضميره وخروجه من حلبة الأجناد
نزت الحياة به تنزى ألسن للنار مشفية على الأرماد
ويلذ أن يلقى الخصاصة والأذى والبعد عن أهل وعن أوداد
كل يهون عليه إما أنجح المـ ـسعى وفك موثق الاصفاد
لو شاء كان على الورى مستعليًا بالمال والألقاب والأعضاد
لكن ترفع عن جدى لا يقتنى إلا بوسم الخسف فى الأجياد

* * *

ثبت البواسل قبل عهدك فى الوغى كالطود راسخ قنة ووهاد
غضبوا لحوزتهم تباح فزحزحوا أمضى قواضبهم عن الأغماد
وتزاحفوا والنفس ملء شعابها أمل يعد لهم من الأمداد
ومضوا خفاقا للقاء كأنما أيامه الجلى من الأعياد
حتى أماطوا الضيم عن أوطانهم بالجود بالأرواح والأجساد
لكنّ من يمضى إلى مستنقع للموت لا حلو ولا ببراد
وقد استحال الصبح ليلا حالكا وخبت مصابيح الرجاء الهادى
وانفض كل مناصر ومظاهر عنه فلا ذو نخوة أو فاد
وإذا أدار العين لم تأخذ سوى طول الطريق إلى مدى الأبعاد
فى حيثما جالت فثم حيالها مرض النفوس يفت فى الأعضاد
هذا الشهيد – وما عدتك صفاته يا أوحد الأبطال والأنجاد

إلى أن قال:

قد تسقط الأزهار عن أغصانها ويقر قلب النسر وهو يرادى
وترى النجوم الزهر من أفلاكها تهوى من الآباد فى الآباد
كل يلم به العفاء وهل ترى شيئاً يدوم على الزمان العادى
لكنما ماضيك أبهر روعة من أن يضيع كصرخة فى واد
لو لم يكن منا سواك مجاهد لكفى به شرفا وفخر بلاد

قصيدة الشاعر أحمد نسيم

رمانا الزمان بإحدى الكبر ... ومنه العظات ومنـه العبر
شهيد تصارع فى حـومة ... رمـاه القضاء بهـا والقدر
وخلف من بعــده أمــة ... كسرب النجوم فقدن القمر
أتى جثـة سافـرت للبلى ... ولم يسترح من عناء السفر
متى أوردته حياض الردى ... وورد الردى ماله من صدر
تعلقها عند شـرخ الصبا ... ولم يجفها عند مس الكبر
وأينـع فى روضها غـرسه ... ولم يبق إلا اجتناء الثمر
وأى امرئٍ عاش أقصى المدى ... فنال من العيش أقصى الوطر؟

إلى أن قال:

هنيئـاً لميت نعتـه العـلى ... وطـوبى لحى وعى وادكر
وحسب فـريد منى نـالها ... فقد حصدت كفه ما بذر
فتى أغمض الموت أجفانه ... وأطبقها بعد طول السهر
أفـاض على قـومه مـاله ... فأدى الحقوق وأسدى البدر
طويل نجاد الجدى عائل ... لكل ضريك إليه افتقـر
رأى الحرص عاراً على نفسه ... فهان على نفسه ما ادخر
وكان بصيراً بعقبى الندى ... يرى المال يفنى وتبقى السير
وأخلد مـا للفتى ذكـره ... إذا نزل القبر لا ما يذر
وكم صامت ناطق فى الثرى ... بآى فصاح كآى السور
وليس الذى ذكره خامل ... كمن شَاع صيت له وانتشر
وليس بميت أغـر اسمـه ... على صفحات العلى مستطر
خـطيب المنابـر منـطيقهـا ... وأسلس من فوق جمع نثر
فإن يكب يومـا بمضماره ... فكم من جواد كبا أو عثر
وما زال ينهب فى عدوه ... فيافى الفجائع حتى ضمر
وحتى دهتــه بـأعنــاتهــا ... كـوارث كـاســرة للفقـر

وختمها بقوله:

أرى «كاملا» راح فى شرخه ... وأودى «فريد» حميد الأثر
زعيماً بلاد خلت منهما، ... «أبو بكر» مات وولّى «عمر»
عزاء العلا عنهما أمة ... تنادت لتجديد مجد دثر
وشعب سعى نحو آماله ... بعزم توقد حتى استعر
وما من ضعيف القوى واهن ... تشبث بالحق إلا انتصر

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد المطلب

سلوا جفن عينى ماله بات بنزف ... وعهدى به إن سمتُه الدمع يأنف
ويارُبّ هم يملك النفس بالأسى ... ويعدو على العين الجمود فتذرف
وما أنا؟ ما دمعى؟ وفى مصر أنّة ... بها الطير نوح والغمائم وكف
بكين غريباً طوح البين داره ... فلا العود مأمول ولا الدار تعرف

إلى أن قال:

قضى الله أن يسقى فريداً بأرضنا ... كؤوسا بالاستسقاء للنفس تخطف
تجوفه الداء العضال وهل نجا ... من الموت مضنى داؤه يتجوف
يعز على برلين أن يغلب الردى ... عليك بنيها والردى ليس يصرف
أطباءه لو يستطيع فداءه ... بنو مصر غالوا فى الفداء وأسرفوا
قليل عليه أن يفديه قومه ... بما جمعوا من تالد أو تطرفوا
فليت المنايا شاورت فيه أمة ... براها الأسى من بعده والتلهف
عرفنا له بر الوفىّ بأمة ... إذا خان قوم عهد مصر فلم يفوا
أفاض عليها نفسه بعد ماله ... ومال بهم عنها متاع وزخرف
ولولا رجال مؤمنون نجوا بها ... لراحت بها ريح من الغدر زفزف

ومن قصيدة للأستاذ محمد الهراوى

يا أيها الراقد فى لحده نم أنت جار الله فى خلده
طال السرى فاسكن إلى راحة جاوز مسعاك مدى حده
لم تعى بالعبء على ثقله قد ألقى العبء على طوده
والجبن لم تعرف له موطنا فأنت مفطور على ضده
جهادك الحق ومن ذا الذى يقوى لدى الحق على رده

إلى أن قال:

يا نيل زد أو لا تزد من أسى ولهفة حرى على صده
إن الذى تطمع فى عوده قد آثر الموت على عوده
ومنفذ الظن إلى رجعه قامت وصاياه على سده
أقسم لا حيا ولا ميّتاً يراك والحال على عهده
واديك قد ضاق بجثمانه حيا، وميتاً ضاق عن لحده
والسيف إن ضاق به غمده هيهات لا يأوى إلى غمده

* * *

ومن قصيدة للأستاذ أحمد الزين

جافت مضاجعها عليك جنوب وهفت بصبر الراسيات خطوب
يا بدرها ما كدت تجلو ليلها فيضىء حتى أعجلتك شعوب
فلئن حواك بغير أرضك ملحد فلقد حوتك بأرض مصر قلوب
ولئن قضيت غريب دار نائيًّا (فمحمد) قد مات وهو غريب

ومن قصيدة للدكتور زكى مبارك

سلوا (برلين) عمن حل فيها يفتت كبده المرض العنيد
مضى يستوهب الأيام عمراً تتم به المساعى والجهود

فلم يـذهب بعلتـه طبيب   ولم يكتب له عمر جديد
وخر على السرير وحب مصر   عـلى تبريـح علته يـزيد
فيها لهفى عليك وأنت كهل   غـريب عن أحبته بعيـد
تموت فلا ترى مثواك أم   ولا أخت ولا زوج ودود
ولا يروى ثراك أخ شقيق   بـدمعته ولا طفـل وليـد

ومن قصيدة للدكتور عبد الوهاب عزام
وكان طالباً بمدرسة القضاء الشرعى

المجد للأحـرار والشجعان   ناءت مطالبه بكل جبان
تسمو له النفس الأبية ترتئى   فى كل مهلكة سبيل أمان
ترنو إلى الغرض القصى فيدنى   فى عزمة مشبوبة النيران
وترى النهاية لا تبالى طرقها   النجح فيها والردى سيان

إلى أن قال:

أفريد كم حملت جسمك عبئه   فتـركتـه متهـدم الأركـان
عذراً لكم يا معشر الأحرار مو   ت الحر خير من حياة هوان
قل للمجلى فى طريقك (مصطفى)   فسيلتقيك بجنة الـرضوان
أديت أكـبر واجب أديته   وأتيت بالبشرى عن الأوطان
خلقت شعباً ناهضاً مستبسلاً   يلقى الشدائد صابراً ويعانى
ويقول لا شىء محالا - كل ما   وجد العزائم فهو فى الإمكان

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلى
وكان طالباً بمدرسة القضاء الشرعى

شدَتْ مصر بألحان الأيامى   غداة الخطب يستبق الحماما

إلى أن قال:

حيـاة كلها مثـل فجدّوا   وحثوا الخطو وائتموا ائتماما

وتضحية على الأيام تبقى ونهجا سنه لكم قواما
ملأت صحائف التاريخ فخراً وغيرك يملأ الدنيا كلاما
لقد جاء الكتاب بذكر قوم أولى عزم فكنت لهم ختاما
وحسبك جنة الفردوس فيها رسول الله يقرئك السلاما

ومن قصيدة للأستاذ موسى شاكر الطنطاوى

يا حادى البرق حسبى بالجوى نبأ أكبرته فعصانى منطقى ويدى
حملت بالأمس ذكرى الداء ألمسه يدب فى كبد قدت لها كبدى
واليوم تنبئنا لبس الحداد على فقد الرئيس فريد غير متئد
فى حين نرفع للإقبال رايتنا ونرخص القلب من بأس ومن كمد
كأن مبدأ هذا الفتح خاتمة أنهيتها بحياة الجد والجلد
يا أيها العلم السارى بأمته فى موكب بجلال الموت محتشد
على ذهابك يذرى دمعه وطن مقدس لك فضلا وافر العدد
أيقظت همته فى موقف عجب يثنى عليك به فى يقظة الأبد

* * *

قصيدة شوقى
فى الذكرى الخامسة للفقيد

ونظم أمير الشعراء شوقى بك سنة ١٩٢٤ قصيدة من أبلغ شعره فى «فريد»، ألقاها النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظة فى الاحتفال بالذكرى الخامسة لوفاته، نختم بها هذه المقتبسات من المراثى فيه، قال:

نُجدد ذكرى عهدكم ونعيد وندنى خيال الأمس وهو بعيد
وللناس فى الماضى بصائر يهتدى عليهن غاو أو يسير رشيد
إذا الميْت لم يكرُم بأرض ثناؤه تحير فيها الحى كيف يسود
ونحن قضاة الحق نرعى قديمه وإن لم يفتنا فى الحقوق جديد

ونعلم أنا فى البناء دعـائم　　وأنتم أساس فى البناء وطيد
فريد ضحايانـا كثير وإنمـا　　مجال الضحايا أنت فيه فريد
فما خَلف ما كابدت فى الحق غاية　　ولا فوق ما قاسيت فيه مزيد
تغربت عشراً أنت فيهن بائس　　وأنت بآفاق البـلاد شريـد
تجوع ببلدان وتعرَى بغيرها　　وترزح تحت الداء وهو عتيد
ألا فى سبيل الله والحقّ طارف　　من المال لم تبخل به وتليد
وجودك بعد المال بالنفس صابراً　　إذا جزع المحضور وهو يجود

* * *

فلا زلت تمثالاً من الحق خالصاً　　على سره نبنى العلا ونشيد
يعلم نشء الحى كيف هوى الحى　　وكيف يحـامى دونـه ويـذود

* * *

الفصل السادس عشر

صلتى بالفقيد

إنى إذ أعد نفسى تلميذاً لمصطفى كامل، فإنى كذلك تلميذ لمحمد فريد، بل إن صلتى بفريد، كانت أطول مدى من صلتى بمصطفى، فإن لم أدرك مصطفى إلا فى أوقات محدودة، حين كنت أستمع إلى بعض خطبه، أو أقابله فى (اللواء) منذ سنة ١٩٠٦، مرات معدودة، أما فريد فقد اتصلت به عن كثب، وعملت معه وتحت لوائه سنين عديدة.

لقد كنت سنة ١٩٠٨ طالباً بالسنة النهائية بمدرسة الحقوق، حين تولى زعامة الحركة الوطنية، وكنت أتردد عليه كثيراً فى (اللواء)، وتلقيت عنه مبادىء الوطنية، كما تلقيتها من قبل عن مصطفى، فصادفت من نفسى موضع العقيدة والإيمان، واتخذته بعد مصطفى أستاذاً وإماماً لى فى الوطنية، وبدأتُ أكتب فى اللواء على عهده، وأنا طالب بمدرسة الحقوق، وأذكر أن أول مقالة لى نشرت بالعدد الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٠٨، تحت عنوان (تبدّد الشعور الوطنى وتجمعه)، بإمضاء (حقوقى)، كتبتها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر، وصفت فيها خواطرى وآمالى فى الجهاد، وكأنما رسمت لنفسى فى هذه المقالة خطتى فى الحياة، لذلك أود أن أنشر فقرات منها، لأنها صورة من شعورى وتفكيرى، فى مستهل حياتى السياسية، وفيها إشارة إلى صلتى الروحية بمصطفى وفريد، قلت :

«للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير، بما تحرك فى القلوب من الشعور، وتستفز فيها من العواطف، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة أمة، أو سبباً فى خلاصها من استبداد ظالم، وإذا عدّت الحوادث الكبيرة، التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا، لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل، فلقد كانت وفاته كشعلة من نار، مست الشعور الوطنى، وأصابت منه موضع الإحساس والتأثر، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به، ولا يزال فى نموّ وازدياد.

«هذا الشعور الشريف، هو رأس مال الاستقلال، إذا تعهده الرجال العاملون منا،

زادوه قوة وشدة، وحفظوه من دواعى الفتور والخمود، وساروا به فى خطة منظمة محددة، وانحصر فى تيار يجرى رأساً إلى غايتنا، وهى التخلص من سلطة الاحتلال.

«إن الشعور بالحاجة، إذا لم يدفع المرء إلى العمل، لنيل تلك الحاجة، فلا فائدة منه البتة، فليس مجرد الشعور إلا معنى فى النفس، لا وجود له، ما لم يظهر أثره فى الخارج، الشعور قوة، ولكن بشرط أن ينبعث فى طريق واحد، فيأمن شر التبدد والتلاشى».

إلى أن قلت: «مات مصطفى كامل، فهاج موته شعور الاستقلال فى النفوس، وكان أول من أحس بوقع المصاب، النابغون منا فى العلم والفكر، فبكوه من الباكين، ورثوه مع الراثين، ولكن ما رأينا أحداً منهم دفعه الشعور إلى أن ينزل ميدان الحياة الوطنية، فيعمل مع العاملين فى تعهد الشعور الوطنى، وإبلاغه الغاية التى ذكرناها؛ كل منا يعلم حاجتنا إلى رءوس مفكرة عاملة، تنير لنا سبيل تلك النهضة الشريفة، ولكنا نرى نابغينا فى معزل عنها، مع أنهم هم أبناء نجدتها، فالقضاة لا يهتمون إلا بمحاكمهم، والمحامون بمكاتبهم، والأطباء بعياداتهم.. الخ. اللهم إلا قليل منهم، تتجاذبهم الحياة الخصوصية من جهة، والحياة الوطنية من جهة أخرى، ذلك هو الشعور الذى لا أثر له، فليس التألم أو إطراء نهضة الشبان، وكبر الأمل فى مستقبلهم، بعائد على الأمة بشىء، ولكن الشعور الصحيح، هو الذى يدفع صاحبه إلى البدء فى محاربة رأس مال الاحتلال، أفراداً وجماعات، حتى يقوى الشعور العام فى كافة الطبقات، وترسخ عاطفة الحرية فى القلوب، فلا يكون أمامنا سوى أمرين: الاستقلال أو الموت؛ حين ذاك يقال: هذه أمة محال استعبادها، حيث تؤثر الموت على الرضوخ، فخير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهاب.

«ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطنى إلى هذه الدرجة، ما دمنا نعمل على خطة منظمة، فالأساس الذى يبنى عليه الاحتلال صرحَه نحن مقيموه بأنفسنا، ألسنا راضين بأن نعيش فى كنفه؟ هل يعقل أن إرادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد – هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين؟ رأس مال الاحتلال فى قلوبنا، إن شئنا استبقيناه، وإن شئنا نزعناه من بين جوانحنا، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا، فصرْح الاحتلال قائم على عمادين: حسن الظن به من جهة، والوهم من جهة أخرى، فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبى فيهم، فيثبتون سلطانه، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها، فيخافون من شىء هم خالقوه.

«على هذين الأساسين أمكن بضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين فى بقاع متباعدة، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هى تخدير أعصاب الأمم باستجلاب حبهم من جهة، وبإلقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى، فإذا نحن عملنا فى هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التى يشتد ألمها من الاستبداد، وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه، تصبح على أبواب الحرية، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال.

«هذا هو الطريق الذى سلكه غيرنا فأفلحوا، إذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور إلى التكاتف سرًّا وعلانية، على العمل لنيل ما يريدون، فوضعوا غايتهم أمامهم، ورسموا لها الخطة العملية، وأعدوا لها معداتها، فعملوا على النظام الذى وضعوه، وكانوا بذلك من الناجحين[1].

ثم نلتُ شهادة الليسانس فى يونيه سنة ١٩٠٨، وقيدت اسمى بجدول المحاماة فى يوليه من تلك السنة، وكنت لم أبلغ العشرين بعد، واشتغلت محاميًا بأسيوط شهراً واحداً «تحت التمرين» بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة (باشا)، وكان وقت التحاقى بمكتبه على أهبة القيام للأجازة، فتركنى لوكيل المكتب، أتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التى تلزم «المحامى المبتدئ»، فلم أرتح كثيراً لإرشاداته، ولا لطريقته فى تفهيمى القضايا، وبدا لى فى أول عهدى بالمحاماة أنها لا توافقنى، وأنى لا آنس لها كثيراً، فضلا عن أنى تساءلت فى خاصة نفسى: وما مصيرى فى المحاماة إلى جانب نظراتى فى الحياة، وآمالى فى الجهاد، فقضيت هذا الشهر قلقاً، أتطلع إلى الأفق، لعلى أهتدى إلى طريق آخر يتفق مع خواطرى وآمالى، فما إن دعانى فريد إلى أن أشتغل بالصحافة، محرراً باللواء، حتى قبلت دعوته، وبدأت حياتى الصحفية فى أكتوبر سنة ١٩٠٨، ومن يومئذ ازدادت صلتى به، إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره، ويكتب فيه كثيراً، ويتردد عليه يوميًّا، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب، وأذكر أنى كنت أترجم إلى اللغة العربية مقالات المرحوم إسماعيل شيمى بك التى يكتبها بالفرنسية، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية، وكان آية فى البلاغة، فجهدت نفسى فى أن أبرزها إلى العربية فى مستوى لا يقلّ عن بلاغتها

---

(١) اللواء ٩ مارس سنة ١٩٠٨.

الأصلية، ولعلىّ وفقت إلى بعض ما كنتُ أرجو، وكان الفقيد يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات، ويبدى لى إعجابه بها، فشجعنى ذلك على الكتابة والترجمة.

وكنت أميل إلى كتابة المقالات المتسلسلة فى موضوع واحد، ومن هنا نشأ ميلى إلى التأليف، إذ وجدت أن المقالة الواحدة فى الصحف لا تتسع للموضوع الذى كنت أفكر فيه.

وأذكر أن أول سلسلة مقالاتى كانت فى موضوع الدستور وعنوانها (آمالنا فى الدستور)، بلغت عدتها سبع مقالات، نشرت فى اللواء فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩٠٨، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة، نشرت فى شهر مايو سنة ١٩٠٩، تضمنت عرضاً تحليليًّا للحركة الوطنية، وموقف الاحتلال والحكومة حيالها.

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية، وما يتهددها من خطر، وعن الاحتلالين السياسى والاقتصادى، والانقلابات الاقتصادية (اللواء: ١١ و١٤ و٢١ و٢٨ فبراير و٧ مارس سنة ١٩٠٩).

ثم حدث تحول فى حياتى العملية أواخر سنة ١٩٠٩، ذلك أن زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ أحمد وجدى (أنظر صورته ص ١٨٥)، الذى كنت أعزّه وأنزله من نفسى منزلة الأخ الشقيق، رغب إلىّ أن أترك الصحافة، وكان هو أيضاً يعمل فيها، رئيساً لتحرير جريدة الدستور، التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى يتولى إصدارها، وقال لى إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين، وأن نكتب فى الصحف ما نشاء، من الآراء والمقالات، وأن ذلك أولى من الانقطاع للصحافة، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة، إذ كنت منصرفاً عنها، وما زال يقنعنى بها، حتى قبلت نصيحته، بعد أن أمعنت النظر فيها، ورأيتها فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة، وساءلت صديقى حين تبادلنا الرأى فى تحقيق فكرته، كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين، وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً، وهو أيضاً لم يقض مدة كافية فى المران عليها، وانتهينا إلى أن الحياة يجب أن تنطوى على شىء كبير من المجازفة، فعوّلت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة، وعملنا معاً بالمحاماة بمدينة الزقازيق، منذ يناير سنة ١٩١٠،ث ثم انتقلت بعدئذ إلى المنصورة، إلى أن عدت إلى القاهرة سنة ١٩٣٢.

وقد ارتحت كثيراً إلى هذا التحول، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة بداية حسنة، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها، بل شعرت كأنى متمرن عليها، فألفتها وأحببتها، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأؤدى واجبى الوطنى، إلى جانب واجباتى الشخصية، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر، وأبعث بها إلى جريدة (العَلَم) لسان حال الحزب الوطنى، وظهرت أول مقالة لى وأنا محام فى عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠، تحت عنوان (قوة الرأى العام والحكومة)، وكتبت فى عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطولة بعنوان (الشدائد خير مربّ للأمم)، هنأنى عليها الفقيد، إذا جاءت مطابقة للظرف الذى نشرت فيه مطابقة عجيبة، فقد أرسلتها إلى جريدة (العلم) فى الوقت الذى صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار، فنشرها الحزب فى أول عدد من جريدة (الاعتدال)، التى اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم، فهوّنت على القراء أمر الإيقاف، إذ دعوت فيها إلى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات، وكأنها كتبت رداً على قرار وزارة الداخلية، فكان لها ضجة استحسان كبيرة، وصارت حديث الناس فى مجالسهم، وبخاصة حين علموا أنى كتبتها دون أن أعلم بقرار إيقاف (العلم)، واستبشروا خيراً بما أكتب، وطلب منى المترجم المزيد فى الكتابة، فكان ذلك التشجيع حافزاً لى على توكيد صلتى بالصحافة، وزاد فى توطيدها أن شقيقى أمين بك كان محرراً مقيماً بصحيفة الحزب الوطنى، ثم رئيساً لتحريرها.

وفى سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت عن مكتبى، وتوليت رئاسة تحرير (العلم) إذ كان الشيخ عبد العزيز جاويش يقضى مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنايات مصر فى قضية (وطنيتى)، وكان شقيقى أمين بك متغيباً بأوربا، لحضور جلسات المؤتمر الوطنى ببروكسل، وموافاة العَلم برسائل المؤتمر، وكانت إدارة العلم بشارع محمد على (القلعة) بالمنزل رقم ١١٦، ولما رجع أمين من بروكسل عدت إلى مكتبى بالمحاماة.

واتجهت نفسى إلى الجمع بين المحاماة والتأليف، فقضيت أوقات فراغى من المحاماة سنة ١٩١١ فى تأليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب).

وفى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبتُ المترجم فى رحلته إلى أوربا، لحضور مؤتمر السلام، الذى كان مزمعاً اجتماعه بروما فى أواخر هذا الشهر (ص ٢٨٠)، وكان لمصاحبتى إياه أثر كبير فى نفسى، وزادت صلتى الروحية به، إذ رأيت من عطفه، وحنانه الأبوى، ودماثة

أخلاقه، ورقة شمائله، ما حببه إلى نفسى، وصحبنا فى هذه الرحلة الأستاذ أحمد وفيق، وقد أفدنا كثيراً منها، لأن المترجم كان يعرف أوروبا معرفة تامة، فكان يرشدنا إلى ما يجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده فى البلاد التى زرناها، وصحبنا فى جزء من الرحلة الدكتور منصور رفعت، وأخذت لنا صورة بباريس تذكاراً لسياحتنا مع الفقيد (ص ٢٨١).

وفى هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا والنمسا، وعرجنا على الأستانة، وعدنا منها إلى مصر، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات عن مشاهداتى وخواطرى فى السفر، منها مقالة بعنوان (الأمم سيف وأخلاق)، أرسلتها من تورينو بإيطاليا، ونشرت فى عدد ٦ أكتوبر سنة ١٩١١ من (العلم)، ومقالة عن (الإسلام فى إفريقية – مسألة طرابلس الغرب، والمسألة المراكشية) أرسلتها من باريس ونشرت فى عدد ١٦ أكتوبر، ومقالة عن (الوطنية والإنسانية، وكيف يفهمونها فى أوربا) نشرت فى عدد ٣٠ أكتوبر، ومقالة عنوانها: (يومان فى مجلس المبعوثان)، أرسلتها من الأستانة ونشرت فى عدد أول نوفمبر.

وفى مارس سنة ١٩١٢ ظهر كتابى (حقوق الشعب)، فأعجب به المترجم، وهنأنى بتأليفه، وقال لى: «فى البلاد صحافة وطنية وينقصها التأليف الوطنى، وقد سلكت هذا السبيل فاستمر فيه، وفقك الله، وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع.

ولما هاجر من مصر استمرت صلتى به فى منفاه، وكنت أراسله وأعرب له فى رسائلى عن إخلاصى له، وثباتى على عهده، وزرته فى منفاه بالاستانة فى أغسطس سنة ١٩١٢، وشعرت بغبطة كبيرة، إذ رأيته فى صحة موفورة، ونفسية مطمئنة، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصداً باريس فجنيف كما تقدم بيانه (ص ٣٠٩)، وودعته على المحطة مع من ودعه من المصريين، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها، ثم بادلته المراسلة فى منفاه، وجاءتنى منه عدة رسائل تفيض عطفاً علىّ، فزادت صلتى به توثيقاً وتوكيداً، منها رسالة بعث إلىّ بها فى بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ (أنظر صورتها بالزنكجراف ص ٤٦٧)، قال فيها:

«حضرة ولدنا الفاضل

«سلاما وتحية وبعد فأخبر الأخ أنى فى غاية الصحة، رغما عن البرد الشديد الذى نزل اليوم إلى ما تحت الصفر، وعن الثلج الذى كسا الأرض أول أمس حلة بيضاء نقية،

وغطى جميع الجبال المحيطة بنا، ثم أرجو تبليغ سلامى لحضرة الشقيق الأمين، وباقى الإخوان، وفقكم الله وإيانا لخير العمل، وعمل الخير».

محمد فريد

بطاقة الفقيد إلىّ فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢



وأرسل إلىّ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتى من جنيف صورته بالزنكجراف ص ٤٧٠).

«جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

«أخى الصادق رفع الله مقامه

«استلمت بيد السرور جوابك الرقيم ١٤ الجارى، وأثلج صدرى ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف، لدىّ الآن مسألة مهمة جداً أحب أن تهتم بها أنت والإخوان، وهى أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيبت)[1] التى

(٢) هى مجلة شهرية كانت تصدرها بالإنجليزية «اللجنة المصرية» بلندن، وهذه اللجنة مؤلفة من بعض أحرار الإنجليز والإرلنديين، برياسة المستر ويلفرد بلنت صديق المصريين والشرقيين، وكان المستر بلنت هو الذى يتولى الإشراف على تحريرها وإدارتها، وظهر العدد الأول منها فى مارس سنة ١٩١١، وقد منعت الحكومة دخولها مصر سنة ١٩١٢ بإيعاز من اللورد كتشنر.

تصدر بلوندره بمائتى جنيه سنويا، دفعناها تماما فى سنة ١٩١١، ودفعنا جزءا منها فى أوائل سنة ١٩١٢، وهو ٤٠ جنيه فقط فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفاتها إلى آخر عدد ظهر منها ووصلنى صباح اليوم، بمساعدة بعض الطلبة بانكلترا، واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها، ما لم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه، وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن، وخصوصاً وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر إلا (الشعب) وطبعاً هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة.

«فأرجوك التكلم فى هذه المسألة مع الإخوان، لجمع هذا المبلغ، ولو على قسطين يدفع الأول فى شهر يناير، والثانى فى أبريل مثلا، لأنه لا يصعب على الأمة التى تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتى جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد.

«إنى أشتغل الآن فى وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التى أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج، وربما ظهرت هذه الرسالة فى بحر يناير.

«وفى الختام أهديك أنت وجميع الإخوان مزيد سلامى، ووافر تحيتى، دمت لأخيك أو والدك.

المخلص

محمد فريد

«لم أر فى الجرائد ذكراً لعيد رأس السنة الهجرية، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد؟

«إذا أمكنك أن ترسل لى كتاب مصطفى صادق الرافعى «حديث القمر» أكون لك من الشاكرين - عنوانى الحالى:

7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Geneve

* * *

وقد شهدتُ فى سنة ١٩١٣ وما بعدها، انفضاض بعض أنصار الفقيد البارزين من حوله، وكأن وجوده فى المنفى قد أنساهم عهده، وزاد فى انصرافهم عنه غضب الخديو

عليه، إلى غضب الاحتلال، وكنت أفضى إليه فى بعض رسائل بألمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطنى.

فأرسل إلىّ من الأستانة فى مارس سنة ١٩١٣ خطابا (صورته بالزنكجراف ص ٤٧٣) يحثنى فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف، ويرغّب إلىّ وإلى الإخوان العمل فى نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى، لكى تستمر الحركة فى نموها ونشاطها، قال:

«الأستانة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٣

«حضرة الأستاذ الفاضل والوطنى المخلص

«عزيزى، وصلنى جوابك المؤرخ ٩ الجارى، المرسل إلى جنيف، وعلمت منه عدم وصول أعداد رسالتى إليك، وهذا غير مستغرب، فقد إتصل بى أن الطرد المرسل إليكم حُجز، وصودر بجمرك الإسكندرية مع طردين آخرين، مرسل أحدهما إلى ديمر الكتبى، والآخر إلى السخاوى، ولم يفلت إلا الطرد المرسل إلى الأخ عبد الملك، ولا أدرى إذا كانت أعداد المجلة وصلتك، إذ ربما تحجز هى أيضاً.

«هذا وقد ساءنى ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من مستقبل الأمة، بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف، تلك الحالة التى أدت إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد، وما كنت لأنتظر هذا (الشبه اليأس) منك، لما أعهده فيك من قوة الإرادة، وشدة الوطنية، فإذا كان الخوف من رجال السلطة حدى بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطنى، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى، وقد برهن ما أسس منها على نجاح عظيم، وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات، هذا ميدان واسع للجميع، فادخلوا فيه بهمة ونشاط، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى.

«على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الإدارية، وتتميم أعضائها بانتخاب المخلصين، وضمهم إليها، وإتيان بعض الأعمال التى تبرهن على وجودها.

«أرجوكم الاجتهاد فى إدخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الإسلام[٣]، وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكا فى السنة) فإن هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم، وأثر فعال فى جميع جهات الإسلام لو وجدت أقل مساعدة.

«وفى الختام أهديكم أنت والإخوان مزيد السلام.

محمد فريد

وقد عملتُ بنصيحته، وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون)، والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية، ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى (أعداد ٢٣ سبتمبر، و١ و٢ و٥ و١٠ و١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣)، وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣).

خطاب الفقيد إلىّ فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

(٣) أنظر ص ٣٣٨.

[illegible]

عنواني الحالي

7 bis Boulevard du Pont d'Arve

Genève

ولما علم الفقيد باشتغالى بوضع كتابى عن التعاون، أرسل إلىّ فى ٢٢ إبريل سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى (صورته بالزنكجراف ص ٤٧٥).

الأستانة البلد: ٢٢ إبريل سنة ١٩١٣

«حضرة عزيزى الفاضل عبد الرحمن أفندى الرافعى

«وصلنى عزيز خطابك الرقيم ٤ الجارى، وقد سرنى اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادى كما سرنى خبر انصراف همة أحمد بك لطفى لهذه الغاية المفيدة خصوصاً وقد علمت من مطالعة الجرائد أن كتشنر سيشتغل بها استجلابا للأمة نحوه ونحو الاحتلال، فيجب عليكم أن تسبقوه لهذا العمل، حتى لا تغش الأمة، ولا تنصرف إليه، على أنى لم أسمع من مدة بتشكيل نقابات جديدة، أو شركات تعاون، أو شىء آخر من هذا القبيل، مع أنكم لو قام كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية فى دائرته، لبلغ عددها فى وقت قليل العشرات بل المئات، ولذلك أرى أن اشتغالك بالتأليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عمليًّا فى تأسيس النقابات مع إخوانك، وما هذا بعزيز عليكم لو أردتم، ولعلنى أسمع قريباً بأخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات الجديدة.

«سرنى كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطنى بجنيف، وقد رأيت أن يكون فى ٢٢ سبتمبر، أى تاريخ انعقاد المؤتمر الأول، وإنى أقترح عليك أن تكتب تقريراً عن حالة النقابات بمصر، وتاريخها، وبعض إحصائيات عنها، وعن أعمالها، لنظهر للعالم شيئا من أعمالنا العملية ونبرهن على أن حزبنا حزب إنشاء وتعمير لا حزب تخريب كما يتهمونه به.

«إنى بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الإسلام.

«ماذا تقصد عمله فى الإجازة المقبلة؟ هل تحضر لأوربا أو تنتظر انعقاد المؤتمر؟ إنى أكون سعيدا جداً لو رأيتك بين خطباء المؤتمر، وفقك الله لخدمة البلاد آمين.

سلامى لك ولجميع الإخوان، وبالأخص للأخ أمين، حفظه الله لك ولنا»

المخلص

محمد فريد

خطاب الفقيد إليّ فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٣

HOTEL-RESTAURANT
M. TOKATLIAN
Constantinople

Saison d'Été

Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul

S[u]mmer Palace Thérapia

Péra.

الأستاذ [illegible] ٢٥ مارس 1913

Pera, Poste Restante

حضرة الأستاذ [illegible] والوطنى [illegible]

[illegible]

HOTEL-RESTAURANT
M. TOKATLIAN
Constantinople

Saison d'Été

Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul

6 Péra.

[illegible]

Summer Palace Thérapia

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خطاب الفقيد إلىّ فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣

HOTEL-RESTAURANT
M. IOKATLIAN
Constantinople

Saison d'Été

Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul

Summer Palace Thérapia

وجاءنى منه فى يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى (صورته ص ٤٧٧).

«جنيف فى ٦ يونيه سنة ١٩١٣.

«ولدى المحترم الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى.

«السلام عليكم ورحمة الله، وبعد وصلنى جوابكم المؤرخ ١٠ الماضى من مدة، ولم يمنعنى عن الرد عليه للأن إلا الكسل من جهة، واشتغالى بمجلة ترقى الإسلام من جهة أخرى، فقد أصدرت العدد الثانى منها عقب عودتى من الأستانة وأرسلت لك نسخة منها لعلها وصلت ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة.

«من ٧ مايو لم يصلنى إلا جريدة أخرى مصرية، ولا أدرى لذلك من سبب، مع أنى كتبت للإدارة قبل سفرى من الأستانة بعنوانى الجديد، وها قد كتبت فى عشرة أيام للإدارة مجددا، فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨ مايو وعدم قطع الشعب أو أى جريدة تقوم مقامه(٤) — أرجوك أن ترسل لى نسخة من تقرير كتشنر بالعربية، وأخرى بالفرنسية، إن كان طبع بها، لأن وجوده بين يدى ضرورى للكتابة والمناقشة.

«كيف حال نادى المدارس؟ وهل سكتت عنه الحكومة(٥) وماهى الحالة العمومية بالإجمال، أرجوك أن تكتبها مطولا، وأن يكون الجواب (مسوكرا)

«بلغ سلامى لجميع الإخوان، وبالأخص وفيق، وأخبره بأنى فى اشتياق زائد لجواباته وأخباره، هل أؤمل أن أراكم هذه السنة بأوربا؟ ومن من الإخوان عزم على السفر فى هذا الصيف إلى ربوع سويسره؟

محمد فريد

---

(٤) كانت مصلحة البريد تصادر بعض الرسائل والمطبوعات التى ترسل للفقيد، وتعطل بعضها، ومن هنا تأخر وصول أعداد (الشعب) إليه ولم يصله كثير منها.

(٥) انظر ص ٣٢٨.

خطاب الفقيد إلىّ فى ٦ يونيه ١٩١٣

وفى يوليه سنة ١٩١٤ أهديته كتابى عن التعاون، فجاءنى منه الخطاب الآتى (صورته بالزنكجراف ص ٤٧٨):

«جنيف فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

«حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعى حفظه الله.

«السلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد وصلنى كتابكم فى تاريخ النقابات ومستقبلها فى مصر، وقرأته من أوله لآخره، فألفيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية فى هذا العام، على هذه الخدمة الوطنية التى لاتقدر، وفقكم الله للاستمرار فى هذا الطريق المفيد وأفاد البلاد بآرائكم، والأمل الآن أن كل النقابات التى تؤسس تنشأ حرة، بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه أو تضطر هى لتعديله.

«مؤتمر الشبيبة بعد باكر، والمنظور أن سيكون شاملا لمندوبين عن جميع الجمعيات فقد حضر للآن مندوبو لندره وبرلين وباريس وبلجيكا والأستانة، وسنجمع أعماله ونرسلها

للشعب عله يوفق وتساعده الظروف السياسة على نشرها كلها أو بعضها.

«أؤمل أن أكون بالأستانة حوالى ٢٠ أغسطس، لأحضر عيد الفطر بها فلعلى أراك بها بخير وصحة وعافية، والسلام عليكم ورحمة الله

خطاب الفقيد إلىّ فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

وقد نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤، وانقطعت المواصلات بين مصر وأوربا، فلم يتح لى أن أرى الفقيد، على شدة رغبتى فى أن أسعد برؤيته، وأنقضت أعوام الحرب، ثم أعلنت الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وقامت الثورة فى مصر، وترقبت

أن تعود الفرصة، فتتاح لى، لكى أسافر إلى حيث ألتقى بإمامى فى الوطنية، ولكن الموت عاجله، وحال بينى وبين أن أراه، وغاب عنى شخصه، ولكن لم تغب عنى قط ذكراه، ولن تغيب ما دمت حيا.

رثائى للأستاذ أحمد وجدى

كان للمرحوم الأستاذ أحمد وجدى، كما ذكرت فى سياق الحديث، أثر فعال فى توجيه حياتى العملية والسياسية، ولقد توفى رحمه الله فى سبتمبر ١٩٣٠، فكان لنعيه وقع أليم فى فؤادى، وكانت وفاته من الصدمات التى أثرت فى نفسى تأثيرا عميقاً، وقد رثيته فى الأهرام (عدد ١٦ سبتمبر ١٩٣٠) بكلمة، أود أن أعيد نشرها هنا، وفاء للصديق الراحل، قلت فيها:

«دمعة على صديق – أحمد وجدى»

«نعاه لى الناعى أنضر ما يكون شبابا، وأحسن صحة، وأقوى ما يكون أملا فى الحياة، فكدت لهول الفاجعة لا أصدق نبأها، فذهبت إلى داره أتبين الخبر، فإذا الدار موحشة مقفرة، وصوت النعى، يدوى بين جوانبها، فعلمت أن قد حمَّ القضاء، واختطفه الموت، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

«أبكيك أيها الصديق، بعين دامعة، وفؤاد ينفطر حزناً وألما، أبكيك وهل ينفع البكاء إذا نزل القضاء؟ أبكى فيك نفساً زكية، وأخلاقا كريمة، ووطنية عالية، وقلباً يرعى العهد، ويحفظ الود، ولسان صدق ما جرى إلا بالحق، فالآن أتفقدك، فلا أراك وأبحث عن تلك الشمائل التى عرفتها فيك طول حياتك، فلا أجدها، إلا ذكريات تثير فى النفس لوعة الأسى والأحزان.

«عرفتك أيها الصديق، منذ التقينا، وتعارفنا، فى مدرسة الحقوق، إذ تلقينا العلم معاً، جنباً إلى جنب، فائتلفنا، وتآخينا، وارتبطنا بروابط المحبة والإخاء، وجمعتنا مبادىء واحدة، وأفكار متقاربة، وأرواح متعارفة، وإن أنس لا أنس يوم أن تخرجنا معا من مدرسة الحقوق منذ عشرين سنة ونيف، فاشتغل كلانا بالصحافة، فترة من الزمن، أنت فى جريدة

الدستور، وأنا فى جريدة اللواء. ثم مالت نفسك للمحاماة، فما زلت بى تقنعنى وترغبنى فيها، وكنت منصرفا عنها، فاستمعت إلى نصيحتك، واستجبت لدعوتك، ومارسنا المحاماة معاً، وتعاهدنا على أن نتخذها مدرسة للأخلاق، ووسيلة للجهاد القومى، فصدقت وعدك، ووفيت بعهدك وكنت رجلا، والرجال قليل، لم يتغير لك مبدأ، ولم تتزلزل لك عقيدة، ولم يغرّك زخرف الحياة وبهرجها، وبقيت على طول السنين، وتعاقبت الأحداث، وتقلب الأحوال، وتبدل الظروف، علما من أعلام الأخلاق، والفضيلة، والوطنية الصادقة.

«وحينما فقدت شقيقى «أمين»، رأيت فيك أخا وفيا، وصديقا أمينا، أطمئن إليه، وأستأنس به فى صحراء هذه الحياة، فالآن أفقدك أيها الصديق العزيز ولما يجف الدمع على أخى أمين؛ واليوم تفقد مدرسة الوطنية الأولى ركنا من أركانها، وتخسر مدرسة الأخلاق رجلا من أفذاذها، فإنا إليه راجعون؛ اللهم ألهمنا صبراً، وثبت قلوبنا، وهيىء لنا من أمرنا رشداً».

* * *

الفصل السابع عشر

شخصية الزعيم

فى شخصية محمد فريد، اجتمعت الفضائل الوطنية، والمبادىء السامية، وصفات الزعامة الحقة، إلى جانب الأخلاق الكاملة، والطباع الكريمة، فهو حقا أمة فى رجل، ورجل فى أمة.

صفاته وأخلاقه

كان قمحى اللون، جميل الصورة، متوسط القامة، مهيب الطلعة، عريض المنكبين، بدين الجسم، ولكنه مع بدانته موفور النشاط، جم الحركة، لا يكلّ من العمل ولا يملّ، براق العينين، كثير الابتسام، سريع الكلام، شديد الذكاء، قوى الذاكرة.

وأهم أخلاقه: الصدق والإخلاص، والصراحة، والوفاء، والصبر، والثبات والشجاعة، وقوة الإرادة، والجود، والكرم، بله التواضع وطيبة القلب، وإنكار الذات، ودماثة الأخلاق، فكان فى شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة، والأخلاق القويمة

إخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل، إخلاصه، ووطنيته المجردة عن الأهواء، المنزهة عن المطامع الشخصية.

كان يرى حق الوطن فرضاً عليه، يؤديه لبلاده، لا يقبل فى أدائه نكولا أو تراجعاً، ولا يبتغى على جهاده جزاء ولا شكوراً، لا يعرف للإخلاص حدا يقف عنده، بل يعتقد أن كل ما يبذله فى سبيل مصر من جهد ومال، وجاه ومكانه، وصحة وحياة، إنما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره، وتلك لعمرى أقصى درجات الإخلاص؛ ولا جرم فإن مصدر

هذا التفانى فى الإخلاص، والوطنية التى لا تخبو نارها، هو الإيمان بالله، فقد كان فريد مؤمناً حقًا، قوى الإيمان، ثابت العقيدة، سليم الوجدان، كان إيمانه هو الينبوع الفياض الذى يستمد منه اخلاصه ووطنيته، فلا غرو أن كان يحتمل الشدائد والمتاعب، راضيًا باسماً، شأن المؤمنين الصادقين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا: إن لله وإنا إليه راجعون.

كانت وطنيته سليمة المعدن، صلبة العود، لاتنثنى أمام العقبات ولا تنال منها المغريات، ولا تشوبها المطامع المادية، أو المآرب الذاتية.

لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لأن تبدل عسره يسراً، وغربته نعيما مقيما، وجاها عريضاً، ولكنه بقى ثابتاً كالطود، راسخاً كالأهرام، فكان أية الوطنية.

شـجاعته

كان شجاعا مقداما، لا يبالى الأخطار، ولا يضعف أمام الشدائد، ولا يخشى غضب الأقوياء، ولا يرهب سلطانهم.

بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية، بين أعاصير المحن والأحداث، زهاء اثنتى عشرة سنة، لم تخذله خلالها شجاعته لحظة ولا ناله فى أثنائها ضعف ولا وهن.

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعتها، بل لطويت إلى حين لا يعرف مداه صفحتها، لأن الشجاعة كما هى أول سلاح للجنود فى ميادين القتال، فإنها أول عدة للمجاهدين فى الحركات الوطنية، وكم من حركة وطنية سرى إليها الانحلال، وفقدت كيانها وحياتها، عندما فقد زعماؤها أو جنودها الشجاعة فى ساعة الخطر.

كانت هذه الشجاعة طبيعية فى الفقيد، امتاز بها فى حياته الخاصة، وحياته العامة، لست أدرى عمن تلقاها، هل ورثها عن أبيه، أو عن والدته، أو عنهما معاً؟ أم هى غريزة أودعها الله فؤاده، فتكونت ونمت على توالى السنين؟ قد يكون هذا أو ذاك، وإنما الـذى يهم ذكره أن هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه، حتى صارت علماً له، ولازمته طول حياته، فى السراء والضراء.

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الأولى أو الثانية تصادفهم فى طريقهم، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر، بل أمام الوهم والخيال؛ أما الفقيد رحمه الله، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة، فلا ينثنى عن طريقه ولا يتحول، وتلك أعظم فضائله وسجاياه؛ وزاد فى شجاعته قوة إيمانه وعقيدته، فكانت هذه العقيدة سنداً لشجاعته وإقدامه ومعيناً لا ينضب لفضائله وأخلاقه الكريمة.

بهذه الشجاعة، وبهذا الإيمان، حمل عبء الجهاد فى أشد الأوقات خطراً وحرجا، تولى رياسة الحركة الوطنية فى وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال (وقد شرحناها فى موضوعها ص ٧٨)، فاستهدف لحرب السلطتين معاً، وغضبهما معاً، ومع ذلك لم يبال حربهما، ولم يخش غضبهما وتحالفهما، واحتمل أذاهما معا، وسار فى طريقه قدما، لا يلوى على شىء، ولا يفكر إلا فى القيام بالواجب، مهما كانت العقبات، ومهما كانت العواقب.

كانت الشجاعة خلقا ثابتاً فى فؤاده، وكانت أيضاً محببة إلى نفسه، فكان يدعو إليها فى خطبه، ويحب أن يراها خلقاً شائعاً فى الأمة، وبخاصة تلاميذه وأنصاره، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره فى الشجاعة الأدبية، وقد عوّدهم على أن يكونوا رجالا ذوى أخلاق قويمة، لأن الشجاعة الأدبية هى قوام الفضائل جميعاً.

وفـــاؤه

كان فريد آية فى الوفاء، ومثلا سائرا فى حفظ العهد، اعتبر ذلك فى وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل، فلقد أيده وناصره طول حياته، وعضده بماله وقلمه ولسانه، ثم ظل على وفائه له بعد وفاته، فحافظ على تراثه الوطنى المجيد، وتعهد الغرس الذى بذره معه، وسقاه بإخلاصه وتضحياته، ورواه بمهجة فؤاده، فنما الغرس وترعرع، بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش، لما استطاع أن يرعى غرسه بأكثر مما رعاه فريد، ولا غرو فقد اشتركا معاً فى بذره، وأنشآه النشأة الأولى.

كان وفاؤه لمصطفى جزءا من وفائه لمصر، لقد أوفى بعهده لها، وجعل حياته وقفا على الجهاد من أجلها، وضحى بماله وجاهه وصحته وحياته فى سبيلها، وليس فى الدنيا وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء.

مضاؤه وقوة عزيمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة، كان يذلل بقوة إرادته كل عقبة تعترضه، وما أكثر ما اعترضه من عقبات، وما قام فى سبيله من مصاعب!

حدث إضراب من عمال اللواء فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ (ص ٩٣)، بدسائس خصوم الحركة الوطنية، وتحريض من بعض الموظفين، وكان الظن أن يضعف الفقيد أمام هذا الاضراب، ويغرى الدساسين بالاستمرار فى دسهم، ولكنه رفض مطالب المضربين، وأصر على فصلهم، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم، وبعث الحماسة فى نفوس الشباب، ومنهم طلبة الحقوق، فجاءوا متطوعين للعمل فى اللواء، واشتغل بعضهم فى التحرير، وبعضهم فى صف الحروب، فاستمر صدور اللواء برغم إضراب عماله، ولم يتعطل يوما واحداً، ولما أخفق إضرابهم عادوا خاضعين.

وحدث فى سنة ١٩١٠ أن وقع خلاف بين ورثة المرحوم مصطفى كامل على ملكية (اللواء)، لسان حال الحزب الوطنى حينذاك، أدى إلى تدخل القضاء فى شأنه، وعين يوسف بك المويلحى حارساً قضائيًّا عليه. فتسلم الجريدة على يد محضر من المحكمة المختلطة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠، وقد أراد الحارس أن يتدخل فى سياستها وتحريرها، فرفض الفقيد أن يذعن لهذا التدخل. ورأى أن كرامة الحزب لا تتفق وبقاء اللواء عرضه لسيطرة الحارس على شئونه. وبادر من فوره إلى إنشاء جريدة يستقلّ بإدارتها وتحريرها، ولا يكون لغير الحزب إشراف عليها، فأنشأ جريدة (العلم). وظهرت فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس فى شئون اللواء، أى أن تأسيس (العلم) وما استلزمته من استعداد، وجهود وتنظيم، لم يستغرق سوى هذه الأيام القليلة وهو عمل يشهد للمترجم بالهمة الشماء، وقوة الإرادة.

وكلما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطنى، كان يعد العدة لإخراج جريدة أخرى للحزب بأسماء أخرى، فتظهر فى اليوم التالى للتعطيل.

ولقد رأيت مما كتبناه بالفصل السادس (ص ٢١٩) كيف كان موقفه رائعاً حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطنى بباريس فى سبتمبر سنة ١٩١٠ قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة، فقد كان الظن أن لا ينعقد المؤتمر فى عامه هذا لضيق الوقت، وكثرة ما أنفق من التكاليف لإعداد معداته بباريس، ولكن عزيمة المترجم أنقذت الموقف،

فقد قرر عقد المؤتمر ببروكسل، فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقاً لتنفيذ هذا العمل، إذ أنه ابلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك تذرع هو وزملاؤه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس، فكان ذلك الفوز آية فى المضاء والعزيمة.

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيد فى ثلاث كلمات: الاستقلال، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال، ولا يكون استقلال بدونه)، والدستور، ولقد ثبت على هذا المبدأ، لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلا، ومن كلماته المأثورة فى هذا الصدد قوله: «لا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم».

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة، وكل فرد، وكل هيئة لا تدين به، ولا تعمل عليه، ولقى فى سبيل ذلك ما لقى، ولما رأى أن الخديو قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال، قرر الابتعاد عنه، وخاصمه استمساكا بمبدئه، وسار فى طريقه مستقلا عن كل سلطة. بعيداً عن كل سلطان.

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعاً لاشتداد سياسة الوفاق رغب إليه كثير من أنصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديو، ويسلك سبيل التقرب إليه، وأفضوا إليه أنهم ينفضون من حوله إذا هو استمر فى خصومته معه، فكان جوابه لهم أنه لا ينثنى عن مقاومة الاحتلال، وكل من يلوذ به أو يحالفه، ولو كان ولى الأمر، وانفض بعضهم فعلا من حوله مجاملة للخديو، ومع ذلك لم تضعف عزيمته، وظل ثابتاً فى جهاده ضد السلطتين.

ولما شرعت الحكومة فى محاكمته أول مرة فى قضية (وطنيتى) سنة ١٩١١، أرسل إليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته، ويسايره فى سياسة الوفاق، فرفض. وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية. وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر. وآثر السجن على التساهل فى مبدئه.

وبعد أن هجر مصر إلى منفاه. اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية. وصرف الناس عنها. ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله. والتحاق بعضهم بالوظائف. وانحيازهم إلى جانب الحكومة. لم يكترث لذلك. وكتب فى مايو سنة ١٩١٤. إلى من أبلغه

ذلك يقول: «أما أنا فسياستى لن تتغير. ولو بقيت عليها وحدى». فلم يدع للضعف والتردد إلى قلبه سبيلا.

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين وهما:

١ - الاحتلال.

٢ - الخديو. حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال.

ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥، فى أثناء الحرب العالمية الأولى. كما تقدم بيان ذلك (ص ٣٩٢).

فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة. فى تلك الظروف العصيبة التى مر بك شرحها، وفى وقت خذله فيه كثير من أنصاره. لهى أكبر مظاهر الثبات على المبدأ. وأروع آيات المحافظة على العقيدة.

صبره على المكاره

لا مراء فى أنه مضرب الأمثال فى الصبر على المكاره. لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث. على اختلاف صنوفها. ولا فى قوة الصبر عليها. ومرجع هذا الصبر إلى عقيدته وإيمانه. ثم إلى قوة إرادته.

ومن كلماته المأثورة التى صارت علما عليه. قوله: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره. ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا. ولا التنازل عن مطالبنا».

وقوله: «نحن قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث. واتخذنا الثبات شعاراً لنا. لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد. ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقاً».

وفى الحق أنه قد صبر صبر أولى العزم من الكرام المجاهدين. على كل المصائب التى لا قاها. وكانت معظم سنى حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره، فقد صبر على السجن. وصبر على فقد ثروته الطائلة فى سبيل الجهاد. وصبر على المصائب العائلية التى امتحنه الله بها. إذ فقد اثنتين من كريماته. وهما فى ريعان الشباب. وجاءه نعيهما وهو فى منفاه. إحداهما فى سنة ١٩١٥. والأخرى سنة ١٩١٦. وصبر على آلام النفى والتشريد. ثمانى سنوات متوالية. وصبر على المرض. ينتابه من حين لآخر. واشتد به فى أواخر أيامه.

وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه. بل من أنصاره له. وانفضاضهم من حوله. فى أشد الأوقات حرجا. وإنك لتلمح فى الخطاب الآتى الذى كتبه فى أشد سنوات النفى وأقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين. ومبلغ الصبر الذى راض نفسه عليه. واطمأن إليه، حتى عده فى خطابه نعمة من نعم الله عليه. كتب هذا الخطاب من برلين فى ٧ مارس سنة ١٩١٧ إلى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد. رداً على تعزيته إياه فى وفاة كريمته. قال:

«وقد ألهمنى الله الصبر على هذه المصائب المتكررة. وأعاننى بفضله وكرمه على تحملها. كما أعاننى على تحمل ما لاقيته فى حياتى السياسية من أنواع الخيانة والغدر والانقلاب. وأملى فى وجهه تعالى أن يديم علىّ مننه المتتالية. وأن يؤيدنى بروح من عنده. فيما بقى لى من السنين القليلة. فى هذه الحياة الفانية. إنه لا يضيع أجر من أحسن عملا».

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد، فى أروع مظاهر البطولة ويصور لنا إيمانه الثابت وقلبه الكبير، وخلقه العظيم، وصبره الفريد على الكوارث التى أصابته فى حياته.

شممه وإباؤه

كان للفقيد نفس عالية، تتعلق بالعظائم، وتترفع عن الدنايا والصغائر، وتمقت الذلة والهوان، ومن أخص سجاياه الشمم والإباء، لم يرض لنفسه قط طوال حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم، ولم يستطع الأقوياء أن يذلوه أو يمتهنوه، أو يحولوه عن مبدئه، أو يتخذوه مطية ذلولا لأطماعهم وشهواتهم.

ظن بعض خصومه على أثر هجرته إلى المنفى، وما احتمله فيه من آلام، أنه قد تلين قناته، أو يعدل عن خطته فى الجهاد، فأشاعوا عنه حينما كان بالأستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا، يشكو إليه فيها من الاضطهادات التى انصبت عليه، ويطلب منه التدخل لإنصافه، فما أن اطلع على هذه الفرية فى الصحف حتى كذبها تكذيباً قاطعا، وأرسل فى هذا الصدد خطابا إلى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التى كانت تصدر بالفرنسيـة فى الأستانـة يدل عـلى علو نفسه وبطولته، قال:

«إنى لو حكم علىّ بالموت، وكانت حياتى معلقة على كلمة تخرج من فم وزير إنجليزى، فضلت ألف ميتة على مخاطبة هذا الوزير فى شأنى، فلقد رفضت طلب العفو عنى من الخديو وهو حاكم البلاد الشرعى عندما حكم علىّ فى العام الماضى بالسجن ستة أشهر، وفضلت البقاء مسجوناً على إمضاء طلب العفو»

وبلغه أيضا سنة ١٩١٢، وهو بالأستانة أن الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس الوزارة، أشاعا لمحدثيهما أن الأول أرسل إليه ثلثمائة جنيه مساعدة له على السفر، وأنه هو الذى حضه على الهجرة من مصر، ولما كان هذا الخبر كذبا ومينا، ثارت نفسه، لما تضمنه من المساس بكرامته، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه إليه، بل أرسل خطابا مسجلا إلى الخديو بسرايه بالبوسفور، إذ كان بالأستانة صيف ذلك العام، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو فى محنته لم يبال غضب ولى الأمر، فوق غضب الاحتلال، قال رحمة الله:

«صارى يار فى ١١ يونيه سنة ١٩١٢

«سمو خديو مصر

«لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة، وأنكم سلمتم له مبلغاً من المال ليوصله إلىّ مساعدة لى على مصاريف السفر، واسم هذا الشخص معلوم عندى، ولكنى أكتمه الآن، فاستغربت جدًّا حصول هذا الأمر بعد ما كتبته لكم بخصوص حادثة... والثلثمائة جنيه التى أخذها باسمى، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها، ولكنكم أهملتم أمرها، وبعد أن أعلمتكم أنى أترفع عن قبول أى مساعدة منكم ،ولو كنت فى أحط دركات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش، فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمى هو من باب النصب، وإنى لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة، ما دامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الإنكليز، ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر، كائنا من كان، والسلام على من اتبع الهدى.

المخلص لمصر

محمد فريد

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح بينهما، ولكن فريداً كان يطلب شروطا لصالح البلاد، وضمانات لهذه الشروط، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الأساس، ورفض مساعى الصلح، مع حرج مركزه المالى فى منفاه، فكان آية فى الشمم والإباء.

ولم يقبل الصلح مع الخديو إلا بعد أن بدأ عرشه يتداعى فى أوائل الحرب العظمى الأولى، إذ تم الاتفاق بينهما على أساس إعلان الدستور كما تقدم بيانه (ص ٣٨١).

مزاياه الثقافية

كان للمترجم إلى جانب وطنيته الصادقة، وأخلاقه العظيمة، مزايا ثقافية عالية، فهو واسع الأطلاع؛ مشغوف بالدرس والقراءة؛ ملمّ بدقائق المسألة المصرية؛ وتاريخها خاصة؛ والمسألة الشرقية عامة؛ محيط بالمسائل الدولية جميعها، متتبع لكل تطوراتها؛ يطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل؛ وما كتب عنها فى الصحف والمجلات.

وتدل مذكراته فى تاريخ مصر الحديث التى سبق الكلام عنها (ص ٣٣) على ميل مبكر إلى البحوث التاريخية، كما أن كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت فى كتابه فى تاريخ محمد على (البهجة التوفيقية)، وكتابه فى تاريخ الدولة العثمانية، وكتابه فى تاريخ الرومان، ورحلاته العديدة، ومقالاته العلمية فى مجلة الموسوعات وفى الصحف والمجلات عامة.

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية، وهى التى أهداها إلى نادى المدرس العليا (ص ٣٢٧).

وتدل خطبه ومقالاته، وأحاديثه فى الصحف، على نضجه الفكرى، واطلاعه الواسع، ودراسته التامة للمسائل السياسية القومية والدولية.

وكان لا يألو جهدا فى تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية، لمناسبة الحوادث التى تقع فى البلاد، حتى الحوادث التى كانت فى ظاهرها لا تنطوى على معان سياسية، فكان يكشف عن مغزاها، وينتهزها فرصة لتبصير الأمة بحالتها، وأذكر له مقالة مسهبة[١] كتبها

---

(١) نشرت باللواء عدد ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩.

لمناسبة سفر الخديو إلى بور سودان فى مارس سنة ١٩٠٩، لحضور حفلة افتتاح مينائه ألم فيها إلماما رائعا بارتباط السودان بمصر، وتطور السياسة البريطانية فيه، وهى تصلح وحدها لأن تكون تاريخا للمسألة المصرية، من ناحية اتصالها بالسودان، هذا إلى ما حوته من معانى الوطنية العالية، والأفكار الواسعة الأفق التى تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسى، وإحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية.

مزاياه الصحفية والخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية.

كان فريد صحفيا قديرا، وله المقالات المستفيضة فى الصحف والمجلات، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، وكان فى حياة مصطفى كامل يتولى فى غيبته الإشراف على الألوية الثلاثة، ولما تولى رئاسة الحركة الوطنية، بعد وفاة مصطفى، كان يشرف إشرافا مستمرا على تحريرها وسياستها، وكان يفيض فى مقالاته باللواء والعلم والشعب، وإذا تناول موضوعا مهما أسهب فى الكتابة فيه، وكانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة، وسعة الاطلاع والنضج الفكرى، مع حسن الأداء، والقصد فى الألفاظ، والبعد عن العبارات الطنانة، وكذلك شأن مقالاته وأحاديثه بالفرنسية.

إن أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون، ولذلك تجد فى كتابة المترجم آيات التواضع، والركون إلى المعانى السامية. فهى من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذى لا يرى فى شخصية المرء إلا وسيلة لأداء رسالته كما لا يرى فى الأسلوب إلا طريقة لأداء المعانى.

أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل، لأن مصطفى ولد خطيبا، وكانت الخطابة من أعظم مزاياه، أما الفقيد فلم يكن من طبقته فى المواهب الخطابية، وكان فى الغالب يتلو خطبه، ولكنها كانت مليئة بالمعانى السديدة والآراء الصائبة والأفكار العالية.

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل، ولا غرو، فقد وضعا معا قواعدها، وجاهدا معا فى سبيلها، واتخذا الجلاء أساسا لها؛ والجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح؛ ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة ولا تساهلا؛ وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى فى عدو لها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية، وكان يرى فى هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية.

قال فى هذا الصدد: «إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها».

وحين سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطانى سنة ١٩٠٨: «ماذا يطلب الحزب الوطنى من انجلترا؟»، أجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وقال فى خطبته بالإسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٠٨: «ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالا فى المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن، وبنيه».. وتفيض خطبه وأحاديثه بهذا المعنى.

وإلى جانب الجلاء وتمسكه به. جعل الدستور أساساً ثانيًا للحركة الوطنية وهنا أيضاً كان متفقاً فى المبدأ والخطة مع الزعيم الأول، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور، وجعل منها حركة عامة، دعا إليها الأمة، ووجهها إلى مطالبة الخديو بالدستور، بالعرائض التى تقدم الكلام عنها (ص ٧١). فكانت هذه الحركة جهاداً قويًا عمليًا لتقرير النظام الدستورى.

ومن الواجب فى هذا المقام أن نعرف فضل فريد على الحركة الوطنية، فقد كان العضد الأيمن لمصطفى فى بعثها طول حياته، ثم تولى زعامتها واحتمل أعباءها بعد وفاته، وكانت زعامته لها فى ظروف قاسية. أشد من الظروف التى واجهها مصطفى، فكان لفريد الفضل الأكبر فى إنقاذها من الانحلال، واستخلاصها من العقبات والأهوال، فلقد تحالفت ضدها

قوات عديدة. بغية القضاء عليها، ولكنه ثبت لها وتغلب عليها بقوة العقيدة والإيمان، وسار بالحركة الوطنية إلى الأمام، ومهد بجهاده وتضحياته إلى ثورة ١٩١٩، فهى غرس الوطنية التى تعهدها على تعاقب السنين، والثورات، كما قلت فى كتابى عن مصطفى كامل، ليست حركات ميكانيكية. تبدو فجأة للناظرين. بل هى حوادث اجتماعية. تتمخض عنها حياة الشعوب. تبعاً لدرجة استعدادها. ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس أبنائها. فلولا السنون التى قضاها الفقيد فى الكفاح، لمرت سنة ١٩١٩. كما تمر غيرها من السنين. دون أن يظهر فيها غرس الوطنية. أو تتجلى فيها روح الثورة. ولعله أشار إلى هذا المعنى فى رسالته إلى الأمة فى سبتمبر سنة ١٩١٩. إذ قال «نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة. التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة. قد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها».

سبيله إلى دعوته

كانت سبيله إلى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف. قال فى هذا الصدد: «إن الذى يعتمد على القلم واللسان. فيملى عليهما ماوهبه الله من علم وبيان. ويجمع بهما القلوب. ليصوغ منها أمة حية راقية. لهو أعظم مشيد للمجد. فوق أمتن الأسس».

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة إلى غرس روح الوطنية الصادقة فى النفوس. وحث الأمة على استعادة مجدها القديم. ومباراة الأمم الحية فى التمسك باستقلالها وحريتها. ومن هنا جاء ميله إلى التاريخ المصرى. والتاريخ العام. فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية فى النفوس. وتثقيف الشعب. وتهذيبه. وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم. واطلاعهم على تاريخ الأمم الحية. قال فى هذا الصدد فى ختام خطبته بدار التمثيل العربى. يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨:

«وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الأمم التى حصلت على استقلالها المسلوب. وأن تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية. وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإرلنده. وتتشبهوا برجالهم. وتسيروا على خطواتهم. وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الأمم الحية، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها، وهو أول من فكر فى إنشاء متحف حربى، يحتوى على مفاخر الجيش المصرى.

قال فى هذا الصدد تعليقا على زيارته للمتحف الحربى ببرلين: «أما نحن فلا نجد أثرا لما غنمته جنودنا من الروسيين والصربيين فى الحرب الأخيرة، أو فى جزيرة كريد واليونان فى عهد إبراهيم باشا، بل ضاع كل ذلك بسبب إهمال حكامنا، كما أخذت أسلاب المهدى إلى لوندره ووضعت فى متاحفها. ومما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيًّا منسيًّا لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا فى مدارسنا. فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها؟ اللهم اننا لا ننالها إلا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملاً بالحديث الشريف: «كما تكونوا يول عليكم».

وكان يعمل على إعداد الجيل إعداداً حربيًّا، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة، وإذ لم يكن بمصر فى ذلك العهد مدارس حربية، بالمعنى الصحيح، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالأستانة، وكان يمهد لهم السبيل، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها، لأنه كان يرمى إلى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية.

وكان شديد التمسك بالديمقراطية الحقة، ولذلك كان يقاوم الرتب والألقاب ويدعو إلى إلغائها، وقد كتب فى هذه الدعوة غير مرة، قال فى (العلم) عدد ٢٦ ديسمبر ١٩١٠:

«لقد أدركت الأمم الراقية مضار منح الألقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة، وأنه لا يليق بالعقلاء السعى وراءها، ولذلك ألغيت بتاتا فى جميع الولايات الأميركية الشمالية والجنوبية، وفى جمهورية سويسرا، وقلّ استعمالها فى أغلب الممالك، وقد سارت الدول العثمانية على هذا النهج من عهد إعلان الدستور، فلم تمنح رتبة أو نيشانا لشخص مامن غير الجنود المجاهدين فى سبيل الوطن، وأغلب وزرائها الحاليين لارتب لديهم، بل يطلق عليهم لقب بك، كما يطلق على أى إنسان. فإن هذا اللقب يعادل لقب سيد. أو أفندى. أو مسيو، وينتظر إصدار قانون بإبطال هذه الألقاب والأوسمة فى عهد قريب. تالله إنها لزخارف لفظية، تعلم الأمة ماتحتها من حب للوظائف. وحرص على الرواتب الباهظة التى تزاد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية، إلى أن أصبح راتب رئيس القلم فى بلادنا يعادل مرتب وزير فى البلاد الأخرى».

وكان يبث معانى الوطنية ومبادئها فى النفوس، ولا يوجه خطابه إلى الشباب وحده، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها، وكثيرا ماوجه الخطاب إلى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم، ولو فى تلك الدائرة الضيقة التى كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين.

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية، هو عمله للوحدة القومية، فقد كان من ناحية يدعو دائماً إلى الاتحاد بين المسلمين والأقباط، وسار فى هذه الناحية على سنة سلفه العظيم، قال فى خطبته فى حفلة تأبينه، مشيداً بالوحدة الوطنية مناجيًّا روح مصطفى «قد تحقق ماكنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد، متحدة الأفكار والقلوب».

وقال فى خطبته بالإسكندرية يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٠٧ «انبذو الشقاق والاختلاف الدينى، وكونوا جميعا إخواننا، أبناء وطن واحد، أى كونوا مصريين قبل كل شىء».

وكان من ناحية أخرى يدعو إلى السياسة القومية دون الحزبية، وعلى أن الحزب الوطنى كان أقوى الأحزاب، فإنه كان لا يفتأ يمد يده إلى الأحزاب الأخرى، يطلب إليها التعاون والتضامن، برغم مابينها من الفوارق فى المبدأ ومع إيمانه بمبادىء الحزب الوطنى، وبشعاره (الجلاء). لم يكن للنعرة الحزبية سلطان عليه، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفاً، ولم يكن هذا من الضعف فى شىء، بل كان ثمرة الوطنية التى تتأجج فى نفسه، لأن الأحزاب ليست غاية بل هى وسيلة لسعادة للشعب ورعاية مصالحه، هذا إلى أن توحيد الصفوف هو أول ماتسعى إليه الأمم فى جهادها، وفى حياتها القومية، من أجل ذلك كان يدعو فى كل فرصة إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف.

قال فى خطبته بدار التمثيل العربى يوم ١٧ إبريل سنة ١٩٠٨ : «والدواء الوحيد لهذه الأدواء التى لاتعدّ، والتى تئن منها الأمة وتشتكى، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على مافيه الصالح العام».

وقال فيها: «فلو كنا يداً واحدة، وقلباً واحداً، ونفساً واحدة، فى أجسام متعددة، ونبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لافارق فى الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ماتطلبه من دستور، ومجلس نيابى، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وقال فى أكتوبر سنة ١٩٠٨: «إن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا».

وقال فى فبراير سنة ١٩٠٩: «تيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأى العام إذا اجتمع. أو أمام الأمة إذا اتحدت. فالاتحاد الاتحاد، والثبات الثبات، والمثابرة المثابرة!»

وقال فى حديث له بجريدة (الإكلير) يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩، عقب انفضاض مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف: «لا يعقل أن يوجد فى بلاد محتلة بالأجنبى حزب واحد يختلف فى جوهر مسألة الاحتلال الانجليزى، وإذا وجد حزب مالا يجاهر بالجلاء صراحة، مدفوعا بعامل الإفراط فى الخوف، فسكوته يقابل صراحتنا، إلى أن قال: «إن وجود الأحزاب الثلاثة ممثلة فى المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد، ولم يبق أمامنا إلا أن نستمر فى هذا الطريق ونحذو حذو الأتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد والترقى، هذه اللجنة التى جمعت بين الأحزاب بدون نظر إلى اختلاف فى الدين أو فى الجنس، وإنى مؤمل كثيرا فى الاتحاد، وبخاصة لأنه ليس لدينا اختلاف جنسى أو مذهبى يشبه الاختلاف الذى فى تركيا».

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الأمة، دعوته إلى انتخاب الأكفاء، من أى حزب كانوا للهيئات النيابية التى كانت قائمة فى ذلك الحين، كمجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية، لكان فى استطاعته بنفوذه بين الجماهير إقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين، ولكن الفقيد نظر إلى الحياة النيابية كأداة للجهاد، وإصلاح شئون البلاد، ولا يثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد إذا سادها التفرق والانقسام، فكانت سنته فى الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الأكفاء المخلصين، بصرف النظر عن حزبيتهم، ولذلك أيد الحزب الوطنى سعداً فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣، ولولا تأييده إياه لما فاز على مزاحمه، على أن هذه الروح الطيبة التى كان الفقيد يدعو إليها، قد قوبلت من الأحزاب

الأخرى بالتنكر، وتدبير المكايد، وقوبلت من سعد بنكران الجميل، فقد رأيت مما أوردناه بالصفحة (٤٠٤) أنه حين تألف الوفد برئاسته وسافر إلى باريس فى إبريل سنة ١٩١٩، أرسل إليه الفقيد يهنئه، ويرجو له التوفيق والنجاح، فلم يرد سعد على هذه التهنئة، وعمل على إقصائه عن ميدان الجهاد.

ففريد: فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده فى بعثها وتكوينها والسير بها إلى الأمام، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أساسها، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب، وصون الوحدة الوطنية التى هى العامل الأول فى حياة الشعوب وحفظ كيانها.

سياسته الشرقية والإسلامية

وسياسته الشرقية والإسلامية هى سياسة مصطفى كامل، فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية، وكان يدعو إلى هذه الغاية فى مقالاته وخطبه وأحاديثه، وأنشأ وهو فى منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الإسلام)، وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية، وقد تقدم الكلام عنها فى موضعه (ص ٣٣٨).

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا، لكى يحبط مساعى السياسة الإنجليزية التى كانت ترمى إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطانى فى مصر، والتنازل لانجلترا عن سيادتها الاسمية.

ولقد كان فى ذلك متفقا رأيًا مع السياسيين الأوروبيين المخلصين لمصر، فقد كتب المستر بلنت، نصير المسألة المصرية فى مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول: «وقد نصحت لهم – أى للوطنيين المصريين – بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص، وذلك لأن العلاقة التى تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هى فى الواقع الضمان الحقيقى لسلامتها من مطامع انجلترا»، وكرر هذه النصيحة فى رسالته إلى مؤتمر جنيف، فى سبتمبر سنة ١٩٠٩، إذ قال: «لا تسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية، لأن مركزكم فيها يحول دون أطماع الأجانب فيكم، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الأستانة ولندن فلا يمكننى أن أصدق أن الإمبراطورية الإسلامية الكبرى يمكنها بأى حال أن تترككم لدولة مسحية»؛ وكرر ذلك فى رسالته إلى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠.

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الإباء والكرامة، وكان يشعر دائماً بأن

زعامته المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية.

ففى أكتوبر سنة ١٩٠٩، نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحاً لحسين حلمى باشا الصدر الأعظم، على أثر القرارات التى أصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف. قال فيه:

«إنه لا علاقة للحكومة التركية بالحزب الوطنى، وليس لها ما تقول عن الحالة فى مصر، التى تراها حسنة». فانبرى الفقيد للرد على الصدر الأعظم، وقال فى حديث له بجريدة النوفيل الباريسية: إنه حين كان بالأستانة قابل الصدر الأعظم ذاته. وكبار الرجال السياسيين فى تركيا، وإنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لا تعترف قط بالاحتلال الإنجليزى. وإنها إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية. وأضاف إلى ذلك قوله: «إن إهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا، ومهما يكن من الأمر فإن الوطنيين المصريين صرحوا مراراً أنهم إنما يعتمدون على قواهم ومجهوداتهم فى جهادهم لتحرير بلادهم.

وأثارت تصريحات حسين حلمى باشا استياء الصحافة التركية الحرة. ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدر الأعظم الحديث. ونشر تصحيحاً له فحواه أن مكاتب الطان سأله: هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما؟ وهل تساعدونهم فى حركتهم؟ فأجابه: «إن الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا تأثير فى حركتهم.

وقد رأيت مما أوردناه ص ٣٩٠ كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الأولى.

الوطنية الشاملة
جهوده الإنشائية
فى التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسى من الحركة الوطنية، بل وجه جزءاً كبيراً منها إلى الجانب الإنشائى. فى التعليم والاقتصاد والاجتماع. وكان لا يخلو تفكيره

فى خطبه أو أحاديثه أو فى خاصة نفسه من العمل فى هذه النواحى.

ففى ناحية التعليم العالى قد ساهم سنة ١٩٠٦ فى إنشاء الجامعة المصرية، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها يوم الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سعد بك زغلول (باشا) المستشار بمحكمة الاستئناف، واكتتب بمائتى جنيه وبمثل هذا المبلغ سنويًّا، وهو أقصى مبلغ تبرع به الحاضرون (فى ذلك الاجتماع) بعد مصطفى كامل بك الغمراوى الذى تبرع بخمسمائة جنيه، وحسن بك جمجوم الذى تبرع بألف جنيه. وقد انتخبه المكتتبون عضواً بلجنة إنشاء الجامعة، وانتخب سكرتيرا لها، بدلا من قاسم بك أمين، الذى انتخب نائب رئيس لها، حين انسحب سعد زغلول باشا من المشروع، على أثر تعيينه وزيراً للمعارف.

وفى التعليم الثانوى كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية فى عاصمة كل مديرية (ص ١٤٠).

وفى ناحية التعليم الابتدائى كان منذ سنة ١٨٩١ من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية، التى ساهمت فى نشر التعليم الابتدائى فى مصر، وظل عضواً بمجلس إدارتها خمس عشرة سنة.

وكان يدعو دائماً إلى تعميم التعليم الابتدائى، وجعله إلزاميا ومجانياً، لكل مصرى ومصرية (ص ١٤٠).

وعنى بنشر التعليم الابتدائى بين طبقات العامة، فسعى إلى تأسيس (مدارس الشعب) الليلية، لتعليم الصناع والعمال ومن إليهم مجاناً، وأسست فعلًا عدة مدارس فى العاصمة والبنادر، تلبية لدعوته، تطوع فيها أنصاره وتلاميذه لإلقاء الدروس فيها كل ليلة، وكان لا يفتأ يدعو فى خطبه إلى تأييد هذا المشروع (ص ١٤٥).

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية فى دراسته الميزانية فى كثير من خطبه (انظر ص ١٤٢ و٢٥٠)، ودعوته إلى تعديلها للإنفاق، على إصلاح حالة الشعب ورخائه، والعناية بالصحة العامة وبالأحياء الوطنية (ص ١٤٧ و٢٥١)، ودعوته إلى تعديل الضرائب. والعدل فى فرضها. وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها (ص ١٤٣)، وتعديل الرسوم الجمركية (ص ١٤٤) ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعى مصالحهم، ويرفع عنهم البؤس والجهل والإرهاق، (ص ١٠٨ و١٤٥) وعنايته بإنشاء النقابات للعمال

والصناع لترقية أحوالهم، والعناية بشئونهم، ومساهمته فى تأسيس أول نقابة بالقاهـرة وهى نقابة عمال الصنائع اليدوية، وإنشاء ناد لها ببولاق، وكان أول رئيس لها هو المرحوم علـى بك ثروت، من خاصة أصـدقائـه وأنصاره الـوطنيين (ص ١٠٨ و١٤٥ و٢٩٦)، ودعـوته كذلك إلى تأييد الحركة التعاونية، وإصلاح حالة الفلاح (ص ٢٩٤).

وقد وجه تلاميذه إلى بذل جهودهم لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصاديـة، اعتبر ذلك فى خطابه إلىّ (ص ٤٧٠). ودعوته لأنصاره وتلاميذه إلى معاضدة المشروعـات الاقتصادية. وقوله فى هذا الصدد: «هذا ميدان واسع للجميع. فـادخلوا فيه بهمـة ونشاط. فاستقلال مصر الاقتصادى هو مقدمة لاستقلالها السياسى، وإشارته فى خطاب آخر (ص ٤٧٣) إلى رغبته فى أن يكون الحزب الوطنى حزب إنشاء وتعمير.

تضحياته

إن حياة محمد فريد هى سفر خالد من التضحية فى سبيل الوطن، وإن أصح تعريف له هو ما جعلناه عنواناً لكتابه، فهو حقًّا «رمز الإخلاص والتضحية». وكأنه كان يشير إلى نفسه حين قال فى فبراير سنة ١٩٠٩: «إن من قضى زهرة حياته، وضحى بمستقبله لخدمة الوطن، لا يتحول عن مبدئه الذى عاش عليه مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد. ومهما حمله السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه من الخسائر المادية. وإن من كانت هذه صفاته وهذا مبلغ اعتقاده، لا تغره ابتسامة، ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفانى».

كانت حياته سلسلة من التضحيات، فلقد ضحى أولاً بالمناصب، إذ بدأ بالاستقالة من وظيفته، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية، إذ كانت المناصب الحكومية (ولا تزال) قبلة آمالهم، ولو هو بقى فى منصبه، ودرج على ما درج عليه غيره، لوصل بكفايته الممتازة إلى أرفع المناصب.

فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته: «ولقد عرضت عليه المناصب الدولة، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية، فطلب إليه محمد سعيد باشا سنة ١٩١٠ أن يشترك فى وزارته، ولكنه رفض، وقال له: كيف تطلب منى أن أشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال، وأنا أجاهد الاحتلال؟ وكيف يتفق النقيضان؟

وفى أكتوبر سنة ١٩١٠، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل، قابله بباريس رسول جاء من لندن، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه إحدى الوزارات، وأن من كلفه بذلك يعلم حرج مركزه المالى، وأنه مستعد لأداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز، وحفظ أملاكه، فرفض ما عرض عليه، وقال «إن ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى، وإنى أرفض أى مركز فى الحكومة ما دام الإنجليز فى مصر»[٢] وقابله الرسول ثانية بالأستانة، فى ديسمبر سنة ١٩١٠، فأعاد عليه العرض وقال له: «هل لم تزل مصراً على رأيك؟» فأجاب: «حتى مماتى، وها أنا ذاهب إلى مصر لأحبس»[٣]، وقد كان ما قال، فبدلا من أن يعود إلى مصر ليقبل الوزارة، عاد لكى يدخل السجن، ولسان حاله يقول: «رب السجن أحب إلىّ مما يدعوننى إليه».

وعرضت عليه الحكومة العثمانية فى منفاه بعض المناصب، ومنها منصب عميد كلية الحقوق بالأستانة، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها، لكى يحتفظ باستقلاله فى جهاده.

وإلى جانب تضحيته بالمناصب، ضحى بماله، فإنه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء فى سبيل مصر، وقد فقد ثروته فى الحركة الوطنية، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتى فدان، منها ٦٥٣ فداناً موقوفة، بموجب حجة وقف أنشأها سنة ١٨٩٣، يخص الفقيد من هذا الوقف ١٥٠ فداناً، ومن الملك ١٥٠ فداناً مثلها، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان، من أجود الأطيان، وترك له والده عدا ذلك قصراً بشارع شبرا، مساحة أرضه وحدها خمسة أفدنة، من أراضى البناء التى ارتفعت قيمتها، وجزئت وصارت تباع بالأمتار، فنال المترجم منها ربح كبير، وأفاد كثيراً من اشتغاله بالمحاماة، إذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة، وناله من ذلك ربح وفير، وقد استطاع أن ينمى الثروة التى تركها له والده، واقتنى عمارتين بشارع حمدى بالظاهر، ولكنه رحمه الله لم يضن على الحركة الوطنية بمال طول حياته، وانتهى به البذل إلى ضياع كل ثروته، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فداناً الموقوفة، كما أنه استهدف للمكايد المالية (وما أكثرها) من الاحتلال والحكومة، وتحريض البنوك والماليين عليه، وزادت حالته المالية ارتباكاً أثناء نفيه، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفاً لتنفيذات الدائنين، وكان

(٢) عن مقالة للفقيد فى الهلال العثمانى عدد ٢٤ مايو سنة ١٩١٢.
(٣) نفس المرجع.

بعض هؤلاء الدائنين يمعن فى إجراءاته، بإيعاز من الحكومة، أو إرضاء لها، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشىء الكثير.

وثمة ناحية أخرى من التضحية، ذلك أن الحركة الوطنية التى رفع لواءها، واحتمل أعباءها، لم تكن موصلة إلى السلطة والجاه، بل هى حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم، لا بالأطماع والمغانم، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه، فالطريق الذى سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة، ولقد كان عالماً بهذا المصير، إذ لم يكن يلوح فى الأفق أى أمل قريب فى تبدل الحال، أو انتهاء الاحتلال، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطناً النفس على هذه التضحيات؛ قال فى هذا الصدد فى خطبته يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨: «برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم (مصطفى كامل)، وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا، لوثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل، الذى دكّ قوى سلفه، وبرى جسمه، حتى قضى فى زهرة شبابه، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع أعضاء الحزب الوطنى، مضحياً وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله».

ففى هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداده للتضحية، ويتجلى شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء، ففريد، وأمثال فريد؛ هم الذين عبّدوا طريق الحركة الوطنية، لأنهم غرسوا بذرة التضحية، التى هى قوام حياة الأمم، وأساس إستقلالها وعظمتها، ولقد قال المستر كير هاردى زعيم حزب العمال فى إنجلترا لبعض الوطنيين المصريين فى مؤتمر بروكسل: «إن رئيسكم هو من أعظم الزعماء فى العالم».

ضحى الفقيد فوق ذلك براحته وحريته وهنائه، فاستهدف للسجن والنفى، كما رأيت فى سياق الكتاب، وكان يتلقى الشدائد والمحن راضياً، موطناً النفس على إحتمال كل تضحية مهما عظمت، وزادت تضحياته فى منفاه بثباته على الجهاد، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته، لعاد إلى مصر معززاً من الحكومة، مكرما من الاحتلال، ولكنه رفض أن يعود، وأن ينعم بالمال والمناصب، مؤثراً متابعة جهاده الرائع! وما يكتنفه من متاعب وحرمان.

ولقد أثرت هذه التضحيات، فى ماله ثم فى صحته، ففى السنوات الأخيرة التى عاشها

فى منفاه بأوربا، ساءت حالته الصحية، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من قبل؛ وما أصابه فى هذه السنوات من تضاؤل موارده المالية؛ فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفى لتسحق روح التضحية فى النفس الممتازة، بْله العادية، وبخاصة إذا إنضم إليها خذلان الكثيرين إياه، وتنكرهم له، وإنصرافهم عنه، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام فى أوربا، فيتجنبون مقابلته، أو السؤال عنه، لكى لا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة، ولقد كانت كلمة واحدة تصدر منه كافية لكى يستبدل من هذا الخذلان ملقا ودهانا، ومن العناء راحة، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال، ومن العسر رخاء ويسراً، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة، كلمة التسليم فى مبادئه، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطنى إلى التهافت على المناصب والألقاب؛ ولكن كل هذه الملابسات لم تصرفه عن متابعة جهاده، على ما فى طريقه من عقبات وأشواك؛ وما يكتنفه من متاعب وأهوال. فهو حقًّا رمز الإخلاص والتضحية.

بلغت تضحياته قمتها حين استهدفت صحته للخطر؛ فقد فحص عند الدكتور شرونف chrumpf، وكان قد تعرف به ببرلين فى سبتمبر سنة ١٩١٥، فألفاه مصابا بمرض الكبد، ونصح له أن يعدل عن سياسته، ويتفق مع الإنجليز على أساس الحماية، لكى يستطيع العودة إلى مصر والإقامة فيها، لأن صحته تحتم عليه الإقامة فى بلاد حارة، ومع ما بدى فى حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته، فقد رفض النصيحة قائلا: إنه لا يقبل الحماية مطلقاً ولا ما يشبه الحماية، ولا يبالى ما يصيب صحته وحياته فى سبيل مبدئه وواجبه

وفى أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة، والانقطاع عن الجهاد، ولكنه مضى فى طريقه لا ينى عن العمل، ما إستطاع إلى ذلك سبيلا.

وفى سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالا، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له، وأفضى إليه أنه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الإنجليز فى «برن» عاصمة سويسرا. ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها. وتحدث إليهم فى شأنه، فسمع منهم تقديراً كبيراً له وثناء عليه؛ وإعترافاً بأنه الزعيم المخلص الخالى من الأغراض الشخصية. وأنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف إذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الإنجليز. على أساس الحماية؛ وكان مرض الكبد قد زاد إلحاحا عليه. فأعاد الطبيب

النصح له بقبول هذا الأساس الذى تقتضيه الظروف السياسية. وأبان له حاجته القصوى إلى مناخ مصر. وأنه لو أقام الشتاء المقبل (شتاء سنة ١٩١٩) فى جو أوربا، كان ذلك خطرا على حياته ولكن الفقيد لم يكترث لهذا النذير. ورفض نصيحة الطبيب. ومضى فى سبيله، وإشتد به المرض فعلا فى شتاء سنة ١٩١٩، فأودى بحياته، وتوّج رحمه الله، تضحياته بالتضحية الكبرى. ألا وهى تضحية حياته فى سبيل مبدئه ووطنه!

الخاتمة

فحياة فريد. هى مثل خالد للوطنية والإخلاص. والتضحية فى سبيل مصر. فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس فى الحياة. وبكل ما هو عزيز عند الإنسان وضحى آخر الأمر بحياته. إذ جعلها فداء لحياة الوطن. فهو جدير حقاً بتقدير الوطن؛ وجدير بنا أن ننقش على قبره قول حافظ فى رثائه:

ها هُنا قبرُ شهيدٍ فى هَوى   أُمَّـةٍ أيقظها ثم رقدْ!

* * *

فهرست الكتاب

الفصل الرابع
جهاد الفقيد عام ١٩٠٩ ١٠٦

الفصل الخامس

صفحة

الفصل السابع

محاكمة الزعيم وجهاده سنة ١٩١١ ٢٤٣

صفحة

الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام ١٩١٢ ٢٨٨

الفصل التاسع
الزعيم في منفاه ٣٠١

الفصل العاشر
نادي المدارس العليا والحركة التعاونية ٣٢٢

صفحة

الفصل الحادى عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣ وتطور الحياة النيابية ٣٣٧

صفحة

الفصل الثانى عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٤ ٣٥٨

الفصل الثالث عشر

جهاد الفقيد أثناء الحرب العظمى الأولى ٣٨١

الفصل الرابع عشر

مرضه ووفاته

* * *

فهرست الصور

صفحة

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان. طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٤٩) .

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ – حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

وزارات الموظفين – أسباب الثورة – فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ – ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)
بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٥ / ٣٥٦٤
الترقيم الدولي	٦-١٣٤٤-٠٢-٩٧٧	ISBN

١ / ٨٣ / ٢٣٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



هذه الأعمال الكاملة

يُنظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث . فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات ، وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضا مؤلفات أخرى هامة . .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . . فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبّر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته . .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى . . حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . . وكفاحه المشرف . . ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .